مجلة المكتبات

والمعلومات العربية



دار المريخ للنشر

ص . ب : ١٠٧٢٠ الرياض ١١٤٤٣ فاكس : ٤٦٥٧٩٣٩

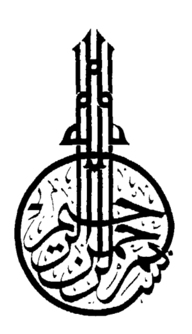
القاهرة : ٤ ش الفرات بالمهندسين ت : ٣٣٧٦٥٧٩ / ٧٦٠٩٩٧١ فاكس : ٧٦٠٩٤٥٧

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

- قاعدة معلومات النشرات العلمية السعودية
- المغزى الدلالى لبيانات الوصف الببليوجرافى
- الإصدارة العربية من تصنيف ديوى العشرى
- دور المكتبة المركزية بجامعة الموصل
- فى برنامج لخدمات المعلومات للمعوقين
- تسجيل وشهر الوثائق العربية فى الإسلام (٢)



السنة الثامنة - العدد الأول
يناير ١٩٨٨ - جمادى الأولى ١٤٠٨





السنة الثامنة ـ العدد الأول

١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

مجلة
المكتبات والمعلومات العربية

القسم العربى ص ١ - ١٤٤ ، القسم الانجليزى 37-1



□ تصــدر هـذه المجلة فصليًا عن دار المريخ من لندن - بريطانيـا

□ المراسلات والاشتراكات والإعلانات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريخ ــ المملكة العربية السعودية الرياض ــ ص.ب ١٠٧٢٠ (الرياض ١١٤٤٣) .
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع التحرير ــ الدقى ــ القاهرة ــ مصر

□ الاشتراك السنوى : ١٢٠ ريالا سعوديا بالمملكة ــ ٤٥ دولارا أمريكيا لكافة الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمى

فى هذا العدد

• قواعد النشر

١ – مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات فى العام ، صدر عددها الأول فى يناير ١٩٨١ م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .
٢ – تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد .
٣ – تخضع الدراسات المقدمة للنشر فى المجلة للتحكيم العلمى .
٤ – يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تتصدر البحث .
٥ – ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصينى على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .
٦ – يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التى يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .
٧ – يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمى في الكتابة .
٨ – يفضل كتابة المصادر والحواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف البيليوجرافى .
٩ – أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .
١٠ – يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .
١١ – لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .
١٢ – تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .
١٣ – تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم فى خدمة أهداف المجلة ، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .
١٤ – تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذى نشر به البحث أو المقال .
١٥ – تمنح المجلة مكافآت عن المواد التى تنشر بالمجلة .
١٦ – توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ – الرياض : ١١٤٤٣ – المملكة العربية السعودية

فى عامنا الثامن

الجوانب الإيجابية فى عالم الكتاب وقضية التزوير

حين صدر العدد الأول من هذه المجلة فى بداية عام ١٩٨١ ، كان ذلك بالنسبة لبلادنا العربية ، عام « **المكتبات والمعلومات** » ، وخلال تلك المسافة الزمنية حتى عامنا هذا نبتت البذور فى الأرض الخصبة ؛ وكبرت براعمها ؛ وأينعت الثمار . ففى المجال الأكاديمى أصبح فى معظم جامعاتنا أقسام مستقلة للمكتبات والمعلومات ، وتخرجت كوكبة من المتخصصين فى هذا المجال .

وعلى مستوى النشر تضاعفت أعداد دور النشر فى كل بلد عربى ، مما ضاعف حجم المساهمة العربية فى النشر على المستوى العالمى .

وفى قطاع المكتبات العامة - فضلاً عن المكتبات المتخصصة - شهد هذا العام فى قُطر واحد هو المملكة العربية السعودية مولد أحدث مكتبتين عامتين هما : « **مكتبة الملك عبد العزيز** » و« **مكتبة الملك فهد** » أنشئتا بمجهود خاص ، حيث تولى صاحب السمو الملكى ولى العهد فى المملكة العربية السعودية إنشاء مكتبة الملك عبد العزيز من ماله الخاص ، أما مكتبة الملك فهد - والتى تُعدّ لتكون المكتبة الوطنية فى المملكة - فقد ساهم فى إنشائها القطاع الحكومى ، ممثلاً فى إمارة منطقة الرياض ، والقطاع الخاص من أهالى منطقة الرياض . ولهذين الحدثين دلالة بالغة تتمثل أهميتها فى توجيه الاهتمام إلى الكتاب والثقافة ، وتوجيه الأموال لخدمة هذه الجوانب الهامة . فى

هذه الفترة التى شهدت طفرات غير متناسقة ولا متوائمة مع توجهات التنمية والسعى لاستكمال بناء البنية الأساسية لقطاعات مهمة فى بناء الدولة الحديثة ، بل إن مجىء هذه المشاريع الثقافية فى هذا الوقت سوف يعيد ترتيب المواءمة والتناسق إلى توجهات المجتمع فى المرحلة الجادة التى تشهدها كثير من قطاعات التنمية .

إلى جانب هذه المؤشرات المبشرة ، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية ، بدءًا من عام ١٩٨٤ تقليل مساهمة القطاعات الأكاديمية الحكومية فى مجالات النشر ، فقد تقلص عدد الدوريات التى تصدر عن تلك القطاعات ، وكذلك معدل نشر الكتب ، وهو أمر له مغزى إيجابى يُعزز من أهمية دور النشر فى القطاع الخاص ، ذلك أن من مهمة مراكز البحوث الأكاديمية والجامعات الإنتاج العلمى والتحكيم العلمى للبحوث ، فيما تقوم دور النشر بمهمتها فى النشر ، فهى أقدر فى هذه الناحية من تلك القطاعات ، فى مجال يتطلب عدة أمور تتعلق بصناعة الكتاب ، وهو وضع يُعزز من قدراتها الإنتاجية ، ويضيف إليها قيمة علمية فيما تنتجه من كتب ، ولعلنا بهذه الصيغة لا نشذ عما هو متعارف عليه فى دول العالم المتقدمة ، حيث تتولى النشر ، دور النشر نفسها ، فيما تقوم الجامعات ومراكز البحوث العلمية ، عن طريق أكاديميها وعلمائها ، بتوفير المادة .

ولعل مما تفخر به دار المريخ للنشر ؛ أنها من أولى دور النشر العربية التى تنبهت إلى هذه الناحية ؛ فوضعت فى خططها إصدار « **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** » منذ ثمانية أعوام ، لتصبح فيما بعد المجلة العلمية الوحيدة التى تتخصص فى علم المكتبات والمعلومات ، وهى فى مرحلتها الحالية تزهو بهذه الكوكبة من المتخصصين الذين يشاركون فى الإشراف عليها كهيئة تحرير وكمستشارين ، وبكتابها ؛ لتكون بذلك إحدى المجلات المقبولة لدى عديد من الجامعات العربية كمجلة مُحَكَّمة . ولقد أحسسنا بهذه الخطوة حين تزايدت أعداد الاشتراكات فيها على

امتداد الوطن العربى ، ومن سيل البحوث التى تصلنا للنشر فيها ، كما اهتم بها أكثر من مركز للتوثيق طالباً تكشيف أعدادها السابقة وإصدار كشاف مستقل بذلك .

وإلى جانب هذه المجلة ، أصدرت دار المريخ للنشر مجلة علمية أخرى هى مجلة « **العصور** » التى تُعنى بنشر البحوث التاريخية والحضارية والآثارية . وهى مجلة علمية محُكمة حظيت باحترام الباحثين فى مختلف أنحاء الوطن العربى ، ويُشرف على تحريرها كوكبة من أبرز علمائنا المتخصصين فى مجالات الآثار والتاريخ ، إلى جانب مجموعة استشارية من كبار العلماء والباحثين فى العالم العربى والعالم الخارجى .

واستمراراً فى هذا النهج فقد أولت « دار المريخ » اهتمامها بالتوجه إلى مراكز البحوث والجامعات لوضع مبدأ التكامل بين تلك الجهات كمراكز للبحث والإنتاج العلمى ، وبينها كحقل للنشر موضع التنفيذ العملى ، فنفذت أكثر من برنامج متكامل للنشر ، لعل آخرها مشروع ترجمة أهم الكتب فى مجالات الاقتصاد والإدارة والمحاسبة بالتعاون مع كلية فتية هى « **كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الملك سعود ، فرع القصيم** » . وقد برز هذا المشروع العلمى الهام بهمة ومواكبة عميدها السابق الدكتور سلطان المحمد السلطان ، الذى كان لديه فهم علمى وعملى بمهمة الكلية كمركز للبحث والإنتاج العلمى ؛ ومهمة دار النشر كحلقة متممة للجهد العلمى ، وقد لاقى هذا البرنامج ممثلاً فى الكتب التى صدرت حتى الآن نجاحاً لدى كثير من الأساتذة والطلاب فى جامعات مختلفة فى البلاد العربية .

* * *

وفى غمرة الإشادة بهذه النماذج الإيجابية ، لابد من التنبيه إلى جانب سلبى آخر ، فلقد دلفت إلى مهنة النشر فى بلادنا العربية عناصر غريبة على المهنة ، فقدوا الأمل فى تحقيق أى نجاح فى مجالات أخرى ، فلجأوا إلى عالم النشر وهم يعتقدون أن

أحـلامهم سوف تتحقق فى هذا المجـال ، ونعنى بهؤلاء أولئك الـذين لا يعـرفون فى النشر سوى السطو على حقوق الآخرين وتزوير أعمالهم التى حققت نجاحاً ، فبعد أن استنفدوا طاقاتهم فى تزوير طبعات كتب التراث ، لجأوا إلى تزوير طبعات الكتب الـرائجـة دون مراعـاة لحقـوق الآخـرين ، ودون أى احساس بمسئولية النشر وشرف المهنة . ومن المفارقات المؤلمة أننا كنا نجد الـكتـــاب الـــواحــد من كتب الـــتراث يُنشر لدى أكثــر من ناشر ، أصبحت الكتب الأخرى تزور فى وقت واحد لدى أكثر من ناشر وفى بلد واحد ، بل إن « قراصنة النشر » بدأوا فى تطبيق لعبة خبيثة ، لإحساسهم أنهم يعملون فى الظلام كالحشرات . هذه اللعبـة تتلخص فى وضع اسم دور نشر أخرى لا صلة لها بالتـزوير على الكتب التى يزورونها ، وفى لعبة أخرى يضعون اسم الـدار الأصلية صاحبة الحق على الكتاب الذى يزورنه ؛ محاولـة منهم فى الإفـلات من قبضة القانون . إنها آفة النشر ، ولابـد من وضع قيود صارمة حيال تداول الطبعات المزورة بين البـلاد . أقـول هذا بعـد أن استشرى هذا الداء بين عدد من النـاشرين القراصنة ، يعرفون أنفسهم ونعرفهم . . فى المملكة العربية السعودية ، وفى مصر ، وفى الأردن ، وفى بلاد أخرى ، بعد أن كانت لبنان مملكة النشر فى العالم العربى هى التى تعانى من هذه الآفة وحدها .

إن التشهير وحده لا يكفى لردع هؤلاء المزورين ، بل لابد من منـع تداول الطبعات المزورة فى كل قُطر عربى ، وفى هذا المجال نحيّى الجهود التى تقوم بها « مديرية المطبوعات » بوزارة الإعـلام فى المملكـة العربية السعودية التى تقف بالمرصاد لمنع دخـول أى كتـاب مزوّر لأى ناشر فى المملكة ، وندعو الجهات الأخرى فى البلاد العربية لتحذو حذو هذه الخطوة التى نعتبرها الخطوة العملية الأولى لمكافحة هذه الآفة ، ولحماية مستقبل النشر فى البلاد العربية .

عبد الله الماجد

دراســــــات

قاعدة معلومات النشرات العلمية السعودية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

الدكتور محمد صالح جميل عاشور
عميد شئون المكتبات بجامعة
الملك فهد للبترول والمعادن

الدكتور عبد الستار شودري
رئيس قسم الدوريات بجامعة
الملك فهد للبترول والمعادن

ملخص : تستعرض الدارسة مبادىء وأسس التوصل إلى تطوير قواعد معلومات أساسية محلية متخصصة تعمل كنظام دعم أساسى لنظام شبكة معلومات وطنية ، ثم تصف التطورات الأخيرة فى تكنولوجيا الكمبيوتر المصغر واستخدامه فى تصميم نظام معلومات على المستوى المحلى ، وتنتهى بوصف قاعدة معلومات متخصصة تم إنشائها بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن مع شرح لبناء القاعدة بواسطة الكمبيوتر المصغر .

* Saudi Science Publication Database (SSPD)

تعتبر عملية تجميع وتسجيل المعلومـات لأجل استرجاعها واستعمالها عند الحاجة سهلة الى حد كبير ، وهى اقتصادية وعملية فيما يتعلق ببعض المواضيع المتخصصة وذات التعريف الضيق . وتستطيع المؤسسات التى تم عليها الاختيار وبـالـذات المتخصصـة فى الـدراسـة والأبحاث فى مجالات العلوم والتكنولوجيا المتعددة ان تلعب دورا هاما فى تعريف وتسجيل المعلومات فى شكل معلومات محلية .

ونحن نرى ان احدى الوسائل العلمية الهامة لايجاد نظام دعم مستمر لتبادل المعلومات تتمثل فى انشاء وتطوير قواعد معلومات محلية فى مراكز البحوث والمعاهد العلمية فى مجالات انشطتها وتخصصاتها المختلفة على أن تكون هذه المعلومات المحلية فى متنـاول المؤسسات الأخرى بصفة تعاونية . ويمكن لهذه المعلومات المحلية أن تصبح فى آخر الأمر جزءا من النظام الأكبر (مثل معلومات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) لتكوين شبكة المعلومات الرئيسية الوطنية . ولتفسير فعالية هذه الوسيلة يمكننا أن نذكر هنا أمثلة من القطاع الزراعى : مركز أبحاث المعلومات التابع لجامعة الملك سعود بالرياض ، كلية الأرصاد والأراضى القاحلة (الصحـراوية) التابعة لجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، كلية الزراعة التابعة لجامعة الملك سعود ببريدة .

عل أنه يمكن لكل من هذه المراكز (مراكز البحوث) اختيار مجال تخصص معـين لتجميع وتسجيل المعلومـات بغـرض انشـاء معلومـات اساسية محلية ، وستكون هذه المراكز بفضل مواقعها ووفرة الخبراء والمتخصصين فيها ثم الرغبة فى مجال العمل وادارة المعلومات فى نطاق ضيق ومحدود ، وسهولة تعاملها مع وسائل وقنـوات الاتصـال . . . الـخ يمكنها أن تصبح فى وضع أكثر ملاءمة لتجميع وتسجيل المعلومات المحلية . وفى الامكان ان يقوم معهد وطنى مثل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بإجراءات التنسيق مع المكتبات أو مراكز المعلومات بهذه المؤسسات لأجل إنشاء معلومات أساسية محلية فى مجالات تخصصاتهم المختلفة .

علما بأن هذه المعلومات المحلية ، بالاضافة الى انها تقوم بسد احتياجات العلماء والباحثين العاملين فى هذه المؤسسات وبالاضافة الى دعم هذه المؤسسات لأنشطة التحكم الببليوغرافى بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، يمكن ان تستغل ايضا للاغراض الآتية :

١ ـ يمكن تبادل المعلومات بين مراكز ذات اهتمامات مشتركة او متطابقة دون الحاجة الى اجهزة او انظمة معقدة التطوير مثل تبادل المعلومات المسجلة فى الأقـراص الرقيقة (Floppy Disks) أو النشرات المطبوعة بالكمبيوتر . . . وهذا النوع من التبادل ينعكس تلقائيا فى شكل شبكة معلومات .

٢ ـ يمكننا عن طريق ادخال المعلومات فى مجال معين فى ملف اكبر ، ان نؤسس قاعدة معلومات اساسية للقطاع الزراعى ، ويمكن استعمال هذه القاعدة لتساهم فى نظام المعلومات العالمية مثل (AGRIS) .

٣ ـ قاعـدة المعلومـات الجـزئية فى مجال الزراعة والمطورة من قواعد معلومات صغيرة يمكنها ان تقدم نموذجا لتصميم قواعد المعلومات فى قطاعات اخرى مثـل الصحـة والبيئـة والطاقة والبترول . . . الخ ولحسن الحظ فان ثورة تكنـولـوجيا المعلومـات ساعـدت كل المؤسسـات تقـريبا فى انشاء قواعد معلومـات ببليوغـرافية اسـاسية فى مجالات اهتماماتها وتخصصاتها المتعددة وبتكاليف منخفضة .

قدرات تكنولوجيا الكمبيوتر المصغر فى تكوين معلومات محلية

يعتبر الانخفـاض المستمر فى اسعار الكمبيوتر المصغر ومقدرته الكبيرة فى تبـويب البيانـات وسعـة تخزينـه من الاسبـاب الرئيسية التى تدعونا لاستعمال الحاسبات الآلية الصغيرة ولانرغب فى الخوض فى التفاصيل الفنية للكمبيوتر المصغر ولكننا نود أن نحصر نقاشنا فى النقاط الأكثر ملائمة لموضوع ورقة هذا البحث . كما أن غالبية هذه النقاط قد لاتكون جديدة فى نظر كثير من القراء . فالغرض من وضعها هو تذكير انفسنا بالقدرات التى تتميز بها هذه التقنيه لخدمة هدفنا الاساسى وهو ادارة المعلومات . ويمكن لنا أن نقوم باستعراض بعض قدرات ومقومات الكمبيوتر المصغر فى الفقرات التالية :

١ ـ قدرات التخزين :

ساعدت سرعة تبويب البيانات التى يقدمها الكمبيوتر المصغر وقدرته الحالية فى تخزين المعلومات فى انشاء قواعد معلومات اساسية محلية ذات حجم وقـوة كبيرين . كما ان القدرة على استيعاب وتخزين قدر كبير من

المعلومات وتنظيمها قد ازدادت بشكل ملحوظ فى السنوات القليلة الماضية فى نفس الوقت الذى اخذ حجم الحاسب فى التقلص المستمر .

كذلـك فخلال السنوات الاخيرة ازدادت ذاكرة الوصول العشوائى (RAM) الى جد كبير ، وقبل السنوات القليلة الماضية مثلا كانت الحاسبات الآلية المضغـرة مثل RAM 64-32 & APPLE , COMMODORE , TRS 80 and KAYPRO هى الأوسـع انتشـارا . امـا الآن فقد تم استبدال هذه الأجهـزة بالحـاسبات الآلية صناعة آى بى ام والحاسبات الآلية المصغرة الأخرى المنافسة بطاقة 256 , 512 , K640 والتى تقبل فى بعض الأحيان التوسع لتشمل M . B . 16 أو أكثر .

والتـطور المهم الآخـر هو التكلفـة المنخفضـة لقدرة تخزين القرص الصلب (HARD DISK) لقد كانت للحاسبات الآلية الصغيرة فى الماضى القـريب مشاكل متعددة أهمها صغر طاقتها فى التخزين بسبب استعمالها للأقراص الرقيقة إذ انحصرت طاقتها آنذاك فى قدرات تخزين KB 360 ، كما كانت أسعـارهـا عالية جدا . أمـا الآن فبفضـل التقـديم فى تقنية (WINCHESER) للأقـراص الصلبـة ، ازدادت القـدرة التخـزينية لهذه الأجهزة حتى اصبح فى استطاعتها تخزين الملايين من الحروف وبمستويات مختلفة 10 , 20, 30, 40 . M . B وأصبحت فى متناول كل من يرغب شرائها اذ انخفض سعرها الى قرابة الف دولار للجهاز الواحد .

وفى خلال السنوات القليلة الماضية احدث تطور الأقراص المتراصة " COMPACT-DISK " ثورة كبيرة فى عالم التقنية الجديدة لخزن المعلومات الـرقمية . وقـد ادى النجـاح الـذى حققتـه الأقـراص المـتراصـة " COMPACT-DISK " الى الاتجاه الى تطويرها باقراص جديدة ذات قدرة خزن اعلى ونسبة خطأ اقل وهى الاقراص المتراصة ذات الذاكرة المقروئة فقط COMPACT DISK READ ONLY MEMORY (CD-ROM

وعلى الرغم من استعمال هذه التقنية فى خزن المعلومات الا انها لاتزال محصورة فى الذاكرة المقروءة فقط ولايمكن استعمالها بغرض تأسيس قواعد معلومـات . الا ان الاستعـمال المتـزايد لـ (CD-ROM) فى جمع وتنظيم المعـلومـات الأساسية تشير الى قدرته الهائلة على توزيع المعلومات فور تخزينها . ثم جاءت تقنية (الكتابة لمرة واحدة والقراءة المتعددة WRITE)

(WRITE ONCE READ MANY) التى اثبتت دون شك أن هذا العائق (الكتابة لمرة واحدة) سوف يختفى تدريجيا .

ونـظرا للاقبال الواسع الذى تلقاه الأقراص المتراصة (COMPACT DISK) فى الاسواق العالمية فإن من المتوقع ان تقود الابحاث والتطورات المستمــرة فى هذا المجــال الى جعــل التحـرير (EDITING) والكتـابـة (WRITING) أسهـل عن طريق الأقـراص المتراصة وانه يمكن استعمالها كذلك لتأسيس قواعد معلومات بالاضافة الى قدرتها فى توزيع المعلومات .

٢ - برامج الكمبيوتر (SOFTWARE)

لوحظ خلال السنوات الخمس الماضية ان تطورا كبيرا قد حدث فى عالم برامـج الكمبيوتـر المصغـر (MICROCOMPUTER) خاصة فى مجال انظمتها التشغيلية ومقدرتها على تقبل الاستعمال المزدوج والانظمة متعددة الأغـراض ، وكـذلـك امكـانية الاتصال والتفاعل مع الحاسبات الآلية المتوسطة الحجم والحاسبات الكبيرة وتطبيقاتها .

وتتوفر المعلومات المفصلة عن برامج الكمبيوتر (SOFTWARE) خلال أدلة برامج الكمبيوتر مثل : -

A DIRECTORY OF LIBRARY & INFORMATION RETRIEVAL SOFTWARE FOR MICROCOMPUTERS, [1] and

THE BEST OF I . B . M PC SOFTWARE, etc . [2]

وتعتبر مقالة P . R . DEWER [3] فى مجلة LIBRARY JOURNAL مصدرا جيدا للمذكرات المطبوعة عن برامج الكمبيوتر المصغر . . . وكل هذه المـطبوعات والمذكرات تتضمن قوائم بأسماء المستفيدين ووكلاء لهذه الانظمة وذلك لمساعدة كل من يرغب الحصول على معلومات اضافية .

٣ - أوجــه التــداخــل وشبكــات المعلومـات (INTERFACING & NETWORKING)

نظرا للتقدم الكبير فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وامكانية اتصـالات الـبرامج (SOFTWARES) بـبـعضها فقد اصبح من السهل

الاتصـال بالحـاسبـات الآلية الكبـيرة الحجم . وقـد ساعـدت شبكات المعلومـات الخـاصة بمنطقة معينة فى ربط النظام المحلى لحاسب مصغر (MICROCOMPUTER) بحاسب آلى آخر مصغر وهو مايعرف بنظام الـ (INTERFACING) ، وكـذلـك الحال بالنسبة لاتصال الحاسب المصغر بالحـاسب الكبـير (MAINFRAME) . وهكذا فان هذه التقنية الجديدة تدخلنا فى عصر جديد لأنظمة الاستعمالات والوظائف المتعددة للحاسبات الآلية المصغرة . وهنالك أمثلة كثيرة للحاسبات الآلية المرتبطة ببعضها عبر برامـج (SOFTWARES) شبكـات الكمبيوتـر للمشاركة والاستفادة من الموارد البشرية هذه مثل وحدات الطبع والأقراص . . . الخ .

وقـد اصبحت برامـج توصيل نظام بنـظام آخر (INTERFACING) للتعامل مع المواد المزدوجة اللغات متوفرة فى الوقت الحاضر . علما بأن هذه البرامج تعمل عن طريق اضافة بطاقة تبويب بلغتين متصلة بطابعة للغة معينة . فمثلا التبويب باللغتين العربية والانجليزية يمكن تطبيقه فى كثير من أنـظمـة الكمبيوتـر المصغـر . وعلى الرغم من أنه مازال فى المراحل التجريبية (مع التغيير المستمر فى تكنولوجيا الكمبيوتر) الا أن الاتصال المزدوج اللغـات يبـدو ايضـا ممكنـا فى برامـج قواعـد المعلوماتDMBS الرئيسية . واحد هذه الامثلة لهذه الانظمة هو النظام العربى CRESCENT TEXT TURBO ARABIC الـذى انتجتـه مؤخـرا شركـة CRESCENT ENTERPRISES [4] .

والجـدير بالـذكـر أن نظام AIFBA-DOS يوفـر للحـاسبـات الآلية الشخصية امكانية تداخل لغتين ويوفر للمستفيدين امكانية التعامل باللغة العربية ، والأردو ، والفارسية عن طريق استعمال اكثر البرامج مناسبة مثل D-BASE و FRIDAY RBASE 4000 وبـرامـج أخرى متعددة ، ومع هذا التعدد يستطيع مستخدم جهاز الكمبيوتر التعامل مع التطبيقات المختلفة (مثل الحصول على معلومات فورية ، رسائل ، تخزين بيانات . . . إلخ) بصـورة كاملة باللغة العربية أو الأردو أو الفارسية . . . إلـخ لايصـال واحدة من هذه اللغات باللغة الأخرى ، ولتشغيل الشاشة من اليمين الى اليسار من غير أى نظام عربى [5] . وقد بذل مركز الوثائق بجامعة الدول العربية (ALDOC) بالتعاون مع منظمة اليونسكو محاولات لتعريب برامج

الكمبيوتـــر المصغـر SDC / ISIS والتى يمكن استخـدامهـا فى كثـير من الحاسبات الآلية من صنع آى بى ام[6].

قاعدة معلومات النشرات العلمية Saudi Arabia Publication Database (SSPD)

تم فى صيف ١٩٨٦م تأسيس قاعـدة معلومـات متخصصـة باسم قاعدة معلومات النشرات العلمية السعودية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن لدراسة اتجـاه النشر لدى العلماء السعوديين فى الجامعات ومراكز البحوث، وتم تجميع معلومات عن الاوراق التى اعدها علماء عاملون بالمملكة العربية السعودية ، وتم تسجيلها فى شكل قاعدة معلومات محلية للتحليلات المتعددة باستعمال الكمبيوتر المصغـر (MICROCOMPUTER) . وفيما يلى سنتحـدث عن مكـونـات قاعدة المعلومـات هذه من حيث الـبرنـامـج ، هيكـل البيانات ، ادخال البيانات ، استقصاء المعلومات ، الانتقاء ، وتنسيق اخراج التقارير .

١ - البرنامج (Software)

لقـد تم اختيار ثلاثة برامج لنظم ادارة برامج المعلوماتDBMS) 6 ذات شهرة عالمية تم اختيارها للتقييم النهائى لقاعدة معلوماتنا ضمن قائمة طويلة من الـبرامـج من بينهـا DBASE, RBASE, INMAGIC, DEBY بالاضـافـة الى النـظام MASTER SCI-MATE , DATA MANAGEMENT Personal Bibliograghic System ، وفى نهاية الامـر تم اخـتيار نظام INMAGIC بسبب مزاياه الجيدة والتى سيرد ذكرها فى الفقرات التالية .

وهنـاك برنامج آخر يستحق الاهتمام وهو DBASE III وقد استعملته عدة مكتبات ، كما تم عمل تقارير حوله استعماله من حيث التطبيقات الببليوغـرافية ، التى ادخلت فى قاعـدة المعلومات . ونجد فى BISIS[7] مثالا لاستخدامه فى تصميم المعلومات المحلية فى الدول النامية . وقد طور هذا النظام بواسطة شبكة المكتبات الاسلامية فى أندونيسيا ولم يتم اختياره كقـاعـدة لمعلوماتنا نظرا لوجود بعض القيود فى عدد الحقول مثل حقول الفهارس ، كمية السجلات المستوعبة والحاجة الى برامج اضافية .[8]

امـا الاختيار الاخـر والمعـروف ايضـا فهـو SDC / ISIS وهو واسع

الاستعمالات فى الدول النامية ، ولكنه معقد نسبيا ويصعب استعماله بالمقارنة مع نظام INMAGIC .

وقد تم اختيار برامج INMAGIC نسبة لمرونتها وملاءمتها لأحجام قاعدة المعلومات ، وكذلك لانها غير مقيدة من حيث طول الحقول . وينقسم هذا البرنامج إلى ٦ بيئات أو اجزاء وهى بالترتيب كالآتى : التعريف ، الاختيار ، المحافظة ، النوع ، المراجعة ، وتغيير الملف . ويمكن استعمال طاقم DBMS فى مجالات التدريب بدون حدود ، وبدون خبرة سابقة او خلفية عن استعمالات الكمبيوتر أو البرمجة .

٢ - هيكل البيانات (Data Structure)

الخطوة الاولى فى انشاء قاعدة المعلومات هى مسألة تعريف هيكل البيانات . وهذه الخطوة سهلة بالنسبة لنظام INMAGIC . ويتكون الهيكل من اسم قاعدة معلومات ومجموعة حقول ذات مواصفات تكشيفية لكل حقل . ويتم ادخال هيكل البيانات باستعمال كلمة " Define " أى عرف ثم الوظيفة الفرعية لـ« هيكل البيانات » على ان كل حقل يستخدم كجزء من سجل يجرى وصفه فى المداخل تحت كل خانة رئيسية . وتشمل هذه المداخل : الحقل ، مجموعة الرموز ، الاسم ، مواصفات التكشيف ، الفرز ، الحقول الفرعية . وفيما يلى نقدم تعريفا لهيكل بيانات برنامج Saudi Science Publication Database (SSPD) :

1 — Name : SSPD.

2 — Description : Saudi Science Publications Database.

3 — Retrieval Key: Record No.

4 — Order Key : Record No.

LABEL	NAME	INDEX	SORT	SUBFIELD
RE	Record No.	T	7	1
AU	Author	Y	2	1
DP	Department	Y	2	1
AF	Affiliation	Y	2	1
AD	Address	Y	2	1
TP	Organization	Y	2	1
AT	Author Type	T	2	1
CT	Collaporation	T	2	1
TI	Title	Y	2	1
SO	Source	Y	2	1
BT	Biblt P	N		
YR	Year	T	4	2
PL	Place	Y	2	2
LG	Lang	T	2	2
SU	Subject	Y	5	1
DE	Descriptor	Y	5	1

وبادخال هيكل البيانات يكون قد تكون لدينا ملف للتسجيلات الجديدة ، وهذا مايسمى بتعريف الملف (File parameter definition) فى نظام INMAGIC ، وهو يعرف أو يحدد اسم قاعدة المعلومات ، هيكل البيانات ، والمساحة التى ستخصص لذلك الملف . وبالنسبة لبرنامج SSPD فان اسم هيكل البيانات يستخدم ايضا كاسم للملف نفسه وتترك المساحة مفتوحة دون تحديد لها .

٣ - ادخال البيانات (Data Entry)

ادخال المعلومات هو الخطوة التالية لانشاء قاعدة المعلومات فى نظام INMAGIC وتتم من خلال بيئة « الاحتفاظ » . ويحمل الفصل السابع من ادخال البيانات مهام الشطب والتغيير والاضافة فى التسجيل المباشر الى بيئة واحدة تحت عنوان Compose . ويدخل عامل / مشغل الحاسب مفتاح استرجاع التسجيل ليبدأ عملية الاتصال المباشر ويتم عرض جميع الحقول على شاشة الوحدة الطرفية ، وتستعمل التعبئة بالدفعات لاضافة

تسجيلات فى الملف الخارجى باستعمال برنامج تبويب أو التعبئة من قاعدة معلومات أخرى ، ويلى أدناه مثال للتسجيل فى قاعدة معلومات SSPD :

RECORD No./1	13
AUTHOR /1	Allaboun, A.A.
AFFILATION/1	Arabian American Oil Company.
ADDRESS /1	Khobar.
ORGAN/1	Company.
TITLE /1	Paleozoic oil and gas potential of Arabian Basin (meeting)
SOURCE /1	AAPG Bulletin (Abstracts from Meetings).
BIBLTP/1	68 (1984) 1199.
YEAR/1	1984.
PLACE /1	USA.
SUBJECT/1	Engineering and Technology.
DESCRIPTOR /1	Petroleum Engineering.

٤ ـ استقصاء المعلومات (Searching)

يمكن بحث قاعدة معلومات SSPD عن طريق استعمال البيئة (اختيار) ، اذ انها تسمح للمستفيدين بالقيام بتنفيذ طلبات البحث وعرض النوعية والنتائج المطبعية . ويمكن ايضا تخزين الابحاث لطبعها أو دمجها أو اعادة تنفيذها مستقبلا . ويمكن وضع الوثائق المسترجعة فى ملف للاستعمال خارج برنامج INMAGIC لتعبئتها فى قاعدة معلومات أخرى . علما بأن اللغة الموجهة تتكون من مجموعة صغيرة من كلمات انجليزية . والبناء الرئيسى لبحث قاعدة المعلومات يبدأ بالعبارة « أجد »

ويتبعها الاسم المدرج فى الملف ثم القيد ثم عبارة البحث . وفيها يلى مثال لوثائق بحث لمؤلفين معينين حول البترول أو البتروكيماويات باستثناء اوراق بحثهما حول مواد التسميد :

— Get Subj Petroleum Or Petrochemicals

— Get AU Hamdy Or Au Shalabi

— Get 1 and 2 not fertilizers

— Print by Author then Title using one

٥ ـ الانتقاء (Sorting)

المحتويات الكاملة لـ SSPD المنتقاه بواسطة مجالات معينة يمكن طباعتها باستعمال بيئة الانتقاء (Sorting) فى الـ INMAGIC . ويمكن استعمال بيئة الدمج (MERGING) للجمع بين عدة مؤشرات للنتائج النهائية . مثلا : لطبع محتويات المعلومات المنتقاه بواسطة المؤلف ودمجها بالموضوع يستعمل الاتى :

* SORT AUTHOR

* MERGE SUBJ

* PRINT USING ONE (name of the format)

يتمتع INMAGIC باختيار ثمانية انواع متسلسلة (وتشمل سلسلة LC بالترقيم . . . إلخ) ويمكنها استثناء المواد الرئيسية ولها القدرة على البرمجة فى خمسة مجالات .

٦ ـ تنسيق واخراج التقارير (Report Generating)

لاشك أن مسألة عمل نماذج لطباعة نتائج بحثية تمثل الجزء الأصعب من عملية انشاء قاعدة المعلومات ، ويمكن اخراج هذه النماذج من خلال برنامج INMAGIC باستعمال (منسق التقارير) . ويمكن للمستعملين تصميم نماذجهم الخاصة بالتقارير . وفى SSPD قمنا بتصميم ثلاثة نماذج الأول (مرجع ببليوغرافى مختصر) والثانى (نموذج ببليوغرافى مع الوصف) والثالث (لطباعة المؤشرات الرقمية) النموذج الأول يرد ادناه كمثال لذلك :

1 . Name of format : ONE
2 . Enter name of data structure : SSPD
3 . Is the output paginated (Y or N) ? Y
4 . Page length (number of lines) : 66
5 . Top margin (number of lines) : 5
6 . Botton margin (number of lines) : 5
7 . Are the pages numbered (Y or N) ? Y
8 . Starting page number : 1
9 . Page number prefix (optional) :
10 . Page number suffix (optional) :
11 . Line number : 63
12 . Top stop : 35
13 . Do you wish a page heading (Y or N) ? N
17 . Print date on each page (Y or N) ? N
20 . May records cross page boundaries (Y or N) ? Y
21 . Minimum number of lines before breaking : 56
22 . Do you wish to enter a continuation message (Y or N) ? N
26 . Number of lines between records (- 1 for new page if paginated) : 2
27 . Do you wish to define any text constants (Y or N) ? N
29 . Do you wish to prompt the operator for text input (Y or N) ? N
30 . Do you wish underbar translated to space upon output (Yor N) ? N
————Field Specification Section————

(Field specification section)

1 . AU / 1 = 1 / W = 128 / M = 1 /P = . / D = :
2 . TI / L = - 1 / W = 73 / M = 5 /P = . / D :
3 . ST / B = :P = . / D = :
4 . ED = : / D = :
5 . PL / P = . / D = :
6 . PUB / P = , . / D :
7 . DT /P = . / D = :

وفى مجمل الأمر فان مسألة توليد البيانات يصعب تعلمها بسهولة .

٧ ـ التحرير (Editing)

فى الجزء السابع من البرنامج تمت إضافة وظيفة نصوص إلى قسم توليد التقارير وقد سهلت هذه الاضافة من عملية التحرير Editing إلى حد كبير . ويمكن استعمال المفاتيح الأساسية لأداء عمليات معينة . وادخال خطوط تقارير جديدة أمام أو بعد خطوط التقارير الموجودة . كما يمكن تنظيم النص فى شكل أعمدة أو نماذج فقرات وعرض مفاتيح انتقاء عند بداية التقرير أو فى أعلى سجلات الأفراد أو فى أعلى مجموعات السجلات .

والجدير بالذكر أن عملية تأسيس معلومات محلية قد تتفاوت وفقا لبرامج الكمبيوتر المستخدمة . والوصف اعلاه للمهام الرئيسية لبرنامج SSPD ومسألة تأسيسها يعتبر ذا أهمية فى شرح الهيكل العام للمعلومات الأساسية بتصميم مكونات تعريف هيكل البيانات ومعالم الملفات وصيانة المعلومات الأساسية .

توصيات واقتراحات :

لقد تناولنا فى هذا البحث مبادىء وأسس تطوير قواعد معلومات محلية فى مختلف التخصصات لكى تغذى بدورها شبكة المعلومات الوطنية . كما تناولنا التطورات الحديثة فى مجال الكمبيوتر ، واقترحنا أن تقوم مراكز البحوث والمعاهد العلمية بالاستفادة من القدرات الكبيرة للحاسبات الآلية المصغرة فى بناء قواعد معلوماتها المحلية ، التى تستطيع بدورها أن تكون مصدرا دائما لمعلومات الشبكة الوطنية تحت اشراف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية .

وهنا نقترح أن تقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية باتخاذ الخطوات التالية لتقديم وتطوير برنامج الدعم المفتوح :

١ ـ تعريف المؤسسات المهتمة بالدراسات والأبحاث المتخصصة فى قطاعات العلوم والتقنية المتعددة مثل الزراعة والصحة والبيئة والطاقة . . . الخ واقناع هذه المؤسسات بتحمل مسئولية تعريف وتجميع وتخزين المعلومات فى مجالات تخصصاتها المختلفة .

٢ ـ تسهيل عملية الحصول على برامج الكمبيوتر ومعداته . . . مثلا كمبيوتر مصغر وبرنامج كمبيوتر DMBS بالمكتبة أو وحدة المعلومات بالمؤسسات المختلفة التى تم اختيارها « كقواعد معلومات محلية » لاستعمالها لتجميع

معلومات محلية . ان استخدام أجهزة وبرامج كمبيوتر مناسبة يساعد كثيرا في عملية تبادل المعلومات المختزنة .

٣ ـ التعاقد مع أخصائيو المكتبات والمعلومات من ذوى الخبرة فى تصميم القواعد الأساسية للمعلومات ولتدريب واحد على الأقل من بين الموظفين فى كل من المؤسسات المختارة لتصميم معلومات أساسية من الداخل لتخزين واسترجاع المعلومات .

٤ ـ تطوير برامج التداخل والترابط (Interfacing) بتجميع المعلومات من قواعد المعلومات المحلية إلى قاعدتها البيليوغرافية الخاصة بها ، والعكس تماما . وعمل نموذج عام لتبادل البيانات بين برامج الكمبيوتر غير المتماثلة .

ويمكن انجاز الأنشطة أعلاه عن طريق تشكيل لجنة خاصة تتكون من موظفى المكتبات وأعضاء من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وتكليفها بصياغة برنامج مفصل مرتبط بزمن معين لتنفيذ البرنامج المذكور بعاليه .

المراجع

1 . Hilary Gates , A Directory of Libary & Information Retrieval Softwar for Microcimputers , Aldershort : Gower Publishing Co . , 1985 .

2 . Stanley R . Trost , The Best of I . B . M . PC Software , Berkeley , California : Sypex , 1984 .

3 . P . R . Dewey , " Searching for Software : A Checklist of Microcom puter Software Directories , " **Library Journal** (March 15 , 1984) 544- 546 .

4 . Crescent- Txt Turbo Arabic Systems , " Crescent Enterprises , Oregon , U . S . A ., Undated Brochure .

5 . Ibid . /

6 . Faria Zahawi , " The Development of the Arab League Documentation Center (ALDOC) and Plans of the Arab Information System Network (ARIS-NET) " Paper Presented at the Congress of Muslim Librarians and Information Scientists , 20-22 October 1986 , Keda , Malaysia .

7 Heri AKhmadi , " Problems and Prospects of Microcomputer-Based Bibliographic information System : Indonesian Experience " , Paper Presented at the Congress of Muslim Librarians and Information Scientists , 20-22 October 1986 ,Keda ,Malaysia .

8 Ibid .

دور المكتبة المركزية بجامعة الموصل في برنامج لخدمات المعلومات للمعوقين في محافظة نينوى

ماجد حمو كـ رجب
أمير محمد صادق الرواس

ملخص : تتناول الدراسة دور المكتبات والمعلومات فى خدمة المعوقين ، ومستلزمات برنامج خدمات المعلومات للمعوقين ومعايير خدمات المعلومات للمعوقين ، مع الاشارة الى التكنولوجيا التى تساعد المعوقين فى الوصول للمعلومات والجهود الدولية فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق لتوفير المعلومات للمعوقين . ثم تتناول الدراسة الخطوط الأساسية لبرنامج خدمات معلومات تتبناه المكتبة المركزية لجامعة الموصل بالتعاون مع المكتبات العامة فى محافظة نينوى بالعراق لخدمة المعوقين .

المقدمة :

تستأثر المعلومات وخدمات المعلومات باهتمام كبير ونحن ندنوا من عصر المعلومات الجديد والمجتمع القائم على المعرفة ، وتمثل شريحة المعوقين شريحة واسعة من المجتمع ، اذ يقدر الآن أن واحدا من كل عشرة أشخاص من عالمنا الحاضر يقع ضمن المعوقين [١]

وللمجتمع ككل والمكتبات خاصة التزام بتقديم المعلومات ومسؤولية نحو سد احتياجات هذه الشريحة من الذين هم بحاجة الى مواد ثقافية وأوعية

معلومات خاصة تتلاءم واحتياجاتهم ، إضافة إلى الاحتياجات الاعتيادية التى يطلبها أى شخص اخر فى المجتمع ، وبالرغم من التشريعات العديدة فى العالم (٣،٢) والتشريعات الخاصة بالقطر العراقى الا انه ليس هناك اكتفاء أو سد مناسب لاحتياجات هذه الشريحة من المعلومات .

ويهدف البحث الى السؤالين التاليين : -

- **الى أى مدى تقدم المكتبات العامة فى محافظة نينوى خدمات خاصة بالمعوقين ؟**
- **هل يمكن رسم خطوط عادية لبرنامج خدمات معلومات تتبناه المكتبة المركزية لجامعة الموصل بالتعاون مع المكتبات العامة فى المحافظة لخدمة المعوقين ؟**

ولم يجد الباحثان شيئا يذكر فى الأدبيات باللغة العربية لخدمات المعلومات للمعوقين على مستوى الوطن العربى فى الوقت الذى يحظى فيه هؤلاء بكل اهتمام فى القطر .

وقد حدد البحث بالتشكيلات المكتبية فى حدود محافظة نينوى على أمل أن يكون ذلك نواة لمشروع عراقى على مستوى القطر ، ويستخدم البحث المنهج الوصفى مستعينا بالاستبيانات والمقابلة الشخصية والميدانية ، لتوفير المعلومات ، اضافة للادبيات المنشورة .

مراجعة :

قدم Schauder & Cram [٤] عرضاً شاملاً لواقع المكتبات التى تقدم خدماتها لفاقدى البصر ، مستعرضين الواقع والاجراءات الفنية والمستلزمات وامكانيات التعاون على المستوى العالمى لمثل هذه المؤسسات والتكنولوجيات الحديثة التى يمكن أن توفرها هذه المكتبات ، ثم نشر الاتحاد الدولى للمكتبات International Federation of Library Associations المعروف بـ IFLA كتابه رقم (١٦) فى سلسلة الكتب التى ينشرها مكرساً لخدمات المكتبات للمعوقين فى منظور عالمى [٥] وهى مجموعة من ابرز الاوراق المقدمة لمؤتمر الاتحاد عام ١٩٧٨ فى السويد ، كما قدم Wright (1979) [٦] عرضاً بطبيعة الخدمات التى تقدم لكل فئة من المعوقين مضيفاً اليهم العجزة وكبار السن ، وعرض Thomas & Thomas (1980) [٧] مصادر المعلومات والمؤسسات المهتمة بشؤون وخدمات المعوقين ، مما يضع بين يدى المكتبى أو المدرس امكانية الحصول على المواد التى يحتاجها المستفيدون فى

مؤسسة بشكل جيد مستعرضاً التشريعات المتعلقة بذلك ، وكتب Wright (1983) [٨] مستعرضا الجهود المبذولة فى الولايات المتحدة باتجاه خدمات المعلومات للمعوقين مبينا المستلزمات والمواقف المطلوبة فى مثل هذه المكتبات ، وقدم (1983) Lucas [٩] برنامجاً لاعداد المكتبيين ممن سيعملون فى مكتبات المعوقين مشيراً إلى ان ذلك البرنامج يجب ان يكون اختيارياً ، ويعتمد بالأساس على خلق المواقف الخدمية الصحيحة تجاه المعوقين ، ومؤكداً على بعض المواقف والمفاهيم الخاطئة التى يحملها البعض تجاههم .

كما خصصت المجلة العربية للتربية عدداً خاصاً قدمت فيه ملفاً عن المعوقين والجهود الدولية والعربية المبذولة لاعادة تأهيلهم ، وذلك لمناسبة العام الدولى للمعوقين [١٠] .

المكتبات فى خدمة المعوقين :

اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٥ اعلان حقوق الاشخاص المعاقين ، وقد اشار الاعلان الى ان لفظ ((معاق)) يدل على كل شخص لا يملك القدرة على ان يضطلع بمفرده بكامل او بعض متطلبات حياة شخصية او اجتماعية طبيعية بسبب نقص خلقى أو غيره فى قدراته الجسمية أو الذهنية ، وخصص عام ١٩٨١ كعام دولى للمعوقين .

وقد صدر فى العراق العديد من القوانين والتشريعات التى تسهل تأهيل المعوقين للمشاركة فى المجتمع بشكل فاعل منها قانون ١٩٤٥ المتعلق بمهام السلطة المحلية . ونظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٩ ثم نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ للرعاية وتأهيل المكفوفين واخيراً جاء قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ ليحدد الرعاية الاجتماعية للمعوقين (المادة ٧ ، ٨) واهمية التضامن الاجتماعى (المادة ١ ـ ٥) .

ويصنف القانون حسب المادة (٤٤) المعوقون إلى : -

أولا : حسب طبيعة العوق :

(أ) المعوقون بدنياً .
(ب) المعوقون عقليا ونفسياً .

ثانيا : حسب قدرتهم على العمل :

(أ) المعوقون غير القادرين على العمل كلياً .
(ب) المعوقون القادرون على العمل جزئياً .

وهؤلاء هم ضحايا الحوادث والحرب والامراض وسوء التغذية الذى يؤدى احياناً الى فقدان البصر .

يمكن تصنيف المعوقين كما يلى :

- فاقدو البصر ومتضررى البصر .
- فاقدو السمع ومتضررى السمع .
- المتخلفون ذهنياً .
- العاجزون عن التعلم .
- النافرون.
- كبار السن والعجزة .
- المعوقون جسدياً .

وقد انصب الاهتمام العالمى أساسا على الفئة الاولى من فاقدى البصر ثم الفئة الثانية من فاقدى السمع ثم معوقى الحركة .

ويعتبر هؤلاء جميعاً من الافراد الذى لا يحصلون على حقوق متساوية مع بقية المواطنين بالنسبة للوصول للمعلومات وهؤلاء ما يطلق عليهم حالياً ((معوزى المعلومات)) " Information poor" وضمن الفئات الثلاثة السابقة يعتبر فاقدو السمع هم الأكثر عوزاً للمعلومات .

وقد كتبت ((هيلين كلر)) فى كتاب عن حياتها تقول ((لو خيرت بين العمى والصمم لاخترت الأول منهم)) .

وتؤكد النظرات المستقبلية على أن العالم سيصبح عام ٢٠٠٠ بحدود ستة بلايين نسمة . كما أن التقدم التكنولوجى فى المجالات الطبية والبيولوجية قادراً على إثراء الحياة وإغنائها . وهذا يعنى حياة أفضل للمعوق فى ظروف تنافسية أشد .

لذا فقد أوصت المائدة المستديرة للمؤتمر الدولى الرابع عشر للتأهيل الدولى

فى وينبج ـ كندا المنعقدة فى ٢٦ / حزيران عام ١٩٨٠ على أن « للمعوقين نفس الحقوق التى يتمتع بها الافراد الاخرون فى مجتمعاتهم ، والمجتمع الذى يستبعد أية فئة من افراده هو مجتمع يفتقر الى مقومات الحياة . كما يجب أن تكون جميع مؤسسات المجتمع مفتوحة ومتاحة للمعوقين ، ويجب إزالة العقبات الناتجة عن الاتجاهات السلوكية للافراد التى تحول دون ادماج المعوقين فى الحياة الاجتماعية » .

وقد اهتمت العديد من دول العالم بتأكيد حقوق هذه الفئة فى الوصول الى المعلومات واكدت مسؤولية الجهات المقدمة للمعلومات لتأمين ذلك ضمن تشريعات ملزمة [١١] . كما جرى اخيراً بالنسبة لخدمات المكتبات العامة فى العراق لتقديم الخدمات للمعوقين وتوفير المستلزمات وإجراء التحويرات التى تحول دون ذلك [١٢] .

ومن المهم جداً ان يدرك المكتبيون بعض الحقائق المتعلقة بهؤلاء المستفيدين . ومنها :

١ ـ أن المعوق هو فرد ومن الخطأ ((تصنيفه)) ولهذا الفرد الحق فى استخدام المكتبة والحصول على المعلومات وهو الحق الذى كفله له القانون باعتباره مواطناً وهو حق التعليم ، وعلى المكتبة إجراء أى تعديل أو تحوير يمنع هذا المواطن من الوصول للمعلومات ويقع ضمن ذلك استخدام وعاء المعلومات الملائم لعوقه .

٢ ـ من الخطأ إظهار العواطف المبالغ فيها عند تقديم الخدمة ، وضرورة تجنب كل ما من شأنه إشعار المعوق بأن هناك عطفاً خاصاً عليه بسبب عوقه وتجنب النظر أساساً الى عوقه كقاعدة للتعامل معه ، وعلينا أن لا نتوقع عرفاناً استثنائياً منه لمثل هذه الخدمات وتشجيعه على اتخاذ الموقف الصحيح من عوقه .

٣ ـ أن أى برنامج لخدمات المعوقين لا معنى له اذا لم تتوفر المواقف الصحيحة من قبل المكتبيين تجاه المعوقين ، وهذه المواقف تتأتى بالتدريب والتأهيل الخاص والاستعداد للعمل .

وعليه يجب ان تكون المكتبة مفتوحة الرفوف مادياً وسيكولوجياً . وقد بينت دراسة امريكية تتعلق بمردود التربية الخاصة أن بإمكان المجتمع أن يسترجع ثمن

التربية التى مكن منها المعاق بنسبة خمسة وثلاثين مرة من انتاجه ، ويكون ذلك فى غضون عشرة أعوام من حياته المنتجة [١٣] .

خدمات المعلومات :

للمكتبة العامة مسؤولية اجتماعية يمكن اجمالها بانها امتداد لما يتلقاه الطالب فى مراحله الدراسية فعليها تهيئة المواد التى تجعل منها مؤسسة تعليم مسانده تجعل التعليم الجامعى فيما بعد أكثر فائدة .

وهى مؤسسة مساندة للنشاطات المبذولة فى التعليم المستمر ومحو الأمية لتمكن الفرد من أن يعلم نفسه بنفسه . كما أن التطورات العديدة والمتسارعة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية من حولنا . وكذلك المهارات الفنية اللازمة للحياة الجديدة تستلزم اطلاعاً مستمراً ومعاصراً على المستوى العام مما يجعل الفرد المواطن فرداً متكيفا للمجتمع الجديد ، وتعمل على تمكين الافراد من تحمل مسؤوليتهم الاجتماعية بوعى ومسؤولية بتوفير المعلومات والتأثير فى العادات القرائية مما يجعل من الفرد أكثر فاعلية فى المجتمع وتمكين هؤلاء الأفراد وخاصة الشباب منهم من قضاء أوقات الفراغ بشكل مفيد وتغذية الهويات المختلفة والاستجابة لاحتياجات الفرد من المعلومات ضمن إطار الخدمات التى تقدمها المكتبات العامة [١٤] .

ولا يوجد الآن من يختلف معنا حول أهمية المعلومات للمواطن فى حياتنا اليومية من معوقين وغير معوقين ، لكي يستطيع الاسهام الفاعل فى المجتمع ، ويحتاج المعوق إلى ما يحتاجه الآخرون اضافة الى بعض الاحتياجات الخاصة به ، مثل المعلومات الخاصة بعوقه والمعلومات الفنية التى تمكنه من اكتساب المهارة فى مجال معين بدت الحاجة اليها بعد عوقه ، أو تلك التى تساعده على رفع الروح المعنوية والتكيف للحياة الجديدة أو ممارسة هواياته المفضلة . وجاءت أولى المبادرات المكتبية عام ١٩٦٨ حين أسست مكتبة بوسطن العامة قسما « خاصا » بالكتب التى يحتاجها فاقدو البصر يستطيع المعوق قرائتها باللمس ، ثم قامت مكتبة الاعارة لفاقدى البصر (Lending Library for the Blind) عام ١٨٨٢ بجهود مماثلة حتى انتشرت لتشمل معظم دول العالم الآن . أما على المستوى الدولى فقد قام المجلس العالمى لرعاية فاقدى البصر World Council for the

Blind (WEWR) بجهود طيبة لتوفير المواد للمستفيدين ، وكامتداد لهذه الخدمات تقدم مكتبة Camden لقاءات شهرية فى المكتبة تشمل المؤلفين وتؤمن عرضا للأفلام والسلايدات وقراءة المسرحيات وزيارات للمسارح .

مستلزمات برنامج المعلومات للمعوقين :

يحتاج برنامج خدمات المعلومات للمعوقين للمستلزمات الاساسية منها التشريعات اللازمة التى تجعل لزاما على المكتبات تقديم خدمات معلومات للمعوقين ، على أن يشمل ذلك ادخال مواد دراسية لإشعار المكتبيين باحتياجات المعوقين من المعلومات ، وطبيعة الخدمات التى تقدم لهم ، على غرار شرح قانون خدمات المعوقين الفقره (٥٠٤) من القانون الأمريكى الصادر عام ١٩٧٣ حيث خصص كراس لشرح أبعاد القانون وتطبيقاته للمكتبيين فقط ، وينص القانون البريطانى لعام ١٩٧٠ للمرضى المزمنين والعاجزين القسم ٢ (١) . على أن واجب الجهات المسؤولة تقديم التسهيلات المناسبة للحصول على ((تسهيلات التلفزيون والراديو والمكتبة والتسهيلات الترفيهية الاخرى)) . وتنص الفقرة ٤ (١) منه على جعل أبنية المكتبات خالية من العوائق ، ويشجع القسم (٧ : ٢) منه على قيام تعاون فى المنطقة الواحدة بين الجهات المسؤولة عن المكتبات والجهات الصحية وقسم الخدمات الاجتماعية .

كما يتطلب الامر اجراء جميع التحويرات اللازمة لخلق المحيط الخالى من العوائق ، كالدرج المرتفع والرفوف المرتفعة وأنظمة الرفوف المغلقة واستخدام المنحدرات والمصاعد وسلالم الدرج التى تساعد المعوقين على الحركة للوصول الى المعلومات .

وتبدو الحاجة أيضا إلى :ـ

١ ـ اختيار أو (اخراج) المواد الثقافية الملائمة .
٢ ـ خزن واسترجاع المعلومات من هذه الاوعية .
٣ ـ صيانة أوعية المعلومات .
٤ ـ برامج لارشاد القراء لتسهيل الوصول الى المعلومات .

فالمعوق يحتاج ـ وحسب طبيعة عوقه ـ إلى اشكال مختلفة من أوعية المعلومات منها المادة المطبوعة الاعتيادية والمواد المسموعة أو المرئية أو المواد المقروءة

باللمس أو الآلة . وعليه فإن المشاكل المتعلقة بهذه المواد هى إلى حد كبير ، نفس المشاكل التى تجابه المكتبات فى تعاملها مع المواد السمعية والبصرية المختلفة .

وتبرز مشكلة اختيار المواد الثقافية فى اختيار هذه المواد بسبب اختلاف مستوياتها وطريقة اخراجها وضرورة توفير الخبرة والمعلومات لدى المكتبى المعنى بذلك ، فحيث تتوفر للمكتبى فى العالم العديد من الأدلة التى تمكنه من اختيار المواد السمعية والبصرية مثل " Diadic ", A/V Equipment, Survey " Internavex " وغيرها . لا نجد مثل هذه الادوات للمكتبى العراقى بسبب محدودية نشاطات الجهات والشركات التى تقوم بإخراج المواد السمعية والبصرية ، بالرغم من بعض المحاولات المشجعة الأخيرة التى جرت من قبل عدد من الناشرين . فى بعض الدول العربية وقيام شركات أوربية بإخراج مواد باللغة العربية نظرا للسوق العربية الكبيرة .

ويتطلب الأمر وضع معايير لانتقاء هذه المواد من حيث السعر والابداع الفنى وتصميمها وقوة تحملها للاستخدامات المتكررة وسهولة التشغيل وسمعة الشركات المصنعة ، وتجدر الاشارة هنا إلى أنه من الضرورى التركيز على الإخراج المحلى ، بسبب عدم ملاءمة الكثير من المواد المخرجة بالخارج للحاجات الفعلية للمستفيد وإهمالها لخصوصية محيطه . ويستحسن أن يكون الشراء من خلال قناة مركزية ، بعد أن تقوم المكتبات باختباراتها المختلفة ، وربما جعلت صعوبة طلب مادة سمعية وبصرية لتفحصها كما هى الحال مع الكتب صعوبة إضافية لمثل هذه المواد ، كما لاتتوفر مجالات واسعة واستعراضات لمثل هذه المواد تمكن من اتخاذ القرار الملائم بشأنها . إضافة إلى أن الحصر البيبليوغرافى للمواد السمعية والبصرية محدود قياسا بما هو عليه الحال بالنسبة للكتب .

عند ذلك لابد للمكتبة من أن تهيىء نفسها لدور أكبر من دورها الحالى وهو امكانية المشاركة فى الاخراج والتسجيل لمثل هذه المواد .

خزن واسترجاع المعلومات :

إن الاشكال المختلفة والأنواع المتعددة للمواد الثقافية الخاصة بالمعوقين تتطلب معالجة خاصة ، وقد تشكل أحيانا كثيرة مشاكل ليست سهلة للمكتبة .

فإذا لم تنجح المكتبة باتباع الاسلوب الملائم والاجراءات الفنية المناسبة ، سيكون من الصعوبة استعادة المعلومات من هذه المواد مما يؤدى إلى خيبة وأضرار كبيرة بأهداف وخدمات مثل هذه المكتبات ، وكذلك الامر فيما يتعلق بنشر المعلومات من هذه المواد حيث إن الأمر سيان إذا ماوجدت مواد ثقافية من عدمه . إذا لم يتوفر نظام الاستعادة ونشر المعلومات حيث يتطلب الأمر أن تكون فهارس هذه المكتبات فى هذه المرحلة مبسطة دون تعقيد ، كما أن فهرسة هذه المواد يحتاج إلى وقت أطول ممايحتاج إلى فهرسة الكتب . وعلى كل حال على المفهرس أن يفهرس لقرائه ومستفيديه . كما تبرز بشكل رئيسى مشكلة تحديد الموضوع للمواد . وقد يتطلب الامر مشاهدة تسجيل « كامل » قبل فهرسة المادة الواحدة . كما أن الاطلاع على سلايد يبين رجلا من جنوب العراق يدفع قاربه وسط الاهوار مثلا له عدة دلالات منها النقل أو الاجتماع أو السياحة . لذا لابد من تحديد موضوعه أولا . هذا رغم توفر العديد من الادوات التى تسهل أعمال المفهرس مثل :

— Standards for Cataloging non — print Materials, (4th . ed . 76)

— Non — Book Material

— Non — Book Materials cataloging Rules .

وغيرها ، وربما برزت الصعوبة الكبرى بالنسبة لمثل هذه المواد فى عدم وجود تقييس لها ، حيث يستخدم المصنفون العديد من القياسات والأطوال كما هو الحال فى أشرطة الفيديو فمنها اليوماتيك Umatic والـ VHS والبيتامكس ، فالشريط الذى يمكن استخدامه على جهاز معين لايمكن استخدامه على جهاز آخر ، وهذه المواد عادة أكثر كلفة من الكتب ، وهناك الطبع بطريقة برايل ١ درجة و ١/٢ ١ و ٢ درجة ونوع مون Moon الاشرطة المسجلة المفتوحة والمتباينة والاسطوانات المسجلة ذات السرعات المتباينة وهناك على الاقل أربعة أنواع من الاشرطة المسجلة (الكاسيت) [١٤] .

وقد تظهر مشكلة الفقدان بالنسبة للمكتبات طالما أن الكاسيتات وأشرطة الفيديو وغيرها تشكل عنصر جذب أكثر من الكتاب ، ومن بين الاشكال المختلفة للفقدان السرقة المقصودة والسرقة الانية والعبث . ويبدو أن الأخيرة هى الاكثر شيوعا فى العالم بالنسبة للمكتبات[١٥] .

وهذا يشكل عبئا على المكتبات ، وتتخذ هذه عادة وسائل مضادة لمنع ذلك إلا أن المهم أن لايخلق ذلك العقلية الحراسية التى تعانى منها مكتباتنا بحيث تتخذ من الاجراءات مايجعل من الصعب الوصول الى المواد الثقافية .

وهنـاك متطلبات اجراء التحويرات اللازمة التى تمنع تسرب الاتربة التى تتلف المواد السمعية والبصرية والنوافذ الواسعة وتهيئة الأماكن اللازمة لاستخدام المواد المختلفة من مواد صوتية أو أفلام وفيديو ، ومنع الضوضاء التى قد تؤثر على الاستخدام الامثل لمثل هذه المواد والتى تنجم عن استخدامها مما يعرقل استفادة الآخرين من المكتبة وخدماتها .

وقـد برزت فى العـالم بعض المشاكل المتعلقة بحقوق الطبع ، وذلك عند تحويل كتاب ما إلى كاسيت أو إخراج مادة مكتوبة بوعاء آخر كالفيديو مثلا .

وهناك العديد من التشريعات فى الدول التى تستثنى خدمات المعوقين من الخضوع لقانون المطبوعات .

معايير خدمات المعلومات للمعوقين :

لقد وضعت العديد من المعايير القياسية لخدمات المكتبات للمعوقين مثل المعيار الـذى أصـدرتـه الجمعية الامـريكية للمكتبـات عام ١٩٦٣ المعـروف بـ « معايير مكتبة الولاية State Library standars » الذى تضمن أسس وضع قراءات ذات مدى واسـع لفـاقدى البصر والمعوقين فى كل ولاية وكذلك معيار اخراج المواد القرائية لفاقدى ومتضررى البصر لعام ١٩٧٠[١٦] .

كما قدم Needham قائمة خاصة بالمكتبات الأكاديمية يمكن اعتمادها لتقييم برنامج خدمات المعلومات للطلبة المعوقين من المستفيدين . هذا ومن الضرورى أن يعاد النظر بالمعايير القياسية خلال فترات تعديلها بمايلائم المتغيرات الجديدة . فقـد شكلت لجنـة سميت بلجنـة التقييس لخدمـات المعوقين ووضعت معايير لاثنتى عشرة فقرة عن خدمات المعلومات للمعوقين[١٧] .

دمج أو فصل المجموعة :

ستحـوى المكتبة العامه بعد اقتنائها المواد الخاصة بالمعوقين ، مجموعة من المواد السمعية والبصرية ، إضافة إلى المواد المطبوعة . وهنا يبدو السؤال : هل ستقوم المكتبة بدمج المجموعة مع الكتب أم بفصلها .

نظريا نقول أن دمج المجموعة يؤدى إلى سهولة كبيرة فى الوصول للمعلومات طالما أن جميع المعلومات بغض النظر عن أشكالها والتى تخص موضوعا واحدا موجودة فى مكان واحد إلا أنها عمليا «ليست سهلة فكيف نضع علبة شرائح وسط مجموعة من الكتب مثلا »، إلا أن بعض المكتبات وخاصة الصغيرة منها حلت مشاكلها بوضع صناديق موحدة عادة بحجم الكتاب تضم مثل هذه المواد مرئية فى نفس الرف ، وكذلك الامر بالنسبة لفهارس المكتبة ، إلا أن الفهرس المدمج لايتطلب بالضرورة دمج المجموعة ، بل يمكن أن تحتفظ المكتبة بفهارس مدمجة ومجموعات منفصلة حسب أشكالها ، ويمكن استخدام بطاقات ملونة إضافة للرموز الأخرى ، كما أن العوامل الأخرى التى تمنع دمج المجموعة الظروف المناخية حيث يتطلب الأمر عناية أكبر بالمواد السمعية والبصرية ، وربما كانت الفهارس المدمجة والمجموعة المنفصلة مع برامج ارشاد قراءة فاعل هى الأمثل لمثل هذه المكتبات .

وقد وجدت المواد الثقافية فى أى مكتبة كى تعار فى المكتبة أو البيت . ففى المكتبة لابد من إزالة أى عائق بين المعوق والمادة الثقافية . كما يجب أن تتوفر هذه المواد للاعارة الخارجية ، وربما لايتوفر فى مسكن المعوق الاجهزة اللازمة لتشغيل هذه المواد ، إلا أن الهدف الاساسى يجب أن يبقى باستمرار ، وهو تمكين المستفيد من استرجاع المعلومات بسهولة ويسر من هذه المواد الثقافية .

مقدمو الخدمات فى المكتبة :

يمكننا القول أن المطلب الأساسى لتقديم خدمات للمعوقين يقوم على المواقف الصحيحة للمكتبيين ، وقد أدخلت العديد من مدارس المكتبات فى العالم ضمن برامجها الدراسية مواد اختيارية لخدمات المعوقين ، تهدف إلى تأهيل الطلبة للعمل مع المعوقين ، ويشتمل ذلك على زيارات ميدانية وممارسات واقعية وربما كانت الوحدة التعليمية التى يطلق عليها " Kids come in Special Flavors " التى تعطى فرصة تدريبية ليلعب الطلبة أدوار المعوقين كعصب العيون وترك الطالب ليجد طريقه إلى المادة الثقافية المناسبة له . وأشرطة تلصق حول الأذرع لتحديد حركتها أو الساق ليشابه حركة المعوق وتركه ليتجول فى المكتبة أو جعله يستمع إلى شريط كاسيت غير واضح الكلمات تشبه تلك الحالة التى يعانى منها ضعاف السمع ، ويجاهد الطالب لسماع وفهم الكلمات ، وهذا يجعل الطالب

يعيش حالة المستفيد المعوق كى يتمكن من أن يفهم احتياجات المعوق بشكل أفضل .

لهذا من الضرورى أن يحفز العاملون للعمل بمثل هذه الخدمات ومن الضرورى خلق المناخ الملائم للادارة السليمة واستخدام الاسلوب المشجع ، كما وأنه من الضرورى أيضا أن يتم لقاء أولى بين المعوقين ومقدمى المعلومات فى المكتبة ليكون ذلك بقصد خلق أرضية مشتركة للفهم والتعاون .

ويتطلب الأمر حتما برنامجا أكثر كثافة من برنامج إرشاد القراء الاعتيادى حيث تبدو الحاجة إلى تعليم المستفيد المعوق كيفية تشغيل الأجهزة المختلفة أو القيام بذلك فى حالة عجزه عن تشغيلها ، ويجب أن نضع فى حسابنا أحد مؤشرات كفاءة خدمات المكتبة هو رضى المستفيد عن تلك الخدمات ، لذلك من الضرورى أن تكون خدمات المكتبة باتجاه المستفيدين من المعوقين إضافة للفئات الأخرى ، وعند ذلك سيتعرف المستفيد المعوق على الخدمات المتوفرة ومصادر المعلومات ، ويقدم التغذية الراجعه ويعكس احتياجاته ، ويمكن أن يؤدى ذلك إلى خدمات أفضل .

وقد وجدت " Parkin " فى دراستها لخدمات المعلومات للمعوقين فى مكتبة جامعة " Brigham Young Univ " أن للطلبة احتياجات حددها المعوقون بـ :-

- معظمات بصرية .
- الاحتفاظ بملف عن المواد والخدمات التى تقدمها مكتبة الجامعة ومكتبة الولاية .
- توفير برنامج لارشاد القراء مناسب .
- توفير خارطة للمكتبة مرسومه بطريقة برايل .
- توفير غرف للاستماع بشكل أكبر فى المكتبة[١٨] .

تكنولوجيات حديثة :

لقد ظهرت مؤخرا العديد من التكنولوجيات التى تساعد المعوقين فى الوصول للمعلومات ، منها إخراج الأوراق المكتوبة بطريقة برايل بواسطة الحاسبة . وقد وصلت الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والنرويج إلى نتائج باهرة فى هذا

الخصوص ، وميزة هذه التقنية أنها تمكن إخراج كم كبير بتدريب محدود . كما أنها توفر فى الخزن حيث يمكن حفظ النصوص على الورق أو الأشرطة المغناطيسية ، والأقراص المغناطيسية . وربما كانت الصعوبة الوحيدة التى تواجه مثل هذا الاستخدام بالعربية هو أن القواعد الخاصة باستخدام طريقة برايل تعتمد غالبا على تركيبات قواعدية وتنقيط ومعانى كلمات وقد حلت هذه المشكلة بالنسبة للغة الانكليزية .

وهناك تقنية " Optacon " التى تحول الضوء إلى صوت وحافز حسى ، وقد طورت فى جامعة ستانفورد آلة تمكن فاقد البصر من قراءة الكتابة الاعتيادية ، يتكون من كاميرا صغيره تتحرك على الأسطر ناقلة ومن خلال ومضات ألكترونية تترجم إلى بروزات بطريقة برايل حيث يستطيع فاقد البصر متابعة القراءة بتحريك أصبعه على لوحة أمامه وتعمل هذه بالبطارية ويمكن لمثل هذا الجهاز حل مشكلة قلة المواد الثقافية الخاصة بفاقدى البصر ، إلا أنها لا زالت بحاجة إلى خبرة كبيرة ومهارة من قبل المستخدم لها وارتفاع ثمنها والبطء فى القراءة .

وهناك الة أخرى تدعى " Transicon " تستطيع ترجمة المادة المكتوبة إلى حروف بارزة وهى صغيرة الحجم تستطيع تحويل الكتابة إلى طريقة برايل حجم (١) على شريط ورقى متحرك يخزن فى الألة ثم يقوم القارىء بضغط دواسة أسفل الجهاز بقدمه لكى يجرى الشريط فى الألة وبإمكانه التحكم بسرعة القراءة .

أما التقنية الجذابة الأخرى فهى ماتسمى «بالكلام المكثف Compressed Speech » حيث يقدر أن القدره الاعتيادية للانسان هى القراءة بمعدل ٣٠٠ كلمة فى الدقيقة ، والكلام بمعدل ١٧٠ كلمة فى الدقيقة حيث يجزأ الصوت إلى ٣٦ جزء هارمونى عند الادخال ثم يتم اختزال إلى النصف وربطها بإشارة واحدة مع مضاعفة معدلاتها المقطعية لإخراج تسجيل أسرع مرتين من الصوت الأصلى [١٩] .

ومن التقنيات الأخرى التلفزيون ذو الدائرة المغلقه (CCTV) والقراءات الخاصة عن طريقة الراديو ، وتؤكد Shanon, H أهمية هذه كوسيلة اتصال لفاقدى البصر [٢٠] . علما أن مكتبة Louisville Free Public Library تدير محطتها الاذاعية الخاصة بقراءات فاقدى البصر منذ عام ١٩٥٠ .

أما الجهاز الجديد المعروف باسم " Kurzweil " للقراءة الذى قدمته مؤسسة كيرزويل فى ماساشوسيت الذى يستخدم الحاسبة لتحويل الكلمات المكتوبة إلى كلمات مسموعة وبإمكان المستخدم التحكم فى سرعة الكلام . كما أن بإمكانه الحصول على تهجى لحروف الكلمة فى حالة التباس المعنى لديه .

ويعتبر القرص البصرى CD — Rom من التقنيات ذات الأهمية الكبيرة فى خدمات المعوقين ، وخاصة عند ربط جهاز الفيديو بالحاسبة حيث يمكن عرض صور مع الكتابة والتسجيل بلغتين بمستويين من اللغة كما يمكن توقيفه أو استعادة أى إطار عند الحاجة .

أما أشرطة MARC للحصول على الفهارس للمواد المطبوعة والتى تنتج على أشرطة ممغنطة فتعتبر تسهيلا للمعوقين ، ويمكننا القول بكل ثقة أن تقنيات المعلومات من أنظمة المعلومات التى تزيد من استخدام الشكل المقروء بالآلة سترفع أى حواجز تحول بين المعوق والمعلومات وتجدر الاشارة هنا إلى نظام النصوص عن بعد الذى يعرف بـ " TELETEXT " وهو من أنظمة المعلومات الحديثة التى أظهرت فاعلية فى تقديم الخطوات الأولى فى النظام البريطانى CEEFAX لخدمة هذه الشريحة ، إذ يمكن النظام فاقد السمع من استخدام جهاز صغير يربط على التلفزيون المنزلى الاعتيادى حيث تستطيع العائلة مشاهدة البرامج الاعتيادية كما يمكن لفاقد السمع أن يستخدم لوحة مفاتيح لتظهر على الشاشة أسطر مكتوبة كإيجاز للتعليق المسموع ، وبذلك يمكنه التمتع بالبرامج وتحقيق الاستفادة المطلوبة ، وخاصة منها البرامج التعليمية ودون مضايقة الأخرين ، وقد تبين أن للنظام استخدامات أوسع فأصبح الآن ذا أهداف متعددة كاستخدامه لتمكين الأقليات غير الناطقة بالإنكليزية من التمتع بالبرامج أو الاستخدامات التعليمية أو كنشرة إخبارية منافسة لجريدة الصباح اليومية .. إلخ .

وتقوم محطة التلفزيون ببث المعلومات المكونة من حروف وأرقام ورسومات بعد تحويلها إلى إشارات رقمية بحيث تبث بالسرعة التى يستطيع التلفزيون التعامل معها باستخدام إشارات التلفزيون على الخطوط غير المشغولة وتقع عمليا هذه الخطوط على الشاشة ، ولايمكن للمشاهد الاعتيادى رؤيتها ، ويستطيع المشارك المتمتع بالبرامج الاعتيادية استرجاع المعلومات التى تهمه بالتحول عن

البرنامج والانتقال إلى النصوص أو مزاوجتهما بحيث يتمتع بكليهما فى وقت واحد .

التعاون الدولى :

هناك جهود دولية باتجاه التعاون والتنسيق لتوفير المعلومات للمعوقين، منها التشريعات والأنظمة التى وضعها الاتحاد الدولى للبريد "Univesal Postal Union" التى تسهل تبادل و إرسال المواد الثقافية الخاصة بالمعوقين مجانا من خلال قنوات البريد العالمية ثم اتفاقية فلورانس " Florence Agreement " والتى رعتها اليونسكو ووقع عليها العراق والتى تعفى المواد التعليمية والعلمية والثقافية الخاصة بالمعوقين من الضرائب والتعريفة الخاصة بالدول المختلفة عند استيراد وتصدير هذه المواد مثل :

- الكتب الناطقة (الاسطوانات والكاسيتات) والكتب ذات الحروف الكبيرة .
- الأجهزة الخاصة بالقراءة مثل أجهزة القراءة الألكترونية والتلفزيون ذى القدرة التكبيرية والمساعدات البصرية .
- الأجهزة والمعدات ومنها الحاسبات المستخدمة فى الاخراج بطريقة برايل .
- الأجهزة المساعدة على حركة المعوقين .
- أى مواد تسهل استخدام المعوق لمحيطه بشكل سليم .

كما قام تعاون ثنائى أو ثلاثى بين عدد من الدول كمشروع التعاون القائم لتبادل معينات المعوقين بين المؤسسات الأمريكية والبريطانية والهندية .

وحظى المعوقون وخدمات المعوقين الخاصة بالمعلومات باهتمام اليونسكو والاتحاد الدولى للمكتبات عندما طلب الاتحاد الدولى للمكتبات اليونسكو وضع ذلك ضمن الاعلان الخاص بالمكتبة العامة الذى قدمته اليونسكو[٢١] .

نحو برنامج لخدمات المعوقين فى المكتبات العامة :

يتجه العالم الآن نحو مايعرف بالأنظمة الوطنية للمعلومات وصولا إلى النظام العالمى للمعلومات ، وضمن هذه الأنظمة ، تقع المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات فى شبكات للمعلومات . وقد سبقت بعض الدول غيرها فى هذا الاتجاه فظهرت شبكات لخدمات معينة ، مثل شبكة خدمات المكتبات الوطنية

الأمريكية المعروفة بـ NLSNET التى تهدف إلى تقديم خدمات للمعوقين وتنسيق هذهَ الخدمات ضمن شبكة تقع وسطها مكتبة الكونغرس ذات أربع مراكز وتشترك فيها ستة وأربعون مكتبة اقليمية ومائة وواحد مكتبة فرعية، وهذه جميعا من المكتبات العامة بشبكة ذات ثلاثة أضلاع ، كما أن المسؤولية تجاه المعوقين لاتعرف حدودا « لأن العوق لايعرف حدودا » ، لذا فإن قيام برنامج ذى مراحل تتبناه المكتبة المركزية لجامعة الموصل لتقديم الخدمات للمعوقين فى المكتبات العامة ، يقع ضمن هذا الاطار ، بهدف خلق نموذج فاعل وباتجاه تشكيل نظام شبكة وطنية لتقديم خدمات للمعوقين تشكل أطرافها :ـ

- الهيئة العامه للمعوقين .
- الجمعية العراقية للمكتبات والتوثيق والمعلومات .
- مدارس المكتبات فى الجامعات العراقية .
- المكتبة الوطنية .
- المكتبات الأكاديمية .
- المكتبات المتخصصة للمعوقين .

إضافة إلى الهيئات المهتمة بتأهيل المعوقين .

ويمكن قيام البرنامج على مرحلتين :

(أ) برنامج ريادى اقليمى شكل رقم (١)خاص بمحافظة نينوى .

(ب) برنامج موسع معتمد على النظام الأول الذى يهدف إلى رسم النموذج باتجاه النظام الوطنى شكل رقم (٢).

وضمن هذا البرنامج يقوم تعاون بين المكتبة المركزية والمكتبات العامة فى مجالات التدريب على تعديل المواقف والاخراج والاجراءات الفنية للمواد غير الكتب الخاصة بالمعوقين . ثم تهيئة ملف عن موجودات قسم السمعية والبصرية ليكون نواة فى المكتبات العامة على أن تحدد اولاً الاهداف الاساسية التى يبغى البرنامج تحقيقها وتحديد الوسائل اللازمة للوصول الى تلك الاهداف ، حيث يتوفر فى المكتبة المركزية امكانيات كبيرة من المواد السمعية والبصرية التى يمكن ان تشكل النواة مع تنشيط الاخراج للوحدات التى يحتاجها المستفيدون بما يتلاءم والمرحلة التعليمية واحتياجات المستفيد .

ويمكن للمكتبة أن تتبنى نشاطاً لاهداء وتبادل مثل هذه المواد مع المراكز المتخصصة خارج القطر ، لتوفير اكبر كمية لازمة من هذه المواد ، وهذا البرنامج

يمثل الخطوة الأولى التى يمكن أن تلحقها خطوات اخرى بعد ان تكون المكتبات العامة قد اكتسبت الخبرة اللازمة لنجاح مثل هذه البرامج من ناحية الخدمات والتعامل مع هذه المواد والمستلزمات الاخرى.

أما البرنامج الثانى فيهدف إلى برنامج وطنى يساهم بشكل فعال فى تأمين احتياجات المستفيدين له مستلزماته التشريعية والتكنولوجية تلعب فيه الاطراف ذات العلاقة دوراً بها يجعله مستجيباً لاحتياجات المعوقين المتباينة خاصة وأن هناك فئة من المعوقين تمتاز بتعلمها وتعويقها المتأخر بعد ان نعمت بالقدرات الانسانية الكاملة والتى تبدو احتياجاتها اساسا فى معلومات مناسبة عن عوقها ومعلومات تأهيلية تتلاءم والاتجاهات الجديدة فى حياتها والمواد الترفيهية والتسلية والمعلومات اللازمة لمعاصرتها .

وتشير نتائج الاستبيان الموزع على منتسبى معهد التأهيل المهنى فى محافظة نينوى والعاملين فى المكتبات العامة الى النتائج التالية : ـ

١ ـ ان الفئات العمرية للمعوقين فى المعهد تتراوح ما بين ١٣ ـ ٥٠ سنة .

٢ ـ ان تصنيف هؤلاء المعوقين يقع على النحو التالى : ـ

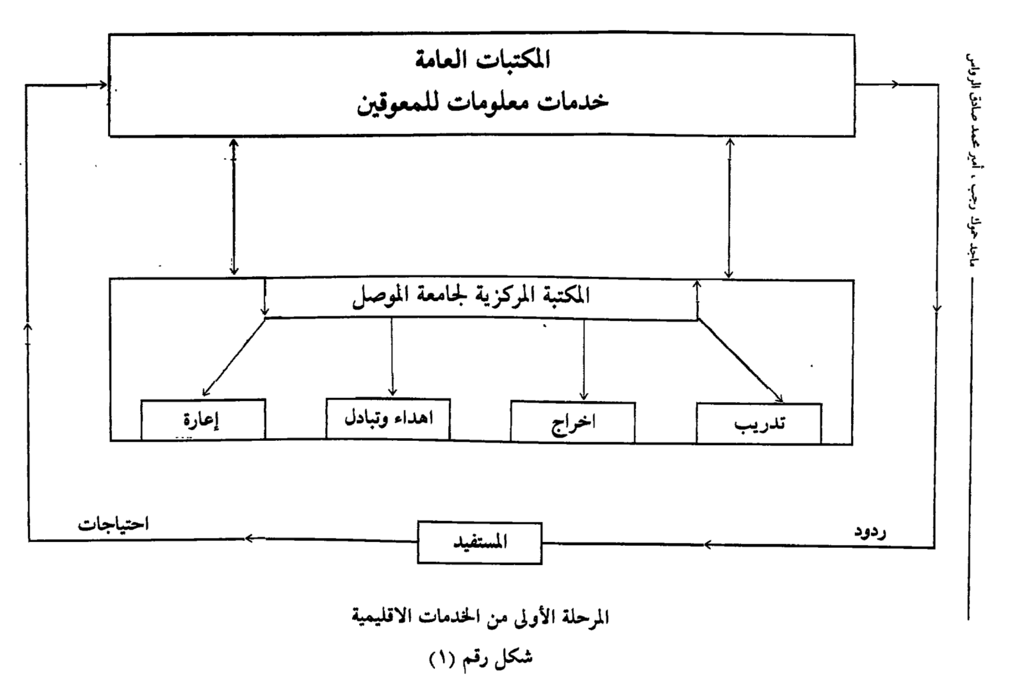
(أ) متخلفون ١٢ .

(ب) صم وبكم ٣١ .

(جـ) عاجزى حركة ١٩ .

٣ ـ من هذه الفئات هناك ثلاثة فقط يجيدون القراءة والكتابة منهم واحد أصم وأبكم واثنان من معوقى الحركة ، وهذا يشير إلى نقص واضح فى تعليم هذه الشريحة ، ناهيك عن ضرورة تأهيلهم لتعليم أكثر تطوراً كقراءة الشفاه مثلاً .

٤ ـ يشير واقع المكتبات العامة إلى انعدام المواد السمعية والبصرية فيها ، عدا بعض الاجهزة البسيطة المتقدمة الخاصة بالعرض ، ولا توجد أى مواد ثقافية سمعية وبصرية سوى بعض الافلام العامة . وهذا مؤشر على ان هذه المكتبات لم تأخذ هذه الشريحة من المستفيدين بنظر الاعتبار،كما لا تتوفر لديها برامج لخدمات هذه الشريحة ، وهذا يلتقى مع الخدمات المحدودة جداً لبقية المستفيدين .



المرحلة الأولى من الخدمات الاقليمية

شكل رقم (١)

المرحلة الثانية من النظام الوطنى

شكل رقم (٢)

موجودات قسم الوسائل السمعية والبصرية فى المكتبة المركزية بجامعة الموصل

التسلسل	الأجهزة السمعية والبصرية	مثال للجهاز	العدد
١ -	وحدة مايكروفيلم	أجهزة تصوير / استنساخ / قراءة / طبع / تحميض .	١
٢ -	أجهزة سمعية فقط	أجهزة كرامفون اسطوانات / مسجلة كاسيت / مكبر صوتى / منصة القاء .	١٥
٣ -	أجهزة بصرية فقط	عارضة السلايدات / الشفافيات / أفلام مصغرة / شاشة عرض / سبورات .	٣٠
٤ -	أجهزة سمعية وبصرية	الفيديو / تلفزيون / سينما / سلايدات متزامنة مع صوت / كمبيوتر .	٩
٥ -	أجهزة اخراج مواد سمعية وبصرية	الكاميرات / أجهزة استنساخ صوتى / استنساخ حرارى / استنساخ سلايدات / كاميرا فيديو / تكبير صور .	٧
٦ -	أجهزة مساعدة	المقصات / المكابس / أجهزة رؤية / سلايدات .	١٩

أجهزة وإسقاط أفقى

تسلسل	المواد المخرجة فى القسم	العدد
١ -	برامج تعليمية مبرمجة فى العلوم المختلفة	١٠
٢ -	سلايدات تم اخراجها فى القسم للبرامج	٢١٨٠
٣ -	شفافيات تم اخراجها من القسم للبرامج وحاجة الأساتذة فى الجامعة	١٠٠٤
٤ -	اخراج كاسيت للمواد التعليمية	٧
٥ -	اخراج فيديو كاسيت	١
٦ -	استنساخ كاسيتات للغات الأجنبية لطلبة الجامعة	٦٠٠٠
٧ -	اصدار نشريات مختلفة	٨٧

تسلسل	المواد الموجودة فى القسم	العدد
١ -	سلايدات جاهزة للبرامج التعليمية	٦١٣٠
٢ -	كاسيت صوتى مع البرامج التعليمية	٥٢٧
٣ -	خريطة	٩٩
٤ -	مخطوط أصلى	٨٩
٥ -	شرائح أفلام	٧٠
٦ -	شريط فيديو	٢٩
٧ -	مواد تعليمية	٢١٦
٨ -	فيلم سينهائى	٤٨
٩ -	ميكروفيلم	١٠٠٠

٥ - ابدى ٨٦ ٪ من العاملين فى المكتبات العامة البالغ عددهم حالياً (٦١) منتسبا استعدادهم للعمل فى برامج خدمات المعلومات للمعوقين ، ويمكن ان يعزى هذا إلى الشعور المتنامى بأهمية ان تنال هذه الشريحة الاهتمام الكامل مع تأكيد حقها فى الوصول الى المعلومات . وقد أجاب ١٠٠ ٪ منهم بأهمية قيام برنامج لخدمات المعلومات للمعوقين .

٦ - أشار ٨٤٪ منهم إلى أن مكتباتهم نادراً ماتستخدم من قبل المعوقين، وأجاب ١٦ ٪ منهم بأنها تستخدم أحياناً من قبل كبار السن الذين يجدون صعوبة فى الحركة .

٧ - وكانت إجابة ٤١ ٪ منهم بأنه لا تتوافر مساعدة فى مكتباتهم أو وسيلة للوصول إلى الطوابق العليا عدا الدرج الاعتيادى، بينما أكد ٥٩٪ ان مكتباتهم متكونة من طابق واحد وأنه يمكن الوصول اليها بسهولة .

لذا لابد للمكتبات العامة من أن تجرى التحويرات التى تؤمن وصول المعوقين الى الطوابق العليا ودخول المكتبة . وأن يدخل ذلك فى تصميم المكتبات مستقبلاً .

٨ - وتبين من الاستبيان أن ٧٧ ٪ منهم لم يتعاملوا سابقاً فى اخراج المواد السمعية

والبصرية بينما أشار ٢٣ ٪ منهم إلى خبرة محدودة شخصية فى التصوير والتسجيل وتشغيل الأجهزة .

من ذلك يتضح ان المكتبة المركزية بجامعة الموصل بإمكانياتها المتوقعة فى قسم الوسائل السمعية والبصرية ، وتجربتها فى إخراج المواد المختلفة على الشفافيات والفيديو وتسجيل الكاسيتات وغيرها ، والكادر المتحقق القادر على المشاركة فى مثل هذه المشاريع والتغذية الراجعة من اللقاءات بالعاملين بالقسم ، هى الجهة المؤهلة لأن تلعب هذا الدور ، إضافة إلى أنه جزءاً من التزامها هو أن تقوم بوضع برنامج لخدمات الطلبة المعوقين ، على غرار الجامعات العالمية الأخرى[٢٢] ، حيث تضع الجامعات فى العالم مخططات برامج قصيرة وبعيدة المدى كما هى الحال مع جامعة Writh State Univ. التى قامت ببرنامج فعال قليل الكلفة ، عندما قامت بدمج امكانيات قسم الوسائل السمعية والبصرية فيها مع برنامج خدمات المعوقين ، لتقديم خدمات للطلبة المكفوفين ، وذلك بالتعاون مع التدريسيين والطلبة المتطوعين ، وكانت هذه المواد أكثر استجابة لاحتياجات الطلبة من تلك التى تستلمها المكتبة من المركز الوطنى للتسجيلات .

كما تقوم مدارس المكتبات فى العالم باعطاء برامج اختيارية حيث يتم تدريب الطلبة على فهم احتياجات المعوقين وتحقيق المواقف السليمة لذلك ، ويتطلب قسم منها لتعليم الطلبة بعض المهارات الخاصة مثل لغة الاشارات وقراءة حركة الشفاه[٢٣] .

ويقوم فى العراق حالياً اهتمام كبير بهذه الشريحة متمثلة بالرعاية الخاصة التى تلقاها حيث حصلت سنة ١٩٨٣ موافقة وزارة الاعلام على اصدار أول مجلة ناطقة فى الوطن العربى بالعراق .

ويجرى العمل الآن على تشكيل المكتبة الناطقة اضافة الى التوجه والاهتمام بتأمين أجهزة الحركة القليلة الثمن ، كذلك الأجهزة التقنية اللازمة .

التوصيات :

١ - إن شريحة المعوقين بالرغم من كل الاهتمام الذى حظيت به فى العراق ، لم تحظ حتى الآن بخدمات معلومات مناسبة من المكتبات العامة .

٢ - إن تقديم الخدمات للمعوقين فى مجال المعلومات تتطلب الكثير من المعرفة

باحتياجـات الفرد وإتقان لعمليات علم المعلومات وتقنياته وادراك كامل لامكانيات قوافل المعلومات المطبوعة وغير المطبوعة ، وان المكتبة المركزية لجامعة الموصل ضمن هذا المنظور الأفضل من حيث الامكانيات والخبرة والكادر الفنى الملائم ، والتى يمكن أن تتبنى مشروعاً بهذا الاتجاه بالتعاون مع المكتبات العامة .

٣ - من الضرورى جدا الاستفادة من التقنيات المتطورة ، فالعلم يسير باتجاه العالم اللاورقى ، وان المادة المخزنة بالآلة سترفع جميع الحواجز أمام المعوقين وربما جعلت المعوق وغيره على قدم المساواة فى الوصول الى المعلومات .

٤ - أن المستلزم الاول لأى برنـامـج هو المـواقف الصحيحة من قبل مقدمى الخـدمـات ، وعليه يتضـح أنـه لايشـارك فى هذه الـبرامج إلا المؤهلون للمشاركة أو بعد تأهيلهم .

٥ - من الضرورى قيام تعاون عربى فى مجال خدمات المعلومات للمعوقين . حيث تتاح لدول العالم الأخرى إمكانيات كبيرة ويمكن أن تتاح للمعوق العربى مثل هذه الإمكانيات بجهد عربى مشترك .

فقـد بلغت الاعارات للمستفيدين المعوقين الامريكيين عام ١٩٨٠ (١٦,٨٨٨,٦٠٠) منها (٧٩٢,٩٨٠) لمستخدمى طريقة برايل [٢٤] ، وبلغت موجـودات مكتبـات المعـوقـين فى الاتحـاد السوفيتى عام ١٩٨١ (٤,٢٣٤,٧٩٩) شكلت كتب برايل منها ٤٤ ٪ أما الاعارات فقد بلغت (٥,٢٧٤,٨٢٢) منها (١,٠٨٧,٥٠٤) مكتوبة بطريقة برايل [٢٥] .

وفى بريطانـيا كان عدد المـعـوقـين فى ١٩٧٦ من المـسـجـلين (٨٥٤,٢٠٠) ، منهم (٥٣,٠٠٠) من فاقدى السمع أو ممن يعانون صعوبات فى السمع ، و (١٤٤,٠٠٠) كفاقدى البصر أو الفقد الجزئى له ، وبلغ (٥و٨) مليون مواطن فى سن المعاش بنسبة تصل الى ٢٠ ٪ من مجمـوع السكـان ، منهم (١٤٠,٠٠٠) مواطن من كبـار السن . وفى دراسة أجراها المجلس الاستشارى للمكتبات فى بريطانيا وجد أن ٩٠ ٪ من المكتبات العامة تقدم خدماتها للمعوقين والعاجزين ، كما أجاب ٦٠ ٪ من المكتبات ان لديهم مجموعات إيداع فى دور العجزة[٢٦] .

٦ - ان التشريعات القانونية اللازمة والتقييس ضرورتان لابد منهما ، وان الدعوة موجهة الى الجمعية العراقية للمكتبيين لتلعب دورها فى هذا الاتجاه .

٧ - من الضرورى قيام شبكة فى العراق للتعاون ، إن هذا البحث يرسم صورة لنموذج اقليمى لا يتجاوز مشروعاً للتعاون بين المكتبة المركزية لجامعة الموصل والمكتبات العامة فى المحافظة .

٨ - من المهم جدا قيام دراسات أكثر شمولاً متخصصة تعالج احتياجات هذه الفئات من المعلومات ، واستقصاء الوسائل الكفيلة باشباع هذه الاحتياجات .

٩ - تبدو الحاجة لأن يدخل كبار السن العاجزين عن الحركة أو ممن يلاقون صعوبة فى الحركة ضمن مظلة هذه الخدمات على أن تقدم لهم الخدمات المناسبة ، فقد تبين ان الفرد يفقد الشىء الكثير من حاسة اللمس اللازمة لطريقة برايل مع التقدم فى السن .

١٠- يفضل ان تكون المكتبات العامة نقاط خدمة على أن لا تقحم نفسها فى مشاكل الإخراج للمواد السمعية والبصرية اللازمة للمعوقين .

١١- قيام التليفزيون العراقى كجهاز إعلامى بتوفير خدمات نصوص الفيديو Videotext لتسهيل وصول المعلومات للمعوقين والمقعدين من كبار السن .

الخاتمة :

« الكتب هى عينا فاقد البصر فهى التى تكشف أمامنا علماً مغموراً بالنور وتجعلنا على اتصال بما يفكر به ويفعله الناس حولنا وتساعدنا على نسيان عوقنا » .

هيلين كيلر .

من الضرورى جداً الاهتمام بالحاجيات المعلوماتية لهذه الفئة التى تشكل شريحة اجتماعية لها نفس الحقوق التى يكفلها القانون للمواطن بالتعلم والاستفادة من مصادر التعلم ، التى تشكل المكتبات جزءا أساسياً منها ، وان الاهتمام الذى تحظى به هذه الشريحة سينعكس بفائدة كبيرة على الفرد والمجتمع ، وقد أكدت العديد من الهيئات الدولية والدراسات على أهمية مشاركة هذه الشريحة فى النشاط الاجتماعى والاسهام الفعال فى بناء الحياة ، وحظيت باهتمام بالغ وتشريعات مشجعة فى العراق ، ومن الضرورى الالتفات الى أحتياجاتها من المعلومات بنفس الثقل التأهيلى الذى تحظى به الآن .

المصادر :

١ ـ النصراوى ، مصـطفى وعبـد الله معـاوية (١٩٨٢) . التأهيل المهنى للمعوقين . المجلة العربية للتربية ع : ١ كانون الثانى ص ٧٥ .

2 — U.S.A Public Law 94-142.

Act 1973 Section 504.

3 — Canadian Lid, Ass. 1972. Ohawa.

Ontranis public Library Services for the Phsically Handicapped (ED 667- 797) .

4 — Schauder, Daid. Cram, M. (1977).

Libraries for the Blind :an International Study. Peter Peregrius. PP 125.

5 — IFLA (1979)

Library Service for the Blind and Physically Handicapped : An International approach, Saur. PP.108.

6 — Wright. K (1979).

Library and information services for handicapped individuals.Librarians Unli mited PP.196.

7 — Thomas, and Thomas, L (1980).

Meeting The needs of the Handicapped. A resoure for teachers and Librarians. ORYX Press, PP.479.

8 — Wright, K (1981).

Library Education of handicapped individuals. Journal of Education for Librarianship, Vol; 2 (3) PP 183 - 195.

9 — Lucas, L (1983)

Education for work with disabled and Instiutionalzed persons ; Journal for Education for Librarianship. Vol : 1 (2) p.207- 225.

١٠ـ المجلة العربية للتربية (١٩٨٢) ، السنة الثانية العدد الاول ص ٣٥٢ .

١١- نفس المصدر ص ٢٠٧ .
١٢- توصية اللجنة المشكلة لدراسة توصيات المؤتمر القطرى الاول لامناء المكتبات المنعقدة يوم السبت الموافق ١٨ /١١ سنة ١٩٨٦ . فى وزارة الحكم المحلى - بغداد .

13 — Unesco (1974) : Monographies sur/' Education Speciale, les pressesed /' unesco, Paries p. 197- 198.

١٤ - عمر ، احمد عمر(١٩٦٤) . المعنى الاجتماعى للمكتبة ط ٣ ص ٦.

15 — Paul, E (1979)

Formats in Non- prints Media for the Blind and Visually Handicapped in : F.K. Cylke (ed) Library services for the Blind physically Handicapped. A International Approach, Saur, P. 400.

16 — Kathy, J. (1976)

Standards for Library services to the blind and physically Handicapped. Dikta, 1 : 3 Fall 76 P 469.

17 — Needham, W. (1977)

Academic Library Service to handicapped students : Journal of Academic Librarianship. 3: 273 - 279.

18 — Parkin, D (1974)

The university Library, A study of services offered to the Blined. Dept of Library and Information Services.

19 — Hicks., W. and Tillin, A. (1977)

Manging Multimedia in Libraries - Bowker, P. 168.

20 — Shanon, H (1976)

Reading - Alegal Form of Library service : HRLSD 2.2, PP 71- 19

21 — Unesco public Library, Maifestol L. Uneso for Libraries vol : XXVI, No 3 May - June, 1972 PP: 129 - 131.

22 — Kloepping, K (1977)

Short and long range plans for a cooperatire service system : proc. of the disabled students on American camaps: Patmarx and peury Hull Dyton : Univ. Publication, Wright State Univ. P. 55 - 59.

23 — Lucas, L. (1983)

Education for work with Disabed and Institutionized Persons : Journal of education for Librarianship., Vol: 4 (2) p 212.

24 — U.S. Library of congress, (1979)

All May Read : Library services for Blind Physically Handicapped people. P. 223.

25 — Cylke, F (1979)

Library Service for Blind and physically Handicapped : An International Approacher Saur P. 32.

26 — Department of Education and science (1978)

The Libraries' choicel : Library Information No : 10 Crown P. 18.

المغزى الدلالى لبيانات الوصف الببليوجرافى

الدكتور حسنى عبد الرحمن الشيمى

قسم المكتبات والمعلومات

كلية العلوم الإجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

ملخص : تتناول الدراسة أهمية بيانات الوصف الببليوجرافى التى تسجل عن وعاء المعلومات ، حيث تبين ضرورة كل بيان على حدة ، والدور الذى يؤديه فى إطار الوظيفة الكلية للتسجيلة الببليوجرافية . والبيانات المتناولة هى : المؤلف ، العنوان ، الطبعة ، مكان النشر والناشر وتاريخ النشر ، الوصف المادى ، السلسلة ، التبصرات ، الترقيم الدولى الموحد .

بدأت المعالجة التى انتهجها هذا المقال تتبلور فى ذهن الكاتب منذ ما يزيد على سنوات العقد الواحد ، وذلك حين دعى لالقاء مجموعة من المحاضرات على طلاب المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية المصرية تحت اسم « التوثيق ومناهج البحث العلمى » وقد مثلت الدراية باستخدام مصادر المعلومات والأدوات الببليوجرافية الضابطة لها ، أحد الجوانب الهامة فى مكونات تلك الوحدة الدراسية .

ويمثل طلاب « المعهد الدبلوماسى » طوائف متنوعة من أصحاب التخصصات المختلفة وإن لم يكن بينهم - حسب علمى - أحد من خريجى قسم المكتبات أو دبلوم الدراسة فيها . وقد جمعهم الالتحاق بوزارة الخارجية للانخراط فى السلك الذى يهفو الكثيرون للانضمام إليه بدءا من « ملحق » وحتى « سفير » .

●

وعندما جاء الدور فى مسار الدراسة على بيانات الوصف الببليوجرافى سواء تضمنتها قائمة ببليوجرافية مستقلة ، أو جاءت خلال إحالات ببليوجرافية فى نهاية بحث أو مقال أو فى الحالات الأكثر شهرة لدى المكتبيين فى بطاقة داخل

فهارس المكتبات ، فقد وجد الكاتب أن من غير المستساغ أن يساق حصر لهذه البيانـات أو بعض من القـواعد والتعليمات الخاصة بطريقة صياغتها أو تحديد مكانها فى أسلوب جاف ، ومن ثم فقد اتجه إلى الأخذ بمأتى آخر أكثر ملاءمة للموقف الدراسى ونوعية الدارسين وخلفياتهم المتنوعة . وهذا المأتى يمكن وصفه بأنه مأتى علمىّ ، يبحث عن السر فى أهمية البيانات التى تسجل عن الوعاء الحامل للمعلومات (كتب أو مواد أخرى) حيث يبين ضرورة كل بيان على حدة والدور الذى يؤديه فى إطار الوظيفة الكلية للتسجيلة الببليوجرافية .

وقد بدت هذه المعالجة أكثر جدوى من حيث استجابة الدراسة ، مما شجع كاتب المقال على أن يطبقها عندما شاء الله أن يكون فى موقف تدريسى مماثل لطلاب قسم الإعـلام بكلية الـدعـوة والإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، وذلك ضمن مقرر كان يسمى « تنظيم وتخزين المعلومات » .

والحقيقـة أن الابتعـاد عن هذا المـأتى فى تدريس الفهـرسة للدراسين فى تخصص المكتبـات أمـر لا مبرر له ، حيث يفترض فيهم - على نحو متعسف - التسليم المـطلق بالقـواعـد أو التقنينـات دون العمـل على إشراكهم فى الفهم والاقتناع بما يدرسون ويطبقون ، الأمر الذى لايسهم فى تحقيق ما ننشده من تعلم إيجـابى . . . ولعل الجوانب المعروضة تمثل ورقة مقترحة فى انتظار آراء دارسى الوصف الببليوجرافى والمهتمين به .

بين هوية الانسان وهوية الوعاء :

لا أذكـر تحقيقـا ، لمن يعـود الفضل فى لفت نظرنا خلال دراسة الفهرسة الوصفية لوجه التشابه بين البطاقة التى يحملها كل منا (تقريبا) للتعريف به ، والتى يطلق عليها « الهوية » أو « البطاقة الشخصية » وهى البطاقة التى تتضمن عددا من البيانات (الاسم - تاريخ الميلاد - عنوان السكن - المهنة . . . إلخ) تكوِّن فى مجموعها مميزا لشخصية الفرد داخل مجتمعه ، بل بين أفراد البشر كافة ، وبين بطاقة الفهرسة الوصفية التى تعد لكل وعاء من أوعية المعلومات .

إذ يمكن القـول أن بطاقة الفهرس (أو أى وسيط يحمل بيانات الوصف الببليوجرافى) يقوم بنفس الوظيفة بالنسبة للكتاب وغيره من الأوعية . أى تمييز كل وعاء مفرد بين آلاف بل ملايين الأوعية الأخرى .

ومن نافلة القول أن الحرص على تجميع تلك البيانات ، أى بيانات الوصف ليس أمرا مقصودا فى ذاته ، وإنما يعد تصميم هذه البيانات كما ونوعا بغية تحقيق أقصى درجة ممكنة من ذلك « التمييز ».، وعندما يحدث لسبب أو لآخر أفتقاد لواحد أو أكثر من تلك البيانات ، فإن النتيجة هى ضعف القدرة التمييزية نظرا لوجود احتمالات للتشابه بين بعض عناصر الوصف الببليوجرافى لأكثر من وعاء ، مما يؤدى إلى مشكلات فى التعامل مع الأوعية تزويدا أو تنظيما أو خدمة للمستفيد . ونتوقف الآن ـ إن شاء الله ـ أمام كل عنصر من المكونات الرئيسية للوصف الببليوجرافى لنرى الدلالات التى يتضمنها بالنسبة للمكتبة والمستفيدين ، وإن كنا نتجه بشكل أكبر لتمثيل رؤية هؤلاء الأخيرين .

المؤلف :

يعرف المؤلف بأنه المسؤول « الفكرى » عن كتابة أو إنشاء كتاب أو عمل منشور باستثناء الدوريات .[1] .

وقد يكون المسؤول عن العمل شخصا واحدا أو أكثر ، كما يمكن أن يكون شخصا حقيقيا مثل محمد الغزالى ، حمد الجاسر ، مالك بن نبى أو شخصا معنويا (منظمة ، وزارة ، هيئة) مثل : منظمة المؤتمر الاسلامى ، مجمع اللغة العربية، وزارة التعليم العالى . . . .

وإذا كانت مهمة المفهرس تتركز فى الوصول إلى الصيغة الملائمة لأسماء المؤلفين الأشخاص وإضافة أحد تاريخى الميلاد والوفاة أو كليهما حسب الأحوال ، فإن المستفيد على الطرف الآخر يستطيع أستنتاج أمور كثيرة عن طبيعة العمل من خلال اسم المؤلف والفترة التى عاش (أو يعيش فيها) ـ فإذا كان ذلك العمل لواحد من المبرزين فى الثقافة والفكر ، أو من أصحاب السبق فى تخصص ما فللقارىء أن يتوقع مستوى معينا من المعالجة . . . ثم إن الفترة التى عاش فيها المؤلف تعكس خصائص الكتابة فى عصره من جانب وتعطى مؤشرا للتغطية الزمنية للكتاب من جانب آخر .

ويتخذ صدور العمل الفكرى عن أحد المؤلفين المعنويين وبخاصة الهيئات العلمية ومراكز البحوث أهمية خاصة بالنسبة لمحتوى العمل وإمكانات الاستفادة منه ، حيث تستمد الكتب والمراجع والدوريات وغيرها قدرا كبيرا من ثقة المستفيدين نتيجة لتبنى تلك الجهات أو قيامها باعداد تلك الأعمال .

أما فى المجالات التى تحتمل التعدد فى وجهات النظر أوتبايـن فى المواقف كما هو الحال فى مجال السياسة ، وبعض المجالات الأجتماعية الأخرى ، فإن الاعمال الصـادرة عن جهـات أو هيئـات رسمية تحتـل درجـة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدارسين و المحللين باعتبارها تمثل ـ بشكل أو بآخر ـ مواقف الدول أو المنظمات الدولية التى تنتمى إليها .

●

وإذا كان هذا الذى سُقناه عن المؤلف وما يوفره من دلالات تتعلق بالعمل الفكرى يفسر بعضا من السر فى اعتباره المدخل الرئيسى من بين البيانات الأخرى للوصف الببليوجرافى ، فإن د . ج . فوسكت يقدم تأصيلا تاريخيا للمسألة قائلا أنه « فى تلك الأيام التى كان يتوقع فيها من المستفيد من المكتبة أن يعرف أسماء الكتَّاب الذين يحتاج إلى أعمالهم ، فإن الفهارس بأسماء المؤلفين قد قدمت المدخل المناسب Adequate access ويعد الفهرس العام للمتحف البريطانى أثرا باقيا على ذلك المأتى ، هذا وقد أفرزت سنوات كثيرة من النقاش ذى المستوى العالى من التخصص سلسلة من قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية ، وقد قام جامعو تلك القواعد مدفوعين بأعلى الحوافز المهنية بجهد مضن لتوفير كل متغير وعنصر محتمل فى مدخـل الفهـرس : الأشكال الصحيحة لأسماء الوثائق المعقدة مثل الوثائق الحكومية ، ووثائق الهيئات الأخرى ، وتقارير اللجان . . . . . »[٢] .

ولعل كثيرا من المستفيدين قراءً وباحثين فى عالمنا العربى يعتبرون فى ذلك إجابة ضمنية على أسئلة تتردد كثيرا على ألسنتهم مثل : لماذا نسأل على اسم مؤلف ما نطلب من كتب ؟ لماذا نرتب مصادر دراسة أو بحث تبعا لأسماء المؤلفين ؟ لماذا آثرت بعض المكتبات الكبيرة (مثل دار الكتب المصرية) استبدال المؤلف بالعنوان كمدخل رئيسى لمقتنياتها . . . وهكذا .

العنوان :

العنـوان هو اللفظ أو مجمـوعة الألفاظ التى يسمى بها العمل الفكرى ، ويتضمن المفهوم الواسع للعنوان « الاسم المميز لأى انتاج مكتوب [أو مسجل] كما هو وارد على صفحـة العنـوان متضمنـا اسم النـاشر والمحـرر والمـترجم والطبعة . . . إلخ ، أما بالمفهوم الضيق فلا يتضمن المؤلف ولا المحرر . . »[٣]

ولا شك أن المفهوم « الضيق » للعنوان هو الآن الأكثر استقرارا وخاصة بعد التمييز الواضح بين الحقول والذى حرصت عليه التقنينات الدولية للوصف الببليوجرافى .

وبالرغم من أن اختيار الكاتب لعنوان عمله يتم عادة من خلال المحتوى الموضوعى بغرض الدلالة على ذلك المحتوى ، فإن هناك حالات غير قليلة لا يتصل فيها العنوان بشكل مباشر بالمحتوى الفكرى أو بالموضوع ، حيث لا يكتشف القارىء تلك الصلة إلا بعد قراءة العمل ، وهو ما يعد أمرا شائعا فى مجال الأدب ، كما قد يعمد الكاتب إلى « الرمز » فى العنوان حين يستشعر ما قد يسببه العنوان الواضح من حرج أو حساسية فى المجالات الاجتماعية .

ويرى كاتب هذه السطور أن هذين المفهومين يعبران عن التطور التاريخى للصيغة أو الشكل الذى اتخذه العنوان عبر مئات السنين والذى يعزو د . ج . فوكست المذكور قبلا الجانب الكبير منه إلى الطباعة قائلا : « لقد أدى اختراع الطباعة آخر الأمر إلى وجود درجة من التقنين فى الجوانب المادية لإنتاج الكتاب ، وبخاصة صفحة العنوان ، وقد احتاج الأمر إلى زمن طويل ، ويمكن رؤية ذلك بالمقارنة بين صفحات العنوان من قرون متتالية ، فمن التوصيفات المفصلة ، والتى غالبا ما تكون منمقة ، فى القرن السابع عشر والثامن عشر ، إلى التوصيفات المقتضبة أو الموجزة . . . التى يشهدها وقتنا الحاضر[٤] .

ويلاحظ أن إخراج صحفة العنوان فى الكتب القديمة كما تبينه بعض النماذج هنا يعطى صورة أقرب للمفهوم الأول للعنوان مما أشرنا إليه ، بينما صفحات العنوان للكتب الحديثة بين أيدينا ، تبرز عناوين موجزة تصل فى بعضها إلى كلمة واحدة فقط .

الطبعة :

يمكن القول أن الطبعة فى الوصف الببليوجرافى هى ذلك البيان الخاص بمرات صدور العمل ، وعادة ما تعبر أرقام الطبعات (سوى الأولى) عن حدوث تغيير فى محتوى الوعاء ، فى الوقت الذى يستخدم فيه اصطلاح إعادة الاصدار reprint أو impression للدلالة إعادة طبع أو انتاج العمل ، ومن هنا فإن التقنينات الخاصة بالوصف الببليوجرافى تعامل كل طبعة من العمل الفكرى باعتبارها

أمثلة لعناوين شاملة (1)

القول المختصر المفيد لأهل الانصاف * في بيان الدليل لعمل
اسقاط الصلاة والصوم المشهور عند الأحناف * لمؤلفها العالم
الفاضل والاستاذ الكامل عمدة العلماء الاعلام ببلد الله الحرام
العلامة الشيخ محمد صالح كمال الحنفي مفتي السادة الاحناف
بمكة المكرمة سابقا والمدرس والخطيب والامام بالمسجد
الحرام المكي ابن المرحوم العلامة المحقق والدراكة
المدقق الشيخ صديق كمال نفع الله
بعلومهما المسلمين وعزز بارشادهما
شريعة سيد المرسلين
آمين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى

بمطبعة الترقي الماجديه بمكة المحميه
على نفقة مؤلفها المذكور
سنة ١٣٢٨ هجريه

كتاب القول المختصر المفيد لمحمد صالح كمال ، الذي تولت المطبعة الماجدية طباعته على نفقة مؤلفه

(عن ظهور الطباعة .. للشامخ)

أمثلة لعناوين شاملة (٣)

هذا التاريخ المسمى نزهة الناظرين في مسجد سيد الأولين والآخرين تأليف
العالم الفاضل الجليل والحبر الكامل النبيل فخر السادة الحسينية
الكرام ومفتي الشافعية بمدينة سيد الأنام الراجي عفو ربه
المعين المنجي السيد جعفر بن السيد اسماعيل
المدني البرزنجي متع الله تعالى بحياته
المسلمين وأدام نفعه عليهم بجاه
الأمين آمين آمين
آمين

م

(الطبعة الاولى)

(لا يجوز طبع هذا الكتاب الا باذن من مؤلفه)

(طبع في المطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية)
سنة
١٣٠٣

كتاب نزهة الناظرين للبرزنجي وقد طبع بالميرية عام ١٣٠٣هـ
(عن ظهور الطباعة .. للشامخ)

الاقاويل المفصله لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة

[تأليف]

الامام الكبير والعلم الشهير مسك ختام الفقها والمحدثين

وقرة عيون الاتقياء والعارفين مفتي المغرب والمشرق

وبدر الشرف الذي هو من افق الكمال مشرق مولانا

السيد محمد ابن العلامة السيد جعفر الكتاني

المغربي الفاسي الادريسي الحسني نزيل المدينة

المنورة حالاً زاده الله فضلاً وكمالاً آمين

حقوق الطبع محفوظة لشركة المعارف الاسلاميه

طبع في المطبعة العلية * في المدينة المنورة البهية

سنة ١٣٢٩ هـ

كتاب الأقاويل المفصلة للكتاني وطبع بالمطبعة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٢٩هـ

(عن ظهور الطباعة .. للشامخ)

أخـذت أمثلة العنـاوين عن : يحيى محمود ساعاتى . النشر فى المملكة العربية السعودية : مدخل لدراسة - الرياض : مكتبة الملك فهد، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٧ م . - ص ٧٢، ٧٤، ٧٥ .

شخصية مستقلة بينما لا تؤثر مرات الاصدار مهما بلغ عددها فى « شخصية » العمل .

ولعلنا لا نستطيع أن نترك هذه الحدود الواضحة بين الطبعة وإعادة الاصدار دون أن نعرج إلى سوق الانتاج المطبوع فى عالمنا العربى وما يتسم به من خلط غير متعمد أحيانا ومتعمد فى غالب الأحيان ، فمن الشائع لدينا استخدام لفظ الطبعة (بعد الأولى) للدلالة على إعادة إضدار العمل دون تغير يذكر فى المحتوى ، وذلك لدوافع تجارية غير ملتزمة ، ومن المفارقات التى تبعث على السخرية أن بعض دور النشر التى تصدر كتبا مساعدة للكتب المقررة فى المدارس ، تضيف رقم السنة التى لم تأت بعد إلى بيان الطبعة بشكل بارز على صفحة العنوان « وقد نرى مؤلفات لمؤلفين توفوا ، تصدر على أساس أنها طبعات جديدة ، دون أن يتضمن المطبوع أى إشارة إلى أحد قام فعلا بمراجعة هذه الطبعة الجديدة »(٥) وعلى أى حال فإن هذا الجانب ـ مع جوانب أخرى ـ فى قضايا النشر يحتاج إلى تكاتف جهود الهيئات والجمعيات فى مجالى المكتبات والنشر لتوفير الالتزام بمعايير دقة وصدق البيانات مما قد تقتضيه تفصيلا معالجات أخرى ليس مكانها هنا . .

مكان النشر :

تحرص معظم دور النشر الحالية على أن تبين تفصيلا المكان الذى أنتج فيه الكتاب (الشارع ـ الحى ـ المدينة ـ الدولة) ، لكنه يكتفى فى بيانات الوصف باسم المدينة ، وقد تتبع بأسم الدولة فى تلك الحالات القليلة التى تكون فيها المدينة غير معروفة للكثرة ، أو يتشابه الاسم مع اسم آخر لمدينة فى دولة ثانية .

وإذا كانت أهمية تحديد مكان النشر تتمثل بالنسبة للمهتمين بالوعاء وتوفيره لاقتناء المكتبات أو اقتناء الأفراد فى أنه يساعد بطبيعة الحال على تحقيق هذه الغاية . إلا أن قيمة مكان النشر تكمن بشكل أكثر جدية فى أنه يشير إلى معايير تحدد قيمة هذا الوعاء من جانبين :

١ ـ مستوى المادة العلمية :

لا نبالغ كثيرا إذا شبهنا مكان النشر بالنسبة للعمل الفكرى ، بمكان الصناعة بالنسبة للسلع المادية ، حيث تتحقق ثقة المستفيد فى الحالين من خلال

اطمئنانه إلى النوعية التى ترتبط بمكان الانتاج . فلا جدال فى أن كتابا فى العلاج بأشعة الليزر يصدر عن باريس أو لندن أو نيويورك لابد أن يختلف مستواه عن كتاب فى نفس الموضوع ، وربما بنفس العنوان ، يصدر فى جاكارتا أو برازيليا أو القاهرة ، حيث يعبر المكان عادة عن مستوى علمى معين تساعد عليه أو تكونه ظروف بيئية واجتماعية عديدة ، وهو وضع يدركه المستفيدون وبخاصة المتخصصون منهم .

« فعادة ما يكون لدى كل باحث متخصص تصور لاسهام كل دولة فى نشر الانتاج الفكرى المتخصص فى مجاله . وأيا كان مدى صحة هذا التصور فإنه عادة ما يتكون نتيجة لعدد لا حصر له من العوامل التاريخية والاجتماعية والتنظيمية فضلا عن الخبرات والمعارف الشخصية »[٦] وقد أخضع بعض الدارسين هذه الظاهرة للدراسة ، ففى الفترة من مارس ١٩٦٨ حتى ديسمبر ١٩٦٩ أجريت دراسة للتعرف على مدى أهمية الإنتاج الفكرى غير الإنجليزى فى الأنشطة البحثية للوسط الأكاديمى بجامعة شفيلد ، حيث انتهت هذه الدراسة إلى ترتيب الدول ومجموعات الدول وفقا لإسهامها النسبى فى النشاط العلمى بوجه عام على النحو التالى :

الولايات المتحدة الأمريكية .
المملكة المتحدة .
ألمانيا والنمسا .
فرنسا وبلجيكا .
الاتحاد السوفيتى .
هولندا والدول الاسكندنافية .
اليابان .
دول الكومونولث .
دول أوروبا الشرقية .
إيطاليا .
ويختلف هذا الترتيب إلى حد ما من مجال إلى أخر[٧] .

٢ ـ وجهات النظر :

هناك قطاعات من المعرفة البشرية لا يحسم فيها « المستوى العلمى » مدى

قيمة العمل بالنسبة للمكتبات والمستفيدين ، وإنما يعد تمثيل وجهات النظر المتعددة حول الموضوع أحد المطالب الرئيسية فى الاقتناء . ومن المعروف أن الباحث أو القارىء فى المجالات الاجتماعية والانسانية يصعب أن تكتمل لديه الرؤية دون التعرض لوجهات النظر المتنوعة بل والمتباينة ، وتطالعنا صناعة النشر فى أماكن مختلفة من العالم بكتب متعددة عن موضوعات بعينها ، وقد قامت جريدة الأهرام المصرية بعرض نموذج حيّ للتضاد بل للتناقض فى علاج الموضوع الواحد وذلك من خلال عرضها لكتابين عن انتهاكات حقوق الانسان (وإن اختلفت الألفاظ بين العنوانين)[٨] صدر أحدهما فى الاتحاد السوفيتى بينما صدر الآخر فى أوروبا الغربية . ولنا أن نتصور كيف تتباين الرؤى عن قضايا جدلية يزخر بها عالم اليوم مثل : أفغانستان ـ الارهاب الدولى ـ قضايا الديون . . . إلخ ، تبعا للدولة التى يصدر عنها العمل ـ ومع ذلك فليست تلك حقيقة تصدق فى كافة الأحوال فهناك احتمال قائم لأن تصدر أعمال تعالج وجهات نظر لا تتبناها الدولة ، وإذا كانت هذه الأخيرة تتيح قدرا من الحرية للاجتهادات الفكرية . .

الناشر :

والناشر هو شخص أو شركة أو هيئة تتولى مسؤولية إصدار العمل حتى يتاح له الذيوع بين الناس ، وقد يكون نفس الشخص أو ذات الشركة طابعا وبائع كتب وناشرا ، أو ناشرا و موزعا ، ولكن النشر أصبح وظيفة مستقلة منذ بداية القرن التاسع عشر[٩] وتتسم صناعة النشر فى الوقت الحاضر بشىء من التعقيد حيث لم تعد عملا تجاريا بحتا ينحصر هدفه فى استثمار الأموال فى مجال تتهيأ فيه فرصة لربح مادى ـ وهو أحد الأغراض المشروعة ـ وإنما أصبحت مشاركا فعليا فى الحركة الفكرية ، فتبادر إلى القيام بدراسات ومسوح حول احتياجات المستفيدين من جانب وتعرض على ذوى الخبرة والتخصص إنتاج أعمال تفى بتلك الاحتياجات من جانب آخر .

وإذا نظرنا إلى دور النشر المعاصرة فإننا نجد منها ما اتخذ معايير يلتزم بها لما ينشر من حيث المستوى والجودة والأصالة ، ومنها مااتجه نحو التخصص الموضوعى ، ونوع ثالث اتجه نحو إنتاج الأعمال التى تخاطب فئات بعينها ، كتلك التى تقوم على نشر كتب الأطفال والناشئين وهكذا . . .

ثم دخلت القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات الرسمية الأخرى مجال النشر ، وتفاوت حجم ذلك تبعا للظروف السياسية والاجتماعية لكل دولة .

وهكذا فإن نوعية الناشر تساعد أمين المكتبة فى القيام بالاختيار للأوعية التى تقتنيها مكتبته ، كما أنها تساعد المستفيد فى اختياره للعنوان الذى يصلح لغرضه فى القراءة أو الدراسة أو البحث .

تاريخ النشر :

يأتى تاريخ النشر فى مقدمة البيانات التى تساعد فى تحديد مدى حداثة المعلومات المحتواة فى عمل فكرى ما ، وأيضا مدى حداثة المعالجة للموضوعات أو المعلومات التى طُرقت من قبل ، وكلما نجحت الجهات القائمة على نشر الكتاب فى اختصار الفارق الزمنى بين انتهاء الكاتب أو المؤلف من العمل (المخطوط) وبين صدوره ، فإن دلالة تاريخ النشر على الحداثة تكون أكثر صدقا .

ويلاحظ ، بالرغم من التقدم المدهش فى وسائل الطباعة وأساليبها أن الفجوة الزمنية بين إعداد العمل فكرا ، وبين صناعته نشرا تتراوح بين ستة أشهر فى الحالات الأفضل بينما تصل الى سنتين أو أكثر فى أغلب الأحوال ، وهو أمر لا يتلاءم مع السرعة الفائقة لحركة البحث العلمى ، وبخاصة فى مجالات العلوم البحتة والتقنية ، وبعض من مجالات العلوم الاجتماعية .

ولا يفوتنا القول بأن هناك حالات دراسية خاصة يحتاج فيها المستفيد إلى أعمال بتواريخ نشر أقدم ، وذلك مثل اشتمال إحدى الطبعات من عمل ما على قضايا أو مسائل تم حذفها أو اختصارها فى الطبعات التالية ، وتتبع نمو العمل فى طبعاته المختلفة . . . الخ .

التوريق أو الوصف المادى :

يكاد المرء يرى فى بيانات التوريق (عدد المجلدات ، أو عدد الصفحات ، وجود إيضاحيات ، وأبعاد العمل) أقرب البيانات إلى تمثيل الهيئة المادية للوعاء ، ولعل ذلك هو الذى أدى حديثا إلى تخصيص تسمية الوصف المادى لهذه البيانات ، فضلا عن أن هذه التسمية تنجح فى التعبير عن الملامح المادية للأوعية الأخرى غير الكتب .

إن عدد الصفحات أو المجلدات يتيح للمستفيد التعرف على مدى سعة العمل الفكرى ، ومدى توافق هذه السعة مع نوعية الاحتياج . ثم إن تبيان سمات شكلية كالجداول الاحصائية ، والخرائط ، والرسوم والمصورات له أهمية ، حيث يمكن الفصل بين هذه السمات (رغم شكليتها) وبين المعالجة الموضوعية المحتواة « وإذا كانت الأشكال ملمحا أساسيا فى الكتب العلمية والتكنولوجية ، فإن الخرائط من ناحية أخرى ملمح أساسى فى الكتب التاريخية والجغرافية . . . »[١٠] .

السلسلة :

تنتمى بعض الأعمال الفكرية المنفردة إلى مجموعة يربط بينها عادة اسم يطلق عليها جميعا (اسم السلسلة) كما يكون لكل عمل رقم مميز داخل الأرقام المسلسلة التى تجمع تلك الأعمال . وتتنوع طبيعة السلاسل تبعا للهدف منها ، فهناك سلسلة تخاطب قطاعا معينا من المستفيدين أو تختص بجوانب موضوع ما ، أو تجمع ما أنتجه مؤلف معين . . . إلخ .

وتصل بعض السلاسل فى شهرتها درجة تجعلها مؤشر جذب للمستفيد لأى وعاء يصدر من خلالها ،ولعل من أشهر أمثلة السلاسل العامة سلسلة « اقرأ » التى تصدر عن دار المعارف فى مصر ، وسلسلة « المكتبة الثقافية » االتى تصدر عن الهيئة العامة للكتاب .

التبصرات (أو الملاحظات)

يمكن القول بأن البيانات السابقة يلتزم بها المفهرس أساسا بدقة النقل عن الوعاء أو العمل الفكرى ، فلا يسمح بالإضافة أو الحذف أو التعديل إلا فى أضيق الحدود ، حيث « لايجوز أن تتكامل المعلومات الإضافية مع القسم المقنن فى بطاقة الفهرسة إلا فى الحدود التى تسمح بها قواعد إعداد ذلك القسم من الوصف »[١١] .

أما التبصرات فتعطى قدرا أكبر من المرونة من حيث إضافة معلومات من مصادر أخرى ، والاستفادة من خبرة المفهرس وحساسيته نحو الأوعية من جانب ونحو المستفيدين واحتياجاتهم من جانب آخر .

وتحتل التبصرات حيزا خاصا (حقلا) يأتى بعد حقل السلسلة ، وترتب مكوناتها التى « تبرز أو تحدد الوصف المقنن »[١٢] تبعا لترتيب بيانات هذا الأخير فى بطاقة الفهرسة .

وما أكثر الحالات التى تحتاج إلى تبصرات : فهذا اسم مؤلف ينسب إليه العمل ، وذاك اختلاف فى العنوان ، والنسخة التى يتم تسجيل بياناتها غير مكتملة . . . وهكذا ، وتعد الحالات التى تحتاج بالفعل الى تبصرات بأكثر من ٢٠ حالة[١٣] .

ورغم إهمال التطبيقات الخاصة بالفهرسة فى مكتباتنا العربية لهذا العنصر[١٤] من بيانات الوصف فإنه ذو أهمية كبيرة ، وكثيرا ما يؤدى افتقاده إلى مشكلات غير هينة بالنسبة للمستفيد لعل المثال التالى يوضحها :

فقد قام أحد المعدِّين لقائمة ببليوجرافية موجهة للناضجين باعتبارها « مراجع مختارة » العديد من كتب الأطفال وضمنها تلك القائمة ، وقد أدركت من مناقشتى مع صاحب تلك الببليوجرافية ، أنه سجل تلك العناوين من خلال بيانات وصف ببليوجرافى ، ولأن هذه الأخيرة لم تعن بإيراد تبصرات عن طبيعة العمل ، فقد كانت النتيجة مجىء هذه العناوين أشبه « بالنشاز » فى جسم القائمة .[١٥]

الترقيم الدولى الموحد للكتب :

قياسا على المقارنة بين هوية الإنسان وهوية الوعاء ، والتى بدأ بها المقال ، ترد مقارنة أخرى بين المحاولات الجارية فى بعض الدول لتخصيص كل مواطن برقم ما للتعامل به مع كافة الأجهزة المعنية فى دولته ، كما يستخدم أيضا فى أغراض الاحصاء ووضع الخطط وغيرها ، ويطلق على ذلك الرقم : الرقم القومى (وإن كانت تسميته بالوطنى أفضل) ـ ترد مقارنته بترقيم الكتب ، وإن كان هذا الأخير قد حظى بتطبيق أكثر وعلى نطاق أوسع من خلال « الترقيم الدولى الموحد للكتب ، والذى يعرف اختصارا بـ « تدمك » .

ويعنى الترقيم الدولى الموحد للكتب إعطاء رقم لكل كتاب أو لكل طبعة من كتاب قبل النشر ، ويدل هذا الرقم الذى يتكون من عشرة أرقام (الأرقام العربية

من 0 إلى 9) على المجموعة (القومية ، أو اللغوية ، أو الجغرافية . . . إلخ) التى نشر فيها الكتاب ، ثم الناشر ، فالكتاب (العنوان) ويحتوى على رقم للمراجعة للتأكد من صحة الرقم .[١٦]

ويتم تحديد الرقم الدولى الموحد للكتاب من خلال التعاون بين الوكالة الدولية لضبط نظام الترقيم الدولى الموحد ومقرها فى برلين بألمانيا الغربية وبين المركز أو الوكالة الوطنية التى يعهد إليها بمسؤولية تطبيق هذا الترقيم .

والحقيقة أن صناعة النشر كانت أسبق فى التعبير عن الحاجة واستخدام مثل هذا الرقم ، وذلك بسبب اللجوء إلى استخدام الحاسبات الألكترونية نتيجة للنمو والتعقيد اللذين طرءا على تجارة الكتب[١٧] . أما استخدامه من جانب المكتبات فمازال نطاقه محدودا ، كما أن هناك تحفظات على استخدامه من جانب المستفيدين ، يضاف إلى ذلك بالنسبة للكتب العربية عدم التزام معظم ناشريها بالحصول على الرقم وتسجيله .[١٨] ومع ذلك فهناك تفاؤل بالنسبة للامكانات المحتملة لهذا الرقم من حيث التيسير على المستفيد سواء فى اقتناء الأوعية أو استعارتها .

خاتمة :

وبعد ، فربما يثور تساؤل حول ما اذا كان العرض الذى قدمناه للدلالات المستفادة من بيانات مجردة كبيانات الوصف الببليوجرافى قد تجاوز دورها أدوات أخرى كالمستخلصات abstracts ومراجعات الكتب reviews . والحقيقة أن مقصد الكاتب ليس تجاوز أو إحلال بيانات الوصف مكان الأداتين الأخريين ، وبخاصة إذا تذكرنا أن البيانات الخاصة بالوصف مكوّن مشترك ضمن كل منهما ، فالعلاقة علاقة تكامل ، ولكن المستخلصات والمراجعات لاتغطى كافة الأوعية المقتناة فى المكتبات . . بينما يمكن القول أن بيانات الوصف الببليوجرافى ، كما يمثلها الفهرس مثلا ، تعد حدا أدنى لما يتوفر للمكتبات ومؤسسات الأوعية الأخرى لا يقبل أن تتنازل عنه بالنسبة لما تقدمه للمستفيد فى تعريفه بمقتنياتها أو نقاط الوصول إليها .

وهكذا فإن البيانات الخاصة بالوصف الببليوجرافى تظل على أهميتها إلى ما شاء الله ، بصرف النظر عما اتخذته وتتخذه من أشكال : سجلات مطبوعة ،

أو بطاقات فهرسة تقليدية ، أو وسائط الاختزان الجديدة كالمصغرات أو الحاسبات ، ولعل ورقتنا هذه تكون قد أفلحت فى الاقناع بتلك الأهمية بدلا من سردها أو فرضها . . .

إحالات :

١- لمزيد من التوضيح راجع :

Harrod, Leonard Montague. Harrod's Librarians glossary of terms .—5 th ed .— Aldershot, Hampshire; Gower, 1984.— p.51.

٢ - Fosket, D.J. Pathways for communication.— London: Clive Bingley, 1984.— P.29.

(يقوم الدكتور حمد عبد القادر ـ قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية بالرياض بترجمة هذا الكتاب فى الوقت الحالى)

٣ - Thompson, Elizabeth H. ALA glossary of Library terms .... .— Chicago: American Library Association, 1943.— p. 140.

٤ - Fpsket, D.J OP. cit.— P49.

٥ - قواعد الفهرسة الانجلو ـ أمريكية . ـ الطبعة العربية الأولى /تعريب محمد أحمد أتيم ، مراجعة محمود الأخرس . ـ عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، ١٩٨٣ . ـ ص ٨ .

ـ ولمزيد من الأمثلة على سلبية الناشرين (أو المؤلفين) العرب فى معالجة بيانات الوصف الببليوجرافى بصفة عامة راجع : ناصر السويدان . أخطاء الناشرين العرب وانعكاساتها على الفهرسة . ـ مكتبة الادارة . ـ مج ٩ ، ٢٤ جماد الاول ١٤٠٢ ، مارس ١٩٨١ . ـ ص ٢٣ ـ ٣٥ .

٦ ـ حشمت قاسم . خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٠ . ـ ص ٢٨٤ .

٧ ـ نفس المرجع ـ ص ٢٨١ ـ ٢٨٤ .
٨ ـ الأهرام (المصرية) ع ٢٠ جمادى الاولى ١٤٠٦هـ (٣١ يناير ١٩٨٦)
٩ ـ Thompson, Elizabeth H. OP. cit. P. 109.
١٠ـ محمد فتحى عبد الهادى . المدخل إلى علم الفهرسة . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، [١٩٧٩] . ـ ص ٨٦ .
١١ـ سعد محمد الهجرسى . بعض التقنينات العصرية للوصف الببليوجرافى : تعريبات وتأصيلات وإرشادات . ـ القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة التوثيق والاعلام ، ١٩٧٥ . ـ ص ٦٦ .
١٢ـ نفس المرجع والصفحة .
١٣ـ محمد فتحى عبد الهادى . مرجع سابق . ـ ص ١٣٣ .
١٤ـ قواعد الفهرسة الأنجلوـ أمريكية ـ مرجع سابق .ـ ص .
١٥ـ محمد ماهر حمادة . مراجع مختارة عن حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ـ الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م . ـ ص ٢١٤ .
١٦ـ Harrod, Leonard Mantague. Op. cit. — P.412.
١٧ـ سليمان حسين مصطفى . نظام الترقيم الدولى الموحد للكتب « تدمك » نشأته وقواعده ، وانتشاره دوليا وعربيا ، وفوائده . ـ مكتبة الإدارة . ـ مج ٧ ، ع ١ . ـ شوال ١٣٩٩ هـ أغسطس ١٩٧٩ م . ـ ص ٣٣ ، ٧٦ ، ٧٧ .
١٨ـ نفس المرجع . ـ ص ٧٠ ـ ٧٥ .

دراسات فى الوثائق العربية
تسجيل وشهر الوثائق العربية فى الإسلام (٢)

الدكتور محمد ابراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص : يتناول هذا الجزء من الدراسة - استكمالا للجزء السابق - طلب التسجيل ، وكيفيته ، وتسجيل مالم يقع فيه نزاع لتحصين التصرفات ، وديوان القاضى ، وحجية ماسجل فيه مع عرض آراء المذاهب الأربعة . كما يتناول تاريخ ديوان القاضى وتطوره ، وأسباب ضياع مقتنيات هذا الديوان ودواوين الحكام . وتسليم الديوان وتسلمه ثم ضبط الوثائق العربية وتسجيلها فى الاسلام .

طلب التسجيل وكيفيته :

عندما ينفذ القاضى حكما ويطلب منه أحد الخصمين تسجيله أى كتابته ، وإشهاد شاهدين عليه ليتمسك به تحصينا لنفسه وتقوية لحجته من مفسدة تجديد الخصومة ، فان التسجيل أمر واجب على القاضى . ولابد فى التسجيل من تسمية شاهدى التسجيل ، والاعذار ، والآجال ، وشاهدى الحق ، إذ لاتتم الحجة إلا بذلك[١٠٢] . ويكتب نسختان لما وقع بين صاحب الحق وخصمه ، أحدهما تعطى لصاحب الحق غير مختومة ، والأخرى تحفظ بديوان الحكم مختومة ، مكتوب على رأسها اسم الخصمين[١٠٣] ويقول ابن عاصم فى مدونته الشعرية فى علم الوثائق :

وعـنـدمـا ينـفـذ حكـم
وطـلب تسـجـيـله فانـه أمـر يجب
ومـا على الـقـاضـى جنـاح ولا
من حرج ان ابـتـدا فعـلا[١٠٤]

وفى الفتاوى الهندية (ثم سألنى هذا المدعى المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه ، بما يثبت عندى له فى ذلك فى وجه خصمه ، هذا المشهود عليه وكتابة سجل فيه والاشهاد عليه ليكون حجة له فى ذلك فأجبته الى ذلك) [١٠٥]

أما أبو يحيى زكريا الآنصاري[١٠٦] ـ ٩٢٥ هـ فيقول « ولو أقر مدعى عليه أو حلف المدعى أو اقام بينة ، وسأل القاضى أن يشهد بذلك ، أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه اجابته ، وان يكتب له محضرا أو سجلا ونسختان إحداهما له والأخرى بديوان الحكم مختومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين » [١٠٧]

على أنه فى بعض الأحيان كان أصحاب العقود الموثقة يقدمون طلبا لتسجيل كل مالديهم من عقود إيجار وأوقاف وبيع مرة واحدة ، وربما كان هذا بعد فترة طويلة من التوثيق لحصرها « فى هذا السجل بمفرده ليكون حجة واحدة بماتضمنه اليوم وفى غده بتوالى اتصال ثبوته بالحكام . وتشهد بها اشتملت عليه من الأيام » ويوردها لنا المنهاجى الأسيوطى [١٠٨] « صورة كتاب صريح سجل » ونصها :

« أما بعد حمد الله الذى بعث رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم بالحنيفية السمحة السهلة وخصه بيوم الرسالة الذى أبان بها على الرسل فضله ، وسلك منا على سنة الحق منهجا هذا . . . اليه صراطا مستقيما ، صلى الله عليه وعلى أله وصحبه وسلم تسليما كثيرا فهذا ماشهد به على نفسه الكريمة حرسها الله تعالى وحماها وشكر فى مصالح المسلمين برها ومسعاها سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين من حضر مجلس حكمه وقضائه وهو نافذ القضا والحكم ماضيهما شرعا وذلـك فى اليوم المبارك ويكتب القاضى التاريخ بخطه ، ويكتب من سنة كذا وكـذا ، بجميع مانسب إليه وأضيف فى هذا السجـل المبارك ، الذى التمس انشاؤه منه ، وصدر بإذنه الكريم عنه جامعا لمضامين الكتب المختصة بمولانا المقر الآشرف العـالى الفلانى ، وهى كتب الابتياعات والأوقاف ، والأجاير ، وغير ذلك ، شاملا لها فروعا ، وأصولا ، ناطقا بثبوتها ، مستوعبا مقاصدها بأوضح

نعوتها ، مقصودا بذلك حصرها فى هذا السجل بمفرده ، ليكون حجة واحدة بما تضمنه اليوم وفى غده ، بتوالى اتصال ثبوته بالحاكم ، وتشهد بما اشتملت عليه مدا الأيام . وذلك بعد أن استعرض سيدنا الحاكم المشار اليه اعلاه ، جميع الكتب والثبوتات والايصالات المنقولة مضامينها أدناه ، وتأملها كتابا كتابا ، واستحضر مانسب اليه فيها ، وعاود خاطره الكريم فيما تقدم به الاشهاد عليه ، فيذكر ذلك جميعه ، بحمد الله تعالى بذكاء ، وتحقيق ، وسأل الله جل ذكره المعونة ودوام التوفيق ، ثم استخار الله ، وتقدم أمره الكريم ، بتسطير هذا السجل المبارك ، إجابة إلى سؤاله جاير المسألة شرعا معتبرا فيه الشرايط المعتبرة ، على مايجب أن يعتبر مثله ويرعى .

وأن يحرر مانقل فيه من المقاصد ، يقابل ذلك بأصوله ، تأكيدا لصحته على أحسن العوايد ، فامتثل أمره الكريم وحرر هذا السجل على الرسم المعتاد ، والسنن الشرعية المتكفل بحصول المراد ، وعدة الكتب الآتى ذكرها كذا وكذا كتابا ، الكتاب الأول نسخته بسم الله الرحمن الرحيم ، ويكتب كتابا بعد كتاب إلى آخرها ، ويذكر ثبوت كل كتاب وعلى ماثبت فيه ، ويذكر الحكم وغير ذلك حسبما هو معين فى الكتب ، ويذكر التاريخ ، ثم يقول بعد ذلك كله فهذه جملة الكتب المنتقلة مضامينها فى هذا السجل ، من أصولها المشار إليها ، حسبما إذن من سيدنا ومولانا قاضى القضاة ، المشار اليه ، ومقابلة مانسخ فى هذا السجل بأصوله المنقول فيها المضامين المذكورة اعلاه ، فصحت المقابلة والموافقة بشهادة من يضع خطه أخره بذلك ، وأدا الشهادة عنده وقبولها ، بما رأى معه قبولها ، وبعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا . فلما تكامل ذلك جميعه عند سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين وصح لديه ، سأله من جاز سؤاله شرعا ، فقد يزيد مولانا المقر الاشرف العالى الفلانى المشار اليه على مافيها من جميع ماعين وبين فى هذا الكتاب المسجل ، وتثبيتها وبسطها ، ويمكنها ، والحكم بالصحة فى جميع ماقامت به البينة ، بالملك والحيازة من كتب الابتياعات المشروح فى هذا الكتاب السجل ، والقضا بذلك والالزام بمقتضاه ، والاجازة والامضا ، والاشهاد على نفسه الكريمة بجميع مانسب اليه فى هذا الكتاب المسجل . فتأمل ذلك وتدبره ، وتروى فيه فكره ونظره ، واستخار الله كثيرا ، واتخذه هاديا ونصيرا واجاب السايل إلى سواله بجوازه عنده شرعا . وأقريد مولانا ملك الأمراء المشار

إليه أدام الله نعمته عليه على مافيها من جميع ماعين وبين فى هذا الكتاب المسجل ، تقريرا صحيحا شرعيا ، وثبتها تثبيتا كاملا معتبرا مرضيا ، وبسطها بسطا شاملا مرعيا ، وصرفها تصرفا تاما ، ومكنها تمكينا شرعيا . وحكم بالصحة فى جميع ماقامت فيه البينة الشرعية بالملك والحيازة ، من كتب الابتياعات المشروحة فى هذا الكتاب السجل ، حكما صحيحا شرعيا تاما لازما معتبرا مرضيا ، موثوقا به مسكونا إليه ، قضى بذلك وامضاه ورتب عليه بموجبه ومقتضاه . بعد استيفاء لشرايط الشرعية واعتبار واجباته المرعية وثبوت مايتوقف الحكم على ثبوته واشهد على نفسه الكريمة بذلك ، فى التاريخ المقدم ذكره المكتوب بخطه الكريم اعلا ، وشرفه الله واعلاه وادام علاه ، ويكتب القاضى الحسبلة بخطه ويكمل »[١٠٩] .

تسجيل مالم يقع فيه نزاع

ويجوز للقاضى أن يسجل مالم يقع فيه نزاع على وجه التحصين [١١٠] للتصرفات ، والاستعداد ، وذلك مثل رسوم الأحباس التى يهلك شهودها ، ويشهد على خطوطهم وغير ذلك مما يثبت عنده ولم يقع فيه خصام . فمعنى التسجيل هنا إشهاده بصحة تلك الرسوم ، وكتب ذلك الإشهاد فليس فيه حكم ، إذ الحكم يستدعى محكوما عليه ، وإنما هو للتحصين والاستعداد بخلاف الأول فإنه إشهاد بالحكم وكتابته[١١١] .

وهذه هى الوظيفة الولائية ، فلقد كانت المحاكم تباشر أصلا وظيفة الفصل فى المنازعات ، والخصومات ، وإلى جانبها توجد وظيفة أخرى للمحاكم فى العصر الاسلامى بالذات ، هى الوظيفة الإدارية أو الولائية ، وهى ليست من القضاء فى شىء ، والتى منها إثبات التصرفات والعقود ، وحجج الوقف ، والتصديق عليها ، لتكون لها الصفة الرسمية ، والقوة التنفيذية وبهذا تصبح العقود موثقة ، ولها صفة رسمية .

والعمل الولائى هو تقرير أو تصرف ، يصدر من المحكمة فى غير نزاع ، بناء على طلب شخص لايكون ملزما بدعوة الطرف الأخر لسماع أقواله . كما هو الحال فى الوقف ، وإقرار أو حكم المحكمة هنا ليس له حجية الأمر المقضى ، إلا إذا كانت المحكمة لها ولاية القضاء فى مثل هذا الموضوع ، كما كان الحال فى العصر المملوكى ، فيكون الحكم قطعيا ، ويحوز حجية الأمر المقضى . ولاجدال فى أن

السلطة القضائية والولائية كانتا متداخلتين فى العصر الوسيط بعضهما فى بعض ، والعمل الولائى وإن كان لايتسم حقا بالطابع القضائى ، إلا أنه يتصل بمصالح الأفـراد ، والجماعات الذين تعهد القضاة برعاية حقوقهم ، ومصالحهم . وإذا كانت هذه الإجراءات تخرج بالقضاة عن وظائفهم الرئيسية ـ بالمعنى المعروف فى الوقت الحاضر وهو الفصل فى المنازعات القضائية ـ إلا أنها تسهل عليهم هذه الـوظـائف عند مباشرتهم لها ، ولعل هذا لتثبيت معاملات الناس على أساس وطيد ، وصيانة حقوقهم ، ووثائقهم على طول الزمن[١١٢] .

ديوان القاضى والتسجيل :

على أنه إذا كان الشهر يتم « بحفظ صورة العقد فى ملفات خاصة أو بنقل صورة العقد فىَ دفاتر مخصوصة . . . . »[١١٣]

وإذا كان القانون يجيز الشهر بطريق الايداع تنسخ صورة مصدق عليها من المحرر على الورق الخاص . . . . ويحفظ الأصل فى مكتب الشهر »[١١٤]

وإذا كان حلول الملفـات محل دفـاتـر التسجيل والقيد فى الـرهون « نص القرار . . . . على حلول ملفات التسجيل محل الدفاتر إذ جاء . . . . أن نسخة العقـد الأصلية أو نسخـة من النسخ الأصلية توضع داخل ملف وتحفظ بقلم الرهون وتحل هذه الملفات محل دفاتر التسجيل »[١١٥] .

وإذا كان بدلا «من تسجيل العقـد بواسطة نقله حرفيا فى دفاتر التسجيل المخصص لذلـك قد استعيض الآن عن هذا السجـل بوضع العقود المقتضى تسجيلها وحفظها داخل ملفات »[١١٦] .

وإذا كان « ينسخ من المضبطة بالمداد الأسود صورة طبق الأصل من اشهاد على الـورق الأزرق الـذى يبتاعه الطالب من مصلحة المساحة وتطبع بواسطة المصلحـة المـذكـورة وتحفظ هذه الصورة بعدئذ داخل ملف خاص وتقوم هذه الملفات مقام السجل المستعمل الآن » [١١٧] وإذا كان القانون المدنى قد استعمل لشهر المحررات التأشير الهامشى .[١١٨]

وإذا كان محمـود أفنـدى الحمـزاوى يقول : « أما السجل فهو لغة كتاب القاضى وعرفا صورة الحجة التى تحفظ للحاجة المسماة قديما بالديوان »[١١٩] .

وإذا كان كل ذلك يعتبر شهرا فإن الدراسة لديوان القاضى بلاشك تعطينا صورة وتلقى الضوء على شهر الوثائق والعقود الاسلامية والعربية وتسجيلها .

وعلى ذلك فإن شهر العقود فى الشريعة الإسلامية عرف فى القرن الثانى الهجرى ، منذ أن جعل محمد بن مسروق الكندى ـ ١٧٧ ـ ١٨٤ هـ الذى ولى قضاء مصر من قبل هارون الرشيد ـ للسجلات والكتب قمطرا ، [١٢٠] ونما وازدهر على يد أئمة المذاهب الأربعة ، وسبق بذلك القوانين الوضعية بقرون عديدة فى شهر التصرفات والعقود .

ولقد سلم فقهاء المذاهب المختلفة بحجية ماوجد فى ديوان القاضى ، مشهودا عليه محكوما به ، فلا عمل إلا على وبما فى ديوان القاضى ، ولكنهم اشترطوا شروطا للعمل بما يوجد فى ديوان القاضى من وثائق منها :

١ ـ ضرورة شهادة الشهود على الوثيقة .
٢ ـ حكم القاضى على الوثيقة بالصحة والموجب والثبوت .
٣ ـ عدم وجود ريبة فى الوثيقة .
٤ ـ حفظ الوثيقة مأمونا عليها فى ديوانه .
٥ ـ وجود الإعلام على الوثيقة .

وقد قيل بالإتفاق بعدم جواز الشهادة إذا كانت مكتوبة فى صك غير محفوظ بديوان القاضى ، [١٢١] وإذا كانت الشهادة فى صك فى يد المدعى ، والشاهد ينكرها ، ويعترف بالخط فليس للقاضى أن يحكم بهذه الشهادة ، لإمكان التزوير بل لرجحانه بانكار الشاهد الشهادة . لكن الجدير[١٢٢] بالملاحظة ، أن بعض الفقهاء اختلف فى حجية ماوجده فى ديوانه مع معرفة خطه ونسيان الموضوع[١٢٣] .

تطور ديوان القاضى :

تطور ديوان القاضى من الخريطة إلى القمطر إلى الديوان ، فلقد عجزت الخريطة عن استيعاب دفاتر القاضى وسجلاته والحجج المحفوظة لديه ، فاستعمل بدلا منها القمطر ، ولما عجر القمطر أيضا عن استيعاب دفاتره وسجلاته وصور الحجج الموجودة لديه ، استعاض عنه بالديوان الذى به كثير من الأضابير والتطور كالآتى : ـ

١ ـ الخريطة

تشبه الكيس وبها السجلات[١٢٤] . وهى وعاء من جلد أو نحوه يشد على مافيه [١٢٥]أو وعـاء من أدم وغـيره يشرج على مافيه [١٢٦]وقد أخرط الخريطة إذا أشرجها كما فى الصحاح ، وقال الليث : الخريطة مثل الكيس مشرج من أدم أو خرق ويتخـذ ماشبـه به لكتب العـمال فيبعث بها[١٢٧] . ومنـه خرائط كتب السلطان[١٢٨] . وقد استعملها القضاة .

٢ ـ القمطر

مايصان فيه الكتب [١٢٩]وقد استعمل لحفظ وثائق القاضى .

٣ ـ الديوان

الـديوان بالكسر ويفتح فى العربية مجتمع الصحف والكتاب ، يكتب فيه أهل الجيش ، وأهل العطية ، ويعرفه صاحب الكنز من علماء الحنفية بأنه هو الخرائط التى فيها السجلات[١٣٠] . أو هو الدفتر أو الكتاب[١٣١] ، ويطلق على المكان الذى يجتمع فيه لفصل الدعاوى[١٣٢] .

وفى الحـديث « لايجمعهم ديوان حافظ »[١٣٣] وأول من دون الديوان عمر رضى الله عنه ، وهو فارسى معرب . قال الأصمعى أصله فارس [١٣٤] ، وإنما أراد ديبان[١٣٥] . ونقل الشهاب عن المرزوقى فى شرح الفصيح قال : هو عربى من دونت الكلمة إذا ضبطتها ، وقيدتها ، لأنه موضع تضبط فيه أحوال الناس وتـدون وهذا هو الصواب وليس معربا[١٣٦] .

والـديوان هو الخرائط التى فيها السجلات وغيرها من المحاضر والصكوك وكتاب نصب الاوصياء ، وتقدير النفقات ، لأنها ـ أى السجلات وغيرها ـ إنما وضعت فى الخرائط ، لتكون حجة عند الحاجة ، فتجعل فى يد من له ولاية القضاء[١٣٧] .

لمحة تاريخية عن ديوان القاضى

وأول من جعـل للسجلات والكتب قمطرا هو القاضى محمد بن مسروق الكندى الذى ولى قضاء مصر من قبل هارون الرشيد ، وذلك بعد أن كان كاتب

القاضى يحضر ومعه الكتب فى منديل ، فكان ابن مروان يختمها فتودع ، فإذا جلس أحضرت ، وقد كان القضاة يضعون السجلات فى خرائط ، وتختم هذه الخرائط بختم القاضى حفظا لها[١٣٨] .

وكان القاضى يضع قمطره إلى جانبه عن يمينه ، لأن فيه السجلات والمحاضر والصكوك ، فيجب أن يكون معدا بين يديه[١٣٩] .

وفى النصف الأول من القرن الثالث الهجرى أصبح للسجلات والخرائط وأحكام القاضى المسجلة داراً، فكان إذا انصرف القاضى جعلت فيه ، وختم على باب الدار ، فيقول الكندى : « حدثنى محمد بن يوسف قال حدثنى ابن قديد عن يحى بن عثمان أن قمطر عيسى بن المنكدر (٢١٢ - ٢١٤ هـ) كان يرفع فى حانوت فى دار عمرو بن خالد ففسدت قضية منها فأبى عمرو بن خالد أن يدخلها داره فاكترى لها منزلا فى دار عمر بن العاصى إذا انصرف عيسى جُعلت فيه وختم الباب »[١٤٠]

ولقد حفظ القضاة وأمناؤهم فى هذا الديوان أيضا الودائع الحكمية من الأموال . وأول من أفرد للمودع الحكمى مكانا معينا وأقام فيه خمسة من الشهود يضبطون مايحضر ويصر ، هو القاضى الحسين بن على بن النعمان بن حيون المولود **٣٥٣** هـ[١٤١] .

على أنه كانت إحدى نسخ المكتوب تخلد بديوان الحكم[١٤٢] ، أما بقية النسخ فيأخذها من يهمهم الأمر ففى ترجمة محمد بن بدر الصيرفى - **٣٣٠** هـ قال ابن حجر فى رفع الاصر « واسجل ابو عثمان بن حمادة شقيقه وكتب بذلك عدة نسخ وانفد واحدة وخلد نسخة بديوان الحكم واودع بقية النسخ عند أعيان المصريين »[١٤٣] .

وكان للقضاة فى زمن الفاطميين صناديق معدة بالجامع العتيق توضع فيها السجلات فى كل شهر ويرجع إليها من بعده[١٤٤] ، وكان ابن العوام الذى ولى قضاء مصر **٤٠٥** هـ أول من نقل دواوين الحكم إلى الجامع ، وكانت قبله تكون عند القاضى ثم تنقل إذا مات أو عزل إلى دار الذى يلى بعده ، فاتخذ ابن العوام مقرها فى بيت المال بالجامع[١٤٥] .

وفى القرن الرابع من الهجرة اتخذت دار الخلافة ببغداد المطروقة اليوم لحفظ السجلات ، ويؤخذ ذلك أولا من العهد الذى كتبه الخليفة العباسى المطيع لله بتوليه القضاء لأبى الحسن محمد بن أم شيبان الهاشمى **٣٦٣** هـ ، فقد ذكر فيه من السجلات ، وحفظها مانصه : وأمره بحفظ مافى ديوانه من الوثائق ، والسجلات والحجج ، والبيانات ، والوصايا ، والاقرارات فإنها ودائع الرعية عنده ، وواجب أن يحرسها جهده ، وأن يكلها إلى الخزان المأمونين ، والحفظة المستيقظين ، وأن يوعز إليهم بأن لا يخرجوا شيئا منها عن موضعه ، ولا يضيفوا إليها مالم يكن بعلمه ، وأن يتخذ لها بيتا يحصرها فيه ، ويجعله بحيث يأمن عليه ، ويرجع متى احتاج إلى الرجوع إليه . فقد قرظ الله عز وجل « الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » . ومن الشروط التى اشترطها هذا القاضى أن يقرر لخازن ديوان الحكم والأعوان ستمائة درهم(١٤٦) .

لكن أين ذهب ماكان موجودا فى دواوين الحكام من سجلات ووثائق ومحاضر ؟

هناك أربعة أسباب لضياع موجودات دواوين الحكام من سجلات ومحاضر وحجج وغيرها وهى : -

أولا : الحروب التى حدثت فى فترة العصور الوسطى

ثانيا : الحرائق

ثالثا : بيع سجلات ودفاتر الدفترخانة

رابعا : الأهمال فى الحفظ والترتيب

أولا : الحروب التى حدثت فى العصور الوسطى

فمنها استيلاء المغول على بغداد عاصمة الخلافة الاسلامية فخربوا المساجد بقصد الحصول على قبابها المذهبة ، وهدموا القصور بعد أن سلبوا مابها من تحف نادرة ، وأباحوا القتل والنهب وسفك الدماء ، وقد استمرت هذه الغارة مدة أربعين يوما ، اندلعت فيها ألسنة النيران فى كل جانب فالتهمت كل ماصادفها ،

وأتت على الأخضر واليابس ، وخربت أكثر الأبنية ، وجامع الخليفة ، ومشهد الإمام موسى الكاظم ، وقبور الخلفاء . ولما حلت النكبة ببغداد على أيدى المغول قتل آلاف من العلماء ، والشعراء ، وشرد من نجا منهم فلجأوا إلى مصر والشام وغيرهما من البقاع ، وأحرقت المكتبات ، وخربت المدارس والمعاهد ، وقضى على الآثار الاسلامية التى تعب الفنانون المسلمون فى إبداعها . كل هذا التراث المجيد قد أصبح فى التراب أثرا بعد عين(١٤٧) .

وإذا كان العراق - كما يقول الأستاذ يوسف شخت - يعتد بالوثائق والاستعانة بها فالراجح أن مما أتى عليه هذا الغزو الوثائق والسجلات كما أتى على كل شىء « ذلك الأمر لانفهمه إلا ببقاء عادة ثابتة قديمة ، تقتضى تحرير العقود بالكتابة ، ومن الراجح أن تلك العادة الموجودة فى القانون العرفى العربى الجاهلى كانت قد تأثرت بنفوذ التمدن العراقى ، فإن العراق مشهور بالدور الهام الذى قامت به الوثائق المكتوبة فى حياته القانونية والأدبية منذ زمن قديم جدا »(١٤٨) .

ويعد فتح الأتراك لمصر فمن المحتمل أن تكون بعض هذه الوثائق قد حملها معه السلطان سليم ضمن ماحمل عند خروجه من مصر عائدا إلى إسطنبول(١٤٩) بل لعلها كانت أهم بكثير مما أخذه معه من رخام نفيس وكتب قيمة كما يقول أستاذنا الدكتور عبد اللطيف إبراهيم(١٥٠)

ثانيا : الحرائق

ولعل ماأصاب ديوان الإنشاء وديوان مصر المحروسة والمارستان المنصورى وسراية القلعة وغيرها من الأماكن التى اتخذت لحفظ دواوين القضاة وسجلاتهم من حرائق سببا فى ضياع هذه السجلات .

فيقول أستاذنا الدكتور عبد اللطيف إبراهيم : وربما كان مصير هذه السجلات كمصير وثائق ديوان الإنشاء وغيره الحريق المهلك على يد جماعة من المماليك الجراكسة عندما أصبح الأمل فى هزيمة العثمانيين وردهم عن القاهرة جد بعيد ، وهذا أمر محتمل جدا سواء أكان حدوثه عمدا أو عفوا(١٥١) .

وحرقت أيضا الدفاتر الموضوعة بديوان مصر المحروسة فى ٩ شعبان ٩٣١ هـ عندما تولى سليمان باشا الخادم (١٥٢) .

وأورد الجبرتى فى حوادث ١١٩٠ هـ أن عبد الرحمن كتخدا جدد عمارات المارستان المنصورى وهدم أعلى القبة المنصورية ، ولما عزم أن يحتاط بجهات وقفه ، فلم يجد له كتاب وقف ولادفترا . وكانت كتب أوقافه ودفاتره فى داخل خزانة الكتب ، فاحترقت بما فيها من كتب العلم ، والمصاحف ، ونسخ الوقفيات ، والدفاتر . ووقفه يشتمل على وقف الملك المنصور قلاوون الكبير الأصلى ، ووقف والده الملك الناصر محمد ، ووقف ابن الناصر أبو الفدا إسماعيل[١٥٣] .

وأورد أيضا فى حوادث ٧ رمضان ١٢٣٥ هـ أن حريقا وقع فى سراية القلعة ، فطلع الأغا والوالى وأغات التبديل واهتموا بطفء النار ، وطلبوا السقائين من كل ناحية ، حتى شح الماء ، ولايكاد يوجد ، وكان ذلك فى شدة الحر ، وتوافق شهر بئونة ورمضان ، وأقاموا فى طفء النار يومين ، واحترق ناحية ديوان كتخدا بيك ، ومجلس شريف بيك ، وتلفت أشياء وأمتعة ودفاتر حرقا ونهبا[١٥٤] .

ثالثا : بيع سجلات ودفاتر الدفتر خانة

على ان هناك سببا ثالثا وهو خاص بالدفتر خانة المصرية وهو بيع أوراقها ودفاترها ، وقد ذكر ذلك الشيخ الامام محمد عبده عند كلامه عن الدفترخانة بعد زيارته للدفتر خانة الفرنسية « ثم زرت دار محفوظات الدولة وهى مثل « الدفترخانة » الموجودة عندنا إلا أنها لم تبع أوراقها ولادفاترها لابالقنطار ولا بالرطل كما فعل بالدفتر خانة المصرية بل هى محفوظة على ماكانت عليه من عدة قرون ولايفرط فى ورقة واحدة منها »[١٥٥] .

رابعا : الإهمال فى الحفظ والترتيب

ولعل أيضا من أسباب ضياع وعدم وصول كثير من سجلات ودفاتر ومحاضر المحاكم إلينا الإهمال فى الحفظ والترتيب . ما أورده أيضا الامام الشيخ محمد عبده فى تقريره لاصلاح المحاكم الشرعية الذى عهدت إليه بوضعه فى سنة ١٨٩٩ م « وجدت فى أغلب دفتر خانات محاكم المديريات التى مررت عليها خللا عظيما وكثير منها لايوجد فيه دفتر حاصر لما هو فيها ، فلو ضاع شىء منها لا تعلم على من تلقى المسئولية ويصعب الوصول إلى معرفة الضائع . ومنها ماهو « دشت »

لا يعرف لأى السنين هو ، وأن ماأنكره جناب المستشار القضائى فى دفتر خانة محكمة مصر يوجد مثله أو ما يقرب منه فى غيرها . فقد رأيت فى بعض المحاكم أن دفاترها « مدشته » فى صناديق يعلوها التراب ، وبعضها على الأرض والغبار من فوقها ورطوبة الثرى من تحتها » ولكن يجب الأهتمام بها « فإلى تلك الدفاتر والأوراق مرجع الناس فى تحقيق الملكية والأنساب والعصم ونحو ذلك ، وهى مصلحة من مصالح العامة لا تنقص فى درجتها عن أهم المصالح العليا »(١٥٦) .

تسليم الديوان وتسلمه :

وأول ما يبدأ به القاضى المقلد من الأعمال ، هو أن يسأل أى يطلب من القاضى المنعزل ديوانه ، ويتسلمه بنفسه ، أوينيب رجلين من ثقاته ، وواحد يكفى والاثنان أحوط ، فيقبضان من القاضى المعزول ديوانه ، أى الخرائط التى فيها الصكوك ، والمحاضر ونصب الأوصياء ، والقوام فى الأوقاف ، وتقدير النفقات ، وماشاكل ذلك ، فنسخ السجلات تجمع فى خريطة ، والصكوك تجمع فى خريطة ، والمحاضر فى خريطة ، وكذلك نصب الأوصياء ، ونسخة قيم الأوقاف ، كل نوع من هذه الأنواع فى خريطة . ويسألان القاضى المعزول شيئا فشيئا ، لينكشف لهما ما أشكل عليهما ، فإذا قبض ذلك يختمان على ذلك احترازا عن الزيادة والنقصان ، بحضرة القاضى المعزول ، وإن لم يحضر لايجبر على الحضور ، لكنه يبعث أمينين ليسلما الديوان إلى أمين المقلد ، وإذا تسلما الديوان يقبضان الودائع وأموال اليتامى أيضا لتكون عند القاضى المقلد وفى حفظه(١٥٧) .

وكان يطبع على الديوان بخاتم القاضى الجديد ، ويكسر خاتم القاضى المعزول ، ويظهر ذلك فى ترجمة قاضى مصر ابن وليد فى زمن الأخشيد « فتوجه المطلبى إلى محمد وأحمد بن حمزة بن أيوب وكان المودع عندهما فكسر خاتم بن وليد ، وطبع على الديوان بخاتم(١٥٨) عمر بن الحسن فزال أمر بن وليد »(١٥٩) . وهذا ماكان مصطلحا عليه عندهم فى كيفية حفظ السجلات القضائية(١٦٠) ، وتسليم وتسلم ديوان القاضى .

حجية ديوان القاضى والمذاهب الفقهية :

لعل الأفضل أن نورد هنا ماقاله أئمة المذاهب الفقهية الإسلامية وفقهاؤها حول ديوان القاضى ، وحجية مايوجد فيه من وثائق وسجلات .

أولا ـ المذهب الشافعى :

قال الأمام الشافعى : وإذا شهد الشهود عند القاضى فينبغى أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده ، وأن يتولى ختمها ورفعها ، ويكون ذلك بين يديه ، ولايغيب عنه ، ويليه بيديه ، أو يوليه أحدا بين يديه ، وأن لايفتح الموضع الذى فيه تلك الشهادة ، إلا بعد نظره إلى خاتمه ، أو علامة له عليه ، وأن لايبعد منه ، وأن يترك فى يدى المشهود له نسخة تلك الشهادة إن شاء ، ولايختم الشهادة ويدفعها الى المشهود له ، وليس فى يديه نسختها ، لأنه قد يعمل على الخاتم ، ويحرف الكتاب ، وإن أغفل ولم يجعل نسختها عنده ، وختم الشهادة ودفعها إلى المشهود له ثم أحضرها وعليها خاتمه لايقبلها ، إلا أن يكون يحفظها أو يحفظ معناها ،فإن كان لايحفظها ، ولامعناها ، فلايقبلها بالخاتم ، فقد يغير الكتاب ويغير الخاتم . وخير من هذا كله أن تكون النسخ كلها عنده فأذا أراد أن يقطع الحكم أخرجها من ديوانه ، ثم قطع عليه الحكم ، فإن ضاعت من ديوانه ومن يدى صاحبها الذى أوقع له فلايقبلها إلا بشهادة قوم شهدوا على شهادة القوم كتابة كانوا أو غير كتابة[١٦١] .

على أنه ينبغى للقاضى أن يقف الشاهد على شهادته ويكتب بين يديه أو ناحية ثم يعرض عليه والشاهد يسمع ولايقبل الشهادة فى مجلس لم يوقع فيها بيده أو كاتبه حيث يراه ، ولا ينبغى له أن يخلى الكاتب يغيب على شىء من الإيقاع من كتاب الشهادة إلا أن يعيده عليه فيعرضه ، والشاهد حاضر ثم يختم عليها بخاتمه ويرفعها فى قمطره ، فإن أراد المشهود له أن يأخذ نسختها أخذها ، وينبغى له أن يضم الشهادات بين الرجلين وحجتهما فى موضع واحد ، ثم يكتب ترجمتهما بأسمائهما والشهر الذى كانت فيه[١٦٢] .

وإذا وجد القاضى فى ديوانه شهادة ولايذكر منها شيئا ، لم يقض بها حتى يعيد الشهود أو يشهد شهود على شهادتهم ، فإن خاف النسيان أو الاضرار بالناس تقدم إذا شهد عنده شهود إليهم بأن يشهد على شهادتهم من حضرهم من كتابه ويوقع على شهادتهم . وإذا ذكر شهادتهم حكم بها وإلا أشهد عليها من تقبل شهادته فيقبله ، لأنه قد يحتال لكتاب فيطرح فى ديوانه الخط فيشبه الخط ، والخاتم الخاتم ، وهكذا لوكان شاهد يكتب شهادته فى منزله ، ويخرجها لم يشهد بها حتى يذكرها[١٦٣] .

ويقول أبو حامد الغزالى : ومايحكم به فيكتب به محضرا ديوانيا يحفظه فى خريطة مختومة حتى لاينسى ، ويعطى صاحب الحق منه نسخة أخرى(١٦٤) .

وفى ضرورة الشهادة على الكتاب لاعتماده يقول الشافعى : إن ماوجد فى ديوان القاضى بعد عزله غير مشهود عليه لم يقبل(١٦٥)

ثانيا : المذهب الحنفى :

والخلاف فيما إذا وجد القاضى فى ديوانه شهادة شهود أديت عنده ولم يتصل بها حكم ثم جاء المشهود له وطلب حكم القاضى والقاضى لايتذكر أنه شهد عنده شهود بذلك .

فعند الإمام أبو حنيفة(١٦٦) إذا وجد القاضى فى ديوانه شيئا لا يحفظه كإقرار الرجل بحق من الحقوق وهو لا يذكر ذلك ولا يحفظه فإنه لا يحكم بذلك ولا ينفذه حتى يذكره ، والخلاصة أن أبا حنيفة ضيق فى الشاهد والقاضى والراوى حتى قلت روايته الأخبار مع كثرة سماعه فإنه روى أنه سمع من ألف ومائتى رجل غير أنه يشترط الحفظ من وقت السماع إلى وقت الرواية .

وأبو يوسف(١٦٧) فى مسألة القضاء أخذ بالرخصة لأن المكتوب كان فى يده أو فى يد أمينة(١٦٨) .

وجوز محمد للقاضى(١٦٩) والشاهد والراوى الاعتماد على الكتاب ، إذا تيقن أنه خطه ، وكان الخط معروفا ، وإن لم يتذكر توسعه على الناس قال شمس الأئمة الحلوانى ينبغى أن يفتى بقول محمد ، وجزم فى البزازية بأنه يفتى بقول محمد ، وفى المنتقى من وجد خطه ونسى الشهادة وسعه أن يشهد إذا كان تحت خاتمه محفوظا ، إذ ليس كل مافى ديوان القاضى يحفظه(١٧٠) . ويقول الإمام السرخسى « وهذا نوع رخصة فالقاضى لكثرة اشتغاله يعجز أن يحفظ كل حادثة ولهذا يكتب وإنما يحصل المقصود بالكتاب إذا جاز له أن يعتمد على الكتاب عند النسيان فإن الأدمى ليس فى وسعه التحرز عن النسيان ، ألا ترى أن ماذكر الله تعالى « سنقرئك فلاتنسى* إلا ماشاء الله » وفى تخصيصه بذلك بيان أن غيره ينسى وسمى الأنسان إنسانا لأنه ينسى قال الله تعالى « ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى ولم نجد له عزما » فلو لم يجز له الاعتماد على كتابه عند نسيانه أدى إلى الحرج ، والحرج مدفوع ، ثم ماكان فى قمطره تحت خاتمه فالظاهر أنه حق وإن

لم يصل إليه يد معتبره ولازائدة فيه والقاضى مأمور باتباع الظاهر » ويقول ابن الهمام الحنفى « وحاصله وجه غير أبى حنيفة فى صور خلافهم أن وضع الخط ليرجع إليه عند النسيان وإلا فلا فائدة ، وهو يمنع حصر الفائدة فى ذلك ، بل صح أن تكون فائدته أن يتذكر برؤيته عند النسيان ، إلا أنى أرى أنه إذا كان محفوظا مأمونا عليه من التغيير كأن يكون تحت ختمه فى خريطته المحفوظة عنده أن يترجح العمل بها »[١٧٢] .

وفى الفتاوى الهندية تأكيد لحجية الوثائق الموجودة فى ديوان القاضى من وثائق الوقف ومات وارثها والشهود عليها وتقادم أمرها « الوقوف التى تقادم أمرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها ، فإن كانت لها رسوم فى دواوين القضاة يعمل عليها فإذا تنازع أهلها فيها اجريت على الرسوم الموجودة فى ديوانهم ، وإن لم تكن لها رسوم فى دواوين . . . . فان القاضى يمضيه على ماأقرت به الورثة إذا لم يجد القاضى فى ديوان الحكم الذى قبله كتبا من الصك فيها رسوم الوقوف ، ولم تكن الوقوف فى يد الأمناء بل وجد إقرار من فى يده ، وأما إذا كانت الوقوف فى يد الأمناء ولها رسوم فى ديوان من قبله ، فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس فى أيديهم »[١٧٣] .

ولقد قيل بالاتفاق عدم جواز الشهادة ، إذا كانت مكتوبة فى صك غير محفوظ فى ديوان القاضى[١٧٤] ، أو إذا كانت الشهادة فى صك فى يد المدعى والشاهد ينكرها ، ويعترف بالخط ، فليس للقاضى أن يحكم بهذه الشهادة لإمكان التزوير بل لرجحانه بإنكار الشاهد الشهادة[١٧٥] .

ثالثا المذهب الحنبلى :

يرى الامام أحمد بن حنبل فى الاعتداد بالمكاتيب إذا رأى القاضى حجة فيها حكمه لانسان فيطلب منه إمضاءه فعن احمد ثلاث روايات إحداهن أنه إذا تيقن أنه خطه نفذه وإن لم يذكره والثانية أنه لاينفذه حتى يذكره ، والثالثة أنه إذا كان فى حرزه وحفظه نفذه وإلا فلا[١٧٦] .

رابعا : المذهب المالكى

إذا وجد القاضى حكما فى ديوانه بخطه وهو لايذكر أنه حكم به فلايجوز له إنفاذه إلا أن يشهد عنده بذلك الحكم شاهدان ، وأيضا لا يعمل به القاضى

المولى بعده ، ذلك أن القاضى كان قادرا على الشهادة على حكمه فيها فوجوده وهو حكمه فى ديوان بخطه دون أن يذكره وهذه ليس فيها قول بأنه لايعمل به دون إشهاد لانصا ولاتخريجا كما قاله ابن المناصف[١٧٧] ، فقد قال : لاأعلم خلافا فى المذهب أن كتب القاضى لايجوز بمجرد معرفة خطه بل قولهم فى القاضى يجد فى ديوانه حكما بخطه ، وهو لايذكر أنه حكم به لا يجوز إنفاذه إلا أن يشهد عنده بذلك الحكم شاهدان ، وكذا إن وجده من ولى بعده وثبت أنه خط الأول لايعمل به وهو المعتمد[١٧٨] .

ولاينبغى للقاضى أن يجيز بين الناس شهادات وجدها فى ديوانه لايعرفها ، إلا بطوابعها ، ولكن إن كان خطها هو بنفسه أو خطها كاتبه وكان عنده عدلا مأمونا ولم يستنكر شيئا قاله مطرف وأصبغ وابن الماجشون ، وقاله ابن حبيب [١٧٩] . وأما مذهب مالك فقال فى الجواهر : لا يعتد على الخط إذا لم يذكر لإمكان التزوير عليه . قال القاضى أبو محمد : إذا وجد فى ديوانه حكما بخطه ولم يذكر أنه حكم به لم يجز له أن يحكم به إلا أن يشهد عنده شاهدان أنه قضى به نفذ الحكم بشهادتهما وإن لم يذكره ، وعن مالك رواية أخرى أنه لايلتفت إلى البينة بذلك ولايحكم بها ، وجمهور أهل العلم على خلافها فى إجماع أهل الحديث قاطبة على اعتماد الراوى على الخط المحفوظ عنده وجواز التحديث به إلا خلافا شاذا لايعتد به[١٨٠] . ويقول ابن عبد الرحمن المالكى : « وماحكم به فليكتب به محضرا يشرح فيه الدعوى والإنكار وأسماء البينة وأسماء المتداعيين وأنساب الجميع ومايعرفونه به وماحكم به بينهما ويحفظه فى خريطة أو جراب أو غيره[١٨١] .

على أن البعض أجاز للقاضى إذا وجد حكما فى ديوانه بخطه وهو لايذكر أنه حكم به العمل به لا أن وجد فى الكتاب ريبة وذلك لعذره بالنسيان[١٨٢] .

والشهادة ضرورة لما يحفظ فى ديوان القاضى ، وعليه فإذا أجيز للشاهد الاعتماد على خطه عند معرفته دون تذكر لموضوع الشهادة فالقاضى ليس كالشاهد ، ذلك أن القاضى قادر على أن يشهد على حكمه عدلين ، أما الشاهد فهو معذور لكثرة مايتحمله وليس له أن يشهد على تحمله ، ولأن ذلك مقدور كسبه فلايعمل بما هو موجود ومحفوظ فى ديوانه دون إشهاد[١٨٣] .

ضبط العقود

عرفنا سابقا أن تسجيل السندات والعقود هو كتابة مابها حرفيا بدفتر بالمحكمة يسمى السجل أو حفظ صورته[١٨٤] .

أما ضبط[١٨٥] العقود الرسمية فهو كتابتها بالمضابط[١٨٦] وهى مخصصة لذلك ثم يعرض الكاتب تفصيل ماكتبه على القاضى وبعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوى الشأن والشهود إمضاءه أو ختمه على المضبطة ، وكذا من باشر الصيغة وكاتب الاشهاد[١٨٧] .

وإذا كان تسجيل العقود والأحكام قد وجد سذ القرون الأولى للشريعة الاسلامية فهل كان ضبط العقود والمضابط موجودا فى مصر فى العصور الوسطى ؟

يعرف محمود بن إسرائيل بن عبد العزيز بدر الدين الشهير بابن قاضى سماوه القاضى التركى[١٨٨] السجل فيقول : « السجلات جمع سجل وهو لغة كتاب القاضى وفى العرف الآن السجل ماكتبه الشاهدان فى الواقعة وبقى عند القاضى وليس عليه خط القاضى ، والحجة مانقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضى أعلاه وخط الشاهدين أسفله وأعطى للخصم »[١٨٩] .

ولعل المقصود بعبارة « وفى العرف الآن » اى فى عرف العثمانيين الأتراك لأن ابن قاضى سماوه توفى ٨٢٣ هـ قبل احتلال العثمانيين لمصر بقرن .

وهذا يفسر قول ابن نجيم ـ ٩٧٠ هـ[١٩٠] عند تعريفه للسجل « هذا فى عرفهم » أى فى عرف الاتراك الغازين لمصر « وفى عرفنا » أى فى عرف المصريين أهل مصر .

فيقول ابن نجيم : « السجل الحجة التى فيها حكم القاضى ولكن هذا فى عرفهم وفى عرفنا السجل كتاب كبير يضبط فيه وقائع الناس ومايحكم به القاضى ومايكتب عليه[١٩١] » .

ولعل مايرجح ذلك قول المقرى الفيومى المتوفى ٧٧٠ هـ « السجل كتاب القاضى وسجل القاضى بالتشديد قضى وحكم وأثبت حكمه فى السجل » فإثبات حكمه فى السجل أى توقيعه إياه وتوثيقه بالإشهاد عليه[١٩٢] .

ويرجح ذلك أيضا قول خير الدين الرملى ٩٩٣ - ١٠٨١ هـ بعد احتلال العثمانيين لمصر بقرن أو أكثر : « وفى العرف الآن السجل ماكتبه الشاهدان فى الواقعه وبقى عند القاضى وليس عليه خط القاضى »(١٩٣) وهو نفس التعريف السابق للسجل الذى أورده ابن قاضى سماوه القاضى التركى تقريبا .

ويذكر لنا برهان الدين محمود بن مازه البخارى المرغينانى المتوفى ٦١٦هـ نقلا عن نجم الدين النسفى ٤٦١ - ٥٣٧ هـ (١٩٤) مبينا طريقة التسجيل « فهذه الصورة التى كتبناها فى هذا السجل أصل فى جميع السجلات لايتغير شىء مما فيه إلا الدعاوى فإن الدعاوى كثيرة لايشبه بعضها بعضا ، وليس كتابة السجل إلا إعادة الدعوى المكتوبة فى المحضر بعينها واعادة لفظة الشهادة عقبها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة فجميع الشرائط فى سائر السجلات على نحو مابينا فى هذا السجل .... ثم ينبغى للقاضى أن يوقع على صدور السجل بتوقيعه المعروف ، ويكتب فى آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل ، بقوله فلان ابن فلان كتب هذا السجل عنى بأمرى وجرى الحكم على مابين فيه عندى ومنى ، والحكم المذكور فيه حكمى ، وقضائى نفذته بحجة لاحت عندى ، وكتبت التوقيع على الصدر »(١٩٥) .

ويورد لنا أيضا صورة لسجل دعوى الدين المطلق .

« ... وأمرت بكتابة هذا السجل ، حجة للمحكوم له فى ذلك ، وأشهدت عليه حضور مجلسي من أهل العلم ،والعدالة ، والامانة ، والصيانة ، والكل فى يوم كذا من سنة كذا »(١٩٦) .

وفى التسجيل بطريق الإيجاز يقول : « .... وأمرت بكتابة هذا السجل حجة فى ذلك بمسألة هذا المحكوم له وأشهدت حضور مجلسى وذلك فى يوم كذا »(١٩٧) .

ويورد لنا شمس الدين أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين احمد المنهاجى موقع جانم الشام الأسيوطى ٨٦٥ هـ (١٩٨)نموذجا لكتابة السجلات فيقول : « والسجل بعد أن يتصل الأصل بالقاضى ويكتب لينقل به سجل فإذا كتب شرع فى نقله وصورة مايبتدى به ، هذا ماشهد به على نفسه الكريمة ..... ونسخة كتاب الوقف مثلا الموعود بذكره فى هذا الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم ويذكر

مافيه بحروفه إلى آخره وتاريخه فإذا فرغ منه كتب الاشهاد على القاضى الاذن بما نسب اليه فى هذا السجل ، ثم يقول فشهدت عليه بذلك فى تاريخ كذا ويكتب القاضى التاريخ بخطه فى وسط السطر ويكتب الحسبلة فى آخره[١٩٩] .

وفى نموذج لسجل آخر « وصورة كتاب صريح سجل . . . . . . فهذا ما أشهد به على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين من حضر مجلس حكمه وقضائه وهو نافذ القضا والحكم ماضيهما وذلك فى اليوم المبارك ويكتب القاضى التاريخ بخطه ثم يقول الكاتب من سنة كذا وكذا بجميع ما نسب اليه فى هذا السجل الذى التمس انشاؤه منه . . . . وتقدم امره الكريم بتسطير هذا السجل . . . ولما تكامل ذلك جميعه عند سيدنا . . . . . سأله من جاز سؤاله شرعا الإشهاد على نفسه الكريمة حرسها الله تعالى بما نسب إليه فى هذا السجل المبارك من الثبوت والحكم والتنفيذ والقضاء والاجازة والامضاء وغير ذلك مما نسب اليه فتأمل ذلك وتردد فيه فكره وأمعن فيه النظر واجاب السايل الى سؤاله لجوازه شرعا واشهد على نفسه الكريمة بذلك بعد ان ثبت عنده مقابلة ما نسخ فى هذا السجل بأصوله المنقولة منها الموافق لذلك الثبوت الشرعى فى التاريخ المقدم ذكره ، ويكتب القاضى الحسبلة بخطه ويكمل »[٢٠٠] .

وفى نموذج ثالث لسجل أيضا يقول : « وصورة صريح سجل آخر . . . أما بعد حمد الله **فهذا ماأشهد به على نفسه الكريمة** حرسها الله . . . . سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين من حضر مجلس حكمه وقضائه وهو نافذ القضاء والحكم ماضيهما شرعا وذلك فى اليوم المبارك **ويكتب القاضى التاريخ بخطه** ويكتب الكاتب من سنة كذا وكذا بجميع مانسب إليه وأضيف فى هذا السجل المبارك الذى التمس إنشاؤه منه وصدر بإذنه الكريم وتقدم أمره الكريم بتسطير هذا السجل المبارك . . . . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك **فى التاريخ المقدم ذكره المكتوب بخطه الكريم** أعلاه وشرفه الله وأعلاه وأدام علاه **ويكتب القاضى الحسبلة بخطه** ويكمل »[٢٠١] .

على أننا نرى فى هذه الطريقة المتبعة فى التسجيل ضبطا للعقود فبالمقارنة[٢٠٢] بين ماذكر فى طرق تسجيل الوثائق والعقود فى العصور الوسطى نجدها هى نفس طريقة ضبط العقود فى العصور الحديثة ، وبالمقارنة بين تعريف المضبطة والسجل نجد توافقا فى المعنى مع الاختلاف اللفظى .

وضبط العقود هو كتابة العقود الرسمية بالدفاتر أو السجلات المختومة بخاتم رئيس المحكمة « حرر هذا السجل على الرسم المعتاد والسنن الشرعية المتكفل بحصول المراد . . . فهذه جملة الكتب المنتقلة مضامينها فى هذا السجل من أصولها المشار إليها حسبما أذن سيدنا ومولانا قاضى القضاة المشار إليه ومقابلة مانسخ فى هذا السجل بأصوله المنقولة فيها مضامين الكتب المذكورة فصحت المقابلة والموافقة بشهادة من يضع خطه آخره بذلك وأداء الشهادة عنده . . . . »

فمتى سمع الإشهاد وجب كتابته لدفتر من دفاتر المضابط بالمحكمة التى صدر بها الاشهاد على من باشره من القضاة أو على من أذنه بمباشرته منهم « . . . . وقبولها بما رأى معه قبولها وبعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا فلما تكامل ذلك جميعه عند سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين وصح لديه سأله من جاز سؤاله شرعا . . . والحكم بالصحة فى جميع ماقامت به البينة بالملك والحيازة من كتب الابتياعات المشروح فى هذا الكتاب السجل والقضاء بذلك والإلزام بمقتضاه والاجازة والإمضاء والإشهاد على نفسه الكريمة بما نسب إليه فى هذا الكتاب المسجل » وبعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوى الشأن والشهود إمضاءه أو ختمه على المضبطة ، وكذا من باشر الصيغة وكاتب الإشهاد « فتأمل ذلك وتدبره وتروى فيه فكره ونظره . . . . وثبوت مايتوقف الحكم على ثبوته وأشهد على نفسه الكريمة بذلك فى التاريخ المقدم ذكره المكتوب بخطه الكريم أعلاه . . . . ويكتب القاضى الحسبلة بخطه » .

ومما أوردناه أعلاه نرى التوافق فى المعنى كما سبق أن ذكرنا بين التسجيل الإسلامى فى العصور الوسطى وبين ضبط العقود فى العصر الحديث ، فهذا تعريف للمضبطة كما أورده الأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى وهذا نموذج لسجل كما ذكره شمس الدين المنهاجى الأسيوطى .

وعلى ذلك وجدت المضابط والضبط للعقود بالسجلات والدفاتر فى المحاكم الاسلامية فى العصور الوسطى .

لكننا إذا اعتبرنا أن تسجيل العقود فى العصور الوسطى هو ضبط لها فهل كان هناك أيضا تسجيل لها فى نفس وقت الضبط ؟

ولما كان القاضى أبو يحيى زكريا الأنصارى المتوفى ٩٢٥ هـ يقول :

« ولو أقر مدعى عليه أو حلف المدعى أو أقام بينة وسأل القاضى أن يشهد بذلك أو الحكم بما ثبت والإشهاد به لزمه إجابته وأن يكتب له محضرا أو سجلا ونسختان إحداهما له والأخرى بديوان الحكم مختومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين »(٢٠٣) نقلا عن أبى يحيى بن شرف النووى الشافعى -٦٧٦هـ حيث يقول : « وإذا أقر المدعى عليه أو نكل فحلف المدعى وسأل القاضى أن يشهد على إقراره عنده أو يمينه أو الحكم بماثبت والإشهاد به لزمه أو أن يكتب له محضرا بما جرى من غير حكم أو سجلا بما حكم استحب إجابته ، وقيل تجب ويستحب نسختان إحداهما له والأخرى تحفظ بديوان الحكم »(٢٠٤).

وعلى ذلك كان يوجد فى ديوان القاضى سجلات يوقع عليها القضاة الآمرون بالتسجيل وفى نفس الوقت يحتفظ بنسخة أو أصل (٢٠٥) للحجة أيضا فى ديوان القاضى .

ولعل هذا يتضح كذلك من عملية تسليم وتسلم ديوان القاضى عند عزله فكان يطلب من القاضى المنعزل ديوانه أى الخرائط التى فيها السجلات وغيرها من كتب الأوقاف وكتب نصب الأوصياء والمحاضر والصكوك وتقدير النفقات للأيتام وغيرهم مما اقتضاه الحال ، وإنما يطلبه لأنها إنما وضعت عند القاضى لتكون حجة ووثيقة محفوظة عند القاضى إذا وقعت الحاجة إلى الحجة ، ومعرفة الأحوال فتجعل عند من له ولاية النظر فى أمورهم والقضاء . وماكانت عند الأول إلا لأنه كذلك ليحفظ به أمور الناس وحاجاتهم وعند قبض الأمينين يجعلان كل نوع فى خريطة مثلا ، الصكوك فى خريطة والنفقات فى خريطة ، وكتب الأوقاف فى خريطة ، والسجلات فى خريطة ، والمحاضر فى خريطة (٢٠٦) .

وبذلك نرجح وجود التسجيل ، والضبط للعقود فى المضابط ، فى المحاكم الإسلامية فى العصور الوسطى .

الهوامش

١٠٢- التسولى ١٠٧٠ هـ : البهجة شرح التحفة جـ ١ ص ٨٤ .

١٠٣- أبو يحى زكريا الانصارى ٩٢٥ هـ : فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب جـ ٢ ص ٢١١ .

١٠٤- التسولى : المرجع السابق نفس الصفحة .

١٠٥- الفتاوى الهندية جـ ٦ ص ١٦٣ نقلا عن ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية لبرهان الدين محمود بن الصدر السعيد بن مازة المرغينانى - ٦١٦ هـ مخطوط بمكتبة الجامع الأزهر رقم (١٥٨٤) فقه حنفى جـ ٧ ورقة ٤٥ ظهر .

١٠٦- يقول أبو يحى زكريا الانصارى ٩٢٥ هـ فى مقدمة كتابه فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب طبعة القاهرة ، دار احياء الكتب العربية الجزء الأول ص ٢ .

« وبعد : فقد كنت اختصرت منهاج الطالبين فى الفقه تأليف الامام شيخ الاسلام أبى زكريا يحى محى الدين النووى رحمه الله فى كتاب سميته بـ (منهج الطلاب) وقد سألنى بعض الاعزة على من الفضلاء المترددين الى ان اشرحه شرحا يحل الفاظه ويجل حفاظه ويبين مراده ويتمم مفاده فأجبته الى ذلك بعون القادر المالك وسميته : « بفتح الوهاب بشرح منهج الطلاب »

ثم يذكر لنا الشيخ محمد الخضرى فى كتابه « تاريخ التشريع الاسلامى » ط ٧١ ص ٣٦٢ فى ترجمة محى الدين أبو زكريا يحى بن شرف بن مرى النووى « ولد سنة ٦٤١ هـ بنوى وهو آخر المحققين ومن له درجة الترجيح من اصحاب الشافعى رحمه الله صنف رحمه الله كتاب الروضة وهو مختصر الشرح الكبير للرافعى واختصر منها كتابه المسمى بالمنهاج » .

والرافعى هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعى القزوينى ٥٥٧ - ٦٢٤ هـ فقيه من كبار الشافعية .

خير الدين الزركلى : الاعلام جـ ٤ ص ١٧٩

١٠٧- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب جـ ٢ ص ٢١١ .

نقلا عن أبى يحى بن شرف النووى الشافعى - ٦٧٦ هـ فى كتابه « منهاج الطالبين وعمدة المفتين » القاهرة ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ١٣١٦ هـ ص ١٢٧ حيث يقول : « وإذا اقر المدعى عليه اونكل فحلف المدعى وسأل القاضى ان يشهد على اقراره عنده أو يمينه أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه أو ان يكتب له محضرا بما جرى من غير حكم او سجلا بما حكم استحب اجابته وقيل تجب ويستحب نسختان احداهما له والاخرى تحفظ بديوان الحكم »

١٠٨- الفراغ من الكتاب سنة ٨٦٥ هـ .

١٠٩- جواهر العقود ومعين القضاة

والموقعين والشهود مخطوط رقم ١١٣٩ فقه شافعى دار الكتب ورقة ٥٤ ظهر ، ورقة ٥٥ ونسخة المخطوط الثانية رقم ١٤٩٣ فقه شافعى دار الكتب ورقة ١٣٣ ظهر وورقة ١٣٤ .

١١٠- هذا النوع من الأحكام مايقال أنه عرف حديثا وهو منع تعرض المدعى عليه للمدعى فيما فى يده وهذا وإن لم يعرف قديما فان الحاجة قد دعت الى اعتباره والاخذ به . محمد سلام مدكور : القضاء فى الاسلام ص ١٧ .

١١١- التاودى ١١١١ - ١٢٠٩ هـ : حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم جـ١ ص ٨٤ ، التسولى ١٠٧٠ هـ : البهجة شرح التحفة جـ ١ ، ص ٨٤ .

١١٢- عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية واثرية (رسالة دكتوراه) جـ ١ ص ٢٣ ، ٢٤ ، التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغوزى : مجلة اداب القاهرة مايو ١٩٥٧ مجلد ١٩ جـ ١ ص ٣٢٦ .

١١٣- محمد كامل مرسى : شهر التصرفات العقارية ، القيد والتسجيل ص ١٩ ، ٣٥٧ شرح القانون المدنى الجديد ؛ شهر التصرفات العقارية - العقد كسبب لكسب الملكية ص ١٢ ، ص ٣٤٢ .

١١٤- محمد كامل مرسى : شرح القانون المدنى الجديد ؛ شهر التصرفات العقارية - العقد كسبب لكسب الملكية ص ٤٨٩ .

١١٥- محمد كامل مرسى : شهر التصرفات العقارية ؛ التسجيل . القيد ص ٣٢٨ ، ٣٢٩

١١٦- نفس المرجع ص ٣٣٨ فقرة حاشية ١ .

١١٧- نفس المرجع السابق ص ٣٣٧ ، ٣٣٨

١١٨- محمد كامل مرسى : شرح القانون المدنى الجديد ؛ شهر التصرفات العقارية - العقد كسبب لكسب الملكية ص ٥٥١ ، ٥٥٢ .

١١٩- رسالة فى خلل المحاضر والسجلات ص ٢

١٢٠- الكندى : الولاة والقضاة ص ٣٩١-٣٩٢

١٢١- كمال الدين بن الهمام الحنفى اليواس : فتح القدير ص ٦ ص ١٩ ، احمد ابراهيم طرق القضاء ص ٢٩٩ .

١٢٢- احمد ابراهيم : طرق القضاء ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

١٢٣- وفى ترجيح ذلك يقول البابرتى ٧٨٦ هـ فى شرح العناية على الهداية جـ٥ ص ٤٦٢ وكمال الدين بن الهمام الحنفى جـ٥ ص ٤٦٢

« ان السجلات وغيرها من المحاضر والصكوك انها وضعت فى الخرائط فى ديوان القاضى لتكون حجة عند الحاجة ومعرفة الأحوال فتجعل فى يد من له ولاية القضاء والا لاتفيد .

١٢٤- عرنوس : تاريخ القضاء فى الاسلام ص ١١٧ .

١٢٥- مجمع اللغة العربية : القاموس الوسيط جـ١ ص ٢٢٧

١٢٦- الفيروز ابادى : القاموس

المحيط جـ ٢ ص ٤٢١ ، سعيد الخورى الشرتونى : اقرب الموارد فى فصح العربية والشوارد مجلد ١ ص ٢٦٧

١٢٧- الزبيدى : شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس جـ ٥ ص ١٢٨

١٢٨- ابن منظور : لسان العرب جـ ٩ ص ١٥٦

١٢٩- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط جـ ٢ ص ٧٦٥ ، سعيد الخورى الشرتونى : اقرب الموارد فى فصح العربية والشوارد جـ ٢ ص ١٠٣٩ . الزبيدى : شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس جـ ٣ ص ٥٠٦ .

١٣٠- عرنوس : تاريخ القضاء فى الاسلام ص ١١٦ ، ١١٧

١٣١- الشرتونى : اقرب الموارد مجلد ١ ص ٣٦١ ، ابن منظور : لسان العرب جـ ١٧ ص ٢٣ ، ٢٤ الجواليقى : المعرب من الكلام الاعجمى حاشية ص ١٥٤ ، الزبيدى : شرح القاموس تاج العروس جـ ٩ ص ٢٠٤

١٣٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط جـ ١ ص ٣٠٥ وبقية القواميس

١٣٣- الشرتونى : أقرب الموارد مجلد ١ ص ٣٦١

١٣٤- الزبيدى : شرح القاموس تاج العروس جـ ٩ ص ٢٠٤ ، الشرتونى : اقرب الموارد مجلد ١ ص ٣٦١ ، لسان العرب جـ ١٧ ص ٢٤ .

١٣٥- الجواليقى : المعرب من الكلام الاعجمى ص ١٥٤

١٣٦- الجواليقى : نفس المرجع ص ١٥٤ حاشية

١٣٧- محمد بن محمود البابرتى - ٧٨٦ هـ : شرح العناية على الهداية جـ ٥ ص ٤٦٢ ، ابن الهمام الحنفى - ٨٦١ هـ : فتح القدير جـ ٥ ص ٤٦٢

١٣٨- السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١١٨ ، الكندى : الولاة والقضاة ص ٣٩١ - ٣٩٢ . عرنوس : تاريخ القضاء فى الاسلام ص ١١٧ ، مشرفة : القضاء فى الاسلام ص ١٤٨ ، ١٤٩

١٣٩- الفتاوى الهندية جـ ٣ ص ٣٢٠

١٤٠- الكندى : الولاة والقضاة ص ٤٣٧

١٤١- ابن حجر العسقلانى : رفع الإصر عن قضاة مصر ، ملحق لكتاب الولاة والقضاة للكندى ص ٥٩٣

١٤٢- « وأثبتها فى المحضر المخلد فى خريطة الحكم »

أوردها المرغينانى - ٥٩٣ هـ ، فى مخطوطه « ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية» - مكتبة الجامع الأزهر رقم [١٥٨٤] فقه حنفى ، المجلد السابع ، ورقة ٤٥ ظهر وورقة ٨٩ وجه ، وورقة ٤٩ وجه ، وأوردتها أيضا الفتاوى الهندية جـ ٣ ص ٣٨٦ . والجزء السادس ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، وأوردها أيضا خير الدين الرملى فى الحواشى الرفيعة والتعاليق الأنيقة على جامع الفصولين ، طبعة بولاق ١٣٠١ هـ جـ ٢ ص ٢٣٩ .

١٤٣- ابن حجر العسقلانى : رفع الأصر عن قضاة مصر ملحق لكتاب الولاة والقضاة للكندى ص ٥٥٨

١٤٤- عمر لطفى : الأدلة الخطية ص ١٩

١٤٥ـ **الكنـدى : الولاة والقضاة** ص ٦١٢ ، **عبـد اللطيف ابـراهيم : التوثيقات** الشرعية ص ٣٣٧ ومابه من مراجع

١٤٦ـ عمر لطفى : الأدلة الخطية ص ١٩ .

١٤٧ـ فؤاد عبـد المعـطى الصياد : المغول فى التاريخ جـ١ . بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٨١

١٤٨ـ **فى تاريخ التشريع الاسلامى ص ٥٥٤ : مجلة المشرق، تشرين ـ كانون سنة ١٩٣٥ السنة ٣٣**

١٤٩ـ **ابن ايـاس ، محمـد بن احمد :** بدائع الزهور فى وقائع الدهور جـ٥ ص ١٧٩

١٥٠ـ **عبـد اللطيـف ابـراهيـم :** التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغـورى ص ٣٣٨ مجلة آداب القـاهرة مايو ١٩٥٧ مجلد ١٩ جـ١

١٥١ ـ نفس المرجع ص ٣٣٧

١٥٢ـ **الإسحاقى :** أخبار الاول فيمن تصرف فى مصر من اربـاب الـدول (طبعـة القاهرة ١٣١٠ هـ) ص ١٥٠

١٥٣ـ **الجـبرتى :** عجـائب الآثـار فى التراجم والاخبار جـ٢ ص ٦

١٥٤ـ **الجبرتى :** عجائب الآثار جـ٤ ص ٣٠٩

١٥٥ـ **محمـد عبـده :** الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده جمعها وحققها وقدم لها محمد عمارة ، جـ ٢ ، الكتـابـات الاجتماعية . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ . ص ١٨٦

١٥٦ـ **محمـد عبـده :** المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٤٠

١٥٧ـ **برهـان الـدين المـرغينـانى ـ ٥٩٣ هـ :** الهـداية شرح بداية المبتدى جـ٥ ص ٤٦٢ ، ص ٤٦٣ ، محمـد بن محمـود البابرتى ـ ٧٨٦ هـ : شرح العناية على الهداية جـ٥ ص ٤٦٢ ، الفتاوى الهندية جـ٣ ص ٣٤٦ ، عرنـوس تاريخ القضـاء فى الاسلام ص ١١٧ ، ١١٨

١٥٨ـ ومتى قبض ذلك يختمان على ذلك احترازا عن الزيادة والنقصان وطرو التغيير. محمـد بن محمـود البـابـرتى ـ ٧٨٦ هـ شرح العناية على الهداية جـ٥ ص ٤٦٣ . ابن الهمام الحنفى ـ ٨٦١ هـ : فتح القدير جـ٥ ص ٤٦٣ .

١٥٩ـ **ابن حجـر العسقـلانى :** رفـع الاصر عن قضـاة مصر ص ٥٦٩ (ملحق الولاة والقضاة للكندى)

١٦٠ـ **عمر لطفى :** الادلة الخطية ص ١٨ ـ ١٩

١٦١ـ أبـو عبـد الله محمد بن ادريس الشافعى ١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ : الأم جـ٦ ص ٢١٦ ، ٢١٧

١٦٢ـ نفس المرجع جـ٦ ص ٢٢٢

١٦٣ـ نفس المرجع ونفس الصفحة

١٦٤ـ الوجيز فى فقـه الشـافعى جـ٢ ص ٢٤٠

١٦٥ـ أبـو عبـد الله محمد بن ادريس الشافعى ١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ . الأم جـ٦ ، ص ٢٢٢ .

١٦٦- هو النعمان ثابت بن زوطى ولد بالكوفة ٨٠ هـ .

١٦٧- هو يعقوب بن ابراهيم الانصارى ١١٢ - ١٨٣ هـ

١٦٨- الكاسانى - ٥٨٧ هـ : بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع جـ٦ ص ٢٧٣ . السرخسى توفى فى أواخر القرن الخامس الهجرى : المبسوط جـ١٦ ص ٩٢ ، برهان الدين المرغينانى - ٥٩٣ هـ : الهداية شرح بداية المبتدى جـ٦ ص١٩ ، محمد بن محمود البابرتى - ٧٨٦ هـ : شرح العناية على الهداية جـ ٦ ص ١٩ ، بن الهمام الحنفى - ٨٦١ هـ : فتح القدير جـ ٦ ص ١٩ .

١٦٩- محمد بن الحسن فرقد الشيبانى ١٣٢ - ١٨٩ هـ

١٧٠- الكاسانى : المرجع السابق جـ٦ ص ٢٧٣ ، السرخسى : المرجع السابق جـ ١٦ ص ٩٢ ، ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ص ٢٤٠ ، المرغينانى : المرجع السابق جـ٦ ص ١٩ ، البابرتى : المرجع السابق جـ٦ ص ١٩ ، ابن الهمام الحنفى : المرجع السابق جـ٦ ص ١٩ ، أحمد ابراهيم : طرق القضاء ص ٢٩٩ ، محمد سلام مدكور القضاء فى الاسلام ص ٨٠

١٧١- السرخسى : المبسوط جـ١٦ ص ٩٢

١٧٢- المرغينانى : المرجع السابق جـ٦ ص ١٩ ، البابرتى : المرجع السابق جـ٦ ص ١٩ ابن الهمام الحنفى : المرجع السابق جـ٦ ص ١٩ .

١٧٣- جـ ٢ ص ٤٣٩ .

١٧٤- ابن الهمام الحنفى : المرجع السابق جـ ٦ ص ١٩ .

١٧٥- احمد ابراهيم : طرق القضاء ص ٢٩٩ ، ٣٠٠

١٧٦- ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ص ٢٣٩

١٧٧- ميارة ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ : شرح على تحفة الحكام ص ٦٣ ، التاودى ١١١١ - ١٢٠٩ هـ : حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم جـ١ ص ١٠٥ ، حفيظ : الطريقة المرضية ص ١٧٩

١٧٨- حسن بن محمد الشافعى الأخميمى : تحرير الاحكام على تحفة الحكام ورقه ٢٧ ظهر (الفراغ منه ٩٥٩ هـ)

١٧٩- ابن فرحون - ٧٩٩ هـ : تبصرة الحكام جـ١ ص ٣٨

١٨٠- ابن قيم الجوزية : الطرق الحكمية ص ٢٤٠

١٨١- بدر الدين أبى النور الشهير بابن عبد الرحمن المالكى : القول المرتضى فى احكام القضاء فى الفقه على مذهب الامام مالك ورقة ٦٦ وجه

١٨٢- ميارة ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ : شرح على تحفة الحكام ص ٦٣

١٨٣- ميارة ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ : شرح على تحفة الحكام ص ٦٣ ، التاودى ١١١١ - ١٢٠٩ هـ : حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم جـ١ ص ١٠٥ ، حسن بن محمد الشافعى الأخميمى : تحرير الاحكام على تحفة الحكام ورقة ٢٧ ظهر (الفراغ منه ٩٥٩ هـ)

١٨٤- أحمد نشأت : رسالة الإثبات جـ ص ١٤٧

١٨٥- (ضبطه) حفظه حفظا بليغا . احمد بن محمد بن على المقرى الفيومى المتوفى ٧٧٠ هـ : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير جـ٢ ص ٤٢٠ ، قاموس المحيط مادة « ضبطه » بمعنى حفظه بالحزم . عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ص ٣٣٥ حاشية ١١٥ مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مايو ١٩٥٧ مجلد ١٩ جـ١ وما به من مراجع

١٨٦- (مضبطة) سجل يدون فيه مايقع فى جلسة رسمية كمضبطة مجلس الامة ، ومضبطة محكمة الاحوال الشخصية . مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط جـ١ ص ٥٣٥

١٨٧- محمد كامل مرسى : شهر التصرفات العقارية ؛ التسجيل . القيد ص ١٠٧ ، اشهار التصرفات العقارية ص ٦٠٦ : مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة العدد الرابع ابريل سنة ١٩٣٣

١٨٨- محمود بن اسرائيل بن عبد العزيز بدر الدين الشهير بابن قاضى سماونة فقيه حنفى متصوف من القضاة كان ابوه قاضيا بقلعة سماونة (فى سنجق كوتاهية بتركيا) فولد وتعلم بها ورحل الى قونيه ثم الى مصر وحج وتصوف ورحل الى تبريز مرشدا فأكرمه فيها الامير تيمور خان وعاد الى مصر فبلاد الروم واستقر فى ادرنه وكان بها والده فنصب قاضيا للعسكر واتهم بأنه يريد السلطنة ومات فى ٨٢٣ هـ ، ١٤٢٠ م . خير الدين الزركلى : الاعلام جـ٨ ص ٤٠ ، ٤١

١٨٩- لم أستطع الوصول الى هذا النص فنقلته عن استاذنا الدكتور عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية والاشهادات : مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مايو ١٩٥٧ المجلد ١٩ جـ١ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ حاشية رقم ١٢٦ عن ابن قاضى سماوه : جامع الفصولين جـ ٢ ص ٣٢٤ .

١٩٠- ذكر نجم الدين الغزى فى « الكواكب السائرة فى اعيان المائة العاشرة » جـ ٣ ص ١٥٤ فى ترجمة زين بن نجيم المتوفى ٩٦٩ ان له عدة مصنفات منها شرح الكنز والأشباه النظائر سلك فيها مسلك الشيخ تاج الدين ابن السبكى الشافعى فى كتابه الأشباه والنظائر وصار كتابه عمدة الحنفية ومرجعهم . ومن هذا نرى أن ابن نجيم تأثر بالقاضى تاج الدين السبكى الشافعى المصرى المتوفى ٧٧١ هـ ونقل عنه ، انظر ترجمة السبكى فى الاعلام للزركلى .

هناك نسختان مخطوطتان لكتاب « الاشباه والنظائر » لتاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى الشافعى - ٧٧١ هـ فى مكتبة الجامع الازهر احداهما برقم (٥٢) ٩٣٧ فقه شافعى كتبت فى حياة المؤلف وهى كما يقول الأمين نزل عليها ماء المطر فباشت اما النسخة المخطوطة الاخرى فهى برقم (١٩١٤) ٢٢٦٢٩ فقه شافعى وقد اطلعت على هذه النسخة وهى ناقصة من اولها

١٩١- البحر الرائق شرح كنز الدقائق جـ ٧ ص ٣

١٩٢- المصباح المنير جـ١ ص ٣١٦ على ان الاثبات لايكون الا بشهادة الشهود للتوثق

١٩٣- الحواشى الرقيقة والتعاليق الانيقة بهامش جامع الفصولين تأليف محمود

بن اسرائيل قاضى سماوه (بولاق ، ١٣٠١ هـ) جـ ٢ ص ٢٣٨ .

١٩٤- نجم الدين عمر النسفى ٤٦١ - ٥٣٧ هـ هو عمر بن محمد بن أحمد بن اسماعيل ابوحفص نجم الدين النسفى عالم بالتفسير والادب والتاريخ من فقهاء الحنفية ولد بنسف وإليها نسبته وتوفى بسمرقند قيل له نحو مائة مصنف وهو غير النسفى (المفسر) عبد الله بن احمد . الزركلى : الاعلام جـ٥ ص ٢٢٢

١٩٥- المرغينانى : ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية مخطوط بمكتبة الجامع الازهر رقم (١٥٨٤) المجلد السابع ورقة ٤٧ وجه . الفتاوى الهندية جـ٦ ص ١٦٣ . الرملى : « الحواشى الرقيقة والتعاليق الانيقة » على هامش جامع الفصولين لابن قاضى سماوة جـ٢ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠

١٩٦- المرغينانى : ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية [مخطوط بمكتبة الجامع الازهر رقم (١٥٨٤)] المجلد السابع ورقة ٤٦ . الفتاوى الهندية المجلد السادس ص ١٦٣ .

١٩٧- المرغينانى : المرجع السابق المجلد السابع ورقة ٤٧ ظهر ٤٨ وجه

١٩٨- شمس الدين المنهاجى الاسيوطى كان يعمل موقعا فى الشام ومن المعروف انه بعد موقعة عين جالوت التى انتصر فيها المماليك على التتار فى عام ٦٥٩ هـ ، ١٢٦٠ هـ وثمة اهمية خطيرة لهذه المعركة وذلك لاعادة الوحدة بين مصر والشام . سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام . القاهرة ، دار النهضة العربية عام ١٩٦٥ . ص ٣٦ ، ٣٧ . وبذلك نرى ان ماكان متبعا فى الشام من طريقة لكتابة الوثائق والعقود من وقف وبيع واستبدال وغيرها كان أيضا سائدا فى مصر من حيث الاستعمال .

١٩٩- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود مخطوط فقه شافعى ورقة رقم ١٣٥ ظهر نسخة رقم ١٣٥ ظهر وورقة ٥٥ ظهر ، ٥٦ وجه نسخة رقم ١١٣٩ فقه شافعى

٢٠٠- نفس المرجع ورقة ٥٣ ظهر ، ٥٤ وجه نسخة رقم ١١٣٩ ، ورقة ١٣٣ وجه وظهر نسخة رقم ١٤٩٣

٢٠١- نفس المرجع ورقة ٥٤ ظهر وورقة ٥٥ نسخة المخطوط رقم ١١٣٩ ، وورقة ١٣٣ وورقة ١٣٤ نسخة المخطوط رقم ١٤٩٣

٢٠٢- بالمقارنة ايضا بين النظام السائد فى العصور الوسطى من حيث تسجيل وضبط العقود فى دفاتر وسجلات المحاكم المملوكية نجد انه افضل بكثير مما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر حيث يقول الامام الشيخ محمد عبده ؛ « وأرى ان يعاد النظر فى هذه الدفاتر لتقرير مايبقى والغاء ما يلغى تخفيفا للعمل واقتصادا فى الورق والجلد والزمن وانما اخص بالذكر هنا دفترا طلب محوه فى اقرب وقت وهو دفتر مضابط القضايا الذى تثبت فيه محاضر الجلسات ويجب ان يستبدل بمحاضر وملفات على نحو ماهو جار فى الدوائر القضائية الاخرى وذلك ان هذا الدفتر يحتوى على الدعاوى ومايحصل فيها من تأجيل اوشطب أومرافعه وشهادات وحكم ولكن على ضرب من التشويش لايستطاع احتماله

يأتى مثلا المدعى فيذكر فى اول صفحة

من الـدفتر انه جاء واجلت الدعوى لاعذار خصمه ثم يتلو هذه الدعوى دعاوى أخرى وفى الصفحـة الخـامسـة يذكر ان الخصمين حضرا ولم يكن معهـما شهـود معـرفة فأجلت القضية وبعد عشر صفحات يذكر شىء من المرافعة وبعد خمس اخرى يذكر بقيتها وبعد ست او سبـع تذكـر الشهادات وهكذا وربما تفرقت اجزاء القضية فى اربعة دفاتر او اكثر وبقى النظر فيها من سنة الى اخرى فإذا صدر فيها حكم ابتدائى ودفع المحكوم عليه احتيج الى نسـخ هذه الأجزاء وجمعها من صفحات الـدفاتر لترسل الى محكمة الدفع واذا احتاج احـد الخصمـين لأخـذ صورة المرافعة تجشم الكاتب مشقة التقاط هذه الابعاض من وجوه الصحـائف فى جميع تلك الـدفـاتر خصوصا ولافهرست للقضايا حتى يسهل الاهتداء اليها واذا اريد الـتـفتيش والبحث فى قضية ضاع الوقت فى تقليب الأوراق

ومـا رأيت قاضيا من قضـاة المـديريات والمراكز الا وهو يشكو من تحرير المحاضر بهذه الـطريقة فأعيد طلبى لمحو مضبطه الدعاوى وابدالها بملفات تحتوى على جميع المحاضر او الاوراق جملة لكل قضية على حدتها ملف فاذا انتهت القضية حفظت مع امثالها من قضايا السنة فى محافظ واودعت الدفتر خانة على ماهو معـروف فاذا استؤنفت القضية ارسـل ملف الدعوى بجميع مافيه من الأوراق الى محكمة الدفع ، ولابد ان يكون لمحاكم الدفع محاضر على هذا النحو

ثم دفـتر السجـل يوجد فيه نوع تقسيم الانـواع وتمييزهـا وان كانت تحتاج الى فضل تمييز ، أمـا مضـابط الاشهادات فتثبت فيها الانواع مختلطة كأنها كشكول ومن اللازم تمييز الانواع فيها على نحو مافى السجل ثم وضع فهرست فى اول كل دفتر يحتوى على بيان مافيه »

الاعمال الكاملة للامام محمد عبده جمعها وحققهـا وقدم لها محمد عمارة جـ٢ الكتابات الاجتـماعية . بيروت ، المؤسسـة العـربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ . ص ٢٣٤ ، ٢٣٥

وان لم تكـن طريقـة ضبط الـعـقـود وتسجيلها تفضل ماذكره الامام الشيخ محمد عبـده فانها على الاقـل تتلافى ماذكره فضيلة الشيخ من عيوب

٢٠٣ـ فتـح الـوهـاب بشرح منهج الطلاب جـ٢ ص٢١١ .

٢٠٤ـ منهاج الطالبين وعمدة المفتين. القـاهرة ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ١٣١٦ هـ ص١٢٧ وقد اختصر المؤلف كتابه هذا عن كتـاب للشيخ الرافعى الشـافعى ٥٥٧ ـ ٦٢٣ هـ .

٢٠٥ـ انظر ديوان القاضى

٢٠٦ـ محمد بن محمود البابرتى ـ ٧٨٦ هـ : شرح العنـاية على الهـداية جـ٥ ص ٤٦٢ ، كمال الـدين محمـد بن عبـد الواحد السيواسى ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفى ٨٦١ هـ: فتح القدير جـ٥ ص ٤٦٢

تقاريـــر

الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ينظم الندوة العربية الأولى للمعلومات ويتخذ قرارات جديدة

الدكتور محمد بن حسن الزير

عميد شئون المكتبات

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

نظم الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات الندوة العربية الأولى للمعلومات حول : « التكشيف والتصنيف بمراكز المعلومات العربية » وذلك بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات فى زغوان / الحمامات (تونس) فى المدة من ٦ - ٩ / ٧ / ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٣ - ٢٦ / ٢ / ١٩٨٨ م .

وقد استطاع الاتحاد أن يستقطب مجموعة من الأساتذة والخبراء والمسئولين فى قطاع المكتبات والمعلومات فى بلدان عربية كثيرة ، حيث انتمى المشاركون فى الندوة إلى مجموعة من الدول العربية هى : تونس والجزائر والسودان والعراق وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية وليبيا ، كما حضرها ممثلون عن المنظمات العربية والاقليمية .

وتم فى هذه الندوة خلال تسع جلسات علمية مناقشة ٢٥ بحثا دارت حول أربعة محاور أساسية هى :

١ ـ تطبيقات المكتبات ومراكز المعلومات العربية فى مجال التكشيف والتصنيف .
٢ ـ دراسة وتقييم لغات التوثيق .
٣ ـ عرض تصور لإعداد خطة عربية للتصنيف ومكانز عربية ومتابعة تنفيذ مشروع القائمة العربية الموحدة لرؤوس الموضوعات .
٤ ـ التكشيف الآلى واللغة العربية .

وقد أوصى المجتمعون بأن توضع المعايير والمواصفات العربية الموحدة للتكشيف والتصنيف دون إغفال الاسترشاد بالمواصفات الدولية المعروفة ، ومع ملاحظة خصوصيات مواد الثقافة العربية وحاجة الباحث العربى .

كما نظرت الندوة بارتياح إلى ماتحقق من مجهودات فى مجال إعداد المكانز العربية المتخصصة واستخدامها ، ودعت الندوة المنظمات والهيئات الاقليمية لأن تستكمل أو تعد مثل تلك المكانز فى المجالات التى تعنيها ، ونظرت الندوة بعين التقدير إلى مجهودات مركز التوثيق والمعلومات فى الأمانة العامة للجامعة العربية بخاصة لاعداده (مكنز الجامعة العربية) ودعت مراكز المعلومات والمكتبات العربية للافادة منه .

كما قدرت الندوة المجهودات الأخرى لبعض مراكز المعلومات والمكتبات العربية المتخصصة ، حيث أصدرت كشافات تغطى بعض الدوريات العربية ، ودعت الندوة بقية المراكز الأخرى المتخصصة لأن تعد كشافات تحليلية تغطى حقول اختصاصها .

ودعت الندوة أيضا جميع مراكز المعلومات وجمعيات المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى إلى إعداد كشافات تحليلية راجعة لأوعية المعلومات العربية بعامة ومانشر فى الدوريات العربية من الانتاج الفكرى بخاصة .

وأكدت الندوة على أنه ومن أجل أن تحقق الخدمات الببليوجرافية والتكشيفية على وجه الخصوص فى وطننا العربى لابد أن يخطط لذلك تخطيطا علميا ليس فقط على مستوى القطر الواحد وإنما على مستوى الوطن العربى كله .

وفى مجال اهتمام الندوة بقضية التكشيف أوصت مراكز المعلومات والمكتبات العربية بدعم منتجى الكشافات التحليلية لأوعية المعلومات العربية بالاشتراك بها

والاعلام عنها وتيسير سبل إستخدامها والافادة منها . وركزت الندوة على مسألة نشر الوعى بين المستفيدين والباحثين العرب بأهمية الكشافات وخدمات التكشيف وذلك عن طريق الوسائل الاعلامية المختلفة ، وأيضا بتنظيم الندوات وإقامة المحاضرات .

كما حثت الندوة المؤلفين والناشرين وجمعيات المكتبات والمعلومات على ضرورة عمل كشافات لما يصدرونه من كتب .

واهتمت الندوة بالتوصية على الاعداد المهنى والأكاديمى المنظم للعاملين فى حقل التكشيف والتصنيف ، سواء أكان ذلك الإعداد عن طريق الدراسة الأكاديمية فى الجامعات أم عن طريق تنظيم دورات متخصصة للتدريب .

وقد أكدت الندوة الدعوة إلى تعميم استخدام الحاسبات الآلية فى مجال الخدمات الفنية بشكل عام وخدمات التكشيف والتصنيف على وجه أخص لما يضمنه ذلك من سرعة ودقة فى التعامل مع أوعية المعلومات .

وإحساسا من المشاركين فى الندوة العربية الأولى للمعلومات بقصور نظام التصنيف الحالى عن الوفاء بحاجات وخصوصيات اللغة العربية وآدابها والتاريخ العربي والاسلامى ، دعوا إلى مواصلة الجهود من أجل نظام تصنيف عربى يحقق المتطلبات المنشودة .

وقد حرص المشاركون تقديرا منهم لأهمية وقائع هذه الندوة من البحوث المقدمة على أن يوصوا الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات بالعمل على نشر البحوث والدراسات المقدمة إثراء للنتاج الفكرى العربى فى مجال التكشيف والتصنيف .

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد قد نظم على هامش الندوة عدة لقاءات مفتوحة للمشاركين فيها تم فيها إجراء حوارات مثمرة حول الاتحاد ونشاطاته المستقبلية ، وتم تبادل الآراء البناءة حول الاتحاد ومايتعلق به من قضايا وحرص أعضاء المكتب التنفيذى على اغتنام هذه الفرصة للاستفادة من آراء وخبرات الأساتذة المشاركين من المهنيين والمكتبيين العرب فى مجال المكتبات والمعلومات .

كما عقد أعضاء المكتب التنفيذى « للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات »

عدة اجتماعات لمناقشة واتخاذ القرارات اللازمة حيال الموضوعات المعدة فى جدول أعمالهم أو ماجد من أعمال .

وقد كان من أهم القرارات التى اتخذها المكتب مايلى :

١ ـ الموافقة على التقرير الادارى والمالى السنوى ، وقد تضمن هذا التقرير تصورا عن نشاط الاتحاد خلال عام ١٤٠٧ / ١٤٠٨ هـ ـ الموافق ١٩٨٧ م وبخاصة فى مجال العلاقات الخارجية والاعلام للتعريف بالاتحاد وأهدافه لدى الأوساط المكتبية ومؤسسات المعلومات فى الوطن العربى ، وأيضا لدى المنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة من أجل جمع شمل المهنيين والمتخصصين ، وتدعيم علاقات التعاون مع كافة المراكز والمنظمات فى مجال المعلومات .

وقد تم فى هذا المجال عدة مقابلات ومراسلات كان لها أفضل التأثير والاستجابة .

ومن أبرز الأمور أنه تم إعداد مشروع اتفاق تعاون بين الاتحاد والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وقد علم أعضاء المكتب التنفيذى بارتياح أن المجلس التنفيذى للمنظمة قد وافق فى دورته الأخيرة على مشروع الاتفاق وبالتالى فسوف يقع امضاؤه باذن الله قريبا بتونس ، كما كان من أبرز نشاط الاتحاد العلمى إقامته للندوة العربية الأولى للمعلومات حول « التكشيف والتصنيف بمراكز المعلومات العربية » .

كما تضمن التقرير كثيرا من المسائل الادارية والاجرائية وتفاصيل كثيرة أخرى عن وصول طلبات العضوية والاشتراكات من بلدان عربية مختلفة . وكذلك عن ترجمة النظام الأساسى إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية ، وعن تصميم شعار الاتحاد ووضع اللائحة الداخلية وغير ذلك .

٢ ـ الموافقة على استقالة أمين مال الاتحاد السيد / رشيد عبد الحق نظرا لسفره للعمل خارج تونس ، وتعويضه بالدكتور عبد المجيد بوعزة (من تونس) .

٣ ـ إعفاء نائب رئيس الاتحاد السيد / يوسف قنديل (من الأردن) من عضوية المكتب التنفيذى تقديرا لظروفه الخاصة ، وتعويضه بالسيد / قاسم عثمان نور (من السودان) .

٤ - نظر المكتب التنفيذى فى استقالة الدكتور وحيد قدورة (رئيس الاتحاد) من عضوية المكتب التنفيذى للاتحاد ، وبعد دراسة الموضوع ولتعذر إثنائه عن عزمه ، قرر المكتب الاستجابة لرغبته وقبول تلك الاستقالة وقرر توجيه الشكر إلى الدكتور وحيد قدورة لجهوده المميزة فى المشاركة فى تأسيس الاتحاد وتوليه رئاسته فى المدة الماضية .

٥ - بعد استقالة الرئيس تم تكليف الدكتور / محمد بن حسن الزير بأن يترأس الاجتماع .

ونظرا لما استتبع استقالة رئيس الاتحاد من انتهاء تشكيل المكتب التنفيذى بصيغته السابقة قرر أعضاء المكتب توزيع المهام فيما بينهم وفق تشكيل على النحو الآتى :

- د . عبد المجيد بوعزة — رئيسا (تونس)
- د . محمد بن حسن الزير — نائباً للرئيس (المملكة العربية السعودية)
- د . جاسم محمد جرجيس — أمينا عاما (العراق)
- السيد / ربيع بنورى — أمينا للمال (تونس)
- د . أبو بكر محمد الهوش — عضوا (ليبيا)
- د . شعبان خليفة — عضوا (مصر)
- السيد / قاسم عثمان نور — عضوا (السودان)

٦ - قرر أعضاء المكتب الاسراع فى إصدار نشرة الاتحاد فى أقرب وقت ، وقد تبرع عضو المكتب التنفيذى الدكتور محمد بن حسن الزير بتمويل طبع العدد الأول من النشرة على نفقته الخاصة .

٧ - الموافقة على عقد الندوة العربية الثانية للمعلومات حول « تقنيات المعلومات والاتصالات فى الوطن العربى : تحديات المستقبل » . فى أوائل العام القادم بالتعاون مع المعهد الأعلى للتوثيق بتونس ، ويتولى المكتب التنفيذى للاتحاد كافة الاجراءات الاعلامية والاتصالات والشؤون الادارية للندوة .

مراجعات الكتب

الإصدارة العربية من تصنيف ديوى العشرى

(الطبعة الحادية عشر المختصرة *)

تقديم وتحليل وتقويم :
فؤاد حمد رزق فرسونى
مكتبة معهد الإدارة العامة
بالرياض

حظى إصدار الصيغة العربية من تصنيف ديوى العشرى بطبعته الحادية عشرة المختصرة برعاية ودعم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة بادارة التوثيق والمعلومات فيها ، وقد شاركت فى إخراجها جهود عربية من اقطار شتى ، سعيا وراء تحقيق تطلعات المكتبات العربية إلى توفر نظام تصنيف يولى حاجات القارىء والمستخدم العربى العناية ، ويراعى معالجة الموضوعات العربية والاسلامية التى خنقتها تحيزات الطبعات الانجليزية من تصنيف ديوى ، وتأتى هذه المعالجة لتناول كافة جوانب هذه الصيغة وخلفياتها ، وميزاتها وأوجه الضعف الخطيرة التى تعتورها .

ويقدم الكاتب فى ضوء ذلك مقترحاته نحو اتخاذ إجراءات جوهرية وليست ترقيعية لتوفير طبعة أفضل وأشمل من تصنيف ديوى تتلافى أوجه الضعف فى الطبعة المراجعة ، والبحث فى نفس الوقت فى توفير نظام عربى للتصنيف . يأخذ بعين الاعتبار الأسس الحديثة فى التصنيف ، ويصلح لمعالجة كافة الأوعية ، ويستوعب تطبيقات التحسيب .

(*) ديوى ، ملفل . تصنيف ديوى العشرى ، الطبعة العربية الأولى للطبعة الحادية عشرة المختصرة ، بإشراف محمود الأخرس .ـ الكويت : شركة المكتبات الكويتية ، ١٩٨٤ . ـ ٢ مج

1 ـ هدف المعالجة :

رمت (*) معالجة هذه الاصدارة إلى دراسة محتوياتها وتقويمها وبيان مميزاتهـا إعدادا وإصدارا وتعديلا وتعريبا ، وعرض نتائج استخدامها فى مكتبة متوسطة ، وكشف أوجه الضعف التى تعتورها ، سالكة فى ذلك منهجا وصفيا تحليليا فى تناول المحتويات .

2 ـ الخلفيـة التـاريخيـة لتصنيف ديـوى العشرى وطبعـاته وترجماته وتعديلاته العربية :

ظهر تصنيف ديوى لأول مرة سنة ١٨٧٦ ، وتوالى صدور طبعاته منذ ذلك الـوقت ، وقـد كانت أول طبعـة مختصرة من التصنيف مرافقة لطبعته الكاملة الخامسة الصادرة سنة ١٨٩٤ ، وكذلك الحال بالنسبة للطبعة ١١ المختصرة التى صدرت سنة ١٩٧٩ التى شهدت أيضا صدور الطبعة الكاملة ١٩ من التصنيف .

وترجع صلة المكتبات فى عالمنا العربى بهذا التصنيف إلى العشرينيات من هذا القرن ، ولما كان لهذا العالم لغته وتراثه الثقافى الاسلامى وتاريخه وجغرافيته وأوضاعه المنفردة لم يقبل على تطبيق تصنيف ديوى العشرى فى مكتباته بصيغته الأمريكية دون تعديل وإضافة وتصويب لكثير من المفاهيم الصادرة عن تحيز أو جهل ، وفيما يلى نسوق أهم الأعمـال العـربية (1) التى اشتملت على ترجمات ، وعلى تعديلات فى بعضها (*) مرتبة زمنيا :

1 — نظام التصنيف فى دار الكتب : وقـد اعتمـدت صيغته على تجارب دار الكتب فى التصنيف منذ سنة ١٩٢٩ ودراسة شتى جوانب تصنيف ديوى وكيفية « تمصـير نظام التصنيف العشرى بحيث يتسـع بسهـولـة ويسر

(*) صدرت معالجات جزئية لهذه الأصدارة قبل ظهور كشافها ، ومنها دراسة موجزة فى وثيقة صادرة عن مركز المعلومات فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومقالة السيد حسين صادق من مكتبة جامعة الملك سعود « تصنيف ديوى العشرى » عالم الكتب : مج 5 ، ع 2 (شوال 1404) ص ص 407 - 413.

* تتباين هذه الاعمال فى مدى الترجمة ، والتعديل الذى فى أكثرها وأدوار أصحابها فى إعدادها والمراجع ١م - ١هـ مشتملة على معالجات مستفيضة حول الترجمات والتعديلات ، واعتماد بعضها على بعض وتفصيل ذلك خارج عن نطاق هذه المقالة .

لتصنيف المؤلفات الشرقية والإسلامية بصفة عامة ، والمصرية بصفة خاصة » (2)

2 — فيليب دى طرازى . **إرشاد الاعارب إلى تنسيق الكتب فى المكاتب** . بيروت : وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة 1947 ، 378 ص .

3 — يوسف أسعد داغر . **دليل الأعارب إلى علم الكتب وفن المكاتب** . بيروت : (د . ن) ، 1947 ، 634 ص .

4 — خالد الحديدى . **التقسيم العشرى وتطبيقه فى المكتبة العربية** . القاهرة : دار الشروق , 1949 ، 40 ص (*)

5 — حسن رشاد وآخران . **المكتبة المدرسية الحديثة** . القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، 1955 ، 186 ص

6 — مدحت كاظم . **كشاف لتصنيف الكتب** ، ط2. القاهرة : مكتبة الصباح الجديدة ، 1960 ، 103 ص

7 — على إمام عطية . **كشاف تصنيف المكتبات على نظام ديوى المعدل** القاهرة : دار الشعب ، 1962 ، 260 ص

8 — حسن رشاد . **المكتبات ورسالتها** . القاهرة : دار الفكر العربى ، 1968 ، 256 ص

9 — عبد الدايم أبو العطا البقرى الأنصارى . **التصنيف العشرى العربى وفهارسه الهجائية** . القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968 ، 134 ص .

10 — مدحت كاظم . **التصنيف : نظام ديوى العشرى** . القاهرة : الانجلو المصرية ، 1968 ، 146 ص .

11 — ديوى ، ملفل . **موجز التصنيف العشرى : الجداول** ، ط 2 ، ترجمة معدة للمكتبات العربية محمود الشنيطى وأحمد كابش . القاهرة : دار المعرفة ، 1970 ، 321 ص (كانت ط ١ فى سنة 1960)

---

* نشر المؤلف مختصر الجداول فى « التعديل العربى لتقسيم ديوى أو تعديل الدكتور خالد الحديدى » بكتابه : فلسفة علم تصنيف الكتب : القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ، 1969 ، ص ص 175 - 231 .

12 — عامر إبراهيم قنديلجي . **تعديل تصنيف ديوي للمكتبات العربية** . بغداد : وزارة الاعلام ، 1977 ، 127 ص

13 — ديوي ، ملفل . **التصنيف العشري : الجداول** ، ط 18 ترجمه معدلا للمكتبات العربية فؤاد إسماعيل ، اشراف عباس طاشكندي . جدة : جامعة الملك عبد العزيز ، عمادة شئون المكتبات ، 1977 ، 39 + 177 ص .

14 — حسين غيث . **الدليل المعدل في تصنيف الكتب العربية** . القدس : دار شروق ، 1978 ، 45 ص .

15 — ديوي ، ملفل ، **نظام التصنيف العشري ط 17** ، ترجمة وتعديل محمود الأخرس . عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، 1979 ، 208 ورقة

16 — ديوي ، ملفل. **التصنيف العشري الموجز : الجداول** ، ترجمه معدلا وموجزا عن الطبعة 18 فؤاد إسماعيل فهمي . الرياض : دار المريخ ، 1979 ، 249 ص

17 — ثم الاصدارة العربيةالاولى من : ديوي ، ملفل . **تصنيف ديوي العشري ، الطبعة العربية الاولى للطبعة الحادية عشرة المختصرة** ، بإشراف محمود الاخرس الكويت : شركة المكتبات الكويتية ، 1984 — 2 مج ، وسترد معالجتها في الفقرات التالية لأنها محور هذه الدراسة .

18 — ديوي ، ملفل . تصنيف ديوي العشري ، ط 19 في الجزء 2 من كتاب : إسماعيل الدباس وجميل الشلبي . **الدليل العملي للتصنيف في المكتبات . . .** عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، 1985 ، 2 مج . (وتخلو الترجمة من التعديل) .

19 — ديوي ، ملفل . **تصنيف ديوي العشري ، طبعة عربية معدلة** . - الرياض : معهد الادارة العامة ، الادارة العامة للمكتبات ، 1405 ، 389 ص

20 — ديوي ، ملفل . التصنيف العشري : الكشاف النسبي والجداول ، ترجمه معدلا فؤاد اسماعيل فهمي . الرياض : دار المريخ ، 1986 ، 2 مج .

3 — إعداد الاصدارة العربية من : تصنيف ديوى العشرى ، ط ١١ المختصرة :

كان « لمؤتمر الاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى المنعقد فى الرياض سنة 1973 » دور بارز فى تطوير الركائز الفنية الأساسية للعمل العربى فى مجال المكتبات والمعلومات ، وقد نصت توصية له على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجهيز « التعديلات العربية لنظام ديوى العشرى » واتخاذها أساسا لعمل عربى موحد لهذا النظام ، ويتخذ هذا التعديل أساسا لأعمال التصنيف للموضوعات العربية والإسلامية ، وعهدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال إدارة التوثيق والمعلومات فيها الى الدكتور عبد الوهاب عبد السلام أبو النور لتولى مهمة اعداد التعديلات ، وكانت المنظمة بذلك قد أعطت القوس لباديها لما نعلمه من تخصص وأبحاث الدكتور أبو النور فى التصنيف ، وقدم فيها بعد بحثا حول « التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى [3] ، فى المؤتمر الثانى للاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى المنعقد سنة 1977 فى بغداد ، وتواصلت جهود (منعت) وقررت مشروع تعريب نظام تصنيف ديوى العشرى بطبعته الحادية عشرة المختصرة ، ثم عُهد الى الأستاذ محمود أحمد أتيم بإعداد التعديلات اللازمة فأنجزها ، ولما كان اجتماع « لجنة الركائز الفنية » فى عمان سنة 1980 جرى تدارس توصيات الاستاذ أتيم بالتعديلات المقترحة التى استفيد فى صياغتها من الجهود العربية السابقة فى هذا المجال ، ولما كان اجتماع أيار سنة 1980 فى تونس بين ممثلى (منعت) وناشر تصنيف ديوى الأمريكى بحث المشاركون إصدار الطبعة العربية من تصنيف ديوى العشرى ، ط ١١ المختصرة .

وعهد فى مرحلة تنفيذ المشروع إلى السيدين فؤاد اسماعيل رئيس قسم الدوريات بمكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، وحلمى فودة أمين مكتبة البنك الاسلامى بجدة للقيام بالترجمة . وتواصل العمل فى إعداد الطبعة العربية من تصنيف ديوى ، ط ١١ المختصرة عبر ثلاث سنوات ونيف ، وكانت سنة 1982 مكرسة لمراجعة المسودات الأولية من العمل ، وقد اشترك فى هذه المراجعة عدد من المكتبات العربية وخبراء منهم : محمد أمان ، وشوقى سالم ، حسان حتحوت ، محمد حسن سالم ، محمد الحلوجى ، محمد عبد الحميد طه ، هانئة جار الله ، يحيى طنطاوى ، أنور عكروش ، وكذلك المرحوم محمود الاخرس

مهنـدس هذه الاصدارة والمشرف عليها ، ويبرز بينهم لاشتغاله بنظام تصنيف ديوى العشرى مدة تنيف عن عقدين من الزمن مصنفاً ومؤلفاً ومحاضراً وخبيراً ، فكـان لجهوده وزملائه الفضل الأكبر فى إخراج هذه الإصدارة إلى حيز الوجود ونشرها سنة 1984 .[3] .

4— مميزات الإصدارة العربية :

1— تعهـدت الاشراف على إعدادها واصدارها المنظمة العربية للتربية والثقـافـة والعلوم ممثلة بإدارة التوثيق والمعلومات فيها ، وقد نالت موافقة الناشر الأمريكى للأصل الانجليزى من التصنيف على نشر هذه الاصدارة العربية ملتزمة بذلك باحترام حقوق الناشر .

2— تمثل هذه الاصدارة العربية أول عمل عربى ينجز فى تعريب وتعديل الطبعة الحادية عشرة المختصرة .

3— تقع هذه الاصدارة فى 962 صفحة وردت فى جزأين مطبوعين طباعة على ورق ذى جودة عالية ، ومجلدين تجليدا حسنـا يناسب طبيعة الاقتنـاء والاستخـدام الكثيف الـذى ستتلقاه بين أيدى المصنفين والمتدربين فى المكتبات .

4— اشتملت الاصدارة على مقدمة مفصلة حول جوانب هامة مرتبطة بالتصنيف العشرى ومنها :

(أ) تاريخ الممارسات التصنيفية العربية ومتغيراتها وبواعث اصطفاء تصنيف ديوى العشرى وانتشـار استخدامه ، وأهم الاعمال الصادرة فى ترجمة واختصار وتعديل التصنيف ليوائم الأوضاع والموضوعات العربية والاسلامية .

(ب) ضمت قائمـة الاضـافـات وقـائمة التعديلات الطارئة على الاصل اللتان وردتا موضحتين أماكن الاثراء والتعديل ، وقد خلت الترجمات العربية من مثل هذه القوائم مع تطرق بعضها للتعديل فيها لماما .

(جـ) حرصت الـطبعـة العـربية على ترجمـة مقـدمـه محرر الطبعه الانجليزية الثرية بمعلومات حول سمات الطبعة الانجليزية الحادية عشرة المختصرة من تصنيف ديوى ، بيد أن إسـهامها

القيم متمثل فى المعالجة الضافية لقضية التصنيف المتصلة بمعايير التصنيف فى نظام ديوى، والتقسيم العشرى، والتغطية لعالم المعرفة، ومبدأ التسلسل الهرمى والأخذ بمبادىء التحليل الوجهى المتطور فى ما سمى « بالجداول المساعدة » التى تمثل رموزا قابلة للاضافة إلى موضوعات التصنيف، والاستخدام والتعامل مع نظام التصنيف ومؤشراته، والملاحظات المعيارية فى مجال الممارسة والإحالة وبناء رموز رقم طلب الوعاء سواء أكان معالجا لموضوع محدد أو أكثر مع الأخذ بعين الاعتبارللزاوية التى عولج الموضوع منها وتبسيط رقم التصنيف واختصاره عند اللزوم والافادة من الكشاف الموضوعى التحليلى فى عمليات الاسترجاع والتطبيق للنظام.

(د) وقد احتوت الصفحات 65 — 67 من مجلد الجداول « قائمة المصطلحات » الواردة فى نظام التصنيف وتعريفاتها، وهى عون للمصنف والمتدرب فى التصنيف على فهم نظامه واستعماله.

(هـ) كما أن السمة المميزة بحق للطبعة العربية متمثلة فى « الجداول المساعدة » فى بداية مجلد الجداول ص ص72 — 135 وهى أربعة جداول خصصت لما يلى :

١ ـ التقسيمات المتصلة بالشكل وأسلوب وزاوية المعالجة لوعاء المعلومات وسميت « الفروع المقننة »

٢ ـ التقسيمات الجغرافية وسميت « المناطق والأماكن »

٣ ـ تقسيمات الشكل الادبى كالمسرحية، القصة . . . المسماة « التقسيمات الفرعية للآداب الفردية »

٤ ـ تقسيمات المعالجات اللغوية المتصلة مثلا بالألفاظ واللجهات والقواعد وسميت « التقسيمات الفرعية للغات الفردية ».

ولاتتوفر على جداول مقننة مفصلة مماثلة لها فى محتوياتها الطبعات العربية المعدلة الصادرة قبلها.

5 ـ تجربة استخدام الاصدارة العربية :

تعهدت نشر هذا التصنيف : شركة المكتبات الكويتية فى الكويت إذ أصدرته سنة 1984 فى جزأين كرّسا للجداول ، والكشاف .

أما وقد مرت قرابة ثلاث سنين على تطبيقه فى المكتبات العربية ، فإن بعض المؤسسات قد تصدت لبحث نتائج استخدامه بهدف اجراء التعديل والاضافة اللازمة لتطويره ، ومن هذه المؤسسات مركز المعلومات فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الذىٰ شرع فى دراسته فى السنة المنصرمة مستخدما الاستبيان لجمع البيانات عن استخدام التصنيف فى المكتبات المختلفة والمدى الذى يفى بمتطلباتها وأوجه القوة والضعف فيه ، وأحسب أن هذا البحث لم يُنشر بُعد ، ونتائج استخدام هذه الطبعة المختصرة من ديوى متمخضة عن تطبيقات وخبرات تصنيفية وتدريبية ودراسة مستقصية لجوانب هذه الطبعة ، وتتمثل فيما يلى :

(أ) الأصل فى هذه الطبعة أن تكون مختصرة لتلائم حاجات المكتبات الصغيرة بيد أن الطبعة العربية قد رافقتها تطلعات واسعة إذ رمت الجهود التى وجهتها لتحقيق الحاجات التنظيمية للمكتبات العربية عامة فلم تعمل لذلك على تجهيز التعديلات فى الموضوعات العربية والاسلامية فحسب ، بل وسّعت فى تفصيلات هذه الموضوعات على ضوء تطلعاتها الاستخدامية ، ولم يواكب هذه التطلعات الاستخدامية توسعة فى الموضوعات الأخرى فجاءت الطبعة تعانى من انبعاج فى بنيتها النظامية انعكس فى عجزها عن الوفاء بمتطلبات المكتبات المتخصصة والمكتبات المتوسطة والكبيرة عجزا آل بهذه المكتبات إلى أن تسلك سبيلا تكامليا بالرجوع للطبعة التاسعة عشرة فى موضوعات عدة ، **وقد كشفت ممارسات التصنيف الواقعية عدم كفاية معالجة موضوعات البحث ، البيليوجرافيا ، الإدارة العامة ، القانون ، المحاسبة . . . بالاضافة لموضوعات متفرقة فى العلوم والتقنية .**

(ب) كما كشفت ممارسات التصنيف باستخدام هذه الطبعة عن التضارب ، ونعنى به أن هذه الطبعة توفر مكانين لتصنيف نفس

الموضوع ، مثلا موضوع النظام الادارى فى الاسلام صنف فى مكانين :

أولهما : مع موضوعات الدين الاسلامى فى رقم 94. 216 المخصص للنظام الادارى وهو متفرع عن الاحكام السلطانية .
وثانيهما : مع موضوعات التاريخ الاسلامى فى رقم 032 .956 المخصص للتنظيمات الادارية والدواوين .

وكذلك اختبارات الخدمة المدنية فقد صنفت فى الجداول فى رقم 351.3 ثم نرى لها رقما مخصصا فى الجدول الأول من الفروع المقننة 076 ـ تسفر افاضته لرقم الخدمة المدنية عن رقم مختلف آخر ، وكذلك الدوريات 050 ، والمطبوعات الدورية 050.9 .

(جـ) الاشتراك الموضوعى : ونعنى به اشتراك موضوعين فى رقم واحد ، مع تسمية أحدهما وإغفال الآخر ، كما حدث فى حالة الادارة التربوية ، والادارة المدرسية ، فذكرت فى السطر ١٢ من الصفحة ٣٦٥ « الادارة التربوية » ، ولدى النظر فى ملاحظة المحتوى المسجلة تحتها نجد ذكرا لوظائف متصلة « بالادارة المدرسية » مثل اشتراك التلاميذ فى الادارة ، جداول الصفوف وتوزيع الحصص ، . . بيد أن « الادارة المدرسية » ذاتها لم تذكر ويثير هذا المثال الإشكال أمام المصنف !

(د) التشتيت : يُلاحظ أن الاصدارة العربية قد فرّقت بين موضوعات متصلة فى أكثر من موضع ، ونؤكد هنا الموضوعات المتصلة بالبلاد "العربية كالتعليم الدينى والتاريخ . . ،

حيث جعلت الاصدارة : تعليم الراهبات فى 376 ومدارس الأديرة والتعليم الدينى فى 377

ثم أنها جعلت : تاريخ فلسطين القديم فى 933
والتاريخ الاسلامى والحديث لفلسطين فى 956

وأحسب أن تعليم الراهبات من التعليم الدينى عند النصارى ، وبذا يكون تفريعه منه أدعى للتقبل ، ولعل ربط تعليم الأديرة وتعليم الراهبات

بأنشطة الدراسة والتعليم عند النصارى يكون أفضل ، كما أن تقارب رموز تصنيف تاريخ أى قطر عربى أدعى للتقبل .

(هـ) الحذف المربك : قد تورد الجداول موضوعات متفرعة ورموزها دون تسجيل الموضوعات الرئيسية الأعمّ ، مثلاء صُنفت : طرق وأساليب الاستخلاص فى رقم 025.4028 ، والتحليل الموضوعى الذى يشمل الفهرسة الموضوعية والتكشيف رقم 025.4 ولم يرد أى ذكر للاستخلاص هنا أو فى أى رقم اخر متفرع عن 025.4.

(و) أخطاء التصنيف فى الأمثلة المضروبة : قد تربك هذه الأخطاء عملَ المصنف المبتدىء ، وتعوّق عمل المصنفِ ذى الخبرة أيضا ، مثلاً :

ص 121 الصومال 677.3 —
ص 241 تشريعات الأسرة فى الصومال : 216.506772

فالصومال قد أخذ رمزى تصنيف مختلفين فى الجداول الجغرافية ، والمثال .

(ز) **التغطية المختصرة** لكثير من الموضوعات الثقافية والاجتماعية التى تقتنى فيها المكتبات العربية أوعية معلومات تقدم معالجات قطرية عربية لها ، كالفلكلور أو التراث الشعبى ، والعادات والتقاليد . . .

حيث حشرهما التصنيف فى رقمين
394 العادات والتقاليد
498 الفلكلور

ولم يشمل التصنيف على معالجة الجوانب المفصلة والوطنية منها رغم حركة النشر والاقتناء فيهما .

(ح) أثبتت ممارسات التصنيف العملية فشل الطبعة العربية فى حالات كثيرة فى تزويد أرقام مخصصة لفترات التاريخ القديم والوسيط ، ولأحداث هامة معاصرة أخذت مكانها إبّان اعدادها ،

مثلا : تتصل الأرقام التالية بتاريخ فلسطين :

938	التاريخ القديم لفلسطين حتى ٧٠ م .
956.032	فتوح الشام والقدس فى عهد عمر بن الخطاب
956.08	العهد العثمانى
956.4	فلسطين فى القرن العشرين
956.401	الانتداب البريطانى
956.4012	الثورات الفلسطينية
956.402	تقسيم فلسطين
956.4021	النكبة
956.403	الضفة الغربية 1949 —
956.404	قطاع غزة
956.405	حرب 1956
956.406	منظمة التحرير الفلسطينية

تعطى هذه الأرقام معالجة سريعة ومبتورة لتاريخ فلسطين رغم الأهمية المرتبطة بتفاصيل هذا التاريخ ، وقد نشرت كتب ورسائل كثيرة حول تاريخ فلسطين القديم الذى انتظم عدة دول وحضارات ، بيد أن الطبعة العربية لاتسمح بتخصيص تصنيفها ، كما شهد تاريخ البلاد والقضية الفلسطينية أحداثا وتطورات هامة فيما بعد ، وبخاصة أثناء ومنذ انحسار النفوذ العثمانى ، وإبان الاحتلال البريطانى الذى واكبت فترة وجوده وقائع خطيرة وحاسمة ، بيد أن التصنيف تجاوز أكثرية هذه الاحداث والوقائع والتطورات المشار إليها رغم ماتحتله من مكانة فى تاريخ فلسطين ومصيرها ، واختزلت الطبعة العربية الحقبة التى غطتها من تاريخ فلسطين متوقفة عند حرب 1956 بالرغم مما أعقبها من حروب أخطر ، كحرب 1967 التى احتلت فيها بقية فلسطين ، ثم حرب 1973 ، . . .

6 — أوجه ضعف الاصدارة العربية :

تأتى معالجة أوجه ضعف الاصدارة العربية من الطبعة الحادية عشرة المختصرة من تصنيف ديوى العشرى منضوية تحت الجوانب التالية :

1 — الأخطاء الفنية ..

2 — الأخطاء فى التدرّج .

3 — التجاوز للأصل .
4 — الاختلاف بين الكشاف والجداول .
5 — الاختلاف بين الجداول المقننة والجداول الموضوعية .
6 — الشمول والتبعية .
7 — الرمز المختلط .
8 — الدقة والتحرير .
9 — المعيارية .
10 — المواكبة .
11 — الترقيم .
12 — المواءمة بين التسجيلات الرقمية والموضوعية .
13 — عملية النقل ونتناول فيها :
13.1 — الترجمة .
13.2 — الانتساخ .
14 — الأخطاء النحوية .
15 — الأخطاء الهجائية .
16 — الأخطاء الأسلوبية .
17 — أثر التحيزات الغربية

وترمى الفقرات التالية إلى تفصيل الجوانب الآنفة وفق ترتيبها الذى وردت عليه :

1 — الأخطاء الفنية :

وتمس نظام التصنيف ترميزا ودلالة ، إذ من المتوقع فى التصنيف الجيد أن لايعتور الخطأ تعيين أرقام التصنيف للأماكن أو الموضوعات ، أو تسجيل الأماكن أو الموضوعات إزاء أرقام التصنيف المخصصة لها ، وقد حفلت الطبعة العربية بالأخطاء الفنية الموضحة فيما سبق ، مثلا :

- صُنف موضوع القرآن الكريم والنحل فى رقم 211.945957 والحقيقة أن الرقم 595.7 هو للنمل وأما الرقم المخصص للنحل فهو 595.79
- كذلك صنف التعليم الاسلامى الابتدائى والاعدادى للفتيات فى 210.7148

وتتم المعالجة الجغرافية للموضوع بإضافة رمز المكان إلى رقم الموضوع ، لذلك صنف الموضوع فى ليبيا فى رقم 210.6143612 وفيه خطأ والرقم الصحيح 210.7143612

كذلك صنفت : أدلة الأفراد والهيئات والجمعيات والمنظمات فى 210.25 ويُرشد المصنف لإضافة رمز المكان من الجدول الثانى إلى رقم الأساسى 210.05 وفى هذا الرقم خطأ ، والرقم الصحيح 210.25

وصنف الموضوع فى أمريكا الجنوبية فى رقم 210.250 وهذا خطأ والرقم الصحيح 210.258

- والحالة التالية تعرض تخبطا لايصدّق أن يُقترح فى طبعة عربية أُشبعت مراجعة من متخصصين !!!
- صنفت دوائر المعارف الاسلامية باللغات الأخرى فى 210.393
- بيد أن الارشاد يوجه المصنف لإضافة رمزا للغة إلى 210.3 !!!
- والإشكال الثانى أنه طُلب أن يُضاف رمز اللغة من الجدول الثانى من الفروع المقنّنة لكن الجدول الثانى ليس للغات ولكنه للمناطق والاماكن .
- والاشكال الثالث فى نفس المكان أيضا فى المثال الخاطىء عن الموضوع بالاوردية حيث صنفَ فى رقم 210.391439 الذى لاتنعكس فيه لا اللغة الاوردية ولا القطر الذى يتكلم سكانه بها !!!

2 — الاخطاء فى عرض التدرُّج :

تشكل سمة التدرُّج ظاهرة مميزة وهامة فى بناء تصنيف ديوى العشرى ، وقد أحسنت هيئة تحرير الطبعة العربية الصنع حين عدّلت وطورت فى التقسيمات الجغرافية الخاصة بالأقطار العربية على وجه الخصوص وأوردت التفصيلات اللازمة لكل قطر ، مثلا :

6	أفريقيا
61	شمال أفريقيا
611	تونس
6111	المنطقة الشمالية

61111	ولاية تونس العاصمة
61112	ولاية تونس الجنوبية

بيد أن الطبعة العربية قد جانبت الصواب فى إبقائها على سنغافورة وبرونى كجزأين من مملكة ماليزيا ، كما ينعكس ذلك من التفريع الوارد على النحو الآتى علما بأن سنغافورة قد انفصلت عن الاتحاد الماليزى وأصبحت جمهورية مستقلة ، كما نالت برونى استقلالها وغدا لها كيانها السياسى المستقل .

595	ماليزيا
5952	سنغافورة
5955	برونى

وقد صنفت « أغراض الشعر وموضوعاته » فى 811.01 — 811.09 811

وأبتدىء برقم 811.01 لشعر الغزل

وكان الرقم قبل الأخير فى التدرّج العشرى 811.08 للشعر السياسى ، الوطنى ، . . .

بيد أن الرقم الأخير فى هذا التدرج 811.09 لم يخصص لمعالجة الشعر من حيث الموضوع بل من حيث البناء، ففقد التدرّج منطقيته فمازاد أن كان تدرجا رقميا لا موضوعيا دقيقا .

كما نلاحظ غياب التدرّج فى الموضوعات التالية التابعة لإدارة شئون الموظفين 351.1 ، فبدلا من أن تتفرع من هذا الرقم ترد فى أرقام تالية له ، فتأتى اختبارات الخدمة المدنية فى 351.3 والنشاطات الإدارية الأخرى المتصلة بالموضوع فى 351.7.

3 — التجاوز للأصل :

قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاتفاق مع ناشر الطبعة الانجليزية من تصنيف ديوى العشرى Forest press على ترجمة الأصل مع إجراء التعديلات والاضافات الضرورية التى تتطلبها معالجة الموضوعات المتصلة بالدين الاسلامى ، واللغة العربية وأدابها ، والتاريخ العربى الاسلامى وجغرافية البلاد العربية ، وبدراسة التعديلات المجراة

فى هذه الطبعة العربية نجد استفادة واضيعها من الدراسات والتعديلات المنشورة السابقة ولم تكُ من صلب نظام ديوى بطبعته التاسعة عشرة كما أشار محرر الطبعة الانجليزية فى تقديمه للطبعة العربية ، والقضية التى تطرحها المقالة تحت « التجاوز للأصل » مما يؤخذ على الطبعة العربية هو ما تعدّى نطاق التعديلات والاضافات فى الموضوعات العربية والإسلاميه المشار إليها ، فالتنقير فى هذه الطبعة يكشف أمثلة هذا التجاوز الكثير ، ومنها :

41 — 42 — تمت مراجعة هذا الجدول . . . دون الرجوع الى طبعات سابقة من النظام : والنص الانجليزى الأصلى لهذه الجملة :

— revised with little refernce to previous editions ....

فضيغة الترجمة العربية لم تك دقيقة ، وتجاوزت الأصل بتقريرها نفى الرجوع الى الطبعات السابقة فى معالجة التقسيمات تحت الجزر البريطانية ، رغم أن الطبعة الانجليزية تثبت الرجوع اليها رغم قلته ، كما أن الطبعة الانجليزية تضع علامة تسم الارقام التى اعتور التغيير المفاهيم التى ارتبطت بها من قبل ، ولم تسلك الطبعة العربية جادّتها فى وسْم نفس هذه الارقام فيها .

ومن قبيل تجاوز الأصل أيضا ما ورد فى ص 84 :

ـ البحر الأسود ومناطق القوقاز : تشمل أرمينيا .

ولما كان من المعروف أن مناطق القوقاز تشمل أرمينيا ، رجع للأصل بالانجليزية للتحقق من العبارة التوضيحية الواردة بعد الشارحة فاكتشف أن العبارة الانجليزية قد ذكرت : إيبريا Iberia وألبانيا Albania.

4 — الاختلاف بين الكشاف والجداول :

يفترض أن يسهل الكشاف مهمة الباحث فى استخدام جداول التصنيف وأن ييسر من أمره عسرا ، لكن هذا الكشاف كانت له اثار عكسية للتمايز والتباين بين ما هو مذكور فى الكشاف وما هو مفصل فى الجداول الأمر الذى يضع الباحث فى حيرة من أمره . .

(أ) من حيث تحديد الموضوعات نعرض ما يلى :-

رقم التصنيف	الموضوع المخصص فى الكشاف	الموضوع المخصص فى الجداول
351.82	تنظيم حكومى	الانتـاج ، التجارة ، الاستهلاك ، وتشمل المؤسسات المالية . . .
346	قانون	قانون الأحوال المدنية (القانون الخاص)
332.1	بنوك توفير	البنوك والاعمال المصرفية
362.1	بنوك دم	المرض العقلى

(ب) من حيث رقم التصنيف :

فى المثال : أدلة الأفراد . . . فى أمريكا الجنوبية 210.250 ، أخذت أمريكا الجنوبية فى الكشاف رقم 8 وفى المثال فى جداول الموضوعات رقم 5 .

(جـ) من حيث الصيغة :

الرقم	صيغة أسم المكان فى الكشاف	الصفحة	صيغة اسم المكان فى الجداول
491 —	ابسلندا	64	ايسلندا
492 —	هولاندا	313	هولندا
56151 —	حبلة	—	لا وجود لحبلة ولا جبلة الاسم الصحيح
56211 —	بسكتنا	—	لا وجـود لبسكتنـا ولا بسكتنا الاسم الصحيح
591. —	برما	77	بورما

5 — الاختلاف بين الجداول المقننة ، والجداول الموضوعية :

إذا كان الاختـلاف فيما سبق قد حدث بين مجلدين منـفصلين مكرسين للكشاف والجداول ، فإن الاختلاف هنا واقع فى نفس المجلد الرئيسى بين الجداول المقننة فى بدايته ومتن الجداول .

(أ) من حيث رقم التصنيف :

نضرب المثال التالى عن الاسلام والمسلمين فى الأقطار المختلفة حيث يضاف إلى 210 رقم القطر المعين ، وتذكر الجداول الموضوعية : المسلمون الأتراك فى يوغوسلافية 210.89 وبالرجوع للجداول الجغرافية نجد أن الرقم المخصص لهذا القطر هو : 497 .

(ب) من حيث الصيغة :

الرقم	الصيغة المستخدمة فى الجداول الموضوعية	الصفحة	الصيغة المستخدمة فى الجداول المقننة
957 —	سيبريا	103	سيبيريا
958.7 —	اوزبكتسان	13	أوزبكستان
969.81 —	رييونبون	123	رييونيون
969.82 —	موريسش	123	موريشس
966.7 —	غانة	119	غانا
681.8 —	ليسوثو	122	ليسوتو
93 —	نيوزيلندا	126	نيوزيلاندا
967.21 —	الجابون	119	الغابون

6 — الشمول والتبعية :

قد يعتور الابهام والغموض المباحث التى تتبع المجال الموضوعى المصنف فى رقم معين ، وقد تكون الطريقة التى عُرض بها المجال الموضوعى سببا فى ذلك ، وقد نُرجعه لسوء فهم أو قلة فهم من جانب الذى أسهم فى إضافة أو تعديل أو ترجمة المعلومة المعنية فى الطبعة العربية ، مثلا :

211.63 لغات القرآن الكريم :

يكتشف الباحث هنا بعد إعمال النظر فى ما يشمله المجال الموضوعى لهذه الصياغة « لغات القرآن الكريم » أن المقصود هنا هو أصل المفردات المعرّبة ، وليس اللغات التى سبكت فيها ترجمات معانى القرآن الكريم ؛

211.29 المصحف المسجل :

المجال الموضوعي غير واضح على نحو يتعذر معه تحديد ما يشمله من مفاهيم ، وقد تَتْبَعُ الرقم المخصص « للصمحف المسجل » هنا :

(1) التسجيلات الصوتية لتلاوة أو ترتيل القرآن الكريم :
(2) التسجيلات المرئية للقراء .
(3) كافة أنواع التسجيلات .

211.94 القرآن الكريم والعلوم الأخرى ، فمثلا القرآن الكريم والعلم الحديث 211.945 .

218.4 الإسلام والموضوعات الأخرى ، ومثلا الإسلام والعلم الحديث 218.45

هذان الرقمان يثيران تساؤلا خطير الأهمية حول المعنى المقصود من ورائهما . لقد نظر للقرآن الكريم والاسلام فى هذه الطبعة العربية كموضوعين متباينين فى موقفيهما من العلوم الأخرى ودليل ذلك استخدام هذين الرقمين ، والحقيقة أن ما يتبع المجال الموضوعى للمبحث الأول لا يختلف عنه فى المبحث الثانى لأن موقف الاسلام من العلوم الأخرى هو موقف القرآن الكريم منها ، والعكس صحيح .

217.3 المساجد والمزارات الاسلامية .
.31 المسجد الحرام
.32 المسجد النبوى
.33 المسجد الأقصى
.34 المساجد والمزارات الشيعية
.35 مساجد ومزارات أخرى .

عندما نقول عن شيء أنه اسلامى فإننا نعنى أنه متفق مع الشريعة الاسلامية متمثلة فى مصدريها الرئيسيين كتاب الله العزيز وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ وقد نبهنا رسول الله على الصلاة والسلام : « لا تشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد : المسجد إلحرام ومسجدى هذا (أى المسجد النبوى) والمسجد الاقصى » .

ورسول الله لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، ومن هنا تستوقفنا قضية الشمـول فى هذا الرقم وما تبعه من موضوعات ؛ فالطبعة العربية تضع مسجد كربلاء المقدس لدى الشيعة بنفس رتبة المساجد المذكورة فى حديث النبى عليه الصلاة والسلام . وتدرجه هنا بين المساجد الاسلامية ومزاراتها ، لكنه وغيره لم يُذكـر أو يحدد فى حديث النبى عليه الصـلاة والسلام ، ثم إن الذى يرتبط بممارسات وعقائد الشيعة وبخاصة غلاتهم من هذه المساجد والمزارات الشيعية لا يوافق ما أتت به الشريعة الاسلامية ، وإن عبارة « المساجد والمزارات الأخرى » فى رقم 217.35 ذات معنى مطاط قد يشمل من المساجد والمزارات الطائفية المتسترة وراء الاسلام وما هى بالاسلامية ما حلا للمصنف غير المسلم أن يصنف فيه !!!!

وكما تشمل جداول هذه الطبعة العربية معالجات محددة وواضحة لفقه السنة من جهة ، وفقه الفرق الاسلامية من جهة ثانية ، فإنها يمكن أن تشمل على هذا النحو صيغة ومعالجات محددة وواضحة لموضوع المساجد والمزارات لا تخلط بين المسـاجـد والمزارات الإسلامية المتعارف عليها عند جماعة المسلمين ، والمساجد والمزارات عند الفرق المختلفة .

وقـد عالـج أبـو النـور هذا المـوضوع على نحو قريب مما سبق اقتراحه فى « تصنيف علوم الدين الاسلامى » ، فصنف « المساجد فى الاسلام من حيث بناؤها وصيانتها وعمارتها والتبرع لها وادارتها » بين « موضوعات الأعمال العامة فى الاسلام » 11s5 وصنف « المزارات الاسلامية » منفصـلة عن « المســاجد » فى 11s6 ، مع إيراد إحــالــة للبحث عن موضــوع « المـزارات الشيعية » تحت « الشيعة » فى 97 ك ، وإتاحة النظام المجال للتفصيل فى هذا الموضوع متى توفر إنتاج فكرى يتطلب ذلك ليس تحت « الشيعة » فحسب بل تحت « الخوارج » ، « و الفرق الأخرى » ، ولدى النظر فى « الطرق الصوفية » المصـنفة فى و 11 نجد أن التصـنيف قد خصـص الرمـز 98 و 11 « لأماكن العبادة عند الصوفيين وتشمل : الخانقاوات ، الزوايا ، الخلوة » . . ، وتوضح هذه الأمثلة اتجاه نظام « تصنيف علوم الدين الاسلامى » فى تصنيف « المزارات وأماكن العبادة » عند شتى الفرق مفرعة عن رموز التصنيف التابعة لها ، أما معالجة « المساجد » فى « الفقه الاسلامى » فقد فرعها النظام عن « الصلاة » كما يوضح المثال التالى :

11 ع	علم الفقه
8ـ ع	المسألة
2 ع	العبادات
23 ع	الصلاة (تابع)
238ع	مبطلات الصلاة
239ع	المساجد

وقد تكون معالجة أبو النور هنا للمساجد وأماكن العبادة ، والمزارات وتصنيف ما يتصل منها بعقائد الفرق تحت تلك الفرق أفضل وأصوب من معالجة هذه الموضوعات فى الطبعة العربية من تصنيف ديوى .

7— الرمز المختلط :

قُرِّظ نظام الترميز فى تصنيف ديوى العشرى لاعتماده بشكل غالب على رموز غير مختلطة مكونة من الأرقام العربية ، ومحافظة الطبعة العربية على هذه الميزة مزيّة ، بيد أن استخدام الرمز المختلط أو طرح خيار استخدامه فى عدة أماكن من الطبعة العربية يمس نقاء الترميز وبساطته استخداما واختزانا واسترجاعا ، ومن هذه الاماكن مثلا تصنيف الجامعات الإسلامية ، وتصنيف الطرق الصوفية ، تصنيف آداب اللغة الانجليزية فى شتى الأقطار . . . ومن الامثلة :

جامعة الأزهر 210.7116211 أ
جامعة الزيتو 210.7116111 ز
جامعة أم درمان 210.7116311 أم
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية 210.71156611 م

وتتيح الطبعة العربية من تصنيف ديوى اضافة حرف أو أكثر من اسم الجامعة على أرقام التصنيف للجامعات اختيارا ، ومعنى ذلك أن بعض المكتبات قد تستخدم رموزا مختلطة من الحروف والارقام فى تصنيف الأوعية التى تعالج هذه الموضوعات ، وقد تتنكب مكتبات أخرى عن استخدام الحروف ، الأمر الذى يبتلج عنه تباين لاتطابق فى رموز التصنيف المعينة لنفس الموضوعات فى هذه المكتبات ، ونحن نعى ما تخلق مثل هذه الممارسات المتباينة من عقبات أمام توحيد ممارسات التصنيف ، وتبادل البيانات عن التسجيلات البيلوجرافيه وأعمال

الفهـرسة الموحدة . بالاضافة الى ذلك فإن غياب قائمة استنادية عربية لرموز الجامعات والمؤسسات . . . يشيع الفوضى والتباين فى استخدامها .

8 — الدقة والتحديد :

تشكل الدقة والتحديد مطلبا جوهريا فى التصنيف ومعياراً هاما تقوم على ضوئه أى نظام للتصنيف ، وبقدر ما تكون عملية الترجمة والتعريب أمينة سليمة فى نقل نظام التصنيف ، تنعكس على أوضح نحو فيها سمة الدقة والتحديد فى النظام ، ولما كانت عملية التصنيف علمية مقننة ، فإن لغة التصنيف التى تتوسل بها ينبغى أن تكون على قدر كبير من الدقة وتحديد المفاهيم للمفردات والعبارات والجمل ، وقد أعوز لغة الطبعة العربية من تصنيف ديوى الدقة والتحديد فى كثرة كاثرة من المواضيع ، مثلاً :

ـ ص 123 زمبابوى (روديسيا سابقاً) .

ليس واضحا من العبارة بين القوسين الجزء المقصود من روديسيا ، حيث أن هناك روديسيا الجنوبية المقابلة لزمبابوى حالية وروديسيا الشمالية المقابلة لزامبيا حالياً ولا يتوقع أن يكون كل مشتغل أو مستخدم للتصنيف ملما بهذه الحقائق .

ـ فى الجداول الموضوعية استخدم الرمز 968 ـ« لجنوب أفريقيا » ، ونعلم جميعـاً أن هذا الاسم متداول ومستخدم فى كتب الجغرافيا والصحافة ووسائل الاعلام الأخرى ووثائق هيئة الأمم المتحدة للدولة العنصرية فى الجزء الجنوبى من القـارة الأفريقية ، بيد أن الطبعة العربية من تصنيف ديوى اختارت « جنوب أفريقيا » على نحو غير دقيق للدلالة على كل أقطار أفريقية الجنوبية .

ـ يسبب غياب الدقة فى هذه البيانات إرباكا للمصنف الدوريات ، وقد ورد أيضاً : 411,71 الإختصارات . لكن المصطلح الدقيق الذى ينبغى أن يسجل هنـا هو : الاستهـلاليات لأن الأمثلة المـدونـة تحت رقم التصنيف ما كانت للمختصرات بل للاستهلاليات ولا مرية أن مفهوميهما متباينان . حيث ذكرت استهـلاليات منفصلة [م . ت] منـظمة التحرير الفلسطينية . واستهلاليات متصلة [سانا] وكالة الأنباء السورية .

9 — **المعيارية :**

المعيارية ذريعة التوحيد فى المعالجات المختلفة فى حقل المعلومات ونجاحة فى جوانب التنظيم والاختزان والاسترجاع ، ونتوسل لتحقيقها بالاعمال الاستنادية فى مجالات التوثيق والفهرسة والتصنيف .

وتتجسد المعيارية فى التصنيف فى : ثبات الترميز وصيغ الموصوعات والملاحظات المعيارية ، وقد أصيبت المعيارية فى الطبعة العربية من تصنيف ديوى بتجاوزات عديدة ، مثلاً :

1 — من حيث الترميز :

- خصص للدروز رمز كفرقة إسلامية مستقلة تحت الفرق الاسلامية :

215	الفرق الاسلامية .
215.4	الشيعة .
215.8	الدروز : يشمل النصيرية ، الحاكمية .

لكنهم اعُتبرو فرقة تابعة للشيعة فى نص آخر :

211.9 تفاسير غلاة الشيعة : تفاسير فرق غلاة الشيعة مثل الدروز ، الباطنية ، النصيرية .

— 340 القانون، يمكن تصنيف القانون الخاص بموضوع معين مع الموضوع مستخدما رمز الفروع المقنّنة 020 ـ ولكن رمز القانون بين الفروع المقنّنة هو 026 ـ ، فكان أولى أن يثبت الرمز أنّى أُشير إليه . وكذا غياب الثبات فى استخدام رمز المكان للصومال فى ص 121 و 241 حيث استخدم 6773 — و 6772 —

2 — من حيث الموضوعات المتباينة المخلة بالمعيارية ، مثلاً :

020	صنف إدارة المدونات كخدمة إدارية فى 651.5
651.5	إدارة التسجيلات
001.55	الكشوفات
ص 243	الكشافات
404	التنغيم لغات [الكشاف]
404	علم الأصوات اللغوية (الكلامية) [الجداول]

658.1 ادارة خاصة [الكشاف]

658.1 ادارة الأعمال [الجداول]

ص 133 التهجئة

[الجداول]

ص 220 الهجاء

3 — من حيث سياقات الملاحظات المعيارية ، فمن المفروض أن تتمتع بشكل مقنن ثابت أنّى يكون مكان تدوينها ، لكنها فى الطبعة العربية لتصنيف ديوى قد اعتورها التغيير والتبديل المزاجى ، مثلا :

ـ من حيث ملاحظة الإضافة :

ص 608 — 945 إيطاليا أضف كما هو مذكور تحت 930 — 990

ص 621 — 956.4 سوريا أضف ماهو مذكور تحت 956.1 — 956.9

ص 624 — 956.7 اليمن (الشمالى) أضف هنا كما هو مذكور تحت 956.1 — 956.9

يلاحظ التشكل اللفظى غير المتطابق لملاحظة الإضافة فى الأمثلة الثلاثة السابقة .

ـ أما ما يلاحظ فى المثال التالى فهو غياب التطابق فى مفهوم ملاحظة الاضافة المكانية ، حيث تارة تعنى توجيه المصنف لاضافة رمز المدينة ، وتارة أخرى لاضافة رمز القطر ، ولكن باستخدام نفس السياق اللفظى « أضف رمز المكان . . . » ، مثلا :

قد ترمى ملاحظة « أضف رمز المكان . . . » المدينة كما فى : المتحف الاسلامى فى القاهرة 210.7406216

وقد ترمى ملاحظة « أضف رمز المكان . . . » القطر كما فى : التعليم الاسلامى الجامعى للفتيات فى السعودية 210.7141566

ـ وقد تباينت صيغة الملاحظة الجغرافية المعيارية فوردت فى صور متباينة ، مثلا :

210.92 التراجم

44—210.99 المعالجة الجغرافية أضف رمز المكان 4 — 9 من الجدول الثانى لرمز الأساس 210.9

218.39 مراكز الدعوة خارج العالم الاسلامى، أضف 4 — 9 من الجدول الثانى لرمز الأساس 218.39

218.94 الطرق الصوفية الحالية ، أضف لرمز الأساس 218.94 رمز المكان 4 — 9 من الجدول الثانى .

508 الوصف والدراسات للظواهر الطبيعية

4.—508.9 المعالجة بالقارات والأقطار . . . رمز المكان 4 — 9 من الجدول الثانى لرمز الأساس 508

320.4 تركيب الحكومة ، أضف رمز المنطقة 1 — 9 من الجدول الأول لرمز الأساس 320.4

وأما الملاحظة المعيارية بخصوص الرقم غير المستخدم فترد متباينة : 022 استخدام هذا الرمز . . . موقوف

[8.]289 الرمز ملغى

[2.]289 ملغى تماما .

ولم تقدم الطبعة العربية توضيحا للمستخدم حول حالات استخدام مصطلحى « موقوف » و« مُلغى » فى الجداول رغم تباين مفهوميهما .

10 — المواكبة :

نعنى بها التحديث والمواءمة بين التصنيف والأوضاع المستجدة أو المتغيرة فى شتى الموضوعات ومجالات الحياة التى يعالجها التصنيف ، وتتوسل المؤسسات الناشرة لنظم التصنيف بإصدار طبعات متعاقبة منه ، أو إصدار نشرة مستمرة توزع للمكتبات المعنية للاحاطة بالتعديلات والاضافات الطارئة ، وعلى سبيل المثال ، يصدر « مكتب التصنيف العشرى » فى مكتبة الكونجرس لهذا الغرض :

Dewey Decimal Classification : Additions, Notes & Decisions.

ولم تحدد إدارة التوثيق والمعلومات فى (منعت) التى رعـت إصدار الطّبعة العربية من تصنيف ديوى وسيلة تحديث هذه الطبعة العَربية ولم تصدر نشرة واحـدة عنهـا حول أى تقـويمات أو تعديلات أو إضافات للطبعة العربية ، ونلمس أثر المواكبة فى الطبعة العربية التى صدرت ، مثلا فى تبنيها استخدام الاسـماء الجـديدة للدَول التى أقلعت عن أسمائهـا القـديمـة مثل : بنين (داهـومى) ، وفى تغطيتها الجَيدة للمنظمات والمعاهد التابعة لجامعة الدول العـربية فى أحدث أوضاعها ، لكن المواكبة كانت غائبة فى كثير من جوانب الطبعة العربية ، فلا نجد فى حقل الاتصال ذكرا للمنجزات والمشاريع العربية الاتصـالية كالقمر الصناعى العربى للاتصالات (عربسات) ، وفى حقل الحـاسبـات الآلّية لانجـد ذِكْـراً مخصصـا للحـاسبات الشخصية والصغيرة والـدقيقـة ، والحـاسبـات والمحـارف العـربية ولاللبحـوث الأساسية حول التحسيب باللغة العربية . بالرغم من أهمية هذه الموضوعات والاقتناء فيها .

وفى التصنيف لم يذكر « التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الاسلامى » وفى حقـل المعلومـات لم تذكـر شبكـات وقواعد المعلومات المتنامية فى عالمنا العَربى وبخاصة فى دول الخليج العربية وتونس والقاهرة والرباط .

وفى علم الاجتماع لم يُذكر علم الاجتماع البدوى ، وفى اللغة لم تُذْكر قضية الانتساخ Transliteration

وفى العلوم لانجد فى الفَلَك ذكرا للثقوب السوداء ، وفى الطب لانجد ذِكْـرا لأمـراض نقص المنّاعـة وبخـاصـة الأيدز ، وفى الادارة لانجد ذكرا للنـظريات والأسـاليب الكمية ، وغـير الكمية فى الإدارة ، ولمباحث أُخرى كحلقات الجودة Quality circles،

وفى الآداب لانجد مكانا لأدب المقاومة ، وأدب المقاومة الفلسطينية ، وفى المنظمات الدولية لاذكر للمنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم التى تتخذ من المغـرب مقـرا لها ، وفى التاريخ الكثير مما لم يذكر وبخاصة فيما يتصل بمنطقة الشرق الاوسط وأحداثها التاريخية المتلاحقة ، وبخاصة الغزو الاسرائيلى للبنان وماأعقبه ، . . . والاعتداءات اليهودية على المقدسات الاسلامية وبخاصة حريق

المسجـد الأقصى ، ومـا سمتـه وسـائـل الاعـلام « حرب الخليج » وأحداثها المدمرة ، واتحاد الجمهوريات العربية ومؤسساته ، وأوضاع الصحراء المغربية ، ومؤتمـرات القمـة العـربية ، وتقتضى المواكبة استخدام نظام التصنيف للصيغة الرسمية من الاسم الذى تتبناه الدولة ، ويلاحظ بعض التقصير فى مراعاة هذه القضية فى الاصدارة العربية ، إذ لم تستخدم مثلا (كوت دفوار) بدل ساحل العاج ، . . .

11 — الترقيم :

يمثل الترقيم مكانا هاما فى تصنيف ديوى العشرى ، ومن اهم علامات الـترقيم المستخـدمـة فيه النقـطة (.) ، والشرطـة (-) ، الفاصلة (،) القوسان ( ) ، المعقوفتان [ ] ، بيد أن النقطة والشرطة أهم علامات الترقيم هذه ، وقـد يتسبب الاخلال فى استخدامها وبخاصة الشرطة فى اضطراب الـدلالات الـترميزية والمـوضـوعية فى التصنيف ، ولم تتعامل الطبعة العربية لتصنيف ديوى بروح من الحسـاسية مع هذه القضية فى مواضع جمة ؛ مثلا ينبغى أن يتقدم رمز التقسيم الجغرافى شرطة حتى نميزه عن رمز الموضوع الذى لايسبقه شرطة ، ومن أمثلة تجاوز الطبعة العربية لذلك ماورد فى صفحة 81 :

- المحيطات والبحار : صنف قيعان البحار فى 182
- المحيط الأطلسى : صنف قطاع الأطلسى فى مياه المحيط المتجمد الجنوبى فى 167
- المحيط الهندى : صنف قطاع المحيط الهندى فى مياه المحيط المتجمد الجنوبى فى 167

ورد فى هذه الأمثلة رقـمان هما : 182 , 167 ، وقـد سجلا دون شرطة تسبقهما وهذا التسجيل يقود للخلط فى دلالات الرموز الجغرافية والموضوعية حيث تربطهما طريقة تسجيلهما بلا شرطة تسبق كلا منهما مع الرتبة الثانية 100 فى تصنيف ديوى المخصصة للفلسفة وعلم النفس بتفرعاتها من 199 — 100 !

12 — المواءمة بين التسجيلات الرقمية ومدلولاتها الموضوعية المصنفة المسجلة :

ينظر لهذه القضية فى إطار التركيب الهرمى الذى اتسم به نظام تصنيف ديوى العشرى ، هذا الـتركيب الـذى يتجـلى فى التسلسل الترميزى لأرقام

التصنيف ، والتفرع الموضوعى الذى يعكسه ، وقد أتقن ناشر الأصل الانجليزى للتصنيف عرض هذه الهرمية فى بُنية النظام ، بيد أن الطبعة العربية تعانى من تقصير فى مراعاة هذه القضية ، ولإيضاح ذلك نسوق مثالين يبينان تنظيم الأرقام والموضوعات فى [علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به] فى الطبعة العربية والانجليزية ، ففى الطبعة العربية لم تعكس طريقة عرض رقم تصنيف [علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به] 5 . 001 العلاقة الهرمية التى تربطه برقم تصنيف [المعرفة] 001 ، إذْ عرضتها الطبعة العربية على هذا النحو :

001 المعرفة
5 . علم الضبط

ولما كان [علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به] متفرعا فى التصنيف عن [المعرفة] فإن التعبير الهرمى عن هذا التفريع يقتضى عرض رقمى تصنيف الموضوعين هكذا :

001 المعرفة
.5 ـــ علم الضبط

كما أوردت الطبعة العربية عرض الموضوعات المصنفة بين 001 — 55074. 001 على نحو لايعكس العلاقة الهرمية بينها لأنها رتبتها رأسيا لاهرميا هكذا :

001	المعرفة
.5	علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به
.51	الاتصال
.53	علم الضبط
.54	الاتصال اللغوى
.55	الاتصال عن طريق المدونات
.55029	المنوعات التجارية
.55074	المتاحف . . . .

وهذا الترتيب الرأسى غير الهرمى للموضوعات لا يبين تفرّع (علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به) 001.5 عن (المعرفة) 001 ، ولا تفرّع (الاتصال) 001.51 و(علم الضبط) 001.53 و (الاتصال اللغوى) 001.54 و (الاتصال عن طريق المدونات) 001.55 عن (علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به) 001.5 .

ولا تفرّع (المنوعات التجارية) 001.55029 و(المتاحف) 001.55074 ذات العلاقة عن (الاتصال عن طريق المدونات) 001.55 ويقتضى التعبير عن هذه العلاقات عرض الموضوعات على النحو التالى :

001	المعرفة
.5	علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به
.51	الاتصال
.53	علم الضبط
.54	الاتصال اللغوى
.55	الاتصال عن طريق المدونات
.55029	المنوعات التجارية
.55074	المتاحف . . . .

صنف المنطق في 160 ، مناهج البحث في الرياضيات.صنف منهج البحث الخاص ، ببحث محدد أو بموضوع معين مع البحث أو الموضوع باستخدام رمز 01 من الجدول 1 للفروع المقننة ، مثل مناهج البحث في علم اللغات 401.01 صنف البحث لبحث محدد أو موضوع معين مع البحث أو الموضوع ، مثل البحث في علم اللغات أو اللغويات 401

5 . علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به

العنوان السابق : الاعلام والإتصال

51 . الإتصـــــال

نظرية الأعلام ، أنظر 001.53 ، الإتصال عبر اللغة 001.54 ، الإتصال غير اللغوي 001.56

53 . علم الضبط ، السيبرانيطيقية

الحركة الالية ، أنظمة التحكم الذاتي ، نظرية الإدراك الحسي ، الذكاء كمصنع المكننة ، نظرية اتخاذ القرارات ، نظرية الأعلام .

صنف علم النفس الحسي في 152.1

54 . الإتصـــال اللغـــوي

الشفوي والكتابي

ويشمل الكتابة بالشيفرة

صنف اللغويات في 401 ، لغة مبحث محدد أو موضوع محدد مع المبحث أو الموضوع ، مثل لغة الارصاد الجوية 551.5

الإتصال عن طريق السجلات ، أنظر 001.55

55 . الإتصال عن طريق المدونات

المدونات المطبوعة ، المكتوبة ، البصرية ، السمعية ، السمع بصرية

صنف : القوائم ، الكشوفات والفهارس في 010

55029 . المنوعات التجارية

صنف : قوائم الأسعار ، الكتالوجات والفهارس التجارية في 010

55074 . المتاحف ، المجموعات ، المعارض

صنف : الفهارس والقوائم في 010

- ١٦٨ -

نموذج من الطبعة العربية للطبعة المختصرة لنظام ديوى العشرى (5,

أما فى الطبعة الانجليزية فالعلاقة الهرمية واضحة تماما فى عرض التدرج فى أرقام التصنيف ، وكذلك فى تفرع الموضوعات مقابلها ، على نحو يبين بجلاء تفرع « علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به » 5 . 001 عن « المعرفة » 001, وتفرع « الاتصال » 51 . 001 ، و « علم الضبط » ، 53. 001 و « الاتصال عن طريق اللغة » 54 . 001 وكذلك « الاتصال عن طريق المدونات » 55. 001 عن « علم الضبط وفروع المعرفة المتصلة به » 5. 001 ،وتفرع « المتاحف ، المجموعات ، المعارض » 55074 . 001 عن « الاتصال عن طريق المدونات » 55 . 001 كما هو موضح أدناه :

5 Cybernetics and related disciplines

Former heading: Information and communication

SUMMARY

.51 Communication

For information theory, see 001.539; communication through language, 001.54; nonlinguistic communication, 001.56

.53 Cybernetics

.54 Communication through language

.55 Communication through records

[.550 216] Lists, inventories, catalogs

Do not use; class in 010

[.550 294] Price lists and trade catalogs

Do not use; class in 010

.550 74 Museums, collections, exhibits

نموذج من الطبعة الانجليزية

13 — النقل ونتناول فيه الترجمة والانتساخ .

13.1 ـ الترجمة :

اعتور الضعف الترجمة فى مواطن كثيرة ، ولم يثبت اتباع المترجمين لقواعد مقننة فى النقل ، ومن أمثلة الترجمات الضعيفة :

ـ ص 182 مجموعة القارات المواجهة : Totality of continents facing ، ليس المقصود بكلمة Facing بأن تكون بمعنى صفة المواجهة للقارات ، بل المقصود بها مع السياق الذى يشملها : المناطق القارية الساحلية (أى المواجهة لمياه المحيط)

ـ ص 81 المجموعات العرقية والسلالية أو الوطنية (القومية) : Racial , ethnic , national groups ، الوطنية ليست مرادفة للقومية ، وقد ورد فى

المعجم الوسيط أن الوطن مكان إقامة الانسان ومقره ، وإليه انتماؤه وُلد به أم لم يولد فنقول مثلا أنه سعودى أو فلسطينى أو مصرى ، أما القوم فالجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها ، والقومية صلة اجتماعية عاطفية تنشأ من الاشتراك فى الوطن والجنس واللغة والمنافع ، وقد تنتهى بالتضامن والتعاون إلى الوحدة كالقومية العربية التى ينضوى تحتها أبناء أقطار الوطن العربى المختلفة .

- فرق تصنيف ديوى بين مفهوم المنطقة Area والمكان Place ولدى معالجة نظام تصنيف ديوى لهذه المصطلحات الانكليزية : Areas , Regions , Places يربط مفاهيمها بهذه المصطلحات الانكليزية : , Continent , Country Locality كما يتضح من ذكرها فى الصفحة 79 من الطبعة العربية للتصنيف ، وتتضمن هذه المفاهيم التدرج فى التسمية الجغرافية من الأعم إلى الأخص ، ومن الأكبر الى الأصغر ، بيد أن الطبعة العربية لم تكن دقيقة لدى ترجمتها المصطلحات : Areas , regions , places إلى : المناطق والأماكن فى الجدول الثانى من الصفحة 79

- إن تسجيل ألفاظ الترجمة العربية على نحو مناسب أمر ضرورى ، وقد وردت ألفاظ الترجمة التالية مسجلة على نحو مربك ، مثلا :

ص 81 المحيط الباسيفيكى الهادى والأفضل والأصح أن يسجل : المحيط الهادى (الباسيفيكى)

ثم تعود الطبعة وتستخدم شكلا مختلفا متجنبة الترجمة التى استخدمتها وهو : الباسفيك (79—)

ص 80 فى ملخص مناطق العالم : 13 — المناطق المدارية الاستوائية ، والأصح تسجيلها هكذا : المناطق المدارية (الاستوائية) .

9-4 مناطق فسيوجرافية تضاريسية ، والأصح تسجيلها هكذا : مناطق تضريسية* (فسيوجرافية)

تعنى كلمة أرخبيل : مجموعة جزر ، وكما استخدمت الطبعة العربية أشكالا متباينة فى ذكر (الهادى ، الباسيفيكى ، الباسفيك) ، فإنها هنا أيضا تستخدم

* الصفة تضريسية وليس تضاريسية انسجاما مع مبدأ اشتقاق الصفة من المفرد لا الجمع بالعربية .

تارة كلمة : أرخبيل ، وتارة أخرى مجموعة جزر كترجمة عربية لها ، كما يتضح مما ذكر في الصفحة 127 .

13.2 قضية الانتساخ (النقحرة) :

تشكل الأعمال الاستنادية فى مجالات الإعلام والمصطلحات ركيزة فنية أساسية لأى مشروع توثيقى أو تنظيمى يتناول المعلومات . ولم تستند الطبعة العربية من تصنيف ديوى العشرى فى بداياتها على أية قواعد أو تسجيلات موضوعة تحكم كيفية الانتساخ وظروف اللجوء إليه والمعايير التى تضبطه ، الأمر الذى أفضى الى الوقوع فى اضطراب عملية الانتساخ وجريانها على غير هدى فى عمل أول وصف له أنه عربى فى لغة الطبعة وفى صبغة التوجه لكافة مكتبات أقطارنا العربية .

وقد شابت الفوضى الانتساخ فى أماكن شتى من الطبعة وبأشكال مختلفة ، مثلا :

- ص 127 جوسف مقابل Joseph فلم تختر الطبعة لاجوزف ولايوسف فى انتساخها ، بينما وفقت باختيار جزر سليمان (سولومون) مقابل Solemon Islands
- ص 84 3946 — مواطب مقابل moab ويجرى انتساخها إلى : مُؤاب .

وتتباين طرائق الانتساخ للحرف وبالتالى فى تسجيل الكلمة التى ورد فيها وبخاصة حرف g,a,u.

مثلا :

ص120 انتسخ الحرفu إلى (و) مثلا Burundi : بورندى ، وجرى الانتساخ لهذا الحرف فى المقطع الأول من الكلمة وأغفل فى المقطع الثانى .

ص 120 Uganda : اوغنده جرى الانتساخ للحرف U إلى (و) .

ص 104 Burma : برما ، شذ انتساخ الحرف U عن المعالجات السابقة .

ص 87 ، ص 127 جرى انتساخ اسم جزر الآزور بصورتين مختلفتين : الأزور ثم أزورس .

وانتسخ الحرف a فى نهاية اسم القطر إلى ألف تارة وإلى هاء تارة أخرى : (غنية ، غينيا) (غانة ، غانا) .

- فى الواقع أن التباين فى انتساخ الحرف a كبير كما يتضح من الأمثلة التالية :

ص 104	تايلاند	ص 88	فنلندا
ص 88	جرينلاند	ص 86	اسكتلندا
ص 127	فرانز جوسف لاند	ص 86	ايرلندا
ص 127	فولكلاند	ص 87	بولندا

ويلاحظ انتساخ الحرف a بطريقتين مختلفتين فى المقطع Land - فى مجموعة الكلمات الاولى ، والثانية المذكورة أعلاه ، فتارة ينتسخ الحرف a إلى ألف ، وتارة أخرى يتنكب عن هذا الاجراء .

- الحرف g انتسخ هذا الحرف إلى (غ) تارة ، وإلى (ج) تارة أخرى دون بيان معايير تستند إليها هذه الاجراءات كما تدل الأمثلة التالية :

6721 - الغابون	98 - جرينلاند
6724 - الكونغو	486 - جوتلاند
673 - انغولا	493 - اللوكسمبورج
6681 - توغو	96 - توجا

- ويحسن تقرير اللفظ المنتسخ أو العربى لدى توفرهما للتعبير عن مفهوم معين ، ومثال على ذلك استخدام الطبعة العربية :

الذرائعية ، البراجماتية : 370.1 حيث يوحى عرضهما على هذا النحو بأنهما موضوعان مختلفان .

- كما أن وجود المنتسخات الممسوخة فى الطبعة العربية ليس بعارض ومن أمثلتها الكثيرة :

813.085 القصة الرومانية (بدل الرومانسية) .

335.43 الماركسية اللينيية(بدل اللينينية)

284.1 الكنائس اللوشرية (بدل اللوثرية) .

الأصل فى أسماء الأقطار والأماكن أن تنقل كما هى ما خلا حالات منها :

(أ) وجود تسمية غريبة متداولة مثل : رأس الرجاء الصالح ، جزر الرأس الاخضر .

(ب) جواز ترجمة بعض الخصائص الدالة على الجهة أو الاتجاه السياسى ، والقــومية ، والصفــات ، والألــوان ، مثــل الشرقية ، الغـربية ، الشـــمالية ، الجنـوبية ، الاشـتراكية ، الـديمقـراطية ، العـربية ، الأمريكية ، العليا ، السفلى ، المنخفضة ، الوسطى ، الصغرى ، القديم ، الحديث ، الأبيض ، الأخضر ، الأسود ، الأحمر ، ومن المسميات التى تتمثل فيها هذه المتغيرات مثلا :

- إيرلندا الشمالية ، داكوتا الشمالية ، كوريا الشمالية ، كوريا الجنوبية .
- فولتا العليا ، آسيا الوسطى ، غينيا العليا .
- العالم الحديث ، غينية الجديدة .
- البحر الأبيض المتوسط ، جزر الرأس الأخضر .
- الجزر البريطانية ، الخليج العربى ، دول الخليج العربية .

كما يراعى تجنب ترجمة اسم المكان إلى العربية إذا كانت الدولة ذاتها ملتزمة باستخدم صيغة معينة ثابتة مهما كانت اللغة أو الهجائية التى ستكتب بها ، ومن هذا القبيل تفضيل استخدام « كوت دفوار » بدلا من « ساحل العاج » .

وتجـدر الاشارة الى أن استخدام الشكل الشائع من اسم مكان أو صيغة موضوع أمر هام ، وتتجاوزه الطبعة العربية حين استخدمت مثلا :

زئير	بدل	زائير .
كمبوديا	بدل	كمبوتشيا
الأراضى الوطيئة	بدل	الأراضى المنخفضة Netherlands (فى مواضع)
اللوكسمبورج	بدل	لوكسمبورج
طازكستان	بدل	طاجكستان
تركمان	بدل	تركمانيا

وإذا توفرت الترجمة المقبولة لمصطلح نُبِذَ الانتساخ وفضّل استخدام الترجمة :
الميكروسكوبات : بدل المجاهر

السيكولوجية : بدل النفسية .

14 — الأخطاء النحوية :

وتغطى أخطاء لغوية اقترفت فى أماكن مختلفة من متن الطبعة العربية رغم تعـدد المـراجعين وجلسات المراجعة لها ، وإذْ نضرب الأمثلة التالية للدلالة

عليهـا ، فإنـه يُؤمل أن تكون هذه الامثلة عامل جذب لاهتمام من سيحرر الطبعة الثانية ، للتحقق من عدم ظهور مثل هذه الأخطاء فى نحو اللغة العربية فيها :

ففى ص 609 حدث جرّ للمرفوع فى العبارة :

001— 009 — الفروعُ المقنّنةُ والافراد الاسبانيين

(والصحيح الاسبانيون) .

5685— ولاية بنى بنو على (قد تسجل ولاية بنى على ، ما لم يكن فى ذلك تجاوز للمعيارية فى تثبيت شكل اسم المكان أنى يرد)

[459 —] سردينيا وكورسيكا :

استخدام هذا الرمز لجزيرة سردينيا ملْغى (والصحيح مُلغى) فالطبعة العربية استخدمت اسم الفاعل هنا بدل اسم المفعول .

وفى المثال رفع للمنصوب :

44 — فرنسا وموناكو :

صنف اقليم تابع لفرنسا . . . . (والصحيح إقليما تابعا) أو الاقليم التابع .

والمثال التالى يعطف المعرف فيه خطأ على النكرة :

4— 9 — صنف الاعمال الشاملة لمناطق فسيوجرافية . . أو المناطق ذات الملامح . . . .

ورفع المفعول به فيما يلى :

284 الـطوائف الـبروتستانتية وتشمل المورافيون، الارمينيون (الصحيح المورافيين والارمينيين) .

217.69 فقه الاخرين ، ويشمل الكلابيون (والصحيح الكلابيين)

211.5 يشمل النصيريون بدل النصيريين .

ولم تحذف الياء فى الفعل الواقع بعد لا هنا : 016.1 — 016.9 لا تضيف الفـروع المقننـة . . . . ، والصحيح لا تضف ، وكـذلـك الحـال فى 150 لم تعطى . . . . والصحيح لم تعط .

15 — **الأخطـاء الهجائية :**

وهى من الكثرة والتشتت فى الطبعة العربية على نحو يشق معه إحصاؤها

وحصرها بسهولة ، والكثير منها من البساطة بحيث يستغرب ظهورها وبقاؤها رغم ساعات ومؤتمرات المراجعة الكثيرة ، ومن أمثلتها فى أسماء الاماكن فى :

القطر	رقم التصنيف/ أو الصفحة	الاسم الذى فيه خطأ هجائى	وشكله الصحيح
السعودية	56611—	وادى الدواس	وادى الدواسر
		الأفلاح	الافلاج
	56612—	عنبرة	عنيزه
		البكرية	البكيرية
	56654—	اقليم الفنغذة	القنفذة
	56643—	اقليم الكريات	القريات
اليمن الشمالية	56712—	محافظة مآرب	محافظة مأرب
		تشمل مآرب	تشمل مأرب
اليمن الجنوبية	5685—	الحج	لحج
سوريا	56151—	حبله	جبله
	ص91	صدنايا	صيدنايا
فلسطين		بيتير	بتير
		بعبد	يعبد
		مرج ابن عامروقواه	مرج ابن عامر وقراه
الأردن		كفر سد	كفر أسد
		عين	عبين
		قصر المشتى	قصر المشتى
		زيزاء	زيزياء
لبنان	56211—	بسكتنا	بسكنتا
العالم القديم	3944—	الفتييون	الفنيقيون
كميوتشيا	596—	كميوتشيا	كمبوتشيا
يوتان	549—	يوتان	بهوتان
موريسش	969.82—	موريسش	موريشس
ابسلندا	491—	ابسلندا	ايسلندا
الولايات المتحدة الامريكية	79—	كاليفورينا	كاليفورنيا
	74—	توينكتكت	كونيكتكت

وفى الجداول الموضوعية نذكر الامثلة التالية من الاخطاء الهجائية :

رقم التصنيف	الكلمة الخاطئة	الكلمة الصحيحة
261.7	الثيوقرياطية	الثيوقراطية
290.1	المؤسسات الميثولوجية	المؤسسات الميثولوجية
291.1	حرب الفحار	حرب الفجار
253.7	المواعظ البشرية	المواعظ التبشيرية
219.6	خالد فى حذيمة حنين	خالد فى غزوة حنين
222	صحوئيل	صموئيل
216.241	أنواع الحج وتشمل القرآن	أنواع الحج وتشمل القران
027.6	المعونين	المعوقين
216.626	العزيز	التعزيز
206.9	أصل الذمة	أهل الذمة

16 — الأخطاء الأسلوبية :

يختلف نسق وبناء الجملة العربية عن الجملة الانجليزية الخبرية ، فالجملة الانجليزية الخبرية تبدأ عادة بالاسم أو الضمير ، بيد أن الجملة العربية الخبرية تضع الفعل فى البداية ، كما يختلف وضع الحال والظرف والنعت فى الانجليزية عنه فى العربية ، ولم تؤخذ هذه السمات دائماً بعين الاعتبار لدى المترجمين الذين جنحوا للحرفية فى عملهم ، كما تُلاحظ الأخطاء الدلالية فى استخدام بعض المصطلحات ، بالاضافة للضعف والركاكة فى كثير من الصيغ ، ومن الأمثلة :

ص 72 الجملة : (الشرطة قبل الرمز للدلالة على أن الرمز لا يرد بمفرده ، وتحذف الشرطة . . .) .

يُلاحظ هنا بناء الجملة العربية الركيك الذى بدأ بالاسم ، وعطف الجملة الفعلية على الاسمية ، وقد تصاغ الجملة على نحو افضل هكذا : (تدل الشرطة قبل الرمز على أن الرمز لايرد بمفرده ، وتحذف الشرطة . . .)

ص123 العبارة : زمبابوى سابقا (روديسيا)

يفهم من صيغتها الحالية أن الاسم السابق لهذا القطر الافريقى هو : زمبابوى ، وليس ذلك صحيحا ؛ وقد تصاغ العبارة على نحو أصوب هكذا · زمبابوى (روديسيا الجنوبية سابقا) .

16 — **الهواء والماء** : يشمل البحيرات المالحة ، الجزر البحرية ، البرك الساحلية ، المياه السطحية . . . إلخ .

إن عرض المصطلحات التابعة بعد « الهواء والماء » غير معبر ولادقيق فى جملة التفصيل والاشتمال التى احتوتها ، وكان الأولى أن يذكر بعد الشارحة المصطلحات التى تتصل مفاهيمها على نحو مباشر واضح بالهواء ، تعقبها المصطلحات التى تتصل مفاهيمها على نحو مباشر واضح أيضا بالماء .

64, 001 **البرامج المبرمجة** وقد تكون الصيغة المفضلة : **البرامج المحسبة** .

291 ديانات الشعوب غير المثقفة ، وقد يفضل استخدام ـ **الشعوب البدائية** .

6, 027 مكتبات معاهد ، الخدمة الاجتماعية مثل مكتبات المستشفيات . . .

وأسلوب عرض الموضوع هنا وتوضيحه بالمثال المضروب غير موفق فى بناء السياق أو تقديم المعنى ، وقد يكون من الأفضل القول : مكتبات معاهد ومؤسسات الخدمة الاجتماعية . . . .

7143 , 210 التعليم الاعدادى والابتدائى الاسلامى للفتيات .

واسلوب عرضها الأفضل :
التعليم الاسلامى الاعدادى والابتدائى للفتيات .

ص 133 اللغة الفرنسية رمز الأساس 44 القراءة 84 ـ فى هذا الجدول فيكون رمز التصنيف 44,84 .

هذا التركيب الملتوى للجمل يمكن أن نستبدله بتركيب أصوب وأوضح :

يضاف رمز القراءة 84 ـ من هذا الجدول الى رمز الأساس 44 الخاص باللغة الفرنسية لبناء رقم تصنيف الموضوع 448,4 .

ص 133 الرموز المذكورة أدناه لا تستخدم وحدها مطلقا . . . وعندما

تضيف الرموز الواردة أدناه الرموز الواردة فى الجداول الرئيسية عليك أن تضع العلامة العشرية . . .

لما كان السياق الطبيعى للجملة العربية التى تؤكد الفعل يبدأ بفعل خلافا للجملة الانجليزية الخبرية التى تبدأ عادة باسم أو ضمير فإننى اعتبر إعادة صياغة الجملتين السابقتين مبدوءتين بالفعل أفضل : لا تستخدم الرموز المذكورة أعلاه وحدها مطلقاً . . . ، وعليك أن تضع العلامة العشرية عندما تضيف الرموز الواردة أدناه الى الرموز الواردة فى الجداول الرئيسية .

وإزاء أرقام التصنيف 4— 9 — جملة استخدمت الفعل **يتواجد** بدل **يوجد** ، ودلالتهما مختلفتان ومن هنا يكون استخدام الفعل **يتواجد** خطأ ، فالفعل **يتواجد** من وَجِد أى أحسّ بحرارة الشوق ولايُعقل أن يتصل هذا المعنى بتصنيف الأماكن المتميزة بتضاريس معينة .

ومن الحالات التى تندرج هنا أيضا استخدام اسم القوم أو دولتهم محلّ المكان وفى اللغة يجوز استخدام الحالّ بدل المحلّ ، بيد أن المترجم هنا أمام مهمة نقل وتعريب أمينة ، وليس أمام محاولة النظر فى قضية لغوية متصلة بالحالّ والمحلّ .

لقد استخدمت الطبعة العربية : النوميديون بدل نوميديا Numedia .

الفينيقيون\بدل فينيقيا Phoenicia .

4 — 9 — العالم الحديث ، العوالم غير الأرضية ، العوالم الخارجية :

The Modern world , extraterrestrial world .

ويمكن عرض الترجمة العربية هكذا :

العالم الحديث والعوالم غير الارضية أو العوالم الخارجية .
أو العالم الحديث والعوالم غير الارضية (العوالم الخارجية) .
أو العالم الحديث والعوالم الخارجية (العوالم غير الأرضية) .

17 ـ أثر التحيزات الغربية :

أنجزت الطبعة العربية من تصنيف ديوى بأيد عربية وطبعت فى قطر عربى ، وكانت بواعث إصدارها عربية إسلامية تأخذ بالاعتبار التغيرات

الموضوعية لأوعية المعلومات وتنظيمها ، ويُستغربُ أن تصدر فى هذا الاطار وقد اعتورتها تميزات غربية ، وكنا نتوقع أن تحريرها العربى سيخلصها من خُسافها ، ومن قبيل ذلك استخدام تصنيف ديوى اسم (الخليج الفارسى) (ص ٨١) فى هذه الطبعة العربية التى تعهدتها منظمة عربية ونشرته مؤسسة عربية فى دولة عربية تنتمى إلى (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وممثلة فى (مكتب التربية لدول الخليج العربى) ؛ فما أحسب بعدُ أن هناك تبريرا لاستخدام هذه التسمية وقد استقر استخدام أسم (الخليج العربى) فى كل الوثائق والمنظمات العربية ، والكثير فى الوثائق الدولية .

ومن آثار التحيزات الغربية فى هذه الطبعة العربية استخدام مصطلح روّجت له السياسات والبعثات النصرانية الغربية خدمة لمآربها واستهدافا لخلق الجفوة بين الشمال الأفريقى المسلم وبقية القارة الأفريقية التى أشير إليها فى التصنيف :

67 — أفريقيا السوداء !

أفريقيا جنوب الصحراء !

أما أخطر جانب فى التحيزات الغربية فى التصنيف فهو ما اتصل بجانب العقيدة ، حيث ترجمت العبارات التالية المتصلة بعقيدة النصارى وسيقت على علاّتها فى « صيغة تقريرية » رغم ما يشوبها من مفاهيم الإلحاد التى يرفضها كل مسلم وكل عاقل ومن هذه العبارات :

231 — (إلله الاب ، الله الابن ، الله الروح القدس) .

232 — (قيام المسيح) .

236 — (مواطن الأرواح التى تحوم حول دخول الجنة لغير ذنب كأرواح الأطفال غير المعمدين) .

والحق أن عرض ووجود هذه العبارات وصياغاتها الحالية فى الطبعة العربية الاسلامية من التصنيف العشرى بحاجة ماسة للمراجعة ، وهناك متسع للتعبير عنها بسياقات مقبولة بعيدة عن هذه الصيغ الإلحادية ، بل يعتقد الكاتب أن تجاوز هذه التفصيلات والاكتفاء بالإشارة للعقيدة النصرانية ، فى هذه الطبعة المختصرة سيكون مناسباً أكثر ، وقلتُ « النصرانية » لا « المسيحية » لأنه محرّم أن يُنسب للمسيح ما لم يأت به ولا يُسوغه ، أما الأثر الآخر للتحيزات الغربية فيثير

وجوده فى التصنيف العشرى لديوى بطبعته العربية سخرية القارىء العربى ؛ « فثورة الدروز » ضد الاستعمار الفرنسى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ التى قادها سلطان الأطرش واشترك فيها لا الدروز وحدهم بل شتى طوائف الشعب السورى كما أوضح ذلك كتاب الدكتور ظافر القاسمى الكاتب المؤرخ السورى المعروف : **الثورة السورية الكبرى** :ـ بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٧٥ قد أسماها المستعمر الفرنسى وقتذاك عصيانا وتمردا ، وتفتقت عبقرية المترجمين عن تسميتها « فتنة الدروز » 956.02 واستخدم المترجمون « الفتنة » من حيث أرادوا « العصيان » كما تورد المصادر الغربية كدأبها فى التعامل مع كل حركة مقاومة وطنية ضد المستعمر !

7 — خلاصة القول :

عنيت الدراسة بتقديم الاصدارة العربية فى إطارها التاريخى والموضوعى ، وقد ركزت على وصف وتحليل متغيراتها غير مكرّسَة للتقريظ والترضَية، بل مؤكَدة أوجه الضعف الخطيرة التى تعتورها فى تقويم علمى .

ويخلص الكاتب من التجائه لهذه الاصدارة العربية ، والأعمال والجهود التى مهدت لها الطريق إلى أنها لا تمثل تحقيقا للتطلعات والأهداف العربية لايجاد صيغة عربية لنظام تصنيف ديوى ملائم للأطر العلمية ، والدينية الاسلامية والعربية والتاريخية والجغرافية وغيرها ، وملبٍّ لحاجات شتى المكتبات العربية التى تتنامى أعدادها ، وتزداد مجموعاتها حجما وتنوعاً ، وتتطور حاجات المستفيدين من خدمات المعلومات فيها على نحو يتطلب أداء يتسم بدرجة عالية من الكفاية فى التنظيم والاسترجاع لأوعية المعلومات فيها .

8 — مقترحات ذات علاقة :

أثارت نتائج الدراسة المقترحات التالية :

1 — قد يكون أعداد صيغة عربية معدلة من آخر طبعة كاملة صادرة من تصنيف ديوى العشرى مجديا ومناسبا أكثر لحاجات المكتبات العربية على أن تتلافى أوجه الضعف التى تعانى منها هذه الاصدارة .

2 — لايمنع توفير صيغة عربية كاملة من تصنيف ديوى العشرى التخطيط والتنفيذ فى أقرب وقت ممكن لمشروع نظام تصنيف عربى جديد يوصى بأن :-

(أ) يستفيد ولا ينسخ حرفيا تصنيف أبو النور لعلوم الدين الاسلامى (7) الذى غطى الموضوع على نحو جيد .

(ب) يفيد من معالجات موضوعات المعرفة عند علماء المسلمين كابن سينا والفارابى والغزالى والرازى . . .

(جـ) يأخذ بأحدث تطورات نظرية التحليل الوجهى

(و) يفيد من نتائج دراسات « مجموعات أبحاث التصنيف » فى بريطانيا والولايات المتحدة والهند ، وهى دراسات متقدمة حول بناء نظام متطور لتصنيف عالم المعرفة .

(هـ) يضع بعين الاعتبار متطلبات التحسيب ، والإمكانات التقنية وأوضاع المحارف keyboards العربية والآلات الراقمة العربية وماتشمله من علامات الترقيم واستيعابها لرموز الأدوار Role indicators التى تدخل فى بناء أجزاء رقم التصنيف وربطها .

(و) يصلح للتطبيق فى معالجة شتى أنواع أوعية المعلومات من منفردات ، ودوريات ، ومواد سمعية وبصرية ، . . .

(ز) يسهم فيه متخصصون يختارون بموضوعية من شتى الدول العربية وتساندهم فى عملهم مجموعة خبراء فى التخصصات الانسانية والعلمية والتطبيقية لإخراج نظام تصنيف شامل يتسم بدرجة عالية من الكفاية .

المراجــع

1 ـ تناولت الكتب التالية أكثرية أعمال الترجمة والتعديل لتصنيف ديوى العشرى وميّزت مشتملاتها من الترجمة أو التعديل ونقدتها :

(أ) أحمد بدر ومحمد فتحي عبد الهادى . **التصنيف** ، الكويت : وكالة المطبوعات (د . ت) ، ص ص 137 — 138

(ب) عبد الوهاب عبد السلام أبو النور . « الترجمات العربية المعدلة من موجز التصنيف العشرى » فى : **قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الاعداد البيليوجرافى للكتاب العربى (١٩٧٣ : الرياض)** .- الرياض : وزارة المعارف ، 1394(1974)

(جـ) عبد الوهاب عبد السلام أبو النور « التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى فى كتابه : **الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين . . .**
الرياض : دار العلوم ، 1398 (1978) ص ص 155 — 256

(د) كمال بسيونى . « الترجمات العربية المعدلة لنظام ديوى : تحليل ونقد »
عالم المكتبات : مج 2 ، ع 4 (1960) ص ص 27 — 39

(هـ) ناصر محمد السويدان « دراسة تعديلات ديوى » فى كتابه :
التصنيف فى المكتبات العربية . الرياض : دار المريخ ، 1982 ، ص ص 80 — 98.

2 ـ عبد الوهاب عبد السلام أبو النور . **الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين . . .** الرياض : دار العلوم ، 1398 (1978) ، ص ص 210 — 211 .

3 ـ عبد الوهاب عبد السلام أبو النور . « التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى » فى كتابه : **الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين . . .** الرياض : دار العلوم ، 1398 (1978) ، ص ص 155 — 256 .

4 ـ غبـد الوهاب عبد السلام أبو النور . **التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الاسلامى** . ـ القاهرة : دار الثقـافـة ، 1973 ، ص 513 .

5 ـ ديوى ، ملفل : **تصنيف ديوى العشرى ، الطبعة العربية الاولى للطبعة الحـاديـة عشرة المختصرة** ؛ (إعـداد) المنـظمـة العـربية للتربية والثقافة والعلوم ، محرر الطبعة العربية محمود الأخرس . الكويت : شركة المكتبات الكويتية ، 1984 ، الجداول ، ارقام التصنيف 001.55074 — 001 .

6 - Dewey, Milvil. Dewey decimal Classification and relative index, 19 th ed Albany, N.Y. : Forest pr. 1979, class. no. :001 — 001.55074.

7 ـ انظر تعليق الدكتور سعد محمد الهجرسى على تصنيف أبو النور فى « أحدث الثمرات الأكاديمية فى قسم المكتبات بجامعة القاهرة » [أى اطروحة أبو النور حول التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الاسلامى .] . صحيفة المكتبة : مج 4 ، ع 3 (تشرين الاول 1972) ، ص ص 63 — 69 .

58— Inan, p. 298.

59—Ibid.

60— Dodge, p. 128.

61— Ibid., p. 168.

62— Abu al-Wafaa al-Almaraghi, "**Kalimah** Tarikheah an al-Maktubah al-Azhariyah, "**Majallat al-Azhar,** (Arabic), 14 (1943), pp. 329—330.

63— Ibid.

64— Abd al-Rahman Zaki, **Al-Azhar wa- ma Hawlaha Min al-Azhar,** (Arabic), (cairo: Al-Hayah al-Misryea al Aama hlil Talif wa al-Nashir, 1976).

65— Abu al-Wafaa al-Maraghi, "Kalimah Tarikheah an al-Maktubah al-Azhariyah, "**Majallat al-Azhar"** (Arabic), 15 (1944),p. 41—42.

66— Ibid., v.14 (1943), p. 503.

67— Ibid.

68— Ibid., v. 15 (1944), p. 42.

69— William M. Randal, "Some Libraries of cairo," **The Moslem World,** 28 (July, 1938), pp. 226—228.

70— Dodge, p. 128.

71— Ibid.

72— Sulaiman Rasad, **Kanz al-Jauhar fi Tarikh al-Azhar,** (Arabic), (Cairo : Matoat Hindiya, 1902).

73— Randall, p. 227.

74— Dodge, p. 170.

75— Ibid.

76— Ahmad Muhammad Awf, **Al-Azhar fi Alf Am: April 970 to April 1790,** (Arabic), (Cairo : Al-Azhar, 1970), p. 14.

37— Johnson, p. 104.

38— Ibid.

39— **Encyclopedia of Library and Information Sciences,** 1968-, s.v. "Egypt, Libraries in," by Mohammad M. Aman.

40— Ibrahim Abduh, **"Tarikh al-Tibaah wa al-Sihafah Fi Misr." 2d. ed.** (Cairo: Maktabat al-Adaab, 1949).

41— Ibid.

42— Abd al-Mut a'al al-Saidi, **Tarikh al-Islah** Fi al-Azhar wa Safahat Min al-Jihad Fi al-Islah, (Arabic), (Cairo: Matbaat al-Itimad, 1943).

43— **Encyclopedia of Library and Information Sciences,** 1968-, s.v. "Africa Libraries," by W.J. Plumbe.

44— Tibawi, p. 26.

45— Stanley Lane-Poole, **Cairo : Sketches of its History, Monuments, and Social Life,** (New York: Arno Press, 1873; Reprimt 1898), p. 184.

46— Ibid., p. 185.

47— Charles C. Adams, **Islam and Modernism in Egypt : A Study of Modern Reform Movement Inaugurated by Muhammad Abduh** (London : Oxford University Press, 1933), p. 28.

48— Ibid., 48.

49— Lane-Poole, pp. 184—186.

50— Adams, p. 29.

51— Ibid.

52— Ibid., p.8.

53— **Encyclopedia of Library and Information Sciences,** 1968-, s.v. "Egypt, Libraries in, by Mohammed M. Aman.

54— **The World of Learning 1978-79,** 29th ed. (London : Europa Publications Limited, 1978), pp. 388-389.

55— Mustafa Bayram, Al-Azhar : (Arabic); Misri Matb. al-Famdum, 1903.

56— Adams, p. 76.

57— Ibid.

21— Ruth S. Mackensen, "Background of the History of Moslem Libraries, **"The American Journal of Semitic** Languages and Literatures, 51 (1935), p. 122.

22— Bayard Dodge, **Al-Azhar : A Millennium of Muslim Learning.** (Washington : Middle East Institutes, 1961), pp. 13-15.

23— Ibid., p. 12.

24— **Encyclopedia of Library and Information Sciences,** 1968-, s.v. "Africa Libraries," by W.J. Plumbe.

25— Ibid., p. 122.

26— Ibid.

27— Ibid.

28— **Encyclopedia of Library and Information Sciences,. v.s.** "Egypt, Libraries in," by Mohammad M. Aman.

29— al-Maqrizi, v.1. pp. 273—275.

30— **Qissat al-Azhar : Rihob al-'ilm wa-al-Iman,** (Arabic). (Cairo : Dar al-Hilal, 1973), p. 178.

31— Ibn Muyassar (d. 1278), **Annales D'Egypte,** l'Instut Francais, 1919), p. 64.
(Arabic), edit., Henri Masse (Cairo : Imprimerie de.

32— **Encyclopedia of Library and Information Sciences,** 1968-, s.v. "Africa Libraries," by W.J. Plumbe.

33— Cairo-Jamiat al-Qahirah, p. 7.

34— Mackensen, "Background of the History of Moslem Libraries," **The American Journal of Semitic Languages and Literatures,** 52 (1936), p. 22.

35— Muhammad Khalid Husain, **Al-Tajdid Fi al-Azhar,** (Arabic), (Cairo: Matbuat al-Ma'arif, 1940), pp. 5-6.

36— Mackensen, **"Background of the History of Moslem Libraries, "The American Journal of Semitic Languages and Literatures,** 52 (1936), p. 25.

FOOTNOTES :

1 — Cairo-Jamiat al-Qahirah, **University of Cairo Prospectus 1969-70,** (Cairo University Press, 1969), p. 5.

2 — Ibid., p. 6.

3 — Elmer D. Johson, **History of Libraries in Western World,** 2d. ed., (Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1970), p. 35.

4 — Ibid., p. 54.

5 — Ibid., p. 55.

6 — Ibid.

7 — Ibid., p. 58.

8 — Ibid., p. 59.

9 — Abdul Latif Tibawi, **Islamic Education : Its Traditions and Modernization into the Arab National System,** (London : Luzac, 1972), p. 23.

10— Ibid., p. 28.

11— Johnson, p. 95.

12— Ibid., p. 97.

13— Ruth S. Mackensen, "Background of the History of Moslem Libraries," **The American Journal of Semitic Languages and Literatures,** 52 (1936), p. 84.

14— Ibid., p. 98.

15— Ibid.

16— Ibid.

17— al-Maqrizi (1364—1441) **al-Khitat al-Maqrizieh** (Arabic). Beriat : Dar Ihia al-Ulam, 1959. Reprint 1898.

18— Muhammad 'Abd Allah Inan, **Tarikh al-Jami al-Azhar, 2d. ed., Arabic. (Cairo : al-Khanji, 1958).**

19— **Encyclopedia of Library and Information Sciences,** 1968 -, S.V. "Egypt, Libraries in," by Mohammad M. Aman.

20— Tibawi, p. 24.

were slow about turning over their books to this new library. In 1909 a Committee was appointed to purchase new books, but the library grew because of private gifts[71] Furthermore, an effort was made to transfer many manuscripts from the city mosques to al-Azhar Library[72].

In 1933, the total count of volumes was 67,347. Of these. 46,398 were in the Central Library, and the remainder in the riwaks. The manuscripts accounted for 14,352 of this total[73] .

During 1949, al-Azhar Library possessed 80,000 volumes of which 20,000 were manuscripts[74].

In 1959, there were 120,000 volumes in the main library, in addition to collections in the colleges; 15,000 books, for example, being in the College of Theology[75].

The Nature of the Collection :

Some of the manuscripts are very valuable, especially those connected with Medieval studies. There are also beautiful copies of the Quran, the oldest of which was written at the end of the tenth century[76].

The collection is varied, with emphasis on Islamic law and studies and the Arabic language. In addition, new fields, e.g. medicine, engineering and agriculture were established.

Conclusion :

The historical developmen of al-Azhar library has not been explored in any systematic way. The information on the subject are scarce and scattered. The data available are a part from afew short articles and allusions in works written with a different purpose. The present study intends to identify the development of al-Azhar library and its contributions to and influence by education at al-Azhar Mosque.

que . Its floor was marble, ceiling illuminated by gold and silver, and its windows were decorated with copper[63]

In 1936, part of the collection was housed on the second floor of al-Azhar administration building . Generally speaking , this building was inadequate either to stock books, to house staff or to provide a good library service[64] .

Finance :

a) In 1936, the budget was 1, 448 Egyptian pounds[65] .
b) The budget is now shared between al-Azhar mosque and its library.
c) Other sources of income are : donations, individual contributions, and subsidies.

Staff :

When the library was first started in 1897, there were only four employees; Amin (librarian), Clerk, Circûlation Clerk, and cleaning worker, with an equal number of sheikhs to serve as advisors[66] . In 1936 the number had increased to ten employees who were now provided with two typewriters[67]. In 1943, there were twenty permanent employees including two assistant librarians and a fireman. In addition, there were four temporary employees from the National Library, for cataloging[68] .

Collection Development :

In 1853 there were 18,564 books and manuscripts at al-Azhar, but these volumes were distributed among lodging quarters (riwaks), each of which had its own collection of books which it administered for itself[69]. In addition, there were also some valuable manuscripts stored in the nearby mosques . Such collections were badly neglected until 1897, when some attempt was made to collect the scattered volumes in a central university library as mentioned earlier .

In 1897 there were 7,703 volumes representing twenty branches of learning ; 6,617 of the books being given by the lodging units and neighboring institutions[70]. In addition, some of the larger residential units

There is no mention of any existing list of books that were at the library during the period being investigated. However, Inan mentions that the German Orientalist, Gustaf L. Flugel, found "... in one of Vienna's libraries a manuscript which listed all the books at al-Azhar Library"[58] . Inan says nothing about the title of the manuscript or the period it covered. On the other hand, the orientalist Titus Burckhardt, visited the library at the turn of the 19th century and made a list of the books he saw. This list, which was published in English in 1816, is entitled **A Catalogue of the** Books in the Mosque el-Azhar"[59] .

Objectives :

a) To serve as a Central Library to al-Azhar University and its higher institutions .
b) To serve as a center of information for both "Lagna al-Fatwa" (Supreme Islamic Consultative Committee) and Maglat al-Azhar (al-Azhar Journal).
c) To serve the community as a public library as well as a service to students and faculties of such institutions.

Legislation :

a) In 1897 the Rector of al-Azhar persuaded the government to furnish the Colleges of Aqbagha and Taybars with wooden book cases[60] .
b) The Diwan al-Awauf (government department to control pious foundations) approved the forming of Central University Library for al-Azhar which was called " al-Maktabah al-Azharieh" (al-Azhar Librarary)[61].

Building :

In 1897 most riwak collections were housed in the following old Mamluk buildings;

a) The College of Aqbagha, which was founded in 1339 and located on the left hand side of the main gateway of al-Azhar mosque[62] .
b) The Coolege of Taybars, founded in 1339, was located on the right hand side of al-Azhar mosque. This building was constructed in 167 square meters in the form of a small mosque annexed to al-Azhar mos-

participant in the political, social, and religious life of Egypt through his writings and his energetic practical reforms, hoped to make al-Azhar the center of reform movement[52] .

Aman points out that al-Azhar was first founded as a mosque in 972 and was turned into a university in 988 to promote the Shiite doctrine. From the time of its establishment until the end of the nineteenth century, education in al-Azhar was purely religious . In 1896 a law was passed introducing modern subjects into the program of education . In 1961. el-Azhar was expanded as a new university of the twentieth century, combining theology, Islamic jurisprudence, engineering, medicine and business administration[53] .

In 1978—79, the number of teachers at al-Azhar University is 1,354, the students number over 32,000. The library contains 80,00 volumes, including 20,000 manuscripts[54].

The Modern History of al-Azhar Library :

Origin :

Al-Azhar Library dates from the year 1897 when some attempt was made to bring together the books belonging to the different " Riwaks", to list them and to take stock of the gains and losses of the library[55] Charles C. Adams describes the condition of al-Azhar collection when he says : The library of al-Azhar was in a deplorable state of neglect and disuse. The volumes were scattered among the various " riwaks ", and many of them were in dilapidated condition . Many valuable works had found their way into the hands of European scholars, and very many more had been sold at merely nominal prices to books sellers. From various hiding places these scattered books were carried in bags and baskets to the place set aside for a library and were then arranged and classified[56] . Some of the collections of the most important " riwaks" were left where they were, but also arranged and classified, and placed under proper care. Librarians were also instituted in the provincial mosque schools[57] .

text, commentary and notes upon the original text. No tuition was charged and free accommodotion lodging was provided. The students received daily allowances of food, provided by endowments of the riwak to which they were attached[45]. After some years of learning they often became kâdis, muftis, imâms or schoolmasters and some remained at al-Azhar and became the "ulama" or wisemen of the university[46]. Al-Azhar is indeed the University of Islam.

The courses[47] taught at al-Azhar were as follows :

a) Transmitted or traditional sciences, e.g. dogmatic theology ; interpretation of the Quran; traditions of the Prophet and jurisprudence, and its principles. In addition, mysticism and ethics.

b) The rational sciences; grammar and syntax of the Arabic Language, prosody, rhetoric, logic, and astronomy.

c) The auxiliary sciences; belles-lettres, history, geography, and mathematics[48].

The famous orientalist, Stanley Lane-Poole notes that the constittution of al-Azhar University is ideal from the scholarly point of view. Mr. Lane-Poole presents an interesting comparison between al-Azhar University and the Universities of Europe in the twelfth century[49] .

Muhammad Ali Pasha (1805—1848) had a great desire to introduce European learning into Egypt. So he sent the first Educational Mission to Paris in 1828, with the intention of introducing European Sciences into al-Azhar. Various European works, mostly French, were also translated to Arabic[50] . The Khedive Ismail (1863—1879) in his zeal for Europeanizing Egypt, had renewed the attempts to reform al-Azhar[51] . During the last quarter of the nineteenth century under the leadership of the "Grand Mufti"* of Egypt, Sheikh Muhammad Abduh (d. 1905), who was an active

* The supreme officiall interpreter of the conon Law of Islam for the whole country, and his "fatwas" or legal opinians, touching any matter were authoritotive and final.

important cluster of Special and Academic Libraries were founded[43] as follows:

1828 Library of the Faculty of Medicine.
1859 Library of the Egyptian Institute.
1870 the Khedieval Library (now the National Library).
1875 Library of Royal Society of Geography.
1876 Library of the Mixed Court.
1881 Library of the Institute Francaise d'Archeologie Orientale.
1882 Library of the College of Jesuit Fathers.
1886 Library of the Egyptain Museum.
1889 Library of the Faculty of Agriculture.
1892 Alexandrian Municipal Library.
1893 Library of the Ecole Francaise de droit.
1897 Al-Azhar Library (the present study).

Religious education commences as soon as the child begins to speak and proceeds to recite certain verses of the Quran. Hence, learning of Quran is the chief business of the teacher (sheikh) who assigned a room of his house for instruction of pupils and this place became known as "Mûktab" or "Kuttab" which derived from the Arabic root "to write"[44]. The student is given a chapter of the Quran opened out on a little desk made of palm-sticks, and proceeds to commit it to memory by chanting it aloud in sing-song fashion. This institution is similar to the scriptoria in Europe in the Middle Ags. If the pupil wishes to attain the summit of Egyptian learning he must attend the classes at al-Azhar.

Al-Azhar is divided into various compartments called Riwaks, reserved for the separate use of students of different nations, e.g., Morocco, Syria and Turkey[45].

The Method of Teaching :

The students are gathered in groups on the floor of al-Azhar mosque around the professor of their choice; and set themselves to memorize the

In general, the Fatimid libraries reflected the intellectual and religious interests and ambitions of the heretical Fatimid Caliphs and came to an end 'in the new dynasty under Saladin. Machenson remarks that " Probably, the most distinctive contribution of the Fatimid dynasty was the effective politicomilitary organization which they perfected"[36].

Elmer Johnson points out that, many muslim libraries suffered in civil wars and in the decine of interest in learning under various rulers at different times. Religious dissention often resulted in conquests that brought on destruction of all books relating to the history and beliefs of particular Muslim sects[37]. Two other factors, fire and flood, also resulted in the destruction of the Muslim libraries[38].

In the Ottoman dynasty (1517—1939), the education movement at al-Azhar declined. Most of the innerpalace libraries were destroyed or carried off by the Turks as payment for wages due[39]. In this dynasty, Egypt was cut off from the world's civilization. In order to appreciate the significance of this study, it is neçessary to recall the events preceeding its erection. Al-Azhar remained the greatest religious and secular university in Egypt, and the oldest seat of learning with a continuous history in the Islamic world.

In 1798, Egypt was invaded by the French Expedition under the command of Napoleon Bonaparte. The French Expedition brought new ideas and new technology to Egypt. It introduced Egypt to the printing press which later played an integral role in the Egyptian culture[40]. The first Egyptian printing press was established in 1821 under the rule of Muhammad Ali[41].

Al-Azhar remained stagnant until awakened by the sound of the French canons. This marked a national renaissance, and the people assigned leadership to al-Azhar Sheikh, who led them in their spiritual, cultural, and political life[42].

Modern Egypt, most closely in contact with Europe, first felt the need for establishing libraries of the European model. The greatest development was in Egypt where a national library, a municipal library, and an

Ibn Ahmad took charge of the affairs of the library, cataloged it, and repaired worn bindings[28] .

The historian al-Maqrizi wrote in his book **al-Khitat al- Maqrizieh** that " al — Hakim (6th Fatimid Caliph) ordered the transfer of half of the books that were at the Royal Library to al-Azhar mosque . The rest were sent to his mosque and to the Maqs Mosque ."[29] . The Royal Library collection was estimated at about 100,000 volumes. This, by the end of the eleventh century, al-Azhar library possessed a collection of at least fifty thousand volumes[30].

The historian Ibn Muyassar (d . 1278) wrote , under the events of 1123 , that " Dai al-Duat Abi al-Fakhr Saleh was appointed as the official Khatib (preacher) of al-Azhar Mosque and as a curator of its library ."[31] Hence , there was a library highly at al-Azhar Mosque and the librarian was an important and highly educated person .

Wilfred J . Plumbe points out that al-Azhar had a notable library which was not restricted to academic staff and university students . Such library had carpets and curtains and a staff of managers and servants to maintain its services[32] . Mackenson wrote a series of articles entitled " Background of the History of Muslim libraries " in the **American Journal of Semetic Languages and Literatures .** He noted that the materials to study al-Azhar are not accessible to Western scholars . He says nothing about al-Azhar library .

Al-Azhar , however , did not stand alone as a center of learning . Other learning institutions , called al-madrasas , were established . Libraries were supplied for such institutions .[33]

Besides educational activities of the mosques and "madrasas", there was also the royal patronage of scholars and men of letters. In these academies (5 alons) there was a lively interest in the exchange of thought through assemblies for discussion, lectures, debates, and other competive performances.[34] The library of each was an integral part of the foundation. In 1043, it was said that a catalog was being prepared for the royal library of Cairo[35].

Al-Azhar had early gained a high reputation as a school of Islamic studies, which it retained for many centuries, following upon the Mongol invasion in the East and the decline of Islam in the West[19]. The association of the mosque with education remained one of its characteristics throughout Islamic history[20]. Mackenson notes that most higher education in the Islamic world has been carried on in mosques and madrasas.[21] Bayard Dodge[22] points out that the Fatimid Caliphs aimed at involving al — Azhar as a center of learning for two reasons :

1 — To introduce the Fatimid system of jurisprudence .

2 — To train propaganda agents .

By 988, Vizier Jacob Ibn Killis asked his master al — Aziz to provide a grant for the maintenance of a group of scholars . Provision was made for thirty-five students[23]. Hence, higher education became established at al-Azhar in an organized way . The Quran was the first book to be taught at al-Azhar U niversity .

The Fatimid Caliphs were also concerned with the cause of learning and built up libraries in their palaces . Al-Aziz (975 — 995), for instance, established a royal library in his palace which occupied forty rooms and contained 18,000 volumes of ancient sciences and theological works and included 2,400 the copies of Quran, some of them illuminated with gold and silver [24]. Later this library became part of Dar al-'ilm (Abode of Science) which possessed at least 200,000 volumes . In 1291, this library was destroyed by fire, thus suffering the normal fate of a Medieval Islamic library[25].

In 1005, al — Hakim (996 — 1021) established a new library called Dar al — 'ilm[26]. The library was open not only to the fellows of the academy but also for the public . Free writing materials were provided, to all, and lodging, meals and stipends to those who wished to remain a time for study[27]. By the end of 1005, the library became a center of Fatimid propaganda and a school of science and literature .

The historian Ibn al-Qifti reported that in 1043 the vizier Abu Qasim Ali

divine revelation. Muhammad was commanded by the Angel messenger: " Read ! " [9]. The tracing of the roots to the Quran and the traditions, which represent the sayings and practice of the prophet Muhammad. With the spread of Islam in territories inhabited by civilized people, the Byzantine and Persian empires, cultural fertilization was inevitable[10]

The first center of the Muslim world was Damascus, where Umayid dynasty (661 — 750) ruled. The Umayids promoted learning and established a library in Damascus.[11].

The great period of Muslim literature and learning came under the Abbasid rulers (750 — 1 050) and centered in Baghdad. Al-amun (813 — 833) established a center of learning (Home of Wisdom) with a well-stocked library.[12] In 969, Commander Jawhar invaded Egypt for the heretical caliphs known as the Fatimids (969 — 1171). They were supporters of the Ismaili variety of the Shiite sect.[13] It is said that the Fatimids were descendants of the Prophet's daughter, Fatima.[14] Their attitude originated in conflicts over the question of the rightful successors of Muhammad. Then, they rejected all the orthodox caliphs after the Prophet and substituted a line of Imams.[15] This question of leadership is the most important difference between the Shiites and the Sunnites, and from it have developed differences in doctrines and religicus practices.[16] Caliph al-Muizz ordered his commander Jawhar to construct a capital of the new dynasty which was to be called al-Qahirah (Cairo) and to build a new mosque which was to be named al-Azhar[17]. His intention was to compete with Abbasid, Caliph of Baghdad, for control of the Muslim world.

The mosque of al-Azhar* was completed in 972 and devoted to public worship and education. The word " al-Ahar " implies " most shining " or " most flourishing " It is said that the name of al — Azhar was derived from the Prophet's Daughter's nickname " al-Zahra "[18].

---

* Also referred to in Arabic as "al-Jami al-Azhar" i.e. "the Azhar Mosque" or more simply as "al-Azhar"

AL-AZHAR LIBRARY

MOHSEN EL-ARINI

Dept. of Librarianship & Archives
Faculty of Arts — Cairo Univ.

Historical Background

In Ancient Egypt

The University of Owne led the intellectual and cultural movement for many centuries . Owne exelled in three fields ; religion , astronomy and medicine .[1]

The Greeks testified to the advance of the Egyptians , achieved in mathematical sciences , the arts of wisdom , and statesmanship[2] .

The Ancient Egyptians also gave great care to the libraries . It was reported that king Ramsses II , ca . 1304 - 1237 B . C . , had a library (Ozymandyas) of some twenty thousand rolls in his palace at Thebes[3]. The librarian was an important and highly educated person

During the fourth century B . C . a museum (Moseon) and a library (Alexandrian library) were established in Alexandria [4] . The museum was a continuation of Egyptian university education . Egyptian and Greek scholars were engaged to translate the works of earlier writers and compile a chronology of Egyptian history[5] . Seventy Hebrew scholars were employed to translate the Old Testament into Greek[6] . Alexandrian Library flourished for several hundred years . Its collection was estimated at over 700 , 000 rolls ,[7] but its conclusion becomes even more uncertain[8] .

Egypt in the Islamic Era

The Pre -Islamic Arabian tradition was completely oral . The Muslim era dated from the Hijra of Muhammad from Mecca to Medina in 622 A . D . The Muslim education began with Muhammad's first experience of the

this apart from the obvious space saving advantages which the materials represent. They may be summarised as : economy, availability and the library material preservation.

But, when the in-service training courses are over, and the trainees go back to their jobs, they don't apply or make use of what they have gained during these training courses. Either because the top management at the DPC are not fully aware of the validity and seriousness of these courses and the length of time needed to do the change or because the clerical officials havn't got the spirit of originality and initiation and by the passage of time most of trainees forget what they have learnt in such courses.

References :

1 — Harvey, John F. West Asian Special Libraries and Information Centres. **Ann. of Lib. Sci. & Documentation,** Vol. 20, 1973, 26-38.

2 — Aman, M.M."Egypt, libraries in". In Allen Kent et al (eds.) **Encycopaedia of Library & Information Science,** New York: Marcel Dekker, 1972, Vol. 7, 574-588.

3 — Kasem, Hishmat M.A. 'Administrative information and archives services in the Arab Republic of Egypt'. **UNESCO Bull. Libr.** Vol. 30, No.4, July/ Aug. 1976, 210—217.

4 — Documentation and Publishing Centre Work Directory and Regulations (In Arabic and unpublished) (1977).

5 — Compiled from: Institute of National Planning Annual Reports from 1977 to 1981, Cairo, INP (In Arabic Language).

6 — Foskett, D.J 'Special Libraries' Library Association, Proceedings of the Annual Conference (1955) 70.

7 — Gasaway, Laura N. 'Women in Special libraries' In Eugene B. Jackson (ed.) Special Libraries, a new reader, London, Scarecrow, 1980, p. 85—92.

8 — Orna, E. 'Should we educate our users ?' **Aslib-Proceedings,** Vol. 30, No.4, Apr. 1978, 130—141.

At the DPC of the INP there is no training nor education for the library users. Each year the INP Training and Education Centre holds several short-term training courses, in addition to the one-year diploma course, but neither of these courses include any instruction programme of how to use the special library of the INP. Most of the participants use the DPC library depending on their first library tour and the information services are offered to them by means of some assistant librarians who supply them with their needs without even showing the participants how the collection is arranged . In addition, the library hasn't a recent guide to the usage of the library and the old one is not always available. To promote the efficiency of the information services, professional librarians of the DPC have to train and educate their users through introducing an instruction course in the syllabi of the INP diploma and training programmes which will help in giving essential feedback to the library staff ; consequently, information services can be evaluated and improved.

5.1. In-Service Training at the DPC :

Since its setting up in 1960, the DPC of the INP used to send some of the librarians inside and abroad to attend training courses which last for nine months and recently for one week. Attendance of these training courses is not restricted to the librarians only but the assistant librarians, non-professional and the clerical officials are allowed to attend. A one month training course was held by the Moslem Youth Society in Cairo and was attended twice by some of the clerical officials at the DPC. The instruction course includes the following topics : types of libraries, descriptive cataloguing, information resources, acquisitions, electronic computer, subject headings and classification schemes.

Another recent in-service training course was held by the Documentation and Microfilming Centre at the Central Agency for Public Mobilisation and Statistics for one week. It was on microfilms and the DPC has sent eight people to attend this course. The DPC has already purchased five microfilm readers and two printers and the external memoranda serial has been reproduced and stored in microfilm. There are several reasons for

leave and two male professionals delegated to some Arab states and the mother remaining number includes three professionals practising the top managment of the DPC. This means that the actual professional staff is five people only conducting the technical and the information services for the whole centre which includes about one hundred thousand items of publications.

5. User Education and Training at the DPC :

It is an unfortunate fact that even among those who have research degrees, many do not know how to use libraries and are unaware of the full range of sources of information within their own disciplines. Special librarians who recognise this dangerous ignorance must train and educate their users. These can be supplemented by local, less formal, training sessions run by the librarians. They would start with a simple introduction to the special library and its systems and go to more extensive instruction on the sources of information in relevant subjects. Individual workers would be given helpful on-the-spot advice on methods of making searches and would also be taught how best to plan their own scanning of literature, and how to organise their personal indexes of information. Without indexes of this kind people rapidly forget what they have seen, and are unable subsequently to trace potentially valuable information they once had.

It should now be an obvious fact that while training of users is desirable in all kinds of libraries, in special libraries it is mandatory. The new canon of special librarianship is not to 'save the time of the user' but to' stop the user from wasting time'. Before designing a training system, it is worth consulting a paper by Orna[8] on the education of users. The article describes methods of training so that users learn how best to identify their information problems and to communicate effectively with library staff. Planning personal retrieval system and giving essential feedback to the libraty staff, so that services can be evaluated and improved.

The DPC of the INP employs a staff of 15 professional librarians, all of them have got at least three years experience; most have B.L.S. education and a few have higher degrees in librarianship . All have been graduates of the Department of librarianship and Archives at Cairo University. They are assisted by another group of four non-professionals who have university education in various disciplines relevant to the INP field of interests. The DPC employs another thirteen officials for clerical works (See Table 4).

Table 4

Distribution of Library Staff at the DPC by Sex and Profession

Sex / Profession	Professional Librarians	Non-Professional	Clerical Workers	TOTAL
Males	5	3	3	11
Females	10	1	10	21
TOTAL	15	4	13	32

It could be seen clearly that the number of the female professional librarians are twice the number of the male professionals, at the same time, the same proportion is maintained, almost, in the whole number of the DPC personnel. According to the personel laws and regulations in Egypt, the working woman has the right to get at least two years unpaid leave in certain cases [a] and this causes a series of problems to the DPC which suffers from the sharp shortage in the professional staff for the time being. For example, at present there are half of the professionl females on unpaid

(a) When she gives birth to a child or accompanies her delegated husband abroad, she has the right to have a period between 2-6 years unpaid leave throughout her career.

— Publishing the INP scientific production through the different media such as books, journals, pamphlets and memoranda.
— publishing economic plans and relevant studies and researches for the appraisal and follow up of these plans.

The section includes the following units :-

a) Memoranda Serial Unit.
b) INP Journal.
c) Publishing Contractual Unit.

The publication section is wholly responsible for publishing the INP Memornada Serial which consists of the both internal memoranda and external memoranda serial. In addition to that, the section publishes the INP Annual Book and a monthly news bulletin. But still the INP Journal hasn't been published yet.

4 — DPC Staff :

Foskett[6] calls for two vital qualifications in a special library staff: first, efficiency in the techniques of reference and information service, and secondly, a thorough knowledge of the parent organisation's structure and policy of how its aims may best be achieved. So, it could be stated that the quality of the special library's personnel is the most important factor in the effectiveness of the library as an information center for its parent organisation. According to the objectives and standards for special libraries staff librarians should be professional librarians who can meet certain qualifications in education and experience. Gasaway [7] in "Women in Special Libraries" profession today. The most recent survey by states that women comprise at least 80 percent of the library Special Libraries Association shows the ratio of female to male librarians is 3.8:1, an increase over the 3.01:1 in 1970. She concludes her article by saying that women now make up 72 percent of librarians in the special libraries.

3.5. Translation Section :

The function of this section is to translate materials pertinent to planning and development from foreign languages into the Arabic language. It is comprised of the following units :—

1 — English Language Unit.
2 — French Language Unit.
3 — German Language Unit.
4 — Russian Language Unit.
5 — Hebrew Language Unit.
6 — Polish Language Unit.
7 — Revision Unit.

The DPC employs translators proficient in the languages in which information of value to the INP is most frequently found .Translators scan the newspapers and economic journals to monitor information for the INP . During the late sixties and early seventies translations from English , French , German and Russian languages were flourishing , but for the moment, most of the translators have left to work in private organisations or in an Arab state. At the same time, there is no revision unit at the DPC to check the original translations. It could be stated that translation section at the DPC is not operational and the only Russian translator left is engaged in assistant library processes.

Translators must be integrated enough to feel part of the unit and meet library clientele and offer them oral-translations. They have to sit down with the users and translate the summary and key sentences and the conclusion of the paper concerned. Thus, full translation is avoided unless the article proves to be of exceptional importance or is of interest to a number of individuals.

3.6. Publication Section :

Article 17 of the DPC Regulations specifies the functions of this section as follows :

Table 3

Types of Library Users and Circulation Statistics from 1977 to 1981

Year	Opening Hours	No. of Books	No. of Borrowers	Types of Users		
				Diploma	INP	External
1977	2800	1574	300	520	570	3850
1978	2800	950	225	915	582	3615
1979	2500	880	254	1476	1269	4276
1980	2500	1012	203	1101	1020	3586
1981	2300	1637	404	443	870	5665
%	—	—	—	6.3	12.5	81.2

BASED ON : INP Annual Reports 1977-1981[5]

The table shows clearly that a large proportion of users are deprived from the lending service. For example, in the year 1981, 81.2 percent of the whole users; the externals are not allowed to borrow any of the library's materials whereas 18.8 percent are entitled to lending service. This means that most of the library clientele have to spend most of their time in the library, especially, there are no photocopying machines, and that is considered unfair. As for the number of books borrowed by the legal users in 1981, it could be seen that each user has borrowed 3.5 item all over the year; a quantity inadequate for a research worker to keep up with recent developments in his discipline which means, also, that the circulation quota is not sufficient.

The opening hours of the library have been diminished in 1981 to 2300 hours all over the year and to become seven hours a day. At the same time, the INP is situated in Nasr City ; a new quarter of Cairo, which takes a long time for the external user to visit the library. If the opening hours go back to the years 1977 & 1978, to be nine hours a day, we believe that the external users will increase and might be doubled.

b) Reference Service Unit . It offers reference and enquiry services to the users of the library but most of the reference and bibliographic tools are not up to date and the refernce assistant librarian is not highly qualified for the job. In addition to that the library doesn't keep records for the service.

c) Photocopying and Typing Unit. It photocopies articles and parts of research to the INP staff members only, but as each academic centre has got its copying machine, so this service has become very restricted for the time being.

According to article numbre 25 of the DPC regulations, circulation is only entitled to the following categories :—

1 — Board of Administration Members	10 items
2 — Academic Staff Members	10 items
3 — Research Workers	5 items
4 — Delegated Experts	2 items
5 — Diploma Members	3 items
6 — Technical and Administrative Staff	5 items

The duration of external loan is one month, and it could be renewed if the item is not reserved by another borrower.

Inter-library loan. Article number 23 of the DPC regulations allows conducting such a service, but it is very limited and there is no record for the inter-library lending service. Lending service, in general, is provided to members working full time at the INP and other users are not allowed to borrow any type of material, but we believe that they could use this right after taking certain arrangements.

To place the information service at the DPC in perspective, one has to recognise the core function of a special library. It not only collects, records and organises the materials in various forms, which other types of library also do; it actively initiates methods and techniques of its own for the utilisation of those materials. It devotes its major efforts to provide an information service in depth and breadth, and in a measure, which is easily distinguishable from identical functions performed in other types of library, which is its most differentiating factor and we think that the special library of the INP is doing the job well within its limited financial and human resources.

3.3. Documentary Processing Section :

This section is mainly concerned with the following functions :—

abstracting, indexing bibliographic search and co-operation locally and internationally. It includes the following units :

a) Abstracting Unit.
b) Indexing Unit.
c) Bibliographic Research Unit.
d) Bibliographic Co-operation Unit.

It could be said that this section is non-operational as an independent division but most of its functions are carried out by the Technical Processes Section. It might be operational in the long run as it is stated in item number 14 of the DPC work directory.

3.4. Documentation Services Section :

This is the most prominent section whose services are direct and tangible by the library clientele. Its main functions are circulation, guidance, reference service, photocopying and typing services. It has the following units :

a) Circulation and Guidance Unit. It is concerned with external circulation and internal reading and guiding the clientele to the optimal use of the DPC collection.

4 — Planning and Development in Egypt 1978—1980. A selected bibliography 1980. The bibliography includes researches and studies published by research and scientific institutions in Egypt through the period from 1978 to 1980.

5 — A subject bibliography for W.H.O. publications deposited at DPC until the end of 1981.

3.2.1 Current Awareness Services :

The services in this category are intended to help the INP Academic Staff Members and the users of the library to keep up with current information of interest to them. These services offer lists of recent acquisitions :

1 — Subject Guide to Recent Periodicals' Articles; a quarterly bulletin. It includes photocopies of tables of contents of recent periodicals arranged under broad subject headings.

2 — Press Clippings. Newspaper articles are a useful supplement to information in books. The DPC collects all articles published in the Egyptian papers and journals convenient to planning and development and mounted on sheets of paper and filed in covers and arranged under broad subject headings. But such a service of clippings should be weeded frequently to remove out-of-date material.

3 — Legislative Decrees and Laws Bulletin. It is a quarterly bulletin. It includes the decrees and laws of social and economic development in Egypt and is distributed to all the INP academic centres in order to keep the scientific staff abreast of the new regulations related to their field of specializations.

4 — Guide to the Proceedings of the Conferences held by, or jointly by the INP and other similar institutions through the period 1962—1981.

5 — Guide to thesis of the INP Diploma and the long-term training courses from 1962 to 1980. The guide includes the theses that got 'very good' and 'excellent' grades only.

3.2 Technical Processes Section :

It is responsible for cataloguing and classifying all sorts of materials, books, documents, pamphlets, periodicals, memoranda, research reports, academic thesis... etc. and building card and printed catalogues. This section is comprised of the following untis :

a) Cataloguing Unit. Its main function is the descriptive cataloguing for all publications following the Anglo-American Catalguing Rules 1967.
b) Classification Unit. It classifies books only according to DDC 18th edition. The other materials are given subject headings from a special list of headings prepared at DPC, and based on LC and Sears list of subject headings.

Technical Processes Section to the DPC is like the heart to the body, but owing to the sharp shortage of professional staff, this section concentrates on cataloguing and classifying the monographs. At the same time it compiles specialised bibliographies and guides to the INP publications and the serials. It compiles bibliographical lists which refer to items of specialised literature in specific subject fields, whatever the form, language and location of these items may be. It represents a high proportion of the total number of services and covers a wide range of subject fields. For example, in 1981 the following subject oriented bibliographies were issued :

1 — A subject bibliographic list of documents and pamphlets received through the period from July to August 1980.
2 — A selected annotated bibliography on population studies 1981. It includes selected materials that were published in Egypt in 1980 in the Arabic language.
3 — A classified list of books recently purchased by the DPC 1981. The list includes Arabic and foreign books purchased from Cairo International Book Fair held in January 1981.

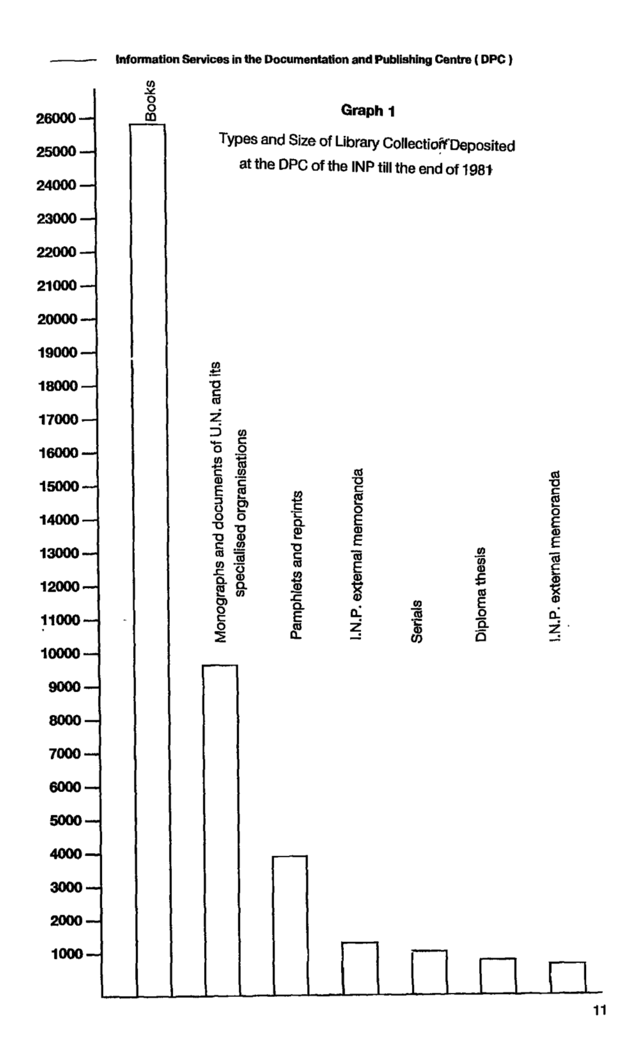

Graph 1
Types and Size of Library Collection Deposited
at the DPC of the INP till the end of 1981
26000
25000
24000
23000
22000
21000
20000
19000
18000
17000
16000
15000
14000
13000
12000
11000
10000
9000
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
Books
Monographs and documents of U.N. and its specialised organisations
Pamphlets and reprints
I.N.P. external memoranda
Serials
Diploma thesis
I.N.P. external memoranda

Table 1

Types and Size of the Library Collection till the end of 1981 at the DPC (9)

Year / collection	Books	Reprints of Pam-phlets	Pubs of UN & its organs	Serials titles	Diploma thesis	INP Memoranda	
						Internal	External
1977	23.504	5.000	10.096	798	259	587	1209
1978	24.216	2.500 (a)	10.609	860	283	650	1231
1979	24.748	3.200	10.000(b)	868	750(c)	720	1260
1980	25.472	3.770	10.470	868	867	740	1280
1981	26.181	4.270	11.095	945	900	765	1310

Source : Institute of National planning Annual Report 1977/80 DPC Annual Report for 1981.

(a) & (b) The DPC has weeded the collections of both UN & its organs and the reprints and pamphlets and discarded items published before 1975 to keep the collection up to date .

(c) This number includes not only the diploma thesis but also the thesis submitted by the participants in the long-term training courses from 1961 to 1979 . Such theses have got 'very good ' and 'excellent ' grades .

Table 2

Percentage of Types and Size of Collection in 1981

Year / collection	Books	Reprints & Pamphlets	Pubs of UN & its organs	Serials titles	Diploma thesis	INP Memoranda	
						Internal	External
1981	26,181	4,270	11,095	945	900	765	1310
%	57.6	9.4	24.4	2.1	2.0	1.7	2.8

Based on :

1 — Institute of National Planning Annual Reports 1977/ 80.

2 — Documentation and Publishingf Centre Report of Activities for the year 1981.

3.1.1 Types and Size of the Library Collection

The DPC acquires and maintains a variety of different materials that form the core of its collection. Most of the materials deposited at te library are Arabic and foreign books . It means that the DPC relies heavily on books as a source of information . Books represent 57.6 percent of the whole collection , whereas the serials represent 2 .1 percent . By the end of 1981 , books have been increased by 709 volumes compared with 1980 , of which 41.5 percent acquired through purchasing and 58.5 percent through exchanges and gifts . The DPC has 945 titles of current periodicals of which 47 journals acquired through subscription and 896 journals through exchanges for the INP External Memoranda Serial.

The DPC gets 70% of the documents of the UN and its specialised agencies through gifts only , whereas it obtains all the reprints and pamphlets estimated by 9.4 percent of all the publications on exchanges and gifts basis . Another important source of information deposited at the library is the INP Diploma theses that cover a wide range of disciplines . It represents 2 percent and in addition the library accumulates the serials of internal and external memoranda written by the academic staff at the INP . Internal memoranda represents 1.7 percent and the External one represents 2.8 percent. (See Tables 1 and 2 and Graph I).

A word or two are worth mentioning concerning each section, its functions, the units it consists of, and the information services it provides.

3.1 Acquisitions Section :

It is mainly concerned with securing the DPC with publications from inside the country or abroad through purchasing, exchanges, gifts and deposit within the limits of administrative and monetary regulations. It includes the following units:

a) Purchasing Unit. Its main function is to select, in conjunction with the INP Scientific Staff, the new publications and to follow up the administrative procedures with publishers, suppliers and agents locally or internationally.
b) Exchanges and Gifts Unit. It communicates with similar scientific institutions inside the country or abroad and carries out the items of Publications Exchange Agreements between the INP and these institutions. The INP exchanges publications with 438 similar institutions, of which 95 are in Egypt, 100 in the Arab world, 221 worldwide, and 14 international organisations[5]
c) Serials Unit. It subscribes and renews the subscription of the Arabic and foreign serials through the local or foreign publishers or dealers. The DPC subscribes to 47 foreign journals and 30 Arabic periodicals.
d) Follow up and Register Unit. It registers the new publications received at the DPC and checks the serials.

Generally speaking, the Acquisitions Section faces some obstacles in obtaining adequate financial resources to purchase or renew the serials subscription, especially the foreign journals, owing to the lack of funds and what is called 'the hard currency', the dollars, the sterling, ...etc, in addition to the delay of delivering the foreign journals which lasts for a three month period.

10— Conducting training programmes in librarianship and information resources for the postgraduate students at the INP to publicise library awareness among researchers in the field of development planning .

11— Holding training courses in the field of special librarianship and documentation for the employers in the special libraries and documentation centres to promote planning research in the country .

It could be seen, through considering the above-mentioned objectives, that the special library of INP is a major source of information in the field of development and planning . It acquires, organises, maintains, utilises and disseminates informational materials germane to the activities of the INP as its parent organisation . These materials must be organised for the most effective use by the library's clientele . The library's staff, aware of the interests of the users , bring pertinent materials and information to the attention of the research workers before they are requested or in direct response to requests .

The objectives of the INP special library are clearly delineated in writing and to be effective , these responsibilities must be reviewed periodically and revised in accordance with changes in the INP's activities and advances in library and information technology .

3 — The Organisation of the DPC

The DPC is comprised of the following sections :—

1 — Acquisitions section

2 — Technical Processes section .

3 — Documentary Processing section.

4 — Documentation Services section.

5 — Translation section

6 — Publication section .

3 — Establishing and organising specialised libraries at the academic centres of the INP and providing consultancy in setting up new special libraries in the sphere of planning and development in Egypt and in the Arab region as well.

4 — Co-operation with similar scientific institutes and research centres through exchange of publications and bibliographic experience.

5 — Exerting and condensing the efforts for making the special library of the INP a national library in the field of planning and development and establishing a Union Catalogue for the main library and its branches including the holdings of other libraries and research centres within the range of development and planning field.

6 — Translating the valuable studies and researches from foreign languages into the Arabic language to facilitate the flow of scientific ideas and the experiments in development planning.

7 — Publishing the INP contributions in the field of social and economic development for the sake of making available the new planning concepts among the research workers inside and outside the country and enriching and developing planning thoughts.

8 — Emphasising the DPC contribution in the activities of the international organisations concerned with documentation, information and special industrial libraries to achieve constant communication with information centres all over the world.

9 — Encouraging the documentational studies and researches for realising the optimum system for information storage and retrieval at the centre convenient with the nature of its holdings and the needs of the clientele. Studying the scientific basis and techniques of documentation and the capability of its application with the purpose of contributing in achieving the INP's national goals and targets in the field of research and training through the previous experiments and researches.

emphasis is placed on the efficient procurement of material and information as required ,

1 — The Documentation and Publishing Centre (DPC)

Harvey[1] states that in Egypt a social science centre with a large collection and a documentation centre approach , is that of Cairo's Institute of National Planning . Their publication series is worth securing by exchange . Aman[2] Says in his article on libraries in Egypt in Encyclopaedia of Library and Information Science , Volume 7 , issued in 1972 , that other major specialised libraries in Egypt include the library of INP which was founded in 1960 to provide Egyptian officials and planners with information needed for their work . The library has more than 26 , 000 volumes and 945 current periodicals from all over the world . Its staff includes 15 full time professional librarians , some of them have had the opportunity to visit similar research libraries abroad . Kasem[3] mentions that the Documentation and Publication Centre of the INP is one of the oldest organisations in the field of planning and development . It has issued 19 services covering a wide range of types , with special interest in bibliographies .

2 — The Objectives and Functions of the DPC

Since its establishment in 1960 , the DPC has specified the following objectives[4] to be achieved in the short as well as the long run :

1 — Procurement of reference materials relevant to planning studies which enable the INP to achieve its goals and functions and to be the focal centre for research workers at the local and the national levels .

2 — Establishing and developing the bibliographic system at the INP according to the recent scientific techniques in the field of documentation in order to provide the research workers with the ideal specialised information services .

INFORMATION SERVICES IN THE DOCUMENTATION AND PUBLISHING CENTRE (DPC) OF THE INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING (INP) CAIRO, EGYPT

BY

SALEM SALEM SAYYED AHMED

Library Director at the INP, Delgated to King Abdul Aziz Public Library, Riyadh

INTRODUCTION

The complexities of modern life are increasingly characterized not only by the explosion in the amount of recorded information , but by the need to have access to this information . This need exists for individual citizens and for institutions , organizations , government departments and manufacturing industries . Failure to provide adequate access to information now available can hold back development , blunt efforts to improve the country's economic performance and result in duplication of research work done .

Special libraries and information services have been developed to meet the needs of individuals and of parent organizations seeking to perform their functions . It has become more important that relevant , accurate , and up to date information be available when required . One familiar example is the control of diseases which depends on the right people having the right information , with the right form , in the right place , at the right time . It is our view that special libraries and information services should move more purposefully from the mainly "holdings" strategy requiring the accumulation of large stocks towards a mainly "access" strategy in which

☐ **For Correspondence and Subscription**

- Mars publishing House
P.O.Box: 10720
(Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
121 El Tahrir St. Dokki Cairo
Egypt



☐ **Issued Quarterly by:**
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

☐ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US$).
- Others (60 US$).

Vol 8, N0 1 January 1988

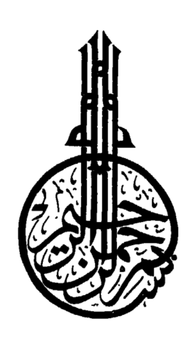
Contents

ARAB JOURNAL FOR
LIBRARIANSHIP
& INFORMATION SCIENCE

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

Volume 8, NO 1

January 1988





السنة الثامنة ـ العدد الثانى

١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

مجلة
المكتبات والمعلومات العربية

القسم العربى ص ١ - ١٦٣ . القسم الانجليزى 29-1

□ المراسلات والاشتراكات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريخ ـــ المملكة العربية السعودية
الرياض ـــ ص.ب ١٠٧٢٠
(الرياض ١١٤٤٣) .
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع
التحرير ـــ الدقى ـــ القاهرة ـــ مصر

□ الاشتراك السنوى : ١٢٠ ريالا سعوديا
بالمملكة ـــ ٤٥ دولارا أمريكيا لكافة
الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى
أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي



□ تصدر هذه المجلة فصليًا
عن دار المريخ من لندن - بريطانيا

فى هذا العدد

• قواعد النشر

١ – مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات فى العام ، صدر عددها الأول فى يناير ١٩٨١ م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .
٢ – تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد
٣ – تخضع الدراسات المقدمة للنشر فى المجلة للتحكيم العلمى .
٤ – يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تتصدر البحث .
٥ – ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصينى على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .
٦ – يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التى يراد طبعها بنبط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .
٧ – يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمى في الكتابة .
٨ – يفضل كتابة المصادر والحواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجراف .
٩ – أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .
١٠ – يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .
١١ – لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .
١٢ – تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .
١٣ – تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم فى خدمة أهداف المجلة ، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .
١٤ – تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذى نشر به البحث أو المقال .
١٥ – تمنح المجلة مكافآت عن المواد التى تنشر بالمجلة .
١٦ – توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ – الرياض : ١٤٤٣ – المملكة العربية السعودية

دراســـات

معايير المكتبـــات المتخصصـة وبعض مشكلات التطبيق المعاصر والمستقبلى

الدكتور أحمد بـدر
قسم المكتبات والمعلومات ـ كلية الآداب
جامعة الملك عبد العزيز

ملخص : *تشمـل المكتبات المتخصصة قطاعا ضخما من المكتبات غير المتجـانسـة فى موضوعاتها وحجمها بالتالى فمن العسير وضع المعـايـير التى تنسحب عليهـا جميعا . . وتركزت الجهود على تطويـر المعايير لقطاعات مختلفة كالمكتبات الطبية وغيرها . . ومـع ذلـك فالتـطورات التكنـولوجية المعاصرة قد غيرت من المسـاحـات المعيـارية للمكتبات المتخصصة . . وتتناول هذه الدراسة بعض الجهود التى قامت بها هيئة اليونسكو الدولية فى بلاد مختلفـة فى مجال معـايير المكتبات المتخصصة خصوصا فى الولايات المتحدة والمانيا الديمقراطية واستراليا وسنغافورة وعلى كل دولة تطبق ماتراه منها طبقا لظروف تطورها .*

تقديـــم

تعتـــبر مكتبـــات البنـــوك والشركـــات والمؤسســـات وهيئـــات البحـــوث والمستشفيات والصحف . . . الـخ من بين المكتبـات المختصصة ، وهذه المكتبات تختلف فى نطاقها ووظائفها فيما بينها اختلافا كبيرا ، وبالتالى فمن العسير وضع معايير تصلح لمختلف الظروف والمواقف (1) ، ويؤيد الباحث دون هذا الاتجاه فيؤكد على أن « المكتبات المتخصصة تشمل قطاعا ضخما من المكتبات غير المتجانسة ، وبالتالى فليس هناك جهد ناجح لوضع المعايير التى يمكن أن تنسحب على جميع هذه المكتبات ، وعلى العكس من ذلك فقد تركزت الجهود على تطوير المعايير لقطاعات مختلفة من المكتبات المتخصصة ، وذلك مثل المكتبات الطبية ومكتبات المستشفيات وكذلك خدمات المكتبات للمعوقين والمكتبات المتخصصة داخل المكتبات الاكاديمية والعامة (2) .

وهناك باحثون آخرون يرون أن اختلاف المكتبات المتخصصة فى المعايير هو امر ضرورى للمنافسة خصوصا فى المكتبات التابعة لهيئات تهتم بالربح ، فيقـول البـاحث سترابـول Strable رئيس جمعية المكتبـات المتخصصة عام ١٩٧٤ مايلى « هنـاك نسبـة كبيرة من المكتبات المتخصصة تعتبر جزءا من النظام الرأسمالي ، وهو النظام الذى يؤكد على التنافس والفردية والخصوصية وغـيرهـا من الصفـات التى تعـارض التـوحـد فى الاهـداف والانشطة ، وبالاضافة الى ذلك فجميع المكتبات المتخصصة سواء كانت فى قطاع الربح او لم تكن قد اتبعت تقاليد تعتمد على عدم المعيارية وعدم التشابه ، أى أن المكتبات المتخصصة للمستفيدين من المتخصصين ، ان عمومية هذا التقليد لم يتم قياسه ابدا ، كما انه لم يتم اختباره ولكنه واقع وعنصر هام فى الصورة الذاتية لامناء المكتبات المتخصصة (3) .

والباحث لايتفق تماما مع ماذهب اليه الباحث سترابول بالنسبة لأسباب مقـاومـة وضـع المعايير ، ذلك لأنه داخل هذا القطاع يوجد أكبر عدد من المكتبات المتخصصة التى يختلف بعضها عن بعض ، فحجم هذه المكتبات يتراوح من العمليات التى يقوم بها فرد واحد الى المكتبات الضخمة وشبكات

المكتبات التى توجد فى الشركات الكبيرة ، كما ان المعايير التى يمكن ان تكون ذات معنى فى مؤسسة للبحث الكيميائى سوف لاتكون بالضرورة مناسبة فى مكتبة البنك ايا كان حجم هذه او تلك .

واذا كانت المعايير بناء على ماسبقت الاشارة اليه قد تمت بين قطاعات متشابهة من المكتبات المتخصصة فالباحث يرى ان المكتبات العلمية والتكنولوجية ذات طابع خاص خصوصاً مع تطورها الهائل فى العمصر الحاضر وتغييرها اسميا وفعليا الى مركز للمعلومات العلمية والتقنية ، وهذه المكتبات المتخصصة المتطورة او مراكز المعلومات لم تعد تهتم بحجم المجموعات مثلا ، ذلك لأن مجموعاتها هى تلك التى تستطيع ان تصل اليها عن طريق شبكات المعلومات والاتصال ، كما انها لم تعد تقيس عملها بما يمكن ان تقدمه من خدمات مرجعية متخصصة او بحث للانتاج الفكرى او تجميع للقوائم البيلوجرافية او غيرها ، ذلك لأن اشتراكها في خدمات البحث على الخط المباشر On - line Searching سيوفر لها احدث المعلومات العالمية وبسرعة بالغة ، كما ان اساليب التسجيل والحفظ الالكترونية المعاصرة واستخدام الشرائط والاسطونوات الممغنطة وكذلك الاسطوانات البصرية Optical disks التى تعمل بالليزر ، هذه وغيرها قد غيرت من المفاهيم الخاصة بالمساحات المعيارية للمكتبات المتخصصة .

وخلاصة هذا التقديم ان التغيرات السريعة فى مجال المعلومات خصوصا تلك التى تحدث فى المجالات الفنية تجعل الباحث يميل الى الرأى السائد بان المعايير الشاملة للاداء والخدمة بالمكتبات المتخصصة سيكون امرا عسيرا فى وضعه للتطبيق على جميع المكتبات المتخصصة فى التجارة او الصناعة او غيرها ، ومع ذلك فيجب ان نستمر فى النعرف على الاتجاهات الحديثة فى هذا المجال ، فضلا عن وصف المكتبات المتخصصة الناجحة وهى فى مجال العلوم والتكنولوجيا تلك التى فى سبيلها الى التحول الى مراكز معلومات بكل ماتحمله الكلمة من محاولة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الحاسبات الآلية والدخول فى شبكات المعلومات .

وسيحاول الباحث فى الصفحات التالية ان يستعرض بعض الجهود التى تمت فى بلاد مختلفة فى مجال معايير المكتبات المتخصصة خصوصا فى الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا الديمقراطية واستراليا واخيرا فى سنغافورة ، وذلك لأن هذه البلاد هى التى قامت بدراستها من هذه الناحية هيئة اليونسكو الدولية (4) .

وهى معايير فى كل من البلاد المتقدمة والنامية ، وعلى كل دولة أن تطبق ماتراه منها طبقا لظروفها البيئية ودرجة تطورها وأهدافها.

أولا : معايير المكتبات المتخصصة بالولايات المتحدية الامريكية :

لقد اصدرت جمعية المكتبات المتخصصة الامريكية فى عام ١٩٦٤ مقالا بعنوان « اهداف المكتبات المتخصصة » فى مجلة المكتبات المتخصصة ، وهذه الوثيقة لاتقدم معايير كمية فهى فى معظمها وصفية نوعية ولعلها أن تقدم فقط ارشادات وتوجيهات بالنسبة لمختلف وجوه المكتبات المتخصصة وتقدم بناء على ذلك أدنى المتطلبات للمكتبات المتخصصة ، ولكن المكتبات الامريكية المتخصصة عندما تقوم بتقييم انشطها تلجأ الى هذه المعايير التى وضعت عام ١٩٦٤ بالاضافة الى المعايير التى وضعها اتحاد المكتبات المتخصصة بولاية الينوى وهي جزء من جمعية المكتبات المتخصصة الامريكية ومن امثلة هذه المكتبات التى اطلع عليها الباحث اثناء بحث الانتاج الفكرى ، المكتبة المتخصصة ومركز المعلومات لاتحاد الالومنيوم

ويمكن للباحث أن يقوم فيما يلى بتلخيص معايير المكتبات المتخصصة كما جاءت فى مقالة عام ١٩٦٤ (ثم يشير بعد ذلك الى تقويم المكتبة المتخصصة للالومنيوم بناء على هذه المعايير ، وتعديلاتها التى وضعتها شعبة جمعية المكتبات المتخصصة فى الينوى) .

أ ـ أهداف المكتبات المتخصصة

تعتبر المكتبة المتخصصة مصدرا رئيسيا للمعلومات فى المؤسسة التى تخدمها ، فهي تحصـل على المواد المكتبية وتنظمها وتحافظ عليها وتقدمها للاستخدام وتبثها بما يتفق مع انشطة المؤسسة الام ، والمكتبة المتخصصة تخدم كل اولئك الذين يحتاجون لخدماتهم وعلى كل حال فاهداف المكتبة وخدماتها يجب ان تحدد بوضوح ويفضل ان يكون ذلك كتابة ، على أن تراجع بصفة دورية .

ب ـ هيئة العاملين بالمكتبة المتخصصة

ان نوعية العاملين بالمكتبة المتخصصة هو اكثر العوامل اهمية فى فاعلية المكتبة كمركز معلومات للمؤسسة ، والمسئوليات والمؤهلات الخاصة بهؤلاء العاملين القادرين على تحقيق اهداف ووظائف المكتبة المتخصصة قد حددت فيما يلى :

فمدير المكتبة المتخصصة يعتبر مسئولا عن جميع الوظائف الادارية والمهنية بالمكتبة ، وهذه الوظائف هى :

١ ـ تحديد سياسات المكتبة التى تتفق مع اهداف المؤسسة .

٢ ـ تمثيل المكتبـة فى الاجتـماعـات الادارية والتخـطيطية للمؤسسة وذلك بغرض تعديل عمليات المكتبة بناء على ذلك .

٣ ـ اجراء المقابلات وعمل الاختبار النهائى لجميع المتقدمين لوظيفة المكتبة فضلا عن تقييم الاداء بما يتفق مع سياسة المؤسسة .

٤ ـ اقتراح مستويات المرتبات للعاملين بالمكتبة .

٥ ـ التدريب والاشراف على جميع موظفي المكتبة .

٦ ـ اعداد توصيف للوظائف يتم فيه تحديد الواجبات والمسئوليات والمطلوب من جميع الوظائف .

٧ ـ ان تكون له اتصالات فعاله مع جميع اعضاء المكتبة وان يعلمهم بصفة مستمرة بالسياسات المتعلقة بأعمالهم .

٨ ـ ان يهيىء الامكانيات اللازمة لمشاركة العاملين فى تفسير سياسات وخدمات المكتبة للمؤسسة الام .
٩ ـ وضع الاجراءات الخاصة بجميع العمليات اللازمة للادارة الجيدة للمكتبة .
١٠ ـ وضع السياسات والمسئوليات الخاصة بالتزويد والتنظيم وصيانة مجموعات المكتبة .
١١ ـ تخطيط وتنظيم وتقييم خدمات المكتبة .
١٢ ـ العمل مع المهندسين المعماريين والمتخصصين في التخطيط لحل المشكلات المتعلقة بالمكان ومتطلبات المكتبة من الاجهزة .
١٣ ـ ان يخطط للميزانية وان يبرز بنودها ويدافع عنها .
١٤ ـ ان يقوم او يشرف على الخدمات .

اما بالنسبة لمؤهلات مدير المكتبة المتخصصة فيجب ان يكون حاصلا على درجة من مدرسة المكتبات ولديه ٣ سنوات خبرة على الاقل فى مكتبة متخصصة ، او أن يكون متخصصا فى الموضوع الذى تعمل فيه المكتبة وان يكون قد اظهر كفاءة مهنية خلال ثلاث سنوات على الاقل من الخبرة المهنية فى مكتبة متخصصة ، ويفضل ان يكون هناك تخصص رسمى فى دراسة علمية تتصل بنشاط المؤسسة فضلا عن حصوله على شهادة مهنية فى المكتبات ، هذا ويتم تعيين امناء المكتبات الآخرين كلما احتاج العمل الى ذلك ، بالاضافة الى تعيين عدد من المتخصصين فى الموضوعات المختلفة وهؤلاء يعتبرون من بين موظفى المكتبة المهنين وهؤلاء مثل الباحثين في الانتاج الفكرى والمترجمين الذي يقومون بالاستخلاص والتكشيف واخصائى نظم المعلومات .

هذا وهناك مسئولية مستمرة على اعضاء المكتبة المهنية وهذه تتمثل فى ضرورة استمرارية تعليمهم وتشجيعهم للمشاركة فى الجمعيات المهنية المتصلة بتخصصاتهم .

هذا ونسبة الموظفين غير المهنيين الى الموظفين المهنيين يعتمد على عدد

الموظفين المهنيين وعلى حجم المجموعات وعلى طبيعة الخدمات وكمية التسجيلات التى تتم صيانتها .

ويجب على المكتبة المتخصصة ان يكون لديها على الاقل امين مكتبة واحد مؤهل مهنيا ، وكذلك موظف واحد كتابى ، والنسبة المفضلة لعدد غير المهنيين الى المهنيين هى ٣ : ٢ .

جـ - المجموعات

تتضمن مجموعات المكتبة المتخصصة مصادر المعلومات التى يتم طلبها وتنظيمها وادارتها للاستخدام بواسطة المستفيدين من هذه المكتبة ، وقد تحتوى هذه المجموعات على مختلف الاشكال وان كانت هذه الاشكال لاتوجد الا حسب نوعية المكتبة المتخصصة ، ومن بين هذه الأشكال الكتب والنشرات والفصلات والترجمات والرسائل العلمية والدوريات وخدمات التكشيف والاستخلاص والكتب السنوية وادلة الهيئات والتقارير الفنية الخارجية والداخلية ومذكرات البحوث والمعامل والمواد الارشيفية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمواصفات والمعايير والمواد السمعية والبصرية والمجموعات الخاصة (كالخرائط والنوته الموسيقية والمخطوطات وفهارس الناشرين والمواد التشريعية والقصاصات والميكروفورم) .

هذا وحجم المجموعات يتم تحديده طبقا لاهداف المؤسسة ، كما ان عمق تحليله يعتمد على طبيعة نشاط المؤسسة ، هذا ومركزية المواد فى المكتبة وليس بعثرتها كمجوعات فى المكاتب يعتبر شيئا هاما فى تحقيق الهدف الاساسى لاتاحة جميع المصادر لمختلف المستفيدين ، هذا والاعمال المرجعية العامة والتى تكمل المجموعات الخاصة للمكتبة توسع من نطاق خدمات المعلومات بالمكتبة ، هذا وحجم مجموعات المكتبة يعتمد على كمية المواد المتوفرة والمتعلقة بالاحتياجات الخاصة للمؤسسة ، ويجب وضع سياسات للتزويد بها فى ذلك سياسة الهدايا والتبادل كما يجب تنظيم هذه المجموعات بطريقة مناسبة والسيطرة عليها بأساليب الفهرسة والتصنيف والتكشيف المناسبة ، ويجب

الاشارة فى هذا الصدد الى ان طبيعة المعلومات فى المكتبات المتخصصة تحتاج عادة الى وضع نظم متخصصة فريدة ، وقد تحتاج المكتبة احيانا الى وضع نظم التكشيف الخاصة بها وان كانت كفاءة الخدمة يمكن الوصول اليها عن طريق استخدام الادوات الجديدة لتجهيز المعلومات اليكترونيا .

د ـ الخـدمـات

يجب أن تكـون خدمات المكتبة المتخصصة خدمات ديناميكية ، حيث يتوقع موظفوا المكتبة احتياجات المستفيدين منها وتحقق المكتبة اهدافها عن طريق الخدمات المرجعية والببليوجرافية ، وكذلك عن طريق سياساتها المرنة الخاصة بالاعارة وتوزيع المواد المكتبية كما يتحقق هذا الهدف عن طريق بث المعلومات بكفاءة وذلك الى جانب الانشطة الاخرى التى تشجع الاستخدام الفعـال لمصـادر المكتبـة ، هذا ويجب ان تكـون قادرة على تحديد المـواد والمعلومـات بسرعـة عند طلبها وتقديم خدمات مرجعية بها فى ذلك بحث الانتـاج الفكرى وتجميع الببليوجرافيات والقيام بالتكشيف والاستخلاص تبعا لظروف العمل بالمكتبة ، كما يجب ان تقدم الترجمات عن طريق موظفين مؤهلين او عن طريق خدمة تجارية للترجمة ، كما ينبغى ان تقوم بالاتصال بغيرها من المكتبات المتخصصة فى مجالها للحصول على المطبوعات غير المتوفرة لديها وذلك بناء على اتفاقيات تعاونية ، هذا واعلى استخدام للانتاج الفكرى الجـارى فى الـدوريات يعتـبر جزءاً أسـاسيا فى برنـامـج خدمـات المكتبـة المتخصصـة ، كما ان انشط الاستشارة (con activities sulting) يمكن ان تضاف الى مسئوليات هيئة المكتبة ، واخيرا فان المكتبة تعتبر مسئولة عن إعلام روادها بمصادرها الكلية والمصادر الجديدة .

هـ ـ المبنى والتجهيزات

تحتـاج المكتبـة المتخصصـة الى امكـانيات كافية بالنسبة للوسط والبيئة المـادية ، وذلـك حتى يمكن الاتـاحـة القصـوى للخـدمـات والاحتفاظ

بالمجموعات ، ولابد فى مرحلة تخطيط المكتبة ان تكون هناك استشارات مباشرة بين مدير المكتبة المتخصصة وجماعة التخطيط المسئولة عن تحديد اماكن المؤسسة ، فمدير المكتبة هو المسئول عن تقديم البيانات الدقيقة المتعلقة بالمتطلبات المادية التى تحتاجها المجموعات والخدمات وأنشطة اعضاء هيئة المكتبة .

ان التحليل المبدئى لاحتياجات المكتبة يجب ان يأتى من مدير المكتبة المتخصصة ، كما يتم الانفاق من الميزانية المخصصة بناء على معلوماته وخبرته المهنية ، فالميزانية النهائية هى مسئولية مشتركة بين مدير المكتبة ورئيسه المباشر وهو الذى سيوافق على نطاق الميزانية المطلوبة وعلى خدمات المكتبة المقترحة والتكاليف التقديرية ، هذا والجزء الاكبر من ميزانية المكتبة يجب ان يخصص للمرتبات المهنية وغير المهنية ، ومن المتعارف عليه ان الجزء الذى يخصص من الميزانية للمرتبات يقع بين ٦٠ الى ٧٥ ٪ عادة ، وذلك على اعتبار ان النفقات غير المباشرة لاتدخل في ميزانية المكتبة ، وهناك بعض الاختلافات فى النسبة السابقة وذلك فى حالة المكتبات التى تتسلم نسبة كبيرة من المواد بدون تكاليف ، كما ان الميزانية الاولية للمكتبة الجديدة ستتطلب نسبة أعلى للمواد المكتبية الاساسية وللنفقات الرأسمالية الثابتة (مثل الرفوف والمباني) كما ان اضصافة عمل جديد فى مجالات موضوعية جديدة سيتطلب انفاقاً أزيد على المطبوعات .

و ـ استمارة السمات النموذجية : The profiles

تعتبر طريقة السمات طريقة مفيدة للغاية لتوضيح المعايير ، خصوصا اذا تطلب التعميم عن المتطلبات الكمية ، وهذه الطريقة تعتمد على نتائج الاستشارات والزيارات للمكتبات وحضور المؤتمرات والتعرف على آراء الامناء والسمات النموذجية تعطى عادة خلفية عن المؤسسة الام ومكتبتها المتخصصة ثم تناقش دور وظائف امين المكتبة والعاملين معه ، ثم تلخص الانشطة المكتبية الرئيسية تحت العناوين التالية : الاختيار ـ التزويد ودرجة

تغطية المواد المكتبية ـ تنظيم المجموعات ـ خدمات المراجع والمعلومات ـ الاجراءات والنظم الخاصة .

وتحت رأس الموضوع « الاحصائيات » تعطي بيانات عن المجموعات والاجهزة ومساحة المكتبة ، كما توزع الميزانية حسب المرتبات (المهنيين والاداريين والكتب والنشرات والوثائق . . الخ ثم اشتراكات الدوريات ـ عضوية الجمعيات (من اجل مطبوعاتها) ـ التجليد ـ الادوات الكتابية ـ المطبوعات على الميكروفورم تكاليف التصوير . . الخ ، واخيرا تكاليف السفر للمؤتمرات) .

ثانيا : معايير المكتبات المتخصصة فى استراليا :

لقد وافقت جمعية المكتبات الاسترالية فى مايو ١٩٧٠ على مجموعة من المعايير للمكتبات المتخصصة والتى اعدها قسم المكتبات المتخصصة بالجمعية [8] ، والمعايير المقترحة لاتدل على ادنى المعايير واعلاها ولكنها تعتبر كمستويات ممكنة تتم على اساسهاالتعديلات طبقا لظروف المكتبة الخاصة وكذلك كمرشد للممارسات المقبولة فى المكتبة المتخصصة ، هذا ويلاحظ الباحث ان المؤتمر الطبى للمكتبات المتخصصة والذى عقد في سبتمبر ١٩٨٣ قد أكد على اهمية المعايير للوصول الى افضل خدمة داخل المكتبة وداخل مشروع المشاركة فى المصادر [9]

أ ـ الأهـــداف

هناك ثلاثة اهداف للمكتبة المتخصصة :

أولها : انها مصدر أساسي للمعلومات بالنسبة للمؤسسة الام التى تقوم بخدمتها الاساسية .

وثانيها : الحصول على المواد وتنظيمها وصيانتها واستخدامها ، فضلا عن بث المعلومات والمواد المتصلة بأنشطة المؤسسة الام .

وثالثها : هى خدمة كل اولئك الذين يحتاجون الى خدماتها . .

هذا وينبغى مراجعة هذه الأهداف مرة واحدة على الاقل فى العام ، وذلك للتأكد من ان هذه الاهداف قد تحققت .

ب ـ الادارة

يجب ان تكون المكتبة وحدة فى المؤسسة التى تتبعها المكتبة ، كما يجب ان يكون مدير المكتبة مسئولا امام أحد الموظفين الكبار فى المؤسسة على الا يكون فى مستوى اقل من المستوى الثالث فى الادارة العليا ، وعلى ان تكون له فى ذات الوقت دراية ومعرفة بالموضوعات والعلوم التى تتناولها المجموعة .

جـ ـ الموظفـــون

ان نوعية المـوظفين هى اكثر العوامل اهمية ، ذلك لانها تعكس تقديم الخدمة المتخصصة الفعالة ، ويجب على جميع الموظفين المهنيين الحصول على مؤهـلات مهنية تخصصية مقبولة فى المكتبات ، اما مدير المكتبة فيجب ان تكون لديه خبرة مهنية ثلاث سنوات على الاقل فى مكتبة متخصصة ، ويجب ان يشارك فى اجتماعات الادارة التى تناقش سياسة المكتبة واختيار الموظفين وتحديد المرتبات والمشاركة فى الجمعيات المهنية .

ويجب ان يكون هناك واحد على الاقل من اعضاء المكتبة المهنية له معرفة بالمجالات الموضوعية التى تختص بها المؤسسة ، هذا ويجب تحديد الواجبات المهنية وغير المهنية بصفة عريضة ، وكذلك تحديد اقل المؤهلات التعليمية للوظائف الكتابية او الادارية (الثانوية العامة) كما يجب أن يتوفر بالمكتبة عضو واحد على الاقل من المهنيين ، اما المجموع الكلى للموظفين فيجب ان يكون كافيا لتقديم خدمات مثالية اما نسبة الموظفين المهنيين الى غير المهنيين فستعتمـد على عدد المـوظفين المهنيين وعلى حجم المجموعات وعلى طبيعة الخدمة المطلوب تقديمها وعلى عدد المسجلات التى تحتفظ بها المكتبة ، وعلى

كل حال فالنسبة العامة هى ضرورة وجود عدد اثنين من المهنيين الى كل ثلاثة من غير المهنيين ، كما يجب ان تكون نسبة موظفى المكتبة الى الرواد واحد الى خمسين .

ويعتبر فحص احصائيات المكتبة محك هام عن كفاية موظفي المكتبة وبالتالى فيجب اعداد احصائيات عن جميع خدمات المكتبة واصدار تقارير بصفة منتظمة ، كما يجب الاحتفاظ بقوائم احصائيات عن التأخيرات فى تحقيق الاهداف ، كما يجب أن تتم اختبارات مشابهة عن التأخيرات التي تتم فى اعمال المكتبة وتحليلها بصورة منتظمة بالنسبة لوقت الموظفين المطلوب لانهائها .

د ـ المستفيدون

وهذا الجزء من المعايير يؤكد ضرورة قيام المكتبة بخدمة جميع قطاعات المؤسسة ، ونظرا لأن عدد المستفيدين المحتملين داخل المؤسسة سيختلف بطريقة كبيرة ، فان ذلك يعكس صعوبة الوصول الى تقدير لهذا العدد ، والمستفيد المحتمل يعرف بانه شخص يتاح له استخدام المكتبة ويتوقع ان تكون له حاجة للوصول اليها والى المعلومات بمجموعاتها ، وفى حالة المكتبة الملحقة بالجمعيات العلمية فمن المقترح ان يكون ٢٠ ٪ فقط من المستفيدين المحتملين هم الذين يوضعون فى الاعتبار ، وعلي كل حال فمن المفضل ان تهدف المكتبة الى خدمة نسبة ٩٠ ٪ من المستفيدين المحتملين .

هـ ـ مواد المكتبة

ان التغطية الموضوعية لمجموعات المكتبة المتخصصة يجب ان تكون متعمقة وشاملة فى نفس الوقت ، وذلك لمواجهة المتطلبات الحالية والمتوقعة للمستفيدين من المكتبة ، وينبغى ان تقوم المكتبات المتخصصة بتحديد المجالات الموضوعية الرئيسية وعلى الاخص تحديد مايلى :

١ ـ عمق التحليل الموضوعى المطلوب .
٢ ـ عدد سنوات المطبوعات التى يحتمل ان تكون مطلوبة .
٣ ـ اى جوانب اخـرى متعلقة باحتياجات المؤسسة ، كاختبار لكفاية المجموعات ، فمن المفضل اختيار واحدة او اكثر من الببليوجرافيات الممثلة للمجال الموضوعى التى تهتم به المؤسسة ، وعلى المكتبة المتخصصة ان تحتفظ بنسبة ٨٠ ٪ الى ٩٠ ٪ من المواد فى كل قائمة بيلوجرافية تتصل بالموضوع المتعلق باحتياجات المؤسسة ، كما يجب ان يكون ٨٠ ٪ من هذه المواد متاح للاعـارة ، كما ينبغى ان تكون الكشافات الموضوعية المنشورة فى المجالات الاصلية والفرعية كجزء لايتجزأ من المجموعة ، كما يجب أن تحتفظ المكتبة بحوالى ٩٠ ٪ من تغطية الكشافات فى المجالات الرئيسية ، وحوالى ٥٠ ٪ من التغـطية فى المجـالات المـوضـوعية الفرعية المتصلة كما يجب الاحتفاظ بمجموعة مناسبة من الكتب المرجعية العامة وان يتم تحديثها ومراجعتها سنويا .

كما يجب أن تكون هذه المجموعات مركزية وليست منتشرة ، اما اذا كان هناك عدد من المجموعات الفرعية فى المختبرات او الاقسام فيجب ان تراجع سنويا ، وذلك بالنسبة لاستمرارية وجودها المنفصل عن المجموعات المركزية .

و ـ الخدمـــات

يجب ان تتأكد المكتبات من انها تقدم خدمات فعالة للمستفيدين ، وذلك بإعـلام القـراء بالمصـادر الـواردة والقيام ببحث الانتـاج الفكـرى وتجميع الببليوجـرافيات واعداد المستخلصات والقيام بالاعارة بين المكتبات ، واذا كثرت اعارة عنوان معين فيجب الحصول عليه فى المكتبة ، كما يجب ان تتيح المكتبة اعارة جميع المواد باستثناء المواد المرجعية وغيرها من المواد التى تحددها هى ، . ومن المقـترح فى المتوسط أن يستخدم كل شخص من المستفيدين

حوالى ٢٠ الى ٣٠ مادة كل سنة ، وان حوالى ٨٠ ٪ من الكتب يجب ان تعار كل سنة .

ز ـ المبنى والتجهيزات

يجب ان تكـون المكتبة المتخصصة فى مكان مريح بالنسبة للمستفيدين منها ، كما يجب ان يكون المبنى صالحا للتوسع ، وان يكون موقعه فى مكان مركزى ، وان تتحدد المساحة بالنسبة ٢ : ٣ : ١ للمجالات الرئيسية الثلاثة فى انشطة المكتبة وهى :

(٢) خدمات المكتبة المباشرة .
(٣) مكان لاختزان المطبوعات .
(١) مساحة للعمليات الفنية .

ويجب ان يتم تزويد المكتبة بطاولات القراءة المناسبة والاجهزة الخاصة ، وان تكون هذه الاماكن القرائية مناسبة وبعيدة عن اماكن المرور الرئيسية فى المكتبة .

حـ ـ الميزانيـــة

يجب أن يكون مدير المكتبة هو المسئول عن التوصيات الخاصة بميزانية المكتبة سواء كانت ميزانية خاصة او جزء من الوحدة الاكبر .

وتعطى للمرتبات حوالى ٦٠ ٪ اما الكتب واشتراكات الدوريات . . الخ حوالى ٢٥ ٪ والتجليد والتصـوير ٥ ٪ امـا التكاليف اللازمة للاشتراكات المهنية بما فى ذلك تكاليف السفر فتصل حوالى ٢ ٪ من الميزانية ثم حوالى ٨ ٪ للصيانة وللاجهزة البسيطة ، ومن المتوقع ان نسبة ميزانية المكتبة المخصصة للمرتبات سوف تقع عادة بين ٦٠ ٪ الى ٧٩ ٪ اذا استبعدنا التكاليف غير المباشرة . Overhead Costs

ثالثا : معايير المكتبات المتخصصة فى سنغافورة :

لقد اعدت المكتبة الوطنية فى سنغافورة وثيقة داخلية تحت عنوان اهداف ومعايير المكتبات الحكومية وكان ذلك عام ١٩٧٠ ، وهذه المعايير قد تم وضعها اعتمادا على معايير المكتبات المتخصصة الامريكية والتى سبقت الاشارة اليها مع بعض التعديلات التى تتلائم مع الظروف المحلية .

ومن بين هذه التعديلات التى استرعت انتباه الباحث فى بند الموظفين مثلا جاء بالوثيقة ان عدد العاملين بالمكتبة سيعتمد على عوامل عديدة ربما تختلف فيما بين الوزارات والاقسام ، وعلى العموم فيجب أن يكون هناك امين مكتبة مهنى واحد للمكتبة التى تزيد محتوياتها على ٣٠٠٠ مجلد والتى لها ميزانية سنوية ١٠,٠٠٠ دولار او اكثر ، وعلى ان تقدم ٦٠ ٪ من المواد المطلوبة للمستفيدين ، وان تخدم ثلاثين شخصا على الاقل ، هذا والنسبة المقترحة لغير المهنيين الى المهنيين هى اثنين الى واحد .

ومن بين التعديلات التى لاحظها الباحث ايضا فى مجال الخدمات ان مصادر المكتبة الوطنية وغيرها من المكتبات الكبيرة ومعاهد البحوث يجب ان تكون متاحة للاعارة بين المكتبات طبقا لقانون جمعية المكتبات فى سنغافورة وجمعية المكتبات فى ماليزيا .

واخيرا فقط لاحظ الباحث ايضا انه بالنسبه لبند الميزانية فى المعايير ان هناك خطوطا عريضة لميزانية المكتبة وهى كما يلى :

المرتبات ٦٠ ٪ الكتب والدوريات وعضوية الجمعيات من اجل المطبوعات ٢٥ ٪ ، التصوير ٣ ٪ ، مصاريف حضور الجمعيات المهنية بما فى ذلك السفر والتكاليف ٢ ٪ ، صيانة المواد المكتبية ٥ ٪ ، الاجهزة البسيطة ٥ ٪ ، المجموع ١٠٠ ٪ ، وسيلاحظ استبعاد التكاليف غير المباشرة .

رابعا : معايير المكتبات المتخصصة فى جمهورية المانيا الديمقراطية :

لقد وضعت هذه المعايير بواسطة المركز المنهجى للمكتبات البحثية والاكاديمية The Methodological centre for Academic and Research Libraries وذلك بالتعاون مع عدد كبير من المكتبات المتخصصة ذات الاحجام والتخصصات المتباينة ، وقد شملت هذه المعايير المجموعات الكلية والاضافات السنوية ومتطلبات الموطفين ومتطلبات المساحة والاجهزة .

ولقد تم اعداد معايير مستقلة للمكتبات المتخصصة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وفى مجالات العلوم الاجتماعية على الرغم من وجود ارضية كبيرة مشتركة بينها ، وهذان النوعان من المكتبات المتخصصة قد اعيد تقسيمها

الجدول الأول

فئة المكتبة	المجموعات الكلية (بالمجلدات) (١)	الاضافات السنوية (بالمجلدات)	عناوين الدوريات	
			علوم وتكنولوجيا	علوم اجتماعية
I	٥٠٠٠ : ١٠٠٠٠	حتى ٥٠٠	حتى ١٥٠	حتى ٥٠
II	١٠٠٠٠ : ٢٠٠٠٠	من ٥٠٠ : ١٠٠٠	١٥٠ : ٢٥٠	٥٠ : ١٠٠
III	٢٠٠٠٠ : ٤٠٠٠٠	١٠٠٠ : ٢٠٠٠	٢٥٠ : ٤٠٠	١٠٠ : ٢٥٠
IV	٤٠٠٠٠ : ١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠ : ٥٠٠٠	٤٠٠ : ٨٠٠	٢٥٠ : ٥٠٠

(١) إن حجم المجموعات المبين أعلاه يدل على الكتب والدوريات المستخدمة فعلا فقط ، أما المجموعات التاريخية والمستخدمة قليلا فهى غير مشمولة فى المجموعة لأنها مسئولية المكتبات المتخصصة المركزية .

الى اربعة فئات طبقا لحجمها ، كما تتناول الوثيقة ايضا معايير للمكتبات فى الكليات الفنية ، ولكن المعايير تتطلب التعديل المستمر وذلك بناء على متطلبات الافادة بواسطة الطلاب ، وهذا النموذج يختلف فى النوع الاخير عن الاشكال الاخرى فى المكتبات المتخصصة .

هذا ويوضح الجدولين (١ ، ٢) ملخصا للمعايير الكمية بالنسبة لمجالى العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية .

الجدول الثانى

فئة المكتبة	عدد الأمناء المهنيين	الأمناء غير المهنيين
I	(١) أميـــن	—
II	(١) أميـــن	(١) مساعد حديث
III	(١) أميـــن [١]	(٢) مساعدين حديثين
IV [٢]	(١) حاصل على مؤهلات اكاديمية وامين مكتبة ايضـا [٣]	(٤) مساعدين حديثين
	(٢) امنـــاء	(١) مساعد فنـى (١) سكرتيــر [٤]

١ ـ فى مكتبات العلوم الاجتماعية قد يحتاج عمل المعلومات الى امين مكتبة مؤهل اضافي .

٢ ـ فى كثير من مكتبات العلوم الاجتماعية بهذا الحجم يجب ان ينشأ مكتب معلومات ببلوجرافي وهذا يتطلب موظفين اضافيين كما يلى : واحد الى ثلاثة من المتخصصين الموضوعين الحاصلين على مؤهلات اكاديمية واحد مساعد مكتبى ، وقد يحتاج الامر ايضا الى مساعد للسكرتير .

٣ ـ الحصول على درجة جامعية فى المكتبات (دراسة لمدة ٤ سنوات) .

٤ ـ فى المكتبات الخاصة فى العلوم الاجتماعية فقط نظرا لأن المكتبات العلمية ستكون عادة ضمن مراكز المعلومات .

ا ـ التــزويــد

اذا قامت المكتبة بطلب الانتاج الفكرى المتخصص بنفسها (وليس عن طريق المكتبات المتخصصة المركزية) فان الحاجة تدعو طبقا للمعايير باضافة مساعد حديث (اى ذو خبرة قليلة) لجميع المكتبات بمختلف الاحجام ، واذا مازادت الاضـافات عن ٢٠٠٠ مجلد (حتى الفئة III) فهناك حاجة لاضافة امين مكتبة مؤهل ، واذا كانت المكتبة تقوم باعداد فهارس اضافية اى زيادة عن الفهارس الهجائية والموضوعية فيمكن اضافة احد المساعدين الحديثين (ذو الخبرة القليلة وذلك لجميع احجام المكتبات) .

ب ـ الخدمــــات

اذا تطورت الخدمة العادية الى خدمة معلومات فهناك ضرورة باضافة امين مكتبة واحد ، واذا كانت المكتبة تفتح بشكل استثنائى لساعات طويلة فلابد من اضافة امين مكتبة لكل ثلاثين ساعة زيادة فى الأسبوع .

وفيما يلى متطلبات المساحة لمختلف فئات المكتبات السابق الاشارة اليها :

مساحة العمل لهيئة المكتبة (وللقراء فئات I,II)

فئة I متر مربعا ، فئة II ٣٦ متراً مربعا ، فئة IV مدير المكتبة ١٨ مترا مربعا وباقى الموظفين ٣٦ مترا مربعا .

قاعة القراءة (٣,٦ متر مربع لكل مكان) :

فئة I فى حجرة العمل (٨ , ١٠ م ٢) ، فئة II ٣ أماكن فى حجرة العمل (١٠,٨ م ٢) ، فئة III ١٠ اماكن (٣٦ م ٢) ، فئة IV ٣٠ مكان (١٠٨ متر مربع) .

الكـــتب

فئـة I عشرة آلاف مجلد (الـرفـوف المفـتـوحة) ١٠٠ متر مربع ، فئة II ٢٠,٠٠٠ مجلد (رفـوف مفتوحة) ، ٢٠٠ م ٢ ، فئة III ٤٠,٠٠٠ مجلد (رفوف مفتوحة) ٤٠٠ م ٢ ، فئة IV ٥٠,٠٠٠ مجلد (رفوف مفتوحة) ، ٥٠٠ م٢ ، ولكل ١٠,٠٠٠ مجلد اضافية (نظام مخزنى) ٥٠ م ٢ .

الدوريـــات

افقيا ٤ عناوين لكل متر على الرف ، رأسيا ١,٥ م ارتفاع ٥٠ عنوان لكل متر ، اما النسخ المجلدة ٢٨ مجلد لكل متر / رف .

جـ- المكتبات فى الكليات الفنية

ان الارقام الخاصة بالرصيد الكلى فى مكتبات الكليات الفنية تعتمد على حساب عدد الطلاب ، فالطالب المنتظم يساوى ثلاثة من الطلاب المسائيين او بالمراسلة وذلك كما يلى :

لكل ٦٠٠ طالب حتى ١٥ مجلد لكل طالب ، و ٦٠٠ الى ١٠٠٠ طالب بعد ذلك حتى ١٢ مجلد لكل طالب ، واكثر من ١٠٠٠ طالب ١٠ مجلدات لكل طالب .

هذا ويعتمـد حجم الرصيد على تخصص كل كليةلا وعلى وجود مكتبة علمية كبيرة عامة او متخصصة يمكن للطالب استخدامها ، كما يجب توفير الكتب الدراسية الاساسية والاعمال المعيارية للطلاب ، اما عدد المجلدات المـطلوبـة فى هذه المجموعـة فتعتمـد على ١٠ من الـطلاب المحتملين كمستخدمين للمكتبة

والمواد التالية لابد ان تكون متوفرة فى قائمة القراءة ، ويفضل ان تكون على الرفوف المفتوحة (فيما عدا المواد التى لاتستخدم الا نادرا) :

- الانتاج الفكرى للدراسات الاساسية .
- الاعمال المرجعية العامة .
- الاضافات الجديدة .
- الدوريـــات .
- الانتاج الفكرى المتخصص المستخدم بكثرة .
- مواد العلوم الاجتماعية الجارية .

هذا وعدد أماكن القراءة سيعتمد على عدد الطلاب خصوصا الطلاب المنتظمين ، ويجب توفير اماكن لنسبة ٥ : ١٠ من العدد الكلي للطلاب ، وهذا الرقم سيتأثر من غير شك فى حالة وجود مكتبات اخرى فى المنطقة ، هذا ومتطلبات الموظفين والاماكن والتجهيزات ستكون بصفة عامة مثل تلك التى وضعت للمكتبات المتخصصة فى الفئات " ، اكما ان فتح المكتبة مدة اطول سيؤثر على عدد الموظفين ويجب زيادته بالتالى .

د ـ المكتبات المتخصصة المركزية

ان التطور المستمر للنظام المكتبي فى المانيا الديمقراطية قد تطلب انشاء مكتبات متخصصة مركزية فى المجالات الاقتصادية والعلمية الهامة ، وذلك بالتعـــاون بين مركـز مكتبـات البحـوث والمكتبـات الاكـاديمية والمجلس الاستشـارى لشئـون المكتبات فى وزارة الثقافة ، وهذه الهيئات قد اعدت قواعد عامة تحكم تنظيم ووظائف المكتبات المتخصصة المركزية .

وقد جاء فى الوثيقة المعدة لمسئوليات هذه المكتبات مايلى :

تعمل المكتبة المتخصصة المركزية كمركز لتزويد المواد والخدمات المنهجية للمكتبـات المتخصصـة فى مجالهـا المتخصص عبر المانيا الاتحادية (اى عبر الدولة كلها) وهى تقدم خدمات مكتبية وببليوجرافية شاملة لدعم العلوم البحتة والتطبيقية وكذلك لدعم التعليم واستمرارية التأمين ، ومن اجل ذلك فهى تبنى مجمـوعات للانتاج الفكرى المتعلق فى هذا المجال ، وهي تقدم خدمة مراجع ومعلومات ببليوجرافية وتنسق انشطة المكتبات المتخصصة التى

تقع فى نطاقها ، فضلا عن تقديمها للتوجيهات والارشادات والقيام ببحوث علمية متخصصة في مجال المكتبات .

هذا وتتعلق القواعد بالقضايا الخاصة ببناء وتنسيق مقتنيات المكتبات كما تتعلق بقواعد التزويد وعلاقتها باحتياجات المستفيدين ، كما ان هذه القواعد العام تحكم تنسيق الخدمات الببليوجرافية بين المكتبة المتخصصة المركزية وغيرها من المكتبات المتخصصة فضلا عن انها توضح وظائف المكتبة المركزية بالنسبة للشبكة المكتبية ، واخيرا فهذه القواعد توضح كيفية تأسيس المجلس الاستشارى الخاص بكل مدير للمكتبة المركزية المتخصصة وتحديد العضوية والواجبات الخاصة بهذه المجالس .

هـ ـ شبكات المكتبات المتخصصة

تستطيع المكتبات المتخصصة كل على حدة ان تستجيب للاحتياجات المتزايدة المستمرة بزيادة انشطتها ورفع كفاءتها عن طريق اكبر استخدام ممكن لهذه الشبكات ، لقد تطلب ذلك انشاء شبكات للمكتبات المتخصصة ، ولقد امكن تحقيق هذا التنظيم نظرا لأن جميع هذه المكتبات تملكها الدولة .

ولقد اعد مركز المكتبات البحثية والاكاديمية بالاتفاق مع المجلس الاستشارى لشئون المكتبات فى وزارة الثقافة اعد مسودة نموذج (الوظائف وتركيب شبكات المكتبات المتخصصة) ، وقد حدد هذا النموذج دور الشبكات كمنسقة للمكتبات المتخصصة العاملة فى نفس المجال ، على ان تكون هذه المكتبات المختارة فى الشبكة ذات اهمية لا للهيئة الصناعية التى تتبعها ولكن ان تكون هامة للنظام المكتبى ككل ، كما تنظم المسودة المذكورة العلاقات بين المكتبة المتخصصة المركزية والمكتبات الاعضاء فى الشبكة ، كما تحدد المهام التى تقوم بها المكتبات فى التزويد وبناء المجموعات مثلا ، كما انها توضح العلاقات الهامة بين المكتبات المتخصصة وخدمات المعلومات بحيث تتطابق شبكات المكتبات المتخصصة فى مجال معين مع الشبكات المقابلة لها لمراكز المعلومات .

واذا كان الباحث قد بدأ هذه المعايير بالولايات المتحدة الامريكية ، فقد وجد من الارجح ان يورد فيما يلي نموذجا تطبيقيا لهذه المعايير وكيفية تطبيقها الدوري في احدى المكتبات :

خامسا : نموذج تطبيقي لمعايير المكتبة المتخصصة بأمريكا

يقدم الباحث هذا النموذج لبيان مدى الصعوبات التى تواجهها المكتبات المتخصصة حتى فى الدول المتقدمة عندما تحاول تطبيق المعايير .

ولقد قامت الباحث هيلين ليفين فى مقالها المنشور بمجلة المكتبات المتخصصة[11]،[6] بتقييم المكتبة المتخصصة فى مجال الالومنيوم بعد السنة الاولى من انشائها مقارنة بين الحقائق الموجودة والخطة التى وضعت في بداية الانشاء ، كما قورنت هذه المكتبة المتخصصة بالمعايير المهنية الموضوعة للمكتبات المتخصصة .

ولقد قامت بهذا التقييم بناء على وثيقتين هامتين على المكتبات المتخصصة اولهما : اهداف للمكتبات المتخصصة[12]،[6] ، وهذه يمكن ان تكون معايير مهنية وهى بهذا التوجه ، تقدم أوفى المتطلبات للمكتبة المتخصصة ، وقد عالجها الباحث فى هذه الدراسة عند ذكره للمعايير بالولايات المتحدة ، كما قامت الباحثة هيلين بهذا التقييم ايضا بناء على الوثيقة الثانية وهى الوثيقة التى اعتمدت على ماقام به فرع جمعية المكتبات المتخصصة فى ولاية الينوى[6] (13

وبالنسبة للاهداف فقد حققت مكتبة الالومنيوم المذكورة هذه الأهداف فى معظم جوانبها ، فالموظفون يحققون ادنى التوصيات المطلوبة وهى مهني واحد ومساعد اداري واحد ، اما بالنسبة للتوصيات الخاصة بالتوسع فى الانشطة فقد تم الاستعانة بأمين مكتبة مهني بعض الوقت لخدمات الفهرسة ، كما حققت المكتبة تكوين المجموعات الاساسية اللازمة للاحتياجات المباشرة مع استخدام المصادر الخارجية الضرورية فضلا عن تقديم خدمات المراجع بما فى ذلك بحث الانتاج الفكرى وكذلك ادارة

مجموعة الدوريات وفهرسة المجموعة لسهولة الاستخدام ، كما قامت المكتبة ايضا بالاعلام عن خدماتها والعمل كمصدر للعاملين فى المؤسسة بالنسبة للقضايا المتعلقة بادارة المعلومات .

وهناك ثلاث مجالات قصرت عن تطبيق معايير المكتبات المتخصصة ، وأول هذه المجالات هى فكرة المركزية للمجموعات لتحسين الوصول للمصادر فلم تستطع المكتبة تحقيق ذلك لدواعى النقص في المساحة المتاحة ونقص المساحة هى بذاتها النقص الثانى ، ولكن لابد من الاشارة هنا الى انه حتي اذا توفرت المساحة والمكان في المستقبل ، فالمكتبة لاتستطيع ان تجزم بأنها ستجعل المجموعات مركزية ، ذلك لأن النموذج الحالى للاستخدام يعتمد على المجموعات المنتشرة فى المكاتب ، كما قامت المكتبة لمواجهة هذه المشكلة باعداد فهرس لجميع مصادر الجمعية مبينة اماكنها .

وعلى الرغم من ان النقص فى المساحة والمكان قد جعل من العسير تقديم الخدمات والاختزان والتجهيز الفنى ووضع الاجهزة ، الا ان هذا الوضع لم يمنع المكتبة من القيام بالاعمال الضرورية بكفاءة .

اما المجال الثالث الضعيف فهو الميزانية ، فعلى الرغم من بعض التحسين الا ان الالتزامات المسبقة والتى قام بها اعضاء آخرون قد قللت من امكانيات المكتبة فى فرض مسئوليتها على مصاريف المكتبة ، ويلاحظ ان نسبة المرتبات الى الميزانية الكلية هى ٦٥ ٪ ، وهذه تقع ضمن المدى الطبيعي المبين فى الاهداف ، وهناك ميزانية كافية لمعظم الخدمات الضرورية .

لقد اكدت هذه المكتبة ماجاء فى الدراسات التى تمت لاعداد المعايير الجديدة ، وهي ان المكتبات المتخصصة تبدأ فى المؤسسات التى يحتاج مديروها الى وصول افضل للمعلومات ، ولكن ليس هناك حدث محدد هو الذى ادى الى ذلك ، فكرة مركز المعلومات اختمرت عبر سنوات عديدة بين الاعضاء والموظفين .

وهناك مصدر هام لم تذكره اى واحدة من الوثائق الخاصة بمعايير المكتبة المتخصصة ومركز المعلومات وهو امكانيات الوصول الى تسهيلات الحاسب

الآلى وغيره من تكنولوجيا المعلومات ، إن استخدام الحاسب الآلى ومصادر تجهيز الكلمات لم تكن متوفرة فقط ، ولكن كانت الادارة تشجع استخدامها وقد لعب ذلك دوراً رئيسيا فى نجاح الخدمة وتحسين عمليات المكتبة وامكانية الاسهام فى انشطة المؤسسة فضلا عن تطوير صورة أمين المكتبة الى مدير للمعلومات .

سادسا : المعايير والمكتبة الاليكترونية :

فى دراسة عن المكتبة الاليكترونية ، اشار كنيت دوالنج [14] [6] للمعايير كجزء هام من الاستراتيجية المهنية لخدمات المكتبات والمعلومات فى المستقبل ، واكد على اهمية المعايير كعنصر خطير لأى نشاط مهنى ، ذلك لأن المعايير يمكن ان تستخدم فى تقييم درجة المهنية فى الهيئات والافراد .

اما بالنسبة لعلم المكتبات والمعلومات فالمعايير يمكن ان تقسم الى اربع فئات وهى : القدرة على الخدمة ، والخدمة ذاتها ، ثم الجوانب التكنولوجية والاجرائية .

ولقد كانت معايير جمعية المكتبات الامريكية القديمة للمكتبات العامة معايير كمية ، وقدمت مقاييس لقدرة المكتبة على الخدمة ، وتضمنت كمية الاقدام المربعة فى التسهيلات وعدد الكتب وكمية الدعم المالي ، ولكن جمعية المكتبات اعترفت بعد عشرين سنه انه مادامت هذه المعايير كمية وتتصل بالقدرة على الخدمة وليست مقاييس كيفية للخدمة ، فان المكتبة يمكن ان تطبق تلك المعايير وتظل مع ذلك قاصرة فى تقديم خدمات فعالة .

هذا وقد صممت عملية تخطيط المكتبة العامة لقياس فاعلية الخدمة للمجتمع الذى تخدمه المكتبه وذلك عن طريق الحوار مع ذلك المجتمع المستفيد .

اما المعايير التكنولوجية فيتم بحثها حاليا بواسطة جمعية المكتبة والتكنولوجيا (LITA) وهى جمعية داخل جمعية المكتبات الامريكية (ALA) ولايحتوى الانتاج

الفكـرى للمكتبـات على منـاقشـات خاصة بتطبيق المعايير التى تؤثر على المستفيد ، كما ان نقص المعـايير الفنية هى اكثـر المعوقات لتطور الفهرس الـوطنى علي الخط National on-line Catalog وهناك اهتمام معاصر ايضا لدراسة المعايير الفنية التى يجب تطبيقها مع نظم المعلومات الاليكترونية .

واخيرا فمجال المعايير الاجرائية قد تمت مواجهتها فى الفهرسة والتصنيف عن طريق عمل جمعية المكتبات الامريكية ومكتبة الكونجرس ، وهناك حاجة لتوسيع هذه المعايير لتغطى مجالات اخرى في المكتبات والمعلومات .

فالمعايير بعد هذا كله ضرورية فى مجال المكتبات والمعلومات لانها تقدم طريقة لمقارنة المكتبات بعضها ببعض ولتبادل المعلومات بين المكتبات والنظم التكنـولـوجية ، فضـلا عن انها توفـر قاعدة مشتركة لتحديد المعلومات في المؤسسات المختلفة .

ولعـل هذه المعـايير ان تكـون ايضا عنصرا اساسيا فى عمليات المكتبة الاليكترونية فى المستقبل .

واذا كان للباحث ان يعلق على هذه الانشطة السابقة فى اعداد المعايير الخاصة بالمكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات ، فيجب ان يقرر بأن معظم هذه المعايير تمت فى اقطار متقدمة علميا وثرية ماليا ، وبالتالى فمن العسير تطبيق هذه المعـايير التى يمكن ان تراهـا الـدول النامية كمعايير مثالية ، وبالتالى فهذه المعايير تعتبر فقط مجرد مرشد ونموذج يمكن الاقتراب منه في الدول النامية ، اى ان الظروف والبيئة التى تنشأ بها المكتبة المتخصصة او مركز المعلومات وامكانيات دفع نشاط هذه المؤسسات الى الامام هو المحك الذى يمكن على اساسه تطبيق مثل هذه المعايير من عدمه ، وان كان الباحث يرى ان المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات فى مجالات العلوم والتكنولوجيا يمكن ان تطبق هذه المعايير سواء فى الدول المتقدمة او النامية ، ذلك لأن العمل العلمي يحتاج أكثر من غيره من المجالات الى مصادر علمية اساسية ويحتـاج في نفس الـوقت الى الاحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات وغـيرهـا من الخدمات والاهداف التى ذكرت في معايير المكتبة المتخصصة السابق تحليلها .

الهـوامـش

(1) Encyclopedia of library and information science, New York Dekker, 1976 Vol 26 pp485-496.

(2) Dodd, Jame. The Gap in standards for special libraries library trends, summer 1982, p85-91.

(3) strable, Edward G. "The relationship and involvement of the special library with the National program: paper of Amplification "(paper presented to NCLIS, 1974).

(4) withers F.N. Standards for library service: an international survey paris: The Unesco 1974 - p107 - 126

(5) special Libraries Association. Objectives for special libraries. special) libraries, 55. (No. 10) 671 - 80 (Des. 1964.

(6) special Libraries Association, Illinois chapter/New special libraries. New York, special libraries association, 1980.

(7) Levin Ellen J. Establishing a special library, the first year special Libraries Association, July 1982 p200 - 201.

(8) special Library consensus standards: A compendim of Goals' Australian Special Library News, January 1970, p 5-11

(9) A Firm Foundation for resource sharing: the ration the rationalcbehind the standards. Australian special Libraries News, 16 (1) Mar. 1984, 39-41.

(10) Objectives and standards for Government Libraries, National Library of Singapore, 16 April 1970 (Reference NL 91/70, Mimeo).

(11) Levin, Ellen J. Establishing a special library: The First Year special Libraries, July 1982 pp 199 - 201.

(12) special Libraries Association / objectives for special libraries New York, special Libraries Association, 1964.

(13) special Libraries Association, Illinois Chapter/New special Libraries Association, 1980

الفهرسة أثناء النشر

١ - المفاهيم والمعايير

الدكتورة نبيلة خليفة جمعة

قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب

جامعة القاهرة

ملخص : *تتناول الدراسة موضوع الفهرسه أثناء النشر ، أى إعداد البيانات الببلوجرافية للكتاب فى مرحلة النشر . وتستعرض المراحل التاريخيه التى مرت بها الفكرة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر . كما تتناول الجهود الدولية التى تمت فى هذا المجال ، والمتطلبات التى يستلزمها إنشاء النظام فى أى دولة ، والمعايير التى تم إقرارها على النطاق الدولى .*

إن الفهرسه أثناء النشر (فان) ، جهد تعاونى بين مجتمعى النشر والمكتبات . بهدف تقديم بيانات الفهرسه الى الناشر مقدما قبل نشر الكتاب ، ليطبعها على ظهر عنوان الكتاب ، وبهذا يتاح الكتاب وبيانات فهرسته فى وقت واحد للمكتبيين ، أو بائعى الكتب ، أو الببليوجرافيين ، ولكل من يتعامل مع الكتاب ويحتاج لمثل هذه المعلومات ، وفى نفس الوقت تظهر هذه البيانات فى الأدوات الببليوجرافية المختلفة ، بهدف الإعلام المبكر عن الكتب القادمة قبل نشرها ، لمساعدة المكتبيين والناشرين وبائعى الكتب ، فى تسهيل إجراءات الطلب وتسديد الفواتير .

الأصـــل والنشـــأة

ترجع الجذور الأولى لفكرة الفهرسة أثناء النشر إلى الإقتراح الذى قدمه jastin Winsor المكتبى بكلية هارفـارد عام ١٨٨٦ . ثم جرت محاولات فى السنـوات القليلة التـاليه ، لوضـع الإقـتراح موضـع التنفيذ . ولكن هذه التجارب قد أهملت فى الثمانينيات من هذا القرن . وقد وصف Henry B. Weatly فى موجزه الإرشادى ''How to catalogue a library'' الذى نشر فى لندن عام ١٨٨٩ ، خطة تسهل العمل للمفهرسين يقول فيها :

« . . . ينبغى أن يضع كل ناشر فى كل نسخة من كل كتاب ينشره ، بطاقة يتم إعدادها بناء على نظام معيارى تعده هيئة لها سلطة إعداده ، وذلك حتى يتوفر التوحيد المطلوب . . . » .

ثم جرت عدة محاولات فى هذا الشأن خلال النصف الأول من القرن العشرين ، من أبرزها الخطة المقترحة بوضع بطاقات مكتبة الكونجرس فى داخـل المطبوعات نفسها ، وذلك عندما بدأت مكتبة الكونجرس خدمتها للبطاقات المطبوعة عام ١٩٠١ . أما آخر هذه التجارب وأكثرها أهمية ، فهى تجربــة مكتبــة الكـونجـرس (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) وهى التى أطلق عليهـا « الفهرسة فى المنبع : (Cataloging In Source (CIS» . وقد مهدت هذه التجارب والأفكار ، لظهور برامج (فان) الجارية فى العصر الحديث وإلى نجاحها أيضا .

التسمية والتسمية الاستهلالية

بدأ اسـتـخـدام الـتـسـمـية (Cataloguing In Publication) والتسمية الإستهلالية (CIP) من جانب مكتبة الكونجرس عام ١٩٧١ ، عندما بدأت برنامجها الحالى . وقد تم إقرار هذه التسمية وتسميتها الإستهلالية فى إجتماع هيئات الفهرسة أثناء النشر ، الذى عقد بمكتبة الكونجرس فى واشنطن عام

١٩٧٦ ، حيث تمت موافقة الهيئات المجتمعة على تبنى التسمية وتسميتها الإستهلالية فى اللغة الإنجليزية . كما أوصت هذه الهيئات باستخدام مايقابلها فى اللغات الأخرى .

أما فيما يختص باللغة العربية فقد ترجمت هذه التسمية فيما يبدو على عجل ، من جانب عبد الكريم الأمين فى ورقة قدمها إلى مؤتمر الإعداد الببليوجرافى الذى عقد فى بغداد عام ١٩٧٣ ، على أنها « الفهرسة فى المطبوع » . واستعار الترجمة منه بطريقة تلقائية ، عبد المنعم موسى فى ترجمته لمقالة ظهرت فى مجلة اليونسكو للمكتبات فى نفس العام .

أما التعريب الذى تم اختياره بدقة وتأن ، فقد كان من جانب الدكتور سعد الهجرسى الذى اختار أن تكون التسمية هى « الفهرسة أثناء النشر » حيث يسهل أن تصاغ من الحروف الأولى لكلماتها ، التسمية الإستهلالية « فان » . وقد سبق استخدام هذه التسمية من جانب الدكتور الهجرسى فى مجال المحاضرات والحوار ، استخدامه لها مسجلة تعنون بطاقة الفهرسة التى أعدها وطبعها على ظهر صفحة العنوان الكتابه « دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربى » ، وكان ذلك فى أوائل عام ١٩٧٥ . وقد وجدت هذه التسمية قبولا من جانب المكتبيين ، حيث استخدمها بعده مباشرة الدكتور شعبان خليفة ، فى مقال له نشر فى أواخر العام نفسه . ثم استقرت هذه التسمية بعد ذلك وأصبحت لغة التخاطب بالعربية للتعبير عن هذا المفهوم . كما يلاحظ قلة بل ندرة الكتابة عن هذا الموضوع باللغة العربية ، بل إن معظم هذه الكتابات تأتى عرضا ضمن الكتابة عن موضوع آخر وقليلا ماتفرد لها كتابات مستقلة .

وعلى الرغم من التوصية II فى التوصيات التى أعدتها مجموعة العمل ، المنبثقة من إجتماع (فان) الدولى الذى عقد فى أوتاوا بكندا عام ١٩٨٢ ، والذى نظمه (أدجم) بالتعاون مع اليونسكو . وهى التى توصى بوضع عبارة معيارية دولية لتعنون بيانات (فان) المطبوعة على ظهر صفحة العنوان ، تتكون من تسمية « الفهرسة أثناء النشر :

Cataloguing In Publication بلغـة الـدولـة التى تعد تسجيلة (فان) ، وتسمية استهلالية توضع بعدها ، ويتم تثبيتها دوليا بالحروف الرومانية (CIP) أيا كانت هجائية أو لغة التسمية الكاملة . أقول أنه على الرغم من أن هذه التـوصية يمكن أن يتفق أو لايتفق عليهـا ، فإن اعتبـارات اللغة العربية لاتشجع تنفيذ تلك التوصية الصادرة عن ممثلين لدول تستخدم فى معظمها هذه الحروف الهجائية . وأرى أنه لو كان هناك تمثيل للدول العربية فى مثل هذه الجهود الدولية ، لكانت هناك مراعاة للغتنا وهجائيتنا .

متطلبات إنشاء برنامج (فان)

من الضرورى أن تتوفر بعض المتطلبات الأساسية فى الدولة التى تنوى أن تتبنى برنامجا قوميا لإنشاء نظام (فان) فيها . ويمكن حصر المتطلبات الأساسية فيما يلى :

● هيئـة ببليوجـرافية قومية قادرة على القيام بأعبـاء النـظام ، من منطلق مسئوليتها القومية وبإدراك كامل للفوائد التى تعود عليها هى أولا ، ثم على المكتبـات الأخـرى المـوجـودة بالـدولة ، وكذلك على صناعة النشر وتجارة الكتب . كما ينبغى أن يتـوفر لدى هذه الهيئة ، الإمكانات البشرية الفنية المؤهلة والمدربة ، والإمكانات المادية التى تكفل رعاية النظام وتحمل تبعاته ، والمكـان الملائم لاستضافة النظام وتجهيزاته . وغالبا ماتتمثل هذه الهيئة فى المكتبـة القـومية بالـدولـة ، وذلـك لأنها هى التى تتحمـل أعبـاء الضبط الببليوجـرافى القـومى ، وهى التى غالبـا ماتقوم بتوزيع ترقيمات « الترقيم الـدولى المـوحـد للكتب (تدمـك) ، والـترقيم الدولى الموحد للدوريات (تدمد) » ، وهى أيضا التى تتلقى نسخ الإيداع للكتب الصادرة فى الدولة .

● معايير موحدة لإعداد البطاقات للإستخدام فى كل أو معظم المكتبات بالدولة . وهى قواعد الوصف الببليوجرافي ، وقوائم رؤوس الموضوعات ، وجـداول التصنيف . وهو مايضمن قبول باقى المكتبات لبطاقات (فان)

والإستفادة منها ، وهو الهدف الأساسى من البرنامج ، ومن المفضل أن تكون تلك المعايير ، خاصة الوصف الببليوجرافى والتصنيف ، معايير يمكن قبولها دوليا من جانب المكتبات فى الدول الأخرى . أما بالنسبة لرؤوس الموضوعات ، فيكفى أن تكون مقبولة على مستوى المكتبات فى الدول التى تتحدث اللغة نفسها .

● الوعى الكافى من جانب الناشرين فى الدولة ، باهمية هذا النظام لصناعة النشر وتجارة الكتب . ومن الضرورى أيضا أن يدرك الناشرون مدي مساهمة هذا النظام فى زيادة مبيعاتهم سواء على النطاق القومى أو العالمى ، وبالتالى انتعاش صناعة النشر بالدولة .

● وجود علاقة جيدة بين مجتمعى النشر والمكتبات بالدولة وايمان كل منهما بأهمية هذه العلاقة . فالمكتبة هى أهم عميل للناشر ، ومن ناحية أخرى لايمكن أن تحصل على مقتنياتها دون الاعتماد على مايصدره الناشرون . ولذلك ينبغى أن يقدم كل منهما أى جهد تعاونى من شأنه تقوية هذه العلاقة والإرتفاع بمستوى الأداء فى أى من المجتمعين .

● وجود نظام للإيداع يكفل وصول الكتب فى صورتها المخطوطه ، أو بعض أجزائها المطبوعة فى مرحلة التصحيح قبل صدورها النهائى للحصول على رقم الإيداع ، حتى يمكن إعداد بيانات (فان) إعتمادا على هذه المواد ، وحتى لايشعر الناشر بأنه يقوم بأى أعباء إضافية للحصول على بيانات (فان) لطبعها بالكتاب .

● وجود ببليوجرافية قومية منتظمة الصدور ، سواء بالشكل التقليدى المطبوع ، أو على بطاقات مصغرة ، أو بالشكل المحسب على أشرطة ممغنطة أو غيرها من وسائط نقل المعلومات المحسبة . ويضمن وجود هذه الأداة واشتمالها على بطاقات (فان) ، انسياب بيانات النظام ووصولها إلى المكتبات وغيرها ممن يتعامل مع الكتب ، قبل صدور الكتب نفسها بفترة معقولة . حيث تمكنهم من التعامل معها كل حسب موقعها فى وقت مبكر بدرجة مناسبة .

الجهود الدولية فى المجـال

بدأ الاهتمام بالفهرسة أثناء النشر على النطاق الدولى يتبلور ، فى المؤتمر الدولى عن الببليوجرافيات القومية عام ١٩٧٧ بباريس . حيث قدمت بعض الإعتبـارات ، كما تم إقـرار توصية بأن تهتم المنـظمات الـدولية ، والدولية الحكـومية بنظام (فان) كطريق لتحسين الضبط الببليوجرافى لمطبوعاتها . ويعتبر الإجتماع الدولى لنظام (فان) عام ١٩٨٢ ، إلى حد ما إستمرارا لمؤتمر ١٩٧٧ مع الإختلاف فى حدود التغطية وقلة عدد المشتركين ، بالإضافة إلى اشتراك الناشرين وأعضاء منظمات تجارة الكتب الأخرى فى الإجتماع .

فقد نظم (أدجم) بالتعاون مع اليونسكو ، اجتماعا دوليا للفهرسة أثناء النشر ، عقد فى المكتبة القومية بكندا فى الأسبوع الذى سبق المؤتمر العام رقم ٤٨ لأدجم . وقد حضر الإجتماع ممثلون لمعظم برامج (فان) النشطة (وإن كان بعضها مازال فى مرحلة التخطيط) ، إلى جانب الناشرين ومنظمات تجارة الكتب الأخرى فى تلك الدول . وهذا الإجتماع هو الأول من حيث أنه دولى ومن حيث مشاركة الناشرين فيه . ولذلك أتيحت الفرصة لمناقشة كل الأمور المتنــوعـة التى يهتم بها هؤلاء المشـاركـون فى (فان) . ولم يقتصر عرض الإجتـماع على تبـادل الآراء ، على الـرغم من أهميتهـا ، بل تمثلت نتائج الإجتـماع فى إصـدار سلسلة من التـوصيات العملية . وقـد شملت هذه التــوصيات نطاق تغــطية (فان) ، ومحتــوى التسجيلة الببليوجـرافية ، وإجراءات تشغيل البرنامج .

نطــاق تغطيــة (فان)

توسعت كل برامج (فان) الجارية تدريجيا حيث بدأت بنواة من الناشرين الكبار ، بل وفى بعض الحالات بدأت بناشر واحد أو اثنين وبالتدريج يزداد عدد الناشرين مع انتشار اهتمامهم ، وبعد أن تكون الإجراءات قد استقرت

لدى هيئة (فان) ، وأن تصبح قادرة على زيادة العمل مع الحفاظ على الجدول الزمنى لوقت إعداد التسجيلات . وقد ركزت البرامج كلها فى مراحلها الأولى على إعداد تسجيلات (فان) البيبليوجرافية للمنفردات (الكتب) ، باعتبارها أكثر مواد المكتبات عالمية . وذلك حتى يمكن تحقيق أكبر فائدة لمجتمع المكتبات واختصار المدى الزمنى لوجود التسجيلات فى الببليوجرافية القومية .

ومن الملاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين برامج (فان) والهيئات الببليوجرافية المسؤولة عن إنتاج الببليوجرافيات القومية . وبذلك يرتبط نطاق تغطية برنامج (فان) ، بالمواد التى تغطيها الببليوجرافية القومية فى تلك الدولة . ومن الطبيعى أن يكون الإعتبار الأول لتوسيع برنامج (فان) بعد أن يغطى كل المنفردات ذات النشر التجارى ، أن يغطى المنفردات ذات الطبيعة غير التجارية وشبه التجارية ، مثل مطبوعات الجمعيات العلمية والجامعات والمؤسسات . يلى ذلك المطبوعات الحكومية ، ثم الدوريات ، ثم المواد غير الكتب .

ا ـ المطبوعات الحكوميـــة

يشكل النشر الحكومي فى كثير من الدول القسم الأكبر من صناعة النشر ، بل إنه فى بعض الدول يكون الطابع الحكومى هو أكبر ناشر فى الدولة بل وفى العالم مثل مكتب الطبع الحكومى بالولايات المتحدة الأمريكية . والدول التى لاتخضع فيها مطبوعات الطابع الحكومى لقانون الإيداع ، لاتدخل هذه المطبوعات داخل نطاق الببليوجرافية القومية . بينما تتضمن الببليوجرافية القومية فى دول أخرى ، نوعيات محددة فقط من تلك المطبوعات وهى التى يمكن أن تدخل فى برنامج (فان) . ومع أن البرنامج الأمريكى يتضمن مطبوعات الحكومة الفيدرالية ، إلا أن عدم تضمين المطبوعات الحكومية فى برامج (فان) الأخرى يرجع إلى الطبيعة الخاصة للمطبوعات الحكومية نفسها ، وصعوبة إقناع الطابع الحكومى بإدخال مطبوعاته فى

برنـامـج (فان) من أجل زيادة المبيعات ، لأنه جزء من الإدارة الحكومية وليس ناشرا تجاريا .

ب ـ الدوريـــات

لاتدخل الدوريات بصفة عامة ضمن برامج (فان) الجارية ، باستثناء البرنامج البريطانى ، حتى فى حالة تسجيل الدوريات الجديدة والتى تغيرت عناوينها فى الببليوجرافيات القومية . ويرجع ذلك إلى أن تسجيل الدوريات حسب النـظام الدولى لمعلومات الدوريات (ندمد : ISDS) يتم من خلال مركـز الدوريات القومى . وهو الذى يقدم وسائل تحديد هوية الدورية ، بواسـطة (تدمـد : ISSN) والعنـوان المفتـاحى ، وهو العنوان الفريد لكل دورية ، بالإضافة إلى بطاقة فهرسة مختصرة . حتى إن المكتبة البريطانية وإن كانت تضمن برنـامجهـا لفـان الإصـدارة الأولى من الدورية وتغيير عنوان الدورية ، إلا أنها تطلب من ناشر الدورية أن يعلم مركز الدوريات القومى البريطانى بالمطبوعات الجديدة ويطلب لها (تدمد) ، والعنوان المفتاحى .

جـ ـ المواد غير الكتب :

يتسـع نطاق الأوعية غير الكتب بإستمرار ليضيف أنماطا جديدة للنشر وأشكـالاً مادية جديدة من مواد المكتبـة . والمشكلة الأسـاسية لهذه المـواد والأوعية أنها قد لاتكون حددت فى نصوص قوانين الإيداع ، وبالتالى لاتظهر فى الببليوجرافية القومية فلا يتوفر لها شروط تضمينها فى برامج (فان) التى ترتبط بالهيئـة الببليوجـرافية القـومية . كما توجد حقيقة أخرى وهى أنه فى حالات كثيرة يكون من الصعب تحديد « ظهر صفحة العنوان » لوضع بطاقة (فان) عليهـا أو خلال الوعاء ، كما أن هذه المواد صعبة الفهرسة . ومن الممكن أن تتضمن برامج (فان) تلك المواد ، على أن تدرج تسجيلاتها فى الببليوجرافية القومية ، لأن ظهور هذه التسجيلات قبل النشر يساعد على الإقتناء والتسويق . ولكن بدون وضع بطاقة (فان) بالوعاء ، وهو مايكون بغرض « الفهرسة الذاتية للمواد غير الكتب » .

د ـ المواد اللازمة لإعداد تسجيلة (فان)

وهى المواد التى يرسلها الناشر إلى هيئة (فان) ، التى تتضمن المعلومات التى يمكن للهيئة أن تعد منها تسجيلة (فان) ، فى خلال الفترة المحددة نسبيا فى حياة برامج (فان) الموجودة حاليا ، حدثت بعض التعديلات فى شكل هذه المواد وتوقيت إرسالها إلى هيئة (فان) . كما أن التطورات التى حدثت أو تحدث مستقبلا فى إنتاج الكتب ، كالنشر الإلكترونى مثلا ، يمكن أن تؤدى إلى إجراء تعديلات أخرى . فقد كان إعداد تسجيلة (فان) فى تجربة مكتبة الكونجرس ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، يتطلب إرسال صفحات التصحيح (proff pages) وذلك من أجل التقليل قدر المستطاع من احتمال حدوث تغييرات فى فترة متأخرة بمحتويات الكتاب أو عنوانه ، الخ وحتى لاتتعارض فى نفس الوقت مع الجدول الزمنى لإنتاج الناشر ، ولذلك حددت فترة دورة الإعداد ب ٢٤ ساعة ، وعند إنشاء برنامج مكتبة الكونجرس الحالى ١٩٧١ تم الإكتفاء بسلخات التصحيح proof sheets وليس الصفحات . كما ثبت أن دورة ٢٤ ساعة لايمكن المحافظة عليها ، لذلك يتراوح المدى الزمنى للبرامج الموجودة من الحد الأدنى ثلاثة أيام (أستراليا) إلى عشرة أيام (بريطانيا وأمريكا) .

وتحتاج هيئات (فان) أن تتلقى من الناشر بعض الوثائق المتاحة مثل التصميم النهائى لصفحة العنوان وظهر صفحة العنوان ، ونسخة من بعض أو كل الصفحات التقديمية بما فيها المقدمة وصفحة المحتويات . بالإضافة إلى « إستمارة بيانات فان » التى تصممها هيئة (فان) وفقا لمتطلباتها . ويقوم الناشر بوضع معلومات فى هذه الإستمارة عن محتوى الكتاب وموضوعه ومؤلفه ، وتفاصيل التسويق كالسعر ، وشكله المادى المتوقع مثل تعداده وحجمه وتجليده . والتفاصيل التى ترتبط بالطبعات لنفس العمل . ومن الضرورى للناشر أن يعلم هيئة (فان) بأى تغيرات تحدث فى المعلومات التى

قدمها ، خلال مراحل النشر النهائية ، حتى تقوم بتعديل تسجيلة (فان) لديها وترسل له التعديل ليضعه فى بطاقة (فان) بالكتاب .

تنظيم إعداد بيانات (فان) :

ا ـ فى البرامج المركزية

فى الدول التى أنشأت برنامج (فان) كأحد وظائف الهيئة الببليوجرافية القومية ، يتم تنظيم العمل فى وحدة (فان) بالإرتباط مع سير العمل اليومى ، والموظفين وممارسات الفهرسة بها . ومن الطبيعى أن تستخدم نفس المعايير الببليوجرافية التى تستخدمها المكتبة ، سواء لقواعد الفهرسة الوصفية والموضوعية أو جداول التصنيف وأنماط التكشيف الأخرى التى تتبعها الهيئة لتحليل المحتوى الموضوعى للمطبوع .

ولكن ينبغى للهيئة الببليوجرافية أن تختار بين أن تنشىء وحدة منفصلة من المفهرسين والمصنفين يتولون إعداد بيانات (فان) ، وذلك لضمان سهولة إنسياب العمل والمحافظة على الجدول الزمنى ، أو أن يتم إعداد بيانات (فان) مع العمل اليومى لعمليات الفهرسة والتصنيف الذى يتم داخل الهيئة . مع إعطاء عمليات (فان) أولوية فى المعالجة . ويفضل إختيار أن تكون هناك وحدة منفصلة لنظام (فان) فى الهيئات التى تتولى بزنامج (فان) إذا كان واسعا ، بحيث يتم تركيز عمل (فان) فى فريق واحد صغير ، مع إمكانية الحصول على الإستشارات الفنية عند الضرورة . والحفاظ على ممارسة الفهرسة المستقرة . أما الهيئات التى تتولى برنامج (فان) ذات العدد المحدود من التسجيلات أو من الناشرين ، كأن يكون البرنامج فى مرحلته الأولى مثلا ، فالحل الثانى يكون اقتصاديا وعمليا ، حيث تكون الفرصة متاحة لكل مفهرسى الهيئة لتعلم عمليات (فان) ، مع تخصيص موظف أو اثنين للدعاية للبرنامج ، وصيانة العلاقة الوثيقة مع الناشرين ، والتأكد من انسياب العمل فى النظام .

ب ـ فى البرامج اللامركزية

أما برامج (فان) غير المركزية فمن الضرورى التأكيد على توافق معايير الفهرسة وممارستها بين كل المراكز ، وأن يكون هناك فهم كامل لأهداف توحيد المعايير والممارسة . ومن الضرورى فى مثل هذا النظام أن تكون هناك وحدة استشارة مركزية للبرنامج ، وأن يكون البرنامج جزءا لايتجزأ من الهيئة الببليوجرافية القومية التى تنتج الببليوجرافية القومية ، وذلك مثل النظام فى البرنامج الكندى .

وسوف تكون المهمة الأساسية للوحدة المركزية الإستشارية ، هى إعداد موجز إرشادي لسياسة (فان) ، يتضمن معلومات عن نطاق البرنامج ، وممارسات ومعايير الفهرسة والتصنيف ، وقوائم استناد للأسماء والهيئات والأسماء الجغرافية والعناوين المقننة . ويستخدم هذا الموجز الإرشادى كدليل إجراءات داخلى فى مراكز (فان) . كما تكون الوحدة المركزية مسئولة أيضا عن تنظيم الدورات والبرامج التدريبية لكل العاملين فى (فان) ، وهى التى تتولى أيضا توزيع تسجيلات (فان) فى القوائم المطبوعة والمحسبة .

بطاقة (فان) بالكتاب*

يرجع أصل (فان) إلى الحاجة لفهرسة ذاتية بالكتاب ، وقد كان الحل بوضع بطاقة دائمة على ظهر صفحة العنوان للكتاب من أجل استخدام المكتبيين . وقد وجد أن بطاقات (فان) لو أعدت بعناية ، يمكن أن توفر وقت المفهرسين خاصة فى المكتبات التى تعانى من نقص المفهرسين المؤهلين ، كما يمكن أيضا أن تساعد فى توحيد الممارسة القومية فى الفهرسة .

* استخدمت كلمة (تسجيلة) وكلمة (بطاقة) فى هذا البحث للدلالة على البيانات الببليوجرافية فى الشكل المحسب والشكل المطبوع على التوالى ..

ومن الطبيعى ألا تشتمل بطاقة (فان) بالكتاب على بعض عناصر المعلومات التى لمن تكن معروفة بدقة وقت إعداد البطاقة والتى يمكن الحصول عليها بسهولة من فحص المطبوع ، ولكن من الضرورى أن تتضمن العناصر الهامة وهى التى تتحمل الشك والخلط ونقص البيانات ، مثل اختيار المدخل الأساسى والتفاصيل الهامة عن إسم المؤلف ، والتحليل الموضوعى للكتاب .

وعلى أى الأحوال ، لقد قلت أهمية بطاقات (فان) بالكتاب فى الوقت الحاضر بالنسبة للمكتبيين ، وبصورة أكبر بالنسبة للناشرين . وذلك لأن تسجيلات (فان) تظهر الآن فى أكثر من شكل وأكثر من مصدر . ومن أهمها الإصدارات المطبوعة من الببليوجرافية القومية ، وفى الشكل المقروء آليا على أشرطة (فما) . ولكن البطاقة المطبوعة بالكتاب مازالت تحتفظ بأهميتها فى بعض الدول خاصة فى الدول التى لاتظهر فيها الببليوجرافية بانتظام مثل البرازيل . أو فى دول أخرى مثل ماليزيا حيث يمكن أن يظهر الكتاب بلغات متعددة وبخطوط متعددة أيضا ، وحيث لم تستقر أنماط استخدام الإسم بصورة معقولة .

بطاقة (فان) فى شكل منفصل

من الممكن أن نجد الآن تسجيلة (فان) خارج المطبوع ، ولكن الشكل الأكثر شيوعا أن تكون فى الإصدارات للببليوجرافية القومية ، كما تظهر أيضا فى بعض البرامج فى شكل مقروء آليا فى مرصد المعلومات الذى يشكل مصدر الببليوجرافية القومية . والواقع أن عمليات (فان) قد أصبحت مرتبطة بإنتاج الببليوجرافية القومية ، بسبب التغييرات الفنية فى إعداد التسجيلات وإنتاج الببليوجرافية القومية ، وبصفة خاصة كأحد الوسائل لتحسين الضبط الببليوجرافى القومى .

ويختلف شكل بطاقة (فان) بالكتاب عنها فى الأدوات الببليوجرافية ،

حيث أن كل واحدة منها تخدم وظائف مختلفة . فالبطاقة الموجودة بالكتاب تخدم المفهرسين كأساس للفهرسة وليس كتسجيلة كاملة ، وهى فى نفس الوقت تسجيلة دائمة بالكتاب لايمكن تغييرها بعد أن تطبع بالكتاب . , ولـذلـك ينبغى أن تتضمن تلك التسجيلة البيانات التى تتطلب خبرة من المفهرسين فى إعدادها وتتطلب بيانات أخرى إضافية لتحديدها ، وهى ضرورية فى توحيد ممارسات المفهرسة . كما أنها فى الوقت نفسه أقل عناصر المعلومات احتمالا للتغيير خلال مراحل النشر . أما تسجيلة (فان) المتاحة فى شكل منفصل بالأدوات الببليوجرافية ، فتخدم أساسا فى عمليات الاختيار والاقتناء ، بالإضافة إلى عمليات الفهرسة . وهى فى الوقت نفسه غير دائمة ، أى يمكن مراجعتها وتعديلها واستكمالها بعد نشر الكتاب ، بل وإحلال تسجيلة كاملة مدققة محلها . ولـذلـك ينبغى أن تتضمن هذه التسجيلة أكبر قدر من البيانات سواء بالدقة أو بالتقريب ، حيث يكون من المفيد جدا لمكتبى التزويد أن يعرف بعض المعلومات التقريبية مقدما كالسعر مثلا ، أو عدد الصفحات ، أو التجليد ، لتساعده فى اتخاذ قراره باختيار الكتاب . وهو مايؤدى إلى التسويق وزيادة المبيعات ، فيزيد من اهتمام الناشرين ببرامج (فان) واشتراكهم فيها .

بطاقة (فان) فى الببليوجرافية القومية

من الطبيعى أن تتولى الهيئة الببليوجرافية بالدولة إصدار الببليوجرافية القومية لهذه الدولة . ومن المنطقى أيضا أن تقوم نفس الهيئة بتولى مسئولية برنامج (فان) القومى ، حيث يرتبط البرنامج بالضبط الببليوجرافى القومى . ولهذا يكون على الهيئة الببليوجرافية القومية المطبوعة . كما يكون على الهيئة أن تحدد النمط الذى ستظهر به تسجيلات (فان) فى الإصدارات المطبوعة للببليوجرافية القومية ، فتختار أحد النمطين التاليين :

ا ـ أن توضع تسجيلات (فان) مع التسجيلات القومية المدققة فى تتابع واحد وفى إصدارة واحدة ، على أن تحدد تسجيلات (فان) بوضوح فى

داخل التسجيلة . مع وضع نجمة أو رمز لتحديد تسجيلات (فان) فى تتابع البطاقات ، مثال ذلك فى الببليوجرافية القومية البريطانية ، حيث تتداخل تسجيلات (فان) فى تتابع واحد مع التسجيلات الأخرى مسبوقة بنجمة بجوار عنصر المدخل ، وتوضع تبصرة داخل بيانات البطاقة عند نهاية المعلومات بأنها « بطاقة فان » .

ب ـ أن تعد قائمة منفصلة بتسجيلات (فان) ، تركم وتنشر كملحق للببليوجرافية القومية ، أو يوضع هذا الملحق فى داخل الإصدارة على أن يحدد بأنه « ملحق فان » مثال ذلك فى الببليوجرافية القومية الألمانية ، حيث توضع تسجيلات (فان) فى ملحق منفصل عن التتابع الرئيسى للببليوجرافية القومية ، وتظهر هذه القائمة أسبوعية ، مع تركيبات شهرية ، وكل شهرين ، وثلاثة شهور .

ومن مميزات الطريقة الأولى وهى وضع تسجيلات (فان) فى تتابع واحد للببليوجرافية القومية ، خاصة عندما تظهر الإصدارات بانتظام وتتابع اسبوعى أو شهرى ، أن كل الإصدارات بجميع التسجيلات الموجودة فيها ، يمكن أن تعتبر دليل للمطبوعات الجديدة والقادمة على السواء .

كما تعتبر الطريقة الثانية عملية أكثر ، عندما توجد تسجيلات (فان) كافية تبرر ظهورها فى قائمة منشورة منفصلة . ومثل هذه القائمة المنفصلة لها مميزات إضافية ، وهى تسهيل مراجعة المكتبيين للمطبوعات القادمة ، كما أنها تجعل برنامج (فان) معروفا أكثر .

كما ينبغى للهيئة القومية أن تتشاور مع الناشرين وجمعيات الناشرين ، لتحديد الجدول الزمنى لعمليات (فان) . وقد أمكن التوصل إلى وضع جدول زمنى ، يمكن أن تتبناه هيئات (فان) كما هو أو تجرى عليه بعض التعديلات :

● يقدم الناشر إلى هيئة (فان) نسخا من وثائق ماقبل النشر واستمارة

بيانات (فان) مكتملة ، قبل تاريخ النشر المقرر بإثنى عشر اسبوعا على الأقل .

● تعد هيئة (فان) التسجيلة وترسل إلى الناشر البطاقة التى سوف تظهر على ظهر صفحة العنوان خلال عشرة أيام .

● يعلم الناشر هيئة (فان) بأى تغييرات هامة تحدث فى بيانات المطبوع .

● تقوم هيئة (فان) بإجراء تعديلات فى التسجيلة طبقا للتغييرات .

● تظهر تسجيلة (فان) فى الإصدارات المطبوعة للببليوجرافية القومية ، وفى مرصد المعلومات القومى خلال شهر من إعداد التسجيلة ، وقبل شهرين من تاريخ النشر الواقعى .

● تراجع هيئة (فان) الناشر فى حالة تأخر نشر الكتاب ثلاثة شهور بعد ظهور تسجيلة (فان) ، وعدم إيداع المطبوع فى الهيئة الببليوجرافية القومية وظهور تسجيلة مدققة .

(فان) والمطبوعات متعددة القوميات

لاتتقيد صناعة النشر الآن بدولة أو لغة أو جنسية ، أى أن الكتاب نفسه يمكن أن ينشر من جانب ناشر واحد فى أكثر من دولة ، أو من جانب أكثر من ناشر فى أكثر من دولة . ومن الطبيعى أن المطبوع الذى يظهر بالنص نفسه بصورة متوازية فى دولتين أو أكثر مع أمكانية اختلاف بيانات النشر ، يعتبر ضمن النشر القومى لكل من هذه الدول ، ويخضع بالتالى لمقتضيات الإيداع القانونى لكل دولة ، مع مايترتب على ذلك من حقه فى ظهور تسجيلة مدققة فى الببليوجرافية القومية لكل دولة ، وفى برنامج (فان) أيضا لكل دولة عندما يكون موجودا . وهذا مايؤدى إلى إمكانية تعدد التسجيلات للمطبوع الواحد .

ونظرا لزيادة عدد الناشرين عبر الدول ، والتعرف على القيمة المتزايدة

لوجود التسجيلة فى الببليوجرافية القومية ، وأيضا لظهور تسجيلة (فان) قبل نشر الكتاب فى واحد أو أكثر من الببليوجرافيات القومية أو مراصد المعلومات الببليوجـرافية القـومية ، فقد بدأت مشاكل هذا الوضع تظهر ، كما أثرت بصورة محدودة على أكبر برنامجين لغات بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحـدة . وقد تم التوصل عبر الأعوام إلى حلول عملية . وقد قبل الحل الذى ينبع من الناشر نفسه فى إجراءات مشاركته فى برامج (فان) . فهو الذى يقرر المشاركة فى برنامج (فان) على أساس المكان الذى يقع فيه مكتب الناشر المسئول بصفة أساسية عن نشر المطبوع . وهو الذى يقرر أيضا أن يحصـل على بطاقة (فان) إضافية ، فلا يمكن لهيئة (فان) وضع قاعدة للمشاركة المتعددة فى البرامج ، حيث أنها مشاركة تعاونية بين المكتبة ومجتمع النشر .

ومن المؤكد أن الناشر الذى يشارك فى أكثر من برنامج (فان) ، سوف يحصـــل على تسجيلات (فان) لهيئـــات متعـــددة . وسـوف تظهـر هذه التسجيلات فى مرصد المعلومات الخاص بكل هيئة وفى الإصدارات المطبوعة للببليوجرافيات القومية المختلفة . كما تظهر أيضا هذه التسجيلات المتعددة على ظهر صفحة العنوان لمثل هذه الكتب متعددة القوميات .

وتترتب على ظهور أكثر من بطاقة دائمة لفان على ظهر صفحة العنوان ، مشاكل للناشرين والمكتبات على حد سواء . فمن الصعب على الناشر أن يقبل وضع بطاقتين لغات أو أكثر على ظهر صفحة العنوان . كما أن هيئات (فان) لن تكون سعيدة بظهور اختلافات ممارسات الفهرسة فى مكان عام ودائم مثـل ظهـر صفحـة العنـوان . كما أن المكتبات التى تستخدم هذه المعلومـات سوف تجد صعـوبـة فى استخدام المعلومات المقدمة فى أشكال مختلفـة . وبهـذا يمكن أن تعتبر هذه المشكلة معوقا كبيرا فى قبول (فان) كبرنامج عالمى .

وقـد نوقشت هذه المشـاكل فى الإجتماع الدولى ١٩٨٢ ، وتم التوصل للحلول التالية :

● ينبغى للناشرين عبر الدول والمشاركين فى أكثر من برنامج لغات ، أن يحصلوا لمطبوعاتهم على تسجيلة واحدة على الأقل من بيانات (فان) .

● المكان الرئيسى للناشر هو الطبيعى لاختيار هيئة (فان) المسئولة الأساسية عن تقديم بيانات (فان) ، ولكن ذلك ليس معيارا إجباريا .

● ينبغى أن تكون هناك هيئة (فان) قومية واحدة لتقديم بيانات (فان) الأساسية للعنوان .

● ينبغى تشجيع الناشرين لطلب بيانات (فان) ثانوية من برامج (فان) الأخرى حيث تنشر مطبوعاتهم ، مادامت لهم مكاتب فى هذه الدول وتظهر الدولة فى بيانات النشر .

● ينبغى أن يكون الناشرون مجبرين على طبع بيانات (فان) الأساسية فقط بالكتاب ، ولكن ينبغى تشجيعهم أيضا على طبع بيانات (فان) الثانوية من الدول التى يسوق الكتاب بها .

● يمكن للناشرين أن يطبعوا بيانات (فان) الأساسية فقط ، مع الإشارة إلى وجود بيانات (فان) بديلة . مثل ، « بيانات (فان) مقتناه أيضا من : الولايات المتحدة الأمريكية » .

● ينبغى وضع بيانات (فان) فى مراصد المعلومات أو البيليوجرافيات المطبوعة الخاصة بهيئة (فان) لكل الأعمال التى قدمت إليها ، بصرف النظر عن إمكانية إدراج العمل فى أى مصدر آخر .

شكل معيارى لبطاقة (فان) فى المطبوع

من الطبيعى أن تختلف بطاقات (فان) التى تعدها البرامج المختلفة بحسب الممارسات البيليوجرافية القومية وتقنينات الفهرسة المختلفة المطبقة فى هذه البرامج . وإن كان من المشجع وجود تقارب كبير فى تقنينات الفهرسة المستخدمة على نطاق العالم التى أنشئت على المبادىء الدولية وتتبع (تدوب)

فى ممارسات الوصف . بالإضافة إلى وجود بعض التقنينات متعددة القوميات مستخدمة فى دول كثيرة وتقوم مقام تقنين فهرسة دولى مثل الطبعة الثانية من القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة (AACR 2) وقواعد الفهرسة الألمانية (RAK) . أما بالنسبة لشكل بطاقة (فان) ومحتوياتها ، فقد وافق المشاركون فى إجتماع (فان) الدولى ١٩٨٢ على معايير دولية يمكنها أن تساعد فى تطوير برامج (فان) وتجعلها موضع تأييد كل من المكتبيين والناشرين .

ينبغى بالنسبة لشكل (فان) المعيارى بالكتاب ، أن تسبق التسجيلة بجملة معيارية « بيانات الفهرسة أثناء النشر الدولية (فان) :

.«International cataloguing In publication (CIP) Data

كما ينبغى أيضا أن تتضمن تحديد الدولة التى أعدت تسجيلة (فان) ، وذلك كالمثال التالى :

«International cataloguing In publication (CIP) Data (U.K)

ويمكن أن يوضع المدخل الرئيسى على رأس البطاقة متبوعا بالوصف البيليوجرافى الذى يعتمد على قواعد (تدوب) . يلى الوصف البيليوجرافى « نقط الإتاحة الوصفية » ، أما « نقطة الإتاحة الموضوعية » فتوضع فى النهاية . كما يمكن ألا يوضع المدخل الرئيسى على رأس التسجيلة ، ويوضع مع « نقط الإتاحة الوصفية » الأخرى على أن يحدد بذلك . أما فى المكتبات بالدول التى لاتعتمد قواعد الفهرسة فيها على مفهوم المدخل الأساسى ، فيمكن أن تبدأ بطاقات (فان) بها بالوصف البيليوجرافى الخالص مباشرة ، وتعطى كل « نقط الإتاحة الوصفية » معا بدون تمييز .

أما بالنسبة للمحتويات المعيارية لبطاقة (فان) بالكتاب ، فينبغى ان تتضمن مايتوفر من العناصر وقت إعداد البطاقة . وتحدد القائمة التالية عناصر الوصف البيليوجرافى ونقط الإتاحة الوصفية ونقط الإتاحة الموضوعية . كما تشير إلى ما إذا كانت العناصر ضرورية ، أو مطلوبة إذا توفرت ، أو مطلوبة إذا كانت مطبقة أو اختيارية :

- **حقل العنوان وبيان المسئولية :**

العنوان نفسه	ضـــروری
العناوين الموازية	مطلوبة اذا توفرت
البيانات الأخرى للعنوان	اختياريـــة
بيانات المسئوليـــة	اختياريـــة
● حقل الطبعة :	اختيـــاری
حقل النشـــر ، التوزيع ، الخ :	اختيـــاری
حقل الوصف المادى :	اختيـــاری
● حقل السلسلة :	
العنوان نفسه للسلسله والسلسله الفرعيه	مطلوب إذا توفر
العنوان الموازى ,, ,, ,,	اختيـــاری
(تدمـــد) ,, ,, ,,	مطلوب اذا توفر
الترقيم الخاص ,, ,, ,,	,, ,, ,,
● حقل التبصرات :	
تبصرات الترجمة والأطروحة	مطلوبة إذا توفرت
باقى التبصرات	اختياريـــة
● خقل الترقيمة الموحدة وكيفيات الإتاحة :	
(تدمـــك)	مطلوبة إذا توفرت
كيفيات الإتاحة و / أو السعر	اختياريـــة
نقطة الإتاحة الأساسية	مطلوبة إذا كانت مطبقة
نقط الإتاحة الإضافية	ضروريـــة
● بيانات الموضوع :	
رءوس الموضوعـــات	مطلوبة إذا توفرت
رقم التصنيـف	,, ,, ,,

وتتناسب محتويات تسجيله (فان) هذه مع متطلبات برامج فهرسة فان الجارية ، فهى تتضمن ثلاث مجموعات للبيانات ، الوصف الببليوجرافى حسب (تدوب) ، ونقط الإتاحة الوصفية ، ونقط الإتاحة الموضوعية . كما أن هذا الشكل المعيارى مرن أيضا ليتقبل احتياجات هيئات (فان) عندما لاتتضمن قواعد الفهرسة مفهوم المدخل الأساسى ، ويتقبل أيضا التغييرات فى المستقبل بعيدا عن المدخل الأساسى . وسوف يظهر العنوان فى رأس تسجيلة (فان) التى تعدها مثل هذه الهيئات .

المراجـــع :

١ - الأمين ، عبدالكريم

الفهرسة والتصنيف فى المطبوع . ـ بغداد .

مؤتمر الإعداد الببليوجرافى للكاتب العربى ، 1973 - 17 ص .

٢ - خليفة ، شعبان عبدالعزيز

الفهرسة أثناء النشر :

دراسة لبعض التجارب العالمية .

الثقافة العربية ، ع 1975,3 .

٣ - كلاب فيرنر و .

الفهرسة فى المطبوع / فيرنر و كلاب :

ترجمة عبدالمنعم مرسى . مجله

اليونسكو للمكتبات . س3 ع12 أغسطس 1973 ص 6-19

٤ - المجرسي ، سعد محمد

دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربي :

الأطروحات ، الدوريات . ـ القاهرة :

جمعية المكتبات المدرسة ، 1975 - 148 ص .

5- Cheffins, R.A·"The international CIP meeting : a report".-Catalogue & Index, 66,winter 1982.- p.4-6

6- Guide lines for cataloguing- in- publication/cormpiled by Dorothy Anderson , for IFLA under Unesco contract- London. Unesco, 1986- V,83p.; 30 cm.

7- Manning, Martin J. "cataloguing - in - Source at the U.S. international trade commision library" - special libraries, July 1979.- p. 281-285.

8- Swindly, L.R. Cataloguing In publication : an international survey- paris: Unesco, 1975.- 99,[19] p.

المكتبات المدرسية في الكويت
دراسة تحليلية لواقعها ومسيرة تطورها

محمد عودة عليوى
مدرس مساعد
قسم علم المكتبات ـ كلية الآداب
جامعة البصرة

رحيم عبود محسن
مدرس مساعد
قسم علم المكتبات ـ كلية الآداب
جامعة البصرة

ملخص : *تتناول الدراسة كافة جوانب المكتبات المدرسية في الكويت بصورة تحليلية من خلال الأحصائيات المتعلقة بهذه المكتبات ، فضلاً عن التوجيهات التى تساعد في تطوير هذا النوع من المكتبات والتى تم استنتاجها من خلال الدراسة من أجل رفع كفاءة هذا الجانب الحيوي ليكون منسجماً مع التقنيات الحديثة المستخدمة في التعليم .*

أهـــداف الدراســـة

يمكن إجمال الاهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها بما يأتي :

١ ـ تسليط الاضواء على النهضة التعليمية والمكتبية في دولة الكويت .

٢ ـ معـرفـة مدى التطور الحاصل في المكتبات المدرسية لجميع مراحل التعليم سواء على مستوى بناء المجموعات او الخدمات التي تقدمها هذه المكتبات .

٣ ـ التعـرف على النشـاطـات المكتبية في مدارس دولة الكويت ومدى تأثيرها على الطلبة .

٤ ـ معرفة نسبة المستفيدين من خدمات المكتبات المدرسية من الطَلبة والمدرسين

٥ ـ معرفة التطور الحاصل في بنايات وآثاث واجهزة المكتبات المدرسية وتبيان المشاكل التي تواجه هذه المكتبات بهذا الخصوص .

٦ ـ التعرف على الكوادر المكتبية وخاصة الكوادر المتخصصة والمبادرات التي تؤدي الى تطويرها .

٧ ـ توضيح طبيعـة التعـاون بين المكتبـات المـدرسية والمكتبات العامة ومايبنغي ان يكون عليه هذا التعاون .

نبذة تاريخية عن الحركة التعليمية والمكتبية في الكويت :

لو تتبعنا الحركة التعليمية والمكتبية في دولة الكويت لاتضح مدى التطور الذي حققته سواء في زيادة عدد المدارس ام في زيادة عدد المكتبات او ارتفاع مستوى الخدمة المكتبية التي تقدمها هذه المكتبات . فعلى الرغم من العمر الزمني القصير الذي بدأت فيه الحركة المكتبية في دولة الكويت الا انها حققت قفزات نوعية ممتازة في هذا المجال . وقد ارتبط تأسيس المكتبات في الكويت بالنظام التعليمي السائد آنذاك فقد كان هذا النظام قبل عام ١٩١٢ نظاماً غير رسمي يعتمد على مايتعلمه الصبية في المساجد والكتاتيب فضلاً عن تعلم بعض النـاس أصول الدين . وفي الثاني والعشرين من كانون الاول عام ١٩١٢تم افتتاح اول مدرسة نظامية عرفت بالمدرسة المباركية نسبة الى شيخ الكـويت في ذلك الوقت مبارك الصباح ، وقد تبنى الفكرة وتابعها الشيخ يوسف بن عيسى [١]وتلت هذه المدرسة مدرسة اخرى عام ١٩٢١ عرفت بالمـدرسـة الاحمدية لتكون سنداً للمدرسة المباركية ، ومناهج التدريس في هاتين المدرستين كانت مقتصرة على العلوم الدينية واللغة العربية والحساب مع اضـافـة مادة اللغـة الانكليزية ومسـك الـدفـاتـر الى منـاهج المدرسة الاحمدية [٢]. الا ان المدارس الحكومية الرسمية في الكويت لم تبدأ الا في عام

١٩٣٦ حيث وجدت مدرستان فقط كذلك لم يقسمّ التعليم العام في الكويت الى ابتدائي ومتوسط وثانوي ورياض أطفال إلا في عام ١٩٥٥ والذي طبق فى عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ اضافة الى ذلك فان التعليم الالزامي لم يتخذ الصفة الرسمية الا عام ١٩٦٥ (٣).

اما من ناحية النشاط المكتبي والحركة المكتبية في دولة الكويت فيعود الى عام ١٩٢٢ حينما اسست المكتبة الاهلية * التي تعتبر اول مكتبة في الكويت اسست بفضل جهود بعض الكويتين مثل الشيخ يوسف بن عقيل القناعي وعبد الحميد الصانع وغيرهم حيث قاموا بجمع التبرعات وشراء الكتب وكان أول أمين لهذه المكتبة هو عبد الله العمران النجدي ثم توالى انشاء المكتبات العامة وخاصة بعد عام ١٩٥٣ (٤)عندما افتتح الفرع الاول للمكتبة وقد وصلت اعدادها الى ٢٢ مكتبة عامة في عام ١٩٧٨ . أما فيما يتعلق بالمكتبات المدرسية فيرجع تاريخها الى عام ١٩٣٦ حيث أنشئت مكتبتان مدرسيتان في المدرسة المباركية والاحمدية . وفي عام ١٩٦٥ صدر قرار وزاري بتأسيس ادارة مسئولة عن المكتبات العامة والمدرسية وبقيت هذه الادارة مسئولة عن المكتبات العامة حتى عام ١٩٧٩ عندما الحقت هذه المكتبات بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . وفي عام ١٩٧٨ افتتحت مكتبة مدرسة صباح السالم الصباح التي تعتبر اول مكتبة مدرسية شاملة لخدمة نظام المقررات في المدارس الثانوية . . وقد تطورت المكتبات المدرسية تطوراً واسعاً عبر السنين سواء في زيادة عدد المكتبات ام في عدد مجموعاتها وذلك من خلال انشاء المدارس بصورة مستمرة في الكويت فبعد أن كان عدد المكتبات في عام ١٩٣٦ مكتبتين فقط اصبح في عام ١٩٥٥ حوالي ٥٢ مكتبة ووصل العدد الى ١٦٢ عام ١٩٦٥ وازداد العدد الى ٣٤٨ في العام الدارسي ١٩٧٧ / ١٩٧٨ وفي عام ١٩٨٣ كان في الكويت ٤٤٤ مكتبة مدرسية موزعة على مراحل التعليم العام (٥).

---

* في عام ١٩٣٧ الحقت المكتبة بوزارة التربية وتعرف الآن بالمكتبة المركزية

انواع المكتبات المدرسية في الكويت

تقسم المكتبات المدرسية في الكويت الى اربعة انواع وذلك حسب تدرج مستوى التعليم وهي :

١ ـ مكتبات رياض الاطفال : وهذا النوع من المكتبات يخدم الاطفال دون سن السابعة وقبل المرحلة الابتدائية .

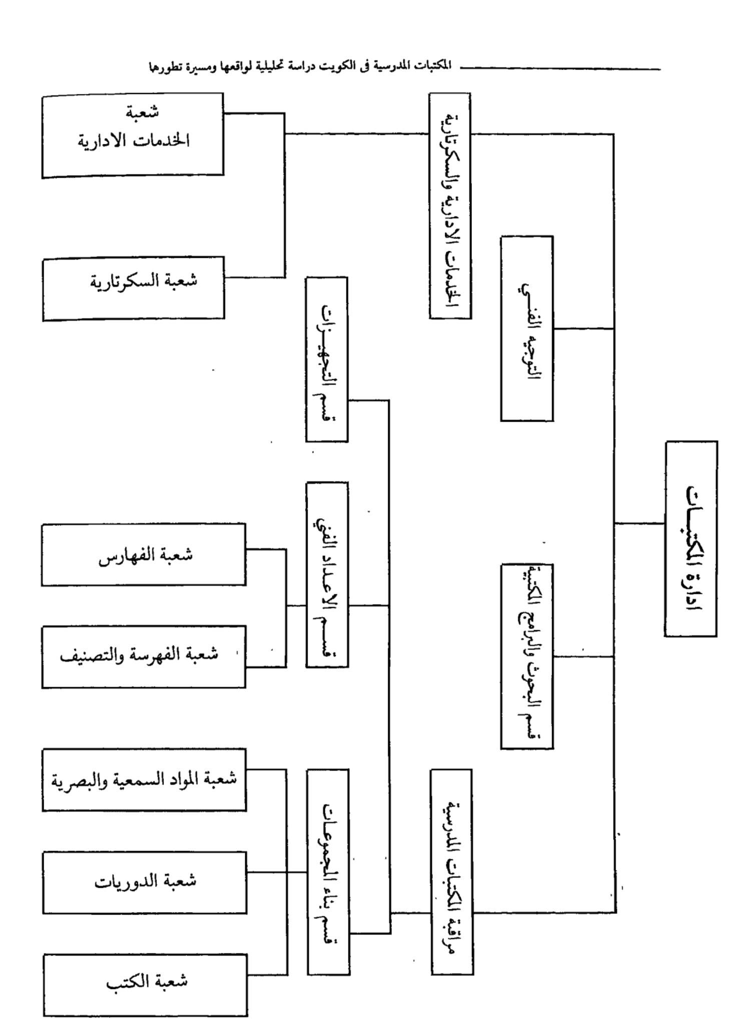
٢ ـ مكتبات المدارس الابتدائية : تكرس خدمات هذه المكتبات للتلاميذ منذ دخولهم المدرسة الابتدائية اى في سن السابعة وحتى انتهاء مستوى التعليم الابتدائي .

٣ ـ مكتبات المدارس المتوسطة : وتخدم الطلبة بعد انهائهم مستوى التعليم الابتدائي ودخولهم مستوى التعليم المتوسط وتتميز خدمات هذه المكتبات باهميتها نظراً لكونها تخدم مرحلة اساسية من عمر الطالب هي مرحلة المراهقة ويجب على المكتبة ان تكون حذرة جداً في اختيار المواد المكتبية لما لها من اثر بالغ على نفسية الطالب ومسيرته التعليمية .

٤ ـ مكتبات المدارس الثانوية : وتعتبر خدماتها امتداداً لمكتبات المدارس المتوسطة وفي كثير من الاحيان قد تتداخل خدمات هذين النوعين من المكتبات الا انها تتميز بتهيئة الطالب للدراسة الجامعية وتزويده بطرائق البحث وكيفية استخدام الكتب والمكتبة .

الجهة المسئولة عن المكتبات المدرسية

إن الجهة المسئولة عن المكتبات المدرسية في دولة الكويت هي ادارة المكتبات بوزارة التربية التي انشئت عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ وكانت في ذلك الوقت مسئولة عن كل من المكتبات العامة والمدرسية الا ان المكتبات العامة اصبحت تحت اشراف ومسؤولية المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب منذ عام ١٩٧٩ وبهذا تفرغت ادارة المكتبات لمتابعة امور المكتبات المدرسية الادارية والفنية وفي عام ١٩٨١ اصدرت وزارة التربية قراراً باعادة تنظيم الادارة وتحديد اختصاصاتها كما هو موضح في الهيكل التنظيمي الآتي .


ادارة المكتبات
التوجيه الفني
قسم البحوث والبرامج المكتبية
الخدمات الادارية والسكرتارية
مراقبة المكتبات المدرسية
قسم التجهيزات
قسم الاعداد الفني
قسم بناء المجموعات
شعبة
الخدمات الادارية
شعبة السكرتارية
شعبة الفهارس
شعبة الفهرسة والتصنيف
شعبة المواد السمعية والبصرية
شعبة الدوريات
شعبة الكتب

وقد اهتمت وزارة التربية بالمكتبات المدرسية اهتماماً كبيراً من خلال دعم هذه المكتبات وتطويرها بطرق واساليب عديدة منها :

١ ـ الدعم المالي ورصد المبالغ الكافية لمتطلبات الخدمة المكتبية مع الاخذ بنظر الاعتبار التطور الحاصل في زيادة عدد المدارس سنوياً ، فبعد ان كانت ميزانية المكتبات المدرسية تقدر بـ ٣١٣,٦٤٠ دينارا كويتيا عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ ارتفعت الى ٣٨٤,٠٧٢,٥٠٠ الف دينار كويتي عام ١٩٨٢) /[٦]

٢ ـ تهيئة المباني والمعدات ومجاميع الكتب بشكل يكاد يكون مناسباً .

كما قامت وزارت التربية بعدة مبادرات من اجل تطوير هذه المكتبات ومن اجل تحقيق اهدافها المنشودة[٧]ومن هذه المبادرات :

ا ـ تقديم بعض الدعوات الخبراء المكتبات لغرض دراسة واقع المكتبات المدرسية وتقديم الاقتراحات من اجل تطويرها ومن بين الخبراء الذين وفدوا الى الكويت خبير اليونسكو للمكتبات ج . س باركر

ب ـ دعم تشجيع الكوادر المتخصصة للعمل في المكتبات المدرسية كما تم افتتاح شعبة جديدة للمكتبات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ لتخريج مساعدي ومساعدات امناء وامينات للمكتبات وقد شارك في وضع برنامج هذه الشعبة خبراء عرب واجانب متخصصون في علم المكتبات منهم الدكتور سعد الهجرسي والدكتور احمد بدر والدكتور محمد امان من المتخصصين العرب ووليم جوني وست وكنت الن ستوكهام من الاجانب .

جـ ـ دعم المناهج وتطويرها وادخال مادة المكتبة والبحث كمادة اساسية في مدارس المقرارات في المرحلة الثانوية . ولابد من الاشارة الى ان ادخال مادة المكتبة والبحث في المنهج الدراسي يعتبر مبادرة نادرة على مستوى الوطن العربي وهذه المبادرة لها مردودات ايجابية في حياة الطلبة الجامعية .

د ـ تشجيع المشاركة في المؤتمرات والندوات الخاصة بعلم المكتبات والمعلومات العربية والاجنبية وقد شاركت ادارة المكتبات بحضور المؤتمر الثاني

للاعـداد الببليوغـرافي للكتـاب العـربي الذي عقد ببغداد عام ١٩٧٧ كما شاركت ايضاً في الحلقة الدراسية لاستخدام الحاسبات الالكترونية في اعمال الببليوغـرافيا عام ١٩٧٥ التي دعت اليهـا المنـظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع حكومة السودان .

هـ ـ تنفيذ توصيات الخبراء التي اشاروا اليها عند دراستهم للمكتبات المدرسية والمتعلقة ببناء المجموعات المكتبية والمباني والتشريعات والكادر المكتبي .

أهداف المكتبات المدرسية ووظائفها كما حددتها وزارة التربية :

يمكن اجمال اهداف المكتبات المدرسية في الكويت بما يأتي(٨) :

١ ـ تحقيق الاهداف التربوية التي تسعى اليها المدرسة وهذا يعني ان هذا النوع من المكتبات احد المرافق المهمه التي تجسد تحقيق الاهداف التربوية للمدرسة .

٢ ـ مساندة المناهج الدراسية وتدعيم النشاطات وذلك من خلال تهيئة المواد المكتبية بمختلف انواعها التى تساعد وتعزز المناهج الدراسية والبرامج التعليمية

٣ ـ تنيمة الميول القرائية وتشجيع الطلبة على القراءة الحرة والاطلاع على أوعية المعلومات المختلفة المطبوعة وغير المطبوعة التي تناسب اعمارها وقدراتهم وميولهم المختلفة .

٤ ـ تحقيق الـدور الاجتماعي للمكتبة من خلال غرس الروح الجماعية والشعـور بالمسؤولية بين صفـوف الطلبة واشراكهم في بعض اعمال المكتبة المدرسية كمناولة الكتب وترتيبها على الرفوف الامر الذي سيؤدي بالنهاية الى احترام الكتب والمكتبة وكذلك يتحقق هذا الدور من خلال صقل المواهب والميول وترسيخ القيم والمثل والمحافظة على المكتبة واحترام حقوق الآخرين وآداب السلوك . وقد جاءت هذه الاهداف منسجمة مع اهداف المكتبات

المدرسية بصورة عامة والجدير بالذكر ، ان المكتبات المدرسية في الكويت قد جاوزت خدماتها جدران المدرسة من خلال امتداد هذه الخدمات ضمن فترات العطل الصيفية والمتمثلة بنشاط المكتبات المدرسية فى الاندية الصيفية حيث اضافت الى جانب الاهداف المذكورة اهدافاً ونشاطات اخرى متمثلة في البرامج الآتية(٩)

● برامج الدعوة المكتبية الذي يهدف الى تشجيع الطلبة للاقبال على المكتبة والمشاركة في النشاطات المختلفة كاصدار النشرات المدرسية المطبوعة والمصورة والنشاط المكتبي في اذاعة النادي ومسابقات القراءة الحرة والتلخيص بالاضافة الى اقامة الندوات والمناقشات والمحاضرات للدعوة للقراءة مع التعريف بالكتب من حيث موضوعاتها ومؤلفوها واقامة معارض الكتب في المناسبات المختلفة .

● برنامج القراءة الحرة ويتضمن ملخصات حول مطالعات الطلبة من خلال القراءات الحرة وتعريفهم بطبيعة الكتب التي تناسب اعمارهم وميولهم وبالتالي تنمية قراءاتهم وارشادهم الى الطرائق الصحيحة في القراءة والتلخيص واستخراج المعلومات .

● برنامج تدريب الطلبة على استخدام الكتب والمكتبات وهذا البرنامج يشمل تعريف الطلبة بنظام التصنيف في المكتبات المدرسية والعامة وأنواع الفهارس المستخدمة فيها وطرائق ترتيب هذه الفهارس مع كيفية البحث فيها للوصول الى المعلومات المطلوبة وكذلك يتم تعريف الطلبة كيفية ترتيب الكتب على الرفوف وكيفية استخدام الكتب المرجعية كدوائر المعارف العامة والمتخصصة والمعاجم والقواميس وغيرها من الكتب المرجعية .

● برنامج الزيارات ويتضمن تعريف الطلبة بانواع المكتبات الاخرى وبخاصة المكتبات العامة وكيفية استخدامها واجراء الزيارات الدورية لهذه المكتبات وكذلك زيارة مكتبة الوسائل السمعية والبصرية والمؤسسات الثقافية والإعلامية .

● برنامج امناء المكتبات الصغار : ويتضمن تعليم الطلبة كيفية ادارة واستخدام المكتبة دون تدخل امين المكتبة حيث يعد يوم خاص يسمى يوم امناء المكتبات الصغار ويقوم الطلبة بجميع عمليات الخدمة المكتبية من اعارات وارشاد وبرامج للدعوة المكتبية حيث ينمي هذا العمل لدى الطالب الثقة بالنفس وممارسة العمل الجماعي المثمر .

● برنامج ساعة القصة للصغار : يهدف هذا البرنامج الى تخصيص ساعة مكتبية في الصباح واخرى في المساء لاستماع الصغار الى القصص على اشرطة التسجيل مع تقديم نماذج لقراءتها وفي بعض الاوقات يقوم الصغار بسرد القصص التي تمت قراءتها وهذا البرنامج يساعد على تشجيع الصغار لارتياد المكتبة وترغيبهم في القراءة في سن مبكر .

● برنامج المكتبة في خدمة الانشطة : يهدف هذا البرنامج الى تعريف الطلبة بمصادر المعلومات التي تخص طائفة من الانشطة والهوايات من خلال اصدار الببليوغرافيات التي تخص نشاطا معينا والتعريف بالكتب المتخصصة بالانشطة التى تمارس في النادي وغيرها من النشاطات التي تفيد بمتابعة ماينشر عن الهوايات المختلفة .

اما وظائف وخدمات المكتبات المدرسية فقد جاءت منسجمة مع الاهداف التي وضعتها الوزارة وذلك من خلال قيام هذه المكتبات بما يأتي :

● تهيئة وتقديم المواد التعليمية المختلفة لخدمة ومساندة المقررات والمناهج الدراسية .

● العمل على إثراء معلومات الطلبة لتنويع مصادر المعرفة التي تتفق مع المثل والقيم والتقاليد .

● تدريب الطلبة وارشادهم على كيفية استخدام المكتبة وتعليمهم المهارات المكتبية المختلفة .

● تقديم الخدمة لاعضاء الهيئة التدريسية وتوفير المواد المكتبية المختلفة لتنمية مهاراتهم .

● تنمية ادارك الطفل بالمحسوسات والبيئة المحيطة به عن طريق استخدام الوسائل السمعية والبصرية خاصة في مكتبات رياض الاطفال اضافة الى اتاحة الفرصة لاطفال هذا المستوى لاكتساب خبرات الحياة عن طريق تقديم القصص الهادفة واشباع الحاجات النفسية للاطفال .

● تنمية عادة القراءة الصحيحة لدى الطلبة والتعرف على مشاكلهم القرائية وهذه الوظيفة تبدو أكثر وضوحاً في المرحلة الابتدائية .

● مساعدة الطلبة وتدريبهم على كيفية استخدام المراجع العامة المبسطة التي تتناسب مع قدراتهم وخاصة في المرحلة التعليمية المتوسطة .

● تهيئة الطلبة في المرحلة الثانوية للدراسة الجامعية من خلال تعريفهم باسس كتابة البحث وطرائق استخدام المعلومات واكتساب المهارات المكتبية وتقدم المكتبات المدرسية في الكويت خدماتها للطلبة واعضاء الهيئة التدريسية وفقاً للاهداف التي رسمتها وتمشياً مع الوظائف المناطة بها

وقد وصف الدكتور أحمد بدر هذه الخدمات بما يأتي(١٠) :

١ ـ تقديم الخدمات المرجعية لكل من اعضاء الهيئة التدريسية والطلبة

٢ ـ مساعدة الطلبة لاعداد النشرات الجدارية وتوفير مستلزماتها من صور ورسوم ولوحات .

٣ ـ تدريب الطلبة على الاستخدام الصحيح للكتب والمكتبة .

٤ ـ امداد المدرسين بالمواد السمعية والبصرية (تستعار عادة من مركز الوسائل السمعية والبصرية الموجود في وزارة التربية)

٥ ـ خدمات الاعارة الخارجية للكتب (يحق للطلبة استعارة كتابين اما بالنسبة لأصدقاء المكتبة من الطلبة فيحق لهم استعارة ثلاثة كتب)

٦ ـ تخصص المدرسة ٤٥ دقيقة في الأسبوع لزيارة المكتبة حيث يرافق الطلبة في هذا الوقت مدرس اللغة العربية (يتناوب مع مدرس اللغة

الانكليزية) بمراجعة الكتب ومعرفة ماورد حديثاً منها اضافة الى كيفية استخدامها .

٧ ـ تشكيل لجنة المكتبة التي تساعد الطلبة في النشاطات الثقافية والمساهمة في إلقاء المحاضرات .

٨ ـ يساهم أصدقاء المكتبة في الاعمال المكتبية وبالتالي مساعدة زملائهم من الطلبة الآخرين في الاستخدام الصحيح للكتب والمكتبة على حد سواء .

ويمكن إضافة بعض الخدمات التي ساهمت بها المكتبات المدرسية في الكويت التى تشتمل على :

١ ـ الخدمات غير المباشرة التي تتعلق بتنظيم المجموعات واعدادها فنياً وحفظها وصيانتها .

٢ ـ الخدمات الببليوغرافية والاعلام المكتبي كاعداد قوائم بمقتنيات المكتبة واعداد نشرات دورية موضوعية بالمقالات التي وردت في الدوريات التي لها علاقة بالمناهج الدراسية .

٣ ـ خدمات المواد السمعية والبصرية والتصوير : من خلال توفير اجهزة المايكروفيلم واجهزة العرض السينمائية والآت التصوير واجهزة التسجيل .

نشاطات المكتبات المدرسية وادارة المكتبات :

تجسيداً لاهداف ووظائف المكتبات المدرسية التي رسمتها واشرفت عليها وزارة التربية من خلال ادارة المكتبات والتي تعتبر الجهة المسئولة عن متابعة المكتبات والاشراف عليها ادارياً وفنياً . فقد قامت المكتبات المدرسية وادارة المكتبات بنشاطات عديدة ومتميزة انصبت جميعها لخدمة الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية في مراحل التعليم العام المختلفة ومن هذه النشاطات :

١ ـ قامت ادارة المكتبات بوزارة التربية بابرز نشاط مكتبي من خلال إصدار «مجلة صحيفة المكتبة» وهي مجلة نصف سنوية تغطي نشاطات

المكتبات المدرسية وخدماتها وانجازاتها اضافة الى شمولها على المقالات المتخصصة في علم المكتبات والاخبار المكتبية والتطورات الحديثة في مجال مهنة المكتبات فضلاً عن التقارير والاستطلاعات وبهذا تكون دولة الكويت قد ساهمت بشكل كبير في نشر الوعي المكتبي بين صفوف طلبة المدارس بشكل خاص والمواطنين بشكل عام كما يعتبر هذا النشاط مبادرة جادة ومثمرة من بين المبادرات القليلة في الوطن العربي .

٢ ـ إقامة المسابقات في مجال المكتبات ومنح الجوائز العينية والمادية للفائزين من الطلبة وهذه المسابقات تأتى انطلاقاً من مبدأ تشجيع الطلبة وتحفيزهم وفتح المنافذ امامهم للقراءة والاطلاع والبحث واكتساب المهارات المكتبية وعلى سبيل المثال لا الحصر قامت ادارة المكتبات في عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ بطرح مسابقتين ترتبطان بالهدف المكتبي تلتها مسابقه المهارات المكتبية للعام الدراسي ١٩٨٠ / ١٩٨١ التي اشترك فيها ٢٢١ طالباً وطالبة من ٤٧ مدرسة ثانوية للبنين والبنات وفي عام ١٩٨٤ اجريت مسابقة المهارات المكتبية لمراحل التعليم جميعها في المدارس باستثناء رياض الاطفال وقد شاركت المدارس الابتدائية لاول مرة في هذه المسابقة[١١] .

٣ ـ اصدار المجلات : اصدرت كثير من المدارس مجلات شارك في اعدادها الطلبة ومن اهم هذه المجلات مجلة (السنبوك) التي اصدرتها مدرسة ثانوية بيبي السالم الصباح كما امتازت مكتبة الجزائر باصدار اعداد مسلسلة (استنسل) لابراز النشاط الثقافي في المكتبة واصدرت مدرسة بدر الابتدائية للبنات عام ١٩٧٩ (مجلة المكتبة) اشتملت على تعريف بالمكتبة المدرسية وتاريخ المكتبات وموضوعات ثقافية اخرى .

٤ ـ جماعة اصدقاء المكتبة : اهتم الكثير من مكتبات المدارس بتكوين جماعة اصدقاء المكتبة التي اخذت على عاتقها تنسيق النشاطات والخدمات المكتبية داخل صفوف الطلبة في المدرسة فعلى سبيل المثال قسمت مكتبة ثانوية الخالدية للبنين جماعة اصدقاء المكتبة البالغ عددهم خمسة عشر عضواً الى خمس مجموعات لكل مجموعة النشاط الآتي[١٢] :

المجموعة الاولى : التدريب على الاعمال الادارية بالمكتبة .

المجموعة الثانية : اعداد النشرات الجدارية والمجلات المنشورة في المناسبات المختلفة .

المجموعة الثالثة : اختيار المقالات واذاعتها باذاعة المدرسة .

المجموعة الرابعة : عمل ملخصات مبسطة للكتب .

المجموعة الخامسة : تنظيم مجموعة الكتب بالمكتبة والاشتراك في ارشاد زملائهم ومساعدتهم وتيسير سبل الاطلاع لهم .

وخصصت اذاعة المدرسة يوم الخميس من كل اسبوع لاذاعة المقالات والملخصات التي اعدها الطلبة ، وتقوم جماعة اصدقاء المكتبة بمكتبة ثانوية العديلية للبنين باذاعة برنامج اسبوعي باذاعة المدرسة بعنوان « مع المكتبة »

٥ ـ مسابقات المجلات والنشرات الجدارية التي ينظمها جماعة اصدقاء المكتبة وتشترك في المسابقات عدد من المدارس لاختيار احسن مجله او نشرة جدارية .

٦ ـ أما فيما يتعلق بهدف تنمية قابليات الطفل فقد قامت مكتبات رياض الاطفال باعداد دروس نموذجية هادفة تتمثل بزيارة حدائق الحيوانات وتطبيق هذه الدروس وشرحها في المكتبة واستعمال الوسائل المساعدة كانتقاء قصة تتعلق بالموضوع مع عرض صور ملونة مع صور مشابهة لها يطلب من الاطفال تلوينها واخرى مبعثرة الاجزاء يطلب تجميعها وغيرها من الامور التي تساعد على تنمية قابلية الطفل وتطوير قدراته المختلفة وقد قامت روضة السالمية باعداد مثل هذه الدروس النموذجية(١٣) اضافة الى تجربة استعمال الفيديو في رياض الاطفال عام ١٩٨٠ حيث حققت هذه التجربة نجاحاً كبيراً مما يؤكد على ضرورة العمل على توسيع التجربة وتعميمها(١٤) .

بناء المجموعات المكتبية :

يعتبر بناء المجموعات المكتبية من اهم واصعب وظائف امين المكتبة المدرسية لاسباب عديدة منها عدم وجود الكتب والمواد المكتبية الكافية والمؤلفة خصيصاً للاطفال والشباب في اللغة العربية لكي يتسنى لامين المكتبة اختيار مايناسب مدرسته سواء الابتدائية او الثانوية وهذه القلة في كتب الاطفال لاتدع مجالاً للاختيار والسبب الآخر هو اعتماد المدرسة اسلوب التلقين وفقاً للمفردات والمناهج الدراسية واثقال كاهل الطالب بالواجبات المدرسية التي تبعده عن استخدام المكتبة وزيارتها وكذلك ابتعاد المؤلفين عن الكتابة للاطفال باعتباره عملاً لايدر عليهم الربح المادي من جهه او لاعتبارهم ان الكتابة للاطفال عمل قليل الاهمية او لعجزهم عن الكتابة للاطفال ولهذا بقيت عملية الاختيار وتنمية مجاميع المكتبات المدرسية ولفترة طويلة من الزمن معتمدة على مايصل هذه المكتبات من مطبوعات من قبل وزارة التربية في الاقطار العربية عن طريق لجان تعد لهذا الغرض او ادارات خاصة للمكتبات . الا ان التطورات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين المتمثلة بزيادة المطبوعات الخاصة بأدب الاطفال تأليفاً وترجمة من جهة وزيادة عدد المدارس من جهة اخرى ادى الى ان تكون هناك لجان متخصصة في اختيار كتب الأطفال لكى تكون منسجمة مع قدراتهم وقابلياتهم واعمارهم فضلاً عن انسجامها مع المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة ولكى تكون هناك موازنه في مجاميع الكتب وعلى العموم فان مجاميع الكتب المدرسية يجب ان تتضمن في كل الحالات الكتب المرجعية المهمة كما يجب توفير احسن المطبوعات الموجودة التي تتماشى مع اهداف المكتبات المدرسية واهداف المدارس مع الأخذ بنظر الاعتبار الغرض الذي تؤديه هذه المجاميع(١٥) . هل هي مجاميع تخدم المناهج الدراسية ؟ ام مجاميع لغرض الترفيه ام الزيادة خبرات وقدرات الطلبة إلى اخره من الامور التي تؤدي بالنتيجة للاختيار الأفضل والمناسب لمجاميع المكتبة . ولهذا فالغرض من عملية اختيا الكتب وتنمية مجاميع المكتبة المدرسية ليس توفير الكتب

المناسبة فحسب ، وإنما ايضا كيفية ايصال الكتاب المناسب للطالب المناسب ، وهنا تدخل ادارة المدرسة والمعلمون والمدرسون كعوامل مساعدة لانجاز هذا الغرض لكونهم اعرف بقدرات طلابهم وقابلياتهم وهواياتهم الامر الذي يساعد ويسهل عملية اختيار الكتب وبناء المجموعات الملائمة لهؤلاء الطلبة ، كما أن القدرة على المطالعة لاترتبط بمرحلة دراسية معينة او صف ضمن المرحلة الدراسية الواحدة وانما حسب قدرة الطالب وقابليته ولهذا يمكن ان نصف ثلاثة فرق من الطلبة داخل نطاق الصف(١٦) :

١ ـ فريق تتناسب قدراته على القراءة مع مستوى انلصف وهم الاكثرية
٢ ـ فريق تقل قدرته عن المستوى العادي وهم اقلية
٣ ـ فريق تزيد قدرته على المستوى العادي وهم اقلية ايضاً .

وفقاً لذلك يستطيع المعلم والمدرس تحديد الكتب المناسبة لكل فريق حيث ان الكتاب المدرسي يخص جميع الطلبة وهو بهذا لايكفي الفريقين الثاني والثالث لكونهما اما اقل او اعلى مستوى وهنا يبرز دور المكتبة المدرسية في توفير الكتب المناسبة لهذين الفريقين لرفع مستوى الفريق الثاني والحاقه بالمستوى العادي واشباع حاجات وقدرات الفريق الثالث ذي القدرة العالية على المطالعة وبهذا تكون المكتبة قد ادت رسالتها التربوية من خلال الاختيار الصحيح والمناسب لمجاميعها .

وفيما يتعلق بالمكتبات المدرسية في الكويت فان بناء المجموعات المكتبية يكون مركزياً من قبل ادارة المكتبات بوزارة التربية مع الاخذ بنظر الاعتبار مقترحات المدارس حول توفير الكتب التى تحتاجها وقد قامت الوزارة باصدار لائحة اساسية لبناء المجموعات المكتبية تتضمن أثنى عشر مادة تتعلق باختيار المواد المكتبية ومدى صلاحية المواد المختارة ومسئولية دراسة الكتب وتقويمها وعدد النسخ للعنوان الواحد وتنقية المجموعات المكتبية وسياسة الاهداء والاشتراك في الدوريات اما المادة الاخيرة في هذه اللائحة فتنص على ان ادارة المكتبات هي الجهة المختصة التي تتلقي العروض والمقترحات والتوصيات بشأن الكتب والدوريات ووسائل المعرفة الاخرى التى تزود بها المكتبات وقد

بدأ العمل بهذه اللائحة في عام ١٩٨٣ بموجب القرار المرقم وق / م ١١٧٦ الصادر من وزارة التربية بتاريخ ٢٩ / ٦ / ١٩٨٣(١٧) وكان الهدف من هذه اللائحة هو توضيح سياسة التزويد وتنظيم الاجراءات المتبعة في بناء المجموعات مع تحديد العلاقات والمسئوليات وفقاً لاسس ومعايير مقننة* وقد نصت المادة الخامسة الخاصة ببناء المجموعات المكتبية على تزويد كل مكتبة مدرسية تفتح حديثاً بمجموعات من الكتب والمراجع الاساسية المساندة للمنهج ووفقاً للمعدلات الآتية :

- عدد النسخ ١٠٠٠ عنوان مصنف ومرجع لمكتبة المدرسة الثانوية
- عدد النسخ ١٠٠٠ عنوان مصنف ومرجع وكتاب اطفال لمكتبة المدرسة المتوسطة
- عدد النسخ ٧٠٠ عنوان مصنف ومرجع وكتاب أطفال لمكتبة المدرسة الابتدائية
- عدد النسخ ٢٠٠ كتاب للأطفال لمكتبات رياض الاطفال يدخل في نطاقها المراجع والكتب المصنفة

تتم تنمية هذه المجاميع سنوياً بالمعدلات نفسها خلال السنوات الخمس الاولى بحيث لايقل رصيد هذه المكتبات في نهاية السنوات الخمس عن المعدلات الآتية :

- ٥٠٠٠ كتاب ومرجع في مكتبات المدارس الثانوية والمتوسطة
- ٤٠٠٠ كتاب ومرجع في مكتبات المدارس الابتدائية
- ٥٠٠٠ كتاب ومرجع في مكتبات المدارس الابتدائية المشتركة
- ١٠٠٠ كتاب في مكتبات رياض الاطفال

مع الاخذ بنظر الاعتبار توفير الكوادر المدرسية في الكويت تطوراً يتناسب مع عدد المدارس الموجودة فعلاً اذا ماقارنا ذلك مع تطور المكتبات المدرسية في الاقطار العربية بشكل عام .

---

* لمزيد من المعلومات انظر اللائحة الأساسية لبناء المجموعات المكتبية المنشورة في مجلة صحيفة المكتبة ع٧-٨ س٤ ص ٧٩ ـ ٨٥

وفيما يأتي جدول يوضح التطور الحاصل في رصيد الكتب في هذا النوع من المكتبات في دولة الكويت ولجميع المراحل منذ العام الدراسي ١٩٧٢ / ١٩٧٣ وحتى العام الدارسي ١٩٨٢ / ١٩٨٣ (جدول رقم ١) إضافة الى جدول احصائي اخر يوضح رصيد الكتب لجميع المراحل التعليمية للعام الدراسي ١٩٨٢ /١٩٨٣

وعند متابعة رصيد الكتب خلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ نلاحظ :

١ ـ ان العـدد الاجمالي للكتب قد تضاعف فبعد ان كان عدد الكتب ١,٣٥,٦٣٥ في العام الدراسي ١٩٧٢ / ١٩٧٣ اصبح ٢,٥٠٨,٨٤٤ كتاباً في العام الدراسي ١٩٨٢ / ١٩٨٣ .

٢ ـ ان كتب الاطفال تشكل اكبر نسبة من مجموعات الكتب وتزداد نسبة هذه الكتب في مرحلتي رياض الاطفـال والمـرحلة الابتدائية في حين تأخذ بالتناقص في مرحلتي الدراسة المتوسطة والثانوية (انظر جدول رقم ٢) .

٣ ـ تأتي الكتب العـربية بالـدرجـة الثـانية من حيث العدد بعد كتب الاطفال كما نلاحظ تضاعف هذه الكتب خلال الفترة المذكورة .

٤ ـ اما بالنسبة للكتب الاجنبية التي تشكل اقل نسبة في مجموعات هذه المكتبـات فان الـزيادة الحاصلة خلال الفترة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ / ١٩٨٣ قليلة جداً قياساً بنمو مجاميع الكتب العربية وكتب الاطفال الا ان هنـاك مؤثـرات ايجابية في سياسة التزويد في هذا اللنوع من الكتب حيث تزايدت اعداد الكتب الاجنبيه في مرحلتي الدراسة المتوسطة والثانوية وهما المرحلتان اللتان يبدأ فيهما الطلبة بدراسة اللغة الانكليزية (انظر جدول رقم ١)

٥ ـ تشكـل كتب الآداب والتـاريخ والجغرافية والتراجم اكبر نسبة من الكتب في مرحلتي الدراسة المتوسطة والثانوية في حين تشكل كتب التاريخ

جـــدول رقم (١)

(عدد الكتب بالألف)

السنة	الكتب العربية	الكتب الاجنبية	كتب الأطفال	الاجمالى
١٩٧٢ ١٩٧٣	٥٥٦,٤٧٢	١٧٣,٤٣٤	٥٦٣,٢١٤	١,٢٩٣,١٢٠
١٩٧٣ ١٩٧٤	٥٦٧,١٦٢	١٩٠,٣٦٢	٥٩٢,٦٠٣	١,٣٥٠,١٢٧
١٩٧٤ ١٩٧٥	٦٢١,٣٢٨	٢٠٤,٦٦٤	٥٩٨,٣٣٥	١,٤٢٤,٣٢٧
١٩٧٥ ١٩٧٦	٦٥٥,٠٨٤	٢١٣,٢٠٧	٧٤٩,٧١٢	١,٦١٨,٠٠٣
١٩٧٦ ١٩٧٧	٦٨٢,٤٤٦	٢٢٤,٣٢٣	٧٦٧,٢٩٢	١,٦٧٤,٠٦١
١٩٧٧ ١٩٧٨	٧٠٨,٥٨٧	٢٣٢,١٣٦	٩٣٧,٨٤٤	١,٨٧٨,٥٦٧
١٩٧٨ ١٩٧٩	٧٤٩,١٥١	٢١٤,٨٠٠	١٠٠٠,٣٣٤	١,٩٦٤,٢٨٥
١٩٧٩ ١٩٨٠	٨٣٥,٦٨٨	٢٢٢,٧٩١	١,٠٦٥,٩٦١	٢,١٢٤,٤٤٠
١٩٨٠ ١٩٨١	٩١٤,٦٠٤	٢٣٥,٤٩٥	١,١٨٣,٩٤٨	٣,٤٨٤,١٤٦
١٩٨١ ١٩٨٢	٩٦٣,٦١٧	٢٤٥,٩٨٧	١,٢٣٧,٦٣٧	٢,٤٤٧,٢٤١
١٩٨٢ ١٩٨٣	١٠١٥,٩٣٥	٢٥٠,٩٨٩	١,٢٤١,٩٢٠	٢,٥٠٨,٨٤٤

والجغرافية والعلوم الاجتماعية والآداب اعلى نسبة في مرحلة الدراسة الابتدائية وتشكل العلوم الاجتماعية اكبر نسبة في مكتبات رياض الاطفال (انظر جدول رقم ٢) .

٦ ـ تشكل كتب المعارف العامة والفلسفة اقل نسبة من مجاميع المكتبات المدرسية في العام الدراسي ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ويصح القول عن انخفاض هذه النسبة للسنوات السابقة (انظر جدول رقم ٢)*

٧ ـ ينبغي دعم مجموعات الكتب الخاصة بموضوعات العلوم التطبيقية والعلوم البحتة واللغات والفنون الجميلة والفسلفة والمعارف العامة من خلال اختيار الكتب المناسبة ومن اجل خلق الموازنة في مجموعات هذا النوع من المكتبات .

والملاحظ ان الكويت تفتقر كما تفتقر الاقطار العربية الاخرى الى وجود وسائل مساعدة لاختيار الكتب الخاصة بالمكتبات المدرسية التي تتلاءم مع قدرات الطلبة واعمارهم كما تفتقر ايضاً الى وجود عرض او تقييم لهذه الكتب سواء في الدوريات ام في فهارس مستقلة وبهذا بقيت اللجان المسئولة عن اختيار الكتب في الاقطار العربية ومن ضمنها الكويت تقتصر على الوسائل المساعدة الاخرى في عملية الاختيار كالببليوغرافيات وخاصة الوطنية منها وفهارس وادلة الناشرين وفهارس معارض الكتب وزيارات محلات بيع الكتب ومقترحات القراء وعرض ونقد الكتب في الدوريات وهذه الوسائل قد تساعد اخصائي الاختيار بشكل عام ولكنها غير متخصصة بنوع معين ومستوى معين من الكتب على حين نرى في الدولة المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا فهارس وقوائم التعليم جميعها مع اعطاء المعلومات الببليوغرافية الكياملة عن كل مادة وفي بعض الاحيان يدرج تعريف بسيط لهذه المواد ومن امثلة هذه الفهارس والادلة نذكر الآتي :

1- The Teacher's Guide to media and methods (Formaly school paper back Journal) 124 East 40 st. New york. 10016. monthly

* لمزيد من المعلومات انظر عبد العزيز علي النهار وممدوح العباسي تطور المكتبات المدرسية والمكتبات العامة في الكويت ، الكويت ، مكتبة الفلاح ، ١٩٧٨ . ص ٧٠

(جدول رقم ٢) رصيد الكتب لجميع المراحل التعليمية في المكتبات المدرسية في الكويت للعام الدراسي ١٩٨٢/ ١٩٨٣
« تشمل الكتب المصنفة ، السلاسل ، وكتب الأطفال »

المراحل التعليمية	الكتب	المعارف العامة	الفلسفة	الديانات	العلوم الاجتماعية	اللغات	العلوم البحتة	العلوم التطبيقية	الفنون الجميلة	الأدب	التاريخ والجغرافية والتراجم	المجموع	السلاسل	كتب
		الموضوعات حسب نظام التصنيف												
رياض الاطفال	عربية	٣٣١	٣٦٩١	١٦٨٦	٧٢٠٨	١٤٣	١٧٩	٢٦٤٨	١١٣٩	٣٩٢٦	١٩٢٦	٢٣٠٧٧	٤٦١٨	١٤١٦٨٦
	اجنبية	٦٥	١٦٠	٣	٢٦١	١١	٩٥	٥٧	١٣٨	٣٤	١٢	٨٣٦	—	١٨٧١٤
	المجموع	٣٩٦	٣٨٥١	١٦٨٩	١٥٤	١٥٤	٢٧٤	٢٧٠٥	٢٢٧٧	٣٩٦٠	١٩٣٨	٢٣٩١٣	٤٦١٨	١٦٠٤٠٠
الابتدائية	عربية	١٠٠٣٣	٩٦٩٤	٢٧٦٧٢	٤٠٩٨٦	٤٦٤٥	١٥١٧٧	١٧٤٥٨	١٤١٧٠	٣٢١٧٠	٤٢٨١٨	٢١٤٨٤٣	٢٦٨٨٢	١٦٧٨٦٠
	اجنبية	٧٧٧	٢١٠	٦٨	٢١٠٢	٩٧٧٨	٢٤٣٤	١٤١٨	١٧٤٠	٥١٥٣	١٨٦٠	٣٥٥٤٠	—	٢٥٥٨٥
	المجموع	١٠٨١٠	٩٩٠٤	٢٧٧٤٠	٤٣٨٨	١٤٤٢٣	١٧٦١١	١٨٨٧٦	١٥٩١٠	٣٧٣٤٣	٤٤٦٧٨	٢٤٠٣٨٣	٢٦٨٨٢	١٩٣٤٤٥
المتوسطة	عربية	٨٤٩٥	٨٤١٤	٤٢٠٧٧	٣٩٠٥٨	٩٥٢٦	٢٥٧٤٧	٢٣٣٦٥	١٦٩٠٨٠	٥٣٤٦٤	٧٧١٠٧	٣٠٤١٦١	٢٣٧٧٥	٢٧٨٣٤٨
	اجنبية	٣٧١٨	٩١٠	١٣٦٥	٦٥٩٩	٣٥٥٩٢	٩٦٧٧	٤٧٨٦	٤٩٧٤	١٨٩٧٢	٦٧٤٢	٩٢٣٣٥	—	٧٢٩١٩
	المجموع	١٢٢١٣	٩٣٢٤	٤٣٤٤٢	٤٥٦٥٧	٤٥١١٨	٣٥٤٢٤	٢٨١٥١	٢١٨٨٢	٧٢٤٣٦	٨٣٨٤٩	٣٩٦٤٩٦	٢٣٧٧٥	٣٥١٢٦٧
الثانوية	عربية	١٠٤٥٣	١٦١٩٣	٥٧٦٢٦	٤٩٨٠٤	١٦٤٧٤	٣٤٧١٩	٢٦٥٢٢	١٤٠٥٦	٦٥٩٤٥	٦٨٥٤٩	٣٦٠٣٤١	١٣٠٠٩	٣٥٣٣
	اجنبية	٨٦٢٤	١٠٥٧	٣٦٥	٦٣٤٤	٣٠٤٧٢	٢٣٥٤٦	٦٧٩٠	٤٥٥٩	٢٣٤٤٨	٧٤٢٤	١١٢٦٢٩	—	١٠٣٥
	المجموع	١٩٠٧٧	١٧٢٥٠	٥٧٩٩١	٥٦١٤٨	٤٦٩٤٦	٥٨٢٦٥	٣٢٣١٢	١٨٦١٥	٨٩٣٩٣	٧٥٩٧٣	٤٧٢٩٧٠	١٣٠٠٩	٤٥٦٨

September through may. Articles as well as reviews of selected new paper backs, Films and other materials

2- We Read; selected list of children's book and readings. chlidren's services division, AIA - 1966 Free From office of Economic opportunity, community Action program, washington, D.C.20506

يدرج الكتب والتسجيلات للاطفال قبل سن المدرسة وحتى عمر ١٦ سنة

3- Basic Book Collection for Junior Highschool, 3 rd ed. AIA, 1860

يتضمن اضافة الى الكتب الاساسية قائمة بالدوريات

4- Best Book for children, 1966 edition,N. Y. R.R.Bowker co., 1966.

يحتوى على ٣٧٠٠ كتاب للاطفال مع تعريف بكل كتاب تساعد في اختيار كتب المراجع والمواد السمعية والبصرية(١٨)

وماقيل عن الكتب يصح قوله عن الدوريات وعليه لابد من المساهمة لمتابعة كتب الأطفال والمواد الاخرى التي تساند المنهج الدراسي في المراحل التعليمية واصدار قوائم وتعريفات بهذه المواد لكى تكون مرشداً لامناء المكتبات المدرسية ولاخصائي اختيار الكتب من اجل بناء المجموعات مكتبية ملائمة . وفي دولة الكويت يمكن أن تقوم ادارة المكتبات والمؤسسات ذات العلاقة بادب الاطفال بتجميع واصدار مثل هذه القوائم أما المادة السادسة من لائحة المكتبات المدرسية فتنص على تنقية المجموعات المكتبية دورياً وتؤخذ باستبعاد الكتب معايير عدة منها :

١ ـ كتب تقادمت موضوعاتها ولاتساير متغيرات المناهج المطورة .

٢ ـ كتب دخلت المكتبة المدرسية قبل عام ١٩٧٨ (بداية عمل لجان بناء المجموعات) ولاتستخدم لارتفاع مستواها على مستوى المرحلة او اقل من مستوى المرحلة .

٣ ـ كتب وردت شوائب في مضامينها .

ويبدو ان هذه المادة جاءت نتيجة للاستبيان الذي قامت به ادارة المكتبات في العام الدراسي ١٩٨٠ / ١٩٨١ الذي يعتبر اول استبيان خاص بتنقية

المجموعات المكتبية وقد وزع على ثماني مدارس كعينة تغطي المراحل التعليمية المختلفة وبعد دراسة نتائج الاستبيان اتضح وجود عناوين لا تستخدم في المكتبات لكونها قديمة او لاتتلاءم مع المناهج الدراسية إو كتب تمثل مستوى عالياً أو امنخفضاً عن مستوى المرحلة الدراسية وقد عرضت هذه النتائج على مركز بحوث المناهج التي ناقشها مع ادارة المكتبات وتم الإتفاق على خطوات محددة لغرض استبعاد الكتب غير الملائمة ومن هذه الخطوات هي :(١٩)

١ ـ تنفيذ إجراءات تنقية المجموعات في المكتبات المدرسية التي تمانشاؤها قبل عام ١٩٧٠ مع الاخذ بنظر الاعتبار رصيد تلك المكتبات على أن لايقل عن ٧٠٠٠ كتاب في المرحلة الثانوية و ٤٠٠٠ كتاب في المرحلة المتوسطة و ١٠٠٠ كتاب في المرحلة الابتدائية و ٧٠٠ كتاب في رياض الاطفال

٢ ـ تكليف لجان الجرد السنوي بحصر عناوين الكتب المقترح استبعادها .

٣ ـ تقييم وفحص العناوين المطلوب استبعادها من قبل لجنة معدة لهذا الغرض .

٤ ـ تعد ادارة المكتبات كشوفاً نهائية بعناوين الكتب المقرر استبعادها من مكتبات كل مرحلة .

وتفيد تنقية المجموعات المكتبية باعادة توزيع المطبوعات على مراحل التعليم المختلفة وفقاً لملاءمة هذه المطبوعات وانسجامها مع كل مرحلة وتطبيق مواد هذه اللائحة نلاحظ أن دولة الكويت قد خطت خطوات رائدة في مجال تطوير مكتباتها المدرسية وخاصة في زيادة عدد المكتبات وتقديم الخدمات والنشاطات المختلفة .

أما فيما يتعلق بالدوريات والمواد السمعية والبصرية فقد وصلت إعدادها في العام الدراسي ١٩٨١ / ١٩٨٢ وحسبب المراحل التعليمية المختلفة كما هو مبين في الجدول الآتي :

جـــدول (٣)

المراحل التعليمية	الدوريـــات		المواد السمعية والبصرية		
	العربية	الاجنبية	شـريط تسجيل	اسطوانة	شـريط فيديـو
الثانوية	٢٦ اشتراك + اختيار مباشر من السلفة الشهرية من بين ١٤ عنوانـاً	١٧	١٩٩٤	–	–
المتوسطة	١٦ اشتراك + ٧ اختيار من السلفة الشهريـة	١١	١٣٧٦	–	–
الابتدائية	١٥ اشتراك + اختيار من بين ٧ عناوين من السلفة الشهرية	١	٨٤٠	–	–
رياض الأطفال	٤	–	٧٩٠	–	٢١٨
معاهد التربية الخاصـة	١٦	–	٣٩٦	–	–

وينبغي الاهتمام بتنمية وتطوير هذه المواد لما لها من مردودات ايجابية في عملية التعليم لكونها اكثر تشويقاً من المواد المكتبية الاخرى وتساعد الطالب في سرعة الفهم والاستيعاب حيث اثبتت التجارب ان اكتساب المعرفة البشرية عن طريق هذه المواد تشكل نسبة ٨٨ ٪ في فهم وإدراك المعلومات .

اما التنظيم الفني للمجموعات المكتبية فقد تم انشاء شعبة خاصة للخدمات الفنية عام ١٩٦١ في ادارة المكتبات مهمتها فهرسة وتصنيف الكتب التي تزود بها المكتبات المدرسية مركزياً حيث ترسل هذه الكتب مع بطاقات الفهرسة الخاصة بها الى المكتبات .

وقد طبقت القواعد الخاصة بالتقنين الدولي للوصف الببليوغرافي للكتب (تدوب ك) منذ عام ١٩٧٧ كما يستخدم نظام ديوي العشري في التصنيف مع بعض التعديلات الخاصة بالتراث العربي الاسلامي[٢٠] .

وتحتوي كل مكتبة مدرسة على فهرسين احدهما بالكتب العربية والآخر بالكتب الاجنبية ويتضمن كل فهرس منهما فهرساً بالمؤلفين وآخر بالعناوين ، رتبت مداخل بطاقاتها ترتيباً هجائياً ويتألف رقم الطلب من رقم التصنيف حسب نظام ديوي العشري ويدون تحته الحرف الاول من اسم المؤلف والحرف الاول من عنوان المطبوع .فلو فرضنا ان الكتاب هو تاريخ الادب العربي لاحمد حسن الزيات يكون رقمه ٩ر٨١٠/أت[٢١] وهذا النظام يبدو معقداً في ترتيب البطاقات في الفهارس وكذلك الكتب على الرفوف ولهذا فان الاعتماد على جدول ارقام كتر بالنسبة للكتب الاجنبية وجداول ترقيم اسماء المؤلفين العرب التى وضعت في بعض الاقطار العربية تعتبر من الطرق الملائمة لكافة انواع المكتبات العربية اضافة الى توحيد المعايير الخاصة بفهرسة وتصنيف المواد المكتبية .

العاملون في المكتبات المدرسية

تعد الكوادر المكتبية المتخصصة عنصراً أساسياً من العناصر التي تستند عليها المكتبة .لكونها تساهم في تطوير المكتبات من خلال الاعمال المكتبية

المختلفـة كالاختيار الصـائب للكتب وتنظيم المجموعات المكتبية وحفظها ومسـاعـدة المستفيدين في استخـدام المكتبـة فضـلاً عن اعتبـارهـا مفتاحاً للخـدمات التي تقدمها المكتبة لروادها وتختلف اعداد الكوادر المكتبية من مكتبة مدرسية الى اخرى تبعاً للعوامل عديدة منها :

١ ـ عدد الطلبة والمدرسين الذين تخدمهم تلك المكتبة .
٢ ـ طبيعـة الخـدمـة المـطلوبـة وخـدمات الاعارة ، خدمات المراجع والخدمات الفنية . . الخ .

٣ ـ حجم مجاميع المكتبة .

واشـارة الى التقـرير المقـدم الى مجلس التعليم من قبل لجنة من احدى مكتبـات المـدارس الثانوية في احدى المدن الامريكية اضاف هذا التقرير عاملين اخـرين اولهـما نوع المدرسة اذا كانت اكاديمية او تجريبية او مهنية وثانيهما مبنى المدرسة[٢٢] وقد ذكر سمث ان من بين العوامل التى تؤثر على حجم الهيئة العاملة في المكتبة المدرسية « فلسفة المدرسة وكمية نشاط المدرسة الذي تتطلبه الواجبات المكتبية وبرنامج التدريب على استعمال المكتبة . . وهـل تقـوم المكتبـة او لاتقـوم بوظائف قاعة الاستذكار »[٢٣] ونتيجة لهذه العوامل لاتوجد مدرسة « على سبيل المثال » تحتوي على ٢٠٠ طالب وتتوقع ان تمتلك برنامجاً مكتبياً ناجحاً بدون مكتبي متفرغ على الاقل مع مساعد له كما تحتاج المدرسة التي تضم ٩٠٠ طالب مع مجاميع قليلة من المواد السمعية والبصرية الى اربعة مكتبين متخصصين يكون احدهم فنياً متخصصاً في المواد السمعية والبصرية ويشـترك الجميع في عملية الاختيار والخـدمـات الفنية « الفهـرسـة والتصنيف » وجمع الببليوغرافيات والاعمال المكتبية الاخرى . وهذه الاعمال الى جانب الخدمات التي تقدمها المكتبة تعتبر وسائل لارشاد المعلمـين والطلبة لاستخدام المكتبة بالشكل الصحيح والمفيد وقد وضعت الجمعية الامـريكية لأمناء المكتبات المدرسية (American Association of school libraries (AASL معـايير بهذا الخصـوص من بينها ان يكون هناك مكتبي متخصص لكل ٣٠٠ طالب لكيما تؤدي المكتبة المدرسية دورها الثقافي

والتربوي بشكل سليم[٢٤] وتختلف هذه المعايير من دولة الى اخرى ففي استراليا مثلاً يتوفر مكتبي متفرغ لكل ٢٥٠ طالب فما فوق وفي كندا يتوفر مكتبي متفرغ لكل (٣٠٠ ـ ٥٠٠) طالب اما في المانيا فهناك مكتبي مؤهل مع مكتبي مساعد لكل ١٥٠٠ طالب فما فوق [٢٥] ونتيجة لهذه العوامل والمعايير فان الكثير من دول العالم تعاني من النقص في الكوادر المكتبية المتخصصة ومن ضمنها اقطار الوطن العربي .

ودولة الكويت اوفر حظاً من اغلب الاقطار العربية الاخرى في توفير الكوادر المكتبية المتخصصة في مكتباتها المدرسية وعلى الرغم من محاولة الجهات المسئولة عن هذه المكتبات توفير واعداد الكوادر اللازمة لأدارة المكتبات المدرسية الا انها لازالت تعاني من النقص في هذه الكوادر فقد بلغ عدد العاملين في المكتبات المدرسية وادارة المكتبات . ٨١٠ موظف وموظفة في عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، شكلت نسبة الاناث ٨٠ ٪ من المجموع الاجمالي اما مجموع المتخصصين الجامعيين فقد بلغ ٩٨ موظفا اي بنسبة ١٢,١ ٪ من اجمالي العاملين ٢٤ منهم يعملون في إدارة المكتبات و ٧٤ يعملون في المكتبات المدرسية لمختلف مراحل التعليم اضافة الى ٢٤٥ موظفاً وموظفة من خريجي شعبة المكتبات في معهدي المعلمين والمعلمات وبنسبة مايقارب ٣١ ٪ من المجموع الاجمالي .

وبهذا نرى ان شعبة المكتبات قد ساهمت مساهمة فعالة في سد بعض النقص في الكوادر المكتبية من خلال تخريج مساعدي ومساعدات امناء المكتبات . ورغم ذلك فان دولة الكويت لازالت تقف امام مشكلة توفير هذه الكوادر . فلو تتبعنا المعلومات الاحصائية عن عدد العاملين وخاصة المتخصصين منهم نلاحظ بانها تشكل نسبة ضئيلة كما لم نلاحظ زيادة متناسبة بين عدد العاملين من جهة وبين عدد المدارس وزيادة مجاميعها من جهة أخرى ، الى جانب ذلك هناك ظاهرة تعاني منها المكتبات المدرسية هي ظاهرة التذبذب وعدم الاستقرار في اعداد الكوادر المكتبية . ففي حين كان العدد الاجمالي للعاملين عام ١٩٧٧/١٩٧٨ يقدر بـ ٥٩٧ انخفض في عام

١٩٧٨/١٩٧٩ الى ٥٧٠ ارتفع بعدها عام ١٩٨١/١٩٨٢ الى ٧٩٨ ارتفع بعدها الى ٨١٠ عام ١٩٨٢/١٩٨٣ . وقد شمل هذا التذبذب وعدم الاستقرار الكوادر المتخصصة ايضاً ، ففي الوقت الذي كان فيه عدد المتخصصين ٨٨ في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ انخفض الى ٧٣ عام ١٩٧٨/١٩٧٩ وارتفع الى ١٠١ عام ١٩٨١/١٩٨٢ ثم عاد الى الانخفاض عام ١٩٨٢/١٩٨٣ حيث بلغ عدد المتخصصين ٩٨ موظفا وموظفة (انظر الجداول رقم ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) والاسباب الكامنة وراء هذا التذبذب قد ترجع الى تنقلات الموظفين والموظفات من المكتبات الى سلك التعليم او دوائر اخرى ليس لها علاقة بالعمل المكتبي وكذلك انقطاع بعض العاملين في المكتبات وخاصة الاناث منهم عن العمل لسبب او لآخر او شعور بعضهم بانه اقل مستوى او منزلة في عمله من العاملين في التعليم او استقطاب المكتبات الاخرى للبعض منهم كالمكتبات العامة والجامعية والمتخصصة

جدول رقم (٤)

العاملون بالمكتبات المدرسية حسب التخصص للعام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨

العاملون	جامعيون		المجموع	دبلوم	ثانوي	متوسط	المجموع
	متخصصون	غير متخصصين					
المكتبات المدرسية	٨٨	٧١	١٥٩	–	٢٣٦	٢٠١	٥٩٧

المصدر : عبد العزيز علي حسين التمار ، ممدوح خليل العباسي. تطور المكتبات المدرسية والمكتبات العامة في الكويت ، مكتبة الفلاح ، ١٩٧٨ ، ص ٨٤

جـــدول رقم (٥)

العاملون بالمكتبات المدرسية حسب التخصص للعام الدراسي ١٩٧٨/ ١٩٧٩

العاملون	جامعيون		المجموع	دبلوم	ثانوي	متوسط	اقل من المتوسط	المجموع
	متخصص	غيـر متخصصين						
المكتبات المدرسية	٧٣	٦٦	١٣٩	٦٩	١٨٢	١٥١	٢٩	٥٧٠

المصـدر : احمد بدر . مقدمة فى علم المكتبات والمعلومات ، الكويت ، مؤسسة الصباح ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥٣ .

جـــــدول رقم (٦)

العاملون بالمكتبات المدرسية حسب التخصص للعام الدراسي عام ٨١ / ١٩٨٢

العاملون	جامعيون		المجموع	دبلوم	ثانوي	متوسط فأقل	المجموع
	متخصص	غيـر متخصصين					
ادارة المكتبات	٢٤	١٤	٣٨	—	٢٥	٥	٦٨
المكتبات المدرسية	٧٧	٨٢	١٥٩	٢٧٨	١٥٣	١٤٠	٧٣٠
المجموع	١٠١	٩٦	١٩٧	٢٧٨	١٧٨	١٤٥	٧٩٨

* انظر صحيفة المكتبة . ع٧-٨ س٤ ، ١٩٨٤ . ص ١٦. وكذلك ع٥-٦ ، س٣ ١٩٨٣ . ص٦٤

جـــدول رقم ٧
العاملون بالمكتبات المدرسية حسب التخصص
للعام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣

العاملون	الجامعيون		المجموع	دبلوم	ثانوي	متوسط	المجموع
	متخصص	غير متخصصين					
ادارة المكتبات	٢٤	١٤	٣٨	–	٢٥	٥	٦٨
المكتبات المدرسية	٧٤	٧٧	١٥١	٣٠٢	١٤٩	١٣٣	٧٣٥
المجموع	٩٨	٩١	١٨٩	٣٠٥	١٧٣	١٤٢	٨١٠

ملاحظة :

من ضمن العدد الاجمالي للحاصلين على الدبلوم هناك ٢٤٥ حاصلي على دبلوم شعبة المكتبات .

المصدر : النشرة الاحصائية ١٩٨٢/١٩٨٣ . الكويت ، وزارة التربية

جـــدول رقـــم (٨)
العاملون بالمكتبات المدرسية حسب المرحلة التعليمية والنوع لعام ١٩٨٠

المرحلة	١٩٨٠		المجمـوع
	ذكور	اناث	
رياض الأطفال	–	١٣٢	١٣٢
الابتدائية	٥٧	١٦٤	٢٢١
المتوسطة	٥٩	١٥٨	٢١٧
الثانوية	٤١	١١٤	١٥٥
معاهد التربية	٤	٩	١٣
المجموع	١٦١	٥٧٧	٧٣٨

جـــدول رقـــم (٩)
العاملون بالمكتبات المدرسية حسب المرحلة والنوع
لعام ١٩٨٢

المرحلة	١٩٨٢		المجمـوع
	ذكـور	انـاث	
رياض الاطفال	–	١٣٨	١٣٨
الابتدائية	٥٠	١٨٦	٢٣٦
المتوسطة	٦٣	١٥٩	٢٢٢
الثانوية	٤٠	٩٤	١٣٤
المجمـوع	١٥٣	٥٧٧	٧٣٠

المصدر : صحيفة المكتبية ع٥-٦ ، س٣ ، ١٩٨٣ . ص٦٤

وعند تتبع اسباب النقص والضعف في الكادر المكتبي نلاحظ ان هذه الاسباب تكاد تكون مشتركة او متشابهة مع ماتعانيه الاقطار العربية في هذا الشأن حيث يمكن اجمالها بما يأتي :

١ ـ عدم وجود مدارس او اقسام كافية لعلم المكتبات التي من شأنها ان تساهم بتخريج كوادر متخصصة للخدمة في المكتبات المدرسية ماعدا شعبة المكتبات بمعهدي العلمين والمعلمات . وعلى الرغم من انتشار الوعي المكتبي بين صفوف الطلبة في جميع مراحل التعليم العام في الكويت الا ان الخيار النهائي للتخصص في هذا المجال هو شعبة المكتبات بدلاً من يكون قسماً آخر ضمن احدى الكليات الانسانية او العلمية بجامعة الكويت .

٢ ـ قلة عدم كفاية الدورات المكتبية للكوادر الوسطية او دون الوسطية التي من شأنها توسيع مدارك هذه الكوادر وجعلهم قادرين على اداء الاعمال المكتبية .

٣ ـ ان كاهل العمل المكتبي يقع على عاتق ادارة المكتبات لوحدها من حيث الادارة والخدمات الفنية واقامة دورات التدريب والتأهيل للموظفين . وعلى الرغم مما تقوم به ادارة المكتبات من جهد ونشاط الا انه لايسد الحاجة المتزايدة للكوادر المتخصصة .

٤ ـ على الرغم من ان دولة الكويت قد ساهمت بالانفتاح والاطلاع على تطورات العلم الحديث في شتى المجالات من خلال ارسال البعثات والايفادات العلمية الا ان مساهمتها في حقل المكتبات والمعلومات . وهذا يتضح من خلال المعلومات الاحصائية المتوفرة لعام ١٩٨٢/١٩٨٣

٥ ـ ان اعطاء امناء المكتبات المركز العلمي والاجتماعي اللائق يساعد كثيراً على الاقبال على هذه المهنة .

الميزانيـــة :

تعتبر الميزانية من عناصر المكتبة المهمة اضافة الى الكادر والمجموعات المكتبية والبناية والاجهزة والأثاث ويتعذر على اية مكتبة ان تؤدي وظائفها وخدماتها بدون ميزانية خاصة بها اوجهة مسئولة لمتابعة احتياجاتها .

ويعتمد مقدار الميزانية على حجم المكتبة ونوعها وحجم المجاميع وعدد العاملين فيها وعدد المجتمع الذي تخدمه المكتبة ونوعه . فميزانية المكتبات الاكاديمية تختلف عن ميزانية المكتبات العامة والاخيرة تختلف عن ميزانة المكتبات المدرسية وهكذا وجدت عدة معايير في الكثير من دول العالم وضعت تبعاً لنوع المكتبة وعلى الرغم من انها تختلف من دولة الى اخرى الا انها تكاد تكون متقاربة الى حد ما . فيما يتعلق بالميزانية المصروفة على المكتبات المدرسية وضعت الجمعية الامريكية لامناء المكتبات معايير بهذا الصدد من

ضمنها ان المبالغ التي يفترض ان تصرف على مكتبة المدرسة التي يتراوح عدد طلابها ٢٠٠ ـ ٢٤٩ تكون على الاقل ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ دولار وفي المدارس التي يتراوح عدد طلابها ٢٥٠٠ طالباً فما فوق يخصص على الاقل ٤ ـ ٦ دولارات للطالب الواحد سنوياً تصرف على المكتبة فضلاً عن الميزانية الاضافية التي تصرف عند الحاجة على الكتب المرجعية والمجلات والصحف والنشرات والاجهزة[٢٤] ، مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم المجموعات المكتبية والمواد السمعية والبصرية والكادر العامل في المكتبة . وفي استراليا تخصص ٦ دولارات للطالب الواحد في المدارس التي يقل عدد طلابها عن ٥٠٠ طالب تصرف سنوياً على المكتبة بينما تخصص ٣ دولارات للطالب في المدارس التي يزيد عدد طلابها عن ٥٠٠ طالب ، وفي كندا تخصص ٥ ـ ٨ دولارات سنوياً للطالب تصرف على المكتبة[٢٧] ، واذا عدنا الى دولة الكويت نلاحظ ان ميزانية التعليم بصورة عامة تشمل كل انواع التعليم من رياض الاطفال الى التعليم الجامعي بلغت ٢٥١,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٣/١٩٨٤ وهذا المبلغ يشكل نسبة ٨,٣٪ من نسبة الموازنة العامة[٢٨] اما فيما يتعلق بميزانية المكتبات المدرسية فمن خلال الاحصائيات المتوفرة لدينا للاعوام الدراسية ١٩٧٨ / ١٩٧٩ / ١٩٨٠ / ١٩٨١ نلاحظ ان القيمة التقديرية الاجمالية لمقتنيات ورصيد الكتب بلغت حوالي ١,٥٥٨,٠٠٠ دينار كويتي[٢٩] موزعة على جميع مراحل التعليم العام على حين بلغت الميزانية المعتمدة لعام ١٩٨٢/١٩٨٣ ـ ٣٨٤,٠٧٢,٥٠٠ (ثلاثمائة واربعة وثمانون الف واثنان وسبعون دينار وخمسمائة فلساً)[٣٠] وبمقارنة اعداد الطلبة المسجلين لذلك العام والبالغ عددهم ٤١٦,٣٧٣[٣١] ، يكون نصيب الطالب الواحد في السنة مايقارب ٩٢٠ فلساً كويتياً تصرف على المكتبة وقد ارتفعت هذه الميزانية عام ١٩٨٣/١٩٨٤ حيث بلغت ٤٩٧,٠٠٠ الف دينار كويتي[٣٢] . واذا اخذنا بنظر الاعتبار عدد الطلبة في ذلك العام (١٩٨٣/١٩٨٤) والبالغ عددهم ٤٤٨,٤٧٠ طالباً[٣٣] يتضح لنا ان مايقارب (١,١٠٨) ديناراً كويتياً للطالب الواحد تصرف سنويا على المكتبة وهو مبلغ مقارب لبعض المعايير الموضوعة في دول العالم .

إن الجهة المسئولة عن اعداد مشروع الميزانية التقديرية للمكتبات المدرسية هي ادارة المكتبات بوزارة التربية التي تعد مشروع هذه الميزانية وفق ضوابط واعتبارات عديدة منها اعداد وبناء المجموعات المكتبية للمكتبات المنتظر افتتاحها في العام التالي وتنمية مجاميع المكتبة في المراحل التعليمية المختلفة تنمية مجاميع الوسائل السمعية والبصرية ورصد ميزانية مسابقات المهارات المكتبية والاعتبارات الاخرى الخاصة بالاجهزة والمعدات ومستلزمات الطباعة والنشر . وبعد اعداد المشروع تتم مناقشته مع المسئولين في ادارة المكتبات ثم يدرج ضمن ميزانية الوزارة[٣٤] وفيما يلي التطور الحاصل في ميزانية المكتبات المدرسية منذ عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٨٤/٨٣ :

المبلغ	العام الدراسي
٣١٣,٦٤٠,٠٠	١٩٨١/١٩٨٠
٤٣٧,٣٥٠,٠٠٠	١٩٨٢/١٩٨١
٣٨٤,٠٧٢,٥٠٠	١٩٨٣/١٩٨٢
٤٩٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٤/١٩٨٣

البنايـة والاجهـزة والآثـاث

إن تهيئة المكان الملائم الذي يتصف بالهدوء والجو الجذاب داخل المكتبة والآثاث المريح والمناسب من حيث الحجم لاعمار الطلبة كالمناضد والكراسي ورفوف الكتب عوامل تشجع الطلبة على استخدام المكتبة وقضاء وقت اطول فيها . هذا فضلاً عن تزيين جدران المكتبة بالصور الملونة واللوحات والخرائط وغيرها من الامور التي تبعث في نفس الطالب الراحة وتخلق منه زبوناً دائماً للمكتبة . اما بالنسبة لموقع المكتبة فيعتمد على بناية المدرسة حيث يفضل ان يكون في الطابق الثاني اذا كانت المدرسة من ثلاث او اربعة طوابق اضافة وساحات اللعب وقريبة من الصفوف وذات انارة جيدة مع وجود شبابيك كافية لغرض التهوية ودخول اشعة الشمس وينبغى ايضاً توفير اجهزة التدفئة والتبريد داخل المكتبة[٣٥] . .

وبخصوص مساحة المكتبة فان الاتفاق السائد لمعظم دول العالم هو توفير مساحة قدرها ٢٥ قدم٢ لكل طالب ورغم ذلك توجد بعض المعايير التي تختلف قليلاً من دولة الى اخرى ففي استراليا مثلاً يجب توفير مقاعد ١٠ ٪ من مجموع الطلاب في المدرسة وفي كندا توفير مقاعد لـ ٣٠ ٪ من مجموع الطلاب في المدرسة اما في سنغافورا فتقل النسبة الى ٥ ٪ وفي امريكا يجب توفير مقاعد لـ ١/٣ ـ ٣/٤ عدد الطلاب في المدرسة[٣٦] . اما فيما يتعلق بمساحة وبنايات المكتبات المدرسية في دولة الكويت فقد اجرت ادارة المكتبات مسحاً للمكتبات المدرسية في جميع المراحل التعليمية في عام ١٩٧٨/١٩٧٧ وكانت النتائج كالآتي :

١ ـ توجد ٤٥ مكتبة مدرسية تابعة للمدارس الثانوية ٢٥ منها بحاجة الى مساحة اضافية لمواجهة نمو المجموعات و ٢٧ منها لاتتسع مساحتها لاستقبال صفين دراسين في وقت واحد .

٢ ـ هناك ١٠٧ مكتبة في المدارس المتوسطة منها ٤١ مكتبة بحاجة الى مساحة اضافية لمواجهة نمو المجموعات و ٧٧ منها لاتتسع مساحتها لاستقبال صفين دراسيين في وقت واحد .

٣ ـ توجد ١٢٢ مكتبة في المدارس الابتدائية منها ١٥ مكتبة تحتاج الى مساحة اضافية لمواجهة نمو المجموعات و ٣٢ مكتبة لاتتسع مساحتها لاستقبال صفين دراسيين في وقت واحد .

وقد قامت ادارة المكتبات بدراسة نتائج المسح مع الادارات التعليمية والجهات المسئولة واوصت بضرورة تخصيص مكان مناسب من حيث الموقع والمساحة وتوفير المواصفات لهذه المكتبات في المدارس الجديدة ، اضافة الى استيعاب ١٠٪ من مجموع طلبة المدرسة في المساحة المقترحة لهذه المدارس . كما اوصت ادارة المكتبات بتشييد بناء مستقل للمكتبة في كل من المرحلتين الثانوية والمتوسطة اما المرحلة الابتدائية فيكون موقع المكتبة قريباً من الصفوف في الطابق الأرضي مع إضافة المساحات اللازمة وتوسيعها في المكتبات المدرسية الحالية بما يتلائم واعداد الطلبة ومجاميع الكتب . ومنذ عام ١٩٨٠

تقوم ادارة المكتبات بالمشاركة مع ادارة التخطيط والجهات المختصة بوضع تصميم مباني المكتبات المدرسية ووضع الاسس والمعايير الواجب توفرها في هذه المباني وكذلك تقوم ادارة المكتبات بتنفيذ مشروع تنقية المجموعات من اجل افساح المجال للجديد من المطبوعات وتوفير المساحة لمكتبات المدارس الحالية ، كما تقوم الادارة بتوفير احتياجات المكتبات المدرسية من الأثاث ولوحات عرض الكتب والدوريات وادراج الفهارس واجهزة التكيف والاجهزة الخاصة بالمواد السمعية والبصرية اضافة الى حاجات العمل المكتبي من المواد القرطاسية والسجلات وبطاقات الفهارس والنماذج الاخرى المستعملة في المكتبة(٣٧) .

يبدو من ذلك أنه على الرغم من النقص الذي تعانيه المكتبات المدرسية فيما يتعلق بالمساحة الا انها استطاعت ان تعالجه من خلال اضافة مساحات وتوسيع المكتبات التي انشئت في السابق ومن خلال التخطيط الجديث للمكتبات المقترح انشاؤها في المستقبل بالاعتماد على المعايير والمواصفات الحديثة التي تتلافى الكثير من المشاكل الخاصة بمساحة المكتبة وبنايتها وموقعها .

المستفيدون من خدمات المكتبات المدرسية :

تخدم المكتبات المدرسية افراد المجتمع المدرسي من الطلبة والمدرسين وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للمكتبة المرتبط اساساً بدوام المدرسة وقد طبقت بعض المكتبات في دولة الكويت نظام العمل الاضافي بواقع اربع ساعات يومياً طيلة ايام الاسبوع وخاصة المكتبات المدرسية في مدارس المقررات لهدف توفير الخدمات المكتبية للطلبة بعد اوقات اليوم المدرسي لانجاز بحوثهم وواجباتهم المكلفين بها . وقد اخذت اعداد المستفيدين من المكتبات المدرسية في الزيادة المستمرة عاماً بعد آخر ، ففي الوقت الذي كان فيه عدد المستفيدين من الطلبة ٦٩,٤١٧ اعام ١٩٧٣/١٩٧٤ وصل هذا العدد الى ٢٥٣,٢١٢ في عام ١٩٧٧/١٩٧٨(٣٨) . واستمر في الزيادة حتى

وصل الى ٣١٦,٥٩ عام ١٩٨٢/٨١[٣٩] وارتفع ايضاً في عام ١٩٨٣/٨٢ حتى بلغ ٣٢٩,٤٢٦ طالب وطالبة[٤٠] وهذا العدد يشكل نسبة مايقارب ٧٨٪ من المجموع الاجمالي للطلبة في ذلك العام والبالغ ٤١٦,٣١٣[٤١] وتنطبق هذه الزيادة ايضاً على المستفيدين من المدرسين فبعد ان كان عددهم عام ١٩٧٤/٧٣ يقدر بحوالي ١٢,٦٠٧ ارتفع الى ١٨,٢٢٨ عام ١٩٧٧/٧٦ وبلغ العدد ١٩,٧٧٤ في عام ١٩٧٨/٧٧[٤٢] واخذ في الارتفاع في العامين الدراسيين ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٣/٨٢ حتى وصل الى ٢٣,٨٩٠ و ٤١,٤٣٦ على التوالي[٤٣] وهذه الزيادة في اعداد المستفيدين ترجع الى الاهتمام الواسع في التعليم وزيادة المدارس الجديدة في المراحل التعليمية المختلفة فضلاً عن الاهتمام بالمكتبات المدرسية ورعايتها ونشر الوعي المكتبي بين صفوف الطلبة .

التعاون بين المكتبات المدرسية والعامة :

ان العلاقة بين المكتبات المدرسية والعامة علاقة تكاملية سواء على مستوى المستفيدين او الخدمات فقد اظهرت بعض الدراسات[٤٤]ان الطلبة المستفيدين من المكتبات العامة يشكلون نسبة عالية جداً وهذه النسبة تتطلب اعداد مجموعات مناسبة وكافية من المطبوعات في المكتبات العامة لسد حاجات الطلبة وخاصة ان اعدادهم في تزايد مستمر الامر الذي يؤدي الى ازدياد المواد المكتبية التي يحتاجونها والتي لايمكن للمكتبات المدرسية توفيرها مما يدعوها الى التعاون والتنسيق مع المكتبات العامة من اجل توفير احتياجات الطلبة من المصادر والخدمات المكتبية المختلفة .

(وفي دولة الكويت كان هذا النوع من التعاون واضحاً وفعالاً قبل عام ١٩٧٩ عندما كانت المكتبات العامة والمدرسية تابعة لادارة المكتبات منذ عام ١٩٦٥ مما ادي الى تلازمها طيلة تلك الفترة وخاصة فيما يتعلق باجراءات التزويد والفهرسة والتصنيف ، وقد قل تأثير هذه العلاقة على أثر نقل مسئولية المكتبات العامة الى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ومما يشير الى

ذلك ان معظم رواد المكتبات العامة كانوا من الطلبة حيث يشكلون نسبة ١١, ٧١٪ من الاجمالى لعام ١٩٧٨/٧٧[٤٥] وبعد عام ١٩٧٩ اصبح التعاون بينهما محدداً ويعتمد على المكاتبات الرسمية والاتصالات الهاتفية التي تتعلق ببعض انشطة التعاون كبرامج زيارات الطلبة الى المكتبات العامة واهداء وتبادل المطبوعات التي تصدر عنها[٤٦] . ومن اجل خلق تعاون فعال لابد من تكثيف الجهود بين المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وادارة المكتبات بوزارة التربية من جهة وبين امناء المكتبات المدرسية والعامة من جهة اخرى لاعداد البرامج التي من شأنها ان تهيء مستلزمات الخدمة المكتبية اللائقة للطلبة والتنسيق المستمر للنشاطات المكتبية بين هذين النوعين من المكتبات لاجل اداء رسالتها التربوية والتعليمية والثقافية على احسن وجه .

ويمكن أن يتم من خلال تشكيل لجان مشتركة يكون اعضاؤها من منتسبي المكتبات العامة والمدرسية لدراسة اوضاع هذه المكتبات وتشخيص المشاكل والعقبات ومن ثم اعداد البرامج المشتركة الكفيلة بتطوير الخدمة المكتبية في هذين النوعين من المكتبات .

التوصيـــات :

بعد دراسة واقع المكتبات المدرسية وتطورها في دولة الكويت لابد من الاشارة الى جملة من التوصيات التي تم استنتاجها من خلال هذه الدراسة والتى قد تفيد في تطوير هذا النوع من المكتبات ومن هذه التوصيات :

١ ـ اتاحة الفرصة للمكتبات المدرسية لتنمية مجموعاتها من خلال رصد ميزانية لكل مكتبة مدرسية ليتسنى لها شراء الكتب والمواد الاخرى مباشرة من الناشرين المحليين ومعارض الكتب ومحلات بيع الكتب وهذا الامر يساعد على خلق روح المنافسة بين مكتبات المدارس لتنمية مجموعاتها ، ومما يسهل هذه العملية هو اعداد نشرة دورية تصدر من قبل ادارة المكتبات تحتوي على المطبوعات الملائمة لكافة مستويات التعليم توزع على المكتبات المدرسية اضافة الى الاعتماد على الببليوغرافيات بأنواعها المختلفة .

٢ ـ المساهمة في اعداد الكوادر المتخصصة عن طريق فتح قسم لعلم المكتبات والمعلومات في جامعة الكويت وتطوير شعبة المكتبات في معهدي المعلمين والمعلمات فضلاً عن فتح الدورات المكتبية لتدريب الكوادر العاملة في المكتبات المدرسية وكذلك دورات تدريبية لاعضاء الهيئات التديسية في وزارة التربية .

٣ ـ تنفيذ الخطط المستقبلية التي وضعتها ادارة المكتبات وتطبيق توصيات الندوات الخاصة بالمكتبات المدرسية .

٤ ـ تعميم تدريس مادة المكتبة وطرق البحث على كافة المدارس الثانوية اسوة بنظام المقررات في هذه المدارس وذلك لنشر الوعي المكتبي بين صفوف الطلبة واعدادهم اعداداً صحيحاً يؤهلهم للتعليم الجامعي .

٥ ـ ضرورة مساهمة الاذاعة والتلفزيون والوسائل الاعلامية الاخرى بنشر الوعي المكتبي وتبيان اهمية المكتب والمكتبات من خلال البرامج التربوية المختلفة .

٦ ـ زيادة عدد المسابقات الخاصة بالمهارات المكتبية ومحاولة اشراك اكبر عدد من المدارس والطلبة ومن مختلف مراحل التعليم .

٧ ـ ضرورة زيادة المشاريع والنشاطات التعاونية بين المكتبات المدرسية والمكتبات العامة والتنسيق بين الجهات المسئولة عن هذه المكتبات لخلق خدمة مكتبية فعالة .

٨ ـ الاهتمام باقسام الاطفال في المكتبات العامة او انشاء مكتبات مستقلة للاطفال مع تهيئة مستلزماتها الفنية والادارية ومجاميع الكتب والصور والالعاب التي تستطيع ان تجذب الطفل الكويتي لارتيادها وقضاء اوقات فراغة فيها .

٩ ـ ضرورة مساهمة المعلمين والمدرسين في عملية اختيار المواد المكتبية التي تساند المنهج الدراسي اضافة الى تشجيع الطلبة على زيارة المكتبة واستخدامها .

١٠ ـ تشكيل لجنة متخصصة في وزارة التربية لمتابعة طبيعة الخدمة المكتبية في مختلف المدارس وتشخيص مواطن الضعف في هذه المكتبات من حيث بناء المجموعات وعدد العاملين والخدمات والنشاطات التى تقدمها وبالتالي رفدها بما تحتاجه لتقديم خدمة مكتبية افضل .

١١ ـ رفد المكتبات المدرسية بالمزيد من المواد السمعية والبصرية واستخدام الدائرة التلفزيونية المغلقة لما لهذه المواد من اثر في مساعدة الطلبة في الاستيعاب والتذكر كما تعتبر أكثر تشويقاً وجذباً للطلبة من المواد المكتبية الاخرى .

١٢ ـ العمل على إنشاء دار متخصصة في إصدار كتب الأطفال لتكون هذه الكتب في متناول أيدي أكبر عدد من الأطفال .

١٣ ـ تأسيس جمعية خاصة بالمكتبات المدرسية تأخذ على عاتقها تنظيم النشاطات المكتبية واصدار المطبوعات الخاصة بهذه المكتبات واعداد الندوات والبرامج المكتبية المختلفة .

١٤ ـ تراعى الدرجة الوظيفية بالنسبة لخريجي اقسام المكتبات بحيث تتلاءم والعمل الذي يقومون به ويفضل ان تعطى وظيفة مدرس بدرجة امين مكتبة (لحملة شهادة البكالوريوس في المكتبات) ووظيفة معلم (لحملة شهادة الدبلوم في المكتبات) ليكونوا متكافئين مع اعضاء الهيئة التدريسية وبذلك يكسر حاجز العامل الوظيفي وتزداد نسبة الوافدين . للعمل في المكتبات المدرسية .

١٥ ـ ضرورة المحافظة على بقاء العاملين المتخصصين في المكتبات للعمل في حقل اختصاصهم وعدم ترويج انتقالهم الى وظائف اخرى بعيدة عن العمل المكتبي وذلك للحد من التذبذب والنقص في هذا النوع من الكادر

الهـوامـش

١ ـ عبد العزيز علي التمار ، ممدوح خليل العباسي . تطور المكتبات المدرسية والمكتبات العامة في الكويت . ـ الكويت ، مكتبة الفلاح ، ١٩٧٨ . ص ١١ .

٢ ـ المصدر السابق نفسه ص١٢ .

٣ ـ احمد بدر . مقدمة في علم المكتبات والمعلومات . الكويت ، مؤسسة الصباح ، ١٩٧٩ . ص ٢٤١ .

٤ ـ محمد شوقي البدالي . المكتبات العامة في الكويت مجلة المكتبات والمعلومات العربية ع١ . س٢ ، ١٩٨٢ . ص٨٥ .

٥ ـ عبـد العزيز علي التمار . المكتبات المدرسية في الكويت : واقعها ومستقبلها . صحيفة المكتبة ، ع٧-٨ ، س٤ ، ١٩٨٤ . ص ١٤٠ .

٦ ـ المصدر السابق نفسه . ص ١١٦ .

٧ ـ عبد العزيز علي التمار ، ممدوح خليل العباسي . مصدر سابق . ص ٣١ .

٨ ـ عبد العزيز علي التمار . المكتبات المدرسية في الكويت . . . مصدر سابق . ص ١٤١ .

٩ ـ سلامة عجمي سلامة . المكتبات المدرسية في خدمة الاندية الصيفية . صحيفة المكتبة . ع٤ س٣ ١٩٨٢ ، ص ٥٢ :

10-Ahmed Badr: libraries in kuwait. in Encyclopedia of library and information science Vol. 14 Executive editors, Kent, Harold lancour, Jay E, Daily N.Y. Marcel Dekker Inc. 1975.p 7

١١ ـ انظر صحيفة المكتبة ع٢ . س٢ ، ١٩٨٠ . ص ٥٢ و ع٣ و س٢ ، ١٩٨١ ص ٦٥ و ع٧-٨ س٤ ، ١٩٨٠ ص ١٦٥ .

١٢ ـ اخبار مكتبية وثقافية . صحيفة المكتبة ع١ ، س١ ، ١٩٧٩ . ص ٦٢

١٣ ـ من نشـاطـات وخدمات المكتبات المدرسية خلال العام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ . صحيفة المكتبة ع٣ ، س٢ ، ١٩٨١ ، ص٥٢

١٤ - جريدة الوطن . العدد ١٧٥ بتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٩٨٠

15- Evic.Leyland. Libraries in School. london Old boune, 1961, p 38.

١٦ - محمود الاخرس . مقالات في علم المكتبات - عمان ، جمعية المطابع التعاونية ، ١٩٧٤ . ص ٢٤٦ .

١٧ - المكتبات المدرسية خلال عام ١٩٨١ . صحيفة المكتبة ع٧ س٤ ، ١٩٨٤ . ص ٧٨ .

18 - Helen. E Saunders . The modern School libraries: its administration as a materials center . pp.194-201

١٩ - تنقية مجموعات المكتبات المدرسية للعام الدراسي ٨٠/ ١٩٨١ صحيفة المكتبة ، ع٤ ، س٣ ١٩٨٢ . ص ٤٥ - ٤٦.

٢٠ - عبد العزيز علي التمار . المكتبات المدرسية في الكويت . . . مصدر سابق ص ١٤٧

٢١ - محمود الاخرس . مصدر سابق ص ١٣٨

٢٢ - لوسيل فارجو . المكتبة المدرسية ترجمة السيد محمد العزاوي - القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٧٠ . ص ١٧٨ .

٢٣ - المصدر نفسه . ص ١٧٩

26- Helen E. Saunders. op cit p. 205

٢٧ - انور عكروش وصدقي دحبور . مصدر سابق ص ٢٧٧ .

٢٨ - الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المجموعة الاحصائية ١٩٧٥ - ١٩٨٤ . بغداد ، ١٩٨٦
(العدد التاسع) ص ٢١٥ .

٢٩ - من انجازات الادارة خلال ثلاث سنوات ٧٨/ ١٩٧٩ - ١٩٧٩/ ١٩٨٠ - ٨٠/ ١٩٨١ . صحيفة المكتبة ع س٣ ، ١٩٨٢ . ص٤٣

٣٠ - عبد العزيز علي التمار . المكتبات المدرسية في الكويت . . مصدر سابق ص ١٤٥ .

٣١ - الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مجموعة الاحصاءات الاجتماعية ، بغداد ، ديسمبر/ كانون الاول ، ١٩٨٥ (العدد الاول) ص ٦٧ - ٧٧

٣٢ ـ عبد العزيز علي التهار ـ المكتبات المدرسية في الكويت . . . مصدر سابق ص ١٤٥ .

٣٣ ـ الامم المتحدة ، المجموعة الاحصائية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ . مصدر سابق/ ص ٢١٦ .

٣٤ ـ عبد العزيز علي التهار . المكتبات المدرسية في الكويت . . مصدر سابق ص ١٤٤ .

٣٥ ـ عامر ابراهيم قنديلجي (واخرون) الكتب والمكتبات : المدخل الى علم المكتبات . بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٩ ، ص ٧٩

٣٦ ـ انور عكروش وصدقي دحبور . مصدر سابق . ص ٢٧٧

٣٧ ـ عبد العزيز علي التهار . المكتبات المدرسية في الكويت . . . مصدر سابق . ص ، ١٤٦ ـ ١٤٧

٣٨ ـ احمد بدر . مصدر سابق ص ٢٥٥

٣٩ ـ احدث الاحصائيات عن المكتبات المدرسية . صحيفة المكتبة ، ع٥-٦ س٣ ، ١٩٨٣ . ص ٦٣

٤٠ ـ احدث الاحصائيات عن المكتبات المدرسية صحيفة المكتبة ع٧-٨ ، س٤ ، ١٩٨٤ ، ص ٨٧ .

٤١ ـ الامم المتحدة مجموعة الاحصاءات الاجتماعية ، ١٩٨٥ . مصدر سابق ص ٦٧ ـ ٧٠

٤٢ ـ احمد بدر . مصدر سابق . ص ٢٥٥

٤٣ ـ انظر صحيفة المكتبة ع٦٥ س٣ ، ١٩٨٣ ص٦٣ وكذلك ع٧-٨ ، س٤ ، ١٩٨٤ . ص٨٧

44- Dorthy Sinclair. Administration of the Small public library. Chicago,.ALA, 1965, p. 73

٤٥ ـ احمد بدر . مصدر سابق . ص ٢٤٨

٤٦ ـ عبد العزيز علي التهار ـ المكتبات المدرسية في الكويت . . مصدر سابق . ص ١٥٤ .

المعلمون ومهارات تناول المعلومات

حسن محمد عبد الشافى

مدير ادارة المكتبات المدرسية

وزارة التربية والتعليم بالقاهرة

ملخص : ***تتناول الدراسة التعليم فى عصر المعلومات وضرورة اكتساب مستخدم المعلومات مهارات تناول المعلومات ثم تتحدث عن برامج اعداد المعلمين وأهمية تضمنها وحدات دراسية تتناول هذه المهارات تنتهى الدراسة ببيان مؤشرات استخدام المعلمين للمعلومات فى مصر والتوصيات اللازمة لاكسابهم مهارات تناول المعلومات .***

التعليم فى عصر المعلومات :

منذ أن ابتدع ألفن توفلر (Alvin Toffler) تعبير « صدمة المستقبل Future Shock » فى كتابه القيم الذى صدر عام ١٩٧٠ [1] وتناول فيه التغيرات التى يتوالى ظهورها فى العالم المعاصر ، وضع علماء التربية والمسئولون عن التعليم واقرار الاستراتيجيات والسياسات التعليمية فى كثير من دول العالم المتقدم نصب أعينهم العمل على تطوير التعليم ، حتى يواكب التغيرات فى عالم الغد ووضعـوا السياسات والاستراتيجيات التعليمية التى تؤدى إلى إعداد الفرد المتعلم إعدادا متكاملا من كافة النواحى ، حتى يمكنه التعايش والتكيف والتوافق مع هذه التغيرات من ناحيه ، ويمكنه من الإستفادة من معطيات العصر العلمية والتكنولوجية والمعرفية من ناحية أخرى .

ونتيجة للتحويلات الأساسية فى ميدان المعلومات وانتشارها وبثها وإستخدامها يطلق على الجيل الحالى « جيل المعلومات Information Generation حيث أصبحت المعلومات فى حياتنا المعاصرة » ضرورة ملحة لكل إنسان أسوة بالهواء والماء والغذاء . [٢] لذلك فقد آن الأوان لإدخال التغيير المناسب على محتوى التعليم ومناهجه وطرقه وأساليبه ، حيث أصبحت الطرق التقليديه للتعليم والتعلم لاتجدى فى هذا العصر الملىء بالمتغيرات المحليه والعالميه بل إن التعليم لايعنى تلقين المعلومات ، وإستخدامها إستخداما وظيفيا لمختلف الأغراض وعلى ذلك فإن هدف المدرسة فى العصر الحاضر هو تعليم التعلم كيف يعلم نفسه بنفسه ، أى إكساب الخبرة التى تقوده إلى مزيد من الخبرة .

وقد شغلت قضية التعليم فى عصر المعلومات هيئات متعددة على المستوى الدولى والقومى لبعض الدول ، وشارك فى دراستها وبحثها لفيف من العلماء والباحثين فى مجالات كثيرة متنوعة ، وبصفة خاصة المهتمين بوضع السياسات والإستراتيجيات التعليمية ، والمكتبات والمعلومات . وعقدت عدة ندوات ومؤتمرات لإيجاد الحلول الكفيلة بسد الفجوة بين متطلبات التطور التكنولوجى الهائل فى مجال المعلومات ، وبين محتوى وأساليب التعليم ، لتعزيز قدرات المتعلمين فى التعامل بنجاح وفعالية مع المعلومات وأجهزتها الحديثة التى تتطور باستمرار ، وتقديم البدائل التى يمكن اختيار أكثرها ملاءمة لمفاهيم عمليات التعليم والتعلم فى عصر المعلومات والنمو المعرفى المتزايد .

ومن أبرز هذه المؤتمرات المؤتمر الذى عقد بمدينة كامبردج بالمملكة المتحدة عام ١٩٨٢ بمناسبة اختياره عاما لتكنولوجيا المعلومات لبحث موضوع « تعليم جيل المعلومات » [٣] تحت إشراف مركز البحوث والاستشارات المهنية Carear Research and Advisery Centre وشاركت فيه ودعته خمس هيئات ومؤسسات علمية وتكنولوجية وتربوية . وكان لهذا المؤتمر أثره فى تركيز الأضواء على المشكلات التعليمية التى تحيط بتعليم جيل المستقبل ، الذى يمثله تلاميذ وطلاب المدارس ، ولذا فإن أهدافه قد تبلورت فيما يلى :

١ ـ اكتشـاف تأثـير المعطيات التكنولوجية الجديدة فى مجال الحاسبات الإلكترونية المصغرة والاتصال على عمليات التعليم والتعلم .

٢ ـ كيفية الاستفادة من هذه المعطيات فى المناهج الدراسية ، وفى إعداد النشء للحياة فى مجتمع المعلومات .

٣ ـ استعراض بعض الطرق والأساليب التى تم تطبيقها بنجاح وفعالية وأثرت تأثيرا إيجابيا فى مسار التعليم .

وأوصى هذا المؤتمر ، كما أوصت مؤتمرات عديدة أخرى بضرورة تزويد المتعلمين ـ سواء أكانوا فى مرحلة التعليم العام أم العالى والجامعى ـ بمهارات تناول المعلومات ، إذ أنها من أهم المهارات التى سوف تؤثر تأثيرا مباشرا على نمـوهم العلمى والثقـافى والفنى ، فضلا عن زيادة قدرتهم على استيعاب متغيرات العصر ، وخاصة فيما يتعلق بأجهزة المعلومات الالكترونية الحديثه التى أحدثت ثورة حقيقية فى مجال المعلومات . ولايستطيع فرد أن يتنبأ بما يمكن أن يحدثه اختراع الحاسب الالكترونى المصغر Micro-computer من تغـيرات فى حياتنـا وحياة أطفـالنـا [٤] خاصة وانها انتشرت انتشارا كبيرا فى المدارس والمكتبات فى الخارج ، وتستخدم فى الأغراض كافة ، ويقدر عددها عام ١٩٨٣ فى المـدارس الأمريكية فقط بحوالى ٥٠,٠٠٠ حاسب ، كما تقدر احصائيات الشركات المتخصصة فى بيع الحاسبات الالكترونية إلى أن عددها سيصل إلى أربعين مليون حاسب عام ١٩٩٠ [٥] ومن هنا أوصى تقرير اللجنـة المكلفة بدراسة وسائل تحقيق التفوق والسبق فى التعليم بالولايات المتحـدة الأمـريكية الذى صدر بعنوان « أمة فى خطر » على أن يزود منهج الكمبيوتر ودراسته بالمرحلة الثانوية الخريجين بالقدرة علـى :

(ا) فهم الحاسب الآلى كجهاز للمعلومات ، وعمل الحسابات ، والاتصال .

(ب) استخـدام الحاسب الآلى فى دراسة العلوم الأساسية (اللغات ـ الرياضيات ـ العلوم ـ الاجتماعيات) وللأغراض الشخصية المرتبطة بعلمه .

(ج) تفهم عالم الكمبيوتر والإلكترونات ، والتكنولوجيا المتصلة بها .

ولعل غالبية التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات واللجان المهتمة بتطوير وتحديث التعليم فى عصر المعلومات قد أوردت توصيات مماثلة ، حيث أن الأمى فى عالم المستقبل لن يكون من لايعرف القراءة والكتابة فقط ، بل سيكون من لايعرف استخدام الحاسبات الآلية أيضا . وذلك هناك « أمية من نوع جديد وهى ماتعرف بأمية الحاسبات أو الجهل باستخدام الحاسبات الإلكترونية فى الحياة اليومية »[٦] .

ومن استعراض التعامل مع المعلومات وأجهزتها هناك ، أى فى الخارج بالدول المتقدمة يمكن للمرء أن يتصور مدى التأخر الذى يحيط باستخدام المعلومات هنا ، أى فى مدارسنا ومكتباتنا إذ مازلنا حتى الآن نحاول أن تقيم خدمة مكتبية حقيقية تعتمد على المواد التعليمية التقليدية أولا ، وتطويرها إلى مكتبات شاملة تقتنى كافة أوعية المعلومات ثانيا . . ومازالت أحلامنا وتطلعاتنا لم تصل إلى استخام الحاسبات الإلكترونية فى تخزين واسترجاع المعلومات من ناحية ، وفى العمليات الفنية والإدارية فى المكتبات من ناحية أخرى .

مهارات تناول المعلومات :

على الرغم من التقدم الهائل فى مجال اختزان واسترجاع المعلومات بواسطة الحاسبات الإلكترونية ، إلا أن مهارات تناول المعلومات على اختلاف أشكالها مازالت تلقى تأييدا كبيرا على مختلف المستويات التعليمية والعلمية ، حيث أن الاستفادة الكاملة من مصادر المعلومات لاتتوقف على استخدام الحاسبات الإلكترونية ، وإنما تركز جميع الاتجاهات على ضرورة إكتساب مستخدم المعلومات مهارات تناول المعلومات التقليدية ، حيث أنها الأساس الذى تبنى عليه جميع أنواع مهارات التعلم والحصول على المعلومات لأى غرض من الأغراض . ولقد ظهرت عدة مصطلحات فى هذا المجال ، منها التربية المكتبية Library Instruction والمهارات المكتبية Library skills وتعليم

مستخـدم المكتبـة Library User Education وتعليم مستخـدم المعلومـات Information user والتـعـليم الـبـبليوجـرافى Bibliographic وكـل هذه المصطلحات تدل على مهارات تناول المعلومات سواء أكان ذلك فى المكتبة المدرسية أم الجامعية ، أم غيرها من أنواع المكتبات ومراكز المعلومات حيث « أصبحت الحاجة ماسة إلى تدريب المستفيدين من المعلومات بكل فئاتهم فتدريب المستفيدين أهم ضمانات الإفادة الفعالة من ثروة المعلومات [٧] »

ومن المسلم به أن إكساب تلاميذ وطلاب التعليم العام مهارات تناول المعلومـات وتقييمهـا واستخدامها يندرج تحت مسئوليات وواجبات المكتبة المـدرسية ، التى أصبحت ضرورة من أهم ضرورات تطوير وتحـديث التعليم ، أو ما اصـطلح على تسميتـه بالتجـديد التربوى . وذلك بفضل امكـاناتها المتمثلة فى مجموعات المواد المتنوعة ، وخبرة أمين المكتبة فى تيسير الاستفادة منها واستخدامها استخداما فعالا للأغراض التعليمية والتربوية والثقافية والبحثية كافة . إذ تهدف التربية المكتبية إلى تنمية قدرة الطالب على الحصول على المعلومات المطلوبة لتلبية غرض محدد ، والاستفادة الكاملة من المصادر والمواد المتاحة بالمكتبة ، أى أنها تهتم باسترجاع المعلومات [٨] »

ومن استعراض الجهود التى بذلت على مستوى الدول المتقدمة ، وخاصة بالـولايات المتحـدة ، والمملكـة المتحدة لتعليم التلاميذ والطلاب مهارات تنـاول المعلومـات ، تتبـين الأهمية القصوى التى توليها الهيئات التعليمية والمكتبية لتعليم هذه المهارات . كما تبين أن أفضل طرق التعليم يجب أن تتم عن طريق تلاحمها مع المنهج الدراسى ،ولا تدرس كمهارات منفصلة ، إذ أن ذلك سيجعلها مهارات هامشية لاتستخدم استخداما فعالا أما إذا أدمجت مع موضـوعات المنهج الدراسى عن طريق الفعل ورد الفعل Action and Interaction فانها سترسخ لدى التلاميذ وتتأكد فعاليتها وجدواها . وتقول فارجو إن « العجز مجموعة من المعارف ، أو مجموعة من المهارات المنفصلة تماما عن مواقف الحياة اليومية ، يعتبرا خطأ كبيرا »[٩] »

ومن المؤكد أن تخطيط وتنفيذ برامج التربية المكتبية يستلزم تضامن جميع جهـود القائمين بالتدريس فى المدرسة ، والتنسيق والتعاون فيما بينهم وبين أمناء المكتبات ، حيث أن أفضل أساليب اكساب التلاميذ والطلاب مهارات تناول المعلومات يتم عن طريق ربطها بالمناهج الدراسية والمواقف التعليمية المختلفة كما سبق القول ـ ومن هنا فإن الاهتمام يجب أن يوجه أولا لإكساب المعلمـين هذه المهـارات والتمرس فيها ، بحيث يمكنهم المعاونة والاسهام بفعالية فى تنفيذ برامج التربية المكتبية سيعتمد نجاحها ـ إلى درجة كبيرة ـ على اتجاه المعلمين نحوها(١٠) . وأن مايمكن التأكيد عليه بقوة أن التناول الفعال للمعلومات بين التلاميذ والطلاب يتوقف على التناول الفعال للمعلومات بين المعلمـين(١١) وعلى ذلك فإنه يجب تدريس منهج متكامل عن كيفية تناول المعلومـات واستخـدام المكتبـات خلال إعداد المعلمين فى المعاهد والدور والكليات قبـل الالتحـاق بالخدمة ومزاولة مهنة التدريس ، وخلال برامج التدريب أثناء الخدمة .

برامج إعداد المعلمين ومهارات تناول المعلومات :

يتم إعـداد المعلمين بكليات ومعاهد التربية ودور المعلمين والمعلمات ، وذلك قبل عملهم بمهنة التعليم ، أما من لايحملون مؤهلا تربويا من خريجى الجـامعات فتعد لهم برامج تدريبية لتأهيلهم تربويا . وتدور برامج إعداد المعلمين حول خمسة محاور ، هى :

١ ـ الاعداد العلمى وفق التخصص الموضوعى .

٢ ـ الإعداد المهنى .

٣ ـ الإعداد الثقافى .

٤ ـ الإعداد الوطنى والقومى .

٥ ـ الإعداد العلمى الفنى .

وكل محور من هذه المحاور يتضمن عدة أسس ومتطلبات جوهرية يجب الـتركيز عليهـا ، والـوفـاء بها حتى يتم الإعـداد وفق الخـطط الـدراسية

المـوضـوعـة ، وبشكـل يضمن تخريج المعلم الكفء القـادر على البـذل والعطاء ، المعد إعداد مناسبا لممارسة مهنة التعليم بكل ماتتطلبه من مهارات وقدرات وإستعدادات .

ولكن هذا الإعـداد لايعـد كافيا لممارسـة المهنة طوال الحياة ، بل يجب تدريب المعلم تدريبا مستمرا طوال اشتغاله بمهنة التعليم ، حيث أنها تتطور تطورا مستمرا ، شأنها شان المهن الفنية الأخرى ، التى تشهد استحداثات وتجديدات دائمة . بل يمكن القول أن مهنة التعليم تتطلب النمو الذاتى للمعلم أكثر من المهن الأخرى ، حيث أنه يتعامل مع البشر ، ولاشك أنه وهو ينقل المعرفة والعلم والقيم والسلوك والمهارات للتلاميذ والطلاب ، لهو أحوج مايكون إلى ملاحقة كل جديد فى مجال تخصصه الموضوعى من ناحية ، وفى مجال الفكر التربوى وطرق التدريس والمناهج من ناحية أخرى ، وذلك لأن « ميادين التخصص ومـواد الإعداد المهنى تتطور باستمرار من خلال ماتبرز فيها من حقائق جديدة سواء فى أساسيات المناهج التدريسية الأساسية أو الأفكار والاتجاهات التربوية والنفسية[١٢]

ونـظرا لأهمية تدريب المعلمـين أثنـاء الخدمة ركز كثير من علماء التربية والقيادات التعليمية على ضرورة تخطيط وتنفيذ برامـج مستمـرة لتـدريب المعلمين أثناء الخدمة ، لما لها من تأثير وفعالية على تحسين الأداء ، وتحقيق الأهداف الشاملة للتربية والتعليم ، وسد الفجوة بين إعدادهم قبل الخدمة والمتـطلبـات والاحتياجـات والمهارات الحقيقية للمهنة كما تظهر من خلال ممارستها ممارسة ميدانية ، إذ تعتبر « تنمية كفاءات المعلم أثناء الخدمة أخطر بكثير من إعداده للعمل قبل الخدمة ، إذ أن إعداده قبل الخدمة ماهو إلا مقدمة لسلسلة متلاحقة من أنشطة النمو التى لابد وأن تستمر مع المعلم باستمراره فى ممارسة المهنة ، مادام هناك تطور مستمر »[١٣] .

وتقرر حلقة المسئولين عن تدريب المعلمين أثناء الخدمة التى عقدت بدولة البحرين عام ١٩٧٥ بدعم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن التدريب أثناء الخدمة يعتبر « الوجه الآخر لتربية المعلم وهو مكمل لإعداده

وتكوينه وضروري لاستمرار فاعليته ونموه المهني »[١٤] . كما أقرت العديد من التوصيات التى تدعو إلى الاهتمام ببرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة .

وإذا استعرضنا مناهج إعداد المعلمين بكليات ومعاهد ودور المعلمين والمعلمات ، والبرامج التأهيلية والتدريبية ، لانجدها تتضمن وحدات دراسية تتناول مهارات تناول المعلومات . حقيقة يوجد منهج للتربية المكتبية بدور المعلمين والمعلمات بمصر منذ العام الدراسى ١٩٧٠/٦٩ ، إلا أنه يدرس خارج خطة الدراسة ، أى لايوجد عدد معين من الحصص له ، وإنما يدرس طبقا للظروف المتاحة بكل دار ، وقد لايدرى على الإطلاق . ولذلك فإن تأثيره على معلم المدرسة الابتدائية يكاد يكون معدوما .

مؤشرات استخدام المعلمين للمعلومات فى مصر (دراسة حالة) :

يمكن القول ، دون مبالغة أو تجاوز الحقيقة ، أن مهارات تناول المعلومات لدى المعلمين بمصر لاترقى إلى المستوى الفعال للاستفادة من المعلومات للتنمية الذاتية والمهنية ، أو القدرة على تدريسها وإكسابها للتلاميذ والطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة . ويمكن التدليل على صحة هذا الاستنتاج من نتائج بحثين من البحوث التى أجريت على المعليمن وبالرغم من أن هذين البحثين لم يكن الهدف مها دراسة الإفادة من المعلومات لدى المعلمين ، إلا أنه يمكن الوصول إلى الاستنتاج السابق من استقراء بعض النتائج .

فقد تبين من البحث الأول[١٥] أن ٧٥ ٪ فقط من المعلمين يخصصون وقتا للقراءة الخارجية[١٦] وأن الكتب التى يفضلون قراءتها هى :

- المواد التى يقومون بتدريسها ٣٩,٧٨ ٪
- المواد التربوية وطرق التدريس ٢٢,٦٧ ٪
- الكتب الأدبية أو الموسيقية أو كتب الفنون ٢٨,٤٤ ٪
- الموضوعات المختلفة ٤,٨٩ ٪
- ولم يجب عن السؤال ١٤,٣٣ ٪[١٧]

ويتضح من هذه النسب أن هناك قصورا فى قراءات المعلمين فى الموضوعات التربوية والمواد التى يقومون بتدريسها ، إذ أن نسبتهم قليلة جدا .

كما اتضح من هذا البحث أيضا أن المعلمين لايوجهون طلابهم إلى الاطلاع الخارجى إذا سألوهم النصيحة ، وإنما يوجهونهم إلى الكتاب المقرر بنسبة ٣٣ ٪ ، وإلى الملخصات بنسبة ٤ ٪ وامتنع عن الاجابة ٣٩ ٪ ، بينما لم يحظ الاطلاع الخارجى إلا بـ ٢٤ ٪ فقط .(١٨)

أما البحث الثانى فقد أجرى على المعلمين الدارسين بإحدى الدورات التدريبية التأهيلية التى انعقدت فى كلية التربية بجامعة المنصورة عام ١٩٨٣ . وتظهر نتائجه أن القراءة والاطلاع لم تكن الطريقة الشائعة فى حل المشكلات التى يواجهها المدرس ، حيث أن ٣٥ ٪ فقط من أفراد العينة هى التى لجأت إلى هذه الوسيلة للتغلب على المشكلات التى تواجهها ،(١٩) ويرجع الباحثان السبب فى ذلك إلى أن نظامنا التعليمى الحالى لايشجع على إكساب طلاب المدارس والجامعات مهارة القراءة والاطلاع واكتساب المعلومات بأنفسهم (التعليم الذاتى أو الفردى) عن طريق القراءة الذاتية ، رغم أهمية ذلك للمدرس الذى يواجه تجديدات مستمرة فى مجال تخصصه يفرض عليه دائما أن يقرأ باستمرار حتى يواكب تطورات العصر فى مجال تخصصه » .(٢٠)

وبالنسبة للموجهين الذين يقع عليهم مهمة التوجيه والإشراف الفنى بالمدارس لتنمية وتحسين أداء المعلم داخل الفصل ، وتوضيح جوانب النظام المدرسى ، فقد تبين أن غالبيتهم لايقرءون أيضا . حيث توصل بحث ميدانى عن الإشراف المدرسى أن ٣٣ ٪ فقط من أفراد العينة لديهم فرص للاطلاع والبحث(٢١) . كما بلغ متوسط عدد الأبحاث والمقالات التى قرأها أفراد العينة فى مجال الإشراف الفنى (مجال عملهم) لم تتعد ثلاثة مقالات سنويا ، واستنتج الباحث « أن الموجهين فقراء فى هذا الجانب المهم ، ولذلك يجب إتاحة الفرصة لهم وإمدادهم بما هو جديد فى مجال الإشراف الفنى(٢٢) .

دراسات الإفادة من المعلومات :

إذا كانت المعلومات ضرورية ولازمة لأى مجال من مجالات الحياة المعاصرة ، وللمشتغلين بأى مهنة من المهن ، فإنها ألزم ماتكون ضرورة للمشتغلين بمهنة التعليم ، حيث أنها عصب المهنة ومحورها ، فالمعلم يحتاج إليها فى مختلف العمليات التعليمية والتربوية ، وفى تحقيق النمو الذاتى والمهنى ، وفى التخطيط واتخاذ القرارات فى نطاق المدرسة التى يعمل بها ، وفى مختلف مجالات الأنشطة التربوية . ومن هنا فإن غالبية المسوح العامة التى أجريت على مستخدمى المعلومات صنفتهم إلى ثلاث فئات كبيرة ، هى : المديرون ، والباحثون ، والمعلمون[٢٣] .

ولأهمية المعلومات التربوية (المعلومات عن التعليم) للمعلمين ، والدور الذى يمكن أن تؤديه فى رفع كفاءة التعليم وتحقيق التجديد التربوى ، شاركت أربع منظمات دولية للمعلمين عام ١٩٧٧ فى وضع ورقة عن « احتياجات المعلمين من المعلومات التربوية »[٢٤] ولاتعد هذه الورقة تقريرا عن بحث من البحوث ، ولكنها عبارة عن بيان للسياسة التى يجب اتباعها لتزويد المعلمين بالمعلومات التربوية واتاحتها لهم ، وتحدد وسائل الاتصال اللازمة ، والموضوعات التى يجب أن تتضمنها هذه المعلومات . فتقرر أن نجاح المعلمين وفعاليتهم فى تأدية الدور المناط بهم فى التطوير التعليمى والتربوى يعتمد على تدفق المعلومات داخل النظام التعليمى . كما تقرر حق المعلم فى الحصول على المعلومات والانتفاع بها ، فضلا عن انتاجها أيضا .

وتنص الفقرة (ب) من البند السادس من التوصية رقم (٧١) التى أصدرها المؤتمر الدولى السادس والثلاثون للتربية عام ١٩٧٧ على أن « المعلمين ومنظماتهم يشكلون جانبا كبيرا وهاما من الوسط التربوى ومن ثم ينبغى تيسير مشاركتهم فى عمليات الإعلام التربوى بجميع مراحلها » كما تنص الفقرة (و) من نفس البند على أنه « ينبغى أن يكون المربون على علم تام بما ينتج بانتظام فى مجال مهنتهم وبالأدوات الببليوجرافية مثل

المستخلصات والكشافات وقوائم الإعلام الجارية وغير ذلك مما ينتجه أمناء المكتبات واخصائيو المحفوظات والتوثيق والمعلومات ويكون ذا قيمة وفائدة بالنسبة للأوساط التربوية » .

وإذا كانت دراسات إفادة المعلمين من المعلومات لم تلق حتى الآن اهتماما لدى الباحثين والهيئات التربوية على مستوى العالم العربى ، إلا أن هذه الدراسات سارت شوطا بعيدا بدول العالم المتقدم ، ويوجد العديد من البحوث التى وثقتها أدوات الضبط الببلوجرافى المعنية . وتتجه غالبية هذه البحوث إلى قياس وتقييم قدرات ومهارات تناول المعلومات لدى المعلمين واستخدامها ، والى التعرف على قنوات تدفقها ووسائل الاتصال التى يستخدمونها للحصول على المعلومات ؛ فضلا عن تحديد احتياجاتهم منها . وسيقتصر هنا على عرض نماذج من هذه البحوث والدراسات .

من الدراسات التى تمت للتعرف على قنوات حصول المعلمين على المعلومات ، دراسة بريتاين Brittain [٢٥] التى أوضحت أن المعلمين يحصلون على المعلومات عن طريق اتصالهم غير الرسمى بالفئات الأخرى بالمجمع أو من زملائهم ، أو عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية ، ونادرا مايستخدمون خدمات المعلومات المتوافرة لهم ، أو التى أعدت خصيصا لهم . وتتطابق هذه النتيجة مع النتائج التى توصل إليها الباحثون بالولايات المتحدة[٢٦] .

كما أجريت دراسة بالنرويج للتعرف على قنوات تدفق المعلومات إلى المعلمين ، والطرق التى يتبعونها للحصول على المعلومات المهنية التى تتعلق بالمشكلات التى تقابلهم فى ميادين تخصصاتهم الموضوعية والمهنية[٢٧] وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المعلمين يستخدمون وسائل الاتصال الجماهيرية ، ومصادر شخصية أخرى للحصول على المعلومات ، هذا فى الوقت الذى تبث فيه المعلومات من السلطات التعليمية إلى أكثر من نصف عدد المعلمين العاملين ، وذلك من خلال قنوات اتصال مخصصة للمعلمين فقط . ويرى الباحث أن هذه النتيجة قد لاتعطى صورة صحيحة ، إذ ربما

لجأت السلطات التعليمية المركزية إلى بث المعلومات إلى المعلمين عن طريق وسائل الجماهيرية ، أى أنها تعمل كوسيط بينهما .

وفى عرض للمعلمين وقراءاتهم فى دوريات التربية (فى أدب الدوريات)[٢٨] دلت الدراسات المقارنة فى الولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا إلى أن المعلمين ونظار (مديرى) المدارس لايتابعون ماينشر فى الدوريات التربوية المتخصصة وأن هناك أربعة أسباب رئيسية لهذا القصور :

- عدم وجود الوقت الكافى للقراءة والاهتمام بالمعلومات الجديدة .
- البث غير الكافى للدوريات المهنية والمواد المشابهة فى محيط المدرسة .
- قصور فى التوعية بماذا يقرأون وأين يوجد .
- قلة الوقت المخصص فى جدول المدرسة لمناقشة المعلومات وتطبيقاتها على الواقع .

ويتضح من عرض نتائج هذه الدراسات التى اختيرت كنماذج للدراسات العديدة عن إفادة المعلمين من المعلومات أن المعلمين لايستخدمون مصادر المعلومات التربوية استخداما مناسبا ، على الرغم من أن الدول التى أجريت بها هذه الدراسات قد أنشأت ويسرت خدمات المعلومات التربوية لهم ، إلا أن استفادتهم منها محدودة لاتتناسب مع الخدمات المتوافرة فعلا لهم .

ولعل أهم مايجب التركيز عليه من عرض هذه الدراسات ونتائجها أن جميعها أوصى بضرورة اكساب المعلمين مهارات تناول المعلومات وتطوير وتحسين طرق وقنوات بثها والإعلام عنها ، فضلا عن ابتكار وسائط جديدة لتوصيل المعلومات اليهم .

ضرورة اكساب المعلمين مهارات تناول المعلومات :

تبين من الفقرات السابقة أن تحقيق استراتيجية التعليم الذاتى تقتضى إكساب الطلاب مهارات تناول المعلومات وإنتقائها وتقييمها واستخدامها طبقا للاحتياجات الفردية . وإذا اكتسب الطالب مهارات التعلم الذاتى ،

أى مهارات تناول المعلومات ، فإن الطريق إلى التعليم المستمر يصبح ممهدا ، بل يصبح حاجة أساسية من احتياجات التنمية الذاتية للفرد أولا ، وللقوى العاملة المؤثرة فى مختلف مجالات التنمة الشاملة للأمة ثانيا . حيث أن مستخدم المعلومات فى المدرسة هو المستخدم المنتظر لمصادر المعلومات المتوافرة بالمجتمع فى المستقبل(٢٩) . وتتضمن مهارات تناول المعلومات مجالات واسعة ومتدرجة ، تبدأ من مجرد اكتساب مهارات وقدرات القراءة فى المراحل الأولى من التعليم ، إلى مهارات البحث العلمى كما يجب أن تكون فى التعليم الجامعى والعالى .

ويقع على المعلم عبء إكساب مهارات تناول المعلومات للطلاب بالتعاون مع المتخصصين فى المكتبات والمعلومات . وإذا كانت بعض المصادر تلقى العبء كله أو معظمه على أمين المكتبة المدرسية ، إلا أن دور العلم ، لايمكن إنكاره حيث أن أهداف إكساب مهارات تناول المعلومات لايمكن تحقيقها على نحو مرض ، وبأسلوب فعال إلا إذا أسهم المعلم إسهاما مباشرا ، بل إن عليه توظيف مهارات تناول المعلومات لإثراء المنهج الدراسى الذى يقوم بتدريسه . ولقد أثبتت البحوث والدراسات » أن المدرس الذى تقل عاداته القرائية ومهاراته المكتبية عن المتوسط ، فإن العادات القرائية والمهارات المكتبية لتلاميذه تكون أقل من المتوسط على الرغم من أنهم قد يكونون أعلى من المتوسط فى ذكائهم وفى وضعهم الاجتماعى خارج المدرسة »(٣٠) ويعنى هذا أن قدرة المعلم أو عدم قدرته على تناول المعلومات سوف تنعكس على طلابه إيجابا أو سلبا . ومن هنا تتأكد أهمية إكساب المعلمين مهارات تناول المعلومات لتحقيق هدفين متشابكين إلى حد كبير ، هما التعلم الذاتى للطلاب ، والتنمية الذاتية والمهنية للمعلمين .

وخلاصة القول أن برامج إكساب مهارات تناول المعلومات للمعلمين يجب أن تتكامل مع مناهج إعدادهم ، بل تصبح بؤرة هذه المناهج ، ومحورا أساسيا بها . ويتم تنفيذ ذلك عن طريق التخطيط المتكامل للأنشطة التى تتصل باهتمامات واحتياجات المعلمين . ومن أمثله هذه الأنشطة مايلى :

١ - إدماج مهارات جمع المعلومات مع مهارات التعليم .

٢ - تكامل تعليم مستخدم المكتبة مع تحليل مهارات تناول المعلومات . ويحتاج هذا النشاط إلى اعداد منهج للمهارات فى داخل المنهج التعليمى لإعداد المعلمين .

٣ - تحليل دور المكتبة (مكتبة المدرسة أو الكلية) فى الحفاظ على حداثة المعلومات المهنية للمعلمين ، ودورها كموصل لمراكز المعلومات التربوية .(٣١)

وتعد الورش الدارسية ، خاصة بالنسبة للمعلمين الذين يزاولون المهنة ، مناسبة لهذه الأنشطة بمعنى أن كل ورشة دراسية أو برنامج لتدريب المعلمين يجب ان يتضمن نشاطا أو أكثر منها .

وتهدف برامج إكساب المعلمين مهارات تناول المعلومات إلى تحقيق الأغراض التالية :

١ - التوعية بأهمية دور المعلومات فى المجتمع العصرى ، وفى التنمية الشاملة .

٢ - التعريف بدور المعلومات فى العملية التعليمية وفى التنمية المهنية لهم .

٣ - الإلمام بالطرق والأساليب التى تجعل من المكتبة المدرسية مركزا للتعلم ، وكبؤرة أساسية لتوفير المعلومات فى المدرسة .

٤ - التعرف على مصادر المعلومات القومية ، كالشبكات ومراكز المعلومات المتخصصة .

٥ - تنمية القدرة على تقييم المعلومات واختيارها واستخدامها .

٦ - التعرف على طرق تقييم وتحليل مهارات تناول المعلومات لدى الطلاب .

ومن المهم أن تشترك المكتبات ومراكز المعلومات التى تعمل فى حقل التعليم على تأكيد مهارات تناول المعلومات لدى المعلمين والطلاب

والاشتراك بفعالية فى هذا المجال الحيوى الذى تبنى عليه استراتيجية التعلم الذاتى والتعلم المستمر لدى الطلاب والمعلمين على السواء . حيث أن المعلم هو أداة تحقيق الاستراتيجيات التعليمية الجديدة ، « فمهما بلغ مستوى الأهداف التعليمية من طموح ومهما بلغت السياسات التربوية والخطط المنبثقة عنها من إحكام فإن المسئول المباشر والعامل الحاكم فى تنفيذ هذه السياسات ونجاح مخططاتها هو المعلم »(٣٢) وعلى ذلك فإن مهارات تناول المعلومات تصبح ضرورة لاغنى عنها للمعلمين .

الخلاصة :

تشتمل استراتيجية تطوير التعليم فى مصر على محورين هامين ، من وجهة نظر الباحث ، هذان المحوران هما : التعلم الذاتى والتعلم المستمر ، وحسن إعداد المعلم وتكوينه . ولتحقيق هذين المحورين تصبح مهارات تناول المعلومات ضرورة لابد منها للطالب وللمدرس ، خاصة فى عصر المعلومات التى أصبحت مصدر القوة فى العالم المعاصر ومن ثم تبرز أهميتها فى برامج التنمية الشاملة ، حيث أن قضية التنمية أصبحت لاتعنى الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة فقط ، ولكن تعنى الحصول على المعرفة وامتلاكها أيضا . ولن يتحقق ذلك إلا إذا أصبحت المعلومات أساس كل تقدم ، وتكوين جيل يستطيع تناول المعلومات تناولا فعالا . إذ قد تنشأ مراكز وشبكات للمعلومات إلا أن الاستفادة بها قد تكون محدودة وقاصرة بسبب عدم قدرة المتعاملين معها على تناول المعلومات تناولا صحيحا ولذلك فإن تكوين جيل المعلومات يقتضى إكساب الطلاب المهارات اللازمة لتناول المعلومات عن طريق توظيف المكتبة المدرسية لتعليم هذه المهارات . كما أن المكتبة المدرسية قد تقوم بتدريس المنهج للتربية المكتبية التى تعنى كيفية الحصول على المعلومات واستخدامها ، إلا أنها لاتوفق فى تحقيق الحد الأدنى من النجاح : بسبب النظر إلى التربية المكتبية كمنهج منفصل عن بقية المواد الدراسية بالمدرسة . ومن هنا أكدت جميع الدراسات التربوية والتعليمية على

ضرورة تدريس منهج مهـارات تناول المعلومات « التربية المكتبية » ضمن المنـاهـج الـدراسية ، بحيث تتلاحم معها ، وتصبح جزءا لايتجزأ منها . ويقتضى هذا التلاحم الاسهام الفعال للمعلم . ومن هنا تأكدت ضرورة إكساب المعلمين مهارات تناول المعلومات سواء خلال إعدادهم فى كليات التربية ، أم خلال البرامج التدريبية لهم .

وتبين أن مهارات تناول المعلومات لدى المعلمين تنعكس بالضرورة على طرق تدريسهم من ناحية ، وعلى نموهم الذاتى ، المهنى والموضوعى ، من ناحية أخرى . وتشير الدراسات والبحوث التى تم إجراؤها إلى أن المعلمين فى مصر ليست لديهم مهارات تناول المعلومات ، وأنهم أحوج مايكونون إلى اكتسـابها حتى يتم إعدادهم وتنميتهم وفق المتطلبات التعليمية الحديثة . ولذلك فإن هناك ضرورة لإكساب المعلمين مهارات تناول المعلومات .

التوصيـــات :

١ ـ تطوير المكتبات المدرسية وتزويدها بكافة المقومات المادية والبشرية بحيث تسهم إسهاما فعالا فى إكساب التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم المختلفة مهارات تناول المعلومات .

٢ ـ تطوير طرق التعليم التقليدية التى تعتمـد على التلقـين والحفظ والكتاب المدرسى المقرر ، بحيث تصبح طرقا أكثر فعالية تعتمد على ايجابية المعلم فى الحصول على المعلومات من المصادر المختلفة وتقييمها واستخدامها لأى غرض من الأغراض .

٣ ـ تخطيط منهج متكامل للتربية المكتبية يشتمل على المهارات التى يجب إكسابها للطلاب فى جميع المراحل التعليمية لزيادة فعالية استخدام المكتبة ومصادرها .

٤ ـ الأخذ فى الاعتبار عند تقييم المدرس مدى إسهامه فى حث وإرشاد التـلاميذ على استخدام المكتبة ، ومدى جهوده فى تدعيم دروسه بمصادر أخرى غير الكتاب المدرسى المقرر .

٥ ـ تضمين مناهج وخطط كليات التربية منهجا للتربية المكتبية نظريا وعمليا لتزويد معلمى المستقبل بمهارات تناول المعلومات ومصادرها من مطبوعة وغير مطبوعة .

٦ ـ إعداد دليل (مرشد) للطالب بكليات التربية يوضح كيفية الدراسة واستخدام المكتبة وتحضير التقارير الجامعية .

٧ ـ الربط الوثيق بين برامج تأهيل المعلمين وبرانج تدريب المستفيدين من خدمات المعلومات .

٨ ـ تنمية الوعى بأهمية المعلومات ومراكزها وخدماتها وإكساب المعلمين القدرة على التعامل المثمر الفعال مع هذه الخدمات بكل مستوياتها وأشكالها .

٩ ـ سرعة الافادة من الحاسب الآلى فى التربية بتعميم استخدامه فى المدارس مادة ووسيلة ، مع ضرورة تعليم الطلاب والمعلمين أساسيات علم الحاسب الآلى وفق معايير موضوعية تتوافق مع الاحتياجات المحلية .

١٠ ـ إعداد القوى البشرية اللازمة لتنفيذ إدخال الحاسب الآلى مادة ووسيلة فى التعليم العام والفنى ، وذلك بواسطة كليات التربية ، وبرامج تأهيل المعلمين وتدريبهم .

١١ ـ تطوير خدمات المعلومات التربوية ، وإعلام المعلمين بالبحوث والدراسات ، وإنشاء فروع لجهاز الإعلام والتوثيق التربوى بالمديريات والإدارات التعليمية .

المصـــادر

١ - Toffler, Alvin, Future shock. - New york: Random House, 1970

٢ - محمد أحمد الغنام . التعليم والإعلام من أجل تربية أفضل للمواطن العربى » فى : ماذا يريد التربويون من الإعلاميين ؟ - الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٤ . ج ١ ص ص ٥٣ - ٦٧ .

٣ - Educating the information Generetion conference, held at Rebinson college, Cambridge 6-8

٤ - selected papers. p.16

٥ - محمد محمد أمان . « الحاسب الصغير واستخداماته فى المكتبات ومراكز المعلومات» .مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٣ ، ع ١ (يناير ١٩٨٣-) ص ص ٦ - ٣٩ .

٦ - فاروق حمدى الفرا . « اتجاه الكفاءات والدور المستقبلى للمعلم فى الوطن العربى » رسالة الخليج العربى . س ٥ ، ع ١٤ (١٩٨٥) ص ص ٢٨٥ - ٣٠٦ .

٧ - حشمت قاسم . خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ . ص ٤٨٧ .

٨ - Fjallbrant, Nancy and Melley, Ian, User Education In Libraries .- 2nd ed. London : Clive Bingly,1984. P.38.

٩ - فارجو ، لوسيل ف . المكتبة المدرسية / ترجمة السيد محمد العزاوى ، مراجعة أحمد أنور عمر ، تقديم السيد محمود الشنيطى . ـ القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٠ . ص ١٤٢ .

١٠ - Fjallbrant & Melley, op. cit. P.125

١١ - Irving, Ann, Educating Infonation Users in schools- London: The British Library, 1983. p.14

١٢ـ محمدالأحمد الرشيد : « مهام كليات التربية فى المملكة العربية السعودية فى اعداد المعلمين للتعليم العام وتدريبهم أثناء الخدمة وتطوير أعمالهم » المجلة العربية للبحوث التربوية . مج ٦ ، ع ١ (يناير ١٩٨٦) . ص ص ٤١ - ١١٤ .

١٣ ـ فاروق حمدى الفرا ، مصدر سابق .

١٤ ـ حلقة المسئولين عن تدريب المعلمين أثناء الخدمة . المنامة ٢٣ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٧٥ . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ ادارة التربية . ص ٢٠ .

١٥ ـ محمد سمير حسانين . التعليم الثانوى العام : ماضيه وحاضره واتجاهات مستقبله : بحث ميدانى ـ طنطا : مؤسسة سعيد للطباعة ، ١٩٧١ . ص ١١٩ .

١٦ ـ المصدر السابق ، ن . م .

١٧ ـ المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

١٨ ـ المصدر السابق ، ص ١١٧ ـ ١١٨ .

١٩ ـ عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب ، واسماعيل محمد دياب . التأهيل التربوى فى مصر : دراسة تقويمية لاحدى الدورات . ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣ . ص ٢٦

٢٠ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩ .

٢١ ـ أحمد إبراهيم أحمد . الإشراف المدرسى : من وجهة نظر العاملين فى الحقل التعليمى « الموجهين ـ المديرين ـ النظار ـ المعلمين ـ التلاميذ » . ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧ . ص ١٤٤ .

٢٢ ـ المصدر السابق ، ت . م .

٢٣ ـ Fernly, Leo R., The place of Infarmation in Educational Development.- paris: Unesco, 1980- (IBE stadies and surueys in comparative Education) P. 12

٢٤ ـ International Fedration of free Teacher's Unions; World confeaclration of Organizations of the Teaching Profession ; World confeclration of Teachers ; World Feclration of Teachers Unions. The Needs of Teachers with regard to Information about Education — Paris : Unesco, 1977. 15p.

٢٥ ـ Brittain, J.M., User Studies in Education and the Feasibity of an International survey of information Needs in Education.- starasboury, Council of Europe, 1971. 49p.

٢٦ ـ Fering, Op. Cit. p.16.

٢٧ ـ Loc. Cit.

٢٨ ـ Hall, Noelene, Teachers, Information and school libraties.— IFLA General Confernce, Chic aqo, 1985. pp. 56

٢٩ ـ Irving, Op. Cit. p.5.

٣٠ - سعد محمد الهجرسى . دور المدرس فى الخدمة المكتبية صحيفة التربية . س ١٥ ، ع٢ (يناير ١٩٦٣) ص ص ٥٠ - ٦٠.

٣١ - Hall, Op. cit. p.9.

٣٢ - المركـز القومى للبحوث التربوية : اعداد المعلم وتأهيله تقرير مقدم للمؤتمر القومى لتطوير التعليم - القاهرة ١٤ - ١٦ يوليو ١٩٨٧ . ص ٧ .

مشكلات الأطلاع على الوثائق فى مصر

دكتورة سلوى على ميلاد
أستاذ مساعد الوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص : تتناول الدراسة المشكلات الأساسية التى تواجه الباحث فى الوثائق فى مصر ؛ مثل تعدد دور حفظ الوثائق ، وافتقارها الى ادوات البحث المناسبة ، وضعف مستوى العاملين (الكفاءات العلميه) وتعقيد اجراءات الاطلاع . . الخ ، بالإضافة إلى مشكلات تتعلق بالباحث . وتضمنت الدراسة الحلول الممكنه التنفيذ التى تساعد على حل تلك المشكلات . وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق والسجلات والمراجع المتنوعه وذلك من خلال دراسة لدور الوثائق فى مصر

ان اعتماد الدراسات التاريخية على الوثائق الصحيحة ، أمر هام وضرورى لأصالة البحث العلمى وجديته ، ومن ثم يحرص الباحثون فى مجالات الوثائق والأرشيف ، والمؤرخون والدارسون الجادون فى مختلف المجالات على الاعتماد على الوثائق التاريخية الصحيحة [١]، والوثائق مصادر تاريخية أصيلة وأولية ، تضفى - بما تشتمل عليه من مغلومات موضوعية [٢]- على الأبحاث التاريخية الصدق والأصالة والصحة ، كما أنها تضيف - دائما - من الحقائق الجديدة مايفسر الكثير من الظواهر والأحداث الغامضة ، وتقدم لنا بصفة دائمة معلومات ذات قيمة بالغة ، خاصة عندما تنعدم أو تكاد مصادر

التاريخ الروائية خلال عصور معينة ، لذلك حرصت الدول المتقدمة على الاهتمام بوثائقها التاريخية بتجميعها فى مكان واحد ، والمحافظة عليها وصيانتها وترتيبها وتيسير الاطلاع عليها ، واتاحة البحث العلمى وتوفير وسائل الافادة منها ، لكى يكتب التاريخ القومى لتلك البلاد صحيحا منزها فمن ليس له تاريخ ليس له حاضر ولا مستقبل .

وللآسف الشديد ، يتعرض الباحث والمؤرخ فى مصر ـ قبل وأثناء اعتماده على الوثائق الى مشكلات عديدة وصعاب متنوعة ، تعوق بحثه بل قد تصل فى كثير من الأحيان الى اصابته باليأس والاحباط . وهذه المشكلات تتعلق بالوثائق نفسها كما أنها تتعلق بالباحث أيضا ، أما أهم المشكلات التى تتعلق بالوثائق فهى :

أولا : تشتت وثائقنا التاريخية فى أماكن مختلفة للحفظ :

هذه المشكلة متعددة الجوانب ، ويترتب عليها كثير من المشاكل الأخرى حيث تحفظ الوثائق فى مصر فى أماكن متعددة ، وتتبع هذه الأماكن جهات حكومية مختلفة مما يؤدى الى تعدد الاختصاصات وبالتالى يضر بالوثائق المحفوظة فيها ، فقد تبعثرت وثائقنا التاريخية مابين :

أ ـ دار الوثائق القومية :

انشئت دار الوثائق القومية [٣]، لتقوم بجمع الوثائق التى تتصل بتاريخ مصر فى جميع العصوز وتيسير دراستها والعلم على نشر الهام منها وفقا لخطة علمية تضعها اللجان المختصة ، حيث أن لوائح ونظم دار المحفوظات العموميه بالقلعة لم تعن بتجميع الوثائق التاريخية ، ولم يكن من نهجها نشر هذه الوثائق وهو الأمر المتبع فى معظم دور الوثائق فى باريس ولندن وواشنطن وفيينا وغيرها ، ولعل هذا الوضع هو الذى ساعد على انشاء قسم للمحفوظات التاريخية بعابدين (القصر الجمهورى حاليا) نقلت اليه وثائق من دار المخفوظات العمومية وجعلت النواة لأرشيف تاريخى محدود ولمهمة

خاصة ، ألا وهى عناية الملك فؤاد بالوثائق التركية بالذات لكتابة تاريخ أسرته وقد قام ـ فى سبيل تحقيق هذه الغاية ـ بتجميع الوثائق التى تخص تاريخ مصر الحديث من كافة الدول الأوربية وقام بهذه المهمة عدد من الأجانب [٤] الذين كلفهم بذلك ، كما عهد الى المستشرق الفرنسى دينى Deny بدراسة الوثائق التركية بقصر عابدين وقد ترك لنا دينى كتابا قيما عن الوثائق التركية سواء ماهو محفوظ منها بالقلعة أو بعابدين أو بالمحاكم أو بجهات أخرى [٥].

كانت تلك المجموعات من الوثائق المحفوظة بقصر عابدين هى نواة دار الوثائق القومية ، ثم أضيفت اليها ـ فيما بعد ـ مجموعات من الوثائق والسجلات والدفاتر المختلفة من دار المحفوظات ووزارة الأوقاف ووزارة العدل والأزهر الشريف ومجلس الوزراء بناء على نص المادة «٤» من قانون انشاء الدار ، ثم انتقلت الى مقرها الحالى بالقلعة [٦] بجوار المتحف الحربى ، وتعتبر دار الوثائق القومية بمقرها الكائن بالقلعة أو مقرها الجديد المزمع نقلها اليه ، مكان غير مناسب بالمرة لحفظ وثائقنا القومية لأسباب عديدة ليس مجالها هذا البحث .

ويجد الباحث الذى يرغب فى الاطلاع على الوثائق بالدار القومية مشقة بالغة حتى يصرح له بالاطلاع والبحث نتيجة للاجراءات الادارية والأمنية العقيمة التى تستنفذ جهدا ووقتا طويلا ، بل من الصعب عليه فى معظم الأحيان أن يحصل على صور من الوثائق ـ وهذا حقه المكفول له بحكم المادة «٩» من قانون انشاء الدار ـ للاستعانة بها فى دراسته ، فى حين نجد مثلا أنه يمكن لأى باحث على وجه الأرض الاطلاع على الوثائق بالأرشيف القومى بباريس دون أى اجراءات ، لأنه بمجرد دخول الوثائق الى دور الحفظ الدائمة ، يصبح الاطلاع عليها بغرض البحث حق مكفول لأى فرد ، لأن هذه الوثائق أصبحت تنتمى الى فئة المحفوظات التى يجب حفظها الى مالا نهاية بغرض البحث التاريخى [٧]، بناء على أنه قد سبق تقويمها طبقا لمعايير الفرز والاستبعاد Triage et Elimination المقننة ، وأصبحت فى حكم الملكية العامة لكافة الباحثين .

وتتطلب اجراءات الموافقة على الاطلاع فى دارنا القومية ـ حتى بالنسبة للمصريين ـ موافقة جهات الأمن ، مع العلم بأن تلك الوثائق انتهت صلتها بالحياة اليومية وأصبحت تاريخا لايمس الأفراد الآن ، كما تتطلب خطابات وشهادات وصنور للباحث لكى يمكنه دخول الدار والبحث والاطلاع ، هذا فضلا عما يتكبده من مشاق للوصول الى مبنى الدار بالقلعة ، بالاضافة الى أن مواعيد العمل بالدار لاتسمح بالدراسة والبحث بعد الساعة الثانية ظهرا على أكثر تقدير ، وهذا أمر غير متيسر لكثير من الباحثين الذين تتطلب وظائفهم الانشغال صباحا ، وليس أمامهم الا الدراسة فى فترة مابعد الظهيرة .

ب ـ دار المحفوظات العمومية بالقلعة : (دفتر خانة محمد على)

أنشأ محمد على هذه الدار سنة ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م ، لكى يجمع فى مكان واحد سجلات جميع الأقاليم والدواوين المحفوظة فى بعض الأماكن ولدى بعض النظار والباشكتاب والمباشرين ، حتى تصان من التلف ويرجع اليها عند الحاجة [٨] ، خاصة أن هؤلاء الموظفين كانوا يأخذون معهم وثائقهم حينما يعزلون أو ينقلون أو يحالون الى المعاش .

وقد تبعت هذه الدار خلال عمرها الطويل عدة جهات كديوان الخديوى وديوان المالية ثم محافظة مصر حتى تبعت ـ والى الآن ـ مصلحة الأموال المقررة التابعة لوزارة المالية .

وتشتمل هذه الدار على العديد من السجلات والوثائق التى يجب أن تنقل الى دار الوثائق القومية باعتبارها مصدرا تاريخيا ، لايحتاج اليها الجمهور حاليا .

وتقوم الدار حاليا بتقديم خدمات الى الحكومة والأفراد بمدهم بالمعلومات من واقع السجلات والوثائق المحفوظة بها والخاصة بالمواليد والوفيات والأراضى الزراعية والمبان العقارية وغيرها .

وتعتبر دار المحفوظات العمومية ، دا ' الحفظ الوسيطه بالمعنى العلمى لذلك يجب أن تقوم بمهمة الدور الوسيطة من حيث الحفظ والتنظيم والرعاية ولعل أهم عمل يجب القيام به فى هذه المرحلة وفى هذا المكان هو مبدَأ الفُرز والاعـدام للوثائق ، وهو مبدأ تنظيمى بالغ الحساسية ، وله أهمية كبيرة فى الاحتفـاظ بالـوثائق التاريخية الهامة ، عن طريق التخلص من الوثائق غير الهامة بناء على معايير تقسم فيها الوثائق مالى ثلاث فئات :

١) وثائق فقدت قيمتها الحالية والمستقبلية وتعدم فورا .
٢) وثـائق تحفظ لفترة زمنية محددة بعدها يتم استبعادها عن طريق الاعدام أو البيع .
٣) وثائق تحفظ الى مالا نهاية بغرض البحث التاريخى وتحول فورا الى دار الوثائق القومية[٩] .

وهذا مايعرف بالفرز ، ويتم على أيدى أكثر الوثائقيين خبرة ودراسة لكى يمكنـه الحكم على أهمية الوثائق وقيمتها بالنسبة للمؤرخين والدارسين لأن فقدان أى وثيقة بناء على فرز غير سليم لايمكن تداركه أبدا فيما بعد ويترتب عليه فقدان شاهد تاريخى لايمكن تعويضه [١] . ولاتزال هذه العملية ـ فى مصر ـ تسـير بطريقـة غير مقننه ، ودون أن تخضع لقواعد ثابتة ، فعملية الاعدام التى تقوم بها دار المحفوظات العموميه لاترمى بأى حال من الأحوال الى الاحتفاظ بالوثائق التاريخية الهامة ولكنها ترمى أولا وأخيرا الى التخلص من الوثائق الزائدة بتوفير المكان لغيرها . وعدم قيام الدار بهذه المهمة يسبب عرقلة البحث العلمى ، حيث تتراكم الـوثـائق وتتزايد بمرور الوقت دون مافرز ، ويرجع تقاعس الدار عن القيام بمهمتها الى عدم وجود المتخصصين بها بالاضـافـة الى أنها تقـوم بالاشراف على دور الحفظ المحلية والوزارات والمصالح ، مع العلم بأنها عملت على توحيد مدد الحفظ للأنواع المتماثلة من المحفوظات لكى يمكن تقنين النظم فى جميع المصالح الحكومية عن طريق لائحة المحفوظات العمومية ولكن للأسف نجد أن التطبيق عاجز والاشراف قاصر عن أداء مهمته . وأصبحت الدار تضم جميع أشكال الحفظ فى جميع

الأزمنة ، مما أدى الى الاضطرار الى الرجوع الى تلك المحفوظات بغرض البحث التاريخى ، ويقابل الباحث الذى يحتاج فى دراسته الى الوثائق المحفوظة بالدار مشاكل عديدة أولها اجراءات التصريح له بالاطلاع والبحث التى يكتنفها التعقيد البالغ ، حيث أن الدار تابعة لوزارة المالية (مصلحة الأموال المقررة) ، لذلك لايدخل فى اعتبارها أن محفوظات الدار يجب أن تتاح للبحث ، وكل مهمة الدار قاصرة على امداد الأفراد والدولة بالمعلومات وصور المستندات التى يطلبونها بعد دفع استيفاء بعض الأوراق التى تبالغ جهات الأمن فى طلبها ، كما أنه غير مسموح له بالتصوير اذا ما احتاج الى ذلك ، وهذا أمر بالغ المشقة على الباحثين حيث يمكنه طلب صور ميكروفيلميه من أرشيفات معظم الدول الأوربية وهو بالقاهرة ، ولايمكنه أن يحصل على ذلك من دار المحفوظات العمومية بالقلعة بالقاهرة حيث يعيش ويقطن . ناهيك عن أساليب الاطلاع ، فاذا ماسمح له بالدخول فلا يجد مكانا مناسبا لجلوس الباحثين ولاتوجد أى أداة فعالة تمد الباحثين بالمعلومات عن محتويات الدار من الوثائق ، ويضطر الى الرجوع ـ دائما ـ الى ماكتبه المستشرقون عن محفوظاتنا ، وهذا غير كاف بالمرة بل ان تلك الكتابات بها كثير من الأخطاء وقع فيها المستشرق الأجنبى لأسباب عديدة منها عدم مقدرته قراءة الخطوط القديمة أو عدم درايته بالتقاليد والاعراف والنظم بالدواوين وغير ذلك بالكثير .

ج ـ دفترخانه الشهر العقارى والتوثيق بالقاهرة :

يضم هذا المكان سجلات المحاكم العثمانية التى ترجع الى فترة هامة من تاريخ مصر[11] ، وتشمل هذه السجلات على معلومات تاريخية غاية فى الأهمية لتاريخنا الاجتماعى والاقتصادى والادارى والقضائى . وقد كانت هذه السجلات محفوظة من قبل بالمحاكم الشرعية (نور الظلام بالحلمية ـ الاحوال الشخصية بشبرا) ثم نقلت الى الشهر العقارى سنة ١٩٧١ م ليقوم بحفظها داخل دواليب من الحديد فى مكان غير مجهز أصلا لهذا الغرض ،

ويرجع تاريخ أقدم السجلات بها الى سنة ٩٣٤ هـ - ١٥٢٨ م[١٢] ولايستغنى الباحث فى تاريخ مصر العثمانى والحديث عن الرجوع الى تلك السجلات لاشتمالها على كثير من المعلومات التى لاتوجد فى غيرها من مصادر التاريخ ، ومع ذلك فالباحث تقابله اجراءات ادارية معقدة للسماح له بالاطلاع على هذه الوثائق ، ويجب تحديد تصاريح الاطلاع كل مدة ، بالاضافة الى « أنه لايوجد مكان مخصص للاطلاع والبحث[١٣] فيما عد منضدة متهالكة لاتتسع لأكثر من باحثين فى وقت واحد ، فضلا عن عدم وجود أى أداة بحث يمكن أن تهدى الباحثين فى السجلات[١٤] .

وتتعرض تلك السجلات فى هذا المكان لكل عوامل التلف التى يمكن أن تتعرض لها الوثائق كالرطوبة والحشرات والأتربة وسوء الحفظ[١٦] حتى أن كثيرا من السجلات[١٥] لايمكن فتحه أو تناوله بالدراسة نظرا لحالته السيئة بسبب التهام الحشرات لصفحاته ، وبقايا الرطوبة والمياه التى أضرت بالمداد والأوراق والتجليد أيضا ، وهذا بلاشك يضع الباحث أمام أمرين لاثالث لهما ، اما ترك السجل نهائيا حتى لاتسوء حالته أكثر ويتعرض للدمار بسبب فتحه ، خاصة وأن أوراقه قد تقصفت واصبحت كالمسحوق - واما أن يتناوله بالدراسة فتفقد - نتيجة لذلك - أوراق السجل تماسكها النسبى وتنتهى الى الأبد ، وكلا الأمرين فيه ضرر بالغ سواء على الباحث أو على السجلات ذاتها .

د - دار الكتب المصرية :

تضم دار الكتب المصرية مجموعة من الوثائق التى لها أهمية كبيرة فى تاريخ مصر ، فهى تضم فرمانات عربية وتركية ووثائق شرعية بعضها على الرق والبعض الآخر على الورق أو البردى ، وليس الغرض هنا حصر هذه الوثائق بقدر ماهو التنويه الى أنه مازالت هناك وثائق محفوظة بالدار ، يجب تجميعها مع مايتصل بها من المحفوظات ونقلها الى دار الوثائق القومية تيسيرا للدراسات الوثائقية والتاريخية ؛ لأن هذه الوثائق ليست منظمة بطريقة علمية

وليس لها أى دليل ارشادى أو فهرس سوى أنها محفوظة بأرقام ليس لها دلالة ولاتفيد الباحث بأى شكل من الأشكال ، ولايخفى مافى ذلك من صعوبة بالنسبة لأى باحث يرغب فى الدراسة والاستفادة من تلك الوثائق لأن لن يتمكن بأى حال من حصرها أو معرفة محتوياتها الا عن طريق فرزها واحدة بعد الأخرى ، وأن يترك بحثه ويتفرغ لهذا الأمر ، ولن يتيسر له ذلك أبدا ، لصعوبة تحقيقه لأسباب عديدة يرجع بعضها لاجراءات الدار نفسها والبعض الآخر للباحث ذاته ، حيث لايتوفر له الجهد والوقت اللازمين لذلك .

بطريركيات الأقباط بمصر :

تحتفظ البطريركيات بمصر بالعديد من وثائق الوقف ومايترتب عليه من تصرفات قانونية مختلفة تخص الأقباط بمصر فى العصور المختلفة ، وهى ليست متاحة للباحثين للدراسة والبحث ، لأن هذه الجهات تحتفظ بتلك الوثائق لاغراض الاشراف على الأوقاف وصرف ريعها على الفقراء والمترددين على الأديرة المختلفة بحسب نصوص هذه الوثائق نفسها ، وقد تم تصوير وفهرسة وثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس (بكلوت بك) بالقاهرة فى مشروع جمع الوثائق التاريخية بالمجلس الأعلى للفنون والآداب[١٧] ولكن مازال هناك الكثير من الوثائق يحتاج الى جمعه وترتيبه وحفظه فى مكان واحد ، حيث أن تلك الجهات لاتقوم بحفظ الوثائق بغرض الدراسة أو البحث ، وانما هى تحفظها لاغراض مختلفة عن ذلك تماما ألا وهى الحفاظ على ممتلكات الافراد والكنيسة من الأوقاف ، وتتبع مايطرأ عيها من تغيير وتبديل من خلال تلك الوثائق ، وبسبب اختلاف الهدف من حفظ الوثائق فى تلك الأماكن اختلفت بالتالى طريقة الحفظ والاتاحة والتنظيم .

ويحتاج الباحث الذى يرغب فى الاطلاع والدراسة فى تلك الوثائق الى جهد ووقت لاقناع المسئولين عنها ، بأنه ليس له دخل بتلك الأوقاف ولن ينتفع بشىء مما هو مخصص للمنتفعين بالوثائق وأن كل هدفه هو الدراسة

التـاريخية والوثائقية التى تتصل بالنواحى الاجتماعية أو الاقتصادية أو نوع الورق أو الخط أو غيرها . ويلى ذلك ـ اذا ماصرح له ـ مرحلة أخرى وهى كيفية البدء فى دراسة هذه الوثائق والوصول الى الحقائق الموجودة بها ، علما بأنه لاتوجد أداة بحث واحدة فيها ولايراعى فيها أى نوع من أنواع التنظيم .

ويحتفظ المتحف القبطى بمصر القديمة ـ أيضا ـ بمجموعة من الوثائق لها أهمية بالغـة فى التـاريخ الاجتـماعى لمصر وهى تقاليد الرهبان والقسيسين للأديرة فى مصر خلال فترات هامة فى التاريخ الحديث وشروط التقليد وصيغة ومادة الكتابة المستخدمة فيها وألوان المداد المختلفة(١٨) .

والحقيقة يجب أن تودع كل هذه الوثائق الأصلية بدار الوثائق القومية على أن تحتفظ البطريركيات بصورها لاستخدامها فى أغراضها المختلفة إذا كانت مازال لها أهمية جارية ، خاصة وأنها لاتحتاج الى الأصول بقدر مايحتاج اليها المؤرخ والباحث ، فالبطريركيات والمتاحف ليست هى الأماكن المثلى لحفظ الوثائق التاريخية(١٩) .

حاخاخانة اليهود بالعباسية :

تشتمـل الحاخاخانة على عدد كبير من الوثائق الهامة الخاصة باليهود فى مصر فى العصر الحديث ، ولها أهمية كبيرة فى دراسة طرق التقاضى وكيف كانت تعـرض المشـاكـل والمنـازعـات على الحـاخام بمصر ، ومدى علاقة الحاخاخانه بالقضاء المختلط فى مصر منذ نشأته .(٢٠) .

وهذه الوثائق غير متاحة ـ على الاطلاق ـ للباحثين على الرغم من أهميتها الكبرى فى دراسة تاريخ مصر الحديث ، وبذلك يفقد الباحث مصدرا هاما من مصادر التاريخ كان من الممكن أن يمده بمعلومات وفيرة وعظيمة .

دير سانت كاترين :

تعتـبر مكتبـة الـدير من أهم الدور لتى تضم مجموعة قيمة من الوثائق العربية والتركية التى لها صلة كبيرة بتاريخ مصر فى عصور مختلفة وقد قامت

بعثات عالمية بالاشتراك مع الجامعات المصرية بتصوير الوثائق والمخطوطات بالمكتبة ونشر فهارس حصرية لمكتبة الدير[٢١] ، والحقيقة أن ماصورته ونشرته تلك البعثات له أهمية كبيرة فى الدراسات التاريخية ، لأن تلك الوثائق متصلة الحلقات عن الدير وتاريخه كهيئة دينية ، كما انها تكشف عن تطور الخط العربى من العهد الفاطمى الى العصر الحديث ويجب أن تدرس هذه الوثائق دراسة مستفيضة ، ولكن صعوبة الوصول للدير وبعده عن العاصمة يجعل من العسير على كثير من الباحثين الاطلاع والدراسة على تلك الوثائق المحفوظة به لما يتطلبه ذلك من طول اقامة وتكاليف ووقت طويل ، ولاشك أن مكتبة الدير ليست هى المكان المخصص الأمثل لحفظ هذه الوثائق ، بل لكى يمكن الاستفادة منها فى الأبحاث التاريخية والوثائقية يجب نقلها الى دار الوثائق ، باعتبارها وحدة ارشيفية متكاملة لدير سانت كاترين ، حيث تنظم بحسب مبدأ التنظيم المعروف بمبدأ المنشأ أو النسبة[٢٢] وتتاح للباحثين مثلها مثل غيرها من الوثائق التى تتعلق بتاريخ مصر على مر العصور .

بالاضافة الى أماكن الحفظ السابقة يوجد كثير من وثائقنا التاريخية مبعثرة فى دفترخانات المحاكم بالمحافظات كرشيد والمنصورة والاسكندرية وغيرها ، فضلا عن الوزارات المختلفة كوزارة الأوقاف والعدل والداخلية .

ثانيا : تعقيد الاجراءات الادارية التى يعانى منها الباحث حتى يمكنه الاطلاع أو البحث أو التصوير ، وهو أمر يكبد الباحثين فى مصر جهدا طويلا ، ويستنفذ طاقاتهم ، فى حين أن ذلك متاح فى معظم بلاد العالم وعلى الرغم من أننا دولة سباقة الى انشاء دار لحفظ المستندات الهامة فى العصر الحديث منذ مايقرب من قرنين من الزمان .

ويرجع تعقيد الاجراءات الادارية الى تبعية دور الحفظ الى جهات حكومية مختلفة ليس لها اى علاقة بالبحث العلمى ، بل ان تعدد الاختصاصات دائما مايضر بالوثائق المحفوظة وبالتالى بالباحثين الذين يقفون مكتوفى الأيدى أمام تلك العقاب واللوائح المعرقلة لبحث العلمى .

ثالثا : افتقار دور الحفظ السابق الاشارة اليها الى أدوات البحث المناسبة التى تساعد الباحث على معرفة محتويات الدار كالأدلة والكشافات والفهارس التحليلية ، مما يترتب عليه الجهل التام بالعديد من محتويات تلك الدور من الوثائق ، مثل الوثائق الأوربية بدار المحفوظات العمومية ، ودفاتر المالية المكتوبة بخط القيرمه(٢٣) ومعظم الوثائق التى نقلت من جهات متعددة الى دار الوثائق القومية ولم يعد لها أى دليل حتى الآن .

لابد من وجود أدوات فعالة تهدى الباحث وتعرفه - ليس فقط بشكل حصرى - وانما أيضا بشكل تفصيلى تحليلى بموضوعات الوثائق وتواريخها وطريقة اخراجها فى دور حفظها ، وخلو الدار من هذه الأدوات يصعب على الباحثين أداء مهمتهم ويعرقل سير الأبحاث العلمية ، بينما وجود الفهارس والكشافات وقوائم حصر المتكاملات بدور الوثائق يفيد الباحث وييسر عمله ويهديه الى بغيته فى أقل وقت وبأقل جهد ، والحقيقة أن هذا العائق يكون فى أغلب الأحيان السبب فى الهنات التى تقع فيها بعض الأبحاث التاريخية لدينا ، لعدم المام الباحثين بما نمتلك من كنوز وثائقية مسجونة داخل جدران دور الحفظ المذكورة .

رابعا : ضعف المستوى العلمى للقائمين بالعمل فى حفظ وتنظيم الوثائق فى أماكنها المتفرقة ، وعدم اداركهم لأهمية تلك الوثائق بالنسبة للباحثين والدارسين ، وحرصهم الشديد على سجن هذه الكنوز باعتبارها عهدة رسمية ، هو الهدف الأول لعملهم ، مما يعرقل عمل الباحث فى كثير من تلك الجهات ولنا أن نتخيل أنه لايوجد متخصص واحد فى أى دار حفظ من الدور التى أشرنا اليها ، بل معظم العاملين فيها اما حملة الشهادات المتوسطة أو الشهادات العليا فى تخصصات بعيدة كل بعد عن دراسات الوثائق والأرشيف والتاريخ ، كما أن كثيرا من العاملين فى معظم دور الحفظ السابق الاشارة اليها اما من المغضوب عليهم أو قليلى الكفاءة أو لقرب احالتهم على المعاش وهذا بطبيعة الحال ينعكس على العمل ، وينعدم بالتالى التجاوب المطلوب بين العاملين فى حفظ الوثائق والباحثين على كافة المستويات .

خامســا :أساليب وطرق الحفظ فى تلك الأماكن سيئة للغاية ، مما أدى الى تلف كثير من وثائقنا واصابتها بمعظم أنواع التلف التى تصيب الأوراق والرفوف والبرديات ، مما يعرض الأبحاث التاريخية والوثائقية الى التوقف فى كثير من الحالات ، لعدم تمكن الباحث من استخدام الوثيقة لتهالكها أو لبهتان مدادها أو لأن الحشرات قد ألتهمتها .[٢٤]

سادســا : عدم قيام دار الوثائق القومية ـ وهى الجهة المنوط بها ذلك ـ بنشر أى نوع من أنواع الوثائق ، أو الفهارس لتهدى الباحثين الى محتوياتها ، أو تثير شغفهم للاطلاع والبحث عن طريق للمعارض الدورية فى المناسبات القومية ، ولم ينشر من مجموعات دار الوثائق سوى السجل الأول ، لديوان المعية السنية وبنهايته كشافات[٢٥] .

بالاضافة الى كل ماسبق فن هناك مشكلات تتعلق بالباحث فى مصر وهى :

أ ـ قصـور المناهج الدراسية بمعظم أقسام التاريخ والوثائق بجامعاتنا وافتقارها الى وحدات دراسية تبين أهمية الوثائق ، وكيفية حفظها وأساليب التـامـل معها بالدراسة والنقد باعتبارها مصادر تاريخية ذات أهمية كبيرة ، وطرق البحث المنهجى السليم فيها .

ب ـ افتقـار الـدراسـات التاريخية والوثائقية الى مختصصين فى مجالات الخطوط القديمة المختلفة ، تلك الخطوط التى تأثرت على مر العصور بعوامل كثيرة كانت سببا فى تنوعها وصعوبتها .

جـ ـ استعجال كثير من الباحثين ـ حاليا ـ الوصول الى النتائج وتعجلهم الانتهاء من ابحاثهم ، خاصة المطالبين بالحصول على درجات علمية فى وقت محدد ، يؤدى فى كثير من الأحيان الى الوقوع فى المزالق ، والخطأ فى استنباط الحقـائق والملل من العمـل المضنى فى الـوثـائق فى ظروف حفظها السابق ذكرها . والتعجل من الأمور التى تتنافى مع العمل فى مجال الوثائق ، فهى دراسة تحتاج الى صبر ومران وجهد لاتتوفر الا فى القليل من الباحثين فى وقتنا الحاضر[٢٦]

وسائل العلاج المقترحـة :

لكى يمكن تجنب كثير من مشاكل الاطلاع على وثائقنا التاريخية التى أشرنا اليها ، فمن المرغوب أن نقترح الحلول التالية :

أولا : تجميع كل الوثائق التاريخية المشتتة ـ والتى ترجع الى ماقبل عام ١٩٠٠ م فى دار الوثـائق القـومية باعتبارها جهة الحفظ المسئولة ـ بحكم القـانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ م ـ عن ذلك ، لأن هذا الاجراء سوف يجعل الوثائق تتبع جهة اختصاص واحدة ـ ألا وهى وزارة الثقافة ، وبعد تجميعها يتم تنـظيمها وترقيمها وحفظها جفظا سليما ، فنحن لانعدم القانون الذى ينص على ذلك بل نعدم المتابعة والتطبيق .

ثانيا : تدعيم دار الـوثـائق القومية بالعاملين المتخصصين ، وبالميزانية المناسبة لكى يمكنها القيام بأعبائها .

ثالثا : سرعة علاج وترميم الوثائق المصابة حسب خطة ، أو برنامج عمل تقوم به وزارة الثقافة ، باعتبارها مسئولة عن تراثنا القومى ، ويقوم بالعمل فريق متخصص فى مجال العلاج والترميم ، اذ أن الثقافة فى أى بلد متحضر ، ليست فقط فنون مسرحية وسينمائية ـ كما هى فى بلدنا ـ بل هى أيضا تراث من الوثائق التاريخية والآثار المعمارية وغيرها من مظاهر الحضارة والتقدم التى لاتنعدم لدينا ، بل هى متوفرة بكثرة ولكنها لاتلقى الرعاية اللازمة .

رابعـا : تنـظيم وفهـرسة الوثائق ، واعداد أدوات البحث اللازمة فيها وتصـويرهـا للاطـلاع والتـداول لتجنب تلف الوثائق الأصلية لمن لاتحتاج دراسته الاطلاع على الأصول .

خامسا : أن تقوم دار الوثائق القومية بعمل معارض دورية فى المناسبات الرسمية والقومية والاجتماعية والحضارية لمصر ، لتنبيه الرأى العام الى أهمية كتابة التاريخ القومى لمصر سليما صحيحا من واقع الوثائق ، عن طريق نشر وعرض وثائق الثورة العرابية فى ذكرى عرابى مثلا أو وثائق الحملة الفرنسية فى ذكرى دخول نابليون مصر وهكذا .

سادسا : أن تقوم الأقسام المتخصصة بجامعاتنا باعادة النظر فى مناهجها الدراسية ، بحيث تشتمل على وحدات تعالج أهمية الوثائق باعتبارها مصادر تاريخية ، وكيفية البحث والدراسة فى الوثائق .

الهوامــــش

١) تتحقق صحـة الوثائق عن طريق الدراسة التى يقوم بها الوثائقيون لشكل الوثائق ، أى دراسة مميزاتها الخارجية والداخلية للوصول الى صحتها لتقديمها للمؤرخ كمصدر من مصادر التاريخ التى يعتمد عليها فى دراساته وهو مطمئن الى صحتها .
حسن الحلوه : الدبلوماتيقا (مقال فى مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مج ٢٧ سنة ١٩٦٥ م) ص ، سلوى ميلاد : الوثيقة القانونية ص ١٣ .
لانجلوا : النقد التاريخى ترجمة عبد الرحمن بدوى ص ٥٣ .

٢) تتميز الـوثائق بالموضوعية وانتفاء الذاتية وعنصر الهوى ، لأنه روعى فى اخراجها قواعد واساليب محددة ، وقام باعدادها موظفون بصفتهم الرسمية ، كما انها أعدت بغرض المعاملات بين الأفـراد أو الـدول ولاثبات الحقوق والتنظيم الادارى ، وهى لذلك تختلف عن المصادر التاريخية التى ألفت خصيصا لتكون مصادر معلومات تاريخية أو غير تاريخية .
Jenkinson, H. A Manual of archives adminstration, P.11, Muller, Feith et fruin: Manuel pour le classement des archives, P.5.

٣) القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤م بانشاء دار الوثائق القومية وتكون تابعة لوزارة الارشاد القومى .

٤) قام المستشرقـان جورج دوان وسـاماركو بجمع ماحوته دور المحفوظات بايطاليا والنمسا وأمريكا من وثائق تتصل بتاريخ مصر الحديث ، حتى يتسنى للعلماء كتابة تاريخ الأسرة العلوية .

٥) محمد حسين : الوثائق التاريخية ، ص ٩٠ ، ٩١ .
DeñY, Jean: Sommaire des archives Turques du caire.

٦) تقـوم دار الوثائق التاريخية ـ حاليا ـ بنقل محتوياتها الى المبنى الجديد على كورنيش النيل ببولاق ، ويحتاج هذا الموضوع الى دراسة مستقلة ليس مجالها ولامكانها هنا الآن .

٧) انظر فئات الوثائق ومعايير الفرز والاستبعاد فى كتاب :
Manuel d'Archivistique, P. 161-162.

٨) دفتر رقم ٨٧٤ ديوان خديوى مكاتبة رقم ٣٤٢ ص ١١٨ فى ٢٠ شعبان سنة ١٢٤٧ هـ .

٩) Bandot, M.Les triages et elimination cf. (Le Manuel p. 162.

١٠) Muller, Feith et fruin: Le classement des archives p.17

١١) Deny, Jean: Sommaire des archives Turques du Caire p. 215, 216, 217.

١٢) السجل الأول للصالحية النجميه ـ رسالة ماجستير للباحثة جامعة القاهرة .

١٣) عند نقل هذه السجلات الى الشهر العقارى بسنة ١٩٧١ م ، كان يرفض اطلاع الباحثين على الوثائق باعتبارها مستندات رسمية يتطلب الاطلاع عليها دفع رسوم عن كل مستند ، وقد عاينت الكثير حتى اقنعت وكيل الوزارة آنذاك بأن الأبحاث العلمية لاتدخل ضمن طلبات الجمهور ، خاصة واننى كنت أعد رسالة الدكتوراه فى سجلات الباب العالى وكنت قد بدأت البحث فعلا منذ كانت السجلات محفوظة بمحكمة شبرا ، وكان يجب اتمام البحث فى مكان الحفظ الجديد ، وتلى ذلك اقناع الاداريين بالشهر لتوفير منضدة يمكن استعمالها عند الاطلاع ، وامكننا توفير تلك المنضدة التى مازالت موجودة حتى الآن ، وقد استغرق ذلك وقتا طويلا امتد الى أربعة أشهر كاملة .

١٤) لاتوجد أدوات بحث علمية فى السجلات العثمانية سوى ماقامت به الباحثة من اعداد فهرس مطول موضوعى عن السجل الأول للصالحية (رسالة ماجستير ١٩٧٠ م من جامعة القاهرة) وفهارس تاريخية كاملة لسجلات الباب العالى (رسالة دكتوراه ١٩٧٥ م جامعة القاهرة) .

١٥) سلوى على ميلاد : الأرشيف ماهيته وادارته ص ٤٩ ومابعدها .

١٦) سجلات : محكمة قناطر السباع رقم ١١٥ ـ ١٥٩ .
محكمة بولاق ٣٤ ، ٣٥
محكمة طولون ٢١٨ من ص ٢١١ الى ٢٦٦
محكمة قوصون ٢٥٧
محكمة باب سعادة والخرق ٣٧٥
جامع الحاكم ٥٧٥ و ٥٧٨
باب الشعرية ٦٣٤
جامع الزاهد ٦٧٨ ، ٦٨٤ ، ٦٩٦ ، ٧٠١ على سبيل المثال لا الحصر .

١٧) قامت الباحثة بهذا العمل مع الزميلة الدكتورة زينب محفوظ هنا من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧١ م ضمن مشروع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب .

١٨) تقليد باسم المعلم جرجس مرقس والمعلم ابراهيم مجلى لنظارة دير الملاك القبلى ١٥٤٧ قبطى ١٨٣١ م .
تقليد للمعلم جرجس ابو جوهرى بنظارة دير الملاك ميخائيل قبلى من الأنبا يونس ١٧٧٣ م على سبيل المقال لا الحصر .

١٩) Muller, Feith et fruin: Le classement des archives p. 5, 6.

٢٠) صوت بعض هذه الوثائق ضمن مشروع جمع الوثائق التاريخية بالمجلس الأعلى المشار اليه فى حاشية (١) ص من هذا البحث .

٢١) مراد كامل : فهرست مكتبة دير سانت كاترين بطور سيناء ، دار احياء التراث العربى لوزارة المعارف سنة ١٩٥١ م .

Aziz suryal Attiya: The Arabic treasures of the convent of Mount Sinai proceeding Vol. II, Egyptian Society of Historical studies 1952.

كما نشرت مكتبة الكونجرس فهرسا بالمخطوطات والوثائق التى صورتها البعثة الامريكية سنة ١٩٥٢ م . محمد حسين : الوثائق التاريخية ص ١٠١ .

٢٢) أنظر أهمية حفظ الوحدة الأرشيفية المتكاملة حسب مبدأ المنشأ provenance فى كتاب :
Muller, Feith et fruin: Ibid, P. 20, 22.
Jenkinson , Archive adminstration , p. 85.

٢٣) حسن عثمان : مصر فى العهد العثمانى (كتاب المجمل فى التاريخ المصرى) ص
El- Moulehy· Le Qirma en Egypte, Bull. de L'institute de Egypte, 29, p. 51-78.

٢٤) يتوقف طلاب شعبة الوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة والذين أقوم بتدريسهم مادة الوثائق العربية فى العصور الوسطى - يتوقفوا عند تداول الوثائق أثناء تدريبهم بدار الوثائق القومية بسبب عدم امكانية فحص وقراءة الوثائق نظرا لسوء حالتها والخوف من فقدها نهائيا .

٢٥) توفيق اسكندر : السجل الأول للمعية السنية ، ١٩٦٥ م .
٢٦) انظر دراسة نقد التحصيل العلماء المحصلون فى كتاب :
لانجلوا وسينوبوس : النقد التاريخى ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

مصـــادر البحث

الوثائق والسجلات :

أولا : دار الوثائق القومية :

ـ دفتر رقم ٨٧٤ ديوان خديوى شعبان سنة ١٢٤٧ هـ .

ثانيا : المتحف القبطى :

ـ تقليد باسم المعلم جرجس مرقس ١٥٤٧ قبطى ١٨٣١ م .

ـ تقليد باسم المعلم جرجس ابو جوهرى بنظارة دير الملاك سنة ١٧٧٣ م .

ثالثا : الشهر العقارى :

ـ سجلات قناطر السباع رقم ١١٥ ، ١٥٩

ـ سجلات بولاق رقم ٣٤ ، ٥٣ .

ـ سجلات طولون رقم ٢١٨ .

ـ سجلات قوصون رقم ٢٥٧

ـ سجل باب سعادة رقم ٣٧٥

ـ سجلات جامع الحاكم رقم ٥٧٥ ـ ٥٧٨

ـ سجل باب الشعرية رقم ٦٣٤

ـ سجلات جامع الزاهد ٦٧٨ ـ ٦٩٦ ـ ٧٠١ ـ ٦٨٤

المراجع العربية :

١) توفيق اسكندر : السجل الأول لديوان المعيه السنيه .

٢) حسن الحلوه : الدبلوماتيقا (مقال بمجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ مجلد ٢٧ لسنة ١٩٦٥ م) القاهرة ١٩٦٩ م .

٣) سلوى على ميلاد : الأرشيف ماهيتـه وادارته . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ م .

٤) سلوى على ميلاد : الوثيقة القانونية ، ماهيتها ـ أجزاؤها ـ أهميتها ، مطابع الشريفين ، ١٩٨٥م

٥) لانجلوا سينتوبوس : النقد التاريخى ، ترجمة عبد الرحمن بدوى . ط . ٣ ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٧م .

٦) محمد حسين : الوثائق التاريخية

٧) مراد كامل : فهرست مكتبة دير سانت كاترين بطور سيناء الجزء الأول ، ادارة احياء التراث العربى بوزارة المعارف - المطبعة الاميرية ١٩٥١م .

المراجع الأجنبية :

1. Azız Suryal Attıya
The Arabıc treasures of the convent of Mount Sinai (proceedings Vol.11, Egyptian Society of Hıstorical Studies 1952).

2. Deny, Jean
Sommaire des archives truques du caire.
Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1930.

3. Jen Kınson, H.
A Manual of archive admınstration, 'London Percylund, Humphries & co.,1966.

4. Ministere des affaires culturelles, Directino des archives de France.
Manuel d' archivistique. paris, 1970.

5. Muller, Feıth et Fruin
Manuel Pour le classement & la description
des archines, la Haye, 1910.
Manual for the arrangement & description of archives, New York, 1968.



إحياء مكتبة الاسكندرية القديمة بين الماضى والمستقبل

الدكتور محمد محمد أمان

عميد كلية المكتبات والمعلومات ، جامعة وسكنسن وخبير اليونسكو لمشروع إحياء مكتبة الاسكندرية

مقدمة :

متابعة لسياسة مصر حول إنقاذ تراثها الحضارى والذى يمثل تراث الإنسان بصفة عامة ، وحماية هذا التراث وإعادة مجد ماضية وحرصاً على المساهمة فى إزدهار حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط ، قررت حكومة جمهورية مصر العربية إحياء مكتبة الإسكندرية القديمة . ومؤدى هذا القرار إنشاء وتشييد مكتبة بحث عامة على نمط ماكانت عليه مكتبة الإسكندرية القديمة ، مع الاستفادة بأقصى الإمكان من التطورات الحديثة فى ميدان تشييد وإدارة المكتبات . وقد اختار المسئولون موقعاً فى منطقة مطلة مباشرة على البحر الأبيض قريبة لما حدده علماء الآثار على أنه الموقع الأصلى للمكتبة القديمة وستشمل المكتبة على مجموعات من الكتب والدوريات والمراجع والمخطوطات والوسائل الإلكترونية فى مجالات معنية

من الـفـكـر والأدب والـتـاريـخ والـفـلسـفـة ، لكـى تستقبـل البـاحثين والمتخصصين من جميع أبناء حوض البحر المتـوسط لذلك ستضم المكتبة فى بداية إنشائها مالا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ مصنف فى أشكال تقليدية وإلكترونية ، مع زيادة هذا العـدد إلى أربعة ملايين مصنف وإمكانية التوسع إلى ٨ ملايـين مصنف فى المستقبـل البعيد . وستضم المكتبة قاعات فسيحة للمطالعة والبحث مفتوحة للجمهور وقاعات ومكاتب عمل مخصصة للباحثين .

وسيضم مبنى المكتبة متحفاً ومعرضاً دائماً وكلية عليا لدارسة علوم المعلومات والتكنولوجيا وقد تم بناء مركز مؤتمرات Conference center على مساحة أرض مجاورة للمساحة المخصصة للمكتبة وسيربط المبنيين ممر أرضى لتسهيل التنقل والحركة بين المكتبة وقاعة المؤتمرات .

لمحة تاريخية عن مكتبة الاسكندرية :

حازت مكتبة الإسكندرية القديمة شهرة عالمية عبر العصور تجاوزت شهرة أى مكتبة أخرى فى العالم حتى أشهر هذه المكتبات مثل : مكتبة رمسيس الثانى ، فى الأقصر بمصر ، مكتبة آشور بانيبال بالعراق ، مكتبة رأس شمرا (أوجاريت) بسوريا وأكاديمية أفلاطون ولقيون أرسطو بأثينا ، ومكتبة قيصر وأغسطس بروما وغيرها فى العالمين الرومانى واليونانى .

ولعل السبب فى شهرة مكتبة الإسكندرية العالمية والاهتمام المستمر بها هو أن هذه المكتبـة لم تكن مجرد مكتبة ، ولكنها كانت معْلماً من معالم حضارة بأسرها ، كما كانت الأساس الذى ارتكزت عليه أكبر مؤسسة للبحث العلمى فى التاريخ القديم ، وهو المجمع العليم بالاسكندرية ، وعرف اصطلاحاً باسـم المـوسيون Mousein أو museum سبـع قرون ـ إحتلت خلالهـا الإسكندرية مكان الصدارة وحملت مشعل الإستنارة والعلم فى العالم المتحضر

آنذاك . ولقد بلغت من الشهرة وانتشار السمعة أن كاتبا من القرن الثانى للميلاد مثل أثينايوس لم ير ضرورة لوصف محتوياتها لأنها معلومة للجميع ، على حد قوله .

ويرجع تأسيس المكتبة إلى بداية القرن الثالث قبل الميلاد ، حين كلف « بطليموس » الذى تولى حكم مصر بعد الإسكندر الأكبر- أحد مستشاريه « ديمتريوس الفاليرى » (الياس الأثينى وتلميذ أرسطو وكان قد لجأ إلى الإسكندرية) تأسيس مجمع البحث العلمى : « الموسيون » (أى معبد ربات الفنون والعلوم muses) ومكتبة كبرى تضم كتب العالم آنذاك . وأنفق المال سخياً لاجتذاب العلماء ، وأقتناء الكتب من جميع الشعوب . وكان من أهم مقتنياتها مكتبة مدرسة أرسطو بأثينا (اللقيون) والتى كانت تعتبر أكبر مكتبة فى بلاد اليونان فى ذلك الوقت .

وكان لوجود مكتبة أرسطو بالإسكندرية أثر واضح وسريع ، مما زاد شهرة الإسكندرية قصدها العلماء ليقرأوا فى مكتبة أرسطو . وقد اكتشفت حديثاً برديه فى مصر اشتملت على مخطوطة نادرة لكتاب أرسطو عن الدستور الأثينى وهو مؤلف كان يُظن أنه فقد تماماً . ويمكن بناء على هذا الاكتشاف القول بأن كتب أرسطو الفلسفية وكتب تلاميذه الذين يُعرفون بالمشائين توفرت جميعها فى الإسكندرية .

زخرت النهضة العلمية التى ازدهرت فى الأسكندرية فى أحضان المكتبة والمجمع العلمى بعدد من أفذاذ العلماء ورجال الفكر الذين استجابوا التشجيع البطالمة وظروف البحث العلمى المتوافرة . وكان كبار رجال الفكر والعلماء يعينون أمناء للمكتبة ، فنعرف مثلاً أن « كاليما خوس » الشاعر والعالم الكبير وضع فهرساً فذاً لجميع ما إشتملت عليه المكتبة من مؤلفات مرتباً حسب الموضوعات وأسماء المؤلفين ، وهو نوع من التأليف يشبه فهرست ابن النديم .

أما العلماء الآخرون الذين ازدهر انتاجاهم ونشاطهم الأدبى بفضل هذه المكتبة فنذكر منهم : « يثوكر يتوس » فى القرن الثالث ق . م والذى قاد

حركة الشعر الرومنتيكى ، والتى كان لها أكبر الأثر على العديد من شعراء روما .

وفى ميدان الفلسفة أخرجت الإسكندرية أثنين من أعلام الفلسفة هما : « فيلون » و « أفلوطـين » اللذان كان لهما دور فعـال فى الـربط بين الدين والفلسفة ، مما كان له أثر واضح على التفكير الفسلسفى فى العصور الوسطى وبعد ذلك فى الشرق والغرب على السواء .

فكرة ، أمل ، ثم مشروع :

بدأت فكرة إحياء مكتبة الإسكندرية منذ عام ١٩٧٤ خلال فترة رئاسة الدكتور « محمد لطفى دويدار » لجامعة الإسكندرية وفى غضون السنوات التالية عقدت خلالها عدة اجتماعات ، وتمت عدة إتصالات بالجهات المعنية أولاً ، وتم تأليف لجان مختلفة لدراستها .

فى خلال عام ١٩٨٦ تم إحياء الفكـرة من جديد ، وتم تأليف لجنـة تحضـيرية لدراستها والإعداد لها ضمّت كبار الكتاب والأدباء ، وتم وضع خطة عمل لإبرازها فى إطار الواقع . عقدت جامعة الإسكندرية فى نفس العام ندوة عن تراث الإسكندرية شارك فيها عدد من المتخصصين من مصر والمـانيا واليونان وانجلترا وغيرها من الدول ، وذلك من أجل إبراز التراث الثقافى والعلمى الذى أخرجته مكتبة الإسكندرية للعالم .

وفى ابـريل عام ١٩٨٦ قام المدير العام لليونسكو الأستاذ « أحمد مختار إمبو » بزيارة لجامعة الإسكندرية لبحث فكرة المشروع وبناء على طلب من وزارة التربية والتعليم وجامعة الإسكندرية ، قامت منظمة اليونسكو بتقديم المرحلة الأولى من دارسة الجدوى لمشروع إحياء مكتبة الإسكندرية فى مارس ١٩٨٧ .

ومن أجـل التعـرف على التـطورات الحـديثـة فى مجالات تشييد وتجهيز المكتبات ، قام فريق من المسئولين بجامعة الإسكندرية بزيارة لمجموعة من المكتبات الرئيسية العامة والجامعية فى انجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا خلال

شهر أبريل ١٩٨٧ وعُقد اجتماع شامل بمقر اليونسكو بباريس فى ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ ، مع ممثلى اليونسكو وبحضور الأستاذ « كيلر » نائب المدير العام للمنظمة لبرامج المعلومات ، وسفير مصر لدى اليونسكو ، وذلك لدراسة نتائج الزيارة ، ووضع خطوات وخطة العمل على المدى القصير والبعيد .

وفى نفس العام (١٩٨٧) صدر قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ١٣٦٩ ، ١٦٦٣ لسنة ١٩٨٧ بتشكيل اللجنة القومية العليا لمشروع احياء مكتبة الإسكندرية القديمة من كل من :

- السيد الدكتور / وزير التربية والتعليم رئيساً
- السيد الأستاذ / وزير الإعلام أو من ينيبه
- السيد الأستاذ / وزير الثقافة أو من ينيبه
- السيد الأستاذ / وزير السياحة أو من ينيبه
- السيد المستشار / محافظة الإسكندرية
- السيد الأستاذ الدكتور / رئيس جامعة الاسكندرية
- السيد الأستاذ الدكتور / محمود فريد مصطفى رئيس جامعة الاسكندرية الأسبق
- السيد الأستاذ الدكتور / محمد لطفى دويدار رئيس جامعة الاسكندرية الأسبق

كما صدر قرار رئيس مجلس جامعة الإسكندرية بتشكيل اللجنة التنفيذية لمشروع إحياء مكتبة الاسكندرية القديمة من كل من :

- الأستاذ الدكتور / عبد العزيز أبو خضر رئيس جامعة الاسكندرية رئيساً
- الأستاذ الدكتور / جلال ثروت نائب رئيس جامعة الاسكندرية
- الأستاذ الدكتور / جودة حسنين جودة عميد كلية الأداب
- الأستاذ الدكتور / صلاح مرسي عميد معهد الدراسات العليا والبحوث
- الأستاذ الدكتور / محمد لطفى دويدار رئيس جامعة الاسكندرية الأسبق
- الأستاذ الدكتور / محسن محرم زهران أستاذ العمارة وتخطيط المدن بكلية الهندسة ـ جامعة الاسكندرية

بدأت المرحلة الثانية من دراسة المشروع بعد أن وافقت اليونسكو على التعاقد مع بعض الخبراء لاعداد دراسة تفصيلية للمشرروع ، والتى تشكل وثيقة العمل الرئيسة .

توجـه إلى الاسكنـدرية فى خلال شهر سبتمبر ١٩٨٨ أربعة من خبراء اليونسكو هم :

- الأستاذ جين ـ بيير كلاقل ـ المدير الأسبق لمكتبة جامعة لوزان فى سويسرا
- الأستاذ الدكتور محمد محمد أمان ـ عميد كلية المكتبات والمعلومات بجامعة وسكنسن ـ انولايات المتحدة
- الأستاذ جان مايسنير ـ خبير هندسى من فرنسا
- الأستاذ محمود أتيم ـ خبير توثيق ومكتبات من الأردن
- الأستـاذ ليم حق لى ـ مدير مكتبـة جامعة العلوم فى دانانج ماليزيا

واجتمع هؤلاء الخبراء مع مدير جامعة الإسكندرية واللجنة التنفيذية والخبراء المصريين .

وتم الاتفاق على تقديم الصورة النهائية لدراسة الجدوى فى ديسمبر ١٩٨٨ متضمنـة الـبرنـامج المعمارى للمسابقة الدولية . كما تقرر أن يعقد اجتماع مجموعة محددة من الخبراء لدراسة وبلورة هذه البرامج فى الفترة من ٢١ إلى ٢٣ مارس ١٩٨٨ فى الاسكنـدرية وبـدعم من منظمة اليونسكو ، وذلك تمهيداً لطرح المسابقة الدولية بإشراف الاتحاد الدولى للمهندسين المعماريين فى النصف التالى من عام ١٩٨٨ . وبذلك تخرج فكرة المكتبة من مرحلة التفكير والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ والتشييد .

وشارك فى اجتماع مارس ١٩٨٨ أعضاء اللجنة التنفيذية وخبراء من أوروبا والولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة وكان رئيس شرف الندوة هو سيادة الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم ورئيس اللجنة القومية العليا لمشروع إحياء مكتبة الاسكندرية . وترأس الندوة الأستاذ الدكتور عبد العزيز

أبو خضر رئيس جامعة الاسكندرية ورئيس اللجنة التنفيذية ـ وفيما يلى أسماء من اشتركوا فى هذا الاجتماع الدولى الهام :

- الأستاذ الدكتور / محمد لطفى دويدار مصر
  عضو اللجنة العليا والتنفيذية لمكتبة الاسكندرية
  ومدير جامعة الاسكندرية الأسبق
- الأستاذ الدكتور / محسن زهران مصر
  عضو اللجنة التنفيذية
- الأستاذ الدكتور / جلال ثروت مصر
  نائب رئيس جامعة الاسكندرية للدراسات العليا
  والبحوث وعضو اللجنة التنفيذية
- الأستاذ الدكتور / فتح الله الخطيب مصر
  سفير لدى اليونسكو سابقاً مستشار وزير
  التعليم لشئون اليونسكو
- السيدة / سعاد عبد الرسول مصر
  الأمين المساعد للشعبة القومية لليونسكو
- الدكتور / كمال فريد سعد مصر
  ممثل اليونسكو فى مصر والسودان
- الدكتور / محمود الشنيطى مصر
  المدير الأسبق للهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة
- الدكتور / جوزيف جعفر أمريكا
  مدير مكتبة جامعة جورج تاون واشنطن
- الأستاذ / لورنس آندرسون أمريكا
  عميد كلية العمار والتخطيط السابق فى
  معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا ـ بوسطن
- جورج هوايت أمريكا
  مهندس الكابيتول ـ واشنطن

- كارل وار نيكى أمريكا

خبير هندسى فى تصميم المكتبات والمبانى العامة

- الأستاذ / هارى فولكنر براون انجلترا

خبير هندسى فى تصميم المكتبات

- الدكتور / هانز بيترجيه ألمانيا الغربية

مدير مكتبة جامعة شتو تجارت ورئيس إفلا IFLA

- الدكتور / أحمد هلال مصر

مدير مكتبة جامعة إسن
ألمانيا الغربية

- الأستاذ / فراسوا لومبارد فرنسا

حكم دولى معمارى وخبير فى المسابقات المعمارية الدولية

- الأستاذ / جاك توكاتلاين باريس

ممثل منظمة اليونسكو ورئيس قسم البرنامج
العام للمعلومات

- الأستاذ / عبد العزيز عبيد باريس

اليونسـكو

- الأستاذ / سالم حسن باريس

اليونسـكو

وكخبراء من اليونسكو :

- الأستاذ الدكتور / محمد أمان
- الأستاذ / جان بيير كلاقل
- الأستاذ / جان ماسينر

وجاء هذا الاجتماع الدولى كتكملة للمجهودات التى صعدّت المشروع على المستوى الدولى بعد أن دعا المجلس التنفيذى لليونسكو إلى انشاء مكتبة الاسكندرية وطلب من المدير العام لليونسكو توجيه نداء عالمى لطلب مساهمة

الـدول والمؤسسات والأفراد فى المشروع ونشر المدير العام نداءه فى ديسمبر ١٩٨٧ وبلغـات اليونسكو الخمس دعا فيها إلى دعم مشروع إحياء مكتبة الإسكنـدرية ، كأحد منارات الحضارة والثقافة فى إقليم البحر المتوسط ، وذلك بمختلف وسائل الدعم المالى والأدبى والمعنوى .

فى يوليو ١٩٨٧ وافقت جمعية المكتبات الأمريكية فى إجتماعها السنوى فى سان فرانسسكـو- كاليفورنيا ، وبالاجماع ، على أهمية دعم المشروع مادياً وأدبيا ومعنوياً ، وسيعقد فى إجتماع جمعية المكتبات الأمريكية السنوى لعام ١٩٨٨ فى مدينة « ينو أورليا نز » و إجتماع « إفلا » فى مدينة « سدنى » فى استراليا إجتماعات عن كيفية دعم المشروع من قبل الأعضاء والمؤسسات والدول .

الجدير بالذكر أن السيد الرئيس « محمد حسنى مبارك ة رئيس جمهورية مصر العـربية قد وضـع مشروع إحياء مكتبـة الاسكندرية تحت رعايته ، وأعلنت صحيفة الأهرام فى الصفحة الأولى من عددها الصادر فى ٢٣ مارس ١٩٨٨ بأن رئيس الجمهورية سوف يتكرم بوضع الحجر الأساسى للمكتبة فى نهاية شهر إبريل من هذا العام .

مخطط المستقبل :

يوجـد إتفاق جماعى على أن تكون مكتبة الاسكندرية ذات كيان ذاتى مستقل يتولى أمورها مدير عام ذو مكانة علمية وسياسية هامة ، تمكنه من الاتصال المباشر بكبار المسئولين والممولين من أجل توفير الاعتمادات اللازمة لتيسير عمل المكتبة . ويشرف على أعمال المكتبة وخدماتها مدير المكتبة مؤهل تأهيل علميا عاليا فى مجال إدارة المكتبـات والمعلومـات . ويبـين الهيكـل التنظيمى أن لمدير المكتبة مساعدين أحدهما لإدارة الخدمات الفنية ، مثل : الأتمتة ، المعالجة الببليوجرافية ، إقتناء المصنفات (شراء ، إهداء ، تبادل) أما المساعد الثانى ، فيشرف على خدمات القراء والبرامج مثل : المراجع ، الإعارة ، خدمات الاتصال المباشر بنوك المعلومات المجموعات الخاصة ،

ببرامج المحاضرات العامة . ويشرف كل نائب مدير على عدة أقسام يشرف رؤساؤها على وحدات متخصصة يعمل فيها متخصصون فنيون يساعدهم إداريون وفنيون ذوو تخصصات مختلفة .

وسيلحق بمبنى المكتبة : متحف ، ومعرض ، وكلية عليا لتدريس علوم المعلومات لها كيانها المستقل . ويجاور المكتبة مبنى مركز مؤتمرات conference center يتسع لحوالى ٣٫٥٠٠ شخص ، ومجهزة بالتسهيلات اللازمة للمؤتمرات الدولية .

يتضح لنا من هذا المخطط أن المكتبة ستكون مركزا للبحث والثقافة ، بالإضافة إلى قيامها بوظائف مكتبة بحث عامة مهيئة بكافة الوسائل الإلكترونية وتتبع أساليب العمل المكتبى المبنية على الحاسوب .

تصميم مبنى المكتبة :

لامفر من تصميم مكتبة الاسكندرية حول متطلبات التكنولوجيا الحديثة والمستقبلة ، بمعنى أن البناء سيكون متشابكا الكترونيا ، مما يسهل عملية إضافة أجهزة ومعدات الكترونية ، ووسائل اتصال على أحدث الأنماط بما فيها إتصالات شبكية ، وعبر أقمار صناعية ، لاستقبال برامج تعليمية وثقافية ، وإتصالات بحواسب المكتبة أينما كان موقعها ، توفر التيار الكهربى فى كل موقع ودور وركن فى المكتبة . هذه حتمية تصميم المكتبات فى القرن الحادى والعشرين ، وبالتالى يجب أخذها فى الاعتبار عند بداية تصميم شكل المبنى ، والذى يجب أن يتبع فلسفة البناء من الداخل إلى الخارج - بمعنى أن التنظيم الداخلى والإدارى والفنى ، وتوفير الخدمات ، يجب أن ينبع من الداخل ، ويتدرج الى الخارج ، بدلاً من اتباع العكس على نمط مايحدث فى بعض الحالات ولو أنها أصبحت قليلة فى عالم تصميم وبناء المكتبات .

ونظراً لأن جزءا من مهام المكتبة يشبه إلى حد كبير مايحدث فى أى متجر كبير من تسليم وشحن وفرز وتفريغ السلع ـ وفى حالة المكتبة سلعتها هى الكتب والمصنفات بكافة أشكالها ، ترد اليها من الناشرين والموزعين والوكلاء والأفراد والمؤسسات وغيرها ، لذلك يجب أن تكون أقسام الشراء والتبادل والإهداء والخدمات الفنية موجودة على الدور الأرضى . كما سيوجد موقف لسيارات الشحن loading dock التى تفرغ شحناتها من المصنفات والأجهزة والمعدات والأثاث من وإلى المكتبة ـ ويكون مرفأ الشحن خلف المكتبة أو فى جانبها ، بحيث لاتتداخل عملية الشحن والتسليم مع العمل اليومى للمكتبة ولاينتشر الصوت والضجيج إلى أماكن بالمكتبة لاعلاقة لها بهذه العمليات .

ومن المتوقع أن تنتج المنافسة الدولية تصميمات لها رونقها وجمالها الذى سيعكس عظمة الاسكندرية القديمة ورونقها . كما ستجهز المكتبة بأجهزة ومعدات الكترونية تساعد فى تقديم أفضل الخدمات ، ومراقبة المجموعات ، وضمان أمانها سلامتها .

وسوف يزود قسم الكتب النادرة والمخطوطات بخزانات Volts تحفظ فيها هذه المصنفات خاصة فى حالات التنبؤ بأخطار مثل : حريق ، أو اعتداءات عسكرية ، أو غير عسكرية على المكتبة وبصفة عامة يجب أن يصمم المبنى على أسس الأمن ، ومنع السرقات ، أو الإضرار بالمكتبة أو مقنياتها من أجهزة ومعدات وآلات .

وستقسم المجموعات إلى جزئين : جزء مفتوح open access يتيح للمستفيدين الحصول على المصنفات مباشرة ، وبدون الاستعانة بوسيط . وهذه عادة مصنفات متاحة للتداول ، وبدون قيود ـ وتعتبر غير نادرة . أما الجزء المغلق closed access فهو يحتوى على مصنفات نادرة ، وغير متداولة فى سوق النشر ـ ولذلك يجب حمايتها من سوء الاستعمال أو احتمالات السرقة أو الاتلاف المتعمّد . وقد تستخدم الوسائل الآلية واليدوية لإسترجاع

المصنفات من هذا الجزء وتسليمها إلى القرّاء حسب مايُتبع فى مكتبات البحث مثل : مكتبة الكونجرس ، مكتبة نيويورك العامة ومايماثلها .

كما ستزود المكتبة بحجرات للباحثين حتى يتركوا أوراقهم وحواسبهم والمصنفات التى يستخدمونها فى هذه الحجرات ، تسهيلاً لقيامه بمهام البحث على نمط ما يُتبع فى المكتبات الجامعية الكبيرة ، ومكتبات البحث .

وسيخصص مكان للكافيتريا حتى يمكن للباحثين والقراء والموظفين تناول وجبات طعام خفيفة أو مشروبات فى هذا المكان ، دون مغادرة المبنى والذى تتوقع له أن يكون مفتوحاً إلى ساعات متأخرة من الليل .

ستعرض فى بهو المكتبة وعمراتها وقاعاتها المختلفة صور وتماثيل مشاهير الخالدين من الكتاب والفلاسفة والعلماء والمفكرين الذين تعلوا حضارة الإسكندرية إلى بقية دول العالم كما ستعرض أيضاً فى أمكنة مخصصة صور من المخطوطات والمراجع الهامة التى كان لها دور كبير فى إثراء معرفة وفكر وحضارة الإنسان كل هذا سيجعل من المكتبة كلها مركز ثقافى وتعليمى يتضمن فنون العرض المعرفة فى المكتبات العالمية الشهيرة والمتاحف والمعارض حتى يشعر الإنسان أنه فى محراب المعرفة ، تذكره كل صورة وتمثال ومخطوط معروض بأن المكتبة الحديثة هى امتداد لمركز حضارة اعتبره العلماء من عجائب الدنيا القديمة .

وسوف تخصص أماكن مناسبة كمعامل laboratories لترميم المصنفات ومعالجتها كيمائياً أو إعادة تجليدها ـ الخ حتى لايضر تلوث البيئة أو الحشرات رصيد المكتبة من الكتب والدوريات وهذا بالإضافة الى أهمية تواجد معامل خاصة لتنظيف الأجهزة الالكترونية والوسائل السمعية والبصرّية ولصيانتها وحفظها فى الشكل اللائق الذى يطيل من عمر استخدامها .

وبالإضافة لى قاعات القراءة والاستماع وعرض الأفلام وغيرها ستحتوى المكتبة أيضاً على قاعة مزودة بأجهزة الميكرو (الحاسبات الصغيرة) بما فى ذلك أجهزة « السى دى روم » ومكتب خاص بخدمات الاتصال المباشر ببنوك

المعلومـات المحلية والإقليمية والعـالمية . وتـزود المكتبة بقاعات اجتماعات ومحـاضرات على مستـوى محدود من عدد الأفـراد ، علماً بأن المكتبة سوف تستفيد من قاعة المؤتمرات المجاورة التى تتسع لحوالى ٣٫٥٠٠ شخص .

تتضمن التسهيلات آلات تصوير وثائق فى كل طابق وجناح فى المكتبة بالإضافة إلى تواجد آلات مشابهة فى مكاتب الادارة والخدمات ـ وسيكون المبنى مكيفاً تكيفاً مركزياً وتزود المكتبة بمولد كهربائى إضافى يعمل تلقائيا عند انقطاع التيار الكهربائى الرئيسى لأي سبب من الأسباب .

كما ستحفظ الأشرطـة والأقـراص الممغنـطة التى دونت عليهـا بيانات ببليوجرافية أو غيرها من بيانات فى مكتبة أشرطة وأسطوانات ممغنطة مزودة بكافة نظم الحماية ضد الحريق أو الدمار .

ونظراً لأن المكتبة ستتبع النظم الحديثة المبنية على الحواسب ، فسوف تنشر الطرفيات terminals فى كل طابق وجناح ـ يجتذب القراء لكى تسهل عملية البحث فى فهـرس المكتبـة الآلى online public access catalog OPAC للبحث عن ماتحتويه مجموعات المكتبة ـ بل وأيضا ماتحتويه مكتبات أخرى خُزنت فهارسها فى حواسب مكتبة الإسكندرية فى شكل فهرس آلى موّحد ، أو فى شكل « سى دى روم » CD-ROM

وتتضمن المواصفات المعمارية الآتى :

● قدرة الأرضية على تحمل حمولة قدرها ٦٥٠ كيلو جرام (كج) للمتر المربـع ـ ماعـدا فى الأماكن التى ستخصص لحمولات أكثر مثل الترفيف المكدّس compact shelving .

● مساحة الإرتفاع من الأرضية الى السقف ستكون ٣٠٠ متر مربع على الأقل ـ ماعدا الحالات المنوه عنها .

● مرونـة التصميم حتى يتقبـل المبنى متطلبات توزيع رفوف الكتب وخـزانـات الحفظ ، المكـاتب ، أمـاكن للقـراء ، نظم تقسيم المكـان ، الإضاءة ـ الخ التى تتضمن أفضل طرق التوزيع واستخدام المبنى .

● يجب أن تكـون النـظم قادرة على استيعـاب الـوظـائف وأعـراض استخدام المكان بأنواعها المختلفة .

تصميم مرن للمبنى :

يجب أن يعتمد مبنى مكتبة الاسكندرية كغيره من مبانى المكتبات التى بنيت حديثاً ، والتى ستبنى فى المستقبـل على منهـج المـرونة فى التصميم madular design وهـو منهـج حديث يتبع فى تصميم المكتبات والشركات الكبيرة التى ستواجه مستقبل متغيرا ـ وبالتالى يكون له القدرة على استيعاب أى تغييرات فى المستقبل فى برامج المكتبة وخدماتها وتأثير تطور التكنولوجيا الحديثة عليها ـ وبالتالى يمكن استخدام الأمكنة لاستيعاب وظائف مختلفة عما ماحُدّد سابقاً لهذه الأمكنة . كما تساعد هذه المرونة على استيعاب أى تغييرات طارئة فى حجم المقتنيات أو المستفيدين أو الموظفين .

احتياجات المستقبل :

نظراً لأنه من الصعب التنبؤ باحتياجات المستقبل البعيد غير مايُعرف الآن عن التـطورات المتوقعة فى حدود السنين القادمة ، لذلك يجب أن يصمم المبنى بشكل قابل للتعديل والتغيير ، بناى على احتمالات وتوقعات التغيير والتوسع فى المستقبل سواء داخل المبنى أو فى خارجه . ونذكر على سبيل المثال أهمية إضـافة مضيق السلسلة إلى المكتبة وذلك بربطها بجسر عريض فوق شارع الجيش (شمال المـوقـع)وتحتـه نفق ارتفـاعه حوالى ٧ أمتار للسماح لسيارات النقل الكبيرة بالاستمرار فى استخدام شارع الجيش ، كما يجب ربط المكتبة من الجنوب بكوبرى أو نفق يهيىء لطلاب وأساتذة الجامعة العبور من مبانى كليات الأداب والحقوق والتجارة المجاورة الى المكتبة ومركز المؤتمرات وكلية المعلومات .

وسوف يتبع مبنى المكتبة الشروط والمواصفات والمعايير الهندسية والمعمارية

المتفق عليهـا فى أمـريكـا وإنجلترا ومصر - بما فى ذلـك الحماية من الحريق والكوارث الطبيعية أو المتعمدة وتسهيلات للمعوقين ، ومخارج الطوارىء . emergency exits الخ .

مجموعات المكتبة :

كانت أهم نواة لمكتبة الإسكندرية القديمة مجموعة كتبها الضخمة المدونة على ورق بردى ، والتى بلغت فى مجموعها حوالى ٧٠٠,٠٠٠ كتاب يمثل الانتـاج الفكـرى لأعـظم العبقـريات التى عرفت آنذاك وبالرغم من أنه لايمكن لأىّ مجموعة كتب أو مدونات الكترونية أن تعيد هذا المجد العريق - فلكل مكان وزمان أهميته الحضارية التى لايمكن أن تعاد أو تكرر ، حتى ولـو أردنـا لها ذلك . إنما يمكن إعادة هذا المجد الحضارى فى شكل آخر حسب اعتبارات وظروف وإمكانيات خاصة . لذلك تصور فريق الخبراء أن مجموعة المكتبة فى بداية أمرها ستضم مصادر الفكر والمعرفة فى مجال التاريخ والجغرافيا والفلك وتاريخ العلوم history of science بالإضافة إلى التراث الحضارى لحوض البحر المتوسط .

بالتخصيص ، ستحاول المكتبة بقدر المستطاع :

- الحصول على كل ماهو متاح فى شكل كتب أو دوريات أو مخطوطات أو مصوراتها بأنواعها المختلفة) ، مما له صلة بالتراث الثقافى والفكرى للبحر المتوسط والشرق الأوسط .
- الحصول على الدراسات الخاصة بالحضار ة المصرية فى جميع العصور وتجميع كل المنشورات البردية والنقوش الكتابية فى اللغات المختلفة (المصرية القديمة ، اليونانية ، اللاتينية ، الأراسية ، القبطية ، والعربية)
- الحصـول على المخطوطات أو مصوراتها باللغات العربية والفارسية والـتركية والعـبرية والسريانية واللغـات الشرقية الأخرى التى تقدم سجلاً بالانجازات الفكرية للعالم الإسلامى .

● تكوين مجموعات خاصة بالدراسات الافريقية تضم جميع المنشورات المشتملة على النقوش التقليدية الإفريقية ، وكذلك الدراسات العلمية الحديثة التى تتناول شئون القارة الإفريقية .

● الحصول على جميع الأعمال والدراسات المتعلقة بتاريخ العالم واالطب وانجازات الحركة العلمية الحديثة ، وذلك نظراً للدور المهم الذى قامت به المنطقة فى هذا المجال .

تدريب الموظفين :

يحصل برنامج تدريب الموظفين على أهمية كبيرة فى مخطط العمل نظراً لأن مكتبة الإسكندرية ستضمن أحدث ما يُعرف فى إدارة وخدمات المكتبات والمعلومات فى عصرنا الحاضر . صمم خبير اليونسكو برنامج تدريب شامل للكادر الوظيفى على مختلف مستوياته الادارية والفنية بحيث تُعطى الفرصة لكل موظف للتعرف على أحدث التطورات فى المهنة وإتقان مهارته وعلمه وفنه . ويتطلب البرنامج فى مرحلته الأولى تدريب ٥٠ مهنى و ٣٠ مساعد بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ ـ مع البدء فوراً فى تدريب ٢٠ مهنيا و ١٥ مساعدا . وسيعُهد لهؤلاء الموظفين الـ ٣٥ بمهام تنسيق اختيار وشراء وفهرسة وتصنيف وإعداد المجموعات التى سيبدأ إقتنائها حتى تكون جاهزة ليوم الافتتاح . أما المرحلة الثانية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥ تتطلب اضافة ١٠٠ مهنى وغير مهنى والمرحلة الثالثة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ فتتطلب إضافة ٢٠٠ موظف وبذلك يبلغ العدد حوالى ٤٥٠ موظف فى نهاية سنة ٢٠٠٥ .

أتمتة المكتبة :

سوف تستخدم مكتبة الاسكندرية الحواسب الالكترونية بأنواعها المختلفة (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) فى تأدية أعمالها وخدماتها ، وذلك متابعة للتقدم السريع فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، والذى أصبح له أثره الواضح فى تعامل الباحثين مع المعلومات ومصادر المعرفة .

نذكر من بين الأنشطة التى ستخضع للأتمتة : الفهرسة ، التزويد ، الإعارة ، الدوريات ، الفهرس العام ، خدمات المراجع والمعلومات وإدارة المكتبة .

يجب أن تكون برامج الحواسب معرّبة حتى يمكن تخزين واسترجاع المعلومات فى اللغات العربية واللاتينية بالإضافة الى اليونانية ويجب أن تتبع هذه البرامج المواصفات العالمية .

بالإضافة إلى إتاحة الوصول إلى بنوك وقواعد المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ، يجب أن تحصل المكتبة على بنوك معلومات ومراجع فى وسائط الـ « سى دى روم » والتى تتوقع بأنها ستكون شائعة الاستعمال فى بداية العقد الأخير من هذا القرن . وتقدر تكاليف أتمته مكتبة الاسكندرية بحوالى مليون دولار ـ ويتضمن هذا المبلغ تكاليف التدريب على استخدام الحواسيب .

من المتوقع فى بداية الأمر أن يُستعمل الحاسب الصغير الصغير micro computer لتسهيل عملية تدريب الموظفين على استخدام الحواسب ، نظراً لأن حجم المصنفات وعدد العاملين ومتطلبات العمل لاتتطلب الحاسب الكبير أو المتوسط ـ وسيظل الحال على هذا إلى أن تقتنى المكتبة مجموعات كبيرة وتزداد متطلباتها .

يعتقد الخبراء أنه من المفضل استخدام نظام أعدته منظمة اليونسكو ، وتستخدمه الكثير من المكتبات ومراكز المعلومات . تعرف هذا النظام بإسم CDS- ISIS ويشتغل على حواسب مواثمة الحاسب آى . بى . إم الصغير بالإضافة إلى أن CDS/ISIS يعتبر من أفضل النظم المتوفرة على الحواسب الصغيرة توثيقا وفعالية ، فهو نظام متعدد اللغات ، ويسمح بإنشاء عدد غير محدود من قواعد البيانات دون برمجة مسبقة ، كما يمكن لمشغل البرنامج أن ينشىء الملفات المرتبطة بالقاعدة آلياً وبسرعة فائقة مما يوفر على المستخدم الجهد والوقت ، ويتميز هذا البرنامج عن غيره من البرامج بلغة البحث الحديثة والمتقدمة التى يوفرها .

النسخة الجديدة من برنامج CDS/ISIS يمكنها استيعاب ١٦ مليون تسجيلة ، كما أدمجت البرامج الستة المكونة للنظام فى برنامج واحد ، وأضيفت قائمة رئيسية تتضمن مختلف وظائف النظام ، وخصص الجزء الأسفل من الشاشة (السطرين الأخيرين) لعرض مواصفات القاعدة قيد الاستعمال . وأضيفت لغة برمجة متقدمة إلى وظائف النظام لتمكن المستفيد من معالجة البيانات المدخلة ، والسيطرة المطلقة على قاعدة البيانات ، كما تحسنت موثوقية النظام لحماية الملفات والبيانات من التلف .

يتميز نظام CDS/ISIS بإمكانية نقل البيانات عبر شبكة تراسل المعطيات ، وبالتالى تسهيل عملية تكوين شبكة معلومات information network تربط أقسام المكتبة ببعضها ، وتربطها بمكتبات أخرى فى أنحاء الجمهورية أو العاصمة طالما أن المواصفات الدولية ISO 2709 (المواصفة العربية ٦٦٨) وغيرها تستخدم فى تراسل البيانات .

ويسمح النظام بتصميم عام يمكن من إدارة عدد غير محدود من قواعد المعلومات ، كل منها يتألف من عناصر مختلفة عن الأخرى تماماً . بالإضافة إلى ادراة قواعد البيانات ، ويعالج النظام النصوص والكلمات ، بحيث يوفر كافة الوظائف اللازمة لتيسير إدخال وحذف ونقل واستنساخ المقاطع والنصوص بين حقول التسجيلة الواحدة التى تظهر على شاشة الحاسوب .

ومع توفر تكنولوجية المعلومات فى مكتبة الإسكندرية نتوقع أن تكون المكتبة قاعدة معلومات فريدة من نوعها ، تختص بحضارة الاسكندرية ، وتأثيرها على دول حوض المتوسط ، ومساهمة الاسكندرية فى نقل ونشر حضارة مصر واليونان إلى أوروبا وآسيا ، ومع تطور ونمو هذه القاعدة . نتوقع أن يكون لها صدى عالميا . يفيد الباحثين فى مختلف أنحاء العالم ، سواء عن طريق الاتصال المباشر online access ، أو بالحصول على نسخ CD-ROM

كلية دولية عليا لدراسة علوم المعلومات :

ونـظراً لأن مكتبـة الاسكنـدرية احتلت مكانة مرموقة كمركز وأكاديمية بحث خاصـة فى مجالات العلوم والفسلفة ، قرر خبراء اليونسكو وبموافقه المسئولين فى مصر وجامعة الاسكندرية ، أن يشتمل المبنى على كلية دولية للدراسات العليا فى علوم المعلومات وإدارة المكتبات وستتبع الكلية منهجاً دراسياً يتبع أحدث الأساليب العلمية والمنهجية ، وتؤثث الكلية على أحدث نظم التأيثيث بما فى ذلك المعامل بمختلف أنواعها ، قاعات للمحاضرات وحلقات البحث Seminars ، مكاتب مخصصة للأساتذة مجهزة بحاسبات صغـيرة متصلة بشبكـة محلية Local Area Network LAN لتسهيل تبـادل واستخـدامـات المعلومـات المتـاحة مثل بيانات عن الطلاب ، الأجهزة ، الجداول ، الخريجين ، المكتبات ، ومراكز المعلومات فى مصر ، برامج ونظم الحواسيب (مثل نظم الإحصاء) تعليم اللغة ، الخ .

أهـداف البرنامـج :

وللكلية أهـداف تحدد مهـامهـا التعليمية والبحثية وعـلاقتهـا الدولية ـ وبالتحديد ستهدفي برامج الكلية تحقيق التالى :

- تقديم برامج الدراسات العليا فى المكتبات والمعلومات مثل الماجستير والدبلوم العالى والدكتوراه

- تكـون برامـج الدراسة متداخلة multidisciblinary مع موضوعات أخـرى نظراً لأن علـم المعلومـات يعتمد على موضوعات أخرى مثل إدارة الأعــمال ، الإعــلام ، علم النفس ، علوم الاجتــماع ، الحــواسيب ، الاتصالات ، الخ .

- سيهتم الـبرنـامج بتكنولوجية المعلومات وأحدث التطورات فى هذا المجال ونقل المعلومات وتكنولوجيتها عبر الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة .

● سيقدم البرنامج عدد من التخصصات فى مجالات تهم المنطقة مثل : نظم المعلومات ، إدارة قواعد البيانات ، الاتصالات الالكترونية ، تكنولوجية المعلومات ، إدارة المكتبات ، الكتب النادرة والمخطوطات وتاريخ المكتبات .

● ستهتم الكلية فى برامجها بدعم البحوث والدراسات والتخصصات المختلفة والمساهمة فى التعريف بالمشاكل التى تعترض التقدم فى هذه المجالات وإقتراح حلول لها .

● ستقدم الكلية الخدمات المطلوبة للمجتمع على مستوياته المحلية والإقليمية والعالمية (فى حدود القدرات والإمكانيات المتاحة) . وقد تتضمن هذه الخدمات تقديم الاستشارات وإقتراح الحلول المناسبة للمشاكل التى تواجه دول الحوض المتوسط .

● ستقدم الكلية برامج دراسات مستمرة وتحديث المعلومات لأخصائيى المعلومات والقيام بدور رائد فى مجال الدراسات والبحوث والمتابعة .

أعضاء هيئة التدريس :

أوصى الخبير المسئول عن دراسة الجدوى لإنشاء الكلية بأن يكون عدد الأساتذة والموظفين لايقل عن ٣٠ موزعين حسب الفئات التالية :

هيئة التدريس :

عدد	
٥	أساتذة
٥	أساتذة مساعدين
٨	مدرسين
٣	محاضرين وزائرين وخبراء
٢١	

الموظفون المساعدون :

عـــدد	
١	أمين مكتبة الكلية
١	مساعد الأمين
٢	المشرف على معمل (مختبر) الكمبيوتر
٢	المشرف على الوسائل الإلكترونية التعليمية
١	المشرف على معمل حفظ وترميم الوثائق .
٧	

الإدارة :

عـــدد	
١	عميد
١	مساعد عميد للشئون الأكاديمية
١	مساعد عميد للشئون الادارية
٣	

السكرتارية :

عـــدد	
١	سكرتير العميد
٢	سكرتير لمساعدى العميد
٣	

المجموع الإجمالى : ٣٤

تستوعب الكلية حوالى ٣٠٠ طالب فى مختلف التخصصات .

اقترح خبير اليونسكو برنامجا للبعثات والدراسة فى الخارج ، حتى تتاح الفرصة لأعضاء هيئة التدريس أن يتمكنوا من الحصول على درجات

الدكتوراه من جامعات فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، مع اكتساب الخبرة العملية فى التدريس ، وإدارة كليات المعلومات .

تمويل المشروع :

يحتاج هذا المشروع الطموح الذى وضع حسب المقاييس العالمية والتطورات الحديثة فى مجال تشييد وإدارة المكتبات إلى مبالغ طائلة من العملات المصرية والأجنبية ـ الأمر الذى سيتطلب تعاوناً وطنياً ودولياً ، ليس فقط من أجل البناء الفعلى للمكتبة وملحقاتها وتجهيزاتها ، بل أيضاً لتمويل شراء الكتب وتدريب المهنيين من أخصائيى المكتبات والمعلومات ومساعديهم والفنيين على مختلف فئاتهم ومستوياتهم . هذا بالإضافة إلى الحصول على الأجهزة والأدوات الحديثة وإدارة المكتبة .

يقدر إجمالى تكاليف المشروع بمبلغ ١٦٣ مليون دولار عدا قيمة الأرض ، مقسمة على النحو التالى :

٦٠ مليون دولاراً قيمة الأرض
٦٠ مليون دولاراً قيمة المبانى
٤٠ مليون دولاراً قيمة الكتب والمعدات اللازمة
٣ مليون دولاراً على مدى خمس سنوات لإعداد كلية المعلومات .
١ مليون دولاراً لاقتناء الحواسب ونظم التشغيل والبرامج .

وتتمثل مساهمة جامعة الاسكندرية فى المشروع بتقديم مساهمة الأرض التى تقع ضمن القصور البطلمية التى كانت المكتبة والمتحف قديماً ملحقة بها ومساحتها ٤٥٫٠٠٠ متر مربع تقدر قيمتها بحوالى ٦٠ مليون دولار أمريكى .

وقد أنشأت جامعة الاسكندرية مركزاً للمؤتمرات به أربع قاعات تسع فى مجموعها ٣٥٠٠ مقعد ضمن حدود الموقع نفسه ، ويقع على مساحة ٥٠٠٠ متر مربع تقدر قيمتها بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكى .

وساهمت الحكومة المصرية ومحافظة الاسكندرية ، ولايزالان ، بمبالغ مناسبة فى تمويل المشروع - كما رصدت الحكومة المصرية فى ميزانيتها مبلغ ٢ مليون جنيه لبناء نواة المجموعات وساهمت ولاتزال منظمة اليونسكو والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى تكلفة برامج تدريب الموظفين الذين سيقع عليهم الإختيار للعمل فى المكتبة ، وتقدر بحوالى ٩٠ ألف دولار .

وساهم البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP فى رصد المبلغ اللازم للمسابقة المعمارية الدولية وتكاليف اللجان الفنية ، ولجنة التحكيم الدولى التى ستختار النماذج المعمارية الناجحة ، ودفع قيمة الجوائز - وتقدر تكاليف المسابقة بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ دولار .

المراجع

جامعة الإسكندرية : مشروع إحياء مكتبة الاسكندرية القديمة . الإسكندرية : ١٩٨٦ .

حسين ، محمد أحمد : مكتبة الاسكندرية فى العالم القديم . القاهرة : مكتبة الاعتماد ، ١٩٤٣ . ٨٦ + ١٢ ص

العبادى ، مصطفى . مكتبة الاسكندرية القديمة . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية : ١٩٧٧ . ٧٨ ص

محافظة الاسكندرية . مشروع التخطيط الشامل : الإسكندرية ٢٠٠٥ موجز التقرير العام - اعداد محافظة الاسكندرية|وجامعة الاسكندرية ، ١٩٨٤ .

من أجل أحياء مكتبة الاسكندرية : نداء السيد أحمد مختار امبو - المدير العام لليونسكو من أجل احياء مكتبة الاسكندرية باريس ، ٢٢ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٧ . (٣ ص)

Alexandria, University of.The New Alexandriana: Revival of the Ancient Library of Alexandria. Alexandria, 1985. (n.p)

Aman, Mohammed M. "Revival of the Ancient Library of Alexandria," Library Times International, vol. 4, no.4, 1988. PP.50-51.

----------------- Revival of the Ancient Alexandrian Library; part 4: A Study of Manpower Needs and Development and Estabilshment of a School of Information Studies. paris: UNESCO, 1987. 44p. (Restricted)

Clavel, Jean-Pierre and Jacuqes Tocatlian. Feasability Study for the Revival of the Ancient Library of Alexndria; First phase.
paris: UNESCO, 1987. 33p. (Restricted)

Clavel, Jean-Pierre and Jan Meissner, Revival of the Alexandrian Library of Alexandria: Architectural Brief. paris: UNESCO, 1987. 21p. (Restricted)

Harrauer, Hermann, "Die Neue wiener pinakesrolle, in: proceedings of the Sixteenth International Congress of papyrology. Columbia Universty, 1980. chico, california: Scholars press, 1981. pp. 49-53.

Itayem, Mahmud A. Revival of the Ancienl Library of Alexandria, part 3: a collection development Plan.paris: UNESCO, 1987. 70 p. (Restricted)

Jackson, Sydney, "Alexandrian Library," In world Encyclopedia of Library and Information Services, 2nd. edition ,Chicago: ALA 1986. pp. 39-41.

Pearson, Edward Alexander. The Alexandrian Library: Glory of the Hellenic World. London: Cleaverhulme press, 1952.

Tee, Lim Huck. Revival of the Ancient Library of Alexandria proiect, part 2: A Strategic plan for the Automation of the Library of Alexandria. Paris: UNESCO, 1987. (Restricted)

مراجعات الكتب

مصطفى رجب سالم: القراءة الحرة لمعلمى اللغة العربية فى المرحلة الثانوية: موضوعاتها ، دوافعها ، وبعض معوقاتها - القاهرة

١٩٨٢

« رسالة قدمت لقسم المناهج وطرق التدريس ، كلية التربية ، جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير فى التربية » .

عرض وتلخيص

عوض توفيق

مدير التوثيق بالمركز القومى للبحوث التربوية
جمهورية مصر العربية

القراءة الحرة لمعلمى اللغة العربية - كما عرفتها مصطلحات البحث - هى القراءة الخارجية التى يقرؤها معلموا اللغة العربية خارج نطاق كتب الغة العربية والتربية الدينية المقرره على تلاميذ الصفوف الدراسية التى يقومون بالتدريس لها ، وتشمل كل مايقرأه المعلمون سواء اكان صحفا ام كتباً ام مجلة دوريه .

وقد حدد الباحث مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى الآتى :

- ما الدافع الحالى لقراءات معلمى اللغة العربية فى المرحلة الثانوية ؟

هذا وقد تفرع عن هذا السؤال الاسئله الاتية :

١ ـ ماذا يقرأ معلمو اللغة العربية فى المرحلة الثانوية ؟
٢ ـ مادوافع القراءة لدى معلمى اللغة العربية فى المرحلة الثانوية ؟
٣ ـ ما معوقات القراءة لدى معلمى اللغة العربية فى المرحلة الثانوية ؟

أما فروض البحث كما وضعها الباحث فهى :

١ ـ ارتفاع ثمن الكتاب يعوق معلمى اللغة العربية عن القراءة
٢ ـ برامج الاذاعتين المسموعه والمرئيه لاتساعد على اقبال معلمى اللغة العربية على القراءة
٣ ـ انشغال معلمى اللغة العربية بالدروس الخصوصيه لسد حاجاتهم الماديه لايساعدهم على القراءة الحرة .
٤ ـ قراءات معلمى اللغة العربية ترتبط بالمنهج الذى يدرسونه فى اللغة العربية والتربيه الدينيه .
٥ ـ المكتبات العامة والمدرسية باوضاعها الراهنه لاتساعد المعلمين على القراءة
٦ ـ معلم اللغة العربية فى المرحلة الثانوية فى الريف يقرأ أكثر من معلم اللغة العربية فى المدينه

وترجع اهمية اجراء هذا البحث فى انه يمكن أن يسهم فى المجالات التالية :

١ ـ وضع البرامج التدريبية للمعلمين فى اثناء الخدمه وفى مرحلة الاعداد بهدف تنمية القراءة الحرة لديهم .

٢ ـ معرفة المعوقات التى تبعد المعلمين عن القراءة مما يساعد على تقديم الحلول والعلاج المناسب لها .

٣ ـ وضع خريطة توضح نوعية الكتب التى يقرؤها المعلمون والتى لايلتفتون اليها بهدف توجيه سلوكهم القرائى ايجاباً وسلباً .

٤ ـ مساعدة امناء المكتبات على تقديم الكتب التى يميل اليها معلموا اللغة العربية حتى يشبعوا ميولهم بقدر الامكان

٥ ـ تقديم مزيداً من الخبرة بدوافع القراءة ومعوقاتها وموضوعاتها للمسئولين عن تسويق الكتاب مما يساعدهم على مراعاة الجودة فى الكتاب المقدم لهم .

أما خطوات البحث والإجراءات التى اتبعها الباحث للاجابة على اسئله البحث والتحقيق من فروضه فقد سارت فى سلسلة من الخطوات تتمثل فى :

● التعرف على نتائج البحوث والدراسات التى اجريت في ميدان القراءة الحرة فتناولت البحوث والدراسات الاجنبيه والعربيه التى عرضت الميول القرائية ودوافع القراءة ومعوقاتها فى المدن والريف وبأختلاف المهن والسن والجنس وتأثير قراءات المعلمين على قراءات التلاميذ .

● عرض قضايا اجتماعيات القراءة ودوافعها ، وخصائص القارىء الراشد وطبيعة الماده المقروءة والتأثيرات الاجتماعيه للقراءة وتأثير وسائل الاعلام على القراءة ودور الكتاب كوسيله معرفية وتربوية تعليميه . هذا وتعتبر هذه الخطوة الاطار النظرى للبحث .

● القيام بدراسة تجريبيه استخدمت فيها مجموعة من الادوات التى تنوعت فشملت المقابلة الشخصية لمجموعة من معلمى اللغة العربية فى المرحلة الثانوية ومجموعة من موجهى اللغة العربية بهذه المرحلة التعليمية وحصر الكتب المقرره على طلاب المرحلة الثانوية فى مادة اللغة العربية وفحص سجلات استعارات معلمى اللغة العربية فى بعض مكتبات المدارس الثانوية وبناء استبيان فى ضوء هذه المحاور والتأكد من سلامته وتطبيقه على عينه من المفحوصين من معلمى اللغة العربية بالمرحلة الثانوية ، واختيار عشرة من افراد العينة خمسة ممن اظهر الاستفتاء امتيازهم فى القراءة ، وخمسة ممن لايقرؤون ومقابلة كل منهم مقابلة شخصية للحصول على معلومات عن حياتهم وظروفهم للتعرف على دوافع القراءة ومعوقاتها لديهم .

نتائج البحث :

عالـج البـاحث البيانـات التى حصـل عليها من دراسته التجريبية احصائيا للوصول الى نتائج البحث التى يمكن عرض اهمها فيما يلى :

١ ـ نسبة معلمى اللغة العربية الذين يقرؤون ثلاث ساعات فأكثر ١٢,٥٪

ونسبـة الـذين يقرؤون من ساعتين إلى ثلاث ساعات ١٧,٥٪ ونسبة الذين يقرؤون من ساعة إلى ساعتين ٣٦,٦٧٪ ونسبة الذين يقرؤون من نصف الساعة إلى الساعة ١,٦٧٪

٢ ـ تتحدد قراءات المعلمين بالمجالات التاليه : المعارف العامه ، العلوم الدقيقة والعلوم السياسية والاجتماعية والفسلفة وعلم النفس والتربية والتعليم وآداب اللغة والتاريخ والتراجم وكتب الأطفال

٤ ـ تختلف قراءات المعلمين عن قراءات المعلمات كما لاكيفا .

٥ ـ القـراءات الـدينيه لمعلمى اللغـة العربية تتحدد بالتصوف وكتب السلف واصول الفقه وكتب الاحكام والاحوال الشخصية والقصص الدينية وكتب التفسير والاقتصاد الاسلامى وكتب اسلاميه تعالج مشكلات الشباب والمجتمـع المعاصر ومقارنة الاديان والمقارنه بين الدين والعلم وكتب السنة والتاريخ الاسلامى والسيرة المحمديه .

٦ ـ مجالات القراءة فى الصحف اليوميه هى الموضوعات الدينيه ، اخبار الرياضة وصفحة الوفيات ثم رسوم الكاريكاتير والاخبار الداخليه والحوادث واخبار الاسكان والموضوعات السياسيه والموضوعات الفنية .

٧ ـ تنقسم دوافع المعلمين إلى القراءة الى ثلاث مجموعات هى :

أ ـ المجموعة الاولى وتضم دوافع المعرفه والثقافة العامة والاطلاع ، المتعـه ، الاستفـادة فى التـدريس ، الاستفـادة فى ادارة المناقشات داخل الفصـل ، الاستفـاده فى طرح موضـوعات التعبير وتتراوح نسبة وجود هذه المجموعة بين ٥١,٧٪ و ٩٥٪ .

ب ـ المجموعة الثانية وتضم دوافع الاستفادة فى احاديث الصباح بالمدرسة ، كتابة مقالات فى مجلة المدرسة ، اعداد محاضرات فى الندوات الثقافية ، تحقيق الذات ، اعداد خطبة الجمعة ، والدوافع هنا ذوافع عمليه كأعداد خطبة او مقالة او ندوة وتتراوح نسب وجود هذه المجموعة بين ٢٠٪ و ٣٦,٧٪

ج ـ المجموعة الثالثة وتضم دوافع التعرف على الجديد فى المادة ، واستثار وقت الفراغ ، الحاجة الى الكمال والمعايشه ، تنمية الذوق الادبى ويغلب على هذه الفئة القراءة للتذوق واستثار وقت الفراغ والتعرف على الجديد وتتراوح نسب وجود هذه الفئة ١,٧٪ و ١١,٧٪ .

٨ ـ هناك معوقات كثيرة للقراءة تتمثل فى : ـ

● عدم وجود وقت فراغ للقراءة ويرجع ذلك إلى أن رواتب المعلمين لاتكفيهم مما يجعلهم يبحثون عن وسيله اخرى للزرق عن طريق العمل الخارجى ، هذا الى جانب ان ٩٥٪ من معلمى اللغة العربية ومن فئات الشعب يسقطبهم التليفزيون .

● ارتفاع ثمن الكتب وقصور الرواتب ـ كما أكد ٨٨,٤٪ من المبحوثين ـ عن مواجهة النفقات الضرورية للحياة وشراء الكتب ، ويتطلب هذا تدخل الدولة بالدعم السريع للكتاب .

● قصور ميزانية المكتبات المدرسيه ادى ـ فى الغالب ـ إلى نقص مراجعها الرئيسيه والكتب الجديده ، هذا الى جانب ان نظار ومديرى المدارس يتدخلون فى تجديد الكتب المشتراه فيشترون مايميلون اليه هم شخصياً ، ويعكس هذا الواقع سوء التخطيط فى المكتبات المدرسيه ، يقف الى جانب هذا ان كثيرا من المدارس الثانوية تخلو تماماً من المكتبات ، وهناك ظاهرتان جديرتان بالأعتبار هما ان المدارس التى تعمل فترتين تحرم الفترة الثانية منها من وجود المكتبة مفتوحه لأن امين المكتبه يعمل فترة واحدة عادة ، وان الخدمة المكتبية فى المكتبة المدرسية توجه اساساً للطلبة ولاتوجه للمعلمين .

● عدم توفر مكتبات خاصة بالمعلمين وان وجدت فانه لايتوفر بها كتب كثيرة يمكن ان تلعب دوراً فى الغـنى المعرفى ويرجع ذلك إلى ضيق المساكن الجديده وإلى أن اقتناء الكتب يتطلب تكاليف باهظه تعجز رواتب المعلمين عن مواجهتها وقد اسفرت نتائج البحث عن ان نسبة من يقتنون الكتب من العينه لايتجاوز ٢٠٪ من الذكور وحوالى ٦٪ من الاناث .

● قلة المكتبـات العـامـة فى المدن هذا علاوة على ان القرى فى جميع المحافظات لايوجد فيها مكتبات مطلقا ، وعلى الرغم من ضآلة هذه المكتبات فأنها تغلق ابوابها غالباً فى الساعة السادسة اى فى الوقت الذى يبدأ المعلمون فيه القراءة مما يؤكد سوء التخطيط لأن المكتبة لها وظيفة تختلف عن اى جهاز آخر .

● سوء الخدمة الارشادية فى المكتبات العامة يؤدى إلى عزوف المعلمين عن القراءه ، ويرجع هذا الى ان كثير من العاملين فى المكتبات ليسوا مؤهلين للعمل فيها ، كما ان كثير من المكتبات تتبع نظم تصنيف معقده وبعضها لايوجد به الشخص الذى يدل الباحث على المراجع التى يحتاجها ولاسيما الحديث منها الذى كثيرا ماتخلو منه المكتبات .

● زيادة اعداد الطلاب فى المدارس يعكس العبء الشديد الملقى على كاهل معلم اللغة العربية والتربية الدينيه مما يجعله يخصص جزءاً كبيراً من وقته الخاص لتصحيح كراسات وامتحانات التلاميذ .

● كانت المشكلات الذهنية والعاطفية بالنسبة لبعض المفحوصين معوقاً يمنعهم عن القراءة وقد وجد الباحث ان المعلمين الذين لم يتزوجوا يمثلون غالبية عظمى من الذين اجابوا بالاثبات عن هذا المعوق .

● رغبـة بعض المعلمين فى النماء المهنى واحساسهم بمسئوليتهم نحوه يجعـل القراءة المهنية تستغرق كل وقت المعلم ، هذا ويعكس هذا المعوق ظاهرتين احدهما صحيه والاخرى مرضـية فأما الصحية فهى احساس بعض المعلمين باهميه النمو المهنى ، واما الظاهرة المرضية فهى ان هؤلاء المعلمين

قد هربوا من النمو المصرفى العام مما قد يؤدى بهم الى التقوقع والانغلاق فى نطاق المادة التى يدرسونها .

● الاستفتاء عن القراءة بوسائل اخرى كالتليفزيون والاذاعة ، ومن الحقائق الجديرة بالاعتبار فى هذا المجال ان ٩٥٪ من المعلمين الذى قابلهم الباحث مقابلة شخصية شكوا من ان التليفزيون يسيطر عليهم وانهم غير قادرين على الأبتعاد عنه .

● ارتفاع اجور الدروس الخصوصيه والاخذ بنظام الامتحانات الشهريه ادى الى تفرغ المعلمين بعض الوقت لتعليم اولادهم .

● الارهاق البصرى اثناء القراءة وعدم توافر نظارة للقراءة هذا علاوة على سوء الحالة الصحية ـ خاصة بالنسبة لمن تجاوز من المعلمين سن الستين ـ يجعل المعلم يتصرف عن القراءة الخارجية مهنية او غير مهنية .

● التوصيات والمقترحات التى يرى الباحث انها تساعد على تحقيق نتائج البحث وتنمية السلوك القرائى لدى معلمى اللغة العربية وتعمل على تدعيم دوافع القراءة لديهم وإزالة مايعترض سلوكهم القرائى من معوقات ممكن ايجازها فيما يلى :

١ ـ تخفيف اعباء التدريس التى يقوم بها معلم اللغة العربية يساعده فى ايجاد وقت يمكن ان يستثمره فى القراءة الحرة .

٢ ـ ربط ترقى المعلم بامتحانات شفويه ومقابلات شخصيه تركز على قراءات المعلم الحره

٣ ـ تيسير عملية القراءة لدى معلم اللغة العربية عن طريق تزويد مكتبات المدارس بالجديد مما تخرجه المطابع ، وتحسين الخدمات المكتبيه داخل المدرسة والاعلان عن الجديد من الكتب فى وسائل الاعلام .

٤ ـ يجب ان تشارك نقابة المعلمين فى دعم الكتب المهنية وتيسير الحصول عليها المعلم اللغة العربية بصفة دورية .

٥ ـ ينبغى ان تدعم الحكومه الكتاب كما تدعم الخبز وان تتوسع فى انشاء المكتبات الفرعية متى يقبل الناس ومنهم المعلمون على القراءة دونما ارهاق مادى .

٦ ـ ترشيد وسائل الاعلام بصفة عامة والتلفاز على وجه التخصيص بأن تهدف بعض برامجـه إلى تنمية السلوك القـرائى لدى فئـات الشعب على اختلافها ووظائف ابنهائها .

٧ ـ يجب التفـات المهتمـين بتربية الـطفـل الى ضرورة غرس السلوك القرائى لدى النشىء وتوفير الكتب للاطفال وتحسين اخراجها وتقليل اثمانها .

٨ ـ يجب التفـات المهتمـين باعـداد معلم اللغـة العـربية الى ضرورة تخصيص بعض المحاضرات للقراءة الخارجيه كجزء من منهج اعداد معلم اللغة العربية

٩ ـ يجب النظر الفورى لسياسة القبول بالجامعات ولاسيما فى الكليات التى تعد المعلمين عامة ومعلمى اللغة العربية خاصة حتى ترتقى بمستوى الخريجين الذى هبط بشكل ملحوظ فى الآونة الاخيرة بسبب القبول الآلى فى الجامعات .

In this study I have looked at the problems involved with improving the cataloguing system. Computerised was decided as the best solution. Although it will be expensive in the first instance the benefits will be given are enormous.

The proplem of coping with English material can be solved by joining the OCLC network. However, the library is still faced with the fact that the 65% of the stock is in Arabic.

In order to cope with this the most satisfactory solution would be to purchase a mini computer and an in house turnkey system such as GEAC which would be adapted to our needs. If this does not prove possible, the prospect of inviting an expert to write a special programme will have to be considered, but this may prove too expensive.

When we reach and manage to automate our catalogue, our libraries will accomplish their goals. As an on line cataloguing system is completed and becomes operational our libraries will move to their ultimate goal of a totally integrated on line bibbliographic access system and the university community will have access to all resources in the union catalogue.

Automated catalogue would undoubtedly lessen the worst of the cataloguing problems in our libraries by speeding the existing procedures for catalogue production and will expand the availability of resources within the university.

on line interaction with a computer. General instruction needs to be given. Clear, concise instructions can be displayed by the equipment. Pictures are usually more helpful than words alone.

7. Evaluation:

In general, evaluation is not a simple process. It involves time and rigorous application of consist criteria. The success of the system is very dependent on the software.

It is preferable to wait for 6 months carrying out the evaluation to be sure that users and staff are becoming familiar with the new system. Then we can use a questionnaire or interview to investigate the users and staff attitude and their reaction to the computerised catalogue to see how the new system managed to remove some of the difficulties from the staff and help the users in their resarch.

Using a diary can help us to know how many time the hardware breaks down and see if the response time of the installed equiipment is within a specific tolerance range.

The new system can be evaluated against the aims and the objectives to find out if all objectives for the new system have been met.

8. CONCLUSION:

Helwan University libraries are suffering from traditional card catalogue because of the problems of the manual cataloguing system. It is very difficult to solve the problems or to provide an effective service.

We are looking forward to replace the existing system with a more flexible one.

There is no one best computer software and hardware for every library's in house data base system because 'best' will vary with varying needs. Identifying the library needs is the best way to ensure that the software will be able to deliver all the things expected. Each system has its strengths and weaknesses.

(vii) Operate over a wide temperature range so there is generally no need for air conditioning.

(viii) Provide for,such operations which can be alphanumeric or numeric.

6.5. Physical Considerations:

A new campus for the university will be completed in two years time.

I think that the central library is a suitable location for installing the hardware and for the staff who will operate and manage the machines.

Staffing :

It is necessary to give the staff an adequate and accurate information about the introuction of the new system. A member of the central library staff will need to become very involved with the new system for it to be used properly so, the cataloguers who will be involved in operating the new system will need more specific training. Training in on line searching is not static activity and anyone involved in searching will probably need to attend retraining and updating courses from time to time to keep abreast of developments.

There is the possibility of an external short course in the UK. or U.S.A. Some experts could visit Egypt to conduct courses for our library staff who would find difficult to leave Egypt because of their personal circumstances.

We should arrange regular meeting to explain and to monitor the new system. The library assistant might be trained on the use of the computer terminal for simple on line record selection and creation.

The training programme must be planned well in advance and sufficient opportunity must be given for practice in house to make the system more acceptable. Finally, the cataloguers in the central library should be responsible for managing the day today running and the deputy librarians should have the overall responsibility.

6.7. Users Instruction:

With on line searching many people are potentially involved and at many levels. It is necessary to allow a new user time to get accustomed to

6.3 Choose and Buy the Hardware:

There are some American and Japanense sales offices in Cairo that may be able to provide suitable hardware.

When selecting the oppropriate model for our specific needs it is essential to consider whether the machine is large enough and capable of doing the tasks required and able to match specific need.

An important consideration is the stability of the manufacturers as the supplier will be responsible through the Agents in Cairo for the servicing and maintenance of the machines.

Any hardware purchased should also be considered from the point of view of user friendliness.

6.4. Hardware Requirements:

The computer we are buying must be large enough to suit the system requirements. Peripherals will include up to 80 terminals, line printers, magnetic disc drives, magnetic tape drives and be suitable for the software decided upon.

A system such as we require could be run by a mini computer such as an HP 250 manufactured by Hewlett Packard or similar models from IBM and NCR.

The hardware chosen should be able to:

(i) Manage on line requirements.
(ii) Offer powerful data communication capabilities.
(iii) Be available in Egypt.
(iv) Permit connecting terminals to the system through existing telephone lines.
(v) Have a large selection of language - COBOL, FORTRAN? RPG BASIC, PASCAL, so programmers can choose the one that best fits the application.
(vi) Provide an organisation responsible for staff training at our location.

— ability to search files for a record and to display or print the records.

— formating and printing of records from the subfile and master file.

6. SYSTEM IMPLEMENTATION.

6.1 Getting the System Working :

To carry our jobs described under processing, some factors should be taken into account:

We have not experienced staff on hand, so, it risks spending a tremendous amount of time and money to install the system that does not work properly It is best advised to contract with GEAC to implement the system for us.

In case of having software written by an expert programmer this option can be very expensive as I have mentioned before, but other options will not be available.

It is important to remember that evaluating each step in terms of its ability to meet our requirements is a crucial factar.

The computer hardware and system software decision must really be made together because not all software runs on all hardware and the catalogue differ in content, record format, display options and method of use.

A communication network should offer the opportunity for any user with a terminal to have access to the library catalogue.

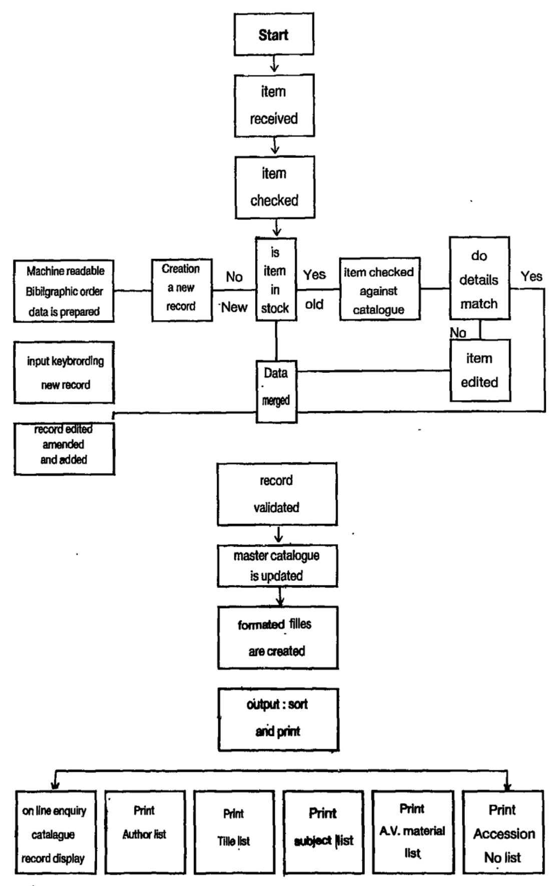
To start the data input, the manual records must be checked edited and then converted to machine readable form.

I think that, both old and new systems should be operated in parallel for a period of time (one or two years) until the new system works satisfactory.

6.2 Software:

The decision relating to the software choice have already been explained.

Flow chart of automated catalogue



visual material indexes. The sequence of the master file can be alphabetical with other sequences on request.

The on line authority file can ease the task of establishing entries, creating, filing and updating records.

New records will frequently be added and old records will frequently be revised. If a record is found on the data base the catalogue can accept it and simple add the holdings statement. Items not found will follow a series of review and edit procedures.

File maintenance functions include the operations involved in correcting errors in records, adding data to existing records and deleting unwanted records.

It is possible of course to create a master file of catalogue records of all the libraries holdings and to provide search acces to the computer.

5.2.8 Processes:

In general, the machine will provide very rapid access to information based on combination of data elements.

The first process is normally to check the accuracy of the record.

The other processes are best described from (the flow chart).

Software package should enable one to create, edit, amend, delete, and update records.

When the added entries of the catalogue records are added on line. These are processed individually, checked, edited and incorporated into the master file.

I think all the systems have similar basic prrinciples of operation

— input, validation and editing of data.

— Creation of catalogue record.

— creation of catalogue subfile.

— merging of subfile with master file.

— ability to delete records from file.

illustration
form

500	Bibliogaraphic notes	,,	35	,,
700	Subject heading as added entry	,,	25	,,

This record shows the fields used in Typical catalogue entry. Fields will be of variable length adding up in total to approximately 312.

5.2.5 Size of Information :

The size of information as follows:

Our libraries collection are 317 390 items:

204 864 in Arabic and 112 526 in English. the annual intake about 20000 items all together. The average size of record is only 312 charaters in length because record need not to full MARC standard. The format can be tailored to our own needs. the bibliographic descripton can be kept to a minimum wherever possible. Simplicity will save uscataloguing time and probably produce clear records for our users. We are looking for a simpler structure and more flexible format for our local use.

So, The size fille for only Arabic materials 204 864 x 312= 63 898 848 characters. The growth of the fille should be taken into account.

In five years time the file would hold 100 000 items. In addition its records already there.

Thus the size of the file for Arabic material could be 65000 in Arabic 35000 in English. This point should be taken into account.

5.2.6 Filing Rules:

It should be a straight forward letter by letter filing order, for Arabic Alphabet.

5.2.7 Current Files:

We need to create a master file of catalogue records of the libraries, holdings and to have an author, title, subject, accession number and audio

this format with all tags, subfield and other indicators for the Arabic materials. So we will keep the symbol meaning and the structure of the MARC format as it is. "MARC format is an international standard for machine readable data." AACR is now the accepted code in our libraries. The MARC tagging structure in constructed to fit in with it, and the format complies with the international standard of bibliographic description. The detailed entries will increase the size of the catalogue which could have a considerable effect on the costs, our system requires to store the information in field of variable length. Variable length record is described by Fayen (1983) as follows:

" A record whose length may vary from instance to instance, for example, a biblioraphic citation might be very long or very short depending on the amount of cataloguing information needed to describe the item."

5.2.4 Data Elements:

The bibliographic data elements could be in the main file as follows: A typical variable record can be like this:

001	ISBN	approximately	10 chracters
041	Foreign language	,,	8 ,,
049	Location within libraries	,,	10 ,,
082	Dewey classification No	,,	20 ,,
100	Responsibility Eg. Main Author Editor translator	,,	79 ,,
240	Title	apporximately	50 characters
250	Edition	,,	11 ,,
260	Publication details Eg publishers Place of puplication date of publication	,,	35 ,,
300	Physical description Eg collation size	,,	32 ,,

Output in microfiche is required to produce a union catalogue for the multisite libraries throughout the university. This can help if the computer breaks down, and for distribution in the places for which we could not afford having a terminal at each teaching department within the university. So, Fiche catalogue can be made available in many places and help to locate copies in every teaching department within the university. The microfiche faculties are available in our faculties. So, the hard copy on microfiche will be acceptable as a catalogue format. I think the microfiche would seem the obvious choice of format because it is considered easiest to use, cheap to produce and duplicate.

A minimum of 40 copies of the main catalogue sequence would be required, "two for each faculty and four for the central library".

We can accept an annual cumulation with monthly updates.

5.2.2 Method of Input : via keyboard

The input is to be prepared on line. This involves the use of terminals which interface with the computer in real time for records create, retrieve, and editing. The input unit will need the information and convert it into an electronic form which the machine can store. The on line will permit the user to interact with the library files directly and in real time. Catalogues should prepare the data to convert the information to machine readable form under the supervision of the deputy librarian in the central library, and the librarians of the different faculty libraries.

5.2.3 Format Requirements :

I think that to establish a catalogue in machine readable form, it is preferable to use our own record structure. We can select some existing MARC fields and rearrange in a much simpler format, statements of price for example are not being included for reasons of simplicity. We can use the same tags, level indicator, subfield code and the field terminator, to enable the catalogue to be read and manipulated by the computer. Then we can use it for the English materials, and we can use the translantion of

— In respect to communications. I think that we need type of communications technology that can allow us to provide public access terminals to a remote data base and get a decent response time and decent reliability at an economic cost. We need as many terminals as possible and the communication links should offer the opportunity to any user with a terminal to have access to the union catalogue. This means that any one on site or in a department will able to search the catalogue.

— The system must enable searches by author, title, subject, ISBN and accession number .

— The system must prepare and print all items which have the same classification number.

— The system must prepare and list all items under a particular subject and print out record under any required headings.

— The system must mention the location of items.

— The programme must be correct, that is, it must produce correct output for all correct inputs. It must be well documented, it must be understandable and must be easy to modify. It must be efficient.

— Finally physical consideration and site preparation should be taken into account to install the new hardware and to store the software such as: air conditioning, lighting, floor construction, etc.

5.2 Cataloguing System Design Specification:

The basis of a cataloguing system can be described in terms of input, files, processes and output.

5.2.1 Output Requirement:

What we want from automated catalogue ? The simple answer could be sorting and listing. The ability to access the catalogue on line gives additional facilities of carrying out small inquiries and large searches.

An on line catalogue is required to allow staff and users to interrogate library files via a computer terminal.

own applications and we can then set our own priorities and can keep close control over the work.

It is inadvisable to use our parent computer because the parent computer in fact is devoted for and controlled by the faculty of engineering. This could prevent us to do what we want, besides the communication problem between the various libraries. Libraries are long distance from the Computer Centre. The parent body computer is not large enough to be used by a variety of department within the university.

5. System specifcation and design.

5.1 Specification of Automated Catalogue Required:

The new system requirements can be summarised as follows:

- The system must be able to accommodate up 20 branches and a minimum of 80 terminals, to cope with the eighteen college libraries and the central library. We need **four** terminals at least in every library two for users and the other for staff.
- The system must be able to accommodate **double** the amount without major system redesign or hardware replacement or additional CPU hardware for the future development.
- The system should potentially be part of a fully integrated on line system. The catalouge will have a priority and the system must support the production of a union catalogue.
- Access to the master file of the catalogue records should be on line.
- The system must have the ability to add, change, and delete bibliographic records in the files from the terminals and to up date the bibliographic file automatically and interfiling new data with the central file.
- The system should use a dedicated line. This involves linking terminals with the computer over publicly owned telephone line, using a multiplexes, a device that allows two or more messages to be transmitted on one line.

I recommend to join OCLC Europe which can provide a complete on line system for all housekeeping tasks.The search key can be derived from title, author, ISBN. Buckle (1983) states that all records are available on line to all users during the 17 hours operational day. All new records are indexed "on the fly" so that became immediately available on line to other users of the system.

— In respect to Arabic materials 65% which not be covered by OCLC.

Bearing in mind the various constrains, it seems to me that the best option which can suit our needs enable us to meet our objectives and solve our problems can effectively met by an in house system using a minicomputer with a turnkey system.

If this does not prove possible. The only alternative then could be to hire an expert to design a programme for us.

After buying the software then we can buy the hardware required that can run this programme.

The options available are:

(i) Install a mini computer in the central library.

(ii) Purchase computer time from a vendor but the cost will be very expensive. "Commercial computer can sell time and programme." This is a common solution for libraries without a parent body computer.

(iii) Share a mainframe computer with other libraries in the same area. " Libraries can cooperate to install a computer for processing their information."

(iv) Use the parent body computer. "Helwan University has Digital PDP II Memory 128 k. It is a mini computer directed by the faculty of engineering".

From my point of view to have our own computer is the best alternative. The problem is the higher cost because the hardware will have to be paid for in the first year, but the library will have equipment dedicated to its

The Idea of computerising our libraries catalogues should be considered. There is no doubt that the computer system will do the function more efficiently and more accurately and will speed the cataloguing operation and will reduce the prolems.

We can summarise some of the potential benefits.

4.5.1 The potential Benefits of a Computerised system :

The benefits seems to be:

(i) It can provide access to the complete, and up to date data base to the different libraries and expand the availability of resources within the university to all the scattered libraries.

(ii) Automating the catàloguing function will give our libraries a start in building a machine readable data base which can be used to automate other functions such as acquisition etc.

(iii) It will give our staff a chance to learn the new technique.

(iv) It can help our staff to do more with the aid of the computer because a computer can carry out routine tasks such as typing and filling quickly and accurately.

(v) It will give our users a better service because:

   (a) A computer enables a user to obtain very quickly a list of bibliographic refernces on his subject.

   (b) It can carry out searches more quickly than a reader would do. Thus increasing the speed and ease of using the library.

(vi) It can reduce the duplication of buying too many copies among the different faculties.

4.5.2 So, having decided to computerise, let us look at the best method available.

— In respect to English materials (112 526 items). It is advisable to join an international network for the benefits of our academic staff and students. I think that networks in general could be highly beneficial especially to academic libraries.

We can buy a turnkey package (The term turnkey means that the system will do everything, as soon as it is turned over to the customers). The vendor usually supplies all hardware required, besides the responsibility of library staff training. The number of packages suitable for creating in house data base has grown tremendously in the last few years.

There are many library packages in Europe and United States which can be adopted to our needs such as: ASSASSIN/ FAMULUS/ OCP/ OVID/ CAIRS and GEAC. Some software are not available on mini computer such as : OCP, OVID etc. Some are not avilable on line for operation system such as: Famulus, GOS, OCP etc. MARC compatibility is not available for data input in OCP or OVID.

If we look at CAIRS for example in more detail we find that:

Programming language is RTL 2, Data Capacity - 1 million records, MARC compatibillity possible, Record length - 90 fields, The hardware required is mini computer, it could be DEC VAX or Perkin Elmes 3 200 or Prime 400, Peripherals - VDU + Peripherals Disks + line printer. The operation system is mo line. physical output are printout and DOM. The supplier is Leatherhead Food Reseearch Association. (Prows 1983).

Software choice is ultimately dependent on individual circumstances.

The problem is the choice of one that best meets our needs is not aláwys simple. Without a good software that is suited To the application.

1 — The system will never perform as it should. To hire consultants to write the programms is very expensive but it could be a best option for the creaytion of computer based in house cataloguing system, because the system will be tailored to suit particular requirements and will give a complete control over the own dealing.

4.5 Feasibility Study Report:

In short. The manual system is now inadequate because of the poor service provided and the problems mentioned.

stock. I consider this to be a very important point especially for a university.

Therefore, it would seem to me more cost effective to improve the system by automation not in terms of money but in terms of benefits.

Now I will look at methods of automation.

4.4.1 Join a Cooperative : Membership of a Cataloguing Cooperative:

For many libraries join a cooperative is the cheapest of the options available because it gives excellent provision for resource sharing: a cooperative would offer the libraries not only the opportunity to use the services of an established computer based cataloguing system, but also a central bibliographic resource to reduce the need of local cataloguing libraries could save even more if they shared the cost of cataloguing their materials. I think that the financial constraints on libraries are making them think quite hard that cooperative system is a good idea where the cost and expertise were shared, system in operation were tried and proven. In short networking advocates look to resource sharing as a solution to the financial constraints of present library budgets.

The main disadvantages are:

(i) Certain standards have to be maintained in order to protect the integrity of the data that all members are using.
(ii) Individual libraries cannot do their own thing without regard to others.

The alternative of networking is to develop larger and stronger local collections.

4.4.2. In House :

We can develop a system locally which can be designed to meet the exact needs of our libraries. In house system allows maximum flexibility and autonomy. The library will be responsible for design programme test, install, and maintain. The great benefit of in house development is substantial control over the design of the system.

In terms of money:

Estimated costs depends on the system chosen and its flexibility, compatiblity, speed and response time.

For planning purposes it is useful to have some figure in mind.

— A very small system might cost less than £10 000.
— A medium sized system (up to 1000 000 items) might cost £60 000.
— A mini computer based system might cost up to £1 million.
— Computer hardware prices range from £2 000 for a microcomputer to over £2 million for a mainframe.
— Computer software operating systems cost from £200 for an operating system for a microcomputer to £50 000 for a mainframe operating system.
— Communicaation software can range from £4 000 to £15 000.

Prices are changing so rapidly. I think that computer equipment is continuing to become less expensive while labour costs rise.

Recurrent expenditure should be taken into consideration such as:

Staff costs, programmes, materials, equipment, maintenance, office furniture etc. Also, the libraries will have to pay a continuing cost for the use of communication facilities by the on line catalogue.

In short specifying costs is very difficult because each installation has a different hardware/ software requirement and the cost for such systems is very dependent on the equipment configuration and the complexity of our requirements. Product range is continually changing in line with the technical advancements in the computer industry. A rough guide the automated catalogue system with the specification required is also very difficult because of the different currency, the inflation, etc.

However, improving the manual system would still only mean that the stock of the university only is available to the readers. By computerisation the service cannot only be improved but access can be provided by linking up with other database, so that readers would be aware of international

Arabic characters and the same keyboard can deal with both the Arabic and English characters at the same time.

Fayen (1983) suggests that the only practical method of adding non Roman alphabets terms is to transliterate or translate the bibliogarphic information. I think to translate or transliterate the bibliographic information will not suit the Arabic users who prefer to use their own language. Translation also might not give the exact meaning.

In respect of the shortage of skilled manpower the Egyption government is trying to find some solution to solve this prolem by planning the manpower and restricting professional migration.

In respect of retrospective conversion it seems to me to forget about the old materials for one or two years and begin to build an automated catalogue for the new materials. This means that the users will still need to use the card catalogue for searching the old materials for one or two years.

In respect of telecommunication. The government is trying now to improve the service. The government managed to establish a direct cable between Egypt and Europe and between Egypt and USA.

In respect of automated catalogue costs. There is no doubt that an automated system will relieve staff from boring routines and improve the service for all users. The on line catalogue may not be cost effective in a small site but to my University it seems to be a good solution because it will form a communication network between the scattered libraries.

4.4 Possible Methods of Meeting Objectives :

With so many automated catalogue systems now available and with the problem of different language, it might be difficult to select the system which will fit the needs of our libraries.

The question to be considered is whether our libraries should be prepared to run their own catalogue production, or use an external service or join an existing cooperative. It is also possible that improved ofthe manual system could meet the desired objectives.

The materials that are in non Roman alphabets are difficult to catalogue appropriately. Some characters are not available on standard keyboards and screen displays. They need a system that can integrate or handle separately Arabic and English collection. Hardware and software should be able to cope with the Arabic and English materials.

Another constraints is the lack of professional staff trained in library skills. Although the number of professional staff in the University libraries seems high. They are mostly qualified in other subjects and have no library qualification.

The shortage of expertise because of the Egyptian manpower who prefer to work in different Arab countries to earn better salaries.

Another problem is the retrospective conversion. There are a great number of the collections which need to be discarded, besides the cost and time needed for doing retrospective conversion. This could possibly be over come by closing the card catalogue and put new entries into the computerised version.

The shortage of telecommunication facilities in Egypt.

The lack of money and the automated catalogue will cost a lot of money especially in its use of professional staff, physical environment consideration.

The online catalogue can be unavailable if there is a power failure or if the computer breaks down which seem to me one of the disadvantage of an on line catalogue.

4.3 Possible Solutions for Constraints :

Solutions for many problems associated with using the Arabic script in computers were found at least some of them.

To my knowledge that new terminals and software are gradually being developed which can accommodate Arabic characters. The "Hewlett Packard" for example managed to produce HP3 000 which cope with the

(viii) There is no union catalogue as it has so far been felt it would be too expensive.

(ix) The work of catalogue production with its related activities such as typing, filing, and checking consume a high proportion of time.

There is little doubt that becâuse of these problems staff are becoming increasingly dissatisfied with the present effectiveness of the catalogue. The card catalogue was quite adequate when the library collection was smaller, but when the collection is growing the problems outlined above are increasing.

We are looking forward at the possible methods of providing a more effective system which would solve problems of the manual cataloguing system, and provide a better service to the academic staff and students.

4.2 The Constraints Regarding the New System:

Many libraries have chosen to begin their library automation effort with on line cataloguiug through one of the international networks because the savings to the library are so great and the investment in system and equipment is so small. Helwan University libraries can only benefit from these advantages in respect of English materials by joining one of the international organisation. "We have 112 526 items 35% in English materials".

In respect of Arabic materials there is the problems of different language.

English and Roman script differ in some facets from the Arabic language and alphabet. The Arab language runs from right to left. English language has both Capital and small, but Arabic does not have dual format of letters. The punctuations which are familiar in the Roman alphabet language may have changed their positions, particularly the question mark, comma, and semi colon. 28 alphabet characters and additional diacritical marks are needed to present Arabic fully. For this reason many Egyptian libraries which have the majority of their holdings in Arabic have preferred to wait for a more appropriate time to start automation.

4 — FEASIBILITY STUDY :

In order to see how best to meet the objectives, we must first look at the current system.

4.1 The Problems of the Current Situation :

There are some problems which might not relate to the computerised system and can be solved manually but it is useful to mention them to give a clear idea about the present situation.

The present card catalogue was initially established to suit the needs of smaller academic libraries and the major weaknesses now seem to be:

(i) It is considered inadequate to provide good access to the library collection and the users cannot get what they want out of the catalogue because:

(a) The catalogue is impossible to keep current and accurate becasue of the misuse and the lack of alphabetisation skills.

(b) It is untidy and occasionally proves frustrating.

(c) Error can occur because some of the staff are inaccurate.

(ii) The catalouge is only available in one place within each library.

(iii) There is a slowness in the cataloguing operating and shortcoming of the existing procedure for catalogue production. Some items may be delayed for weeks.

(iv) The subject index has no systematic basis for construction because the catalogues are using "Sears" which are often interpreted from different points of view and there are many useful subject headings which have never been created.

(v) Level of descriptive cataloguing vary. This is because many staff are not professional librarians but graduates of other disciplines.

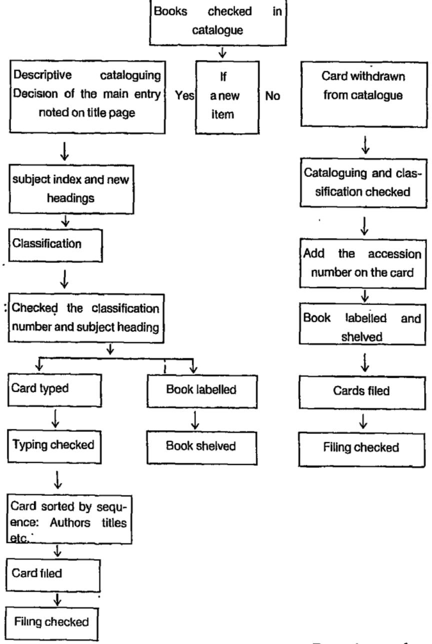
(vi) Clerical staff do some of the work without adequate supervioion

(vii) The lack of planning and clear policy. There is no one person responsible for cataloguing in overseeing the aii faculty libraries as a whole.

ANALYSE THE MANUAL CATALOGUE PRODUCTION

The work flow within the system of catalogue production is best described from the flow chart.

Items received from the acquisition department after accessed and stamped.



This flowchart applie to each library.

- ☐ Done by professional staff
- ☐ Done by non professional.
- ☐ Can by done by either.

BACKGROUND :

Helwan University was established more than eleven years ago. It comprises of 18 faculties scattered in different sites. There are 14 faculties in Cairo and 4 in Alexandria providing courses in a variety of subjects such as engineering, commerce, physical education, fine art, tourism and education.

The flowing table gives more details.

Each faculty has its own library and one professional in each faculty is responsible for cataloguing. Therefore, there are approximately 20 cataloguers out of a professional staff of 99. Often, assistance is given by non professional staff.

There is decentralisation in the technical processes and each library has a traditional card catalogue by author, title and subject. The card catalogue is housed in cabinets. The drawers now are pretty full in some of the faculty libraries. The libraries are using Dewey Decimal classification the 19th edition, and AACR (Anglo American Cataloguing Rules).

It is very important to mention that the definition of professonal library staff in Egypt are graduate from different colleges having studied different subjects but they do not possess a professional librarianship qualification.

3.1 — Analyse the Manual Catalogue Production :

The purpose of the catalogue is to show whether a specific book is in the library and to indicate the location of that book within the library, also to allow subject access.

Within Helwan University libraries the card catalogues are arranged alphabetically by authors, titles and subjects and the location of the book is a Dewey number.

The work flow within the system of catalogue production is best described from the flow chart.

Faculty	Student	Volumes Arabic	English	Library staff Professional	NOn Professional	Annual Budget
1 — Technical Engineering Mataria.	3300	5774	8075	5	5	6731.834
2 — Engineering Helwan.	3191	5941	14896	5	4	
3 — Foreign Trade.	8415	26048	7447	4	4	8062.525
4 — Science.	89	300	200	1	1	21846.487
5 — Education.	694	527	364	1	2	1200
6 — Art Education.	1228	15409	6331	4	3	1594
7 — Music.	601	9208	8140	3	2	2961.802
8 — Fine Art Cairo.	1807	3377	8113	6	3	2751.703
9 — Fine Art Alexandria.	837	4901	4524	6	2	4654.841
10— Applied Art.	1697	6002	9874	6		3036.160
11— Social Science	2375	20221	4205	6	3	5699.848
12— Home Economic.	1231	15026	5190	5	4	7359.372
13— physical EducationCairo Boys.	1506	15000	9220	8	5	3661.391
14— Physical Education Alexandria	1044	20000	5300	4	2	3947.420
Boys.						2664.152
15— Physical Education Cairo Girls.	915	16138	3806	9	3	
16— Physical Education Alexandria	698	11645	2414	6		2664,152
Girls.						2742.146
17— Tourism.	660	5797	2542	3	2	
18— Faculty of Agriculture	1039	11550	2085	5	2	2527.530
19— Central Library.		12000	9800	12	3	2000.964
					22	5000
Total	31426	204864	112526			91561.372
					74	

2 — OBJECTIVES

The purpose of this study is to provide the best possible service to academic staff and students at Helwan University. This aim can be met by the existing objectives of this study.

2.1 — The Objectives of this study :

To investigate the possibility of automating the manual cataloguing system of Helwan University libraries.

To find out the appropriate system which would suit our library needs and provide an effective service to our users.

To replace the existing system with a more flexible one.

2.2 — The objectives of the new system :

The objectives of the new system would be :

- To try to solve the problem of the manual cataloguing system and reduce the rate of rise cataloguing costs.
- To reduce the clerical and routine work.
- To remove some of the difficulties and remove drudgery from staff and thus use the time of professional and non professional staff more effectively.
- To increase the range of possible service.
- To allow library users access to other data bases more quickly.
- To speed the flow and the currency of the cataloguing procedure and improve the effectiveness of cataloguing system.
- To handle records rapidly and more efficiently and incease the quality of the catalogue.
- To establish a union catalogue of the holding of all the faculty libraries.
- To share resource between all the faculty libraries.

Automated Catalogue of Helwan University

TAWFIK HALIM TAWFIK

Director of the Documentation and the library — Helwan University

INTRODUCTION

Helwan University has a manual card catalogue system. There is no doubt that the manual systems cannot provide the real needs of users, and it does seem absurd that such work should be duplicated by many different libraries with quite similar collections. It is simply too costly and too time consuming for libraries to continue to provide and use traditional library systems.

The new developments are taking place all around us and the use of the computer could increase the speed and ease of use of the library as well as the efficiency.

Bearing in mind the various constraints and the present finacial restrictions, we should be aware that if we do not we have to pay twice as much next year because of the rising of wages, salaries of experts, besides the increasing costs of preparing the location, etc. So, the speed of time is crucial.

Therefore, a detailed study should be made to look at the possibility of changing the card catalogue to an automated one and the possibility of the application of new computerised systems in Helwan University libraries: study what can be done with reference to cost to decide if the potential benefits are worth the cost involved, study the advantages and disadvantages of a computerised system in terms of service to readers, ease of operation, staff requirements, and study the alternative solutions to the problems.



☐ **Issued Quarterly by:**
Mars publisHing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

☐ **For Correspondence and Subscription**

- Mars publishing House
  P.O.Box: 10720
  (Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
  121 El Tahrir St. Dokki Cairo
  Egypt

☐ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US$).
- Others (60 US$).

Vol 8, NO 2 (April 1988)

Studies :

Reports :

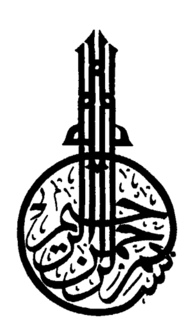
Reviews:

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

ARAB
JOURNAL
FOR
LIBRARIANSHIP
AND
INFORMATION
SCIENCE

Volume 8, No.2

April 1988





السنة الثامنة ـ العدد الثالث
أكتوبر ١٩٨٨ م/ صفر ١٤٠٩ هـ

مجلة
المكتبات والمعلومات العربية

□ المراسلات والاشتراكات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريخ ـ المملكة العربية السعودية
الرياض ـ ص.ب ١٠٧٢٠
(الرياض ١١٤٤٣) .
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع
التحرير ـ الدقى ـ القاهرة ـ مصر

□ الاشتراك السنوى : ١٢٠ ريالا سعوديا بالمملكة ـ ٤٥ دولارا أمريكيا لكافة الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمى

دار المريخ للنشر

□ تصدر هذه المجلة فصليًا عن دار المريخ من لندن ـ بريطانيا

محتويات العدد

الدراسات صفحة

• قواعد النشر

١ - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات فى العام ، صدر عددها الأول فى يناير ١٩٨١ م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .

٢ - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد

٣ - تخضع الدراسات المقدمة للنشر فى المجلة للتحكيم العلمى .

٤ - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تتصدر البحث .

٥ - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصينى على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

٦ - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التى يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .

٧ - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمى في الكتابة .

٨ - يفضل كتابة المصادر والحواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافى .

٩ - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .

١٠ - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .

١١ - لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .

١٢ - تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .

١٣ - تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم فى خدمة أهداف المجلة ، وستعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .

١٤ - تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذى نشر به البحث أو المقال .

١٥ - تمنح المجلة مكافآت عن المواد التى تنشر بالمجلة .

١٦ - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض : ١١٤٤٣ - المملكة العربية السعودية

مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ع ٣ ، يوليو ١٩٨٨

مراصد بنوك المعلومات والجامعات العربية

الدكتور / على بن إبراهيم النملة
أستاذ مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص : تتناول الدراسة ظاهرة تفجر المعلومات ، وماتقدمه المكتبات ومراكز المعلومات من خدمات للتغلب على مشكلة المعلومات ، ثم تفصل الحديث عن استخدام مرصد المعلومات ، وسعى الجامعات العربية للإفادة من مراصد المعلومات الوطنية والاقليمية والعالمية ، فضلا عن العمل على إيجاد قواعد ومراصد معلومات تابعة لها . وتنتهى الدراسة بدعوة الجامعات العربية ، من خلال اتحاد الجامعات العربية ، إلى دراسة جدوى بناء قواعد ومراصد معلومات إقليمية ، يظلها الاتحاد ، فى مقابل الاستفادة من قواعد المعلومات المتاحة .

(أ) عصر المعلومات :

يشهد العالم اليوم تفجرا في مجال المعلومات ليس له نظير في سالف الأيام (١) . وهناك اليوم مقومات عدة تدعو إلى ظاهرة تفجر المعلومات ، بحيث أصبحت الآن تتردد بين علماء المعلومات فكرة مشكلة المعلومات ، التي تقوم على ملاحظة أن هناك إنتاجاً فكرياً غير محدود يصدر بلغات متعددة ، ويأتى بأشكال مختلفة ومتشتتة (٢) . فلم يعد الكتاب اليوم هو الوسيلة الوحيد لنقل المعلومات الثابتة ، الموثقة ، القابلة للانتشار ، كما كان عليه من قبل ، بل

يزاحمه في ذلك أشكال أخرى كالدوريات ، والأطالس ، والخرائط ، والأشرطة الممغنطة ، والأشكال المصغرة من المصورات الفلمية ، والأشرطة السمعية (٣) ، والأسطوانات الليزرية ، وأخيرا بطاقات الليزر .

والمستفيد اليوم وهو المطالع ، أو القارىء ، أو طالب المعلومات ، لم يعد يملك الوقت ليبحث بنفسه عن المعلومة ، أو المعلومات التي يريدها . وإن كان الوقت هو نفس الوقت أمس واليوم وغدا ، إلا أن بركة الوقت ليست على ماكانت عليه من قبل ، فأصبح المستفيد يبحث عن المعلومة بسرعة غير متصورة ، وإذا أضيف إلى ذلك أن هذه المعلومات قد تكون من التعقيد بحيث لا يمكن الوصول إليها من خلال مصدر واحد زادت المشكلة تعقيدا ، ودعا الأمر إلى أن يكون هناك حل مناسب لهذه المشكلة ، يضمن إمكانية السيطرة على هذا الطوفان من المعلومات .

الترجمة من اللغات الأخرى ، والتكشيف ، والاستخلاص ، كانت فيها ولا تزال جوانب محاولات للتغلب على المشكلة ، ولكنها هي بذاتها لا تخلو من المشكلات . فأين من سيعمل على إيجاد **مركز للترجمة الوطنية والإقليمية** يكون على مستوى تغطيه ٢٠٪ من الإنتاج الفكرى العالمي الصادر ، بلغات العلم الأربع فقط : الانجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والروسية ؟ فما بالكم بالترجمة من اللغات الأخرى التي بدأت تحتل مكانا علميا لا بأس به ، ينتظر فيه أن ينافس بعض اللغات العلمية سالفة الذكر . يقولون إننا لو سخرنا عالما لقراءة الإنتاج الفكري في موضوع ما ، وليكن الإنتاج العلمي في مجال الكيمياء . وطلب من هذا الشخص أن يقرأ في اليوم الواحد ثماني ساعات ، بمعدل أربع مقالات في كل ساعة ، ويجيد ثلاثين لغة من لغات العالم الحية (ذات الفكر المنشور) ، وطلبنا من هذا العالم أن يبدأ من أول يوم في السنة ، إلى آخر يوم فيها (١٩٨٨/١/١ ـــ ١٩٨٨/١٢/٣١) ، فلربما استطاع ، بعد هذا الجهد كله ، أن يغطي ١٠٪ من إنتاج العالم في مجال الكيمياء فقط (٤) .

وهذا يعني أنه سيقرأ اثنتين وثلاثين مقالة في اليوم ، وربما كانت هذه المقالات في اللغات الثلاثين أو في بعض منها ، ولن ينتهي الشهر . إلا وقد قرأ

مامعدله تسعمائة وستين مقالة (٩٦٠) ، وسينتهي العام وقد غطى حوالي أحد عشر ألفا وخمسمائة وعشرين (١١٥٢٠) مقالة تكوِّن ١٠٪ من مجموع المقالات التي ستصدر في مجال الكيمياء فقط لعام ١٩٨٨ (١١٥٢٠٠) .

ولابد من ملاحظة أن نسبة العشرة بالمئة هذه تتضاءل مع مرور الزمن ، لأن قدرة هذا العالم المفترض ستبقى على أى تقدير على حالها ، بينما الإنتاج الفكرى سوف يستمر في الزيادة . إذ يؤكد المتبعون للإنتاج الفكرى العلمي أنه يتضاعف كل خمس عشرة سنة ، بينما يتضاعف الإنتاج الفكرى في العلوم الاجتماعية كل اثنتي عشرة سنة (٥) .

هذا عن الترجمة . وليس المجال عنا بالذى يسمح لنا بالتطرق للترجمة الآلية التي يتردد الحديث عنها في الآونة الأخيرة ، ويعتقد أنها ربما ساهمت في التغلب على تشتت لغات الإنتاج الفكرى . بينما هي لم تثبت حتى اللحظة جدارتها العلمية (٦) .

أما التكشيف والاستخلاص في مجال المعلومات ، فإنهما يشقان طريقهما بشيء من الصعوبة على المستوى العالمي ، وعلى المستوى الغربي بوجه أدق ، فلا يزال الإنتاج الفكرى الغربي يفتقد إلى الوثائق (الكتب والمقالات) المكشفة والمستخلصة ، ولا تزال هيئات المعلومات من مراكز ومكتبات غير قادرة على ملاحقة النتاج الفكرى العربي ، سعيا إلى وضع كشافات ومستخلصات له ، وإن كانت هناك خطوات تذكر بالتقدير لبعض الجهود التي انصرفت إلى كتب التراث ، تكشفها سعيا وراء تسهيل سبل الاستفادة منها . ولكن هذه الخطوات لاتزال فردية في جهودها ، وتحتاج إلى من يشد على يديها . كما أن هناك جهودا لاستخلاص شيء من الإنتاج الفكرى العربي ، وإصدار المستخلصات باللغة الانجليزية ، في محاولات متعددة كلها لم تلق التوفيق إلى اليوم لأسباب : منها ضيق ذات اليد ، وقلة القوى البشرية المؤهلة لمثل هذا المجال (٧) . وربما محدودية التوزيع بسبب من لغة المستخلصات التي كان يتوقع منها أن تصدر بالعربية ، ما دامت قد صدرت من بلاد عربية ، وعني بها باحثون ناطقون بالعربية .

وتبقى فكرة التكشيف والاستخلاص غير واضحة في خدماتها التي تقدمها ، فى مقابل الجهود التي تبذل لها . وإذا علمنا أن هناك هيئات علمية تخصصت في مجال التكشيف ، وهيئات علمية تخصصت في الاستخلاص في بلاد أخرى ، أدركنا أننا في البلاد العربية لا نزال نعاني من التبعية العلمية ، على أقل تقدير ، لأمم أخرى . إذ أننا نتابع هذه المستخلصات بلغات منتجيها . ولا بأس هنا من التأكيد على أن هناك جهودا واعدة في ترسيخ هذه الفكرة في الإنتاج الفكرى العربي ، من خلال إصرار بعض الدوريات العلمية العربية على عدم قبول البحوث والمقالات التي لا تصحبها مستخلصات تطبع في مقدمة البحث أن المقالة . وهذا اتجاه يسير في الطريق السليم .

وخدمات المعلومات التي يرى العاملون فيها ــ وخاصة منهم العلماء والباحثون ــ أنهم مسئولون شيئا من المسئولية عن مشكلة تدفق المعلومات ؛ ليس عن المشكلة ذاتها ، وإنما هم مسئولون ، شيئا من المسئولية ، عن إيجاد الحلول لها ، هؤلاء العاملون لايزالون يبحثون فى المخارج لهذه المشكلة فى سبيل مواجهتها . وإذا كانوا قد قدموا إلى الآن بعض أفكار التكشيف والاستخلاص والترجمة ، والدعوة إلى إتقان لغات أخرى ، فهم أيضا يسهمون في هذا السبيل إسهاما أكثر عملية عندما يدعون إلى تزويد العلماء والباحثين ، بما يستجد في مجالات اهتماماتهم . وذلك عن طريق مايسميه أهل المعلومات بالإحاطة الجارية ، وبالبث الانتقائي . إضافة إلى تطبيق مفهوم بحث الإنتاج الفكرى . وتلك عبارات ومصطلحات شاعت اليوم لدى المختصين في هذه المجالات ، وإن كان كثير من المنتمين إلى الجامعات العربية لا يزالون على غير علم بمدلولات هذه المصطلحات .

فالإحاطة الجارية مؤداها أنها تقوم من خلال المكتبات ، ومراكز المعلومات ، برسم « صورة علمية » لكل شخصية تحتاج إلى خدمات المكتبة ، أو مركز المعلومات . ومن خلال هذه الصورة يتبين للقائمين على المكتبة أو المركز أن « س » من العلماء له اهتمامات في كل ما يصدر عن الطاقة الشمسية من بحوث ودراسات ، فيعمد هؤلاء القائمون عن طريق جهاز مخصص للاهتمامات بإرسال كل مايصدر عن الطاقة الشمسية ، وما يدور حول هذا

الموضوع لهذا العالم . والذى يتم إرساله هنا هو عناوين المقالات أو الكتب ، بشكل دورى ، قد يكون شهريا . تُنتقى فيه المقالات من الدوريات العلمية ، فتُرسل قائمةٌ بها إلى العالم أو الباحث ، ليقوم بدوره بانتقاء مايريد منها ، ومن ثَمَّ طلب مستخلص للمقالة أو المقالة بمجملها . ومثل هذا الأسلوب لم يتوقف عن الدعوة النظرية إليه ؛ وإنما هو مطبق اليوم على مستوى مراكز المعلومات والمكتبات في كثير من البلاد . ومايبعث على التفاؤل ، هو أن بعض مراكز المعلومات العربية بدأت تنفذ مثل هذا الأسلوب ، وبشكل منتظم .

وينظر إلى النمط الثاني من أنماط بث المعلومات واسترجاعها ، وهو نمط البث الانتقائي للمعلومات ، على أنه قد وصل إلى ذروة الحد من مشكلة المعلومات ، حيث أن هذا الأسلوب في بث المعلومات عادة مايوزع من قبل مراكز المعلومات الدولية ، بدلا من مراكز المعلومات الوطنية أو المحلية . ولايبدو هناك فرق بين الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات ، سوى أن الأول يعتمد على « رسم الصورة » للمستفيد ، بينما الآخر يعتمد على « الكلمات المفتاحية » للموضوع الدقيق الذى يتخصص به الباحث أو المستفيد . وكلتا الفكرتين تتم بناءُ الحاجة فيهما على مايقدمه الباحث عن نفسه ، من حيث الاهتمامات التي يريد أن يصله لها شيء من الإنتاج الفكرى . وعليه ، فإن كانت هناك ملاحظات أو مآخذ على الفكرتين من قِبَل البعض ، فذلك عائد إلى عدم دقة الباحث نفسه ، في تحديد الاهتمامات التي يتابعها .

أما بحث الانتاج الفكرى ، فهو الجانب المعهود لجميع أولئك الذين يكثرون من التردد على المكتبات ومراكز المعلومات ، ويطلبون الحصول على معلومات سريعة ، تكون عادة منطلقا إلى البحث الذى يعتزمون القيام به . ولهذا الأسلوب خطواته التي يمر بها قبل أن يحصل المستفيد أو الباحث على معلومته (٨) . وإن كانت مجموعة من الخطوات ، تصل إلى العشر ، قد تعوق من حيث الزمن . الحصول على المعلومة . إلا أنها كفيلة ، في النهاية ، بأن يحصل الباحث على ذات المعلومة ، دون زيادة مملة ، أو نقص مخل . فصياغة الطلب ، ثم تقديمه ، ثم إجراء حوار مرجعي أو مقابلة مرجعية مع الباحث ، فتحديد المصادر التي تحتوى على المعلومة ، ثم تحليل الطلب ، وما إلى ذلك ..

كلها خطوات تؤمن الوصول إلى المراد . ولعل المثال هنا يوضح المقصود من وضع مثل هذه الخطوات .

يدخل باحث مكتبة ، ويتجه إلى قسم المراجع ، فيسأل أمين المكتبة عن العالم العربي ويسأل عن الطب . هنا يضع « استراتيجية » للبحث ، ولعله يدرك أن هذا الباحث ، لم يكن دقيقا في صياغة الاستفسار ، إذ لو أحضر له معلومات تتعلق بالعالم العربي على حدة لملأ له طاولة أو طاولات فى المكتبة ، ولو أحضر له معلومات عن الطب لكان الأمر كذلك . وعليه ، يبدأ الحوار المرجعي من الأعم إلى الأخص ، حيث يصل الأمر إلى أن هذا الباحث يريد التعرف على طب الأسنان في المغرب ، بعد المرور على الطب عموما في العالم العربي ، ثم طب الأسنان في العالم العربي ، ثم طب الأسنان في شمال أفريقيا ، إلى أن يصل إلى طب الأسنان في المغرب « المملكة المغربية » .

(ب) مراصد المعلومات :

هذه الأساليب وغيرها ، من التطلعات نحو تقديم خدمة معلوماتية أفضل للباحثين والدارسين والمتابعين ، لايتوقع منها أن تتم لو لم يبرز ، على السطح العلمي ، مجال قواعد المعلومات أو بنوك المعلومات أو مراصد المعلومات . على اعتبار أن استخدام قواعد المعلومات ، وبنوك المعلومات من قبيل الاستخدام الترادفي (٩) . وبنوك المعلومات هي ذاتها مراصد المعلومات إلا أن مراصد المعلومات هي إلى العربية أقرب من حيث الاستخدام اللغوى رغم أن كلمة « بنك » قد شاعت الآن ، وأصبحت معروفة على مستوى عالمي ، من حيث كونُها مصطلحا لها دلالته المالية غالبا . وإذا كانت كلمة « مرصد » لها دلالتها الفلكية ، فلعل استخدامها هنا أقرب إلى العربية ، وإلى العلمية ، من استخدام كلمة بنك (١٠) .

ومرصد المعلومات نظام تخزين أو حفظ تقني آلي للمعلومات ، يستخدم التقنية الحديثة « التكنولوجيا » ، من حاسبات آلية ، وأشكال فلمية مصغرة واتصال عن بعد في خفظ المعلومات وإتاحتها عند الطلب (١١) . ويقوم على عوامل متعددة ، أهمها : وجود الأجهزة ، ووجود البرامج ، ووجود

المعلومات ، ووجود المستفيد . ولا يتصور لمرصد من مراصد المعلومات أن تقوم له قائمة ما لم تتوفر فيه هذه العوامل الأربعة الرئيسية .

أما العوامل الثلاثة الأولى : الأجهزة ، والبرامج ، والمعلومات ، أى : المادة العلمية « فتكاد تكون موضع اتفاق . ولكن المشكلة الإدراكية هنا ، هي أن البعض لايشترط وجود المستفيد في سبيل قيام قواعد أو مراصد للمعلومات . وهذا الاتجاه يغفل جانب الخدمة المرادة من هذه المراصد . ولعل فيها جانبا من « الترف المعلوماتي » الذى يُلاحظ شيء فيه منتشرا بين أولئك الذين بهرتهم التقنية ، فأرادوا جلبها ، دون النظر إلى دواعي الاستفادة منها . وتلك مشكلة حقة تحتاج إلى التوقف عندها ؛ إذ أنه من الملاحظ التحمس لمثل هذه التقليعات التقنية ، دون النظر إلى جدوى الفائدة منها ، في مقابل التكلفة التي تتطلبها .

والملاحظ أن كثيراً من الجامعات العربية تفتقد إلى مراصد المعلومات . وهذا جانب طبيعي لاينظر إليه على أنه مؤثر سلبي ، وذلك لأن طبيعة هذه المراصد لاتقبل التجزئة أو التكرار أو الازدواجية . الكل منا يفهم أن المكتبة تعد عاملا من عوامل قيام الجامعة أو الكليات والمعاهد العليا ؛ لأنهم يقولون : إن الجامعة هي الأستاذ والكتب والطالب ، وقالوا « الطالب » هنا ، لأنه هو المستفيد ، بخلاف أولئك الذين قالوا إن مركز المعلومات هو الجهاز والبرنامج والمعلومات ، وأغفلوا المستفيد . وإذا فهمنا أن جامعةً دون مكتبة ، لا تعد في المقياس العلمي جامعة ، فعلينا ألّا نفهم أو نطورّ هذا الفهم إلبى أن جامعةً دون مركز معلومات بديل للمكتبة ، لا تعد في المقياس العلمي جامعة . ولدينا الآن أكثر من (٧٥) جامعة موزعة على العالم العربي ، كما هو مبين في **الجدول رقم** (١) » هذا بالإضافة إلى مجموعة غير يسيرة من المعاهد العليا ، والكليات المدنية ، والعسكرية . ولو طلبنا من كل جامعة من هذه الجامعات ، أو المعاهد العليا والكليات ، أن تُوجدَ مركزا أو قواعد أو مراصد للمعلومات فيها ، لأصبحنا أقرب إلى الخيال منا إلى الواقع ، ليس من حيث الامكانيات المادية والبشرية فحسب ، ولكن من حيث الجدوى العلمية لهذا الأسلوب . وأقول هذا لأطمئن الجميع على أن هذا الاتجاه ليس هو المراد ، في الوقت الذى أتوقع فيه أن تكثر الطلبات على توفير كثير من العوامل للجامعات العربية .

(جدول رقم ١)

م	الدولـــة	الجامعات	الكليات والمعاهد العليا*
١ ــ	الأردن	٧	٣ +
٢ ــ	الامارات	١	ــ
٣ ــ	البحرين	١	+٥
٤ ــ	تونس	١	+١١
٥ ــ	الجزائر	٨	+١٥
٦ ــ	السعودية	٧	+٢٠
٧ ــ	السودان	٥	+٩
٨ ــ	سوريا	٤	+٥
٩ ــ	الصومال	١	+٦
١٠ ــ	العراق	٦	+٢١
١١ ــ	عمان	١	+١
١٢ ــ	فلسطين دمجت جامعاتها مع جامعات الأردن عدا الجامعة الإسلامية في غزة		
١٣ ــ	قطر	١	+٢
١٤ ــ	الكويت	١	+١
١٥ ــ	لبنان	٥	+٦
١٦ ــ	ليبيا	٣	+٦
١٧ ــ	مصر	١٣	+٦
١٨ ــ	المغرب	٦	+٢٣
١٩ ــ	موريتانيا	١	+ ٢
٢٠ ــ	اليمن الجنوبي	١	ــ
٢١ ــ	اليمن الشمالي	١	+١
المجموع		**٧٥**	**+١٤٨**

حصر تقريبي للجامعات العربية والمعاهد العليا والكليات

المصدر : **The World of Learning –1986 36th ed. London: Europe Publications 1985.**

* حصر المعاهد العليا والكليات غير دقيق لأنه لايشمل الكليات والمعاهد العليا والعسكرية ولايشمل الكليات المتوسطة .

والأهم من ذلك هو أننا بحاجة إلى « التثقيف » حول جدوى استخدام هذه المراصد من قبل المنتمين للجامعات من أعضاء هيئة التديس ، وطلبة الدراسات العليا والطلبة الجامعيين . وهذا مما تعاني منه قواعد المعلومات اليوم . فالقليل اليوم من أعضاء هيئة التدريس يدرك الحاجة إلى قواعد المعلومات فى البحث . وبعض من أعضاء هيئة التدريس لايتوقعون من أمين المكتبة ، أو اخصائي المعلومات ، أكثر من المساعدة في الوصول إلى المعلومة ، بدلا من أن يبحثوا بأنفسهم عن المعلومة ذاتها . وفي مثل هذه الاتهامات شيء من الخطورة والتجاوز لو أطلقت ، ولم تعتمد على دراسات ، اتخذت أسلوب المسح العلمي في الوصول إلى مثل هذه النتائج (١٢) .

أما الذين يدركون أهمية قواعد المعلومات في البحث العلمي ، فليسوا جميعا موفقين في صياغة الطلب أو الاستفسار ، وبعضهم ليس لديه الاستعداد لتزويد أخصائي المعلومات ببيانات أوسع عن الاستفسار ، أى أنهم لايريدون الخضوع إلى ما نسميه بالحوار المرجعي ، أو المقابلة المرجعية . ومثل هذا الموقف يسهم كثيرا في تعثر تقديم معلومات دقيقة (١٣) ، مما يؤثر في موقف الباحثين من قواعد المعلومات ، التي سبق لهم الاتصال بها . وهذا بدوره سوف يؤثر على النظرة العامة لجدوى هذه القواعد .

وقد يرى البعض أن طبيعة البحث التى سيقوم بها يغلب عليها طابع القِدَم في المعلومات بينما هو يعتقد أن معلومات مراصد المعلومات كلها حديثة ، بناء على حداثة مثل هذا الأسلوب . والحق أن مراصد المعلومات لاتخضع للزمن في طبيعة المعلومات المخزنة فيها . وهي ، في هذه الناحية فقط ، لا تعدو أن تكون حيزا للحفظ الآلي للمعلومات التي تُخزن بها ، بغض النظر عن طبيعة هذه المعلومات من حيث القِدَم أو الجِدَّة ، الكثرة أو القلة ، الجدولة أو النصيّة ، البيانية أو الرسمية . وحينما بحث أحدهم عن مواد قديمة في نظام معلومات « أو . سي . إل . سي » المحلي أولاً ، فالأمريكي ثانياً ، فالدولي أخيراً ، استطاع الباحث أن يجد حوالى ٦٨٪ من مجموع مابحثه في هذا النظام . بينما وجد ٨٤٪ من هذا المجموع في الفهرس الأمريكي الوطني الموحّد ــ الذى يستخدم الحاسب الآلي في رصد المواد العلمية (١٤) .

وربما رجع بعض الباحثين إلى قواعد المعلومات للوصول إلى نتيجة في الحصول على بعض البيانات ، ولكنه لم يوفق في الرجوع إلى المرصد أو القاعدة المناسبة . وهذا يعني أن قواعد المعلومات اليوم أصبحت تتبع أسلوب التخصص في خدماتها . فهناك قواعد معلومات كيميائية ، وأخرى اجتماعية ، وثالثة طبية ورابعة أدبية ، وخامسة تركز على جوانب الطاقة ، وهكذا . بل إن قواعد المعلومات الموضوعية أصبحت اليوم تتفرع في التخصص ، بحيث نجد قواعد معلومات عن مرض السرطان ، متفرعة عن قواعد معلومات طبية [١٥] ، وربما وجدنا قواعد معلومات في الطاقة المائية ، أو الطاقة الشمسية ، أو الطاقة النفطية ... إلخ .

ويطلب من الباحث هنا طرق أبواب القاعدة التي تناسب مجاله في البحث . ولايكفي كون قاعدة ما للمعلومات أن تكون ملمة بكل مايتصور من الإنتاج الفكرى في المجالات العلمية ، أو في مجالات العلوم الاجتماعية ، أو مجالات العلوم الإنسانية ، ولا شكل أو هناك قواعد معلومات كبيرة تغطي هذه الجوانب ، ولكننا نمر اليوم في محاولات التخصص ، والتخصص الدقيق ، حتى في مجال خدمات المعلومات .

وفي محاولة لتثبيت هذا المفهوم ، وجد أن مجموعة من قواعد المعلومات ستجيب على مجموعة كثيرة من الاستفسارات المقدمة من المنتمين إلى الجامعات . إذ أنه ، بعد تحديد مجالات التخصص لقواعد المعلومات ، استطاعت إحدى عشرة منها الإجابة على ٧٥,٥٪ من مجموع الطلبات واستطاعت تسع وعشرون منها الإجابة على ٩٤,٧٪ من مجموع المواد المسترجعة . وهذه نسبة ليست بالسهلة في مجال تقديم خدمات المعلومات ، عن طريق اختيار قواعد المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في الإجابة على طلبات البحث ، ومدى فعالية البحث عن المعلومات في الإجابة على الطلب ، فيما يتعلق بالمواد المسترجعة التي يعتقد أنها كلها ستجيب على مجموعة الاستفسارات المقدمة [١٦] .

ومن الملاحظ اليوم أن استخدام قواعد المعلومات لايقتصر على أخصائي

المعلومات ، في سبيل الوصول إلى إجابة على استفسارات المستفيدين ، بل إن كثيرا من المكتبات ، ومراكز المعلومات ، والهيئات العلمية ، تعمد اليوم إلى « إقحام » الباحث نفسه في معمعة الاتصال بقواعد المعلومات . وليس من المستغرب اليوم ، أو تَدخُل مكتبةً أو مركز معلومات ، وتتجهَ مباشرةً إلى الوحدة الطرفية ، الموصولة بقاعدة المعلومات ، وتبحث بنفسك عما تريد مستعينا بالله ، ثم بإشارات سريعة ، وضعِت أمامك ، تُعينك على الدخول ، أو البحث والخروج من القاعدة . حقا إن مثل هذا الاتجاه يحتاج إلى شيء من التدريب ، ولكنه يسير سيرا مناسبا ، مع شمولية فكرة عدم الاستغناء عن الحاسب الآلي ، كمقوم من مقومات العلم وتلقيه في الوقت الراهن (١٧) .

وقد أثبتت هذه التجربة صلاحيتها ، وإمكانية الاستمرار عليها ، بحيث عوملت الوحدات الطرفية ، بأقسام المراجع ، كما يعامل أى مصدر من مصادر المعلومات الموجودة في مكتبة الجامعة (١٨) . ولعل هذا الإجراء يتعدى وجود وحدات طرفية ، في مكتبة الجامعة المركزية ، إلى إيجاد وحدات طرفية في الأقسام العلمية للجامعة ، حيث يكون لعامل السرعة تأثير على تحقيق الاستفسارات . وهناك إجراءات علمية تتخذ الآن في هذا الصدد .

ولعلنا لا نفْرِط في التفاؤل والاندفاع إذا قلنا أن الزمن كفيل بأن يرينا ، أو يرى من بعدنا وجود وحدات طرفية موصلة بمراكز المعلومات ، في مكاتب الأساتذة ، بل ربما في منازلهم . ويدفع إلى هذا التفاؤل وجود هذه الظاهرة عند بعض الجامعات ، وإن لم تشع بشكل يتيح لنا أن نسميها ظاهرة . ولعلنا نكتفي هنا بوجود الوحدة الطرفية في مكتبة الجامعة ، ولا بأس من التطلع إلى وجود وحدات طرفية في الكليات ، والمعاهد العليا ، والأقسام العلمية في الجامعة ، متخطين في هذا فكرة وصل الجامعات ذات الفروع المتعددة داخل المدينة أو خارجها ، وربما خارج البلاد نفسها . توصل هذه الجامعات بفروعها بوحدات طرفية ، تغني كثيرا عن كثير من المواد العلمية المطلوبِ توافرها ، في كل فرع من فروع الجامعة . بحيث تكون المكتبة المركزية للجامعة هي « المموِّن » الوحيد للمعلومات ، وفيها تتم إجراءات إدخال وحفظ وتخزين وتحديث ومراجعة المعلومات . ويكتفي من الفروع بالاسترجاع فقط (١٩) .

وعلينا ألّا نغفل هنا ، أن جميع هذه الإجراءات لابد أن تخضع لسياسة معلومات معلنة ، تكفل جوانب كثيرة تتعلق بتهيئة المادة العلمية في الوقت المناسب ، وبالقدر المناسب ، وبالشكل المناسب ، وتراعى فيها جوانب الملكية والسرية والخصوصية للمعلومات ، قبل البدء في إتاحة المعلومات لكل من يريد الحصول عليها (٢٠) . وتتوافق هذه السياسة مع أهداف وتطلعات الجامعة ، أو مجموع الجامعات ، التي تخدمها قواعد أو مراصد المعلومات .

ومع محاولة إقحام المستفيد في استخدام الآلة في سبيل الحصول على المعلومات ، لابد من التوقف عند ردود الفعل لدى المستفيد ، عند مجرد التفكير فى الجلوس أمام الحاسب الآلي . إذ أن هذا التحول لابد أن يُحدث شيئا من التردد في مقابلة هذا الجهاز ، هذا التردد مبعثه الخوف من الآلة ، أو من الجهاز . وكما تَخوَّف آباؤنا من مقابلة التليفزيون ومشاهدة مايعرض فيه ، نمر نحن بحالة التخوُّف هذه فيما يتعلق باللجوء إلى غير المطبوع ، أو الرجوع إلى المعلومات المنقولة بأوعية غير ورقية . هذا الموقف ينطبق تماما على أساتذة الجامعات والباحثين فيها ، كما ينطبق على أى شخص ليس ذا علاقة بالجو العلمي . وكون الأستاذ والباحث والدارس الجامعيين يعيشون جوا علميا لم يخفف هذا من التخوف من هذه الآلة .

ولا شك أن هذا الموقف « النفسي » ، من الحاسب الآلي ، له تأثيره المباشر على مدى الاستفادة من قواعد المعلومات التي بدأت تنتشر اليوم في كل هيئة ذات علاقة بالمعلومات ــ ومعظم الهيئات اليوم لاتستغني عن المعلومات . ومن ثم لاتستغني عن قواعد أو مراصد المعلومات ــ وهذا الموقف كذلك ذو تأثير على تحديد المطلوب من المعلومات ، بحثيث دعت الحاجة اليوم إلى دراسة احتياجات المستفيدين (٢١) . وكذلك دراسة سلوك المستفيدين ، في سبيل تقديم خدمات أفضل تناسب كل مستفيد على حده ، وبحيث يمكن الاستفادة من دراسة السلوك في عملية « تدريب » المستفيد على الحصول على المعلومة . إذ أن خدمات قواعد المعلومات اليوم تريد أن تتخطى مجرد تقديم معلومة واحدة ، إلى تقديم معلومات أكثر ، عن طريق إقحام المستفيد في الحصول على

هذه المعلومات ، متبعين في هذا المثل الذى يدعو إلى تعليم الإنسان الصيد ليضمن طعام كل ساعة ، بدلا من إعطائه سمكة تغنيه ساعة واحدة .

وما أساليب التدريب إلا وسيلة من وسائل التغلب على هذا الموقف الذى اتخذه المستفيدون في مجملهم من فكرة استخدام الآلة الحاسبة . وهذه الوسيلة عامة في كثير من البلاد . ولعل نصيب البلاد العربية منها لايزال محدودا ، نظرا لعدم توافر مقومات برامج التدريب المرتبطة « بمدى الاهتمام بمجال المكتبات والمعلومات بوجه عام ، ومدى اكتمال البنيات الأساسية لهذا المجال في المجتمع . هذا بالإضافة إلى الارتباط الوثيق بين برامج تأهيل العاملين في المعلومات ، وبرامج تدريب المستفيدين من المعلومات . وتبدى الجامعات العربية نوعا من الاهتمام بتدريب الطلبة على الإفادة من مصادر المعلومات (٢٢) .

ومع هذا فمحاولات تدريب المستفيدين ، على الإفادة من المعلومات على المستوى العربي ، تخطو خطوات لابأس بها ، ينعكس هذا على بعض الأساليب المبدئية ، مثل التعريف بمقتنيات المكتبات ، ومراكز المعلومات وخدماتهما (٢٣) . هذا بالإضافة إل تعويد طلاب الجامعات على استخدام المكتبة ، ومركز المعلومات عموما ، وتعويدهم على التعامل مع أوعية المعلومات المختلفة ، بما فيها قواعد أو مراصد المعلومات (٢٤) .

(جـ) الجامعات العربية :

والجامعات العربية من حيث كونها جزءاً لايتجزأ من الواقع العربي ، تسعى جاهدة إلى الإفادة من قواعد المعلومات المحلية (الوطنية) والإقليمية والعالمية . بل تعمد بعض الجامعات اليوم إلى إيجاد قواعد ومراصد معلومات تابعة لها ، من حيث الإنشاء والتغذية بالمعلومات ، والحفظ والاسترجاع ، وليس الإفادة ، لأنها تسعى إلى أن يستفيد منها كل من منتسب إلى الجامعة وغيرهم من أبناء المجتمع ، وإن بدا عليها أنها أوجَدتَ هذه القواعد وقفا على المنتسبين إليها ، إلا أن طبيعة قواعد المعلومات ، وطبيعة وسائل الاتصال اليوم ، لاتعين على مثل هذه الخصوصية على مستوى الجامعة ، وإن دعت إليها دواع أمنية على مستوى الدولة أو الإقليم .

وهناك جهود مبذولة في سبيل « تثقيف » الجامعات العربية على إدراك أهمية هذا النهج الجديد . يقول محمد توفيق خفاجي/ مدير إدارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ في معرض تقديمه لكتاب « بنوك المعلومات » لمحمد أمان : « لقد كان وراء هذا الدافع إلى نشر الكتاب إيمان كامل للمنظمة ، بأن هناك جهاتٍ عديدةً في الوطن العربي ، في حاجة ماسة للتعرف على بنوك المعلومات العالمية ، والتعاون معها ، بعد أن أصبح ذلك ضرورة تحتمها مسيرة التقدم العلمي والحضارى ، وحتمية المواكبة لهذا التقدم ، كما أن شبكة المعلومات ، واستخدام الحاسبات الالكترونية ، واستغلال شبكات الاتصال الدولي ، والأقمار الصناعية ، كلها أصبحت من الأمور التي لاغنى لوطننا العربي في نهضته ، وتحقيق ذاته ، وتأكيد وجوده ، في عالم يتقدم ويتطور وبتغير ، في تسارع مذهل » (٢٥) .

إذاً هناك محاولات للتثقيف . وهناك محاولات للتأكيد على أن التقنية الحديثة كفيلة اليوم بأن تقضي على عقبات كثيرة ، في سبيل استفادة الجامعات العربية من قواعد المعلومات المحلية والاقليمية والدولية . ولاتقاس اليوم الجامعات العربية ، في مجال المعلومات ، بمدى ما لديها من قواعد ومراصد معلومات تابعة لها ، بقدر ما تقاس في هذا المجال بمدى ما لديها من وحدات طرفية ، تشترك من خلالها بمجموعة غير يسيرة من قواعد المعلومات بمستوياتها المختلفة ، وحسب حاجة المستفيدين من منسوبى الجامعة . ولا يبالغ المرء إذا قال إنه سيأتي اليوم الذى لا تقاس فيه الجامعات العربية وغيرها بعدد المجلدات أو العناوين التي تحويها مكتبتها أو مكتباتها ، بقدر ما تقاس بمدى اتصالها بشبكات المعلمات . وذلك توقع يصعب إدراكه عند من جعلوا الحصول على أكبر قدر ممكن من مجلدات الكتب مجالا للمنافسة بين الجامعات ، ولعله لا يُفهم من ذلك أن هذه الفكرة تسعى إلى القضاء على الكتاب ، فإن في ذلكم ضرباً من الخيال .

ولكن هذه الفكرة تسعى إلى ترسيخ مفهوم أن الكتاب لم يعد المصدر الرئيسي للمعلومات ، كما كان عليه من قبل . ونحن مطالبون في الجامعات

العربية أن نعمل على فتح المجال لأوعية المعلومات الأخرى ، التي ربما يسرت المعلومة بوقت وجهد ، وتكلفة أقل مما توفره فيه مجموعات الكتب ، فتْح المجال بصورة أوسع مما هو عليه الآن .

ومن هذا المنطلق لايتوقع المرء أن يجد هنا قائمة إحصائية بمراصد المعلومات بالجامعات العربية ، وإنما المتوقع هو التعرف على مدى اتصال الجامعات العربية بقواعد المعلومات المحلية والإقليمية والدولية . كما أن الاتصال بقواعد المعلومات الإقليمية والدولية قد لا يتم مباشرة من قبل الجامعات ، ولكن ربما كان هناك وسيط مثل مراكز المعلومات والتوثيق الوطنية التي بدأت تنتشر على مستوى البلاد العربية ، مثل المركز القومي للإعلام والتوثيق بمصر ، والمركز الوطني للتوثيق بالمغرب . ومركز التوثيق القومي بتونس (٢٦) ، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالسعودية ، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ، وغيرها من المراكز .

إذا لم توفق هذه المراكز الوطنية ، من خلال قواعد المعلومات فيها ، فى تلبية طلبات الجامعات محليا اتصلت بمراكز المعلومات الإقليمية المنتشرة اليوم حسب الاختصاص كمراكز المعلومات الإدارية ، ومراكز المعلومات الصحية ، ومراكز المعلومات الزراعية ومراكز المعلومات المالية والاقتصادية ، ومراكز المعلومات التربوية ونحوهما . هذا بالإضافة إلى بعض الأفكار حول قيام مراكز معلومات ومراصد معلومات إقليمية عامة في خدماتها ، مثل مشروع قيام قاعدة معلومات عربية ثابتة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٧) . ومشروع قيام بنك المعلومات العربي في الإمارات العربية المتحدة في دبي . مع التحفظ هنا على إمكانية التنفيذ وتقديم الخدمات في مقابل التوجيه النظرى نحو قيام هذه القواعد أو المراصد والمراكز (٢٨) .

ثم يأتي بعد ذلك الاتصال بقواعد المعلومات الدولية التي يتعذر حصرها نظرا ، لتشعبها حسب التخصصات الموضوعية ، وحسب الخدمات التي تقدمها ، وحسب اللغة الأم التي تتبناها ، وحسب تبعيتها الإدارية للمنظمات

الدولية أو لهيئات علمية تجارية . وكذلك نظرا لقيام مراكز جديدة واستحداث قوعد معلومات أكثر تخصصا (٢٩) .

وبسبب من هذا الأسلوب ، في استخدام مراصد أو قواعد المعلومات ، يتعذر على المرء تقويم مدى استخدام الجامعات لقواعد المعلومات ، إلا أنه تتوفر لدى الجامعات عن طريق مكتباتها ، أو مراكز المعلومات فيها ، قوائم حصرية بما خرج منها من طلبات المعلومات ، موجهة لقواعد معلومات مختلفة ، أو أن تحتفظ مراكز المعلومات المستعان بها بمثل هذه القوائم ، بغض النظر عن نوعية قواعد المعلومات التي أستعين بها في تلبية طلبات المعلومات .

وحين الوقوف عند إحصائيات طلبات المعلومات لايسع المرء إلا أن يخرج بانطباعة متفائلة ، من حيث استخدام قواعد أو مراصد المعلومات . إذ أن استخدام الجامعات لقواعد المعلومات يطغى على بقية الهيئات والمؤسسات الحكومية وغيرها ، التي تستفيد من قواعد المعلومات . **والجدول رقم (٢)** يبين هذه الصورة من خلال حصر الطلبات التي تقدمت بها جامعات المملكة العربية السعودية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، في مقابل المستشفيات والمراكز الصحية والهيئات الحكومية الأخرى ممثلة في مجموعة من الوزارات وفروعها (٣٠) .

والحق أن الأسلوب الذى اتبعته الجامعات السعودية ، في الاستفادة من قواعد المعلومات المتاحة ، أو استخدام مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وسيطا في الحصول على المعلومات ، يعد أسلوبا مثاليا في الوصول إلى المعلومات ، تمثلت فيه مجموعة من المفاهيم التي يتردد الحديث عنها عند طرق موضوع مشكلة المعلومات ، ووسائل التقليص منها . مفاهيم مثل : التعاون ، والتنسيق ، والبعد عن الازدواجية والتكرار في بناء القواعد مع وجود الإمكانات . ومثل هذا الأسلوب يعكس شيئا من الوعي العربي تجاه المعلومات ، في مجال الاستفادة ، وإن كنا لانستطيع أن نستشف من الجدول أيَّ شيء من جوانب الوعي العربي حول بناء قواعد المعلومات . وتلك قضية تحتاج إلى التشخيص ، إذ ربما راقت الفكرة مجموعة من صانعي القرار ،

فخرجوا بمجموعة من التوصيات ، تنبيء عن الرغبة في بناء قواعد معلومات محلية .

جدول رقم (٢)
حصر الطلبات التي تقدمت بها الجامعات السعودية والهيئات الأخرى من الفترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٧ م

السنة	الجامعات	المستشفيات	الوزارات	هيئات أخرى	المجموع
١٩٨٢	٧٥١	٣٠٩	٥٩	١٣٣	١٣٥٣
١٩٨٣	١٢١٩	٧٧٨	١٢٢	٣١٠	٣٤٣٩
١٩٨٤	١٤٩٦	٦٧٩	١١٧	٣٧٩	٣٦٧١
١٩٨٥	١٤٥٥	٨٨٦	١٠٨	٤٣٢	٣٨٨١
١٩٨٦	١٢٥٠	١١٣٤	٧٠	٣٣٥	٣٧٩٦
١٩٨٧	١١٠٦	١١٨٨	٧٨	٢٩١	٣٤٥٠

وربما راقت الفكرة لبعض صانعي القرار في الجامعات فاُتخذوها وسيلة من وسائل التنافس غير العلمي فيما بينهم . وما دمنا قد قلنا إن قواعد المعلومات اليو تنافس الكتاب المطبوع ، وإذا أيقن بعضٌ من صانعي القرار بهذه الفكرة ، فالخوف هنا ينصب على التحول من التنافس في اقتناء الكتاب ، إلى التنافس في بناء مراصد المعلومات ، دون النظر إلى مفاهيم : التعاون ، والتنسيق ، والبعد عن الازدواجية والتكرار في الخدمات المحلية للمعلومات ، ودون النظر إلى مفاهيم شبكات المعلومات الفعلية ، القائمة على الاتصال المباشر بقواعد المعلومات ، من خلال الوحدات الطرفية في الجامعات .

والحق أن مثل هذا الأسلوب من التعاون الذى أبدته مدينة الملك عبد العزيز

للعلوم والتقنية ، في تقديم خدمات المعلومات ، لم يقتصر على الجامعات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المحلية في المملكة العربية السعودية فقط ، بل إن سجلات إدارة المعلومات والخدمات الفنية بالمدينة المذكورة ، تعطي إحصائيات عن عدد من الخدمات المقدمة لهيئات ومؤسسات علمية وأفراد في أكثر من خمسة عشر بلداً عربياً وغيرَ عربي (٣١) .

ولعل مثل هذه الإحصائية توحي لنا بأننا ، في البلاد العربية اليوم ، لا نعاني من الإمكانيات المادية والبشرية ، كما يحلو للبعض أن يردد مثل هذا ، في سبيل تبرير الشح العربي في استخدام المعلومات . وليست المشكلة ، هنا ، هي عدم توفر المعلومات على المستوى العربي ، بالقدر الذى تتوفر فيه في مجتمعات أخرى سبقت المجتمع العربي ، في جوانب كثيرة من التقنية ، وأساليب العصر الحضارية . والذى يبدو أن المشكلة التي تحتاج إلى أن تعالج على مستوى إقليمي ، هي مشكلة الخدمات ، ومشكلة إدارة المعلومات . إذ يبدو أن الجامعات العربية مطالبة اليوم بتكثيف جهودها نحو التركيز على الأساليب العلمية التي تكفل تقديم خدمات أفضل للمعلومات ، من خلال برامج كثيرة ، تستطيع الجامعات أن تقوم بها ، قد تبدأ من تقديم برامج تعليمية منهجية في مجالات إدارة وخدمات وتنظيم المعلومات ، فتخرج للمجتمع من المتخصصين في هذه المجالات . وقد تنتهي بتقديم دورات تدريبية تعريفية بمجال المعلومات ، وطرق الإفادة من التقنية الحديثة في الوصول السريع إلى المعلومات ، بالتنسيق مع مراكز المعلومات الموجودة اليوم في كثير من المدن العربية .

والجامعات العربية ، من خلال اتحاد الجامعات العربية ، مدعوة إلى دراسة جدوى بناء قواعد ومراصد معلومات إقليمية يظلها الاتحاد ، في مقابل الاستفادة من قواعد المعلومات المتاحة . إن الفكرة لا تتوقف هنا عند رصد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية في قاعدة معلومات ، فهذا جانب لا يرقى إلى أن تُبنى له قاعدة ، ولكن الفكرة هنا تدعو إلى دراسة الجدوى قبل التفكير في نوعية المعلومات التي ستحفظ في قواعد المعلومات ، التي قد يصدر القرار حول بنائها ، في الوقت الذى تتكرر فيه الدعوة إلى أن تدخل الجامعات العربية « هذا العالم الجديد وأن تعد القوى البشرية القادرة على مواكبته ،

والأمة القادرة على الانتفاع به ، والعمل على إيجاد تخصصات جديدة جيدة يحتاج إليها المجتمع » (٣٢) ولعل هذه الدعوة قد صدرت لمواجهة مجموعة من التحديات التي تواجهها الجامعات العربية اليوم وفي مستقبل الأيام حيث « لا مناص من استخدام التكنولوجيا الحديثة في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في جميع الأقطار العربية . حتى يسهل تحسيب المعلومات ألكترونيا ... وفي هذا المجال لابد من التنويه بضرورة عروبة المعلومات ، والمقصود بذلك : استخدام اللغة العربية ، وفي كل مجال من مجالات المعلومات » (٣٣) . هذا مع الاعتراف سلفا بجهود بعض الجامعات في هذا السبيل .

(د) الخلاصـــة :

والخلاصة أن المعلومات اليوم تشكل تحديا واضحا لكثير من الأمم بما فيها الأمة العربية . والجامعات العربية والمعاهد العليا والكليات والهيئات العلمية الأخرى هي التي ينظر إليها علميا وعمليا ، في سبيل التغلب على مشكلة المعلومات .

والمصطلحات المتداولة اليوم عن التعاون والتنسيق وتجنب الازدواجية والتكرار في الخدمات ، تحتاج إلى أن تنال التقدير ، بحيث لايساء استخدامها ، ويكثر ترددها ، فتفقد مفاهيمها مقتصرة على الجوانب النظرية . والدعوات التي تتّسم بإبراء الذمة إزاء وحدة معلوماتية عربية ، مع التقدير التام للوضع العربية الراهن من النواحي السياسية والاقتصادية ، مما ينعكس على الإفادة من مراصد المعلومات المحلية والإقليمية والدولية . ومع هذا التقدير ، لايملك المرء غير أن يتفاءل في قيام مثل هذه الوحدة العلمية في مجال المعلومات ، بعيداً عن الشعارات ، وتغليب العاطفة . التفاؤل هذا يحدده وجود اتحاد علمي يسعى جاهدا إلى السعي وراء ملاحقة المفاهيم المذكورة آنفا (التعاون ، التنسيق ، تجنب الازدواجية والتكرار) في كثير من الخدمات العلمية ، وفي الخدمات المعلوماتية على وجه الخصوص .

ويحدوه كذلك إسهامات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة في

أقسامها العلمية المتعددة ومنها إدارة التوثيق والمعلومات التي تسعى جاهدة في سبيل التركزي على الاستخدام الآلي في خدمات المعلومات ، في مكتبات ومراكز معلومات الوطن العربي *

ولابد من التأكيد هنا — من منطلق التفاؤل — أن استخدام المعلومات بالأسلوب الجديد ، سيأخذ مجراه رويدا بين الجامعات العربية ، وخاصة إذا أدركت هذه الجامعات أن المشلكة لاتكمن في الإمكانيات البشرية والمالية ، بقدر ما تكمن في الخدمات ، وإدارة المعلومات ، والمواقف الذاتية ، تجاه هذا التحول إلى الأسلوب الجديد ، في الوصول إلى المعلومات .

* على سبيل المثال نجد أن العدد الأول المجلد الثالث (١٩٨٢) من المجلة العربية للمعلومات قد خصص لمجموعة من البحوث في استخدام الحاسب الآلي في مراكز المعلومات في الوطن العربي .

المراجـــع

١ ـــ **Cardenas:** Aifonso F. Data Base Management Systems. 2nd ed, Boston Allyn and Bacon, 1985. 745 pp.

٢ ـــ **بدر ، أحمد** : المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات . الرياض : دار المريخ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م ص ٨٠ ـــ ٨٥ .

٣ ـــ **النملة ، علي إبراهيم** : مستقبل الكتاب المطبوع . عالم الكتب ٣٠ (٢) : ١٦٢ ـــ ١٧٠ (شوال ١٤٠٢/ يوليو ١٩٨٢ م) .

٤ ـــ **عبد الهادى ، محمد فتحي** : مقدمة في علم المعلومات . القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ص .

٥ ـــ **قاسم ، حشمت** : خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها . القاهرة : مكتبة غريب ، (١٤٠٤/ ١٩٨٤) ص ٣٠ ـــ ٤٠ .

٦ ـــ **قاسم ، حشمت** : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ ـــ ٣٠٩ .

٧ ـــ **قاسم ، حشمت** : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ـــ ٢٦١ .

٨ ـــ **قاسم ، حشمت** : المرجع السابق.. ص ٣١٦ ـــ ٣٦١ .

٩ ـــ **الهادى ، محمد محمد** : بنوك المعلومات المحلية : دورها في التنمية الاجتماعية في الوطن العربي . الرياض : دار المريخ ١٤٠٣/ ١٩٨٣ ص ٣٤ .

١٠ ـــ**حسب الله ، سيد** : بنوك المعلومات ، أو المصادر والمراجع الببليوجرافية المحسبة . الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٠ /١٩٨٠ . حرص المؤلف على التركيز على كلمة « مرصد » أثناء تعامله مع قواعد ومراصد المعلومات الدولية .

١١ ـــ **Date, C.J.** An Introduction to Database Systems. 4th ed. (The Systems Programing Series). Reading, Mass,: Addison-Westey, 1986. P. 3-27

١٢ — Borgman, Christine, L. «University Faculty Use of Computerized Databases: An Assessment of Needs and Resourcas». **Online Review** 9 (4): 307-312. (August 1985) .

١٣ — Friend, Linda and Bruce Bonta. «Reference Use of Online Databases: An Analysis.» in **National Online Meeting Proceedings—1981.** Comp. by Montha E. Williams and Thomas H. Hogan. Medford, N. J.: Learned Information, 1981. PP. 213-220.

١٤ — Dorovits. P. and R. O' Mora. «Searching the OCLC Databases for Older Type Research Materials.» **LAISE.** 10 (2) 2-9. (September- October 1979).

١٥ — Pollitt, Arthur Steven. Cancerline Evaluation Project: Final Report. Leads: University of Leeds: School of Medicine, Medical Library, 1977, 190 PP. (BL RD report 5377).

١٦ — Evans, John Edward. «Database Selection in an Academic Library: Are Those Big Multi- File Searches Really Necessary? **Online** 4 (2): 35-43. (April 1980).

١٧ — Friend, Linda, "Access to External Databases: A New Opportunities to Interface." **Wilson Library Bulletin** 60(3): 24-26. (November 1985).

١٨ — Cochrane, Mary Jane S. "Use of Online Databases at the Reference Desk." **in National Online Meeting Proceedings.** 1981. Comp. by Martha E. Williams and Thomas H. Hogan. Medford, N.J.: Learned Information, 1981. pp. 127-132.

١٩ — Ford, Marge and Practical C. Stevens. "Institutional Research Problems Related to Large Databases at Multicampus

Universities." Paper Presented at the **Annual Meeting of the Mid - America Regional Institutional Research Conference.** Kansas City, Mo. November 7-8, 1983. 100 pp.

٢٠ — Marx. Bernard. "Production and Use of Online Information Systems in Universities. "in **Online Review 3rd International Online Information Meeting. London. 4-6, December 1979.** Oxford: Learned Information, (1979), pp. 165 - 172.

٢١ — **قاسم ، حشمت** : المرجع السابق ص . ٤٣١ — ٤٨٥ .

٢٢ — **قاسم ، حشمت** : المرج السابق ، ص ٥٠١ .

٢٣ — **بدر ، أحمد وسليمان كلندر** : « الجامعة العصرية وإدخال البرامج التعليمية على استخدام المكتبة ومصادر المعلومات » . اتحاد الجامعات العربية . الندوة الأولى لأمناء ومديرى المكتبات بالجامعات العربية . بغداد . مارس ١٩٧٢ . القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ م ص ١٤٣ — ١٦٧ .

٢٤ — **عبد الرحمن ، عبد الجبار** : « درس المكتبة والبحث في السنة الأولى في الجامعات العربية » . اتحاد الجامعات العربية . الندوة الأولى لأمناء ومديرى المكتبات بالجامعات العربية . بغداد . مارس ١٩٧٢ م . القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ م . ١٢٧ — ١٤١ .

٢٥ — **أمان ، محمد محمد** : بنوك المعلومات . تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . إدارة التوثيق والمعلومات ، ١٩٨٣ . ص ٣ .

٢٥ — **بدر ، عادل فهمي** : بنوك المعلومات وأثرها على التنمية الشاملة . عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ١٩٨٦ م . ص ١٧٣ — ١٨٢ .

٢٦ — **أمان ، محمد محمد** . ظهر الغلاف الخارجي .

٢٨ — «Yaghmai, N Shahla, Virgil P. Diodato and Taqueline A. Maxin.

Arab- Islamic Cultures and Online Bibliogrhical Systems.» **International Library Review** 18: 15-24 (1986).

٢٩ ــ **حسب الله ، سيد** : المرجع السابق . يرصد المؤلف مجموعة غير يسيرة من قوعد ومراصد المعلومات الدولية .

٣٠ - مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية . إدارة الخدمات الفنية والمعلومات . الرياض . المملكة العربية السعودية ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.

٣١ ــ المرجع السابق . والباحث مدين بالشكر للعاملين في إدارة الخدمات الفنية والمعلومات لتزويدهم إياه بإحصائيات الطلبات على المعلومات خلال الست سنوات المنصرمة .

٣٢ ــ **الرشيد ، محمد الأحمد** : « الجامعات وتحديات القرن الحادي والعشرين » . محاضرة ألقيت في نادى القادسية ــ الخبر ــ المملكة العربية السعودية ــ الاثنين ١٤٠٨/٤/٩ هـ ــ ١٩٨٧/١١/٣٠ م والباحث مدين للعاملين بمكتب التربية العربي لدول الخليج لتزويدهم إياه بنص المحاضرة .

٣٣ ــ **الأخرس ، محمد** : « الوطن العربي والمعلومات » مقدمة العددين العاشر والحادى عشر ١٩٨٣ م من الفهرست . كشاف الدوريات العربية . آب/ أغسطس ١٩٨٤ م ذو القعدة ١٤٠٤ ص ٤ .

تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات

الأستاذ الدكتور / محمد محمد الهادى

ملخص :

تتناول الدراسة سمات وخصائص مجتمع المعلومات المعاصر ، من حيث انفجار المعلومات ومعاملتها كمورد أساسى للتنمية وبزوغ المبتكرات التقنية فى معالجة المعلومات ونمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات وبزوغ الذكاء الاصطناعى وتعدد فئات المتعاملين مع المعلومة ، وتزايد كميات المعلومات اللاورقية وزيادة تكلفة موارد المعلومات والعمالة وبزوغ التوقعات المتغيرة للمستفيدين وتقلص سلطة المديرين مما كان له أثراً بارزاً فى ظهور تكنولوجيا المعلومات المعاصرة بالشكل الذى نراه اليوم . كما تعمل الدراسة على إبراز بعض مفاهيم تكنولوجيا المعلومات ومجالها ومداها ومعوقات استخدام هذه التكنولوجيات فى مراكز المعلومات والمكتبات .

المقدمة :

المعلومات ينبوع لاينضب ، تتزايد ولا تتناقص ، ترتبط بالمكان والزمان ، وتتفاعل مع أى تطور مهما كان شأنه .

إن فيض المعلومات الذى يواجه الأمم والشعوب أصبح النبض والعصب لجهود التنمية والتحديث ، حيث يغطى كل مجالات الحياة المعاصرة من علمية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وتعليمية ، وثقافية ، ودينية ... الخ . وأضحى للمعلومة دور هام وحيوى فى نتاج البشر وتدبير الأمور ، وأصبح مدى التقدم لأى مهمة أو دولة أو منظمة أو فرد يقاس بما يتوفر لدى كل منهم من مستودع لا يتناقص من معلومات ، تشكل ذاكرة حية للمعارف والخبرات ، وتسهم فى التنمية ، وتنعكس على الإنتاجية ، وتشكل السلوك القويم بما ينعكس على التقدم الإيجابى للفرد والجماعة والدولة .

وقد واكب الطفرة المعاصرة ، فى نمو وتكاثر المعلومات ، التى ينهل منها الفرد والمنظمة على حد سواء ، ترويج تطورات تكنولوجية متقدمة ، للتحكم فى المعلومات وتجميعها ومعالجتها واختزانها واسترجاعها ونقلها واستخدامها .. ومن أمثلة ذلك الحاسبات الآلية أو أجهزة الكمبيوتر ، وتقنيات المصغرات الفيلمية ، ووسائل الاتصالات من بعد ، وتزاوجها وارتباطها معاً ، فى إطار ما نطلق عليها تكنولوجيا المعلومات .

وبذلك أصبحت المعلومات وتقنياتها تمثل البنيات والركائز الأساسية ، للتنمية الصناعية والزراعية والسياحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية التى تعتمد على تزايد المدخل الآلى فى الأداء . وقد كان من نتاجها انتشار استخدام الإنسان الآلى « الروبوت ROBOT » فى الإنتاج الصناعى ، والحجز الآلى التلقائى فى المواصلات والفنادق والمطاعم .. الخ ، كما أن مجالات الأمن والدفاع عن الدول والأمم تعتمد مباشرة على استكشاف المعلومة ، واستقرائها ، واستنتاج مؤشرات مفيدة منها . وخير شاهد على ذلك « طائرة الأواكس » التى تمثل فيضاً طائراً من المعلومات . ويمثل الإستشعار من بعد ، وتدفق البيانات عبر الحدود الدولية والإقليمية ، وأقمار الاتصالات ، وغيرها ، نماذج حية لأهمية وقيمة المعلومات ، التى أصبحت تمثل « عين اليقين » للفرد والمنظمة والدولة تجاه التنمية والتحديث . فالمعلومات أصبحت قوة لمن يحصل عليها ويمتلكها ويستخدم التكنولوجيا الملائمة لها ، حيث يتمكن من توجيهها الوجهة المتفقة مع مقوماته وقيمه ، ويحفظها من أى شائب دخيل قد يؤثر سلباً على نمط سلوك الفرد

أو مسار الإنماء للدولة ، وبذلك فهى عماد الاستقلال الوطنى ، ومصدر قوة وحماية تراثه الدينى والاجتماعى والثقافى .

والكل يشاهد اليوم فى التقدم التكنولوجى المتصل بالإعلام والمعلومات وتكنولوجياتها المتنوعة المتمثلة فى التليفزيون والتليفون التى يقتحم كل بيت معاصر ، وتقل صور صفحات الصحف والمجلات بالأقمار الصناعية فى ثوان ، وما يتفرغ من الحاسبات الآلية من أجهزة تخزين المعلومات وترتيبها ، والوصول منها فى دقائق معدودة إلى نتائج تستهلك فى الظروف العادية جهد مئات البشر فى أيام أو شهور عديدة .. وقد كان لذلك أثره الواضح فى دفع عجلة التقدم فى العالم الصناعى .. أما فى العالم النامى ، وبلادنا العربية والإسلامية تقع فى نطاقه ، فلا نجهل بذلك ، ولكننا نقف عاجزين عن اللحاق به .. ونشعر فى أُحيان كثيرة بأننا لا نتقدم ، رغم ما نبذله من جهود كثيرة تجاه الأخذ بالتقنيات الحديثة .

إلا أننا نسير ببطء شديد سير السلحفاة بجانب من يسير بسرعة الصاروخ .

ولقد كان لمراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات المعاصرة دور أساسى فى إطار ثورة المعلومات وتطويرها المستمر ، من حيث جعل التفاعل بين الحضارات والمجتمعات أمراً حتمياً ومتزايداً ، لا مجال لتجنب التفكير فيه .

أى أن القضية التى تواجهنا هى ضرورة التجاوب مع التحدى ، والنهوض بتبعات هذا التفاعل ، وإيقاظ المجتمع لكى يتجاوب مع ثورة تكنولوجيا المعلومات ، وتحويلها إلى عناصر تفيد فى التنمية والتقدم .

وبالطبع فنقطة البدء هى استخدام تكنولوجيا المعلومات فى مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات التى تتواجد فى المنظمات والمجتمعات ، وتخدم مجالات عملية مختلفة على كافة المستويات ، وينهل منها أفراد المجتمع على كافة أعمارهم ومستوياتهم الفكرية والعملية ، حتى يمكنهم متابعة هذه الثورة المعلوماتية ، والاستفادة منها فى التعليم والتثقيب ، وترقية الحس والإدارة والتنمية ، وتربية الشعور بالمسئولية ، ورفع مستوى المشاركة فى القرارات الأساسية فى حياة المجتمعات ، وإطلاق ملكات وحريات الفرد فى اختيار حياته ومستقبله ، عن علم كامل بالعالم المحيط به ، والظروف المؤثرة عليه .

وحالياً يستطيع المواطن العادى سواء كان تلميذاً ، أو موظفاً ، أو مديراً ، أو مسئولاً كبيراً ، أن يحصل عن طريق مركز المعلومات والتوثيق ، أو المكتبة العادية التى يجب أن تنتشر فى كل مكان ، وتتفاعل معاً ، على فيض المعلومات المفيدة له ، باستخدام أحدث التكنولوجيات المتمثلة فى أجهزة الكمبيوتر ، ووسائل الاتصالات من بعد ، كالأقمار الصناعية التى يمكنها من نقل رصيد المعرفة من أحد بنوك المعلومات فى أى مكان يتواجد فيه هذا الرصيد .

سمات مجتمع المعلومات المعاصرة

مؤرخو المستقبل الذين ينظرون إلى الحقبة التاريخية الحالية قد يطلقون عليها أنها كانت تمثل عصر المعلومات ، حيث أنها تمثل الفترة التى نما فيها حجم ودرجة تعقيد المعلومات المعالجة ، بواسطة الأفراد والمنظمات .

كما أن السرعة المتناهية لمعالجات المعلومات ، واعتمادها الكبير على بعضها البعض ، أصبحت تمثل أحد معالم الحياة المعاصرة .

ويلاحظ أن المجتمع المعاصر مر فى مراحل تمهيدية لثورة المعلومات التى بدأت منذ أكثر من قرن مضى وأتبعت بذيوع اللغة المكتوبة والكتاب المطبوع . أما مجتمع المعلومات المعاصر ، فإنه يتسم بعديد من الصفات المتميزة التى يمكن تحديدها فيما يلى :

١ ـــ انفجار المعلومات :

المعلومات المنتجة فى الحقبة المعاصرة تعتبر أكثر مما أنتج فى كل تاريخ البشرية ، كما أن المعلومات تتزايد بمعدلات كبيرة نتيجة التطورات الحديثة التى يشهدها العالم وبزوغ التخصصات الجديدة ، وتداخل المعارف البشرية ، ونمو القوى المنتجة والمستهلكة والمستفيدة من المعلومات . كما أن رصيد المعلومات لا يتناقص ، بل إن المعلومات تتراكم معاً مكونة ظاهرة انفجارها التى توضح معالم الحقبة المعاصرة . كما أن تراكمها أصبح هاماً فى حد ذاته مثل تراكم رأس المال .

٢ ـ زيادة أهمية المعلومات كمدخل فى النظم وكمورد أساسى :

لا يوجد أى نشاط يواجه الإنسان بدون مدخل معلومات . بل إنها حلت محل الأرض والعمالة ورأس المال والمواد الخام والطاقة ، وأصبحت تتخلل فى كل الأنشطة والصناعات . كما تمثل المادة الخام ، لقطاعات كبيرة من قطاعات المجتمع المعاصر ، مشكلة ما يمكن أن نطلق عليه « صناعة المعلومات » أو « صناعة المعرفة » .

فما هو متوفر من إمكانيات ، أو أشياء ، يمكن أن يصبح أكثر إفادة وأهمية ، عن طريق إضافة المعلومات إليه . فالصحراء القاحلة تصبح أرضاً منتجة للغلات والمحاصيل نتيجة إضافة المعلومات . كما أن العمالة غير الفنية ، عند تعليمها وامتلاكها المعلومات المناسبة ، تصبح عمالة مهرة ومنتجة إلى حد كبير . نتيجة لكل ذلك ، أصبح ينظر للمعلومات كمورد أساسى يمكن أن يباع أو يشترى كما فى قواعد البيانات الالكترونية ، أو فى الجرائد ، أو المجلات ، أو التقارير . وخاصة عندما يبيع المخترع أو المؤلف براءة اختراعه ، أو حق طبع كتابه أو يقدم ترخيصاً لكى يقوم آخرون بتصنيع اختراع ما . وبذلك فامتلاك براءة اختراع أو معلومات عنه يمكن أن تفوق امتلاك مصنع . ومن هذا يمكننا القول بأن للمعلومات أهمية وقيمة كبيرة ، حيث أنه يمكن استثمارها فهى ثروة فى حد ذاتها .

٣ ـ بزوغ المبتكرات التكنولوجية فى معالجة المعلومات :

تشتمل التطورات المعاصرة فى تكنولوجيا المعلومات على الصور الفوتوغرافية ، والأفلام المتحركة ، والفوتوغراف ، والراديو ، والتليفزيون ، والتليفون ، حيث كانت هى الوسائل المتاحة لتخزين وإرسال وعرض المعلومات ، إلا أنه أضيفت إليها وسيلة أخرى أكثر تطوراً ، وتتمثل فى الكمبيوتر الذى يختلف عن الوسائل الأخرى فى وظائفه الرئيسية فى تحويل المعلومات وتداولها وتخزينها وعرضها . هذه الخاصية ، تعطى الكمبيوتر أهمية خاصة ، عندما تتحقق من أن عملية التفكير البشرى يتضمن عنصر تحويل

المعلومات ، ويعتبر الكمبيوتر الأداة الوحيدة التى يمكنها تمثيل نموذج لعملية الفكر البشرى .

ويلاحظ أن آلية معالجة المعلومات ترتبط إلى حد كبير بآلية معالجة المواد التى تدخل فى الصناعة ، والتى تمثلت فى حقبة زمنية أطلق عليها « الثورة الصناعية » وكما أن الثورة الصناعية أحدثت كثيراً من المتغيرات الاجتماعية الظاهرة لنا ، فإننا نتوقع نفس الشيء لتكنولوجيا المعلومات ، التى يمكن ملاحظة بعض متغيراتها المتصلة ، بقدرة الكمبيوتر على تشكيل نموذج للفكر البشرى ، وتحول وتستبعد وتعرض المعلومات .

٤ ــ نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة كلية على المعلومات :

إن ظهور المنظمات والمجتمعات المعتمدة كلية على المعلومات التى تمثل معالجات لها . أصبحت ظاهرة يتسم بها المجتمع المعاصر . والأمثلة التى يمكن توضيحها لهذه المنظمات تتمثل فى مؤسسات الجرائد والأخبار والاستعلامات ، والبنوك وشركات التأمين والمصالح الحكومية المتنوعة ... الخ . ويلاحظ أن انفجار أو تضخم هذه المنظمات قد بدأ فى الظهور فى نفس الوقت الذى شهد فيه بدايات الثورة المعلوماتية المعاصرة . وقبل إدخال تكنولوجيا معالجة المعلومات فى هذه المنظمات كانت معالجة بياناتها ذات طبيعة يدوية أو عقلية بحتة ، إلا أنه ببزوغ تكنولوجيا المعلومات أصبحت هذه المنظمة تعتمد عليها إلى حد كبير ، بل إنها أصبحت تشبه بالنظم الآلية البشرية ، فيما يتصل بكل من معالجة المواد ، ومعالجة المعلومات معالجة تستخدم الآلات ، لمعالجة العمليات الروتينية ، تتطلب الدقة أو السرعة والاستقراء .

٥ ــ ظهور نظم معالجة المعلومات البشرية والآلية :

بمراعاة الإمكانيات اللانهائية للعقل البشرى ، والتطورات فى سعة وقدرة أجهزة الكمبيوتر ، بدأت فى الظهور نظم معالجة المعلومات البشرية والآلية ، أى التى تعتمد على الإنسان والآلة على حد سواء ، باعتبار أن كلا منهما يعتبر

معالجاً للمعلومات أيضاً ، والذى مكّن من التوصل إلى تكاملها معاً ، فى إطار نظام معالجة المعلومات التى أصبحت مخرجاته معارف وقرارات مفيدة ، يمكن تطبيقها مباشرة . وقد أمكن الوصول إلى ذلك عن طريق التطورات الحديثة فى :

(أ) تكنولوجيا الكمبيوتر :

فمن المعروف أن أجهزة الكمبيوتر الحديثة أصبحت :

- قليلة التكاليف إلى حد كبير .
- ذات سرعات وقدرات متزايدة بصفة مطردة ، لأداء مجموعات من العمليات فى وقت واحد .
- ذات ذاكرات تتسم بالكفاءة لتخزين كميات كبيرة من البيانات ، بتكلفة متناقصة على الدوام .

(ب) منهجية نظم المعلومات المعرفة :

وتتمثل فى :

- تنفيذ عمليات معالجة المعلومات الميكنية ، المعتمدة على معرفة مفصلة ، وأساليب مبنية على استخدام الكمبيوتر .
- تكامل أساليب معالجة المعلومات الميكنية مع العنصر البشرى فى نظم معلومات تجمع بين الإنسان والآلة .

٦ ــ تعدد فئات المتعاملين مع المعلومات :

يتميز مجتمع المعلومات المعاصر بتواجد فئات كبيرة تتعامل مع المعلومات ، وتشتغل بها ، وتتمثل أغلبية القوى العاملة الحالية . ويمكن أن نميز منها ما يلى :

(أ) فئة صغيرة نسبياً تعمل فى خلق معلومات جديدة وتضم :

العلماء والفنانين والمصممين ، وغيرهم من الأشخاص الذين يقدرون على خلق وإنتاج معلومات جديدة ، أو يعيدوا تشكيل نماذج معرفة جديدة من واقع المعلومات الحالية .

(ب) **فئة كبيرة من البشر تعمل فى نقل وتوصيل المعلومات والمعارف ، وتضم** العاملين فى البريد ، والبرق ، والهاتف ، والناسخين فى الكتابة على الآلات الكاتبة ، والصحفيين ، والإعلاميين والمعلمين ، والمدربين .. الخ .

(جـ) **الفئة العاملة فى تخزين المعلومات واسترجاعها** ، كأخصائيى المعلومات ، وأمناء المكتبات ، والموثقين ، ومبرمجى الكمبيوتر ... الخ .

(د) **فئة المهنيين** من محامين ، وأطباء ، ومحاسبين ، ومهندسين ، الذين يقومون بتقديم خبراتهم وحصيلة المعلومات التى اكتسبوها لعملائهم ، نظير مقابل مادى .

(هـ) **فئة الطلبة** التى لا تدخل ضمن القوى العاملة . وهم يقضون معظم وقتهم فى استقبال المعلومات والتزود بها أى أنهم متفرغون لتلقى المعلومات .

(و) **فئة المديرين** أصحاب الخبرات التى تشتغل فى الأمور المالية ، والمحاسبية ، والتخطيطية ، والتسويقية والإدارية ، أى الذين يسعون باستخدام المعلومات إلى إيجاد الأنظمة المنتجة ذات الكفاءة مع أقل تكلفة ممكنة . وأهمية المعلومات لا تقتصر على النقل ، بل تسهم فى عملية اتخاذ القرارات الرشيدة .

٧ ـ تزايد كميات المعلومات المعروضة فى أوعية لا ورقية أو غير مطبوعة :

تتزايد ، بصفة مطردة ، كميات المعلومات المنتجة على أوعية لا ورقية كالأشرطة ، والأقراص الممغنطة ، وأسطوانات الفيديو ، والأقراص الضوئية ، وغيرها من الأشكال غير التقليدية ، التى تتوفر عن طريق الوصول المباشر ONLINE . ويتنبأ الكثيرون بأن مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات سوف تصبح ، مستقبلاً ، مستودعات « لا ورقية » للمعلومات . فانتشار أجهزة الكمبيوتر الشخصية ، والنهايات الطرفية فى المكاتب والمنازل ، سوف يقلص المساحات المخصصة لمركز المعلومات ، أو المكتبة التقليدية ، ذات المساحات أو السمات الكبيرة التى تضم مقاعد ومنافذ للإطلاع الداخلى ، والتى لن يحتاج إليها فى عالم الغد . فمكتبة ، أو مركز معلومات المستقبل ، سوف تختزن

الفهارس ، والببليوجرافيات ، وبيانات نصوص المراجع ، والدوريات كاملة ، فى الأوعية الإلكترونية اللاورقية ، مما سوف يسهم فى التخلص من أميال الأرفف المخصصة للمطبوعات والملفات التقليدية . ويرتبط هذا التغير فى استخدام حزم المعلومات فى أوعية لا ورقية ، باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتمثلة فى أجهزة الكمبيوتر ، ووسائل المصغرات الفيلمية التى تعمل على تجميع المعلومات ، وتخزينها ، وتوصيلها فيما بعد للمستخدمين أو المستفيدين منها .

وقد ينظر إلى مركز المعلومات ، أو مكتبة المستقبل ، بصورة غير مرئية ومختلفة عن الشكل الحالى ، حيث أنها لن تشتمل على مواد مطبوعة أو ورقية . وبذلك فقد يتمثل مركز المعلومات أو أرشيف المنظمة أو مكتبتها فى غرفة تشتمل على نهاية طرفية تتصل بالكمبيوتر المركزى للمنظمة ، حيث يؤدى فيها إخصائى المعلومات مهامه فى خدمة المستخدمين سواء فى المنظمة ، أو المجتمع المحلى . إلا أن هذه الصورة التى تمثل « المجتمع اللاورقى » قد تتغاضى عن حقيقة هامة ، هى أن المكتبات بصفة خاصة تمثل مستودعات للمعارف البشرية المسجلة خلال أجيال عديدة . فمكتبة اليوم على مستوى الجامعة أو الدولة مثلاً تشتمل على أوراق البردى ، والرق ، والكتب ، والجرائد ، والمجلات ، والأسطوانات ، وشرائط الفيديو ، والأشرطة ، والأسطوانات الممغنطة ، والمصغرات الفيليمة ... الخ ، كل منها أنتج فى حقبة زمنية مختلفة ، كما أن كلّا منها يسجل خبرات ومعارف الحقبة التى وجدت فيها ، أو الحقبة السابقة لها ، أو كلتا الحقبتين . وبذلك فإنه ، فى حالة المكتبات ، وخاصة الكبيرة منها ، لا تحل الأوعية اللاورقية المتطورة محل الأوعية الأقدم ، بل تحكمها وتزيد عليها إلى حد كبير . أى أن التحدى الذى يواجه مكتبة المستقبل لا يتمثل فى مساندة محو الأمية الإلكترونية الحديثة ، بل فى مساندة محو الأمية المتعددة التى تنشد للناس فى الأعوام المقبلة ، حيث أن الإنسان الذى يقتصر تعليمه على الكلمة المطبوعة فقط فى الحقبة القادمة ، سوف يكون قاصراً ومعوقاً فى أداء مهامه . كما سوف يصبح الفرد المتعلم فى استخدام تكنولوجيات الكمبيوتر فحسب قاصراً أيضاً .

لذلك يجب أن يجمع الإنسان بين محو الأمية الكتابية ، ومحو الأمية

الإلكترونية ، فى نفس الوقت .

مما سبق يتضح أن مكتبة المستقبل سوف تكون أكثر تعقيداً مما كانت عليه فى أى وقت مضى ، فبجانب أرفف الكتب ، والمطبوعات ، ومناضد القراءة ، ومقاعد القراء ، ستتواجد خلوات تشتمل على نهايات طرفية تتصل بأجهزة الكمبيوتر التى تتعامل مع قواعد وملفات البيانات . أى أن المكتبة ومركز المعلومات الحالى والمستقبلى ، يجب أن تساند النهايات الطرفية ذات الوصول المباشر من بعد ، المتصل بقواعد البيانات الأجنبية أو المحلية على حد سواء . فقد يكون فهرس المكتبة ذات الوصول المباشر أول قاعدة بيانات تطور ولكن من المحتمل أن ملفات البيانات الأخرى سواء الببليوجرافية أو غير الببليوجرافية ، سوف تحمّل على كمبيوتر محلى للاستخدام ، والاستفادة منها فى بيئة المكتبة المحلية .

٨ ـــ زيادة تكلفة موارد المعلومات والعمالة :

تزداد تكاليف موارد المعلومات المتصلة بالمطبوعات بمعدلات أكبر مما كانت عليه من قبل . فالأسعار ومصاريف الحصول عليها ، ومعالجتها فى زيادة مستمرة . ويتضح ذلك من الدراسات التى أعدتها جمعية مكتبات البحوث الأمريكية ، التى وضحت أن نسبة زيادة التكاليف كانت فى حدود ١٠٪ بالرغم من أن نمو المجموعات للمكتبات ومراكز المعلومات الأعضاء فى الجمعية كان فى حدود ٣٪ سنوياً ، علماً بأن الزيادة فى متوسط الأسعار السنوية من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٩ كان فى حدود ١٧,٥٪ بالنسبة للدوريات ، ١١,٦٪ للكتب بجانب هذا ، فإن مؤشرات مرتبات وتكاليف العمالة فى زيادة مطردة فى كل أنحاء العالم . هذه الحقيقة ساهمت فى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة للتغلب على مشاكل ومعوقات التكلفة المتزايدة ، لموارد المعلومات ، والعمالة البشرية التقليدية .

٩ ـــ ظهور التوقعات المتغيرة للمستخدمين :

نشاهد حالياً تغييرات فى توقعات المستخدمين للمعلومات ، فالدراسات ،

والبحوث الموجهة لحل المشاكل ، واتخاذ القرارات على كافة مستوياتها وأنواعها ، واكتساب معارف وخبرات جديدة أو متجددة ، أصبحت شائقة إلى حد كبير . كما أن كثيراً من مستخدمى المعلومات ينقصهم الخلفية اللازمة ، كما لا يتوفر لهم الوقت الكافى ، للبحث فى كثير من الكشافات والمستخلصات ، أو القراءة فى المجلات العلمية المختلفة ، وأصبحوا يعتمدون بطريقة متزايدة على خدمات المعلومات من مراكز أو مكتبات تتواجد فى منظماتهم أو بيئاتهم ، حيث تلبّى طلباتهم واحتياجاتهم كوسائط للحصول على المعلومات ومحاولة تقديمها لهم ، وعرضها بما يلائم متطلباتهم . ولم تقتصر هذه الظاهرة على مستخدمى مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات الكبيرة والمتخصصة فحسب ، بل إنها امتدت إلى غيرها من أنواع المكتبات العامة والمدرسية . فحالياً نشاهد أن فئات المستخدمين من الشباب والعمال والموظفين والتلاميذ .. الخ تستخدم المكتبات العامة والمدرسية ، لإعداد التقارير ، والمذكرات ، والدراسات ، عن الموضوعات التى تحظى باهتمامهم العام ، كما فى حالة موضوعات مثل : حماية البيئة ، وأزمة الطاقة ، وارتفاع الأسعار ، ورفع الدعم ، وظاهرة الإرهاب والتطرف .. الخ .

١٠ ــ تقلص سلطات المديرين :

لا يحتفظ المدراء ، أو المشرفون على مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات ، بالسلطات التى يفترض أن تتاح لهم فيما يتصل بتخصيص الموارد ، وتكليفات العاملين ، وتقرير خدمة جديدة . فمشاركة العاملين فى الإدارة تعتبر محدودة أو غير كافية .

كما أن القوانين والتشريعات واللوائح الحكومية المتصلة بالتعيينات والثواب والعقاب ، تحد وتقلص سلطة المدارء . ونتيجة لكل هذه المحددات فى إدارة مؤسسات المعلومات على كافة نوعياتها ، أصبحت عملية اتخاذ القرارات أكثر تعقيداً وتستغرق وقتاً طويلاً . هذه الحقيقة أدت إلى الإسراع بإدخال التقنيات المتطورة المتصلة بالأعمال الروتينية والإجرائية والمهنية .

١١ ـ خصائص خدمات المعلومات المعاصرة :

أصبحت أجهزة المعلومات المعاصرة تنظم وتدار عن طريق استخدام التقنيات المتطورة ، بدلاً من المهام اليدوية ، أو الميكنية التقليدية ، والتى تطلب عملاً متواصلاً . ومن هذا المنطلق تحول إخصائيو المعلومات والتوثيق ، وأمناء المكتبات ، وغيرهم ، من القيام بالمهام التقليدية إلى أداء الوظائف الأساسية الجديدة التى يلعب فيها الكمبيوتر دوراً أساسياً ، كامتداد للعقل البشرى ، حيث ينتج منها المعلومات . كما أن عملية تدفق البيانات التى ترتد بصفة مستمرة تغير المعلومات بمعدلات سريعة ، مما يجعلها فى حالة تشكيل وتبديل على الدوام . وبذلك فإن أجهزة المعلومات التى من طبيعتها أن تبنى على المعلومات يتغير شكلها ، كما تتغير المعلومات وأساليب معالجتها وإدارتها . وأصبحت قدرة القوى العاملة ، التى تشغل هذه الأجهزة تستجيب بسرعة إلى المتغيرات البيئية والمعلوماتية ، أصبحت العامل المسيطر على تواجدهم ، واستمرار تفاعلهم وتعاملهم مع المعلومات .

مفاهيم تكنولوجيا المعلومات

كان السبب فى حدوث مجتمع المعلومات ، وثورة المعلومات المعاصرة ، هو زيادة التغيير بمعدلات سريعة فى تكنولوجيا المعلومات .

ففى المائة عام الأخيرة بدأ يظهر ما يمكن أن نطلق عليه الثورة الصناعية الثانية التى كان أساسها الكهرومغناطيسية ELECTROMAGNETIC فى أشكال التصوير الفوتوغرافى ، والاستنساخ ، والهولوجرافى HOLOGRAPHY ، والتليفونات ، والتلغراف ، والإذاعة ، والرادار ، والاتصالات من بعد TELEMERTY والأنابيب المفرغة VACUM TUBES والترانزستور TRANSISTOR والدوائر المطبوعة PRINTED CIRCUITS وأشعة الليزر LASER والألياف الضوئية والدوائر المتكاملة INTEGRATATED CIRCUITS والرقائق CHIPS وغيرها .

أما فى الخمسين عاماً الماضية ، فقد أصبحت وسائل الاتصالات الالكترونية

من بعدّ شائعة ومعروفة ، كما نمت وتنوعت أجهزة الكمبيوتر ، وأصبحت ذات سعة كبيرة وقوية تتسم بصغر الحجم ، وقلة التكلفة ، وصارت هذه التقنية متغلغلة فى كل الأنشطة البشرية إلى حد كبير . وفى الحقبة الحالية صارت المعلومات لا تختزن وتسترجع وتنقل وتبث بكميات كبيرة وبسرعة عالية فحسب ، بل إنه صار فى الإمكان أيضاً إعادة ترتيبها ، وتحويلها وتدفقها ، علماً بأن هذه الأنشطة كانت قاصرة على المخ البشرى حتى وقت قريب .

وقد مهدت التطورات والتحسينات المعاصرة فى تصنيع الرقائق الدقيقة MICROCHIPS ، التى أصبحت أساس كل أجهزة تكنولوجيا المعلومات المتطورة ، لترويج منتجات وخدمات وعمليات جديدة ومتطورة ، مبنية على المعلومات . كما قدمت هذه التطورات الفرص المناسبة ، للمنظمات المعاصرة لكى تحسن من كفاءتها وفاعليتها ، وزيادة إنتاجيتها ، بواسطة تحسين وتطوير طرق وأساليب تداول المعلومات بها . وساهمت هذه التطورات فى زيادة القدرة التنظيمية بتوفير أساليب تساعد فى زيادة الإيرادات ، والحد من التكاليف . وبذلك يمكن اعتبار أن نتائج خيارات المديرين لتكنولوجيا المعلومات المناسبة لمنظماتهم ، سوف تؤثر تأثيراً مباشراً على مستقبل المنظمات والأفراد .

ويشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى مدى واسع من التكنولوجيا المتضمنة فى معالجة وتداول المعلومات ، مثل أجهزة الكمبيوتر ، والبرامج ، وطرق تطوير النظم الجديدة ، والاتصالات من بعد ، وتقنيات المكتب الحديث المتضمنة أيضاً أجهزة الاستنساخ الحديثة ، والمصغرات الفيلمية ، والتكامل بينها معاً .

ويمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنها خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصالات ، ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية ، وتقنيات المصغرات الفيلمية ، والاستنساخ ، وتمثل مجموعة كبيرة من الاختراعات ، والتكنيك الذى يستخدم المعلومات خارج العقل البشرى .

ويتمشى هذا المفهوم مع المعايير المرشدة التى دعت إليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم « اليونسكو » نحو تطوير منهج تدريس تكنولوجيا المعلومات لأمناء المكتبات والموثقين ، والعاملين فى إدارة محفوظات المنظمات ، حيث أوضحت أن المفهوم الموسع لتكنولوجيا المعلومات يتضمن تقريباً كل عملية تحدث فى نظام المعلومات ، من تصميم النظام ، إلى التكشيف والاسترجاع والنقل والبثّ . والتقنيات المستخدمة فى ذلك تتمثل فى استخدام تقنيات وأجهزة المصغرات الفيلمية ، والاستنساخ والكمبيوتر ، وبث المعلومات ، ونقلها من خلال النظم الالكترونية التى تتضمن بعض الأشكال المرئية .

مجال ومدى تكنولوجيا المعلومات

يمكن أن نستعرض مجالات ومدى تكنولوجيا المعلومات المستخدمة فى مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات من ثلاثة أوجه ، تتصل بما يلى :

١ ـــ الاستنساخ والمصغرات الفيلمية المتصلة بإعادة إنتاج المعلومات للنشر والتخزين ، والتى يطلق عليها « إعادة إنتاج الأشكال المسجلة «REPROGRAPHICS» » .

٢ ـــ تطبيقات الكمبيوتر التى تغطى استخدامات عديدة فى المكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق ، والتى منها معالجة الكلمات أو النصوص ، وقواعد البيانات التى تستخدم المعلومات الشفوية والسردية والرقمية .

٣ ـــ تطبيقات الاتصالات من بعد المبنية على نقل الأصوات والأشكال .

أولاً – إعادة إنتاج الأشكال المسجلة :

يتضمن هذا المجال ثلاثة تطبيقات أساسية تتمثل فيما يلى :

١ ــ إعادة إنتاج الأشكال المسجلة الإدارية ADMINISTROTIVE REPROGRAPHICS

تعتبر عملية نسخ الوثائق هو الأسلوب الشائع الاستخدام فى الإدارة المعاصرة ، وتتضمن التطورات فى الاستنساخ استخدام أشعة الليزر ، وتعدد وسائل النسخ MULTIPLE FEROGAPHY وغيرها من التكنولوجيات التى أدت إلى تغييرات هامة فى إنتاج أوعية المعلومات المختلفة كالكتب والدوريات والتقارير ... الخ . كما ساهمت فى انتشار توزيعها .

٢ ــ إعادة إنتاج الأشكال المسجلة المصغرة : MICROREPROGRAPHICS

تشتمل هذه النوعية على المصغرات الفيلمية ، أو الأشكال المصغرة MICROFORMS التى تضم الميكروفيلمية ، والحوافظ الميكروفيلمية والميكروفيش وغيرها ، وتستخدم عادة كنظم إدارية ، وكأساليب لإنتاج وتوزيع الوثائق وتخزينها .

وتعتبر المصغرات الفيلمية ذات أهمية قصوى ، فى نظم إدارة المنظمات المعاصرة حيث أنه فى إطارها يمكن إنتاج الوثائق مباشرة من الأوعية المصغرة فيلمياً ، وتهم هذه النظم كل مجموعات العاملين والمتعاملين مع مراكز المعلومات ، والمكتبات ، ووحدات الحفظ ، أو المحفوظات .

وتعتبر تقنيات المصغرات الفيلمية أهم وسيلة ، قليلة التكلفة ، وتوفر مساحات كبيرة لتخزين المعلومات ، وتختلف عن كل وسائل تخزين استنساخ الوثائق حالياً ، لأنها توفر المصغرات الفيلمية كنوع من التوثيق الذى يمكن أن يلائم توفير الحجة القانونية . ونتيجة للتزاوج البناء بين المصغرات الفيلمية والكمبيوتر زادت عملية الاسترجاع بمساعدة الكمبيوتر COMPUTER—ASSISTED RETRIEVAL ويعرف باختصار CAR الذى يجمع بين سرعة ودقة الكمبيوتر ، مع قلة التكلفة ، وقدرة التخزين الكبيرة للمصغرات الفيلمية .

٣ ــ إعادة إنتاج الأشكال المسجلة المنشورة PUBLISHING : REPROGRAPHICS

وتستخدم فى هذا المجال تقنيات الطباعة مثل طباعة الأوفست الليثوجرافية أى الحجرية LITHOGRAPHIC OFFSET وطباعة الليثوغرافيا (المبينة على العملية الكهربائية الجافة) المتعددة MULTIPLE LITHOGRAPHY والجمع الآلى بواسطة الكمبيوتر COMPUTER TYPESETTING والطباعة بواسطة أشعة الليزر LAZER PRINTING .

ثانياً – تطبيقات الكمبيوتر فى مجال المعلومات :

تتوفر فى هذا المجال عدة تطبيقات أو استخدامات أساسية للكمبيوتر فما يتصل بالمعلومات تتمثل فيما يلى :

١ ــ معالجة الكلمات أو النصوص WORD PROCESSING :

أصبحت كثير من المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات تستخدم أجهزة الكمبيوتر الشخصية ، أو الميكروكمبيوتر مع برامج معالجة الكلمات أو النصوص فى إنتاج وثائقها المختلفة . حيث أن تطبيقات معالجة الكلمات تشتمل على سمتين مميزتين هما :

(أ) إنتاج وتحديث الوثائق الإدارية ذات الصبغة العامة :

وتفضل إدارة المنظمات المعاصرة تسجيل معلوماتها على أقراص آلية بدلاً من استخدام الورق فى ذلك . وقد ساعد هذا الاتجاه فى ظهور مفهوم المكتب المعاصر « اللاورق » وكان لبزوغ تطبيقات عقد المؤتمرات من بُعد TELECONFERENCING وانتشار شبكات معالجة الكلمات فى المنظمات ، آثار واضحة على إدارة مواردها ، ومن ضمنها مصادر المعلومات المتوفرة لديها . ويطبق هذا المجال على إدارة السجلات والمحفوظات مباشرة .

(ب) استخدام تطبيقات معالجة الكلمات أو النصوص فى كثير

من الخدمات التى تؤدى فى مراكز المعلومات والمكتبات ، ومن بينها الرقابة على التزويد ، وإعداد الفهارس والكشافات والمستخلصات ، وإنتاج مخرجات المعلومات للتوزيع والبث والتخزين ، بالإضافة إلى تحرير نتائج البحوث ، والرقابة على عمليات تداول المعلومات .

ومن المسُوح التى عملت على مستخدمى أجهزة الكمبيوتر الشخصية ، يتضح أن تطبيقات معالجة الكلمات وخاصة المبنية على الذكاء الاصطناعى ، تساعد فى التعرف على الأخطاء فى التهجية ، ومحاولة تصحيحها . وتشتمل بعض هذه التطبيقات على مكانز أو قواميس للكلمات الأساسية التى ترد فى النص ، والطريقة والمدى الذى تتصف به هذه البرامج ، أو التطبيقات باستخدام أساليب الذكاء الاصطناعى ، تعتمد على الطريقة التى تستخدم فى البحث فى المكنز أو القاموس .

وعندما نحاول التمييز بين معالجات الكلمات WORD PROCESSORS والآلات الكاتبة الالكترونية أو الآلية ELECTRONIC TYPEWRITERS أن كلًا منهما ينتج الخطابات والوثائق الخالية من الأخطاء . ويشتمل كل منهما على ذاكرة كما يمكن لكليهما من الاتصال مع التقنيات التى تتفق مع خصائصهما . وعلى الرغم من التكلفة الكبيرة نسبياً لمعالجة الكلمات إلا أنه يمكن تبرير استخدامه وتفضيله ، بقدرته على تداول كميات أكبر من المعلومات ، كما أن التدخل البشرى فى تشغيله أقل من مثيله فى الآلة الكاتبة الإلكترونية .

٢ ـــ استخدام تطبيقات الكمبيوتر :

نتيجة لانتشار أجهزة الكمبيوتر الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم ، التى تستخدم فى أداء العمليات الفنية فى مراكز المعلومات والمكتبات ، حيث كانت أكثر العمليات تأثراً بالتحويل الآلى ، ظهرت عدة برامج مطورة لهذه التطبيقات . ومن أهم هذه التطبيقات ما يلى :

(أ) **الفهرسة الالكترونية** باستخدام برنامج الفهرسة المقروءة آلياً MARC أو برنامج UNIMARC أو شكل الاتصال المشترك COMMON

COMMUNICATION FORMAT وكلها تتصل بمبادىء المنطق البولينى BOOLEAN LOGIC للبحث والاسترجاع ، وتركيب ملفات البيانات .

(ب) **التزويد الالكترونى** الذى طور سواء من قبل مركز المعلومات والمكتبة ، أو من قبل موردى المطبوعات .

(ج) **نظم الإعارة الآلية** التى أصبحت شائعة حالياً فى معظم المكتبات وخاصة الكبيرة منها . وقد صارت نظم الإعارة الآلية وظائف متكاملة ، حيث تشارك فى قاعدة البيانات الببليوجرافية المشتركة .

(د) **إنتاج الفهارس وطبعها** نتيجة للمخرجات المطبوعة من الكمبيوتر .

(هـ) **نظم المعلومات الإدارية المتكاملة** بالمكتبة أو مركز المعلومات وما تتضمنه من نظم فرعية تتصل بالأفراد والتمويل وغيرها .

٣ ــ استخدام قواعد البيانات :

تشكل قواعد البيانات ذات الوصول المباشر ONLINE جزءاً مهما من برامج تطبيقات الكمبيوتر ونقلها . ويلاحظ أن جوهر مفهوم تكامل تكنولوجيا المعلومات يمثل الحاجة لعمليات التوافق COMPATIBILITY أى قدرة مكونات متنوعة لكى تتفاعل وتتحدث معاً . ومفتاح هذا التفاعل والتوافق يتمثل فى البرامج المصممة له . من هذا المنطلق فإن عملية تصميم قواعد البيانات واستخدامها تعتبر أساس الخدمة المتكاملة للمعلومات . وتشمل قواعد البيانات على ثلاثة عناصر أساسية هى :

(أ) **استخدام لغات الأمر** COMMAND LANGUAGES التى تعتبر من المتطلبات التى يجب أن تؤدى قبل استخدام قواعد البيانات . وبذلك تعتبر عملية اختيار قاعدة البيانات ، ولغة الأمر الخاصة بها مهمة جداً فى خدمات المعلومات والتوثيق والمعلومات . وبذلك يجب التعرف على الصعاب والعراقيل المتعلقة باللغة الطبيعية . وفى هذا الصدد تعتبر من الأساسيات العامة القيام بأنشطة مثل التركيب الببليوجرافى أو الوصفى لعناصر البيانات ، وهيكلية

ملفات البيانات ، وطرق إعداد استراتيجيات البحث عن المعلومات واسترجاعها .

(ب) اختيار واستخدام نظم إدارة قواعد البيانات (DBMS) DATABASE MANAGEMENT SYSTEMS التى تعتبر متوفرة حالياً وتستخدم مع كل أو معظم أنواع أجهزة الكمبيوتر المتوفرة . إن التعرف على كيفية استخدام هذه النظم يعتبر عنصراً مفيداً وهاماً فى إطار خدمات المعلومات . وتشتمل معظم نظم إدارة قواعد البيانات على قواميس البيانات الخاصة بها ، وأساليب تركيب العلاقات بين ملفات البيانات وهكذا .

(ج) نتيجة للتحسينات التى أدخلت على نظم إدارة قواعد البيانات فى إطار البحث والتطوير المتعلق بالذكاء الاصطناعى ARTIFICIAL INTELLIGENCE تطورت مجالات تداخل اللغات الطبيعية ، وهياكل بيانات وأساليب البحث والبرهنة العقلية .

وقد طورت نظم مساندة القرار DECISION SUPPORT SYSTEMS ونظم الخبرة EXPERT SYSTEMS التى تتسم بما يلى :

★ الاشتمال على الحقائق مثل القواعد والمعارف التى تستخدم من قبل الخبراء والمستشارين فى حل مشاكل معينة .

★ شرح النظم والعمليات المختلفة ، وبيان الأسباب التى بنيت عليها الاستنتاجات .

★ تقليد العمليات البشرية فى إطار عملية اتخاذ القرارات .

وبذلك يمكن أن تسهم فى اتخاذ القرارات وتوفير مادة علمية أساسية لمستخدمى مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات .

٤ ــ تكنولوجيا تخزين البيانات DATA STORAGE TECHNOLOGY

تطورت أوعية التخزين المنتجة الكترونيا إلى حد كبير فى هذا العصر وأصبحت تشكل مراكز المعلومات والمكتبات « اللاورقية » . وتصف أوعية تخزين الوثائق بوفرة فى المجموعات التالية :

(أ) الأقراص الضوئية OPTICAL DISKS

وتسجل المعلومات على هذه الأقراص المعلومات بواسطة أشعة الليزر ويشمل القرص الضوئى الواحد على أشكال يمكن تصفحها ويقدر حجمها ما بين ٢٥,٠٠ إلى ٣٠,٠٠ وثيقة أو صفحة تسترجع الكترونياً بسرعة عالية . ومن الأشكال الحديثة للأقراص الضوئية ما يلى :

★ الأقراص المرئية للقراء فقط READ—ONLY OPTICAL DISCS .

★ الأقراص المرئية الممكن محوها وإزالتها كلياً FULLY ERASABLE DISCS .

★ أقراص اكتب مرة واقرأ كثيراً WRITE ONCE, READ MAMY (WORM) .

وتختزن الأقراص الضوئية كميات كبيرة من الأشكال والوثائق كما سبق توضيحه . وتتسم بالتكلفة العالية نسبياً والسرعة العالية فى الاسترجاع . إلا أنه ما زال هناك بعض الصعاب تتصل باسترجاع أصول الوثائق والأشكال كما كانت فى الأصل . وبذلك لم يقرر حجية الوثائق المسترجعة منها من وجهة النظر القانونية ، وما زال الجدل قائماً ، ولم يحسم بعد .

(ب) الوسائط الممغنطة MAGNETIC MEDIA

استخدمت عدة وسائط الكترونية فى تخزين واسترجاع المعلومات فى السنوات الماضية تتمثل فى الوسائط الممغنطة التالية :

★ الأشرطة الممغنطة MAGNETIC TAPES

★ الأقراص الممغنطة MAGNETIC DISCS

★ الأقراص المرنة FLEXIBLE DISCS

★ الأقراص الصلبة HARD DISCS

ويواجه التخزين الممغنط بعض الصعوبات التى تتصل بالتحديث والاسترجاع على الرغم من رخص تكلفة وكثافة استيعابه العالية .

(جـ) تكنولوجيــا المصغــرات الفيلميــة MICROGRAPHICS TECHNOLIGY

تمر تكنولوجيا المصغرات الفيلمية بتطورات متلاحقة تتصل بربطها بتكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات من بعد . ومن الأساليب التى نبعت من ذلك التالى :

- نظم استرجاع الميكروفيلم بمساعدة الكمبيوتر

COMPUTER—ASSISTED MICROFILM RETRIEVAL

- نظم إرسال الأشكال وإرسال الوثائق

DOCUMENT DELIVERY

- مخرجات الكمبيوتر على الميكروفيلم

COMPUTER—ON—MICROFILM (COM)

وباستخدام تكنولوجيا تخزين البيانات المتقدمة أصبح فى الإمكان تحويل ونقل بيانات أو نصوص المراجع كدوائر المعارف والأدلة ... الخ إلى الشكل المقروء آلياً . وقد ساعد ذلك المستخدم أو المستفيد فى إمكانية استشارتها والرجوع إليها بأسلوب مختصر وسريع ، والحصول على المخرجات التى يحتاجها مطبوعة مباشرة من النهاية الطرفية . فمثلاً قد يجد المستفيد أو المستخدم لمجلدات تعداد السكان بإمكانية الحصول على ما يحتاجه من معلومات منها بدون الإطلاع على كل هذه المجلدات ، وما تتضمنه من جداول إحصائيات وكشافات تتطلب منه جهداً وتعباً ووقتاً . أما البحث المباشر فى الأوعية المقروءة آلياً فلن يتطلب كل ذلك .

وكثير من المراجع والوثائق قد يضمها رصيد مركز المعلومات ، أو المكتبة ، تعتبر سهلة الاستخدام عن طريق الوصول الالكترونى فى المباشر لفحواها بدلاً من قراءتها .

ثالثاً – تطبيقات الاتصالات من بعد :

كان المألوف أن يذهب المستفيد من خدمات المعلومات إلى مركز

المعلومات أو المكتبة للحصول على المعلومات التى يحتاجها .. إلا أنه نتيجة للتطورات التكنولوجيا الحديثة فى الاتصالات والكمبيوتر أصبح من الممكن أن يحصل الشخص على ما يحتاجه من معلومات فى أى مكان يتواجد به مهما بعد عن المكتبة أو مركز المعلومات . فعن طريق توصيل جهاز كمبيوتر شخص صغير أو نهاية طرفية بتليفون المنزل أو المكتب بمركز المعلومات أو المكتبة وما بها من قواعد بيانات اكترونية أصبح فى إمكان الشخص من الحصول على المعلومات التى يحتاجها مهما بعد فى المسافة وبأسلوب فورى .

وتعتبر القدرة فى الاتصال بكمبيوتر مركز المعلومات أو المكتبة أو خدمة المعلومات تليفونياً ذات أهمية قصوى تتعلق بظاهرة المعلومات المعاصرة .. إذ أنه على الرغم من مكان تواجد المعلومات وتخزينها فإنها أصبحت متوفرة للشخص أو المنظمة المتصلة مباشرة بها . وبمجرد إدخال المعلومات فى الشكل المقروء آلياً فإنها تعالج الكترونياً وتنقل مباشرة إلى المستفيدين منها عن طريق الهاتف أو أساليب الاتصالات الأخرى .

والاتصالات من بعد TELECONMUNICATIONS أو TELEMTICS تستخدم للدلالة على الطريقة التى تتبع فى إرسال واستلام المعلومات من مسافات بعيدة عن طريق أجهزة الكمبيوتر . وتستخدم فى الاتصالات من بعد وشبكات الاتصال المكرسة لنقل المعلومات التليفون والكابلات المحورية والميكروويف والأقمار الصناعية وغيرها من وسائل نقل المعلومات .

وقد صار فى الإمكان حالياً نقل المعلومات المبنية على الكلمات والنصوص المكتوبة والمعلومات المسموعة خلال وسائل الاتصال المتقدمة ، فطرق تخزين ونقل المعلومات المرئية والمسموعة أصبحت متشابهة إلى حد كبير . إلا أن التمييز بين هذين النوعين من المعلومات تمثله الطريقة الرقمية والطريقة التناظرية التى توضح التطورات الحديثة فى ربط الكمبيوتر والاتصالات معاً .

وفى مجال خدمات المعلومات بدأت تكنولوجيا المعلومات بالنظم التى تتصل بنقل الأرقام ثم توسعت بعدئذ لكى تشتمل على نظم نقل النصوص والأشكال . وطورت كل من أجهزة وبرامج تكنولوجيا المعلومات لكى تقدم

تسهيلات لنقل وبث الأشكال والرسومات والأصوات . ويلاحظ أن الانتشار الحالى لتكنولوجيا المعلومات المتمثلة فى تكنولوجيا التليفزيون المبنى أساساً على نقل الأشكال المرئية والأصوات ، قد استع حديثاً لنقل المعلومات المرتبطة بالنصوص والأشكال والأصوات ، وتتوفر حالياً بعض أساليب إدخال وخرج المعلومات التى تستخدم الصوت كوسيلة لنقلها من بعد

أما عملية الاتصال باستخدام التليفون الذى ينظر إليه كقناة سمعية لنقل المعلومات والذى يعتبر نظام تناظرى ، أصبح فى الإمكان تحويله عن طريق ربطه بالكمبيوتر واستخدام طرق معالجة البيانات الرقمية ، إلى قناة اتصال أكثر تقدماً لنقل البيانات والنصوص الأشكال والأصوات طبقاً لأصولها كما يتبع فى أساليب الفاكسيمل والبريد الالكترونى .. وقد صارت أجهزة الفاكسيمل أو نقل الأشياء طبق الأصل تتواجد فى الأماكن التى كانت تستخدم فيها آلات الاستنساخ القديمة . فقد ساعدت عملية التحويل الرقمى الالكترونى ELECTRONIC DIGITALIZATION أجهزة الماكسيمل وقد صمم الكثير منها لكى تتضمن توفير التكاليف فى تخزين الوثائق أو المعلومات الكترونيا ، وتقليل معدلات الإرسال ، والتشغيل بدون الإشراف البشرى المباشر أما البريد الالكترونى ELECTRONIC MAIL الذى أصبح ينتشر حالياً فإنه يوفر قدرات ذات تكاليف قليلة واتصالات تشتمل على نقل كميات كبيرة من المعلومات . وقد أصبح هذا الأسلوب مكون أساسى لكثير من محطات الارسال المباشر فى المكتبات ومراكز المعلومات المعاصرة .

وقد انتشرت التطبيقات الالكترونية للمهام الفنية لمعالجة المعلومات كالفهرسة الالكترونية والتزويد الآلى وتبادل المعلومات عن طريق الوصول المباشر والتى أصبحت تنقل بواسطة شبكات الاتصال المباشر . وكان لذلك تأثيراً مباشراً على مستخدمى المعلومات عن طريق البحث المتزايد فى قواعد المبيانات ذات الوصول المباشر .

وبمجرد وصل مراكز المعلومات أو المكتبات بمستخدميها أو المستفيدين منها الكترونيا أصبح فى مقدرتها التوسع فى توفير خدمات المراجع الكترونياً لهم . ويحتاج هذا التطور إلى مهارات ذات قدرات عالية للبحث فى كثير من قواعد

البيانات المتاحة حالياً . بل أن هذه المهارات العالية للبحث المباشر فى قواعد البيانات الالكترونية سوف تتطلب أيضاً من المستخدمين بجانب تطلبها من أخصائيى المعلومات . كما سيكون لهذا التطور التكنولوجى الحديث تأثيراً بارزاً على عملية النشر الذى سيأخذ الشكل المقروء آلياً بازدياد . ويلاحظ أن المستفيدين يؤيدون استشارة المراجع المنشورة والمنقولة آلياً حيث إنها تتسم بالاختصار والسرعة فى الاسترجاع وإمكانية إعارتها أو نقلها .

أبعاد مجال ومدى تكنولوجيا المعلومات

حتى يمكننا قياس تكنولوجيا المعلومات المتصلة بمجالاتها الثلاثة التى استعرضناها فيما سبق ، نستخدم بعدين رئيسيين فى هذا الإطار . البعد الأول وظيفى يتصل بمكونات التخزين والمعالجة والاتصالات ، أما البعد الثانى فيتصل بخصائص الأداء لهذه المكونات الثلاثة المتصلة بالسعة أو القدرة ، والجودة ، والتكلفة . ويمكن عرض ذلك فى إطار مصفوفة تنفع فى الشكل التالى :

شكل رقم (١) مصفوفة خصائص تكنولوجيا المعلومات

	التخزين	المعالجة	الاتصال
السعة/ القدرة	كبيرة فى قواعد البيانات	مدى التعميق فى وظائف النظام	حجم/عدد المستخدمين لشبكة المعلومات
الجودة	ملاءمة البيانات	سهولة الاستخدام	ملائمة الوسائل
وحدة التكلفة	ـ تكلفة إدارة البيانات.	ـ تكلفة التصرف أو النقل	تكلفة نقل الرسالة
		ـ التكلفة للمتسخدم الواحد	التكلفة للمستخدم الواحد

يلاحظ من تحليل الشكل السابق أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر على مدى وفاعلية كفاءة مركز المعلومات أو المكتبة ، عن طريق ترشيد عملية اتخاذ القرارات فى أعمالها الفنية والإدارية على حد سواء .

معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات

يصعب إلى حد كبير التنبؤ بمعدلات التغيير فى خدمات المعلومات التى ستحدث فى مراكز المعلومات والمكتبات ، نتيجة لإدخال تكنولوجيا المعلومات المتقدمة . ويلاحظ أن معدل انتشار استخدام هذه التكنولوجيا بمجالاتها الثلاثة ، التى سبق الإشارة إليها كان أقل كثيراً من التنبؤات التى حددت لذلك فى المجتمعات المتقدمة . كما أن استخدامها فى دول العالم الثالث ، ومن بينها مصر ، والدول العربية ، يكاد يكون منعدما إلى حد كبير ، بالرغم من بعض الجهود التى تبذل حثيثاً فى هذا الاتجاه .

وقد يستغرق مدى استخدام تكنولوجيا جديدة فترة زمنية تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ قبل عاماً شيوع انتشارها . ويمكن إسقاط هذه الحقيقة على مثال انتشار تكنولوجيا الراديو ، الذى اقتصر استخدامه فى بداية الأمر على أنه وسيلة اتصال مع السفن فى عرض البحار التى يصعب الاتصال بها بواسطة نظام التلغراف الذى كان شائعاً من قبل . ولم يستخدم الراديو كوسيلة اتصال أرضية إلا بعد ١٤ سنة من اختراعه .

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد بعض الأمثلة للمعوقات الحالية التى تؤثر على انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة فى مراكز المعلومات والمكتبات . ومن أمثلة هذه المعوقات المحددات أو القيود الفنية والاقتصادية ، وحقوق التأليف والتشريعات الحكومية والاتجاهات الشخصية التى سنستعرضها باختصار فيما يلى :

١ ــ المحددات الفنية :

يصعب الإدخال والاسترجاع الالكترونى بسهولة ووضوح لبعض أشكال

الرسومات كالصور الفوتوغرافية ، والمعادلات العلمية ، والخرائط ، كما هو متبع للحروف والأرقام . علماً بأن كثير من المعلومات المحفوظة فى مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات تكون فى أشكال الرسومات .

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم تواجد المقاييس والمعايير الموحدة التى تقنن عملية التحويل الآلى للمعلومات وتخزينها ، واسترجاعها ، ونقلها الكترونياً ، يمثل نوعاً من المشاكل الفنية التى تحد من انتشار هذه التكنولوجيات المتقدمة . فيصعب إلى حد كبير توصيل أو الوصل الالكترونى للأنظمة أو التطبيقات الآلية المشتراة من بائعين أو مطورين مختلفين . كما لا يقدم بيت الخبرة المطور أو البائع لهذه التطبيقات مجموعة كاملة من الأجهزة التى يمكن أن تستخدم لمسح النصوص المطبوعة المتوفرة وإدخال وتحرير نصوص جديدة عليها ، وتكشيفها واسترجاعها ، وبثها الكترونياً ، وإعادة صياغة شكلها ضد الحاجة للرجوع إليها . ومازالت الأنظمة والتطبيقات غير المترابطة متواجدة ومنتشرة فى كثير من المكتبات ومراكز المعلومات فى الدول المتقدمة .

لذلك فإن الدول النامية فى أمس الحاجة حالياً إلى أن تقنن مواصفات ومعايير موحدة لتحويل المعلومات بالشكل الآلى ، وتخزينها ، واسترجاعها ، ونقلها ، حتى يمكن الاستفادة بها من قبل مستخدمين متعددين .

٢ ــ المحددات الاقتصادية :

مازالت تكلفة تحويل النصوص إلى الشكل المقروء آلياً مرتفعة تحد من تبنى الناشرين لها والاستثمار فيها . كما أن جهود البحوث والتطوير لتصنيع الذاكرة BUBBLE MEMORY وإنتاجها بوفرة لاقت صعاباً جمة ، مما أدى إلى توقف بعض الشركات وانسحابها من السوق . كل ذلك أثر على تطبيق تكنولوجيا المعلومات وحدّ من انتشار استخدامها فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات .

٣ ــ القيود على حقوق التأليف والنشر :

يحجم كثير من المتمتعين بحقوق التأليف والنشر عن السماح بإعادة إنتاج

أو إخراج أعمالهم الأدبية والعلمية أو الفكرية الصادرة من قبل ، على هيئة مطبوعات ، لكى توزع الكترونياً . فالمشاكل الناجمة من النشر والتوزيع الالكترونى للوسائط الالكترونية البديلة تعضد هذا الامتناع .

٤ ـ التشريعات الحكومية الغير مساندة :

حتى الآن لا تساند التشريعات الحكومية انتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة . فالحجية القانونية للمصغرات الفيلمية ، والوسائط الالكترونية الحديثة ، لا يعتد أو يؤخذ بها فى المعاملات الرسمية والمحاكم ، فى كثير من دول العالم ، وخاصة النامية منها ، مثل مصر وبقية الدول العربية . لذلك تحجم كثير من مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات عن التحويل الآلى لأوعيتها من الوثائق والمطبوعات . كما أن كثيراً من الدول تسن تشريعات مختلفة تحد من التدفق السلس للبيانات والمعلومات .

٥ ـ الاتجاهات الشخصية التقليدية :

حتى الآن تلعب الاتجاهات الشخصية التقليدية دوراً كبيراً فى عدم مسايرة التغييرات التى تحتمها التكنولوجيا المتطورة . فيعارض كثير من مستخدمى مراكز المعلومات والتوثيق فى استخدام الأشكال غير المطبوعة مثل المصغرات الفيلمية وأقراص وأشرطة واسطوانات الفيديو . وبذلك يواجه المسئولون عن مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات ، الذين يعملون على إدخال التكنولوجيات الحديثة فى أعمالهم ضغوطاً متزايدة من المستخدمين ، وخاصة كبار السن منهم ، بعدم التغيير ، وإبقاء الأساليب التقليدية كما هى .

٦ ـ التعليم والتدريب :

لا زالت جهود التعليم والتدريب قاصرة فى تأهيل وتنمية القوى العاملة المتعاملة والمتفاعلة مع المعلومات . ففئات المتعاملين مع المعلومات أصبحت كبيرة جداً فى العصر الحاضر . لذلك يجب أن تدعم الجهود العامة والخاصة لتأهيل وتنمية المتخصصين ، وتوعية المستخدمين على كافة نوعياتهم ومستوياتهم .

الخلاصـــة

أصبحت تكنولوجيا المعلومات المتقدمة تؤدى دوراً متميزاً فى تعبئة موارد مراكز المعلومات والمكتبات وإدارتها ، بفاعلية وكفاءة ، لتحقق الأهداف التى من أجلها أنشئت ، وهى توفير حاجة المستخدمين للمعلومات بسرعة متناهية .

وقد كان للتطورات الحديثة فى تكنولوجيا المعلومات أثر بارز فى زيادة إنتاجية القوى العاملة المهنية والإدارية .

وأصبح من الشائع اليوم فى كثير من المكتبات ، مراكز المعلومات وخاصة فى الدول المتقدمة ، استخدام قدرات تكنولوجيا المعلومات ، وخاصة ما يتصل منها بالاستنساخ ، وإعادة الإنتاج والتصوير المصغر وتطبيقات الكمبيوتر فى التخزين والاسترجاع ، وتطبيقات الاتصالات فى نقل المعلومات سواء من خلال شبكات الكمبيوتر المحلية ، أو المنتشرة على مسافات جغرافية شاسعة .

وكان لذلك تأثير إيجابى على أساليب ونظم الحفظ ، والاسترجاع والفهرسة، والتزويد ، والخدمات ، وجدولة أنشطة الأداء والمراجعات الروتينية ... الخ . وبينما توفر هذه التطورات التكنولوجية تحسينات ملموسة فى نظم عمل المكتبات ومراكز المعلومات ، إلا أن مدى الاستفادة منها فى كثير من دول العالم النامى ، لازالت محدودة بالرغم من أنها فى أمس الحاجة إليها .

ويرجع ذلك إلى أنه لم تحدد حتى الآن فعالية تكلفة ، إدخال تكنولوجيا المعلومات فى مراكز المعلومات والمكتبات ، بطرق يتقبلها المخططون فى الدول النامية . فمن الملاحظ أن مدى إلمامهم بالعمل المكتبى وأداء وظائف المعلومات مازال قاصراً إلى حد كبير ، ويحتاجون فى ذلك إلى توعية مستمرة . ففى مراكز المعلومات والمكتبات ، على سبيل المثال ملف بيانات ببليوجرافية ومتعلقة بالحقائق ، تشتمل على مئات الملايين من الأحرف أو الرموز . كما أنه يمكن استشارة نسبة صغيرة جداً منها فى فترة زمنية محدودة قد تقدر بـ ٠١,٪ فى اليوم الواحد . وقد تختلف هذه النسبة عن النشاط الذى قد يتواجد فى

مركز المعلومات والتوثيق ، أو المكتبة المتخصصة التى تخدم إحدى المنظمات أو الهيئات . حيث أنه من المحتمل استشارة كل بند فى ملف بيانات صغير مئات المرات بصفة مستمرة .

وعلى الرغم من كل ذلك فإنه توجد مزايا عديدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة فى مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات حيث أنها :

- تزيد من مقدار ومعدل إنجاز الأعمال ، وبذلك تقلل من عدد وحدة العمل إلى حد كبير .
- تريح العاملين من تكرار المهام .
- تحسن دقة وتكامل الملفات .
- تستبعد المداخل المتعددة للبيانات .
- تسهم فى إعادة صياغة البيانات فى أشكال أخرى بسرعة لكى تستوعب الحاجات المتغيرة .

ومن الملاحظ أن كثير من مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات الحديثة تسعى لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاستفادة بالمزايا العديدة التى توفرها .

وحالياً أصبحت تكاليف استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تناقص مستمر ، نتيجة للتطورات المتلاحقة التى تمر بها . وهذا التناقص فى تكلفة الآلية وما يصحبه من تزايد فى تكلفة العمالة وموارد المعلومات ذاتها ، أصبح يشكل محور القرار الذى يواجهه المخططون والمشرفون على مراكز المعلومات والمكتبات ، فيما يتصل بإدخال هذه التكنولوجيا فى خدمات ومهام المعلومات .

المراجــع

(١) محمد محمد الهادى : التطورات الحديثة لظاهرة المعلومات فى العالم المعاصر (القاهرة : المعهد القومى للتنمية الإدارية ، ١٩٨٠) .

(2) BECKER, JOSEPH. THE FIRST BOOK OF INFORMTION SCIENCE. (OAK RIDGE, TN: USAEC, 1973).

(3) BECKER, JOSEPH AND YAVES, ROBERT M. HANDBOOK OF DATA PROCESSING FOR LIBRARIES. (NEW YORK: JOHN WILEY, 1970) P. 109.

(4) BOKOS, J. YANNIS AND TEACY, MICHAEL, E, «INFORMATION TECHOLOGY AND CORPORATE STRATEGY: A RESEARCH PERSPECTIVE» MIS QUARTERLY, V. 10, NO.2 (JUNE 1986) P. 107-119.

(5) BONCZEK, ROBERT; HOLSAPPLE, CLAYDEW.& WHINSTON, ANDREW B. FOUNDATIONS OF DECISION SUPPORT SYSTEMS. (ORLANDO, FL: ACADEMIC PRESS, INC., 1981) P.7-8.

(6) ROSS, RICHARD W. THE LIBRARY MANAGER'S GUIDE TO AUTOMATION, 2nd ed. (WHITE PLATNS, NY: KNOWLEDGE INDUSTRY PUBLICATIONS, 1984).

(7) GPRDON, WLLIAM LARRY AND KEY, JEFFREY R. «ARTIFICIAL INTELLGENCE IN SUPPORT OF SMALL BUSINESS INFORMATION NEEDS» JOURNAL OF SYSTEMS MANAGEMENT, V. 38, NO.1 (JANUARY 1987) P.24-28.

(8) HALTON, JOHN «THE ANATOMY OF COMPUTING» IN FORESTER, TOM (ed.) THE INFORMATION TECHNOLOGY REVOLUTION (CAMBRIDGE, MS: MIT, 1985) P.3-26.

(9) HUFF, SID L. AND MURNO, MALCALCOLM C., «INFORMATION TECHOLOGY ASSESSMENT AND ADAPTATION: A FIELD STUDY,» MIS QUARTERLY, V.9, NO.4 (DECEMBER 1985) P.327-340.

(10) INTERNATIONAL SYMPOSIUM ON HARMONIZTION OF EDUCATION AND TRAINING PROGRAMMES IN INFORMATION SCIENE, (PARIS: UNESCO, 1984).

(11) LUCIER, RICHARD E. AND DOOLEY, JAMES E. «COSMOLOGY AND CHANGING ROLE OF LIBRARIES: AN ANOLOGY AND REFLECTIONS» JOURNAL OF AMERICAN

SOCIETY OF INFORMATION SCIENCE, V. 36 NO.1 (1985) P.44-47.
(12) MACRTHUR, D.W. (SCOTTY), «STATUS OF INFORMATION INDUSTRY;» JOURNAL OF INFORMATUION AND IMAGE MANAGEMENT, V.16, NO. 10 (OCTOBER 1983) p. 19 - 22.
(13) MILLS, H.D. «SOFTWARE DEVELOPMENT» IEEE TRANSACTION, SOFTWARE ENGINEERING, SE—2, NO.4 (1976).
(14) «RESEARCH LIBRARIES COLLECTIONS HITS HARD BY INFLATION», THE CHRONICIE OF HIGHER EDUCATION (JANUARY 22, 1979), P.1.
(15) SIMON, H.A. «WHAT COMPUTERS MEAN TO MAN AND SOCIETY» SCIENCE, 195 (MARCH 1977).
(16) STONIER, T. «THE KNOWLEDGE INDUSTRY» IN: FORSYTH, RICHARD (ed.) EXPERT SYSTEMS: PRINCIPLES AND CASE STUDIES. (LONDON: CHAPMAN & HALL, 1984). P. 211-226.
(17) UNESCO. GULDELINES ON CURRICULUM DEVELOPMENT. IN: INFORMATUION TECHNOLOGY FOR LIBRARIANS, DOCUMENTALISTS AND ARCHIVISTS. (PARIS: UNESCO, 1986) P.4.
(18) ZURKOWSKI, PAUL G. «INTEGRATING AMERICA'S INFOSTRUCTURE,» JOURNAL OF THE AMERICAN SOCIETY FOR INFORMATION SCIENCE, V.35 No.3 (1984) P. 170-178.

التقييس فى مجال المكتبات والمعلومات

الدكتورة / يسرية عبد الحميد زايد
مدرسة بقسم المكتبات بكلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تبدأ الدراسة بتناول التقييس بمعناه العام ، من حيث مبادئه وأهدافه وطرق إعداد المعايير الموحدة وتنفيذها وتبنيها وتطبيقها من جانب هيئات التقييس القومية . ثم تلقى الدراسة الضوء على النشأة التاريخية للتقتبيس ، فى مجال المكتبات والمعلومات ، على المستوى الرسمى ، ممثلاً في هيئات التقييس القومية ، وعلى المستوى غير الرسمى ممثلا فى الهيئات والاتحادات المهنية العاملة فى الميدان . كما تتناول الدراسة وظائف وأهداف التقييس ، بالنسبة لمجال المكتبات والمعلومات والأنماط التى تضمها المعايير ، كما تحدد المجالات والقطاعات التى امتدت إليها يد التقييس ، فى محاولة لإبراز واستكشاف الفراغات والفجوات التى تحتاج إلى تغطية فى مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات .

1 - مقدمة عامة عن التقييس :

التقييس بمعناه العام من ملامح النشاط الإنسانى فى كل العصور ، وقد ازدادت أهميته فى العصر الحديث بتطوراته المتراكمة ، ففى مثل هذا العالم المتحضر الذى يتطلب وسائل اتصال أفضل بين الشعوب والدول ، ويتطلب

تبادلاً تجارياً منظما ، وتصنيعاً أفضل للبضائع والسلع والأجهزة ، ظهر التقييس كنظام ينبغى قبوله من جانب جميع المجتمعات المتحضرة ، حيث يحقق من خلاله إصدار وتطوير معايير الإنتاج والمنتجات على المستويين القومى والدولى [1] .

وينبنى التقييس أساساً على مجموعة من المبادىء والأسس التى تساعده فى تحقيق أهدافه ، ويمكن إجمال هذه المبادىء [2] على النحو التالى :

المبدأ الأول : التقييس فى جوهره هو عملية « تبسيط للأشياء » ويدعو إلى التقليل فى عدد من الأشياء ، ولايهدف إلى تخفيض التعقيد الحالى فقط ، بل يهدف أيضاً إلى منع التعقيد غير الضرورى فى المستقبل .

المبدأ الثانى : التقييس عبارة عن نشاط اجتماعى ، بالإضافة إلى أنه نشاط اقتصادى ، وينبغى أن ينمو ويزدهر بالتعاون والتضافر من جانب جميع المهتمين به .

المبدأ الثالث : أن نشر المعيار فقط عمل محدود القيمة ، مالم يتم تنفيذه أو تطبيقه ، فعملية إعداد المعايير دون الالتزام بتطبيقها يفقدها قيمتها تماماً .

المبدأ الرابع : عند إعداد (إنشاء) المعايير ، فإن العملية التى ينبغى أن تراعى هى عملية الاختيار الذى يعقبه التحديد (للأولويات) .

المبدأ الخامس : ينبغى مراجعة المعيار على فترات منتظمة ، وتعتبر هذه المراجعة عملية ضرورية ، وتتوقف فترات المراجعة على بعض الظروف الخاصة مثل طبيعة المجال .

المبدأ السادس : عند تحديد خصائص منتج ما ، ينبغى أن تشتمل المواصفة على الطرق والاختبارات التى تحدد ما إذا كانت المادة مطابقة للمواصفات أم لا ، وإذا ما اعتمد على العينة ينبغى أن توضح الطريقة ، والحجم ، والمعدل للعينات ، إذا كان ذلك ضرورياً .

المبدأ السابع : ينبغى أن يتدارس موضوع ضرورة الالزام القانونى للمعايير

القومية ، بحيث يؤخذ فى الاعتبار طبيعة المعيار ، ومستوى التصنيع ، والقوانين السائدة فى المجتمع الذى يعد من أجله المعيار .

وبتبنى هذه المجموعة من الأسس والمبادىء يصبح التقييس قادراً على تحقيق أهدافه ، التى حددتها لجنة مبادىء التقييس فى (مدت : ISO) والمعروفة بـ : ISO/STACO* (لجنة مبادىء التقييس ؛ لجمت : ISO. Committe on Standardization Principles; ISO. STACO) على النحو التالى :

1 ـــ توفير شامل فيما يتعلق بالجهد البشرى ، والمواد ، والقدرة ... إلخ عند إنتاج وتبادل السلع والمنتجات ، فالتوفير بمعناه الشامل هو الهدف النهائى لكل أنشطة التقييس .

2 ـــ حماية مصالح المستهلك من خلال نوعية مناسبة وجيدة من السلع والخدمات .

3 ـــ تحقيق الأمان ، والصحة ، والحماية فى المعيشة .

4 ـــ الإمداد بوسائل للتعبير والاتصال أو التفاهم بين جميع الفئات المعنية أو المهتمة (٣) .

5 ـــ تبسيط عمليتى الإنتاج والتوزيع .

ويحقق التقييس هذه المجموعة من الأهداف عن طريق إصدار المعايير أو المقاييس التى تتناول مجموعة الخصائص ، أو الشروط ، أو القوعد ، أو الإرشادات ، أو التوجيهات ، أو المبادىء التى تساعد فى تحقيق أقصى منفعة ممكنة لكل من المجتمع والمستفيدين .

وعادة ماتتكون المعايير ، أو المقاييس التى تصدر عن هيئات التقييس القومية ، أو الدولية من :

1 ـــ مقدمة تعرف بالمعاير وهيئة إعداده ، و ..

2 ـــ مجال وحدود تطبيق المعيار ، و ..

3 ـــ تعريفات بأهم المصطلحات المستخدمة فى المعيار ، و ..

4 ــ نص المعيار أو جسم المعيار ويتضمن الخصائص أو الشروط ، أو القواعد ... إلخ و/ أو ..

5 ــ المراجع والمصادر التى تم الاعتماد عليها عند إعداد المعيار .

وتصدر المعايير ، المقاييس ، فى الأعم الأغلب فى عدد قليل من الصفحات ، إلا أن هناك بعض المعايير التى تستغرق عددا كبيراً من الصفحات ، يصل أحياناً إلى حوالى سبعين صفحة ، وهى قليلة العدد بصفة عامة ، ويتوقف طوال أو قصر عدد صفحات المعايير على الموضوع المعالج فيها .

وتضم عملية التقييس بصفة عامة عمليتين أساسيتين ، هما : الإعداد ، ثم الاستخدام ، فإعداد المعايير دون تطبيقها أو استخدامها ليس له أى قيمة على الإطلاق ، ولقد حددت (مدت : ISO) ، مجموعة من المبادىء العامة ، لذلك يمكن إجمالها كما يلى :

1 ــ **يجب أن تكون هناك حاجة إلى المعايير** ، حيث يعتمد إنتاج على رغبات كل الهيئات المعنية أو المهتمة للوصول إلى اتفاق فيما بينها ، على واحدة أو أكثر من الأغراض المنشودة .

2 ــ **وجوب استخدام المعايير** ، حيث أن نشر المعايير ليس غاية فى حد ذاته ، فنشرها دون استخدام يحد من قيمتها ، بل يجعلها عديمة القيمة ، وينبغى أن يكون التطبيق أو الاستخدام للمعايير بوعى وفهم كاملين ، ولذا ينبغى أن تكتب المعايير بلغة بسيطة وواضحة ، وأن تفحص من جميع جوانبها القانونية بدقة .

3 ــ **وجوب التخطيط للمعايير** ، حيث ينبغى مقارنة الفوائد أو المنافع الاجتماعية أو الاقتصادية للمعايير ، مع التكاليف الكلية للإعداد والنشر والتحديث لها ، إذ أن مراجعة أغلب المعايير تتم بصفة دورية ، وعلى فترات منتظمة .

4 ــ **وجوب عدم تكرار المعايير** ، يمكن أن يتحقق التقييس على مستويات

مختلفة : أفراد ، وشركات ، واتحادات ، ودول ، وأقاليم ، وللاقتصاد فى الجهد النهائى ، فعملية إعداد المعيار يجب أن تتم وفقاً لأوسع المستويات ، لتقابل احتياجات الجهات المهتمة ، وفقاً لحدود زمنية مقبولة ، وهنا يجب تجنب الإعداد على مختلف المستويات فى الجوانب المتشابهة ، أو الموضوعات المتماثلة ، ولذلك فعلى أى هيئة تقييس أن تأخذ فى اعتبارها المعايير الموحدة فى المجال المقصود ، بصرف النظر عن مصدرها ، حتى لو كانت معايير دولية (٤) .

وقد ركزت (مدت : ISO) على وجود حاجة إلى المعايير ، وعدم تكرارها مع ما صدر من معايير أخرى ، أى وجوب التخطيط قبل إصدار معايير جديدة ، ذلك أن عملية إصدار المعايير عملية مكلفة للغاية ، وتحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والخبرة حتى تصدر فى شكل مناسب . فإذا ماتتبعنا الإجراءات التى يمر بها المعيار داخل (مدت : ISO) لوجدنا أنه يمر بالمراحل التالية :

المرحلة الأولى : إدراج المادة المقترحة ضمن برنامج عمل اللجنة الفنية المتصلة به .

المرحلة الثانية : تسجيل (الاقتراح المبدئى (Draft Proposal) فى السكرتارية المركزية .

المرحلة الثالثة : تقوم السكرتارية المركزية بتسجيل الاقتراح المبدئى كمعيار دولى .

المرحلة الرابعة : تتم الموافقة على (مسودة المعيار الدولى Draft International standard) من جانب الأعضاء بحيث لاتقل نسبة الموافقة عن 75% .

المرحلة الخامسة : ترد مسودة المعيار الدولى مرة أخرى إلى السكرتارية المركزية لرفعها إلى المجلس .

المرحلة السادسة : يقبل المعيار أو مسودة المعيار الدولى كمعيار دولى من قبل المجلس .

المرحلة السابعة : يتم نشر المعيار الدولى (٥) .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن العمل داخل (مدت : ISO) لإصدار معايير جديدة يتم عن طريق المراسلة ، ولاتعقد الاجتماعات أو اللقاءات إلّا إذا كان هناك مايبررها ، ويعنى هذا أن عدداً كبيراً من الوثائق يتم تداولها قبل وبعد الاجتماعات ، ويرجع السبب فى ذلك إلى كثيرة عدد الوثائق التى تتداول خلال العام ، ففى مجال مثل « المعادن » وحده يقدر عدد الوثائق التى تتداول فيه سنويا بحولى 1000 وثيقة « عمل » ، وكلها تتطلب تعليقات وأعمال من جانب الهيئات الأعضاء المعنية بالأمر (٦) .

وتتم إجراءات مشابعة أيضاً للإجراءات التى تتم فى (مدت : ISO) بالنسبة لإصدار المعايير القومية داخل هيئات التقييس القومية فى دول العالم ، فعلى سبيل المثال فى أمريكا نجد أن المعيار داخل (مقات : ANSI) يمر بالمراحل الآتية :

1 ـــ إعداد مسودة المعيار .

2 ـــ تداولها لإبداء الرأى والتعليقات .

3 ـــ تداولها للتصويت .

4 ـــ بحث الآراء السالبة .

5 ـــ إعادة التصويت .

6 ـــ مراجعة عامة عن طريق (مقات : ANSI) .

7 ـــ نشره كمعيار قومى صادر عن (مقات : ANSI) .

ويستغرق إعداد المعيار على النحو السابق حوالى عامين (٧) .

وتحتاج أغلب المعايير إلى مراجعة دورية مستمرة ، نتيجة لحاجتها إلى التقييم الفنى المستمر ، وظهور طرق ومواد جديدة ، وبروز متطلبات نوعية وأمنية جديدة ، ولكل هذه العوامل يتقادم المعيار ، ويصبح فى حاجة إلى مراجعة ، وكقاعدة عامة فإن جميع المعايير الصادرة عن (مدت : ISO) ينبغى أن تراجع كل خمس سنوات (٨) ، وفى بعض الأحيان يفضل إجراء المراجعة قبل ذلك ،

وخاصة للمعايير الصادرة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا ، نظراً لما يطرأ عليها من تغييرات سريعة ، بحيث تجعل هذه التغييرات المعلومات تتقادم فيها بشكل سريع جداً ، أما بالنسبة للمجالات الأخرى مثل المعارف العامة ، والعلوم الاجتماعية فإن المراجعة فيها بطيئة بعض الشىء ، ولا يكون هناك التزام بالمراجعة كل خمس سنوات ، بل أحيانا تصل المدة إلى عشر سنوات ، طالما لم يظهر جديد يتطلب إجراء المراجعة والتعديل . وتتمثل نتيجة المراجعة للمعايير فى ثلاث نتائج هى : التأكيد على صلاحيته ، مراجعته ، سحبه (٩) .

ويعد أن يتم نشر المعايير الموحدة الدولية يمكن أن تستخدم أو يتم تطبيقها مباشرة ، حتى دون إقرارها أو نشرها من جانب هيئات التقييس القومية ، أو استخدامها بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدام المعيار الدولى ، من خلال هيئة التقييس القومية المرتبطة بالموضوع (١٠) .

وقد حددت (مدت : ISO) مجموعة من الطرق لتبنى المعايير الدولية من جان هبئات التقييس القومية ، لتصبح معايير قومية ، ويمكن إجمال هذه الطرق (١١) . على النحو التالى :

1 ــ **طريقة الإجازة أو الإقرار** : **Endorsement** : وهى طريقة من أبسط طرق التبنى ، وهذه الطريقة لاتتطلب إلّا إعادة طبع أو استنساخ نص المعيار الدولى . وتعطى تبصرة فى المعيار القومى تشير إلى أن هذا المعيار الدولى قد تُبُنِّىَ كمعيار قومى .

2 ــ **طريقة صفحة الغلاف** : **Cover—Sheet** أى عن طريق نشر المعيار الدولى بصفحة غلاف قومية ، ويمكن أن تعطى أيه معلومات أو تعليمات على هذه الصفحة ، ويمكن أن تحمل هذه الصفحات بيانات تحديد هوية هيئة التقييس القومية إلى جانب تحديد هوية المعيار الدولى .

3 ــ **طريقة إعادة الإصدار كاملاً** : **Complete Reprint** يمكن إعادة إصدار المعيار الدولى كمعيار قومى بترجمة أو بدون ترجمة ، وفى هذه الحالة يمكن أن يظهر المعيار القومى ، بدون تبصرة إقرار أو بدون صفحة غلاف ،

ويمكن أن يتضمن أية معلومات فى مقدمة المعيار المكتوبة من جانب الهيئة القومية تسبق نص المعيار الدولى .

4 ــ طريقة الترجمة : Translation ويمكن أن تتم الترجمة بإعادة الإصدار أو دون إعادة إصدار للأصل ، ويمكن أن تنشر الترجمة ثنائية ، أو متعددة اللغات ، وفى جميع الأحوال عادة ما توجد مقدمة للمعيار من جانب هيئة التقييس القومية .

5 ــ طريقة إعادة التسويد : Redrafting : إذا تم تبنى المعيار الدولى كمعيار قومى دون تبنٍّ لنصه الحقيقى genuine سواء بلغته الأصلية ، أو مترجماً فإن التبنّى فى هذه الحالة يعد « إعادة تسويد » حتى إذا كان التغير فى بنائه فقط . وينبغى فى هذه الحالة أن يذكر المعيار القومى الاختلافات الواردة فيه عن المعيار الدولى .

6 ــ طريقة التضمين أو الإشارة : (Inclusion of reference) : وفى هذه الطريقة يتم استنساخ المعيار الدولى دون تغييرات ، وبنفس مجال التطبيق ، إلّا أن المعيار القومى هنا يتضمن أيضا بعض الجوانب الأخرى غير الواردة فى المعيار الدولى . وإذا ذكر أو أشار المعيار القومى إلى المعيار الدولى ــ حتى مع وجود اختلافات أو بدون اختلافات ــ فإن التبنى هنا للمعيار الدولى يكون كاملاً .

وهناك نقطة هامة يجدر الإشارة إليها ، وهو أنه فى حالة اتباع أو تبنى إحدى الطرق السابقة التى يكون فيها المعيار القومى مساوياً للمعيار الدولى ، فإنه ينبغى أن يظهر ذلك بوضوح للقارىء من الوهلة الأولى ، وليس بعد فحص محتويات المعيار ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع الحروف والأرقام الخاصة بالمعيار الدولى مع بيانات تحديد المعيار القومى [١٢] .

وفى الحقيقة أنه يمكن لهيئات التقييس القومية تبنى أكثر من طريقة من الطرق السابقة ، ومن الواضح أن بالنسبة للدول العربية طريقة الترجمة هى من أكثر الطرق شيوعيا ، فعلى سبيل المثال قامت المنظمة العربية للمواصفات

والمقاييس بترجمة مجموعة من المعايير الخاصة بمجال المكتبات والتوثيق والمعلوات بلغ عددها 28 معياراً .

وفى الحقيقة فإن عملية تبنى المعايير الدولية فى الدول النامية ـــ بأى طريقة سواء كانت ترجمة ، أو صفحة غلاف ، أو إعادة إصدار .. إلخ ، له مايبرره ، إذ أن الدول النامية ، ومن بينها كل الدول العربية قد تنبهت إلى موضوع التقييس فى وقت متأخر ، وكانت الدول المتقدمة قد قطعت شوطاً طويلا فيه ، وأنجزت إنجازات لا بأس بها ، كما أن المجالات التى يتم فيها التقييس ذات طبيعة عالمية ، هذا بالإضافة إلى عوامل التكلفة والوقت ، والخبرة ، والجهد .(١٣) .

وعلى أية حال ، فإن تبنى المعايير الدولية من جانب هيئات التقييس القومية ، أو إصدار الهيئات القومية للتقييس معايير جديدة ، لابد وأن يتبعه استخدام وتطبيق لهذه المعايير ، حتى تحدث أثرها المنشود ، لا أن تصبح مجرد وثائق منشورة فحسب . وتختلف الوسائل التى تتبع فى تطبيق المعايير من بلد لآخر وفقا لنظمها الاقتصادية ، فهناك من الدول ما يمنح المعايير صفة الإلزام القانونى بمجرد صدورها ، وهناك من الدول من يعمل على خلق مناخ ينمو فيه الوعى بالتقييس ، بحيث يصبح التطبيق نتيجة للاقتناع بالفوائد المرجوة . وهناك بعض الدول التى تجمع بين الطريقتين حيث تجعل الإلزام قانونياً فى المجالات التى تؤثر على الصحة العامة أو السلامة ، أو التى تمس الاقتصاد القومى لسلع التصدير ، وجعل الالتزام اختيارياً فيما عدا ذلك من مجالات (١٤) .

2 ـــ نشأة وتطور التقييس فى مجال المكتبات والمعلومات :

أصبحت الجوانب المختلفة فى المكتبات والمعلومات ، وفيما يرتبط بها من المؤسسات والهيئات سواء فى المواد والأجهزة ، أو فى الأعمال والمناشط على مستوى الإنتاج ، أو الاقتناء ، أو التنظيم ، أو الخدمات ، أو الإدارة مجالاً خصباً لمحاولات التقييس ، ولقيام كثير من المعايير الموحدة التى دخلت مراحل الممارسة الفعلية وآتت ثمارها فى أنحاء متفرقة من العالم (١٥) .

ويعد مجال المكتبات والمعلومات من المجالات الحديثة نسبياً التى امتدت إليها

يد التقييس ، بمستواه الرسمى ، على أيدى هيئات التقييس القومية والدولية المخولة لهذه المهمة . أما على المستوى غير الرسمى للتقييس ، فيمكن القول بأن التقييس قديم قدم المكتبات نفسها ، وقدم أوعية أو مصادر المعلومات المقتناة داخل هذه المكتبات ، فقد ارتبطت البواكير الأولى للتقييس بنشأة وظهور الفهارس والتصانيف الأولى للمكتبات فى العصور القديمة والوسيطة ، وذلك على الرغم من بدائية ماكان متبعاً فى ذلك الوقت من قواعد وممارسات ، إلّا أنها كانت تتناسب مع عدد ونوعية الأوعية المتاحة آنذاك .

ويعد اختراع الطباعة فى القرن الخامس عشر الميلادى نقطة تحول هامة فى تاريخ التقييس ، فى مجال المكتبات والمعلومات ، فقد أدى ظهور أوعية المعلومات من كتب ودوريات ونشرات ... إلخ بأعداد كبيرة ، أدى إلى وجود ممارسات متنوعة لإنتاج وإخراج هذه الأوعية ، بما يسهل عملية التحقق من ذاتية كل وعاء ، وتحديد محتوياته ، وتمثل ذلك فى محاولة توحيد وتقنين عناصر البيانات التى تشتمل عليها صفحات أغلفة وعناوين ومحتويات هذه الأوعية [١٦] . ولكن يمكن أن يرجع التأريخ الحديث للمعايير فى مجال المكتبات والمعلومات إلى بداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد عام 1841 حينما وضع « بانيتزى » اللبنة الأولى لقواعد الفهرسة الوصفية ، وتعد هذه المجموعة من القواعد هى أول تقنين منهجى ، وقد تأثر بها ماتلاها من تقنينات للفهرسة على المستويين القويم والدولى [١٧] . وقد كان ذلك باعثا على بزوغ حركة تعاون مكتبى بين دول العالم المختلفة ، صاحبها وجود عمليات ووظائف ومناشط وخدمات لها صفة وطبيعة التكرارية ، مما أدى إلى أن يجد التقييس مجالاً خصباً لنشاطه وممارساته فى المجال .

وقد استخدمت كلمة (معايير : Standards) فى مجال المكتبات والمعلومات منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد عام **1894** وذلك حينما تبنت (جامعة ولاية نيويورك : New York State University) عبارة « الحد الأدنى من المتطلبات لمعايير المكتبات الكبرى Minimum Requirement for Proper Library Standards » [١٨] .

وخلال القرن العشرين زاد استخدام التقييس فى مجال المكتبات والمعلومات ، وخاصة بعد إنشاء وظهور الجمعيات المهنية المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات مثل : (الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات والمؤسسات : أدجم : (Intemational Federation for library Association, and Institutions; IFLA واليونسكو ، إلى جانب الاتحادات والجمعيات المهنية التى كانت موجودة منذ أواخر القرن التاسع عشر والتى ظهرت نتائج أنشطتها خلال القرن العشرين مثل : (الاتحاد الدولى للمعلومات للمعلومات والتوثيق ؛ أمت ، Federation Internatival des FID Information & Documentation; و (الجمعية الأمريكية للمكتبات ؛ جام : American library Association, ALA) ، وجميع هذه الهيئات سيأتى الحديث عنها بالتفصيل ، فى الحديث عن « الهيئات واللجان » العاملة فى ميدان التقييس فى مجال المكتبات والمعلومات .

وكما سبق الذكر فى بداية هذا المقال ، فإن التقييس بمستواه الرسمى قد دخل إلى المجال حديثاً ، فعلى الرغم من ظهور هيئات التقييس القومية منذ بداية القرن العشرين (1901) إلّا أن جهود هذه الهيئات فى مجال المكتبات والمعلومات قد ظلت مهملة حتى الثلاثينيات من القرن العشرين وذلك لانشغال هذه الهيئات بإعداد وإصدار ونشر المعايير فى المجالات الصناعية والتجارية ، ومجالات العلوم والتكنولوجيا بصفة عامة ، تلك المجالات التى كانت ومازال من أخصب مجالات التقييس فى كل الأزمان والعصور .

ويعد مجال « إنتاج وإخراج أوعية المعلومات » من أول المجالات التى حظيت بالتقييس من جانب هيئات التقييس القومية ، فيما يتصل بالمكتبات والمعلومات ، وكانت هيئات التقييس فى كل من أمريكا والدانمارك من أسبق هيئات التقييس القومية التى أصدرت معايير فى هذا الشأن ، ففى عام 1935 صدر عن هيئة التقييس الأمريكية والتى كانت تسمى فى ذلك الوقت « الجمعية الأمريكية للمعايير » معياراً بعنوان [١٨] « Reference data and arrangement of periodicals » ويعتبر هذا المعيار هو الأساس لما أصدره (مقات : ANSI)

فيما بعد عن تقديم الدوريات « بعنوان : Periodicals: Format and arrangement » .

وكذلك فقد أصدرت هيئة التقييس الدانمركية عام 1935 أيضاً أول معاييرها بعنوان : «Periodicals: Bibliogrphic Striop»[٢٠] .

كما أصدرت فرنسا من خلال هيئة تقييسها القومية (هفت : AFNOR) أول معاييرها عام **1942** فى مجال المكتبات تحت عنوان : «Presentaion des revues» ، ويعد (مهم : ISI) من أنشط هيئات التقييس القومية فيما يتعلق بإصدار المعايير فى مجال المكتبات ، فقد أصدر المعهد عام 1949 معيارين ، الأول منهما بعنوان : «Practice for make up of Periodicals» ، والثانى بعنوان Guide for abbreviation of words in titles of periodicals using Roman alphabet[٢١] .

ويرجع السبب فى نشاط (مهم : ISI) فى مجال المكتبات والمعلومات إلى تولى دكتور س . ر . راتجاناثان رئاسة هذا المعهد منذ إنشائه عام 1947 ، والذى بدأت لجنته الخاصة بالمكتبات (EC.2) منذ عام **1948** .

وابتداء من الخمسينيات من القرن العشرين ، وما تلاها من عقود ، بدأت حركة إصدار المعايير الموحدة فى مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات تنشط وتزدهر ، على المستويين الدولى والقومى ، حيث قامت معظم هيئات التقييس فى أغلب دول العالم بإصدار المعايير التى تتناول جانباً أو آخر من جوانب قطاع المكتبات والتوثيق والمعلومات ، سواء عن طريق تبنى مايصدر من معايير دولية ، أو عن طريق إصدار معايير جديدة يعتمد عليها فى أغلب الأحيان عند إعداد وإصدار المعايير الدولية .

وإذا ما أنتقلنا إلى التقييس الرسمى على المستوى الدولى سنجد أن نشاط (مدت : ISO) فى مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات قد بدأ متأخرا بعض الشيء عن تاريخ إنشائها ، فكما تمت الإشارة من قبل أنشئت (مدت : ISO) عام 1946) ، ولكنها بدأت فى إصدار أول معاييرها فى مجال المكتبات ، من

خلال لجنتها الفنية/46 الخاصة بالتوثيق ، عام 1953وكان هذا المعيار بعنوان :
« International code for the abbreviations of titles of periodicals » .

كما أصدرت فى العام التالى (1954) ثانى معاييرها عن تقديم وإخراج الدوريات بعنوان : «Layout of periodicals.»(٢٢) .

3 ـ الأسباب والأهداف :

تعتبر المعايير الموحدة الصادرة فى مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات أداة لاغنى عنها بالنسبة لكل من إدارة المكتبة ، وأمناء المكتبات ، فبدونها تصبح المكتبات مجرد مخازن لأوعية المعلومات فقط . ولنا أن نتصور المكتبات ، وصورتها الكئيبة إذا ماكان لكل منها تصنيفها الخاص ، وقواعد فهرستها المنفردة . فالمعايير أداة ضرورية ولازمة للتوحيد فى العمليات الفنية ، والتقييم فى الخدمات المكتبية ، والتخطيط لإنشاء مكتبات جديدة ، وتحسين المكتبات الموجودة بالفعل (٢٣) .

وتعد الأسباب التى أدت إلى دخول التقييس فى مجال المكتبات والمعلومات ، فى جوهرها هى نفس الأسباب التى أدت إلى دخوله فى المجالات والقطاعات الأخرى ، فإن وجود أعداد كثيرة من المكتبات ومراكز التوثيق تؤدى نفس الوظائف ، والمناشط ، والعمليات ، والخدمات التى لها صفة التكرارية بينها ، أدى إلى نشوء الحاجة إلى تقنين الطبيعة التكرارية لتلك الأعمال ، ومن ثم فقد ظهرت المعايير لتحقق ذلك التوحيد (٢٤) .

ومما لاشك فيه أن دخول المعايير الموحدة إلى مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات قد حقق كثيرا من الوفر فى الوقت ، والجهد ، والموارد ، والطاقة البشرية ، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فى :

(1) تسهيل عملية التبادل الدولى ، ونقل المعلومات والخبرة بين المكتبات .

(2) تحقيق المزيد من التبسيط فى الإجراءات والممارسات .

(3) إخراج الخدمات على درجة ، أو أسس عالية من الكفاءة .

(4)التوحيد والتجانس فى مخرجات العمليات الفنية .

4 ــ الأنماط والأشكال :

تتخذ المعايير الموحدة عدة أشكال يمكن تصنيفها فى الفئات التالية :

(أ) القواعد **Rules** : وهى مجموعة من القواعد التى ينبغى اتباعها عند ممارسة إحدى العمليات الفنية ، وذلك مثل قواعد الفهرسة والقواعد الخاصة باختصارات العناوين . وهذه القواعد فى الأغلب الأعم لها صفة « الإلزام » غير القانونى ، حيث أن إجراء العمليات الفنية بالذات ، دون اتباع قواعد محددة يصبح ضرباً من المستحيل .

(ب) **التقنينات الدولية International Codes** : حينما تتجاوز القواعد نطاق المكتبة الفردية داخل البلد إلى نطاق إقليمى ، أو دولى فإنها ، فى هذه الحالة ، تصبح تقنينات حيث توضع أساساً من جانب إحدى الهيئات الدولية [٢٥] مثل سلسلة التقنينات التى أصدرتها (أدجم : IFLA) فى الفهرسة الوصفية .

(جـ) **الأنماط التنفيذية** Performance Standads وهى تلك المعايير التى تعين الحد الأدنى أو المتوسط لما هو مطلوب فى جوانب معينة مثل الأثاث أو المبنى ، أو المجموعات ، وقد يطلق عليها فى بعض الأحيان « تقنينات الممارسة : Codes of Practice » مثل :

IS—1553- 1960. Code of practice relating to primary elements in the design for library building.

(د) **القوائم Lists** : وتتضمن القوائم مواد جاهز للعمل ، وذلك مثل قوائم تقنينات أسماء الدول ، وتقنينات أسماء اللغات ، وكذلك قوائم اختصارات عناوين الدوريات ... إلخ .

(هـ) **الإرشادات Directives** : وتضم هذه النوعية مجموعة الإرشادات التى يمكن الاسترشاد بها من جانب الأفراد أو الهيئات عند أداء عمل ما ، وأبرز الأمثلة على ذلك : الإرشادات الخاصة بعمليات الاستخلاص ، والتكشيف ، أو التحليل الموضوعى [٢٦] .

(و) **المواصفات Specifications** : وتحدد خصائص وأبعاد الأجهزة والأدوات مثل المواصفات التى تحدد أبعاد أدراج الفهارس .

ومن الملاحظ أن هناك قدراً من التدخل والتشابك بين هذه الأنماط والأشكال ، بل إن بعضها قد ينتقل إلى فئة أخرى فى ظروف معينة ، كما هو الحال فى الفئة الأولى مع الثانية ، وأن وضع حدود فاصلة بينها إنما هو من أجل التوضيح فقط ، وتستخدم كلمة معايير Standards لتجب كل هذه الأنماط بداخلها .

ومن ناحية أخرى فإن أنماط وأشكال المعايير الموحدة ، فى مجال المكتبات والمعلومات ، يمكن أن تقسم أيضاً وفقاً لهيئات الإصدار . ووفقاً للوظائف داخل المجال ، شأنها فى ذلك شأن المعايير الموحدة فى أى مجال آخر .

فمن ناحية هيئات الإصدار ، يمكن لهذه المعايير أن تصدر عن هيئات تقييس رسمية دولية ، أو قومية ، أو إقليمية ، أو عن هيئات تقييس غير رسمية دولية أو قومية ، أو إقليمية أيضاً ، كالاتحادات والجمعيات والمكتبات نفسها ، وهذه النقطة ستعالج بالتفصيل عند معالجة « الهيئات واللجان » .

أما من ناحية الوظائف فى المجال الذى يمكن أن تتناوله تلك المعايير فهى تتعدد بسبب الاتساع والتنوع فى مجال المكتبات ، ويمكن القول بصفة ، عامة بأن المعايير يمكن أن تتناول أحد أوعية المعلومات مثل : الكتب أو الدوريات ، أو براءات الاختراع ... إلخ . كما يمكن أن تتناول أحد العمليات الفنية كالفهرسة أو التصنيف .. إلخ ، كما يمكن أن تتناول إحدى أنواع المكتبات مثل : المكتبات الجامعية ، أو المكتبات العامة ... إلخ .

وعلى أية حال فإن هناك أيضاً نقطة مستقلة يعالج فيها « القطاعات والوظائف » للتقييس فى مجال المكتبات والمعلومات .

5 ــ الهيئات واللجان :

تتم جهود التقييس فى مجال المكتبات والمعلومات من خلال عمل مجموعة من اللجان الفنية داخل منظمات وهيئات التقييس الدولية والقومية ، إلى جانب

عمل الهيئات والاتحادات المهنية الدولية منها أو القومية العاملة فى المجال . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

اللجان الفنية لهيئات التقييس :

تعتبر اللجنة الفنية 46 فى (مدت : ISO) (مدت/ لف / ISO. TC 46) من أبرز اللجان الفنية التى تعمل فى حقل المكتبات والمعلومات ، وتهتم هذه اللجنة بالتقييس فى مجال « الممارسات المرتبطة بالمكتبات والتوثيق ومراكز المعلومات ، وخدمات التكشيف والاستخلاص ، وعلم المعلومات ، والنشر [٢٧] وتعمل هذه اللجنة من خلال مجموعة من اللجان الفرعية التى تتكون بدورها من عدد غير قليل من جماعات العمل (انظر جدول رقم 2) ، حيث تقوم أو تختص كل لجنة فرعية بقطاع معين من قطاعات المكتبات والمعلومات ، تتولى إعداد المعايير الموحدة التى تصدر فى هذا القطاع .

جدول رقم (1)

اللجان الفرعية وجماعات العمل داخل لف/ 46 الخاصة بالتوثيق*

اللجنة الفرعية وجماعات العمل	المقـر	مجال الاهتمام	ملاحظات
اللجنة الفرعية (2) :	فرنسا/ AFNOR	نقل اللغات المكتوبة :	تتكون من 8 لجان عمل
جامعة عمل 1	فرنسا/ AFNOR	الترجمة الهجائية للسلافية السيريلية	
جماعة عمل 2	فرنسا/ AFNOR	– الترجمة الهجائية للسلافية للعربية	
جماعة عمل 3	فرنسا/ AFNOR	– الترجمة الهجائية للسرفية للعبرية	
جماعة عمل 4	فرنسا/ AFNOR	– الترجمة الهجائية للسلافية للكورية	
جماعة عمل 5	فرنسا/ AFNOR	– الترجمة الهجائية للسلافية اليونانية	
جماعة عمل 6	فرنسا/ AFNOR	– الترجمة الهجائية للسلافية للصينية	
جماعة عمل 7	فرنسا/ AFNOR	– الترجمة الهجائية للسلافية لليابانية	
جماعة عمل 8	—	العلاقات بين نقل الهجائية	جماعات عمل اللجنة

* المفهوم يغطى ما نسميه اليوم « المكتبات والمعلومات » .

المصدر : Annual Repant of ISO / Tc46 fr 1986

		وتمثيلات الحروف الآلية	الفرعية 4,2
اللجنة الفرعية (3)	**ألمانيا/ DIN**	مصطلحات التوثيق*	
اللجنة الفرعية (4)	**امريكا/ DIN**	الميكنة أو الآلة فى التوثيق* :-	وتتكون من أربع جماعات عمل
جماعة عمل 1	بريطانيا/ BSI	مجموعات الحروف للتوثيق* الاستخدام الببليوجرافى	
جماعة عمل 3	المانيا/ SUS	اساسيات التصنيف الببليوجرافى	
جماعة عمل 4	السويد/ SIS	شكل بناء المعلومات الببليوجرافية للتبادل فى شكل مقروء آليا	
جماعة عمل 5	فلندا/ SCC	الأوامر المساعدة والاجرائية لمستخدمى البيانات الببليوجرافية	
اللجنة الفرعية (5)	المانيا/ DIN	المكانز مفردة ومتعددة اللغات وممارسات التكشيف المرتبطة	
اللجنة الفرعية (6)	كندا/ SCC	عناصر البيانات الببليوجرافية فى المعالجة اليدوية والآلية :	تتكون من جماعتى عمل
لجنة عمل 1	المانيا/ DIN	عناصر البيانات الوثائقية	
لجنة عمل 3	—	براءات الاختراع : الإرجاعات الببليوجرافية	لم تنشأ بعد
اللجنة الفرعية (7)	المانيا/ DIN	تقويم المطبوعات واخراجها	تتكون من جماعة عمل واحدة
جماعات عمل 1	المانيا/ DIN	التحديد الببليوجرافى	
اللجنة الفرعية (8)		**الاحصاءات**	**تتكون من ثلاث جماعات عمل**
جماعة عمل 8	الدنمارك/ DS	أسعار قوائم الكشافات لمواد المكتبات	
جماعة عمل 9	المانيا/ DIN	الإحصاءات الدولية للمكتبات	
جماعة عمل 11	هولندا/ NNI	الإحصاءات المرتبطة بإنتاج الكتب والدوريات	

وقد وصل عدد اللجان الفرعية إلى سبع لجان تعمل بداخلها 21 جماعة عمل ، وذلك حتى نهاية 1986 [٢٨] ومقر (لف/46) هو المانيا الغربية ، حيث أن سكرتاريتها المركزية فى (ماق : DIN) .

وتعمل (لف/ 46) بالتعاون مع مجموعة أخرى من اللجان الفرعية داخل (مدت : ISO) وهذه اللجان ذات صلة مباشرة ووثيقة بمجال (لف/46 التوثيق) وهى :

- لف/ 6 الورق ، والألواح — TC/6 Paper, board and pulps
- لف/ 37 المصطلحات — TC/37 Terminology
- لف/ 42 التصوير — TC/42 Photograply
- لف/ 97 نظم معالجة المعلومات — TC/97 Information Processig systems
- لف/ 130 تكنولوجيا الكتابة — TC/130 Graphic Technolofy
- لف/ 154 الوثائق وعناصر البيانات فى الإدارة والتجارة والصناعة
  — Documents and data elments, adminstration, Commerce and industry.
- لف/ 171 المصغرات [٢٩] — TC/171 Micrographics

وقد وصل عدد الهيئات الدولية التى تتعامل مع (لف/46) إلى سبعة وثلاثين هيئة ، وهى تعمل كمراكز اتصال Liasons ، ومن أبرز الهيئات فى هذا الشأن الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق ، والاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ، والمجلس الدولى للاتحادات العلمية/ لجنة الاستخلاص ، والمركز الدولى لنظام بيانات الدوريات ، واليونسكو ، والمنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم [٣٠] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن (مدت / لف 46) قد أنشأت بداخلها مركزاً للمعلومات هو :

International information centre for standards and standards like materials in the field of information and documentation.

ويعرف هذا المركز بالاختصار (مدت توثيق : ISO DOC) وقد أنشىء هذا المركز كمركز إعداد متخصص فى المعايير والمواد الأخرى التى تتعلق بمجال المكتبات والمعلومات والتوثيق ، ويهدف المركز إلى إعداد برنامج مكثف لخزن المعلومات المتعلقة بجميع المعايير القومية والدولية فى هذا المجال ، وقد أنشىء هذا المركز أساساً تحت رعاية اليونسكو ، ويواجه المركز الآن بعض الصعوبات المالية ، نتيجة لانسحاب بعض الأعضاء البارزين من اليونسكو ، وقد أدت هذه الصعوبات إلى تعطيل العمل فى هذا المركز لبعض الوقت *وإلى جانب هذا المركز يوجد أيضاً داخل (ماق : DIN) بألمانيا ركز معلومات آخر وهو (مركز المعلومات الألمانى للقواعد الفنية ؛ ما قف : German Information Centre for Technical Rules: DITR والحروف الاستهلالية DITR هى الأحرف الأولى لإسم المركز باللغة الألمانية** ، وقد ألحق هذا المركز بالمعهد الألمانى للتقييس (ماق : DIN) فى برلين [٣١] ويعد المركز مرصداً للمعلومات بالمعايير والمواصفات الفنية ، وماشابه ذلك فى جميع مجالات النشاط البشرى ، ولا يضم المعايير والمواصفات الألمانية فقط ، بل يضم أيضا إلى جانبها المعايير القومية الأخرى ، والمعايير الدولية ويقدم هذا المركز معلوماته فى شكل مطبوع ، أو على شرائط ممغنطة ، أو من خلال الخدمة المباشرة On line Service ، أو من خلال الإجابة فى التليفون . وكما سبق الذكر فى بداية الرسالة ، فإن هذا المركز قد قام بإرسال قائمة مطبوعة بما أصدره (ماق : DIN) من معايير فى مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات ، إلّا أنه اعتذر عن سال المعايير القومية الصادرة عن هيئات التقييس الأخرى

ويعد (ما قف : DIIR) عضواً فى شبكة معلومات (شيمدت : ISONET) ، كما أنه يتولى أيضاً معالجة النواحى الفنية فيما يقوم به (مدت توثيق : ISO/DOC) من أعمال .

وكما أن بداخل (مدت : ISO) لجنة فنية خاصة بأعمال المكتبات

* تم الحصول على هذه المعلومات من خلال المراسلات مع المركز فى المانيا

** Deutsches Informations Zentram fur Techni sche Regen (DITR) .

والمعلومات ، فإنه توجد أيضاً بعض اللجان الفنية التى تهتم بهذا المجال ، داخل بعض هيئات التقييس القومية الأخرى ، ومن أبرز هذه اللجان يوجد :

● اللجنة الفنية (Z.39) والتى تتولى أعمال المكتبات داخل (مقات : ANSI) وقد أنشئت هذه اللجنة رسمياً عام 1939 ، وأصدرت أول معيار لها بعد ذلك بأربع سنوات أى عام 1934 ، وإلى جانب (Z.39) ، يوجد أيضاً (ANScX3) وهى لجنة خاصة بمعالجة المعلومات وتقابل (لف/97) فى (مدت : ISO) كما توجد أيضا اللجنة (ANS c×12) وهى خاصة بتبادل البيانات [٣٢] .

● اللجنة (Z. 41) داخل (هفت : AFNOR) بفرنسا .

● اللجنة Ec.2 (Excusitive Committee) داخل (مهم : ISI) وهى تتولى أيضاً أعمال المكتبات والتوثيق داخل المعهد فى مجالات : الارجاعات الببليوجرافية ، والتصنيف ، والمبانى ، والأثاث ، والدوريات والكتب ، والفهرسة ... إلخ ، واللجنة EC/10 الخاصة بالنشر وتكنولوجيا الكتابة [٣٣] .

● (قسم المعلومات الفنية ؛ قف : Technical Information Division; TID) داخل (مم : BSI) فى انجلترا ، وقد أنشىء هذا القسم عام 1967 ومجالات اهتمامه هى : التصوير المصغر ، والإجراءات الببليوجرافية ، وتطبيقات معالجة البيانات ، ونقل اللغات ، والتصنيف العشرى العالمى [٣٤] .

● أما فى مصر فيوجد داخل (همت : EOS) لجنة فنية رقم 46 ، وهى على غرار مدت لف/ 46 ISO) ، إلاّ أن هذه اللجنة ليس لها أى نشاط فى مجال المكتبات والمعلومات على الرغم من أنها أنشئت عام 1974 .

الاتحادات والهيئات المهنية :

تحقق التقييس بنجاح كبير من خلال جهود الاتحادات والهيئات المهنية العاملة فى مجال المكتبات والمعلومات ، ولقد بدأت هذه الجهات المهنية جهودها ونشاطها فى مجال التقييس قبل أن يبدأ التقييس على المستوى الرسمى كما سبق الذكر ، إلاّ أنه عند ظهور هيئات التقييس القومية والدولية ظهر أيضاً نوع من التعاون والتنسيق بينها ، فكلاهما تكمل الأخرى فيما يصدر من أعمال . فعلى

سبيل المثال تتخصص هيئات التقييس القومية والدولية فى إصدار المعايير التى تتصل أكثر ما تتصل بجوانب إنتاج وإخراج الأوعية من كتب ودوريات وتقارير ... إلخ . بينما تركز الاتحادات والهيئات المهنية على الجوانب الفنية مثل الفهرسة بشقيها ، والتصنيف ... الخ .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الهيئات المهنية ، وخاصة الدولية ، تساهم وتشارك مشاركة فعالة فى أعمال هيئات الرسمية ، على النحو الذى يمكن توضيحه ، من خلال إبراز الاتحادات والهيئات العاملة ، فى مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات ، على النحو التالى :

(1) **الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق :** مؤسسة دولية غير حكومية ، ويرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1895 ، ويهتم أساساً بالبحث والتطوير فى مجال التوثيق ، من خلال التعاون الدولى . ويشارك (أمت : FID) فى أعمال اللجان الفنية أرقام 37 .46 ,171 فى (مدت : ISO) ، ومجالات التقييس التى يهتم بها (أمت : FID من خلال أعمال هذه اللجان هى : المصطلحات ، والتوثيق ، ونقل اللغات المكتوبة ، ونظم معالجة المعلومات والمصغرات [٣٦] .

ومن المعروف أن لـ (أمت : FID) إسهاماته المعروفة فى مجال التصنيف وخاصة التصنيف العشرى العالمى ومراجعاته : Universal Decimal Classfication

(2) **الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها :** مؤسسة دولية غير حكومية ، يرجع تاريخ إنشائها إلى عام 1927 ، وهى هيئة غير حكومية أيضاً ، ويشارك (أدجم : IFLA) فى أعمال وبرامج اللجان الفنية أرقام 171,46,37 فى (مدت : ISO) ، ومن مجالات التقييس التى يهتم بها ((أدجم : IFLA) داخل (مدت : ISO) : المصطلحات ، والآلية فى التوثيق ، ومعالجة عناصر البيانات الببليوجرافية يدوياً وآلياً ، والمصغرات [٣٧] .

ومن أهم مجالات النشاط الأساسى لـ (أدجم : IFLA) الفهرسة الوصفية ، ولقد صدر عنه سلسلة من التقنينات الموحدة للوصف الببليوجرافى

نشرت كتوصيات للاستخدام فى الببليوجرافيات القومية ، وممارسات المكتبات ، كما يهتم (أدجم : IFLA) أيضاً بإصدار معايير للمكتبات العامة تشتمل على إرشادات لتطوير الخدمة فى المكتبات العامة (٣٨) .

(3) اليونسكو : مؤسسة دولية حكومية ، يرجع تاريخ تأسيسها إلى عام 1946 وتعد أكبر الهيئات الدولية على مستوى الحكومات فى مجالات التربية والثقافة والعلوم والإعلام ، ولليونسكو نشاطها البارز والمتميز فى مجالات المكتبات ، والتوثيق ، والمعلومات ، والإعلام ، فقد حرصت منذ إنشائها على إصدار المطبوعات التى تدعم هذه المجالات .

وتهتم اليونسكو بالمشاركة فى أعمال التقييس داخل (مدت : ISO) أيضاً من خلال المشاركة فى أعمال اللجان الفنية التى تتصل بمجالات أهتماماتها المتنوعة ، ومن اللجان الفنية التى تشارك اليونسكو فى أعمالها : لف/37 ، لف/ 46 ، لف 97 لف/136 ، لف/71 التى تهتم بمجالات المصطلحات ، والتوثيق ، ونظم معالجة المعلوات ، والأثاث ، والمصغرات على التوالى (٣٩) .

والقسم المسئول عن متابعة أعمال هذه اللجان هو قسم البرنامج العام للمعلومات فى اليونسكو : Division of the General information Programme (٤٠) .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن بعض المعايير التى تصدرها (مدت : ISO) هى فى الأصل تنفيذاً لتوصيات صادرة عن اليونسكو * ، كما سيتضح ذلك فيما بعد .

(4) المركز الدولى ــ النظام الدولى لمعلومات الدوريات : أنشىء هذا النظام عام 1973 فى نطاق مشروع (UNISIST) ، ويمثله فى (مدت : ISO) (المركز الدولى ــ النظام الدولى لمعلومات الدوريات ؛ مد ــ ندمد : (٤١) International Centre-Intenational Serial Data System, IC-ISDS ويهتم

* نلقى المعايير التى تصدر عن اليونسكو قبولاً وانتشاراً بين المكتبيين فى دول العالم ومن بينها مصر ، حيث تلتزم الهيئات المكتبية بتنفيذ المعايير الصادرة عن اليونسكو أكثر من جهة أخرى .

(ندمد : ISDS) بالقطاعات التالية داخل (مدت : ISO) : عرض وتقديم المطبوعات، الآلية فى التوثيق ، ونقل اللغات المكتوبة .[٤٢] .

وقد شارك (ندمد : ISDS) مع (مدت : ISO) فى إصدار قائمة باختصار كلمات العناوين فى الدوريات [٤٣] ويعتبر (ندمد : ISDA) هو المسئول عن تحديث هذه القائمة ، والقواعد المطبقة فى هذه القائمة هى تلك القواعد الصادرة عن (مدت : ISO) فى معيارها رقم (4) وسيتم تناول هذه القائمة بالتفصيل مع قواعد إعدادها فى الفصل الخامس من الرسالة .

(5) **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** : وهى إحدى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية ، وتهتم بالمجالات التالية داخل (مدت : ISO) : التوثيق ، ونقل اللغات المكتوبة ، والمكانز ، وعرض وتقديم المطبوعات [٤٤] .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الهيئات الخمس تصف فى (مدت : ISO) ضمن الهيئات (A) ، حيث أن الهيئات فيها تقسم إلى فئتين أساسيتين :

(A) وهى الهيئات ذات الإسهام الفعال فى عمل (مدت : ISO) ويحق لهذه الهيئات حضور الاجتماعات ، والمشاركة فى المناقشات ، والتعليق على المسودات المرتبطة بمجال اهتمامها .

(B) وهى الهيئات التى يكون لها الحق فى الاطلاع أو معرفة مايجرى فى مجال اهتمامها فقط [٤٥] . ومن الهيئات فى الفئة (B) : International Commession for socience documentation

وإلى جانب هذه الهيئات والاتحادات المهنية توجد بعض الهيئات القومية التى لها جهودها القيمة فى مجال التقييس فى مجال المكتبات والمعلومات ، مثل (مكتبة الكونجرس ، ملك : Library of Congress; L.C) التى تعد فى حد ذاتها معملاً لإصدار المعايير فى شتى مجالات المكتبات مثل الفهرسة الوصفية ، والفهرسة الموضوعية ، والتصنيف ، إلى جانب سلسلة الأشكال الخاصة بالفهرسة المقروءة آلياً لأوعية المعلومات من كتب ودوريات وخرائط وغيرها .

وهناك نقطة ينبغى الإشارة إليها هنا ، وهى أنه على الرغم من التكامل بين ماتصدره هيئات التقييس الرسمية من معايير ، وبين ماتصدره الاتحادات والهيئات المهنية فى مجال المكتبات والمعلومات إلاّ أننا نلاحظ عدم التعاون الكامل بينها فيما يتعلق بتبنى ما يصدر عن كل جهة من معايير ، ومن أمثلة ذلك أن شكل (فما الموحدة : UNIMARC) لاتتبناه هيئات التقييس الرسمية ، وفى الجهة المقابلة فإن تمثيلات (مدت : ISO) للدول لاتستخدم فى تسجيلات (فما : MARC) ، هذا إلى جانب تجاهل الهيئات المهنية لما اعدته (مدت ISO) أيضاً من معايير لنقل الهجائيات أو الحروف السيريلية والعربية إلى اللاتينية (٤٦) ومن ناحية أخرى فقد رفضت (لف/ ISO 46) (تدوب ــ ك) كأحد المعايير الدولية نظراً لكثرة التفاصيل به . وإن كانت قد أعيدت مراجعته حتى تقبله هيئات التقييس القومية ، وقد طبعته (مدت : ISO) فى أواخر عام 1977 كإحدى مسودات معاييرها (٤٧) إلاّ أنه لم يقر كمعيار دولى حتى الآن .

القطاعات والوظائف :

والقطاعات التى يمكن أن يدخلها ، أو دخل إليها التقييس فى مجال المكتبات عديدة ومتنوعة ، كما أنها أيضاً تتنوع فى درجة تقبلها للتقييس ذاته ، فبعضها نشاط فكرى خلاق يبتعد قليلاً أو كثيراً عن الخضوع للتقييس ، والبعض الآخر يتضمن قدراً كبيراً من الروتينية والتكرار والتجانس ، فتكون درجة تقبله للتقييس كبيرة ، والبعض الآخر بطبيعته مادة أو جهاز وكلاهما حقل خصيب للتقييس (٤٨) .

فإذا ما تفحصنا أدب الموضوع للتعرف على المجالات التى امتدت إليها يد التقييس فى المكتبات والمعلومات سنجد أن « دليل اليونيسيست : UNISIST Gude » يعد من أفضل الأعمال فى هذا الصدد حيث يدرج هذا الدليل المعايير ، والمواد الأخرى التى أطلق عليها معدودة (Materials Normative : المواد الوصفية) مثل : الكتب ، والمقالات ، الأدلة ، والموجزات الإرشادية (٤٩) التى تتناول المجالات العريضة لعمليات أو وظائف تناول

المعلومات ويهدف هذا الدليل أساساً إلى وصف وتحليل هذه المواد الوصفية والمعايير المتاحة بالفعل ، وإبراز فجوات التقييس بحيث يمكن اكتشافها ، والعمل على سد الفراغ فيها ، وملئها بالمعايير والمواد المناسبة .

ويقسم دليل اليونيسيست عمليات تناول المعلومات تحت تسعة أقسام رئيسة ، وينقسم كل منها بدوره إلى عدد من الأقسام الفرعية التى بلغ عددها نحو (335) قسم فرعى ، وتتناول هذه الأقسام الفرعية بالتفصيل الشديد الجوانب التى تتصل بالقسم الرئيسى فى تسلسل منطقى حيث تدرج فيه ما صدر من معايير ، وكتب ، ومقالات ، وأدلة ، وموجزات إرشادية ، كما تتم الإشارة أيضاً عند عدم وجود أو ظهور معايير فى أحد هذه الأقسام .

ويمكن إبراز الأقسام التسع الرئيسة كما وردت فى دليل اليونيسيت على النحو التالى :

القسم الأول : الإعداد الفكرى للوثائق ، والتحليل الموضوعى : ويتم فى هذا القسم إدراج المعايير و / أو المواد الأخرى التى تتناول العمليات الإبداعية مثل كتابة البحث العلمى بما فى ذلك عمليات اختيار المصطلحات ، وتحديد المفاهيم ... إلخ ، ويستمر القسم مع العمليات الأخرى لتناول المعلومات مثل الاستخلاص والتكشيف . وإن كان يبدو أن هذا القسم غير ملائم لوجود عمليتى التكشيف والاستخلاص فيه .

القسم الثانى : إنتاج الوثائق : ويتناول هذا القسم المعايير و/ أو المواد الوصفية الأخرى التى تتعلق بالجوانب المادية للوثائق ، وخطوات تصنيعها ، والوسائط التى تستخدم لنقل المعلومات ، وعملية تسجيل البيانات ، إلى جانب مواصفات الأجهزة والآلات .

القسم الثالث : استنساخ الوثائق : ويدرج فيه المعايير و/ أو المواد الوصفية التى تهتم بعملية الاستنساخ الوثائق على الورق ، أو على مصغرات فيلمية أو استخدام وسائل الطباعة الأخرى .

القسم الرابع : تمثيل المعلومات : ويضم المعايير و/ أو المواد الوصفية الأخرى التى تعنى بأسلوب الكتابة من ناحية اختيار الكلمات والهجائيات ، وكتابة العلامات التجارية المسجلة ، والتهجية ، وعلامات الترقيم ، واستخدام الاختصارات ، وكيفية وضع الإيضاحيات فى النص ... إلخ .

القسم الخامس : تحرير الوثائق : ويتناول المعايير و/ أو المواد الوصفية الأخرى التى تتناول تنظيم النصوص فى أوعية المعلومات المختلفة مثل المنفردات ، والدوريات ... إلخ فيتناول الحواشى وطريقة كتابتها ، والإرجاعات الببليوجرافية وكيفية إعدادها ، وكتابة مستخلص للمطبوع ، وكتابة التصدير ، أو المقدمة ، والشكر ، وكشافات المطبوع .

القسم السادس : إعداد التسجيلات الببليوجرافية : ويتناول هذا القسم المعايير و/ أو المواد الوصفية الأخرى التى تتصل بإعداد التسجيلات الببليوجرافية لأوعية المعلومات التى يمكن أن توجد فى مجموعات المكتبة ، أو مراكز التوثيق والمعلومات ، أو التى يمكن إدراجها فى الببليوجرافيات القومية : أو الأنواع الأخرى من الببليوجرافيات بما فى ذلك ما تنتجه خدمات التكشيف والاستخلاص ، أو الأوعية التى تكون فى شكل مقوروء آلياً ، أو التى يمكن استخدامها فى الإرجاعات الببليوجرافية من جانب المؤلفين ، والمعايير هنا عبارة عن قواعد وتقنينات لوصف أوعية المعلومات بالإضافة إلى تقنينات أسماء الدول واللغات ، والأشكال المادية للتسجيلات الببليوجرافية ، إلى جانب تناول هذا القسم للمواد التى تتناول بطاقات الفهرسة أثناء النشر (فان) .

القسم السابع : تبادل البيانات الببليوجرافية المقروءة آلياً : ويضم القسم المعايير و/ أو المواد الأخرى المتصلة بتبادل البيانات الببليوجرافية فى شكل مقروء آلياً حيث تحدد فيه أشكال الاتصال (التبادل) وخاصة الأشكال الدولية .

القسن الثامن : إدارة مجموعات الوثائق : ويتناول المعايير و/ أو المواد

الوصفية الخاصة بالخدمات المكتبية ، وتنظيم العمل المكتبى ، والإحصاءات المكتبية ، وأسس وقواعد التزويد ، ومبانى المكتبات ، والأجهزة ، والأثاث ، والترفيف .

القسم التاسع : البيانات الرقمية : ويتناول المواد و/ أو المعايير التى تتصل بتحديد طبيعة البيانات ، ومفهومها ، وأنواعها ، واتاحتها ، وتجميع ومعالجة وتمثيل البيانات ، وتقييمها وتحليلها . وهذا القسم هو القسم الوحيد فى الدليل الذى يتناول البيانات الرقمية ، حيث أن ماسبقه من أقسام قد خصص للبيانات غير الرقمية . وقد أشير فى مقدمة هذا القسم إلى ندرة ماصدر من معايير فى هذا الشأن ، كما أشار أيضاً إلى أن ما تم ذكره فى هذا القسم من مواد أخرى غير المعايير تصلح كأساس لأن تصبح معاييرا موحدة فيما بعد [٥٠] .

ويتضح من العرض السابق للمجالات والقطاعات التى صدرت فيها معايير موحدة فى قطاع المكتبات والتوثيق والمعلومات ، أن أغلب جوانب هذا القطاع قد تم تغطيته بالمعايير سواء منها الصادر عن هيئات التقييس القومية ، أو الدولية ، أو الصادر عن الجمعيات والاتحادات المهنية ، وإن كانت هناك بعض المجالات التى تتميز بالكثرة العددية فيما صدر فيها من معايير مثل : إخراج وإنتاج الأوعية ، وعمليات الإعداد الفنى ، وتحرير الوثائق والأوعية ، والنقل الصوتى للحروف .

كما أن هناك بعض المجالات الأخرى التى تتسم بندرة المعايير التى ظهرت أو صدرت فيها ، وذلك مثل معايير الاختيار والاقتناء ، والإدارة والتنظيم ، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لهذه المجالات ، كما أن هناك بعض المجالات التى لم تصدر فيها معايير على الإطلاق مثل : الفهرسة أثناء النشر ، وتجارة الكتب ، والقوائم الموحدة ، والبيانات الرقمية .

وقد بلغ مجموع ماضمه الدليل من معايير صادرة عن هيئات التقييس القومية والدولية والإتحادات والجمعيات نحو 727 معياراً (جدول رقم 2) .

جدول رقم (2)

توزيع المعايير الواردة فى دليل اليونيسيت على الهيئات القومية والدولية

مسلسل	الدولة أو المقر	رمز هيئة التقييس	عدد المعايير فى المكتبات والمعلومات	عدد المعايير الدوريات
1	الاتحاد السوفيتى	Gost	25	5
2	أسبانيا	UNE	7	1
3	أمريكا	ANSI	28	4
4	ألمانيا الشرقية	TGL	14	--
5	ألمانيا الغربية	DIN	52	2
6	إيطاليا	UNI	6	--
7	البرتغال	NP	5	--
8	بريطانيا	BSI	62	5
9	بولندا	PN	10	2
10	تشيكوسلوفاكيا	CSN	20	5
11	رومانيا	STAS	16	4
12	السويد	SIS	13	1
13	فرنسا	AFNOR	21	2
14	المجر	MSZ	11	--
15	النرويج	NS	3	--
16	الهند	ISI	10	2
17	هولندا	NNI	44	1
18	سويسرا	ISO	*320	10
19	أمريكا	ALA	4	1
20	انجلترا/ لندن	ASLIB	3	--
21	فرنسا/ باريس	FID	3	--
22	فرنسا	ASLIB	3	
23	انجلترا	IFLA	19	1
24	أمريكا/ واشنطون	LC	5	1
25	فرنسا/ باريس	Unesco	19	4
المجموع			727	53

* هذا الرقم ليس حاصل على أعمال لف /46 فقط ، وإنما مضاف إليه أعمال بعض اللجان الأخرى مثل لف/ 37 ، لف/97 ، لف/ 171 ، لف/ 42 .

حسب البيانات الواردة فى دليل اليونيسيست تحت كل هيئة تقييس قومية ، جاءت بريطانيا فى المرتبة الأولى بالنسبة لإصدار المعايير فى مجال المكتبات (62 معياراً) يليها ألمانيا (52) ثم هولندا (44) ثم أمريكا (28 معياراً) . وينبغى أن تؤخذ بعض هذه الأرقام بحذر حيث أن التغطية فى هذا الدليل غير كاملة ، فهناك بعض المعايير لم تدرج فى الدليل على الرغم من دخولها ضمن فترة تغطيته ، فعلى سبيل المثال نجد أن الهند مثلاً قد أصدرت مالايقل عن خمسة وأربعين معياراً ، بينما أدرج الدليل منها عشرة معايير فقط .

أما حسب أدلة هيئات التقييس القومية التى يدرج فيها ما صدر عنها من معايير فإنه يمكن توزيع معايير المكتبات والمعلومات على هذه الهيئات حتى نهاية 1986 على النحو التالى :

1 ــ (مبم : BSI)	215	معيار
2 ــ (ماق : DIN)	48	معياراً
3 ــ (مهم : ISI)	45	معياراً
4 ــ (مقام : ANSI)	42	معياراً
5 ــ (مدت : ISO)	42	معياراً

ومن ناحية ثانية فقد أصدرت (لف/ 46) حتى نهاية 1986 اثنين وأربعين (42) معياراً تتناول معظم قطاعات المكتبات والمعلومات ، ويمكن توزيع هذه المعايير على القطاعات على النحو التالى :

1 ــ **الدوريات** : وقد حظيت بصدور أكبر عدد من المعايير التى أصدرتها (لف/ 46 ــ ، حيث بلغ مجموع ماصدر للدوريات وحدها عشرة معايير تمثل 23,8% مما أصدرته اللجنة وتتناول هذه المعايير معظم الجوانب التى تتصل بالدوريات على النحو الذى سيتم توضيحه فى ثنايا الرسالة .

2 ــ **المصطلحات** : أصدرت (لف/ 46) معياراً وأحداً فقط يتناول مصطلحات المكتبات ، والتوثيق والمعلومات ، ومن المخطط لهذا المعيار أن يصدر فى أحد عشرة جزءاً ويتناول تعريفات لأهم المصطلحات فى المجال ، وقد صدر من هذا المعيار حتى الآن خمسة أجزاء فقط .

3 ـ **نقل الحروف من هجائية إلى أخرى أو الترجمة الهجائية** : وقد صدر فى هذا المجال ستة معايير من أبرزها نقل حروف اللغة العربية إلى اللاتينية .

4 ـ **تمثيلات الحروف** ، وقد صدر فيها ثلاثة معايير موحدة .

5 ـ **الكتب** : وقد صدر فيها أيضاً ثلاثة معايير تتناول : أوراق العنوان ، و (الترقيم الدولى الموحد للكتب ؛ تدمك : International standard Book Number; ISBN) وبيانات الكعب .

6 ـ **الإرجاع البيليوجرافى** : وصدر فيه ثلاثة معايير للإرجاع بصفة عامة ، وبراءات الاختراع بصفة خاصة ، وللإختصارات المستخدمة فى الإرجاع .

7 ـ **إحصاءات المكتبات** : وقد صدر فيه معيار واحد فقط يحدد جوانب تجميع الإحصاءات المكتبية للمجموعات والإضافات ، والموظفين ، والميزانية .

8 ـ **عرض وتقديم المطبوعات** : وقد صدر فيه ثلاثة معايير ـ غير معيار الدوريات ـ الأول للتقارير الفنية ، والثانى للرسائل الجامعية ، والثالث يتناول بصفة عامة تقسيم الوثائق إلى أقسام رئيسية وفرعية .

9 ـ **تبادل المعلومات البيليوجرافية على أشرطة ممغنطة** : وقد صدر فيه معيار واحد .

10 ـ **المكانز** : وقد صدر فيها معيار واحد .

11 ـ **أدلة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات** : معيار واحد .

12 ـ **عرض الترجمات** : معيار واحد .

13 ـ **التصنيف** : ثلاثة معايير .

14 ـ **التكشيف** : معيار واحد .

15 ـ **تقنينات أسماء الدول** : معيار واحد .

16 ـ **التقنين الدولى الموحد للتسجيلات** International Standard Recording Code : معيار واحد .

وإلى جانب هذه المجموعة من المعايير توجد عشرون « مسودة معيار دولى » بالإضافة إلى ثمانية اقتراحات تقييس ، إلى جانب إثنين وعشرين مادة عمل [٥١] .

وكما هو واضح من القطاعات والمجالات التى تناولتها (مدت لف/ ISO/TC46) والممثلة فيما أصدرته من معايير فى قطاع المكتبات والتوثيق والمعلومات ، فإن هذه القطاعات تقع فى قسم أو آخر من الأقسام الواردة فى دليل اليونيسيست مثل : الإعداد الفكرى للتوثيق ، وتحرير الوثائق ، وتمثيل المعلومات ، وإعداد التسجيلات الببليوجرافية ، وتبادل المعلومات الببليوجرافية المقروءة آلياً ، وإن كان هناك بعض الأقسام التى تختص لجان أخرى داخل (مدت : ISO) بإصدار معايير فيها مثل : (لف/ 97) و (لف/ 171) وهما خاصتان بنظم معالجة المعلومات ، والمصغرات على التوالى .

ومن الجدير بالذكر أن أغلب المعايير التى أصدرتها (مدت لف/ ISO/TC46) ووردت فى دليل اليونيسيست وذلك حتى تاريخ تغطيته التى توقفت عند أواخر السبعينيات ، وقد أورد هذا الدليل ما أصدرته (مدت : ISO) من خلال لجانها الفنية التى تتعامل مع المعلومات ، وقد بلغ مجموع ما أورده الدليل لمعايير صادرة عن (مدت : ISO) 320 معيار .

المراجــع

١ — ISO. The aims and principles of standardization, edited by T.R.B. Sanders, Genévé, ISO, 1972: P.3

٢ — ISO. The ains and Principles of stasndardization: Passim.

٣ — Ibid. p.2

٤ — BS: O -1981. Astandard for standards; Part 1: General principles of standardization. London, British standard Institution: P2

٥ — ISO. ISO directives for the technical work of ISO. Genéve, ISO 1985: P.16.

٦ — How an International standart is developed In: ISO a nnual revie: review: P.50.

٧ — Linda, K. Barthey (ed). Joint Program on Standards. Library of Congress Infomation Bulletin, (40,39), 25 Sept 1981: P.337.

٨ — ISO. annual review: P. 20.

٩ — Loc. cit.

١٠ — ISO. Adoption of international standards in national standards. Genéve, ISO. 1981 (Guide no. 21): P2

١١ — Ibid: Passim.

١٢ — ISO. Identification of national Standards that are aquivalent to international standards. Genéve, ISO, 1981. (guide 3) P.1

١٣ — **محمد كمال سنبلي** . أهمية اعتماد المواصفات الدولية عربياً والطرق المختلفة لاعتمادها . التقييس (3,5) . **آذار — مارس** 1984 : ص 1 .

١٤ — **فؤاد أحمد صبحي** . التوحيد القياسي على المستوى الوطني . التوحيد القياسي . ((36) يناير/ ابريل 1976 : ص 7) .

١٥ — **سعد محمد الهجرسي** : المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق ومرقفها بالعالم العربي ، الثقافة العربية ، (2) 1971 : ص 167 .

١٦ — Kent, Fran'is L. The work of the Jnternaional Organization for Standardization in documentation and librarianship. In: Regional Seminar on Bibliograhy, Documentation and exchange of publications in Aralic Speaking States. Paris, Unesco, 1962 P.1.

١٧ — **نبيلة خليفة جمعة** : التقنين الدولي الموصف البيليوجرافي (تدوب) : نبيلة خليفة جمعة : ص 14 .

١٨ — Standards for libraries In: Encyclopedia of Library and Information Science, New York, Marcel Dakker, 1980. Vol28: P476

١٩ — ANSI: Z 29-1-1977. Periodcals: Format and arrangemant. New York, N.Y, American National Standards Institute: P.II

٢٠ — Dansk Stansarddisengsraad. DS Katalog 1983: P.29

٢١ — Sardana. J.L. Indian standards in library and information science: P.4.

٢٢ — List of ISO recommendations and drafts prepared by ISO TC/46. In: Kent, Franᶜis L. The work of ISO...: P.3

٢٣ — Standards for librares. In: Encyclopedia of library and information science: P.470.

٢٤ — **سعد محمد الهجرسى** : المعايير الموحدة لمراكز المعلومات العامة والتوثيق خاصة ومايرتبط بها من المؤسسات والوظائف . القاهرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة التوثيق والإعلام ، 1977 : ص - 27

٢٥ — **سعد محمد الهجرسى** : المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية : ص 10.

٢٦ — المصدر السابق : ص 11

٢٧ — ISO. News about TC 46. Genéve, ISO, 1984: P.1

٢٨ — ISO. Annual Report of ISO. TC 46 for 1986: P.(1)

٢٩ — ISO. Report on ISO activities; 1984-1985. Genéve. ISO, 1985: P.60

٣٠ — ISO. Annual report for 1983: ISO. TC 46: P.1

٣١ — DIN German Information Centre for Technical Rules; DITR: all You need to Know about standards, regulations directives. Barlin, DIN. 1987: P.7

٣٢ — A Joint programm on standards. Library of Congress Information Bulletin, (40,30) 25 Sep. 1981: P.337.

٣٣ — Sardan. J.L: P.2.

٣٤ — Paul-Jones C.W. The Work of the British stanards Institrion in the field of documentaton standards. In: standardization and documentation :P. 16.

٣٥ — ISO. Directory of international standarizing bodies. Genéve, ISO, 1985: P.41

٣٦ — ISO. ISO liasons. 5thed. Genéve. ISO. 1985: P.90.

٣٧ — Loc. cit

٣٨ — ISO. Directory of ...: P. 44

٣٩ — Ibid. P.75

٤٠ — Loc. Cit.

٤١ — International Serials Data system. ISDS Manual. Paris, ISDS Interational centre, :1983. P.1.

٤٢ — ISO Liasons. op .. cit: P.101.

٤٣ — ISO Publications. In :ISO Catalogue: P.340

٤٤ — ISO Liasons: P.21

٤٥ — Ibid: P. III.

٤٦ — Williams, Peter. International standards. Library trends (13,1) Summer 1982: P.176

٤٧ — ISO. Documentation –Outline ISBD (M) abridgement of the International Standard Bibliographic Description for monographic pulications. 1977.

٤٨ — **سعد محمد الهجرسي** : المعايير والتقنينات . القاهرة ، 1978 : ص 2

Unisist. Working group on bibliographic Data interchange. Unisist guide to standards

٤٩ — for information handing 1980,: P.21.

٥٠ — Onsisist guide. Passim.

٥١ — ISO. Report on ISO activities: 1984 –1985. Genéve, ISO, 1985. (TC/46): P.19

النظم الوطنية للمعلومات وإعداد متطلباتها من الكوادر البشرية فى الوطن العربى

الدكتورة / مبروكة عمر محيريق
أستاذ المكتبات والمعلومات المشارك
جامعة الفاتح ـ ليبيا

ملخص : تشير الدراسة إلى الحاجة إلى إعادة تأهيل المكتبيين ، وإعادة النظر فى مناهج تعليمهم حتى يؤدوا دورهم المطلوب منهم ، وتبين الدراسة أن التأهيل المتواصل ضرورى لجميع موظفى المكتبة من مهنيين وغير مهنيين ، وأنه من الضرورى تعليم وتدريب وتطوير كوادرنا البشرية لتسيير نظم وشبكات المعلومات فى الأقطار العربية .

هناك شكوى في العالم المتقدم من الحاجة إلي تأهيل المكتبيين ، وإعادة النظر فى مناهج تعليم المكتبيين ، حتى يؤدوا دورهم المطلوب منهم ، وذلك لأن خدمات المكتبة متصلة ومرتبطة بجميع مراحل الحياة ، وهي في كل مرحلة من هذه المراحل أكثر من مهمة : سواء في الطفولة ، أو الشباب أو خلال سني التعليم المدرسية ، ثم متابعة التخصص فى مهنة من المهن أو حرفة من الحرف سواء خلال مرحلة إجراء أدق البحوث تخصصا أو حتي الاهتمامات المتنوعة في الحياة بدءا من الاهتمام بالفنون التشكيلية ، حتى هواية صيد السمك . فالمكتبة تمس حياة الفرد في كل مرحلة من مراحل حياته ، وهي ضرورية في تراكيبها ، إذ تعكس الحياة المعقدة والنامية نفسها ، ولذلك فإن واجب تأهيل المكتبيين يتضمن نقطتين :

١ ــ إعداد الطلاب عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتخصصة والضرورية والتي تمكنهم من العطاء بنجاح لهذه المهنة التي لا تعرف استقرارا وتزداد تخصصا يوما بعد يوم في الوقت نفسه .

٢ ــ تقديم قوة متلاحمة تزيد من درجة التوصيل الفكرى والتفاهم بين الأطراف المكونة لمهنة المكتبات ، لأن المهنة ليست مجزأة أو مبعثرة في أجزاء منفصلة ، وتخصصات منفصلة كذلك .

وباختصار فإن مكتبيٍّ المستقبل لابد من أن يعمل علي بناء عالم مهني ، يتمكن أن يعيش فيه بوئام تام كل من متخصصي المكتبات العامة ، ومكتبات الأطفال ، والمكتبات المدرسية ، والمكتبات الجامعية ، ومكتبي المكتبة المتخصصة ، ومتخصصي الوثائق ، ومتخصصي المعلومات .. يتعايشون بوئام وتفهم متبادل واحترام . كل هذا يرفع من فرصة إنجاز كل دور من الأدوار المكتبية [1] .

والشكوى من الحاجة إلى إعادة تأهيل المكتبيين ليست في الحقيقة شكوى خاصة بالمكتبيين وحدهم ، وإنما هي شكوى تتصل بمفهوم التعلم ككل ، فإن فكرتنا عن مفهوم التعلم تتغير ، وكما ورد في أحد التقارير البريطانية عن الموضوع [2] « إن المقولة بأننا نعيش في عصر المعلومات أصبحت مقولة أشبه بالكليشية شأنها شأن القول بأننا نعيش عصر تفجر المعلومات . وعلي كل حال قد دخلت هذه التعابير بكل سهولة إلى لغتنا اليومية ، ولكن الكثير من معاهدنا ، ومن ضمنها المدارس ، عليها أن تستجيب إلى هذه التحديات التى تواجهنا . فالمقدرة علي العثور علي استرجاع ، ثم انتقاء وتنظيم وتقييم ، ثم توصيل هذه المعلومات ، سوف تصبح بصورة متزايدة العامل الرئيسي في فهمنا لتعبير « LITERACY » أي القابلية للقراءة والكتابة . ونتيجة لهذا فإن القابلية للقراءة والكتابة سوف تكون ذات أهمية بالغة في تحديد نوعية الحياة التي يعيشها الفرد . وأن التطورات الجيدة في تكنولوجيا المعلومات وتوصيلها تنمو بصورة سريعة ، كما أن بيئة المعلومات تتسع بصورة سريعة كذلك ، وكذلك مدى المهارات المطلوبة لاستثمار هذه المعلومات . وعلي كل حال فإن المزيد من

الطلاب يغادرون المدارس وهم غير قادرين علي الاستفادة من مصادر المعلومات التقليدية والأساسية » .

والأهمية الحقيقية لكل هذا ، فيما يخص مهنة المكتبات ، هي أنها توحي بكل قوة بأن معالجة المعلومات ومتابعتها تزداد أهمية في جميع قطاعات المجتمع . فالمجتمع الماهر في المعلومات ضروري لاستثمار وتطوير التكنولوجيا الجديدة ، المستخدمة في جميع نواحي المجهودات البشرية . ولكن الطلبات لمصادر المعلومات كذلك في ازدياد خلال هذه المرحلة للحاجة لدعم عملية التعليم المستمرة لمدى الحياة ، لكي نزيد الاستفادة من وقت الفراغ ، ولكي نشبع الاهتمامات المتزايدة للجمهور في إسهامه بصورة مباشرة في الحياة ، ولأن تجميع وتسجيل ثم بث المعلومات قد أصبح عاملا أساسيا في حياتنا كمكتبيين ، وكمزودي معلومات مهرة لكي نتمكن من أن نحصل بصورة كبيرة علي اعتراف الجمهور وتقديره ، وهل استجاب الجمهور إلى التحديات الحالية أم لا فهذه قضية أخرى (٣).

وقد حذرتنا « MME CARTIER » من أن المدارس وتأهيل المكتبيين تحتاج إلي تغيير جذري في مناهجها ، كما أنها صائبة كذلك في ادعائها بأن هذه المدارس بدلا من أن تتوقع التطورات الجديدة ، فإنها ، وبصورة أساسية ، قد تكيفت للتغيرات التي بدأت تظهر في المكتبات (٤).

وفي سنة 1940 قدم « L.R. WILSON » سبعة أهداف لبرامج أقسام المكتبات والمعلومات (٥) :

1 ــ تنمية وتطوير فلسفة علم المكتبات ونظرياتها .

2 ــ توسيع وتطبيق البحث لأيجاد مبادىء إرشاد يمكن أن تستخدم في مختلف أنماط المكتبات .

3 ــ تدريب الطلاب علي :

(أ) مواصلة القيام بنشاطات مهنية بموجب نظريات علم المكتبات وفلسفتها .

(ب) تدريس الفروع المختلفة لعلم المكتبات علي هذا الأساس .

(جـ) القيام بالبحوث لغرض توسيع وتنمية الأسس والطرق التي تقوم عليها الممارسات المكتبية ، بالإضافقة إلي إيجاد الحلول للمشاكل القائمة .

4 ــ تنمية روح النقد والتجريب لدى كل طالب ، بالإضافة إلي ترسيخ فكرة علم المكتبات في نفوسهم .

5 ــ تشجيع النشر في المهنة .

6 ــ تنمية وسائل أفضل لتوصيل الآراء عن طريق الكلمة المطبوعة والاذاعة المسموعة والخيالة .

ومما لاشك فيه أن مهنة المكتبات أصبحت معقدة ، ولها طلبات كثيرة ، أكثر مما كانت قبل عشر سنين ، وأن مراصد المعلومات الالكترونية ، والاتصال عن طريق الخط المباشر ، قد زادت بصورة كبيرة من قابلية المكتبات ، حتي الصغيرة ، منها ، نظراً لما قدمته من خدمات بحث وتنقيب علي مستويات عالية من مصادر المعلومات ، ولكن هذه القابليات الجديدة تتطلب رفع مستوى تأهيل المكتبى الحديث ، فليس كافيا لهذا المكتبيّ أن يكون مطلعا أو متعرفا علي مصادر المعلومات الموجودة ، ضمن مبني متبة واحدة ، لأن الخط المباشر يمكن للمكتبة الاتصال لعدة مئات من مراصد المعلومات . وأن استغلال جميع هذه المصادر بصورة فعالة يعتمد علي معلومات المكتبي عن مدى محتويات هذه المراصد وقابليته علي التفتيش في محتوياتها بصورة فعالة . وأن هذه القابلية تتطلب بعض المعلومات مثل سياسات التكشيف وممارسته وإجراءات السيطرة علي روءوس الموضوعات مثلما تتطلب التعرف باستراتيجيات البحث المتنوعة في هذه المراصد .

وفضلا عن هذا فإن التكنولوجيا لاتعرف استقرارا لاسيما في مجال تسجيل المعلومات والاتصالات السلكية ، فهناك قابليات وتطبيقات في نمو مستمر واحدة بعد الأخرى . وأن الكثير من هذه التطورات ، ومن جملتها الاتصال عن طريق الأقمار الاصطناعية والتلفزيونات ، تعطي وتسلم ضمن الحلقات المقفلة والبريد الالكتروني ، زمؤتمرات الحاسب الآلي كلها تقدم فرصا جديدة

ممتعة بخصوص نقل المعلومات بكل كفاءة ، وبكل سرعة ، ومن ضمنها نقل هذه المعلومات عبر الحدود الدولية . ومكتبيّ اليوم لايمكنه تجاهل مثل هذه التطورات .

وفي الحقيقة فإن المكتبي يجب أن يكون علي استعداد مستمر بخصوص خدمات المعلومات المتزايدة حاضرا ومستقبلا بكل كفاءة .

إن هذا التأهيل المتواصل هو ضرورى لجميع موظفي المكتبة من مهنيين وغير المهنيين . سواء كان هذا التأهيل في المكتبة نفسها ، أون في مكان آخر بعيد عنها . إن فرص التأهيل المتواصل منها ما هو رسمي وغير رسمي ، وهذا التأهيل ليس من الضرورى أن يكون مقتصرا علي المواضيع المكتبية ، أو المواد التي تقدمها مدارس المكتبات (٦) .

إن مناهج علوم المكتبات ، قبل عشر سنين ، لم تعد مفيدة اليوم في تأهيل متخصصي المعلومات ، لكي يتمكنوا من التكيف حسب قوى التطور ، وإن هذه القوى التي تحولنا بكل سرعة من مجتمع يتعامل بالكتاب والكلمة المطبوعة إلي مجتمع الكتروني (٧) ، ورغم هذا ، فإن مناهج أقسام المكتبات تتغير بكل بطء ، ولازال هناك البعض من هذه المدارس لم يغير الكثير من مناهجه خلال العشرة سنين الماضية . وقد حان الوقت لغربلة هذه المناهج بصورة كلية وكما بين « V.E. Giuliano » (٨) قبل عدة سنين ، يجب علينا أن نغير الاهتمامات الأساسية للتربية المهنية ، وأن اهتمامنا يجب أن يجتاز مرحلة اعتبار المكتبة كمعهد . فبدلا من ذلك يجب أن تأخذ وجهة نظر واسعة جدا ، وأن جميع مجال الاتصالات الرسمية وغير الرسمية ، ودور المهنة في تسهيل توصيل المعلومات بصورة ناجحة ، فعندئذ سيتحول اهتمامنا من المكتبة كمؤسسة واحدة إلي مهنة معلومات بعيدا عن مكتبة معينة عن طريق الشبكات .

وهذا التغيير ضرورى الآن لأن شبكات المعلومات تجلب معها ، وبكل سرعة ، عدم التأكيد علي مكتبة واحدة ، ولكن علي جميع المكتبات . وهناك نشاطات مهنية معينة كانت تتم سابقا داخل المكتبة ، أما الآن فليس من الضرورى إنجازها داخل المكتبة ، وهناك نشاطات أخرى سوف تؤكد علي

جميع المكتبات بدلا من مكتبة واحدة في المستقبل القريب .

إن التطورات التي تحدث في التكنولوجيا والطرق الإبداعية في تطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة بخصوص توصيل المعلومات تحتم علي المكتبيين مواصلة تأهيلهم خلال سني خدماتهم . إن التأهيل المستمر أصبح لزاما وذا أهمية في جميع فروع النشاطات الإنسانية ، فالجامعات ، والمكتبات الوطنية ، والجمعيات المهنية ، والمنظمات الدولية ، تقع على عاتقها مسئولية وضع المواد الدراسية أو إقامة دورات تطبيقية ، ومؤتمرات ولقاءات لتؤكد بأن المكتبيّ يفهم الإجراءات الضرورية في هذا اليوم ومستقبلا ، ثم يعمل علي تطبيقها بصورة متجددة ، بدلا من مواصلته الاعتماد علي الطرق التقليدية المنحدرة من الماضي . فالمكتبيون عليهم أن يتقبلوا بعض المسئولية في هذا الصدد ، عن طريق إقناعهم المنظمات المتخصصة بضرورة التأهيل المستمر ، وهذه الاستمرارية مرغوبة ومطلوبة عن طريق إظهار وتحديد الحاجة لها ، وضرورة مواصلة التأهيل والتدريب .

وإنها لمقولة صحيحة ، أن المكتبي الذى تعدونا عليه ، والذى نعرفه ، والذى يتصوره معظمنا سوف يختفي من الوجود ، لحارس الكتب وخازنها بل ومنظمها ومصنفها ومفهرسها ، ليحل محله المكتبي خبير المعلومات ، ومستشار المعلومات ، الذى سوف يزداد دوره ويصبح موضعا للاهتمام من قبل الغير ، ولكن ذلك لن يتم إلا إذا استطاع المكتبيون أن يطوروا مهنتهم وعملهم ليواكبوا التطورات التكنولوجية في توصيل ونقل المعلومات ، وهذا سوف يفرض علي المكتبيين متابعة تأهيل أنفسهم ، وامتلاك ناصية الطرق المتطورة في تطبيق هذه التكنولوجيا .

فعصر الالكترون سوف يجعل الوصول إلى المعلومات سهلا إذا استطاع اخصبائيو المعلومات أن يطوروا أنفسهم ليقدموا خدماتهم لجميع قطاعات المجتمع ، الأمر الذى يجعلهم مطلوبين بصورة كبيرة ويزيد من أهميتهم ومكانتهم في مجتمعاتهم ، وإذا لم تستجب المهنة وتتكيف مع هذا التغير التقني والاجتماعي الذي تفرضه نظم شبكات المعلومات بما ترتبط به من تطور تقني فسوف يحل

محل المكتبيين غيرهم ، وعلي المكتبيين أن يغيروا من صميم تربيتهم المهنية حتي يكونوا متكيفين مع التطورات التقنية ، فمدارس علم المكتبات في بلاد كأوربا مثلا تحتاج إلى أن تتبني وجهة نظر أرحب مما هو قائم بها ، وإذا كانت أوربا تشكو من فجوة هذه التخلف ، فإننا في الوطن العربي ينبغي أن نسرع لنلحق بأوربا ، ثم بعد ذلك نستطيع أن نعبر هذه الفجوة .

إن مناهج علوم المكتبات والمعلومات تغيرت ، ولكن هذا التغير يتحرك ببطء وفي أجزاء صغيرة ، وكما قال «F.W. LANCASTER» : إننا إذا لم نقم بهذا ، فإن مهنة المكتبات سوف تزاح وتحل محلها مهن أخرى ، أكثر حركية وفعالية ، والمكتبة المعروفة لنا اليوم سوف تموت ، ولكن المهنة يجب أن لا تموت ، ومستقبلها يعتمد علينا ، ولذلك لابد من أن نأمل بأن نرتفع لنكون علي المستوى المشكلة والتحدى » (٩) .

ونحب أن نؤكد هنا أننا في الوطن العربي لن نستطيع أن نتقدم ما لم نشارك دوليا في الأنشطة المرتبطة بالتقنية الجديدة في مجال المعلومات وتنظيماتها دوليا ، فنحن فقراء في مصادر معلوماتنا الحديثة والعلمية ، بالرغم من كثرة عدد مايسمى بمراكز البحوث في الوطن العربي ، وتعدد مسمياتها ، وتخصصاتها الموضوعية ، وقد يرى البعض (١٠) في هذه الكثرة غنى وثروة في المعلومات ، ولكننا لا نرى فيها ذلك ما لم يتم التنسيق والتعاون فيما بينها تعاونا كاملا ، يحقق الوصول إلى المعلومات في جميع أقطار الوطن العربي ، حتي تؤلف شبكات مترابطة متآزرة ، وحتي يكمل بعضها البعض الآخر ، وعند ذلك سوف نكتشف أن كثيراً من هذه المراكز لا نصيب له من مركز المعلومات الحقيقى إلا الاسم . ولن نتقدم فقط بمجرد التعاون بين مراكز معلوماتنا فى الوطن العربى ، بل علينا أن نشارك فى الثروة العالمية للمعلومات على أسس متكافئة مع الدول الأخرى ودورنا هو أن نقيم نظم وشبكات المعلومات وننظمها في الوقت الحالي ، ونؤهل كوادرنا المطلوبة لتسيير نظم وشبكات المعلومات هذه ، وعلي برامجنا التدريبية والأكاديمية أن نبادر إلي تخطيطها لنجعلها قادرة علي الاستجابة إلي هذا الوضع .

وعندما نتحدث عن ذلك ، فإننا لانعني فقط المهنيين المتخصصين ، وإنما نعني أيض المكتبيين الفنيين ، والمكتبي الفني هو حلقة بين المكتبي وغير المكتبي ، والحاجة إلي المتخصصين كمساعدين ومديرين ومصممين لنظم المعلومات وخبراء المعلومات والأرشيف لغرض استخدامهم في نظم المعلومات المحلية . ويبدو أن هناك حاجة قليلة للمكتبيين الخريجين ، ولكن هناك تأكيد كبير إلي الحاجة إلى الفنيين ، وهذه التطورات تتضمن تغييرات في الوضع الحالي في تأهيل المكتبيين [١١] .

ومن الملاحظ أيضا أن تطبيق مهنة المكتبات والمعلومات يجب أن يقوم علي أسس نظرية مدروسة ، والعلاقة بين النظرية والتطبيق هي ذات الأهمية الأولي في التأهيل المهني . ويمكن تأمل هذه النظرية تحت رؤوس ثلاث أساسية [١٢] :

(أ) الخبرة العملية السابقة .

(ب) الخبرة العملية أثناء العمل المستمر .

(جـ) التدريب أثناء الخدمة بعد الدراسة .

وهذا يتطلب قرارا من قبل المدارس بخصوص ما إذا كانوا سيقبلون طلابا من الثانوية بصورة مباشرة ، أو من خريجي الجامعة ، وكذلك يخص هذا الموضوع حالة الدراسة فيما إذا كانت بالتفرغ الكامل ، أو التفرغ الجزئى ، وحتى أهمية الدراسة بالانتساب ، وهذه يجب التأمل فيها .

ويتفق هذا من حيث الاتجاه العام مع التطور الذى حدث لمهنة تأهيل المكتبيين ، عقب نشر تقرير ويليامسون بعد الحرب العالمية الأولي ، مع فارق واحد حالي وهو الاهتمام بالمضمون التقني وتقنية المعلومات بالنسبة لمحتويات مناهج التأهيل والتدريب . وتظل الحاجة واحدة إلي ضرورة إحداث تغيير جذرى مماثل .

فقد نشر ويليامسون «C.CWILLIAMSON» سنة **1923** تقريراً حول مهنة المكتبات ، وتأهيل العاملين بها ، انتهي فيه إلي ثمانية توصيات تنتقد الوضع وقتذاك في الولايات المتحدة انتقادا شديداً ، وهذه التوصيات هي [١٣] :

١ ــ إن دخول المدارس المهنية لعلم المكتبات يجب أن يقتصر علي الطلاب الذين كانوا قد أكملوا بنجاح السنوات الجامعية الأربعة بالإضافة إلي اجتياز بعض الامتحانات الخاصة التي تدل علي شخصية قوية ، وهذا ماتتطلبه مهنة المكتبات .

٢ ــ إن جميع مدارس تأهيل المكتبيين يجب أن تكون أجزاء من جامعات كأقسام أو مدارس قائمة بذاتها .

٣ ــ لابد من الاستفادة التامة من كل المصادر العلمية للجامعة لإثراء المدرسة وتوسيع تأهيل الطلاب وخبراتهم .

٤ ــ وخلال السنة الأولي من الدراسة يجب أن يتكون المنهج من أسس المكتبات عامة والممارسات المكتبية ، ثم تليه سنة تالية يكون فيها التخصص المكتبي ، ويجب أن يتم التخطيط الجيد لذلك مقدما بعد أن يقضي الطالب عملا تطبيقيا تحت إشراف دقيق .

٥ ــ لابد من إيجاد وتطوير كتب مدرسية (منهجية) ومواد تعليمية أخرى .

٦ ــ لابد من الإعداد والتأهيل المتواصل للمكتبيين الذين يعملون في خدمة المكتبات .

٧ ــ لابد من أن تكون هناك درجات علمية للمكتبيين المهنيين .

٨ ــ لابد من تشكيل نظام لتقييم مدارس المكتبات .

وقد علق جيش شيرا سنة **1976** ، علي هذا التقرير بقوله : إن وبليامسون كان شديد النقد للمناهج التي كانت مشبعة أكثر مما يجب بالأعمال الفنية في حين أنها أهملت الأسس والنظريات . وهذا التقرير يعتبر علما في تاريخ المكتبات ولم يكن ذا أهمية في رفع المستويات في البداية ، ومع ذلك سبب في جلب الكثير من التغييرات التي كان يطمح إليها المكتبيون .

ولسنا نعتقد أن أى بلد عربي قد وعي بشكل جاد وحقيقي مشكلة الدخول إلي عصر المعلومات المدخل الصحيح ، عن طريق تأهيل وإعداد

الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة علي تنظيم وإدارة النظم وشبكات المعلومات ، ولايستثنى من ذلك أي بلد عربي من البلدان العربية سواء التي أنشئت أقسامها أو معاهدها في الخمسينيات أو الستينيات أو السبعينيات أو حتي الثمانينيات ، فالغالب عليها الآن هو الجانب التقليدى ، حتى وإن حاول بعضها ، سواء الأقسام القديمة أو الحديثة ، إدخال أو تطعيم المنهج بالتقنية المتقدمة للمعلومات .

وهذا التكوين العلمي ليس هو الذى نتطلع إليه من أجل توفير كوادر بشرية متخصصة يمكن أن تسير نظم وشبكات المعلومات المتطورة التي تحدثنا عنها .

ويوجد في الوطن العربي سبعة عشر قسما ومعهداً عالياً للمكتبات والمعلومات والتوثيق ، وبالنظرة العامة لمحتويات المنهج والبرامج الدراسية في علم المكتبات والمعلومات نجدها تنحو نحوا تقليديا ، فهناك المواد الثقافية ، والمواد المساعدة واللغات ، ثم الإجراءات الفنية ، والخدمات المكتبية ، ومصادر المعلومات ، وعلم المعلومات ، والوثائق والمحفوظات والمخطوطات ، هذا الجانب التقليدى واضح كل الوضوح من مجرد التصفح لدليل مدارس علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي (١٤). ومن الجلي كما ذكرنا أن جانب تقنية المعلومات المتطورة هو أضعف الجوانب في كل وحدات هذه المناهج الدراسية .

ويتأكد هذا أيضا من الدراسة التي قدمها الدكتور عمر الهمشري إلي المؤتمر الأول الشبكة العربية للمعلومات (١٥)، والتي اتضح له فيها أن مناهج تدريس المكتبات والمعلومات الحالية بالوطن العربي لاتستجيب لإعداد الكوادر المؤهلة علميا وفنيا وتقنيا ، والقادرة على التعامل مع المستجدات الحديثة في هذا المجال في الوطن العربي ، ويقصر عن تزويدهم بالمهارات والخبرات العلمية والعملية فيما يتصل باستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال المكتبات والمعلومات ، فمقررات تدريس علم المعلومات لا تشكل سوى حوالي 5% من المناهج ، وكثير من مناهج مدارس المكتبات تخلو من أية مقررات تتعلق بالتكنولوجيا الحديثة للمعلومات وتطبيقاتها المختلفة بالمكتبات ومراكز المعلومات ، ومقررات تحليل النظم والبرمجة وتكنولوجيا المعلومات لم تظهر إلا نادراً .

وقد يكون لذلك في التراخي في الأخذ بالمستجدات التكنولوجية في مجال المعلومات أكثر من سبب ، أهمها عدم توفرها في كثير من البلدان ، والحديث عنها إنما هو مجرد حديث نظرى ولو تم التطبيق عليه ، فإنما هو لساعات خلال العام ، ثم لا يرى الطلاب في حياتهم عندما يفارقون المعاهد الدراسية شيئا من ذلك ، وإن رأوه فلا علاقة له بأي شيء يتصل بالمعلومات ، قد يرون تطبيقات الحاسبات الآلية في فواتير الكهرباء والهاتف والرواتب ... إلخ ، أما المعلومات فمازالت ترفا لم يحس أحد بالحاجة إليه .

وبالرغم مما أشرنا إليه ، فإننا مازلنا محتاجين في وطننا العربي إلي هذه المرحلة التقليدية ، ولكننا في نفس الوقت علينا أن نسرع في إقامة الأسس التي من الضرورى أن تعتمد عليها التطورات الحديثة في تقنية المعلومات ، ولا يعني ذلك أننا نبخس الجهود القيمة التي تجري في بعض الأقطار العربية ذات الامكانيات المتيسرة ماديا ، ولكن مازالت هذه البرامج يتم إدخالها كنوع من الموضة والاستجابة للتطورات الجارية في العالم ، ولاننسى أن بعض البلاد العربية مازلت متعثرة تعثرا شديدا في بناء أبسط مقومات المكتبات التقليدية .

وليس معني ذلك أن نندب حظ الوطن العربي ، ونرى أن التخلف بالنسبة له سيظل أمراً محتوماً ، فذلك أبعد عن الواقع ، تلك مقولة خاطئة بالكامل لأن لدينا الإمكانيات والعناصر التي يمكن تطويرها بسرعة فتكون أكثر تقدماً من بعض الأقطار الأوربية . وهذه الكوادر التي دربت أو أهلت في أقسام المكتبات والمعلومات والتي تخرج أفواجاً منذ سنة 1954 ، من السهل إمكانية تعليمها وتدريبها وتطويرها ، لتكون مؤهلة لإدارة وتنظيم شبكات المعلومات في الأقطار العربية . ويتم تدريبها المتخصص عن طريق برامج عقب التخرج في علوم المكتبات المعلومات ، وهذه البرامج يمكن أن تحقق لنا التخصص الذي نسعى إليه . وهذا النوع من التدريب الذى يكون مرتبطا بأداء المهنة ولفترات قصيرة في كليات أو معاهد عليا يمكن أن تحقق الكثير من الفرص . وهذا سوف يسمح لنا بأن نقوم بعمليات المسح الحديثة والمستمرة لنقرر أفضل

المواصفات المطلوبة للعاملين بالمهنة علي مختلف المستويات ، وفي مختلف أنواع المكتبات ، وهذا يجعل من المهنة مهنة متطورة ملاحقة لكل جديد ، وبذلك أيضا نحقق التكامل بين النظرية والتطبيق .

الهوامش المصدرية

(1) J.H. SHERA. THE FOUNDATION OF EDUCATION FOR LIBRARIAN SHIP. BEKER AND HAYES. INC. 1972. P. 222.

(2) F.W. LANCASTER. «RESPONSE TO THE KEYNOTE ADDRESS». A PAPER PRESENTED TO IFLA COUNCIL, MONTREAL: 1982. 76/PLE/7-E.P 5.

(3) F. W. LANCASTER. OP. CIT. P. 5 - 6.

(4) IBID. p20.

(5) J.H.SHERA. OP. CIT. P 246-247.

(6) GEORGE W.WHITBECK. COMPARATIVE STUDY OF EDUCATON FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE IN THE REPUBLIC OF CHINA AND NORTH AMERICA:

A SURVEY. JOURNAL OF LIBRARY AND INFORMATION SCIENCE.

(CHINESE AMERICAN LIBRARIANS ASSOCIATION) VOL. 10.No.1, APRIL 1984. p60.

(7) F.W.LACASTER. OP. CIT. P.21

(8) IBID.

(9) F.W. LANCASTER. «THE ELECTRONIC LIBRARIAN» JOURNAL OF LIBRARY AND INFORMATION SCIENCE (CHINESE AMERICAN LIBRIANS ASSOCIATION) VOL. 10, No.1 APRIL 1984 p.12.

(10) F.W.LANCASTER, «VOCABULARY CONTROL WITHIN AN INTERNATIONAL MULTIDISCIPLINARY NETWORK.» A PAPER PRESENTED TO THE FIRST TECHICAL MEETING ON ARAB INFORMATION SYSTEM NETWCRK. ARISNET, TUNIS: 8-12/6/1987

(11) ESWARD R.REID.— SMITH. «LIBRARY MANAGEMENT AND THE EDUCATION OF SUPPORT STAFF.» «A PAPR PRESENTED IN IFLA COUNCIL, LIEPZIG: 1981. 137/TRAIN/5E. p17-18.

(12) D.FOSSKETT. «SURVEY OF TRAINING PROGRAMMES IN INFORMATION AND LIBRARY SCIENCE UNESCO BULLETIN

FOR LIBRARIES. VOL. XXIX, NO.1, JAN—FEB 1975. P26-27-

(13) J.H. SHERA. INTRODUCTION TO LIBRARY SCIENCE. LIBARIES UNLIMITED, INC. LITTLETON, COLORADO: 1976 P.140.

14- **محمد أحمد أتيم** : دليل مدارس علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي ، تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / إدارة التوثيق والمعلومات تونس : 1984

15- **عمر أحمد همشرى** : أثر إدخال تكنولوجيا المعلومات في مناهج تدريس علم المكتبات وتوفير الطاقة البشرية اللازمة للشبكة العربية للمعلومات ، ورقة قدمت إلي المؤتمر الأول للشبكة العربية للمعلومات ، تونس : 8-1987/6/12

توثيق العقود فى الإسلام

الدكتور / محمد إبراهيم السيد
مدرس بقسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

ملخص : تعرض الدراسة للتوثيق الإسلامى من حيث تعريفه وأهميته وفوائده من صيانة للأموال ، ودفع الشك والريبة ، وكذلك شروطه والوظائف التوثيقية للقضاء العربى الاسلامى . وأيضا إجراءات التوثيق الإسلامى من تأكد الموثق من تحرير العقد ، وكذلك تلاوته على المتعقدين ، وإكمال سطور العقد وعدم ترك فراغ فيها وذكر عدد النسخ للوثيقة ، وتوقيع الموثق على أوراق العقد أو أدراجه ، وكذلك توقيع المتعاقدين والشهود والمزثق لمحاولة بيان معرفة الشريعة الاسلامية لنظام التوثيق منذ القرون الأولى والذى ينكره البعض عليها .

مقدمة

اكتنف التوثيق الإسلامى للعقود نوع من الغموض ، أدى بالبعض إلى القول أنه لم يكن هناك نظام للتوثيق فى القرون الأولى للشريعة الإسلامية عند

فقهائها ، وأدى بالبعض الآخر إلى القول بأن التوثيق استعير من القوانين الوضعية الحديثة (١) .

ولما هذا والقرآن الكريم ، أساسى التشريع الإسلامى يقول فيه الله تعالى فى آية المداينة : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه** ﴾ ٭ .

ففى رد الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى على المستشرق « جولد تسيهر » لإثبات أن الفقهاء المسلمين لم يستعيروا من مرحلة قديمة من تاريخ التشريع الرومانى الأداة العقلية التى بنوا بها نظامهم القانونى ، وفى رده على الكتابة والاعتداد بها أو عدم الاعتداد بها . أورد أنه : « من الناحية الثانية نرى أن الكتابة ٭٭ لم تكد تحتل منزله ما فى القانون الإسلامى قبل العثمانيين ، بل كل عمل قانونى كان ينبغى أن يحصل شفويا ، متى كان ذلك ممكنا ، أى فيما عدا حالة الأصم والأبكم طبعا .

وكان من ذلك أن قيمة الشهادة الكتابية أقل من الشهادة الشفوية ، وأن فكرة التوثيق – أى تصديق شاهد ٭٭٭ على وثيقة ما بواسطة توقيعه غير معروفة بالكلية عند فقهاء الشريعة فى القرون الأولى للنظام الإسلامى (٢) .

كما أدى هذا النوع من الغموض بفريق ثالث إلى القول أن التوثيق وقتذاك لم تكن له صفة الإلزام ، فمثلا كان لا يشترط لنقل ملكية العقار المباع توثيقه أما فى الوقت الحاضر فيجب توثيق العقود بمعنى التوقيع على العقود النهائية توطئة لشهرها . والأمر الثانى ، الخاص بالتوثيق الاسلامى وقتذاك أن القائمين به لم يكونوا موظفين عموميين كما هو متبع فى الوقت الحاضر (٣) .

ولما هذا وقد كان حكام الشرع (القضاه) يقومون بتنظيم أنواع عديدة للحجج الشرعية ، والذى يخيل للمتتبع أن حكام الشرع كانوا سابقا يقومون مقام كتاب العدل اليوم ، أى أنهم كانوا يصادقون على التقارير الشرعية ،

٭ سورة البقرة آية المداينة رقم ٢٨٢

٭٭ محمد ابراهيم السيد : الاتصال الوثائقى الاسلامى (بحث تحت الطبع)

٭٭٭ محمد ابراهيم السيد : الإشهاد على الوثائق العربية الاسلامية (بحث تحت الطبع)

وينظمون اتفاقات بعد أن يجدوها موافقة للشرع ، ثم يصدرون بها حجة أو سنداً شرعيا ، يحمل توقيع القاضى . ويكون ذلك السند حجة للعمل به .

إلا أنه لما كان القاضى الشرعى أعلم الناس بالشروط اللازمة فى التوثيق ، وأدراهم بما يجب ذكره ، وما يجب تركه ، وكان ما يكتب على يديه موافقا للواقع فى الغالب ، لشدة تحريه الصواب ، وتدقيقه ، للتأكد من شخصية من يحضر أمامه ، ومن أحقية كل ما يسطر على يديه – فإنه كان يبعد بذلك احتمال التزوير فيما يصدر على يديه من التصرف ، ولما كان الأمر كذلك كثر تهافت الناس على أن يقيدوا ما يصدر منهم من بيع أو رهن أو وقف أو إجازة أو صلح أو توكيل أو إقرار أو غير ذلك أمام القاضى الشرعى ، أو مأذونه ويسمى ما يصدر من ذلك أمامه : الإشهاد الشرعى .

ويمكن الرد على الادعاء بعدم الإلزام بتوثيق العقود فى القرون الإسلامية الأولى ، وأيضا الرد على الإدعاء بعدم وجود موظفين معينين من قبل الدولة للقيام بتوثيق العقود وذلك باستعراض بعضا من الوقائع التاريخية الثابتة فى تاريخ القضاء .

ذهب المؤرخون إلى أن السجلات أُحْدِثت فى العشرين بعد المائة من الهجرة النبوية ، وأول من وضعها هو « عبد الله بن شبرمة » قاضى الكوفة ، وذلك بعد أن كثرت الحوادث القضائية ، ورأى من الضرورى تدوينها حفظا للوقائع ، وصيانة للحقوق ، وللإمام الأعظم أبو حنيفة فضل العناية بتنظيم الصكوك . وكان القاضى يكتب خصومة كل خصمين وما بينهما من الشهادة فى صحيفة بيضاء وحدها ، ثم يطويها ويخرمها ، ويختمها بخاتمه للتوثيق كيلا يزاد فيها (٤) .

وهذا ما كان يفعله « علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى » (٥٨٧ هـ) فقد كان القاضى يطوى الكتاب ويختمه ، ثم يكتب على ظهره « خصومة فلان ابن فلان فى شهر كذا سنة كذا » ، ويجعله فى قمطره ،

---

٤ محمد أحمد العمر التطبيقات الشرعية والصكوك . بغداد ، مطبعة بغداد ، ١٩٤٩ ، ص ١٠

وينبغى أن يجعل . لخصومات كل شهر قمطر على حدة ليكون أبصر لذلك[٥] .

أما عن السجلات فى مصر الإسلامية ، فيما يتعلق بالتصرفات الخاصة ، فيحدثنا « محمد بن يوسف الكندى » أن قاضى مصر « سليم بن عتر النجبى » (٤٠ ــ ٦٠ هـ) الذى اختصم إليه بعض الورثة فى ميراث فقضى بينهم ، ثم تناكروا ، فعادوا إليه ، فقضى بينهم ، وكتب كتاباً بقضائه وأشهد فيه شيوخ الجند ، فكان أول القضاة بمصر سجل سجلاً بقضائه[٦] . ومن هذا العهد صارت الأحكام تسجل ، وتؤرخ ، وفوقها ختم القاضى ، وقبل ذلك كانت الأحكام مهملة لا ضبط لها ، ولا تأريخ ، ولا توثيق .

ولما ولى القضاء « عبد الرحمن بن معاوية بن خديج الكندى » فى سنة ٨٦ هـ من خلافة « عبد العزيز بن مروان » ضبط أموال اليتامى ، وحصرها ، وأنشأ لها سجلاً خاصاً بها .

وفى سنة ١١٥ هـ ولى القضاء فى الديار المصرية « ثوبة بن نمر الحضرمى » فوضع للأحباس (الأوقاف) سجلاً .

وفى عام ١٧٤ هـ عندما ولى القضاء « المفضل بن فضالة المالكى » وضع سجلاً للقضايا والوصايا[٧] .

ولقد كان القاضى ، فى الصدر الأول من الإسلام ، إذا عزل ، يسلم للحاكم أو للقاضى الذى يخلفه القمطر الذى فيه قضايا المجلس ، ويتضح ذلك من حادثة « عاقبة بن يزيد مع القاضى » مع الخليفة « المهدى » . وهكذا كان كل من يعين قاضياً يستلم من سالفه الأوراق والدفاتر المتعلقة بالقضاء[٨] .

وذهب الإمام الشافعى ــ ٢٠٤ هـ إلى أنه إذا شهد شهود عند القاضى فينبغى أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده ، وأن يتولى ختمها ورفعها ، ويكون ذلك بين يديه ، ولا يغيب عنه ، ويليه بيديه ، أو يوليه أحداً بين يديه ، وأن لا يفتح الموضع الذى فيه تلك الشهادة إلا بعد نظره إلى خاتمه ، أو علامة له عليه ، وأن لا يبعد عنه ، وأن يترك فى يدى المشهود له نسخة فى تلك الشهادة إن شاء ، ولا يختم الشهادة ، ويدفعها إلى المشهود له ، وليس فى

يديه نسختها لأنه قد يعمل على الخاتم ويحرف الكتاب(٩) .

ولقد اتخذ العرب فى القرن الرابع الهجرى فى دار الخلافة ببغداد مكاناً لحفظ السجلات ، ويؤخذ ذلك من العهد الذى كتبه الخليفة العباسى المطيع لله بتولية القضاء « لأبى الحسن بن أم شيبان الهاشمى » (٣٦٣ هـ) . فقد ذكر فيه من السجلات وحفظها ما نصه : « وأمره بحفظ ما فى ديوانه من الوثائق ، والسجلات والحجج ، والبيانات ، والوصايا ، والإقرارات ، فإنها ودائع الرعية عنده ، وواجب أن يحرسها جهده ، وأن يكلها إلى الخُزّان المأمونين ، والحفظة المستيقظين ، وأن يوعز إليهم بأن لا يخرجوا شيئاً عن موقعه ، ولا يضيفوا إليها ما لم يكن بعلمه ، وأن يتخذ لها بيتاً يحصرها فيه ، ويجعله بحيث يأمن عليها ، ويرجع متى احتاج إلى الرجوع إليها ، فقد قرظ الله عز وجل ﴿ **والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون** ﴾ ثانيا : من الشروط التى اشترطها هذا القاضى على الخليفة ، أن يقرر لكاتبه وحاجبه ، وللفارض على بابه ، ولخازن ديوان الحكم ، والأعوان ، رواتب(١٠) .

ويظهر أنه كان للقاضى فى زمن الفواطم صناديق معدة بالجامع العتيق توضع فيها السجلات فى كل شهر ، ويرجع إليها من بعهد ، وقد ذكر ذلك شهاب الدين أحمد ابن حجر الكنانى العسقلانى فى كتابه (رفع الأمر عن قضاة مصر)(١١)

ولقد كانت كتب الابتباعات والأوقاف والأجاير وغيرها يتوالى اتصال ثبوتها بالحكام لتكون حجته ، كما أن كتب الحكام تحفظ فى ديوان القاضى أيضاً فلو أقر مدعى عليه أو حلف المدعى أو أقام بينه وسأل القاضى أن يشهد بذلك أو الحكم بما يثبت والإشهاد به لزم القاضى إجابة الطالب بنسختين إحداهما للطالب والأخرى تحفظ بديوان الحكم مختومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين(١٢) .

وإذا وجد القاضى فى ديوانه صحيفة فيها شهادة شهود لا يحفظ أنهم شهدوا عنده بذلك إن لم يتذكر وعند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله إذا وجد ذلك فى قمطره تحت خاتمه فعليه أن يقضى به ، وإن لم يتذكر وهذا منها نوع رخصة

فالقاضى لكثرة اشتغاله يعجز أن يحفظ كل حادثة ولهذا يكتب ويحصل المقصود بالكتاب إذ جاز له أن يعتمد على الكتاب عند النسيان وقد ذكر الله تعالى فى حق الرسول — ﷺ — ﴿ **سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله** ﴾ وفى تخصيصه فى ذلك بيان أن غيره ينسى وسمى الإنسان إنساناً لأنه ينسى قال الله تعالى ﴿ **ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى ولم نجد له عزماً** ﴾ فلو لم يجز له الاعتماد على كتابه عند نسيانه أدى ذلك إلى الحرج والحرج مدفوع ثم ما كان فى قمطره تحت خاتمه فالظاهر أنه حق وإن لم يصل إليه يد معتبرة ولا زائدة فيه . والقاضى مأمور بإتباع الظاهر(١٣) .

ولقد كان القاضى ، عندما يحكم فى خصومة ، يكتب خصومة الخصمين ، وما بينهما من الشهادة ، فى صحيفة بيضاء وحدها ثم يطويها ، ويخرمها ، ويختمها بخاتمة للتوثيق ، كيلا يزاد فيها . ثم يكتب عليها خصومة فلان بن فلان فى شهر كذا سنة كذا حتى يتيسر عليه تمييزها من سائر الصحف إذا اختلطت بها ، ولا يحتاج فى ذلك إلى فتح الخاتم ، فقد يشق عليه ذلك فى كل وقت ، ويجعل خصومة كل شهر فى قمطر على حدة ، حتى لا يخالطها شىء آخر ، ويتخذ لخصومه كل شهر خريطة ، على حدة ، ليتيسر عليه وجودها عند الحاجة إليها . ويجدها بأدنى طلب(١٤) .

ولكن القاضى لم يكن يحفظ الحجج والصكوك التى حكم بها فى مجلسه فقط ، بل كان يحفظ أيضاً كتب القضاة الواردة عليه من أقاليم أخرى . ففى كتاب القاضى إلى القاضى الذى كان لا يفتح إلا بحضور الخصم ، فإذا قرأه عليه وعلم ما فيه ينبغى أن يخرمه القاضى ويختمه الخصم لكيلا يغير شيئاً منه ، ويكتب عليه اسم صاحبه ليتيسر عليه وجوده فى قمطره عند الحاجة إليه . ولما كان الاحتفاظ بصورة العقد الموثق عبارة عن تسجيل له كان كتاب القاضى إلى القاضى إذا سلمه القاضى المخاطب ، وأشهد على نفسه عدلين أنه حكم به وأنفذه ، فإن القاضى المخاطب يعمل عليه ، سواء بقى القاضى المرسل للكتاب فى القضاء ، أو مات ، أو عزل(١٥) .

ولقد ذكر « ابن خلدون » : أن وظيفة العدالة ، أن يقوم صاحبها بالشهادة

بين الناس والكتابة فى السجلات التى تحفظ بها حقوق الناس ، وأملاكهم ، وديونهم ، وسائر معاملاتهم[١٦] .

وقد يتصور البعض أننا سنتناول التوثيق كمصطلح سائد فى مهنة المكتبات Documentation ، وكما ورد فى تعريف « هيلين برونسون » بمعنى الدلالة على جميع العمليات التى يتضمنها تجميع المعلومات المسجلة وحفظها ونشرها ، وبذلك يكون التوثيق ، هو الإفادة من المعلومات المتخصصة ، وذلك بتجميعها ، وتنظيمها ، وتحليلها تحليلاً موضوعياً ، واختزانها واسترعاجها ونشرها . أو كما عرّفه إجرائياً « رالف شو » بأنه : هو عمليات وصف وتسجيل وتنظيم واختزان واسترجاع وتركيب وبث المضمون الفكرى للمطبوعات ، وغيرها من المواد المسجلة ، وذلك لخدمة الاحتياجات المتخصصة لاحدى فئات المستفيدين ، ولخدمة نوع معين من الاستعمال[١٧] .

ولكننا سوف نتناول بإذن الله مصطلح التوثيق Notarization كما هو مستعمل فى مجال الوثائق من حجج وصكوك وعقود ، تتضمن تصرفات أو وقائع يراد إضفاء الرسمية عليها . وسوف نتناول هذا المصطلح لغوياً ، واصطلاحياً ، فى الصفحات التالية :

التوثيق

المعنى اللغوى :

للتوثيق فى اللغة عدة معان منها :

(**أولا**) **التثبت والتقوية** : فالتوثيق لغة معناه **التقوية والتثبت** ، فوثق الأمر توثيقا **أحكمه وقواه** [١٨] . ووثق الشيء (بالضم) وثائقه قوى ، فهو وثيق ، أى **ثابت محكم** ، وأوثقته **جعلته وثيقا** ، والوثاق **القيد والحبل** [١٩] .

(**ثانيا**) **الشد والربط والإلزام** : فالتوثيق مصدر وثّق الشيء إذا شده وربطه ، لأنها تربط المتعاقدين ، أو من ألزم نفسه ما يلزمه [٢٠] .

(**ثالثا**) **الأحكام** : فالتوثيق لغة مصدر وثق الشيء إذا أحكم [٢١] .

(**رابعا**) **التحالف والتعاهد** : فمن معانى وثق واثقه مواثقه أى **عاهده** ،

قال تعالى : ﴿ **وميثاقه الذى واثقكم به** ﴾ (٢٢) وفى حديث كعب بن مالك أنه قال : **لقد شهدت مع رسول الله ﷺ ليلة العقبة حين تواثقنا على الإسلام أى تحالفنا وتعاهدنا** (٢٣)

المعنى الإصطلاحى :

للتوثيق اصطلاحا عدة معان :

(**أولا**) : **كتابة الوثائق** : أى كتابة الوثائق بما يصدر من التصرفات (٢٤) .

(**ثانيا**) : **التصديق على الوثائق بالتوقيع عليها** : فتوثيق العقود بمعنى التوقيع على العقود النهائية توطئة لشهرها (٢٥) . أو هو تصديق الكاتب العدل على تواقيع أو أختام ، مقرونة بشارة إبهام ذوى العلاقة فى الوثيقة (٢٦) .

والقانون لم يشترط التصديق على التوقيعات لصحة العقد ، بل لإمكان تسجيله . فالعقد بمجرد صدوره بإيجاب وقبول من العاقدين يكون صحيحا ، باعتباره منتجا لمجرد التزامات شخصية ، ولكنه لا يكون ناقلا للملكية إلا بعد التسجيل . ولا يمكن تقديمه للتسجيل إلا بعد التصديق على توقيعاته (٢٧) .

(**ثالثا**) **علم الوثائق** : فالتوثيق عرفا هو علم يبحث فيه على كيفية إثبات العقود والتصرفات والالتزامات ونحوها ، على وجه يصح الاحتجاج به (٢٨) . ويقول « انوانسريسى » (٩١٢ هـ) : « علم الوثائق من أجل العلوم قدرا ، وأعلاها إنابة وخطرا ، إذ بها تثبت الحقوق ، ويتميز الحر من الرقيق ، ويتوثق بها . ولذلك سميت معانيها وثاقا » .

وفى التوثيق قال : « وهى صناعة جليلة شريفة ، وبضاعة غالية منيفة ، تحتوى على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية ، وحفظ دماء المسلمين وأموالهم » (٢٩) .

أهمية التوثيق وحجيته :

للتوثيق أهمية كبيرة فى تنظيم سير المعاملات ، وإقامتها على أساس وطيد ، لكشف نوايا المتعاقدين أو المتصرفين واضحة جلية فى معاملاتهم ، والمحافظة على المحررات التى تثبتها وصيانتها على مر الأيام . لأن إثبات التصرفات والعقود والوثائق ، والتصديق على التصرفات القانونية الواردة فيها ، والحكم بصحتها

ولزومها – لتكون لها الصفة الرسمية والقوة التنفيذية – يكفل تحقيق الطمأنينة التامة على الحقوق ، واستقرار المعاملات ، وإغلاق أبواب الشر والمنازعات .

فالعقد الذى نظمه ووثقه الكاتب العدل (الموثِّق) حسب القانون ، يعتبر مضمونه موثوقا به من حيث التاريخ والتوقيع ، ويعمل بموجبه بلا بينة فى جميع المحاكم والمجالس ودوائر الدولة ، إذا كان خاليا من شوائب التزوير والتصنيع (٣٠) .

فوائد التوثيق :

للتوثيق فوائد أربع هى :

١ – صيانة الأموال من أن تكون عرضة للضياع .

٢ – قطع المنازعة بين المتعاملين .

٣ – التحرّز من بطلان العقود وفسادها .

٤ – رفع ودفع الشك والارتياب بين المتعاملين .

وبيان ذلك :

١ – صيانة الأموال من أن تكون عرضة للضياع بإنكارها وعدم التمكن من إثباتها إذا لم تكن هناك وثيقه بها :

فتحرير الوثيقة أوكد وأضمن فى صيانة الأموال (٣١) ، ففى وثائق أبى الحسن الرعينى رحمه الله قوله : « لما كان المقصود بالعقود تحصين الحقوق المالية كالمبايعة والمداينة وضروب المعاملات الفروجية ، كالمناحجات والمباينات والمراجعات ، وتصحيح القرب الملتزمات كالوصايا والأحباس والهبات ، واستحفاظ الشهادة ، وغير ذلك من الأنواع المختلفات ، وكان من ضرورة ذلك أن يدور على المشهد والمشهد له . ومتعلق الإشهاد وتاريخه وإيداع ذلك كله تحت ضبط الشهادة . ولهذه الأركان فى ذواتها أحكام ترتيب أحكام المعاقدات عليها ، ويستند فى إيجاب الحقوق أو نفيها إليها ، لم يكن بد من إثباتها ، والتعريف بكلياتها ، والاستدراك لما من أصولها (٣٢) » .

ولا يغنى الشهود عن الوثيقة ، لأنه وإن كان الشهود يثبت بهم الحقوق

وحدها ، بدون حاجة إلى شيء معهم ، إلا أنهم عرضة لأن يموتوا ، أو يوجد لديهم مايمنعهم من الحضور أمام القاضى لأداء الشهادة بما علموا . وقد يرد القاضى شهادتهم لقصور فيها أو لفسقهم وقد يغيرون شهادتهم ، طمعا فى مال يأخذونه من المدعى أو المدعى عليه ، أو خوفا من عقاب ينزله بهم هو أو أحد أقاربه ، وقد لا يستطيعون أن يعوا ما يراد إشهادهم عليه ، لكثرة تفرعه كوقف مشتمل على أجزاء موقوفه كثيرة ، وعلى شروط جمة بالاستحقاق والنظر فى كل هذه الأشياء غير موجودة ، فإذا كتب بالحق وثيقة ، فإنها تكون بيد المدعى يقدمها للقضاء عند الحاجة إليها (٣٣) .

٢ - قطع المنازعة بين المتعاملين :

ذلك أن الزمن كفيل بنسيان أحد الأطراف أو الطرفين مقدار الأجل ، أو مقدار الثمن ، أو غير ذلك من الشروط ، فيكون ذلك موجبا للنزاع ، وبكتابة الوثيقة يمتنع كل ذلك ، لأنهما يرجعان إليها ، فيعرفان الحقيقة فى مقدار الثمن والأجل ، وينفذان ما دوّن بها ، وهذا مرغوب فيه (٣٤) .

٣ - التحرز من بطلان العقود وفسادها :

فإذا كتبا بما تعاقدا عليه عقدا على يد كاتب عالم بالقانون وبالقواعد الشرعية منعهما ذلك من الوقوع فى البطلان والفساد (٣٥) . ومدار التوثيق على معرفة الفقه والأحكام والفهم لمعانى الكلام فإذا أرام العاقد المحسن عقدا من العقود ، ربط أصوله وهذب فصوله ، وسدّ مسالك الخلل . وعفا موارد الزلل حتى لا يجد الناقد مدخلا للحل ، ولا لينافى ألفاظ الوثيقة يتأتى فيها الفَلّ . ويجب أن يتوثق للحق ، ويتحرز من إبطال حق أحد المتعاقدين . فالوثيقة المحسنة هى الحكمة التى ربط أولها وأخرها ، ويتحرز فيها الكاتب من كل ما يؤدى إلى إسقاط حق ، أو تشعيب فيه كان المتعاقدين قد اختصما فيه عند القاضى (٣٦) .

ولما كان القاضى الشرعى أعلم الناس بما يلزم من الشروط فى التوثيق ، وأدراهم بما يجب ذكره ، وما يجب تركه ز وكان ما يكتب على يديه موافقا للواقع فى غالب الأحيان ، لشدة تحريه الصواب وتدقيقه للتأكد من شخصية

من يحضر أمامه ، ومن حقيقه ما يسطره ، فبذلك يبعد إحتمال التزوير فيما يصدر على يديه من تصرفات (٣٧) .

فقد لا يهتدى المتعاقدين إلى الأسباب المفسدة للعقود ، فإذا لم يكتبا وثيقة بعقدهما ، وعقداه فيما بينهما ، فإنه قد يكون مشتملا على ما يفسده ، وهما لا يدريان . فيبقى عقدهما هذا قابلا للنقض فى المستقبل ، بإظهار ما اشتمل عليه من المفسدات (٣٨) .

٤ - رفع ودفع الشك والإرتياب بين المتعاملين :

فقد يشتبه على المتعاملين ، أو على ورثتهما ، إذا تطاول الزمان ، مقدار الأجل ، أو الكمية ، أو بعض الشروط ، فيقعان فى نزاع هما فى غنى عنه ، لو حررت وثيقة بينهما ، وإذا رجعا إلى الكاتب لا يبقى لواحد منهما ريبة ، وكذلك بعد موتهما تقع الريبة للورثة بناء على ما ظهر من عادة أكثر الناس فى أنهم لا يؤدون الأمانة على وجهها . فبالرجوع إلى الكتاب لا تبقى الريبة بينهم (٣٩) .

شروط التوثيق :

إذا كتبت الوثيقة ، حسب الشروط التى نص عليها الفقهاء ، تسمى وثيقة شرعية ، فليست كل وثيقة تكتب يتصرف من بيع ، أو رهن أو إجاره ، أو غير ذلك وثيقة شرعية ، ولكن لها **شروط يجب توافرها فيها وهذه الشروط هى** (٤٠) :

١ - أن تكون مشتملة على تعريف المتصرف من بائع ومستأجر أو مؤجر أو مشتر .

٢ - أن تكون مشتملة على تعريف المتصرف فيه من مبيع ومستأجر ومرتهن وغير ذلك .

٣ - أن تكون مشتملة على تعريف الثمن فى البيوع تعريفا مانعا من الجهالة والنزاع ، إن كانت مكتوبة ببيع ، والكلام فيه أن يقال الثمن لا يخلو حالّه ، إما أن يكون موزونا ، أو مكيلا ، أو معدودا ، أو مشروعا ، أو حيوانا ، وعقاراً .

٤ – أن تكتب الوثيقة مراعى فيها إزالة الوهم بقدر الإمكان ، إحتياطا ومنعا لما عساه يحصل من النزاع بين المتعاملين ، إذا لم تكتب الوثيقة مراعى فيها الشرط المذكور (٤١) .

٥ – أن يراعى فى كتابتها أن تكون حقوق المتعاملين محفوظة على فرض استحقاق المبيع أو استحقاق الدار (٤٢) .

٦ – أن يُحترز فيها عن ذكر كل ما يترتب عليه فساد التصرف الذى كتبت به الوثيقة ، ولو على بعض الأقوال (٤٣) .

٧ – أن تشتمل الوثيقة على ذكر ما يفيد صحة التصرف الذى كتبت به ، ونفاذه ، ولزومه وخلوه مما يفسده .

٨ – أن تشتمل الوثيقة على ما يفيد أن المتصرف يملك هذا التصرف ، وأنه صدر منه فى حال نفاذ تصرفاته .

٩ – أن تشتمل على شهادة الشهود على ما يصدر من التصرف الذى كتبت الوثيقة به .

١٠ – أن تكون الوثيقة مشتملة على تاريخ صدور التصرف (٤٤) .

الوظائف التوثيقية للقضاء العربى الإسلامى

للقضاء العربى الإسلامى فى العصور الوسطى عدة وظائف توثيقية وهى :

١ –تلقى المحررات وتوثيقها :

٢ – وضع الصيغة التنفيذية على صور المحررات الرسمية الواجبة التنفيذ .

٣ – حفظ أصول العقود الموثقة .

٤ – طريقة الحفظ والترتيب وإعداد الفهارس للمحررات الموثقة .

٥ – اعطاء النسخ التى تطلب من المحررات الموثقة .

وبيان ذلك :

١ – تلقى المحررات وتوثيقها :

كانت المحاكم العربية فى العصور الوسطى تقوم بعملية التوثيق لمن يطلب ذلك ، فيقول التسولى : « وحيثما نفذ القاضى حكما وطلب منه أحد الخصمين

تسجيله ، أى كتابته ، وإشهاد شاهدين عليه ، ليتمسك به ، تحصينا لنفسه من مفسدة تجديد الخصومة ، فإنه أمر واجب على القاضى (٤٥) .

فإلى جانب وظيفة المحاكم الأصلية ، وهى الفصل فى المنازعات والخصومات ، وجدت الوظيفة الإدارية أو الولائية ، وهى ليست من القضاء فى شيء . ومنها إثبات التصرفات ، والتصديق عليها ، وبهذا تصبح لها الصفة الرسمية والقوة التنفيذية . والعمل الولائى تقرير يصدر من المحكمة – فى غير نزاع – بناء على طلب شخص لا يكون ملزما بدعوة الطرف الآخر ، ولقد كان الحكم بثبوت الوثائق قطعيا وحائزا فى حجية الأمر المقضى به (٤٦) .

٢ – وضع الصيغة التنفيذية على صور المحررات الرسمية الواجبة التنفيذ :

وهذه الصيغة لا توضع على كل صورة ، وإنما توضع فقط على صور المحررات الواجبة التنفيذ ، أى القابلة للتنفيذ (٤٧) .

والملاحظ أن الإعلام ، وهو إعلام القاضى لكل القضاة ، صيغة تنفيذية ، بعد إشهاد القاضى على نفسه بالثبوت والصحة ، وإذا خلت منه وثيقة أو عقد لا يعمل به * .

٣ – حفظ أصول العقود الموثقة :

إجراء الحفظ يدخل فى نطاق الواجبات الإيجابية للموثق ، والتوثيق لا يتم إلا بالحفظ ، فإذا أغفل هذا الإجراء اعتبر التوثيق ناقصا ، وزالت عن العقد صفته الرسمية ، ذلك لأن حفظ الأصل يجعله فى حرز حريز ، بعيداً عن مظنة التزوير . وفرصة التسوية التشويه والضياع . فإذا ضاعت الصورة أمكن استخراج غيرها ، وإذا طعن بعدم مطابقتها للأصل أمكن الرجوع إلى الأصل . وهذه ميزة للعقد الموثق لا يتمتع بها العقد العرفى ، يكتسبها العقد الموثق من جراء حفظه وهى ميزة جليلة الشأن تضاف إلى ميزتى الحجية والقوة التنفيذية التين يتمتع بهما العقد الموثق (٤٨) .

* انظر ما كتب عن الأعلام فى هذه الدراسة .

ولقد عرفت الشريعة الإسلامية حفظ أصول العقود والوثائق ، فقد تناول « الإمام الشافعى » (٢٠٥ هـ) الحفظ وحجيته فيقول : « وإذا شهد عند القاضى فينبغى أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده ، وأن يتولى ختمها ورفعها ، ويكون ذلك . بين يديه ، ولا يغيب عنه ويليه بيديه ، أو يوليه أحدا بين يديه ، وأن لا يفتح الموضوع الذى فيه تلك الشهادة إلا بعد نظرة إلى خاتمه أو علامة له عليه ، وأن لا يبعد منه وأن يترك فى يدى المشهود له نسخة تلك الشهادة إن شاء ، ولا يختم الشهادة ويدفعها إلى المشهود لهُ وليس فى يديه نسختها ، لأنه قد يعمل على الخاتم ويحرف الكتاب ، وإن أغفل ولم يجعل نسختها عنده وختم الشهادة فى دفعها إلى المشهود له لم يقبلها ، إلا أن يكون يحفظها أو يحفظ معناها ، فإن كان لا يحفظها ولا معناها فلا يقبلها بالخاتم ، فقد يغير الكتاب ويغير الخاتم ، فإذا عرف كتابه ، وذكر الشهادة ، أو عرف كتاب كاتبه ، وذكر الشهادة ، جازله أن يحكم به وخير من هذا كله أن تكون النسخ كلها عنده ، فإذا أراد أن يقطع الحكم أخرجها من ديوانه ، ثم قطع عليه الحكم ، فإن ضاعت من ديوانه ومن يدى صاحبها الذي أوقع له فيها فلا يقبلها (٤٩) .

ويذهب « أبى يحيى زكريا الأنصارى » (٩٢٥ هـ) إلى أن القاضى يكتب نسختان لما وقع بين ذى الحق وخصمه : إحداهما تعطى له غير مختومه ، والأخرى تحفظ بديوان الحكم مختومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين .

وفى المذهب المالكى أيضا يوضح لنا ابن عبد الرحمن المالكى : « وما حكم به فليكتب به محضرا يشرح فيه الدعوى والإنكار ، وأسماء المتداعين ، وأنساب الجميع ، وما يعرفون به ، وما حكم به بينهما ، ويحفظه فى خريطة أو جراب أو غيره » (٥١) .

وفى المذهب الحنفى أيضا يوضح لنا « السرخسى » ليس فقط ما وثقه القاضى فى ديوانه ، ولكن ما ورد عليه من كتب القضاة الآخرين .

- « وفى كتاب القاضى إلى القاضى ... فكذلك لا يفتح الكتاب إلا بمحضر من الخصم فإذا قرأه عليه ، وعليه ما فيه ، فإنه ينبغى له أن يخرمه ويختمه لكيلا

يغير شيئا منه ، ويكتب عليه اسم صاحبه ليتيسر عليه وجوده فى قمطره عند الحاجة إليه » (٥٢) .

ولم يحفظ القضاة فى دواوينهم العقود والوثائق القضاه الأخرين فقط ، بل حفظوا أيضا شهادات من يشهد عندهم ، إذا : « ينبغى للقاضى إذا شهد الشاهد عنده ، ولم يكن القاضى يعرف اسمه ونسبه ومسكنه ، والمسجد الذى يصلى فيه ، ويكتب حليته ... لئلا يتسمى غير العدل يغير اسمه ، وينسب إليه غير نسبة ، ليزكى عليه . قالوا : ويكتب الشهر الذى شهد فيه ، والسنة ، ويجعل صحيفة الشهادة فى ديوانه ، لئلا تسقط للشهود له شهادته ، فيزيد فيها الشاهد أو ينقص » (٥٣) .

٥ - طريقة الحفظ والترتيب وإعداد الفهارس للمحررات الموثقة :

كان يتبع فى ديوان القاضى نظام لحفظ العقود الموثقة والوثائق ، وما حكم به القاضى بترتيب معين . فبعد أن تكتب خصومة كل خصمين ، وما بينهما من الشهادة فى صحيفة بيضاء يطويها ، ويحزمها ، ويختمها ، بخاتمه للتوثق كيلا يزاد فيها ، ثم يكتب على ظهرها خصومة فلان بن فلان فى شهر كذا سنة كذا ، حتى يتيسر عليه تمييزها من سائر الصحائف إذا اختلفت بها ، وليكون أعرف لها إذا طلبها ، ولا يحتاج فى ذلك إلى فتح الخاتم ، فقد يشق عليه ذلك فى كل وقت ، ويجعل خصومة كل شهر فى قمطر على حدة ، حتى لايخالطها شىء آخر ، وليتيسر عليه وجودها عند الحاجة إليها ، ويجدها بأدنى طلب ، فإذا مضت السنة عزلها ، وكتب خصومة سنة كذا وكذا ، حتى تكون كل سنة معروفة وكل شهر معروفا (٥٤) .

وبالإضافة إلى حفظ أصول الوثائق التى يوثقها القاضى ، كان أيضا يحتفظ بكتب القضاة الواردة عليه من أمصار أو أقاليم أخرى ، فيقول « السرخسى » : « ثم لا تسمع الشهادة إلا بمحضر من الخصم ، فإذا قرأه عليه ، وعلم ما فيه ، فإنه ينبغى له أن يحزمه ، ويختمه ، لكيلا يغير شيئا منه ، ويكتب عليه اسم صاحبه ليتيسر عليه وجوده فى قمطره عند الحاجة إليه » (٥٥) .

لكن إذا كان هناك هذا الترتيب لما فى ديوان القاضى ، فهل كان الأصول ما يوثق ولما يحفظ فى ديوانه فهارس أم لا ؟

هناك صلة بين علم الإنشاء وبين علم الشروط ذلك أن « بعض مبادئه (الشروط) مأخوذ من الفقه ، وبعضها من علم الإنشاء ، وبعضها من الرسوم والعادات » (٥٦) . وهذه الصلة عبارة عن تأثير وتأثر فلم يأخذ علم الوثائق من علم الإنشاء فقط بل تأثر الإنشاء أيضا بالتوثيق ، وذلك يمكن الإستدلال عليه مما أورده « القلقشندى » فيما يشترط فى كاتب ديوان الإنشاء من صفات كاتب القاضى التى لا يمكن إهمالها وهى :

١ – الإسلام .
٢ – الذكورة .
٣ – الحرية .
٤ – التكليف .
٥ – العدالة .

ولما كان الكاتب فى ديوان الإنشاء يشترط فيه ما يشترط فى كاتب القاضى (٥٧) فنرجح علم كاتب القاضى بما كان بفعله كاتب الإنشاء .

فلقد كان فى ديوان الإنشاء كاتب يكتب التذاكر والدفاتر المضمنة لمتعلقات الديوان ، ويلزمه من متعلقات الديوان أمور ، **أحدها** : أن يضع فى الديوان تذاكر تشتمل على مهمات الأمور تنتهى فى ضمن الكتب ، ويظن أنه ربما سُئل عنها ، أو إحتيج إليها فيكون استخراجها من هذه التذاكر أيسر من التنقيب عليها ، والتنقير عنها من الأضابير . **وأحدها** : أن يعمل فهرستا للكتُبُ الصادرة والواردة مفصلة مسانهة ، ومشاهرة ، ومياومة ، ويكتب تحت اسم كل من ورد من جهته : « كتاب : ورد بتاريخ كذا » ، ويشير إلى مضمونه إشارة تدل عليه ، أو ينسخه جميعه إن دعت الحاجة إلى ذلك ، ويسلمه بعد ذلك إلى الخازن ليتولى الاحتفاظ به (٥٨) .

ولقد استمدت كتابة التذاكر والدفاتر ، وكتابة ما فى المكاتبات الورادة

والصادرة بها إلى آخر مباشرة القاضى بدر الدين بن فضل الله فى الدولة الظاهرية على عهد السلطان الظاهر برقوق ، » ثم رفض ذلك وترك (٥٩) .

ولقد تولى العمل – فى كثير من الأحيان – القضاة فى ديوان الانشاء . وهذا وما قاله الإمام الشافعى ، يرجح ما ذهبنا إليه حيث يقول : « فإن أراد المشهورد له أن يأخذ نسختها أخذها : وينبغى له أن يضم الشهادات بين الرجلين وحجتهما فى موضع واحد ، ثم يكتب ترجمتهما بأسمائهما ، والشهر الذى كانت فيه ليكون أعرف لها إذا طلبها (٦٠) » .

وعلى ذلك نرجح وجود فهارس لما كان يوثق ويحفظ فى ديوان القاضى ، وذلك لسهولة الوصول إليه .

٥ – إعطاء النسخ التى تطلب من المحررات الموثقة :

كان المشهود له يأخذ نسخة من الوثيقة فيقول الإمام الشافعى : « وإذا شهد الشهود عند القاضى فينبغى أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده ... وأن يترك فى يدى المشهود له نسخة تلك الشهادة إن شاء » (٦١) . ويقول أيضا : « فإن أراد المشهود له أن يأخذ نسختها أخذها (٦٢) » . ولقد نص التولى على وجوب إعطاء الحاكم نسخة للمحكوم عليه من حكمه لا سيما إذا قال أنه حكم عليه بمالا نص فيه (٦٣) .

ويرجع « تعدد نسخ وثائق الوقف ، إلى ما جرت العادة عليه من صرف جزء من ريع الوقف كل مدة للموقع وهو شاهد إيصال كتاب الوقف ، لإيصاله وإثباته وتنفيذه عند القضاة من ذوى المذاهب ، وهذا للمحافظة على حجج الوقف ، لضمان بقائه ، وعدم التلاعب فيه ، أو التطاول عليه ، أو مخالفة شروط الواقف ، فبذلك تعددت نسخ بعض الوقفيات التى وصلت إلينا (٦٤) .

ولقد كانت العادة كتابة الأصل ، وبعد الإشهاد عليه وتسجيله تنقل منه صورة أو أكثر حرفيا فى نفس التاريخ أو بعده بمدة .

على أننا نجد فى بعض الوثائق عبارات ، أو نصوصاً صريحة ، توضح لنا :

هل الوثيقة أصل أو صورة ؟ رق أو ورق ؟ ومثال ذلك ما ورد فى إحدى الوثائق ونصه : « فى أصل كتاب الوقف المذكور وهو الرقوق ، المخيط بعضها على بعض ، المنقول منه هذا التمثال » وما جاء فى وثيقة أخرى ونصه : « الحمد لله – قوبلت هذه النسخة ظاهرا وباطنا على النسخة المنقولة منها فصحّت » ، أو « قوبلت على نسخة الأصل فصحت وكتبه » . وما ورد فى حجة ثالثة ونصه : « الحمد لله – قوبلت هذه النسخة الرق وعلى نسختها الورق من أولها إلى آخرها وصحت ، وحسبنا الله ونعم الوكيل » ، ثم إمضاءات الشهود (٦٥) .

ويبين لنا (المنهاجى الأسيوطى) طريقة كتابة النسخ ، وذلك بكتابة من يهمه الأمر قصة يطلب فيها نسخة من المكتوب فيقول : « اعلم أن كتابه النسخ والسجلات يحتاج فيها أولا أن يتصل بالقاضى ، فإذا اتصل أصلها بالقاضى كتب على هامشها (٦٦) بالقرب من موضع التوقيع لينقل به نسخة كما تقدم ، فإذا كتب ذلك شرع كاتب الحكم فى النقل ، ونقلها حرفا حرفا فإذا فرغ من نقل الأصل كتب : ونقلت هذه نسخة بالأمر الكريم العالى القاضوى الفلانى ، بمقتضى خطه الكريم أعلاه ، فى تاريخ كذا وكذا . ومن الموقعين من إذا أراد أن ينقل نسخة كتب قبل أن يشرع فى النقل نسخة نقلت من أصل كصورته بإذن حكمى فإذا انتهى النقل كتب : ونقلت هذه النسخة بالأمر الكريم العالى الفلانى كذا وكذا . ومن الموقعين من يحتاج أيضا ويكتب على لسان صاحبه المكتوب قصة يسأل فيها نقل نسخة ، وترفع تلك القصة والمكتوب إلى قاضى القضاة فيكتب على هامشه ، لينقل به نسخة ، ويكتب فى هامش القصة مثل ذلك ويؤرخ فإذا انتهى النقل كتب : ونقلت هذه النسخة بالأمر الكريم العالى والمولوى الفلانى واضح خطه الكريم أعلاه بالنقل بمقتضى قصة مشمولة بالخط الكريم بمثل ذلك فى تاريخه مستقرة تحت يدنا قله حجة فيه وهذا فيه غاية فى الاحتياط ، ثم يكتب مثال خطه ومن كان على قيد الحياة بعثها لينقل خطه من النسخه الأصلية إلى النسخة المنقولة .

ويلاحظ ، فى صورة تلك الوثائق ، أن الناسخ عندما ينقل صيغ الشهادة

والإمضاءات ، يستقبلها عادة بلفظ « مثال » وهى تعادل فى الوقت الحاضر عبارة « طبق الأصل » (٦٧) .

وصورة ما يكتب الشاهد الحى رسم شهادته الأولى ويزيد ، ومن كان باقيا من الحكام ينتقل علامته وتاريخه فى إسجاله الذى يكتب فى النسخة المنقولة كالأصل ، ولا يكتب القاضى نقلت خطى كما يكتب الشاهد ، فإذا تكمل نقل شهادات الشهود فيها الأحياء والأموات ، شهد هو وعدل آخر بالمقابلة عند القاضى الآذن فى النقل (٦٨) .

وصورة ما يكتب فى المقابلة وقفت على نسخة الأصل ، وقابلتها بهذه النسخة مقابلة تامة . فصحت ، وشهد بذلك فى التاريخ المذكور ، وكتبه فلان الفلانى ، ويكتب رفيقه كذلك ، ويشهد أن عند القاضى الآذن ، ويثبت عنده أن مضمون النسخة المنقولة منقول من الأصل المذكور ، بعد المقابلة الصحيحة الشرعية ثبوتا صحيحا شرعيا (٦٨) .

على أن بعض الأخطاء أو السقطات فى النسخ المنقولة ، راجع إلى عدم دقة الناسخ أو إهماله ، وكانت العادة نقله للنسخة طبقا للأصل ، ومثال ذلك ما ود من عبارات فى بعض الوثائق ونصه « الحمد لله رب العالمين – قوبلت هذه النسخة على أصلها المنقولة منها مقابلة صحيحة شرعية حسب الطاقة ، وصحت عليها وذلك فى اليوم المبارك ، ويشير الناسخ للوثيقة أحيانا إلى أنه قد نقلها « بلا زيادة ولا نقصان من الأصل المحفوظ وقابلها ظاهرا وباطنا وفصلا وإسجالا فصحت بحسب الطاقة والإمكان » (٧٠)

إجراءات التوثيق

للتوثيق إجراءات معينة ، لكى تعتبر الوثيقة موثقة توثيقا شرعيا ، وهى :

أولا – تأكد الموثق من تحرير العقد من أصل واحد وكتابته بخط واضح سهل القراءة ، وليس به كشط وشطب وتحشير ، مشتملا على البيانات التالية :

١ – موضوع العقد (العنوان) .

٢ – المتصرفون (المتعاقدون وفى عقود الإرادة المنفردة يجب أن يشتمل على المتصرف) .
٣ – المتصرف فيه .
٤ – مستندات الملكية السابقة .
٥ – كتابة المبالغ المذكورة بالأحرف وتأكيد الأسماء التى يمكن قلبها .
٦ – مكان التوثيق .
٧ – الاعتذار (التصحيحات) .
٨ – التاريخ .
٩ – الموثق ووظيفته .
١٠ – معرفة الموثق والشاهدين للمتصرفين .
١١ ، ١٢ – لم تخل الوثائق العربية فى العصور الوسطى من الدلالة على الروح الدينية السائدة فى ذلك العصر ، لأن الوثائق شاهد من شواهد هذا العصر الذى كتبت فيه ، فكان لابد من البدء بالبسملة فى افتتاحيات الوثائق واختتامها بالحسبلة فلا تكاد تخلو وثيقة منهما إلا فى القليل النادر ، ويمكن اعتبارهما من علامات صحة الوثيقة .

ثانيا – تلاوة العقد الذى يوثق على المتصرفين والشهود .

ثالثا – إكمال السطور وعدم ترك فراغ فيها وذكر عدد النسخ فى كل نسخة .

رابعا – توقيع الموثق على أوراق العقد أو دروجه .

خامسا – توقيع المتعاقدين والشهود والموثق .

وبيان ذلك :

أولا – البيانات التى يشتمل عليها تحرير العقد :

١ – العنوان (موضوع العقد)

يجب أن يعنون العقد بذكر نوعه كبيع أو هبة أو رهن أو وقف [٧١] . فالدقّة وحسن الصياغة يقتضيان أن يصدر العقد ببيان نوعه ، وهذا فيما يتعلق

بعنوان العقد ، ويكفى بعد ذلك إلقاء مجرد نظرة على المحرر ، لكى يعرف نوع العقد[٧٢] .

فكان كاتب الوثيقة أول ما يبدأ به الوثيقة بعد البسملة « هذا مكتوب وقف صحيح شرعىّ ، محرر ، معتبر مرعىّ » إذا كانت الوثيقة عقد وقف ، أو : « هذا مكتوب استبدال شرعى معتبر محرر مرْعى » وهذا إذا كانت الوثيقة عقد استبدال ، أو : « هذا مكتوب تبايع صحيح شرعى » ، وذلك فيما إذا كانت الوثيقة عقد بيع[٧٣] .

٢ ـــ المتصرفون (المقرّ والمقّر له) :

تتناول المعاملات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلان العقد ذكر أسماء المتعاقدين[٧٤] . فيقول « الونشريس المغربى » (٩١٤ هـ) : « لابد من إيراد ما تقع فيه الكفاية فى تمييز المتعاقدين[٧٥] » ، لذلك فإن التثبت من هوية المتعاقدين أمر ضرورى[٧٦] .

فيذكر لذلك اسم المدعى عليه واسم أبيه وجده ، وعن أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله أن ذكر الجد من تمام التعريف ، وكذلك استحسن بعض متأخرى المالكية ذكر الجد ، ثم يذكر قبيلته ، وصناعته ، ومسكنه[٧٧] ، ويحليه إن لم يكن معروفاً ، فإن كان من ذوى الأقدار المشهورين ذكر ألقابه وكناه ، ونسبه إلى قبيلته وصرفته إن كانت مما تزيده رفعة وتعريفاً[٧٨] .

وإن كان الشهود لا يعرفون المشهود عليه جملة ، ذكر حلاه وضبطها على ما شرحها المؤلفون فى التوثيق ، ثم يذكر المشهود له ويسلك فى ألقابه ونعوته وتعريفه وكناه ، على نحو ما هو فى المشهود عليه بحسب ما تقتضيه حاله[٧٩] .

٣ ـــ المتصرف فيه :

لابد من مراعاة أن نصوص العقد يجب أن تبين العين موضوع العقد بدقة ووضوح ، فإذا كانت العين عبارة عن عقار يجب أن تعين بنوعها ، وبالجهة التى هى كائنة فيها ، مع ذكر المساحة والحدود[٨٠] .

فكان كتّاب الوثائق العربية ـــ فى العصور الوسطى ـــ عند كتابة المبايعات

يحددون المكان ، ويذكرون الجدران المختصة به ، والمشتركة ، وطرق العقار ومدخله ، وذكر محله من البلد ، ولذلك كان ينبغى على الكاتب إذا سافر لجهة لا يعرف إصطلاح أهلها ، أن لا يتصدى للكتابة بين أهلها ، إلا بعد أن يعرف سنتهم ومذهبهم(٨١) .

٤ ــ مستندات الملكية السابقة :

كان ينبغى على الموثق أن لا يكتب لأحد مبايعة إلا بعد أن يحضر كتبها ، فإن شهدت المستندات بصحة ما يطلب كتابة بانتقالها إليه بشراء أو ميراث أو صدقة أو نحو ذلك ، وكذلك كتب الإجارة ، ومتى لم يحضر شيئاً من ذلك فلا يكتب الموثق له عقداً إلا أن يكون رجلاً معروفاً مشهوراً بالصدق والأمانة(٨٢) .

فتعين المستندات التى ورد ذكرها فى العقد ، كعقود الملكية ، والتوكيلات ، والإعلامات الشرعية ، وشهادات الوفاة ، والنص فى العقد على أن الموثق قد تلاها على المتعاقدين ، وفى حضور الشهود(٨٣) شرط من شروط صحة التوثيق .

وإذا ادّعى أحد أن المبيع ملكة ، وأن كتبه ضاعت فليحترز الموثق فإن ذلك موضع تهمة ، فقد يبيع الإنسان ملك غيره ، ويشهد عليه بذلك ، ويتسمى باسم صاحب الملك ، ويؤخر المشترى القيام بالشراء حتى يطول الزمان قليلاً ، أو بموت صاحب الملك ، فيدعى على ورثته وغير ذلك من وجوه الضرر ، فينبغى إذا ادعى أحد ضياع كتبه ، أو مستندات ملكيته أن يحضر جماعة يشهدون له بالملك ولو عمل بذلك محضراً ، وشهد به عند الحاكم ، وأثبت على الحاكم ، كان أجود . ولو فتح هذا الباب لبيعت أملاك الناس بغير مستند(٨٤) .

٥ ــ كتابة المبالغ المذكورة بالأحرف وتأكيد الأسماء التى يمكن قلبها :

يجب ذكر المبالغ ووحدات موضوع العقد كالأمتار والأفدنة والقراريط والأسهم بالأرقام والكتابة ، منعاً للتلاعب والتزوير فى الأرقام(٨٥) .

وينبغى التمييز فى الخط بين السبعة والتسعة وإن كان فيه مائة درهم كتب

بعدها واحدة ، وينبغى أن يذكر نصفها رفعاً للبس ، وإن كانت خمسة آلاف زاد فيها لاما فيصيرها (خمسة آلالاف) لئلا تصلح الخمسة فتصير خمسين ، ويحترز بذكر التنصيف مما يمكن ، وإذا لم يذكر الكاتب النصف من المبلغ فيجب على الشهود ذكر المبلغ فى شهادتهم لئلا يدخل عليهم الشك لو طرأ فى الكتاب تغييراً أو تبديل(٨٦) . على أن ذكر نصف المبلغ وربعه أولى وأبلغ(٨٧) .

والراجح أن كتابة عدد السنين والشهور والأيام فى التاريخ بالأحرف ، زيادة تحرز واحتياط من كتاب الوثائق .

وكذلك كان على الموثق تأكيد الأسماء التى يمكن قلبها وتغييرها بأدنى شىء من الإصلاح ، نحو مظفر فإنه ينقلب إلى مظهر ، وبكر بكير ، وأيضاً تأكيد الحروف التى تنقلب بإصلاح يسير ، وتبدل كالبزاز والعزاز والدقاق والزقاق(٨٨) .

٦ ــ مكان التوثيق :

ذكر المكان الذى يباشر فيه التوثيق(٨٩) ، وهى المحكمة التى صدر بها الإشهاد ، وذلك ضرورى لأجل التمييز بين التصرفات(٩٠) .

٧ ــ الإعتذار (التصحيحات) :

وهو حصر التصحيحات ، والإضافات ، والشطب الموجود فى الوثيقة ، خوفاً من إحداث غيره(٩١) . فينبغى للموثق أن يعيد نظره بعد إنشاء العقد ، ويكرر تأمله لمعانيه ، ويتتبع ألفاظه بالتنقيح والتصحيح فعسى أن يعثر على ما أغفله أو نسيه ، أو أهمله ، أو تخطاه القلم ، أو فرط إليه الوهم(٩٢) . وتلك احتياطات نبهت إليها الكتب القديمة ، دفعاً للتزوير(٩٣) .

وإن احتاج المكتوب إلى إصلاح من كشط أو ضرب أو إلحاق حرره ، واعتذار فى ذيل المكتوب تلو التاريخ ، قبل وضع رسم الشهادة عما أصلحه فيقول فيه « مصلح على كشط كذا وكذا ، وفيه ضرب ما بين كلمة كذا إلى كلمة كذا » إن كان الضرب قد أخفى ما كان تحته وإن كانت الأحرف المضروب عليها ظاهرة قال : « فيه ضرب على كذا وكذا وفيه ملحق بين

سطوره ، أو بهامشه ، كذا وكذا » ويشرح ذلك ثم يقول : « وهو صحيح فى موضعه معمول به ، معتذر عنه ، بخط كاتبه(٩٤) .

٨ ــ التاريخ :

للتاريخ فى الوثيقة أهمية كبيرة ، فإذا طعن بالتزوير بتاريخ العقد ، وثبت هذا التزوير فيكون السند باطلاً بكليته ، لأن الجزء المزور جوهرى ، ويؤثر على صحة السند بكامله(٩٥) .

وينبغى أن تكون الوثيقة مشتملة على تاريخ صدور التصرف الذى تتضمنه ، ويكتب هذا التاريخ فى آخر الوثائق ، حيث تنتهى الكتابة ، وبعض الموثقين يكتبه فى الإبتداء(٩٦) .

وتؤرخ الوثائق باليوم من الشهر ، وبما مضى من سنين الهجرة النبوية ، ولا بأس بأن يؤرخه بالساعة من اليوم لاحتمال تعارض مكتوب آخر فى ذلك اليوم ، يناقض هذا المكتوب ، ويحتاج إلى التحديد بالساعات الطلاق والزواج ، فإنه فيه إزالة للشك وحسما لمادة الإلتباس والإشتباه(٩٧) ، وذلك بالإضافة للتاريخ المكانى .

ويرد فى الوثيقة تاريخان زمنيان هما :

(أ) التاريخ الزمانى للتصرف .

(ب) تاريخ التوثيق .

وبيان ذلك :

(أ) التاريخ الزمانى للوثيقة :

هو تاريخ الوثيقة الواردة فى البروتوكول الختامى للوثيقة ، وهو التاريخ الذى تم فيه كتابة الوثيقة وتحريرها ، والشهادة على ما ورد فيها من تصرف قانونى ، ويرد قبل الشهادة مباشرة باليوم والشهر والسنة(٩٨) . وذلك أمر ضرورى لصلاحية الوثيقة ، وتأكيد قيمتها كسند قانونى ، ويكتب التاريخ الزمانى للوثيقة بخط كاتبها(٩٩) .

(ب) تاريخ التوثيق :

هو تاريخ الإشهاد الذى تم فيه الحكم بصحة التصرف ولزومه على يد القاضى الموثق . ولقد كان كاتب الوثيقة يترك★ موضع التاريخ بياضاً – فى الإشهاد الوارد فى ظهر الوثيقة ــ ليثبت فيه القاضى التاريخ بخطه ، وذلك لأهميته الكبيرة فى الحساب الإشهاد الموثق صفة الصحة والرسمية . وكان القاضى الموثق يكتب بخط يده التاريخ (اليوم والشهر فقط) فى سطر مستقل فى وسط إشهاده بخط كبير ، وقد اصطلح الكتاب على جعل التاريخ فى الإشهادات فى سطرين : اليوم والشهر فى سطر والسنة فى سطر تحته . وقد استقر الوضع على أن يقوم القضاة بكتابة السطر الأول فقط(١٠٠) .

على أن تاريخ التوثيق قد يتأخر عن تاريخ كتابة الوثيقة ، والشهادة عليها ، فترة طويلة أو قصيرة .

٩ ــ الموثق ووظيفته :

ذكر اسم ولقب وصفة الموثق الذى يباشر التوثيق(١٠١) ، والذى صدر على يديه الإشهاد ووظيفته (إن كان رئيس المحكمة أو قاضى من قضاتها ، أو كاتب من كتابها ، بإحالة الرئيس عليه) أمر ضرورى فى التوثيق(١٠٢) .

ويرد اسم الموثق وألقابه فى الوثائق العربية فى العصور الوسطى ، فى الإشهاد قبل تاريخ التوثيق ، وغالباً ما يرد فيه وظيفته إن كان قاضى قضاة ، وما أضيف إليها من الوظائف ، مثل : « الناظر فى الأحكام الشرعية بالديار المصرية وساير الممالك الشريفة الإسلامية وشيخ الشيوخ بالمدرسة الشيخونية ، وما مع ذلك من الوظائف الدينية والمناصب الشريفة السنية(١٠٣) » وإن كان القاضى نائباً يرد : « خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية(١٠٤) » أو : « خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية وما أضيف لذلك من الوظائف الدينية(١٠٥) » .

★ نص نظام التوثيق على أن يقوم كُتَّابُ الوثيقة فى العصر الحديث بترك تاريخ التوثيق خاليا ليكتب الموثق التاريخ بخطه فيه فيقول عمر أبو شادى : « ولما كان المتصرفون هم الذين يكتبون العقد فيجب أن يترك مكان التاريخ على بياض ليملأه الموثق نفسه وذلك لأن المتعاقدين لا يستطيعون معرفة التاريخ الذى سيوثق فيه العقد بوجه الدقة » عمر أبو شادى : شهر الحقوق العقارية ص ٢١٧

على أنه ، غالباً ، ما يرد بعد اسم ووظيفة القاضى عبارة : « وهو نافذ الحكم والقضا ماضيهما[١٠٦] ، وذلك قبل التاريخ ، ويكمل « وذلك فى يوم ... » أو « وهو نافذ القضايا والأحكام ماضى النقض والإبرام[١٠٧] ، وهذه العبارة لتأكيد الولاية الفعلية والأهلية الكاملة للقاضى الموثق ، فى إشهاد توثيق العقد . والراجح ورود هذه العبارة لكثرة عزل وتولية القضاة فى تلك الفترة (المملوكية) .

١٠ ــ معرفة الموثق والشاهدين للمتصرفين :

يجب على الموثق أن يتأكد من شخصية المتعاقدين بشهادة شاهدين بالغين عاقلين معروفين له ، أو أن تكون شخصيتهما ثابتة بمستند رسمى[١٠٨] ، أو أن يذكر بأن أطراف العقد معروفون شخصياً ، أو معروفون للشاهدين الذين يشهدا بصحة شخصيتهم[١٠٩] . ومن الحزم ألا يُشهِد المتعاقدان إلا من يعرفهم سداً لمواقع الخلل[١١٠] ، وتحاشياً من التلاعب ، وتفادياً من وقوع التزوير ما أمكن[١١١] .

وإن كان المشهود عليه معروفا كتب وشهود هذا الكتاب به عارفون ، وله محققون ، وكذلك تفعل فى اسم المقر له ، وإن كان ممن عرفه البعض ، ولم يعرفه البعض الآخر ، قال : « وبعض شهوده به عارفون » وذكر حليته [١١٢] .

ولقد اختلف الموثقون فى كتابة معرفة الشهود للمتعاقدين بوجههما وأسمائهما وأنسابهما ، فالسمتي وهلال كانا لا يكتبان ذلك ، وغيرهما كانا يكتب ذلك بدون تفصيل بين من كان مشهورا من المتعاقدين ، ومن كان غير مشهور . وبعض المتأخرين ذهب إلى أنه : إن كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة إلى كتابة ذلك ، وإن كانا غير مشهورين ، فلابد منه لأنهما يحتاجون إلى أداء الشهادة عليهما ، بحضرتهما ، فلابد من معرفتهم لهما بوجههما ليمكنهم أداء الشهادة عليهما وعند غيبتهما وموتهما يحتاجون إلى أداء الشهادة باسمهما ونسبهما فلابد من معرفة اسمهما ونسبهما ، ولا يجوز الاعتماد على إقرار المتعاقدين ، فربما يسمى كل واحد نفسه بإسم غيره ونسبه ، يريد

بذلك أن يزور على الشهود ، ليخرج المبيع عن ملك الغير ، فالاعتماد على قول المتعاقدين فى اسمهما ونسبهما يؤدى إلى إبطال ملك غيرهما . وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون ، فيجب التحرز عن هذا صيانة لأملاك الناس عن الإبطال ، وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة (١١٣) .

وينبغى تجنب الشهادة على النساء اللاتى ليس له بهن خلطه فى تحمل الشهادة على المرأة فلن تنضبط معرفة المعروفة ، فكيف بالمجهولة ، والتى لا يراها فى عمره إلا مرة واحدة مستترة ، فلابد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ ، ولذلك قال مالك : وتكشف المرأة من لا تعرف ليشهد على رؤيتها ، ويثبت فى تشخيصها (١١٤) .

وعلى الموثق أن يتحقق من أهلية المتعاقدين ، ورضاهما ، وقبولهما العقد ، والعمل القانونى الذى يجرونه أمامه ، بمحض إرادتهما ، فلابد من أن تشتمل الوثيقة على أن المتصرف يملك هذا التصرف وأنه صدر منه فى حال نفاذ تصرفاته ، وصحة بدنه ، وكمال عقله ، وأنه غير مكره عليه ، بل حصل بطوعه ورضاه ، وأنه لا علّة به من مرض ولا غيره تمنع صحة الإقرار ، ونفاذ التصرف ، لعدم إيجاد محل لنقض التصرف من جانب المتصرفين أو غيرهما ، بعلة المرضى ، أو الإكراه ، أو الحجر ، أو غير ذلك .

واختلف الموثقون فى كتابة ذلك فقال أبو زيد الشروطى : يكتب وشهدا الشهود المسمون على إقرار فلان وفلان بجميع ما سمى ووصف فى كتابنا وعلى معرفتهما جميعا بجميع ما فيه بعد أن قرىء عليهما ، وأقرا أنهما قد فهماه حرفا حرفا ، وأشهدهم بجميع ما فى هذا الكتاب على أنفسهما فى صحة من عقولهما وأبدانهما ، وجواز أمورهما طائعين غير مكرهين ، لا يُوَلّى عليهما فى شىء من أمورهما وهما مأموران على أموالهما ، غير محجور عليهما ، ولا على واحد منهما فى شىء من ذلك ولا علة بهما من مرض وغيره) وهلال ويوسف بن خالد كتب : « وشهد الشهود المسمون على فلان وفلان ، بجميع ما فى هذا الكتاب ، وعلى إقرارهما بمعرفتهما جميع ما سمى فى هذا الكتاب فى صحة منهما ، وجواز أمرهما » . والطحاوى كتب : « فى صحة عقلهما وجواز أمرهما » . وما كتبه الطحاوى أوثق وأحوط (١١٥) .

على أنه إذا اتضح للموثق . عدم توافر الأهلية أو الرضا لدى المتعاقدين ، أو إذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهر البطلان ، كان للموثق أن يرفض التوثيق (١١٦) .

١١ - البسملة :

أول ما ينبغى أن يبدأ به الكاتب فيها يصدر عنه من جميع المكاتيب الشرعية ، حين ابتدائه ، بكتابة شيء منها أن يكتب البسملة فى البداية (١١٧) . والابتداء بالبسملة إقتداء بالكتاب العزيز ، وامتثال لقول رسول الله ﷺ وسلم : « كل أمر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن فهو أبتر » أى ذاهب البركة ، فحملت على الابتداء الحقيقى بحيث لا يسبقه شيء (١١٨) .

وكانت البسملة ترد فى افتتاحية الوثيقة فى سطر مستقل ، وترد أيضا فى البروتوكول الختامى فى أول كل إشهاد فى ظهر الوثيقة إذا كانت على هيئة Roll .

١٢ - الحسبلة :

ترد فى البرتوكول الختامى بعد التاريخ وقبل شهادة الشهود مباشرة ، وترد أيضا فى الإشهادات بخط القاضى الموثق ، فلقد كان كاتب الوثيقة يترك مكانهما بياضا لكى يضعها الموثق بخطه (١١٩) .

ثانيا - تلاوة العقد الذى يوثق على المتصرفين والشهود :

على أنه يجب على الموثق ، قبل توقيع العقد المراد توثيقه من قبل ذوى الشأن ، أن يتلو عليهم الصيغة الكاملة للمحرر ومرفقاته ،(١٢٠) وأن يبين لهم الأثر القانونى المترتب عليه ، دون أن يؤثر فى إرادتهم فإهمال التلاوة ، أو إهمال إثباتها فى العقد ، يساعد على الطعن فى العقد بالتزوير (١٢١) . يقول « الونشريسى » (٩١٢ هـ) : « ينبغى للشاهد إذا جيء إليه بكتاب ليشهد فيه (أن يعرف) الخطأ من الصواب ، والصحيح من السقيم فيعرف ما يشهد عليه ، ولكن قراءته إياه على المشهود عليه » (١٢٢) ويقول « ابن فرحون » :

« فإذا فرغ الكاتب من كتابته استوعبه وقرأه ، وتميز ألفاظه ، فإن كان على السداد والتحرير أشهد فى ذيله عليهما بما اتفقا عليه أو على المقر بما أقر به » (١٢٣) .

ثالثا – إكمال السطور وعدم ترك فراغ فيها وذكر عدد النسخ :

ينبغى أن تكمل أسطر المكتوب جميعها لئلا يلحق فى آخر السطر ما يفسد بعض أحكام المكتوب أو يفسده كله (١٢٤) ، فقد يكون آخر السطر بياضا . يمكن أن يزاد فيه شيء (١٢٥) فإن اتفق فى آخر السطر فرجه لا تسع الكلمة التى وقعت عليها لطولها وكثرة حروفها ، فإنه يسد تلك الفرجه بدائرة أو صاد ممدودة ويكرر الكلمة التى وقف عليها ، أو يكتب فيها صح (١٢٦) . أما السطر الأخير فإن ترك فرجة فيه كتب فيها حسبى الله ، أو الحمد لله ، مستحضرا الذكر لله ، ناويا له ، أو يأمر الموثق أو شاهد يضع خطه فى المكتوب أن يكتب فى تلك الفرجه . وكذلك ينبغى للموثق أن يتفقد حواشى الوثيقة فقد يبقى منها ما يمكن أن يزاد فيه ما يغير حكما فى المكتوب كله أو بعضه (١٢٧) .

والراجح أن كتاب الوثائق كانوا يكتبون فى آخر السطر كلمات أكثر من إحتمال وسعة آخره – فكان آخر السطر يستدير إلى أعلا أو تكمل بعض الكلمات أعلى آخر السطر – وذلك تحرزا من أن تزاد بعض الكلمات أو الأحرف فى آخر السطور ، فيفسد ويبطل ذلك الوثيقة كلها .

وينبغى للموثق أن يتحرز من أن يتم عليه زيادة حرف فى الكتاب ، وذلك بألا يترك فراغا فى السطور . والأمثلة على ذلك الألف والياء . **فالألف** قد تغير المعنى إذا زيدت مثاله لو كان أقر فى الوثيقة بألف درهم لزيد وعمر ، فلو زيدت ألف بين زيد وعمر ، وصارت لزيد أو عمر فيبطل الدين من أصله ، لأن الألف لم تجزم بها لواحد منهما . وكذلك إذا ادعى رجل على زيد وعمر بطلت التدعية على واحد منهما ، لعدم الجزم . وكذلك فى ساير الحقوق وفى البيوع والوصايا والطلاق والعتق . **والياء** : إذا زيدت الياء فتصير الألف ألفى درهم إن لم يذكر نصف المبلغ (١٢٨) . وتلك إحتياجات نبهت إليها الكتب القديمة دفعا للتزوير (١٢٩) .

ولعل ما كتبه « عمر بن عبد العزيز » إلى عماله : « وإذا كتبتم فأرقوا الأقلام ، وأقلوا الكلام ، واقتصروا على المعانى ، وقاربوا بين الحروف ، فإن أجود الخط أبينه » (١٣٠) يريد به أن ينبه عماله إلى التحرز من الاحتياط من زيادة حرف ، أو إقحام كلمة ، أو الحاق عبارة فتفسد المكتوب ، وذلك فى عبارته (وقاربوا بين الحروف) ويرجح بذلك أنه ربما قصد كتاب الوثائق فى ذلك العصر من لصق الحروف المفردة للكلمة وتشابك الكلمات مع بعضها — كما رأينا فى بعض الوثائق ٥ ، احتياطا وتحرزا من إضافة أو زيادة حرف إذا لم يكن السبب هو سرعة الكتابة .

ذكر عدد النسخ :

وإن كان المكتوب نسخا متعددة ككتب الأوقاف كتب الموثق ، والشاهد ، عند رسم شهادته فى كل نسخة ، عدد النسخ ، وأنها متفقة . فالقاعدة فى هذه الصناعة أن الكاتب كلما زادها عرفانا ، زادته بيانا .

رابعا — توقيع الموثق على مواضع لصق الدروج وذكر عددها :

إذا كان العقد المحرر مكونا من أكثر من صفحة واحدة وجب على الموثق أن يوقع بإمضائه على كل صفحة ، وأن يرقم الصفحات المكونة منها العقد ، ويذكر عددها . (١٣١) وإن كان المكتوب فى درج موصول الإلصاق ، أورقّ محزوز الأوصال ، أشار على الفواصل بقلمه إشارة له يعرفها وتعرف عنه ، أمام علاقته أو إسمه ويكتب فى آخر أسطره عدد أوصال المكتوب ، وعدد أسطره ، وهذا إن كتب فى رقعة ذات أوصال (١٣٢) وأما فيما يتعلق بالكتابة على الأوصال ، فيكتب بقلم العلامة على كل وصل : حسبى الله ، يقينى بالله ، ثقتى بالله ، الحمد لله ، الوصل صحيح ، كتبه فلان ، أو الحمد والشكر لله تعالى . فإذا حصل التوقيع على بعض الأوصال اكتفى (١٣٣) .

٥ محمد ابراهيم السيد : البروتوكول الختامى للوثائق العربية رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٥ .

والحكمة من توقيع الموثق على كل ورقة من هذه الأوراق هى الحيلولة دون نزع ورقة من العقد بعد توثيقه ، ووضع ورقة أخرى مكانها ، وإذا أغفل التوقيع فى أسفل ورقة أو بعض الورقات ، فتعد باطلة . وذكر عدد الورقات فى صلب العقد هو للحيلولة دون إضافة ورقة بعد توثيق العقد (١٣٤) .

خامسا - توقيع المتعاقدين والشهود والموثق :

ومن العناصر الجوهرية فى تكوين الوثيقة ، والتى يترتب التوقيع على إغفالها البطلان ، توقيع الموثق وقبله الشهود وأصحاب العلاقة والمترجم إذا كان هناك مترجم (١٣٥) .

والمعروف أن العقد لا يكون ناقلا للملكية إلا بعد التسجيل ، ولا يمكن تقديمه للتسجيل إلا بعد تصديق الموثق على توقيعاته ، وبهذا يكون التصديق على التوقيعات هو المرحلة النهائية من مراحل التوثيق

محمد ابراهيم السيد : الاشهاد على الوثائق العربية الاسلامية (بحث تحت الطبع).

الختام

وفى النهاية والبداية ، فقد عنى فقهاء الشريعة الإسلامية الغراء بأمر التوثيق ، وتنظيم الصكوك والعقود ، وأيضا بكاتب الوثائق والمشهد ، ولقد اهتموا بما وقع عليه الإشهاد والتاريخ الذى حصل فيه . وتناولوا ذلك كثيرا فى كتبهم ، خاصة من كتبوا فى الشروط . ووضعوا نماذج لأنواع الصكوك المختلفة لتكون مثالا يحتذى به الموثق ، وللإمام الأعظم أبو حنيفة فضل السبق فى العناية بتنظيم الصكوك والوثائق ، وكذلك الإمام الشافعى ، وأيضا الامام مالك ، وممن عنى أيضا بالتوثيق الإمام السرخسى ، ومؤلفو الفتاوى الهندية . وهذا على سبيل المثال ولا الحصر .

وبذلك نرجح سبق الشريعة الاسلامية للقوانين الوضعية فى توثيق العقود الإسلامية . وأن الفهم والتفسير الصحيح لآية المداينة فى سورة البقرة (١٣٦) لأدل شيء على ذلك ، كما ورد فى قوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولايأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذى عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا فإن كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا مادعوا ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم** ﴾

وبذلك نرجح أن نظام التوثيق للعقود الإسلامية لم يؤخذ عن القانون الوضعى ، بل على العكس ، فالراجح أن المشرعين فى القانون الوضعى قد أخذوا الكثير عن الشريعة الإسلامية ، فيما يتصل بنظام التوثيق (١٣٧) .

(١) محمود عبد اللطيف : الشهر العقارى ؛ دراسة قانونية فى الشهر العقارى المقارن ، القاهرة ، ص ١٧ .

(٢) محمد يوسف موسى : الفقه الاسلامى ؛ مدخل لدراسة نظام المعاملات فيه . ط ٣ . القاهرة ، دار الكتب الحديثة ١٩٥٨ . ص ١٠١ – ١٠٢ .

(٣) السيد كمال الشورى : الموجز فى التوثيق : القاهرة ، مكتبة الهلال [د . ت .] ، ص ٩ .

(٤) محمد شفيق العانى . أصول المرافعات والصكوك فى القضاء الشرعى ، بغداد ، مطبعة العانى [د .ت] ص ٢٥٢ .

(٥) علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى ت ٥٨٧ هـ : بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، القاهرة ، مطبعة الجمالية ، ١٩١٠ . جـ ٧ ص ١٢ .

(٦) **محمد بن محمد بن عرنوس** : تاريخ القضاء فى الاسلام . القاهرة ، المطبعة المصرية الأهلية الحديثة (د . ت .) ص ص ٢٧ – ٢٨ ، **محمد سلام مدكور** : القضاء فى الاسلام . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ ص ٤٩ ، على مصطفى مشرفة : القضاء فى الاسلام . ص ص ٢٠٧ ، ٧٨

عمر لطفى : الأدلة الخطية والمحاكم الشرعية . القاهرة ، مطبعة المجلات العربية ، ١٩٠٦ ص ١٤

(٧) عمر لطفى : المرجع السابق ص ١٤

(٨) نفس المصدر ص ص ١٨ – ١٩ .

(٩) أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى : الأم فى فروع الفقه رواية الربيع بن سليمان المرادى . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣٢١ هـ جـ ٦ ص ٢١٦

(١٠) عمر لطفى : الأدلة الخطية والمحاكم الشرعية ص ١٩

(١١) نفس المكان .

(١٢) أبو يحيى زكريا الأنصارى : فتح الوهاب بشرح منهج لطلاب . القاهرة ، دار احياء الكتب العربية ، [د . ت .] جـ٢ ص ٢١١ .

(١٣) ابن سهل السرخسى : المبسوط ٤٨٣ هـ : المبسوط . القاهرة ، مطبعة السعادة [د . ت] جـ١٦ ص ٩٢ .

(١٤) نفس المصدر جـ١٦ ص ص ٩٠ – ٩١ .

(١٥) محمد بن محمد التاودى ١١١ – ١٢٠٩ هـ حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم . القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ جـ١ ص ص ٨٠ – ٨١ ، أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى ت ١٠٧٠

هـ : البهجة فى شرح التحفة القاهرة المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ ص ص ٧٩ – ٨٠ .
ولعل هذا ما ذهب إليه ابن عاصم فى « تحفة الحكام فى نكت العقود والأحكام »

وإن يمت مخاطب أو عزلا رد خطابـه سوى ما سجـلا

(١٦) عبد الرحمن ابن خلدون ٨٠٨ هـ المقدمة . القاهرة ، مطبعة التقدم ، ١٣٢٢ هـ ص ٢٢٢

(١٧) حشمت محمد على قاسم : التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ص ١٣ .

(١٨) السيد كمال الشورى : الموجز فى التوثيق . القاهرة ، مكتبة الهلال [د . ت .] ، ص ٦

(١٩) أحمد بن محمد على المقرى الفيومى ت ٧٧٠ هـ : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ط ٢ حـ ١ ص ٨٠٢

(٢٠) محمد بن أحمد ميارة (٩٩٩ – ١٠٧٢ هـ) : شرح على لاميه الزقاق مخطوط رقم ١٢٧٥ فقه مالك ١٠٦٤ هـ ورقة ١١٥ وجه ،
أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى ت ١٠٧٠ هـ : حاشية على شرح محمد التاودى على لاميه الزقاق . تونس ، المطبعة التونسية ، ١٣٠٣ هـ ص ١٨٥ .

(٢١) محمد أحمد العمر : التطبيقات الشرعية والصكوك . بغداد ، مطبعة بغداد ، ١٩٤٩ . ص ٧ .

(٢٢) سورة المائدة – آية ٧

(٢٣) السيد كمال الشورى : المرجع السابق . ص ٦

(٢٤) على قراعه : مذكرة التوثيقات الشرعية . القاهرة ، مطبعة النمر ، ١٩٧٧ ، ص ١٣ .

(٢٥) السيد كمال الشورى : المرجع السابق ص ٩

(٢٦) محمد أحمد العمر : المرجع السابق ص ١١ .

(٢٧) محمد كامل مرسى : إشهار التصرفات العقارية ؛ العقد كسبب لكسب الملكية . مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة عدد ٤ ابريل ، ١٩٣٣ ص ٦٣٤ .

(٢٨) محمد أحمد العمر : المرجع السابق ص ٧

(٢٩) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الونشريسى ت ٩١٤ هـ : المنهج الفائق والمنهل الرايق والمفتى اللايق بآداب الموثق وأحكام الوثائق (مخطوط خط مغربى بمكتبه الجامع الأزهر) ورقة ٣ ظهر ، ورقة ٤ وجه ،
التقييد اللائق لمعلم الوثائق (مخطوط بدار الكتب المصرية بدون مؤلف بخط مغربى) ورقة ٣ وجه وظهر ،
أحمد بن على بن عرضون ت ٩٩٢ هـ : الكتاب اللائق لمعلم الوثائق . فاس ، المطبعة الفاسية [د . ت] ص ٣ (خط مغربى)

(٣٠) محمد أحمد العمر : المرجع السابق ص ١٣

(٣١) ابن سهل السرخسى : المبسوط . القاهرة ، مطبعة السعادة ، [د . ت] حـ ٣٠ ص ١٦٨ ، السيد كمال الشورى : المرجع السابق ص ٨ ، محمد احمد العمر : المرجع السابق ص ٨ .

(٣٢) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الونشريسى ت ٩١٤ هـ : المنهج الفائق والمنهل الرايق والمفتى اللايق بآداب الموثق وأحكام الوثائق (مخطوط خط مغربى بمكتبة الجامع الأزهر) ورقة ٢٦ وجه ،
أحمد بن على بن عرضون ت ٩٩٢ هـ : الكتاب اللائق لمعلم الوثائق . فاس ، المطبعة الفاسية ، [د . ت] ص ١٩ (خط مغربى) ، التقييد اللائق لمعلم الوثائق (مخطوط بدار الكتب المصرية بخط مغربى بدون مؤلف) ورقة ١٦ وجه وظهر .

(٣٣) محمد أحمد العمر : المرجع السابق ص ١٤ .
على قراعة : المرجع السابق ص ص ١٣ - ١٤ .

(٣٤) على قراعة : المرجع السابق ص ١٤ ، السيد كال الشورى : المرجع السابق ص ٨ ، محمد أحمد العمر : المرجع السابق ص ١٤ .

(٣٥) على قراعه : المراجع السابق ص ١٤ ، محمد أحمد العمر : المرجع السابق ص ص ١٤ ، ٨ ، السيد كال الشورى : المرجع السابق ص ٨ ، ابن سهل السرخسى : المرجع السابق حـ ٣٠ ص ١٦٨ .

(٣٦) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الونشريسى ت ٩١٤ هـ : المنهج الفائق والمنهل الرايق والمفتى اللايق بآداب الموثق وأحكام الوثائق ورقة ٩ ظهر وورقة ١٠ ظهر ،
التقييد اللائق لمعلم الوثائق ورقه ٦ وجه وورقه ٧ وجه ، أحمد بن على بن عرضون : المرجع السابق ص ص ٧ - ٨ .

(٣٧) على قراعة : المرجع السابق ص ٤ .

(٣٨) نفس المصدر ص ص ١٤ - ١٥ .

(٣٩) محمد أحمد العمر : المرجع السابق ص ١٤ ، ابن سهل السرخسى : المرجع السابق جـ ٣ ص ١٦٨ .

(٤٠) على قراعه : مذكرة التوثيقات الشرعية ص ١٥ .

(٤١) نفس المصدر ص ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ .

(٤٢) نفس المصدر ص ٢٢

(٤٣) نفس المصدر ص ٤٤

(٤٤) نفس المصدر ص ص ٢٦ - ٢٨ ، ٣٠ .

(٤٥) ابن الحسن على عبد السلام التسولى : ت ١٠٧٠ هـ : البهجة شرح التحفة القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ ص ٨٤ .

(٤٦) عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية والإشهادات فى ظهر وثيقة الفورى ص ٣٢٦ مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مجلد ١٩ الجزء (١) السنة مايو ١٩٥٧ .

(٤٧) سليمان مرقس : اصول الإثبات فى المواد المدنية . القاهرة ، المطبعة العمالية ، ١٩٥٢ . ص ٤٥٥ ،

أحمد نشأت : رسالة الإثبات فى التعهدات ط ٦ . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٥ . ص ١٥٢ - ١٥٣ ،

السيد كمال الشورى : الموجز فى التوثيق ص ص ١١ - ١٢ .

(٤٨) عمر أبو شادى : شهر الحقوق العقارية القاهرة ، مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٤٧ ص ٢٢٠ .

(٤٩) أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى : كتاب الأم فى فروع الفقه رواية الربيع بن سليمان المرادى . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٢١ هـ جـ ٦ ص ٢١٦

(٥٠) أبو يحيى زكريا الأنصارى - ٩٢٥ هـ : فتح الطلاب بشرح منهج الطلاب . جـ ٢ ص ٢١١

(٥١) ابن عبد الرحمن المالكى : كتاب القول المرتضى فى أحكام القضاء فى الفقه على مذهب الإمام مالك ورقة ٦٦ وجه

(٥٢) ابن سهل السرخسى : المبسوط جـ ١٦ ص ٩٥

(٥٣) ابن فرحون : تبصره الحكام جـ ١ ص ١٩٦ ، الطرابلس : معين الحكام ص ٨٢

(٥٤) أبو عبد الله محمد بن أدريس الشافعى : المرجع السابق جـ ٦ ص ٢٢٢ ، علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى ت ٥٨٧ هـ : بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع القاهرة ، مطبعة الجمالية ، ١٩١٠ ، جـ ٧ ص ١٢ ،

ابن سهل السرخسى : المبسوط جـ ١٦ ص ص ٩٠ - ٩١

(٥٥) ابن سهل السرخسى : المرجع السابق جـ ١٦ ص ٨٦

(٥٦) حاجى خليفة ملا كاتب حلبى : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون جـ ٢ ص ٥٨

(٥٧) أحمد بن على بن أحمد القلقشندى ت ٨٢١ هـ : صبح الانشاء فى صناعة الانشاء . القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩١٢ - ١٩٢٠ جـ ١ ص ٦٣ .

(٥٨) نفس المصدر جـ ١ ص ١٣٥ .

(٥٩) نفس المصدر جـ ١ ص ١٣٩ .

(٦٠) أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى : نفس المرجع جـ ٦ ص ٢٢٢ .

(٦١) نفس المصدر جـ ٦ ص ٢١٦ .

(٦٢) نفس المصدر جـ ٦ ص ٢٢٢ .

(٦٣) أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة . القاهرة ؛ المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ ، جـ ١ ص ٨٤ .

(٦٤) عبد اللطيف ابراهيم على : دراسات تاريخية واثريه فى وثائق من عصر الغورى رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة القاهرة جـ ١ ص ص ١٩ - ٢٠

(٦٥) نفس المصدر جـ ١ ص ص ١٨ - ١٩

(٦٦) صوره ما يكتب القاضى على مكتوب قد اتصل به بالنقل على هامش المكتوب محاذاة راس البسملة الشريفة لينقل به نسخة وان كان المراد أكثر من ذلك كتب لينقل به نسختان .

أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى : جواهر العقود ومقين القضاه والموقعين والشهود (مخطوط بدار الكتب المصرية) رقم ١٤٩٣ فقه شافعى ورقه فقه ١١٦ ظهر

(٦٧) عبد اللطيف ابراهيم على : المرجع السابق جـ ١ ص ١٨

(٦٨) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى ٨١٣ - ٨٨٠ هـ : المرجع السابق ورقة ١١٥ وجه

(٦٩) نفس المصدر ورقه ١٣٥ وجه وظهر

(٧٠) عبد اللطيف ابراهيم : المرجع السابق جـ ١ ص ١٩

(٧١) عمر أبو شادى : شهر الحقوق العقارية . القاهرة ، مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٤٧ ص ٢١٥ .

(٧٢) نفس المصدر ص ٢١٧ .

(٧٣) محمد ابراهيم السيد : مقدمه للوثائق العربية . القاهرة . دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ (سلسلة الوثائق والمعلومات (١) ص ٨٢)

(٧٤) ادوارد عيد : قواعد الإثبات فى القضايا المدنية جـ ١ ص ١٥٨

(٧٥) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ت ٩١٤ هـ : المنهج الفائق والمنهل الرايق بآداب الموثق واحكام الوثائق مخطوط خط مغربى مكتبة الجامع الأزهر ورقه ٢٦ وجه

(٧٦) إدوارد عيد : المرجع السابق جـ ١ ص ١٥٢ ،
محب الدين محمد سعد ومحمد فؤاد محمود غالى : المرجع فى احكام الشهر العقارى ص ٧٥٢

(٧٧) علاء الدين بن الحسن بن على بن خليل الطرابلسى ٨٨٢ هـ : معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الإحكام . القاهرة ، المطبعة اليمنية ، ١٣١٠ هـ ص ٧٧ شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب النويرى ٩٧٩ - ٧٣٣ هـ . نهاية الأرب فى فنون الأدب . القاهرة ، دار الكتب المصرية . ١٩٣٣ مجلد ٩ ص ٧ .

(٧٨) ابن فرجون المالكى : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام (رقم ١٨٢ فقه مالك دار الكتب المصرية)

(٧٩) شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب النويرى ٩٧٩ - ٧٣٣ هـ : المرجع السابق مجلد ٩ ص ٧ .

(٨٠) عمر أبو شادى : شهر الحقوق العقارية ص ٢١٥

(٨١) ابن فرجون الملكى : المرجع السابق جـ ١ ص ١٩٢ ، علاء الدين بن الحسن بن على بن خليل الطرابلسى : المرجع السابق ص ٧٨

(٨٢) أحمد بن على بن عرضون ت ٩٩٢ هـ : الكتاب اللائق لمعلم الوثائق فاسى ، المطبعة الفاسية ص ١٨ .
ابن فرجزن المالكى ض المرجع السابق جـ ١ ص ١٩٢ .

(٨٣) عمر أبو شادى : شهر الحقوق العقارية ص ٢١٦ .

(٨٤) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد الونشريسي ٩١٤ هـ : المرجع السابق ورقة ٥٤ وجه

(٨٥) عمر أبو شادى : المرجع السابق ص ٢١٦

(٨٦) محمد أحمد العمر : التطبيقات الشرعية والصكوك ص ١٢ .

(٨٧) التقييد اللائق لمعلم الوثائق (مخطوط بدار الكتب المصرية بخط مغربي بدون مؤلف) ورقة ١٤ ظهر ، ١٥ وجه .

(٨٨) أحمد بن محمد بن عرضون : المرجع السابق ص ١٧ .

(٨٩) عمر أبو شادى : المرجع السابق ص ٢١٥

(٩٠) على قراعه : المرجع السابق ص ٣٤

(٩١) عمر أبو شادى : المرجع السابق ص ٢١٦

(٩٢) محمد بن أحمد ميادة ٩٩٩ - ١٠٧٣ هـ : شرح على لاميه الزقاق مخطوط بالجامع الأزهر رقم ١٢٧٠ فقه مالك خط مغربي ورقه ١٢٣ ظهر .

(٩٣) محمد أحمد العمر : التطبيقات الشرعية والصكوك ص ١٧ .

(٩٤) شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب النويرى ٩٧٩ - ٧٣٣ هـ : المرجع السابق مجلد ٩ ص ٧ .

ابن فرجون المالكى : المرجع السابق جـ ١ ص ١٩١ ، علاء الدين بن الحسن بن على بن خليل الطرابلسى : المرجع السابق ص ٧٨ .

(٩٥) ادوارد عيد : المرجع السابق ص ١٦٠ .

(٩٦) على قراعه : المرجع السابق ص ٣٠

(٩٧) شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب النويرى : المرجع السابق مجلد ٩ ص ٧ ابن فرحون المالكى : المرجع السابق جـ ١ ص ١٩٠

علاء الدين بن الحسن بن على بن خليل الطرابلسى : المرجع السابق ص ٧٧

(٩٨) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٥٧ مجلد ١٩ جـ ١ ص ٣٨٢

(٩٩) عبد اللطيف ابراهيم على : دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر الغورى جـ ١ ص ١٩٨ ، وثيقة استبدال مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مجلد ٧٥ جـ ٢ ديسمبر ١٩٦٣ ص ٣٥ ، وثيقة بيع ؛ دراسة ونشر وتحقيق ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - مجلد ١٩ عدد ٢ ديسمبر ١٩٥٧ ص ١٩٢ .

(١٠٠) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ١٩ جـ ١ مايو ١٩٥٧ ص ص ٣٨٤ - ٣٨٥ ،

من الوثائق العربية فى العصور الوسطى ؛ وثيقة استبدال ، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة مجلد ٧٥ جـ ٢ ديسمبر ١٩٦٣ ص ٣٧ ، وثيقة بيع ؛ دراسة ونشر وتحقيق ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، مجلد ٣٨ ، ١٩٦٦ ص ٢٠٠ .

(١٠١) عمر أبو شادى : شهر الحقوق العقارية ص ٢١٥
(١٠٢) على قراعة : مذكرة التوثيقات الشرعية ص ٣٤ ، عمر أبو شادى : شهر الحقوق ص ٢١٥
(١٠٣) عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية والإشهادات فى ظهر الغورى ص ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ مجلة كلية الآداب المجلد ١٩ جـ ١ مايو ١٩٥٧ .
(١٠٤) عبد اللطيف ابراهيم : وثيقة بيع ؛ دراسة ونشر وتحقيق ص ١٥٣ سطر ١١ مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة
(١٠٥) عبد اللطيف ابراهيم : من الوثائق العربية فى العصور الوسطى ، وثيقة استبدال ص ١٩ سطر ٦ مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة .
(١٠٦) عبد اللطيف ابراهيم وثيقة استبدال ص ١٩
عبد اللطيف ابراهيم وثيقة بيع ص ١٥٣
(١٠٧) عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية ص ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦
(١٠٨) محب الدين محمد سعد ومحمد فؤاد محمود غالى : المرجع فى الشهر العقارى والتوثيق ص ٧٤٨
(١٠٩) عمر أبو شادى : المرجع السابق ص ٢١٥
(١١٠) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ت ٩١٤ هـ : المصدر السابق ورقه ٢٦ ظهر
أحمد بن على بن عرضون ت ٩٩٢ : المرجع السابق ص ١٩ ، الكتاب اللايق لمعلم الوثائق ورقة ١٩ .
(١١١) أحمد نشأت : رسالة الاثبات فى التعهدات ص ٢٢
(١١٢) شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب النويرى : المرجع السابق مجلد ٩ ص ٧
(١١٣) على قراعه : مذكرة التوثيقات الشرعية ص ص ٢٩ — ٣٠
(١١٤) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ت ٩١٤ هـ : المرجع السابق ورقة ٢٦ وجه ،
أحمد بن على بن عرضون ت ٩٩٢ : المرجع السابق ص ١٩ ، التقييد اللائق لمعلم الوثائق ورقة ١٦ وجه
(١١٥) على قراعه : مذكرة التوثيقات الشرعية ص ص ٢٧ — ٢٨
(١١٦) محب الدين محمد سعد ومحمد فؤاد غالى المرجع فى الشهر العقارى والتوثيق ص ٧٥٠
(١١٧) شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب سفر ٩ ص ٧
ابن فرحون المالكى : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام جـ ١ ص ١٩٠ ،
علاء الدين بن الحسن بن على بن خليل الطرابلسى : معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ص ٧٧
(١١٨) أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة جـ ١ ص ٥ .

(١١٩) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجي الأسيوطي ٨١٢ – ٨٨٠ هـ : جواهر العقود ومعين القضاه والموقعين والشهود . ورقه ١٥٤ وجه

(١٢٠) إدوار عيد : قواعد الاثبات جـ ١ ص ١٥٨ ،
عمر أبو شادى : شهر الحقوق العقارية ص ٢١٦ .

(١٢١) أحمد نشأت : رسالة الاثبات فى التعهدات ص ص ١٦٨ – ١٦٩ ، محب الدين محمد سعد ، محمد فؤاد : المرجع فى أحكام الشهر العقارى ص ٧٥٢

(١٢٢) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ٩١٤ هـ : المنهج الفائق والمنهل الرايق والمفتى اللايق بآداب الموثق وأحكام الوثائق . ورقه ٢٥ ظهر ،
التقييد اللائق لمعلم الوثائق ورقة ١٦ وجه ،
أحمد بن على بن عرضون ت ٩٩٢ هـ : الكتاب اللائق لمعلم الوثائق ص ١٩

(١٢٣) ابن فرحون المالكى : المرجع السابق جـ ١ ص ١٩٠
علاء الدين بن الحسن بن على بن خليل الطرابلسى ص ٧٧
شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب : المرجع السابق مجلد ٩ ص ٨

(١٢٤) ابن فرحون المالكى : المرجع السابق جـ ١ ص ١٩١
علاء الدين بن الحسن بن على بن خليل الطرابلسى : المرجع السابق ص ٧٨ .
أحمد بن محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ت ٩١٤ هـ : المرجع السابق ورقة ٢٣ ظهر ،
التقييد اللائق لمعلم الوثائق ورقة ١٥ وجه ، أحمد بن محمد بن عرضون ت ٩٩٢ هـ : المرجع السابق ص ١٨ ،
محمد أحمد العمر : التطبيقات الشرعية والصكوك ص ١٢ .

(١٢٥) أحمد بن محمد بن عرضون ت ٩٩٢ هـ : المرجع السابق ص ١٨ ، أحمد نشأت : رسالة الاثبات فى التعهدات جـ ١ ص ١٦٥ حاشية .

(١٢٦) ابن فرحون : المرجع السابق جـ ١ ص ١٩١
علاء الدين بن الحسن بن على بن خليل الطرابلسى : المرجع السابق ص ٧٧ – ٧٨

(١٢٧) أحمد بن محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ت ٩١٤ هـ : المرجع السابق ورقة ٢٣ وجه وظهر ،
التقييد اللائق لمعلم الوثائق ورقة ١٥ وجه ، أحمد بن محمد بن عرضون : المرجع السابق ص ١٨

(١٢٨) أحمد بن يحيى محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ٩١٤ هـ : المرجع السابق ورقة ٢٣
التقييد اللائق لمعلم الوثائق ورقة ١٥ وجه ،
أحمد بن محمد بن عرضون ٩٩٢ هـ : المرجع السابق ص ص ١٧ – ١٨

(١٢٩) محمد أحمد العمر : المرجع السابق ص ١٧

(١٣٠) أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ت ٩١٤ هـ : المرجع السابق ورقه ١١ ظهر ،
التقييد اللائق لمعلم الوثائق ورقة ٧ ظهر ،
أحمد بن على بن عرضون ٩٩٢ هـ : المرجع السابق ص ٩ .

(١٣١) محب الدين محمد بن سعد ، محمد فؤاد محمود غالى : المرجع فى أحكام الشهر العقارى .
أحمد نشأت : رسالة الاثبات فى التعهدات ص ص ١٦٨ - ١٦٩ ،
عمر أبو شادى : شهر الحقوق العقارية ص ١٢٦ ، ٢١٨
إدوارد عيد : قواعد الاثبات جـ ١ ص ص ١٥٥ ، ١٥٨ .

(١٣٢) شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب النويرى : المرجع السابق مجلد ٩ ص ٨ ، ابن فرحون المالكى : المرجع السابق جـ ١ ص ١٩١ ،
علاء الدين بن الحسن على بن خليل الطرابلسى : المرجع السابق ص ٧٨ .
أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن على الوانشريسى ت ٩١٤ هـ : المرجع السابق ورقه ٥١ ظهر .

(١٣٣) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى ٨١٣ - ٨٨٠ هـ : المرجع السابق ورقه ١١٥ ظهر

(١٣٤) إدوارد عيد : المرجع السابق جـ ١ ص ١٥٥ ،
عمر أبو شادى : المرجع السابق ص ٢١٨ ،
أحمد نشأت : رسالة الاثبات فى التعهدات ص ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(١٣٥) عمر أبو شادى : المرجع السابق ص ٢١٦

(١٣٦) سورة البقرة آية المداينة رقم ٢٨٢

(١٣٧) محمد ابراهيم السيد : البرتوكول الختامى للوثائق العربية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

تقارير

ندوة المخطوطات العربية فى الغرب الإسلامى
(وضعية المجموعات وافاق البحث)

فيصل بن عبد الرحمن المعمر
مدير مكتبة الملك عبد العزيز العامة
بالرياض

تعد مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالمغرب صرحا ثقافيا ، ومركز إشعاع علمى وحضارى ، أنشأها على نفقته الخاصة صاحب السمو الملكى الأمير عبد الله بن عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية ، عام ١٤٠٥ هـ وتهدف تلك المؤسسة إلى خدمة البحث العلمى فى مجالات الدراسة الإسلامية والعلوم الإنسانية ، عن طريق تكوين وتسيير مكتبة ومركز للتوثيق في ميادين أهتمام المؤسسة .

وإيمانا من تلك المؤسسة بالتراث العربي الإسلامى ، والاهتمام به ، وصيانته ، فقد دعت إلى عقد « ندوة المخطوطات العربية فى الغرب الإسلامى : وضعية المجموعات وآفاق البحث » بالدار البيضاء ، فى الفترة من ٢٢ شعبان ١٤٠٨ الموافق ٧ أبريل ١٩٨٨ إلى ٢٤ شعبان ١٤٠٨ الموافق ٩ ابريل ١٩٨٨ .

وقد تم افتتاح تلك الندوة بكلمة من وزير الثقافة المغربى حيث أكد على ضرورة الاهتمام بصيانة التراث المخطوط فى المغرب ، كما نوه بدور وزارته فى

هذا المجال ، رغم الإمكانات المحدودة ، ودعا دول المغرب العربى إلى إيجاد نوع من التعاون بينها فى هذا المجال .

وترأس الجلسة الأولى من الندوة الأستاذ **محمد حجى** أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، حيث قدم تقريراً ركز فيه على **غنى العالم الإسلامى فى مجال المخطوطات** ، خاصة وأن إسهامات المسلمين تميزت بالخلق والإبداع الذى أعطى تراثا عربيا ضخما استفادت منه الحضارة الإنسانية .

وتضمن المحور الأول لهذه الندوة تقارير عن وضعية المخطوطات العربية ، وكان أول المتحدثين الأستاذ **محمد إبراهيم الكتانى** ــ الذى عمل محافظا لقسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط ــ وقدم تقريراً عن **وضع المخطوطات العربية بالخزانة العامة بالرباط** ، والتى قطعت أشواطا كبيرة فى فهرسة المخطوطات .

أما عن وضع المخطوطات فى المملكة العربية السعودية ، فقد تناولها الدكتور **يحيى ساعاتى** المشرف على مكتبة الملك فهد بالرياض ، وقد أوضح تجربة هذا البلد فى هذا المجال ، خاصة وأن معظم المخطوطات فى السعودية قد تم جمعها من الخارج عن طريق الشراء والاقتناء . كما تناول جانبا آخر يتعلق بجودة الخدمات الخاصة بالمخطوطات مثل أجهزة الميكروفيلم ، والاستنساخ ، مع وجود معاناة بسبب ندرة المتخصصين والمهتمين بمسألة الترميم ، وصيانة المخطوطات :

وعن **خزانة القرويين** جاء حديث الأستاذ **محمد بن عبد العزيز الدباغ** ليبرز دور هذه الخزانة فى حفظ التراث المخطوط . وأعطى نماذج من المخطوطات الموجودة بالخزانة والتى تمت فهرستها ، وتم إخراج فهرس من ثلاثة أجزاء .

وعن **وضعية المخطوطات العربية بخزانة ابن يوسف بمراكش** ، قدم الأستاذ **أحمد متفكر** عرضا تاريخياً للخزانة ، ثم تعرض إلى عملية فهرسة مخطوطات الخزانة ، وأشار إلى ضرورة وضع فهرس حسب التقنية الحديثة .

وكان آخر المتحدثين فى الجلسة الأولى الأستاذ **محمد أبو الأجفان** الذى تحدث عن **وضعية المخطوطات العربية فى تونس** . حيث أعطى من خلال حديثه نبذة عن المكتبات التونسية التى تهتم بالتراث المخطوط .

وفى الجلسة الثانية كان أول المتحدثين الأستاذ **محمد حجى** الذى عرض **لوضعية المخطوطات العربية بالخزانة العلمية الصبيحية بسلا** ، مبرزا الأهمية الكبيرة لهذه الخزانة ، حيث أنها تشمل على مختلف العلوم التى عرفها المسلمون . وأهم عملية عرفتها تلك الخزانة هى عملية الفهرسة ، حيث أصْدرت فهرسا مطبوعا يتكون من مجلدين .

هذا وقد قدم الأستاذ **جورج عطيه** مدير قسم الشرق الأدنى بمكتبة الكونجرس عرضا عن **وضعية المخطوطات العربية فى مكتبة الكونجرس بأمريكا** ، وأهم تلك المخطوطات ، وأشار إلى أن مكتبة الكونجرس تسعى إلى القيام بفهرسة تلك المخطوطات ، لتكون فى متناول الباحثين . هذا وقد قدم عرضاً إحصائيا للمخطوطات العربية الموجودة بالجامعات الأمريكية .

وتلى ذلك عرض الأستاذ **ايفات سوفان** بقسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية فى باريس بفرنسا ، عن **وضعية المخطوطات بتلك المكتبة** من حيث آخر المقتنيات ، والمخطوطات المغربية والافريقية وإنجازات الفهرسة .

ثم تناول الأستاذ **محمد العرائش ، وضعية مخطوطات خزانة الجامع الكبير بمكناس** . إذ يصل عدد المخطوطات بتلك الخزانة إلى ١١,٥٠٠ مخطوط ، وقام بالتعريف بنوادر المخطوطات الموجودة بالجامع ، وأغلبها من المصاحف ، وتناول أيضا طريقة التعامل مع المخطوطات ، بما فى ذلك الاقتناء والنسخ والإعارة .

تلى ذلك كلمة الأستاذ **ياسين صفدى** حول **وضعية المخطوطات العربية بالخزانة البريطانية العامة** ، وذلك بإعطاء لمحة تاريخية عن المكتبة مشيرا إلى اهتمام البريطانيين بشراء المخطوطات العربية ، حيث بلغ عدد المخطوطات لديهم ١٢,٠٠٠ مخطوط عينى ومصور .

وكان آخر المتحدثين فى الجلسة الثانية الأستاذ **محمد الأمين بوخزة** ، وذلك عن **وضع المخطوطات العربية بالخزانة العامة بتطوان** ، حيث بلغ عدد مقتنيات تلك الخزانة ٣٠٠٠ مخطوط . كما أشار إلى أن الوثائق هى أعظم رصيد بتلك الخزانة ، كالوثائق الرسمية للزعيم عبد الكريم الخطابى ، كما أعطى عرضا لمجموعة المخطوطات والنوادر التى تنفرد بها الخزانة .

أما الجلستان الثالثة والرابعة فقد تناولتا المحور الثانى من الندوة والمتعلق بتوثيق وفهرسة وتنظيم ونشر وصيانة المخطوطات العربية الإسلامية ، وكان الاستاذ **عصام محمد الشنطى** أول المتحدثين فى هذا المحور ، حيث قدم دراسة بعنوان : « **المخطوطات العربية : أماكنها ، الاشتغال بها ، فهرستها وتصنيفها** » .

ثم تناول بعد ذلك الدكتور **محمود بوعياد** ، مدير المكتبة الوطنية بالجزائر ، **وضعية المخطوطات العربية بالجزائر** ، حيث بدأ بسرد تاريخى تعرض خلاله للمحنة الكبرى للمخطوط العربى فى الجزائر ، حيث تعرض للسرقة والنهب من قبل المستعمرين الفرنسيين ، وتعرض الكثير منها للضياع ، وما سلم من تلك المخطوطات فرّ به أصحابه إلى تونس والمغرب حفاظا على عرضهم ودينهم ومكتسباتهم الحضارية . وبالرغم من هذه المحن التى عرفتها المخطوطات العربية بالجزائر ، فإن المكتبات الرسمية ، وشبه الرسمية ، مازال لديها الآلاف ، والتى استفاد منها المستشرقون فى القرن الماضى ، حيث قاموا بتحقيق بعضه ، ونقله إلى لغتهم الأصلية .

ثم قام الدكتور **قاسم السامرائى** بتسليط الضوء على **مشكلات فهرسة المخطوطات العربية** ، والتى لم تحظ بما حظيت به المطبوعات الأخرى من اهتمام بالنسبة لعمليات الفهرسة ، خاصة وأن طريقة التعامل مع المخطوطات تختلف عن التعامل مع المطبوعات .

ثم تحدث بعد ذلك الأستاذ **محمد طريف السمان** ، فى موضوع « **من هو الذى يشرف على المخطوطات ؟** » مبرزا أن الرغبة فى التعامل مع المخطوطات تتطلب مؤهلات علمية وشهادات مدرسية وتدريباً عملياً مكثفاً .

وقد عرض الأستاذ **محمد المنونى** لواقع المخطوط من **الرحلات المغربية الحجازية** إلى **الرحلات التى قام بها المغاربة إلى الحجاز** ، والذين قاموا بوصف لما رأوه فى زياراتهم . وهذه الرحلات تعتبر مخطوطة وهى كنز ثمين . ثم عرض الأستاذ **المنونى** لستة وعشرين رحلة مغربية حجازية .

جاء بعد ذلك عرض الأستاذ **أحمد شحلان** حول المخطوطات العربية

الإسلامية والأندلسية المكتوبة بالخط العبرى ، أو المترجمة إلى اللغة العربية .

ثم تناول الأستاذ **محمت حانيبوجلى** ، **وضعية المخطوطات بتركيا** ، إذ أن تركيا تملك ثروة هائلة من المخطوطات العربية الإسلامية . وقام الأتراك بفهرسة بعض المخطوطات ، إلا أنه أشار إلى مشروع كبير لفهرسة كل المخطوطات فى تركيا . ثم قام بعد ذلك بعرض للكتب المغربية الموجودة بتركيا .

وقد عرض الأستاذ **جرمان عياش** ، **واقع الأرشيف المغربى المخطوط** ، إذ تطرق إلى **وثائق الدولة** . ونظرا لأهميتها وكثرتها وغناها فإن تلك الوثائق تتمثل فى الرسائل والظهائر والعقود والمراسيم . وأوصى الأستاذ **عياش** بتجميع الوثائق التاريخية فى مركز خاص بها ، وأن يتم إنشاء فهارس لتسهيل استفادة الباحثين منها .

أما الجلستان الخامسة والسادسة فتناولتا « **إشكاليات تحقيق ودراسة التراث المخطوط للغرب الإسلامى** » الذى يعتبر المحور الثالث لتلك الندوة .

وبدأ الدكتور **محمد السجلماس** بعرض لمجموعة من صور المخطوطات التى يحتوى عليها مؤلفه « **ذخائر المخطوطات الملكية بالمغرب** » . وقام المحاضر بالتعليق على هذه الصورة ، من حيث فن الزخرفة ، والتجميل ، والخط الذى تحتوى عليه هذه المخطوطات . وأكد أن فن الزخرفة والتجميل دخل إلى المغرب والأندلس فى القرن التاسع الميلادى ، ولقى هذا الفن تشجيعا من الملوك والأمراء المسلمين .

أما كلمة الأستاذ **ترمزا بيريز هيجيرا** فقد تركزت حول « **القيمة الوثائقية للمخطوطات الأسبانية من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر والمتعلقة بالحضارة الأندلسية** » .

وتحدث الأستاذ **محمد بن شريفة** عن **الآفاق الجديدة لدراسة المخطوطات فى الغرب الإسلامى** . وأشار إلى أن الغرب الإسلامى كان له حظ وافر وإسهام كبير فى خدمة التراث العربى والإسلامى من خلال المخطوطات ، ومسألة تدوينها والعناية بها .

أما الأستاذ بيتر كوننكسفيلد فقد تناول « **المخطوطات العربية المنسوخة فى شمال أسبانيا النصرانية** » . وتشكل هذه المخطوطات تراثا لثلاث أقليات دينية عاشت فى أسبانيا النصرانية من نهاية القرن الحادى عشر إلى بداية القرن السابع عشر ، ثم قام المتحدث بالتعليق على ٣٧ مخطوطة عربية من أسبانيا النصرانية من بينها معجم لاتينى عربى يعود إلى القرن الثانى عشر . وقد كتبت معظم هذه المخطوطات على الرق .

أما الأستاذة **جوزى بالانيا** فقد تطرقت لموضوع « **المخطوطات العربية والأرشيف فى عصر النهضة فى فرنسا** » . ثم طرحت المتحدثة مجموعة من الأسئلة من بينها : هل عملية الاحتفاظ بالمخطوطات العربية من طرف الفرنسيين فى القرن السادس عشر تدخل ضمن حبهم للعلم ؟ وهل كان فى فرنسا علماء قادرين على دراسة هذه المخطوطات ؟ والجواب على هذه الأسئلة يوجد فى مؤلف سيتم نشره خلال السنة الحالية .

أما الأستاذ **هيربرت لانج** فقد أعطى لمحة عن « **علم الاستشراق فى ألمانيا** » وأشار إلى اهتمام المستشرقين بالإنتاج الفكرى العربى وخاصة الألمان ، إذ أن أعمالهم فى هذا الميدان تفوق الأعمال التى قدمها كل من الانجليز والفرنسيين مجتمعة .

وفى بداية الجلسة السادسة والأخيرة تطرق الأستاذ **محمود علىّ مكى** لموضوع **التراث والمعاصرة** ، باعتباره موضوعا دار حوله الكثير من النقاش ، واشتد حوله الجدل ، واختلفت بصدده الآراء ، مما وسع دائرة البحث فى هذا الموضوع .

وعن « **مخطوطات الزوايا بالمغرب : نموذج تنغملت** » تحدث عنها الأستاذ **أحمد توفيق ليبرز** . إذ تناول أهمية الخزانات بالمغرب وخاصة تلك التى كان لها ارتباط بالدولة . كما تناول دور الزوايا فى نشر الدين والعلم بالمدن والبوادى ، والتى تكونت فيها بجهد شيوخها خزائن تزخر بالمخطوطات العربية الإسلامية .

أما الأستاذ **ماريا ج فيجيرا** فقد سلطت الضوء على « **وضعية البحوث عن**

مخطوطات الموريسكيين » . إذ أن تلك البحوث قد اقتصرت على الدارسين المهتمين بالجانب الرومانسى ، دون الاهتمام بالجانب العربى ، وهنا ما يستدعى زيادة الاهتمام بهذا التراث .

أما الأستاذ **محمد الأمين البان** فقد تناول **وضعية المخطوطات العربية بموريتانيا** . وذكر أن معظم هذه المخطوطات توجد بالزوايا حاليا . ووجه المتحدث نداء إلى الباحثين والمشاركين فى الندوة ، من أجل إنقاذ المخطوطات الموريتانية ، التى تعانى من مشاكل كثيرة ، فى مقدمتها الجفاف الذى أدى إلى مغادرة الشيوخ زواياهم ، وتبعهم الطلبة الذين كانوا مهتمين باستنساخ هذه المخطوطات ودراستها .

وكان آخر المتحدثين الأستاذ **عمر الجيدى** الذى تحدث عن « **مخطوطات على بن ميمون الغمارى فى المكتبة الظاهرية** » . وتناول فى كلمته النقاط التالية :

١ ـــ حياة على بن ميمون .

٢ ـــ استعراض المعروف من مؤلفاته .

٤ ـــ مؤلفاته الموجودة بالمكتبة الظاهرية .

وبعد فإن هذا الزخم الهائل من الدراسات والبحوث التى قدمت لتلك الندوة إنما يدل على أن الاهتمام بتلك الثروة الفكرية ليس وليد اليوم . فكان الأوربيون يهتمون بهذا الزاد الذى لم ينضب بعد ، واستفادوا منه فى معاهدهم ومؤسساتهم . وقد توجت **مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية** إنجازاتها بهذه الندوة المتميزة .

مراجعات

التنظيم الوطنى للمعلومات

دراسة فى تخطيط وإدارة مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية*

تأليف / الدكتور أحمد بدر

عرض وتحليل سهام عبد المنعم أحمد

محاضرة بقسم المكتبات والمعلومات

مركز دراسة الطالبات

جامعة الإمام محمد بن محمد بن سعود الإسلامية

الرياض

مقدمـــة :

تمثل المعلومات موردا استراتيجيا للدول ، إذ أنها من الأهمية بمكان ، بحيث أنها تعتبر العصب الرئيسى لعمليات التخطيط وإتخاذ القرارات ، على المستوى المحلى والوطنى ، والحق يقال أننا نعيش الآن عصر المعلومات . والسؤال الآن : ماهو موقف الأفراد والمؤسسات التى تخطط وتتخذ قرارات دون الإعتماد على المعلومات ؟ هناك بعض المواقف التى يتخذ فيها الفرد قرارات دون الحاجة إلى المعلومات ، مثل المواقف البسيطة التى تتطلب اتخاذ قرار فورى . لكن هناك بعض المواقف الاستراتيجية التى تتعلق بالتخطيط القومى والإقليمى ، والسياسات الإستراتيجية إلى غير ذلك ، يتطلب هذا كله جمع كمية كبيرة من المعلومات من أجل ترشيد إتخاذ القرار ، وبالتالى فالمعلومات على المستوى المحلى والوطنى تحتاج إلى تخطيط لأنها فى هذه الحالة تعتبر موردا استراتيجيا للدولة كما

* بدر ، أحمد . التنظيم الوطنى للمعلومات : دراسة فى تخطيط وإدارة مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية ـــ الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٨ .ـ ٣٣٥ ص .

ذكرنا من قبل . وبالتالى يتطلب جهازاً وطنيا على مستوى عال من الكفاءة والمسئولية ، وله من الصلاحيات وعليه من الإلتزامات ما يؤهله للاصطلاع بمهام التخطيط والتنسيق فى مجال المعلومات على المستوى الوطنى ، ووضع أسس تطوير النظام الوطنى للمعلومات . والمركز الوطنى للمعلومات يحتل مكانا محوريا فى هذا النظام .

أهمية الكتاب :

تنبع أهمية هذا الكتاب من الموضوع الذى يتناوله وهو « التنظيم الوطنى للمعلومات » وتخطيطها وتنظيمها . إذ يحظى هذا الموضوع ليس المتخصصين فى مجال المعلومات فحسب ، بل كافة قطاعات التخطيط والإنتاج والإدارة سواء فى مؤسسات الخدمات أو الإنتاج بالدولة . فالمعلومات — كما ذكرنا من قبل — تساعد على ترشيد اتخاذ القرارات فى تلك المؤسسات الوطنية . ونظراً لما تلعبه المعلومات فى حياة الشعوب ، سواء من الناحية الاقتصادية والإنتاجية ، فإن هذا الكتاب يعتبر دعامة أساسية للعاملين فى مجال تنظيم المعلومات بصفة عامة ، وعلى المستوى الوطنى بصفة خاصة . وكذلك يعتبر دعامة أساسية للدارسين والمتدربين والباحثين فى مجال المعلومات باعتباره مرجعا علميا جديدا .

إضافة إلى ذلك فإن أهمية هذا الكتاب تنبع من خبرات المؤلف الأكاديمية والعملية ، إذ له باع طويل فى هذا المجال . كذلك المصادر العلمية المهمة التى استند إليها المؤلف والتى تعتبر توثيقا للمعلومات المتعلقة بالموضوع .

المستفيدون من الكتاب :

يمكن أن يستفيد من المادة العلمية لهذا الكتاب مايلى :

١ — الدارسون بأقسام المكتبات والمعلومات بالعالم العربى سواء فى مرحلتى البكالوريوس أو الدراسات العليا .

٢ — أعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات ، وكذلك الباحثين المتخصصين فى المجال والذين يعملون على تطويره .

٣ ــ مراكز المعلومات الوطنية بالعالم العربى .

محتويات الكتاب :

يقع هذا الكتاب فى ٣٣٥ صفحة من القطع المتوسط بما فيها العنوان والمقدمة والمراجع وصفحة المحتويات . إذ يشتمل على ستة أبواب موزعة على سبعة عشر فصلا .

الباب الأول :

مواد هذا الباب موزعة على ثلاثة فصول ، إذ يبدأ ببعض التعريفات والمفاهيم فى علوم المعلومات والمكتبات ، وأهمية المعلومات وأساليب تخطيطها على المستويات المختلفة ومسئولية الدولة فى ذلك ، ثم دراسة التتابع المنطقى لسلسلة عمليات التخطيط ومعاييره ، بما فى ذلك متطلبات تصميم النظام القومى للمعلومات وبرمجة الخطة القومية للمعلومات . واستخدام المؤلف مصطلح الوطنى ليكون مرادفا للقومى ، فى مقابل المركز الإقليمى والدولى .

الباب الثانى :

يتألف هذا الباب من أربعة فصول أساسية . إذ كان لمركز المعلومات الوطنى ، هذا الدور المهم ، باعتباره الهيئة المركزية التى يجب أن تكون محور تخطيط وتنسيق خدمات المعلومات بالدولة ، فقد خصص الباب الثانى لدراسة خطوات إنشاء المركز الوطننى وإداراته ووظائفه وتنظيمه وتطويره ، مع بيان دور الدولة ومسئولياتها لا فى إقامة مركز المعلومات الوطنى فحسب ، بل فى إنشاء نظام المعلومات الذى يربط بين أجزاء وعناصر شبكة المعلومات بالدولة ويتضمن هذا الباب كذلك استعراضا لبعض الخطط والبرامج الأجنبية ، فضلا عن استعراض أنشطة بعض المراكز العربية الوطنية والإقليمية والتى يمكن اعتبارها نواه لشبكة المعلومات العربية .

الباب الثالث :

يتألف هذا الباب من ثلاثة فصول ، تركز على العمليات الفنية المتبعة فى مراكز المعلومات فيشير بذلك إلى عمليات اختيار وتجميع وتحليل المعلومات ،

باعتبارها مسئوليات أساسية لمراكز المعلومات المتخصصة أو الوطنية . كما تركز الدراسة على التكشيف والاستخلاص وكيفية الإفادة منها فى مراصد المعلومات ودور التصوير الميكروفيلمى فى حفظ الوثائق والمعلومات . وإن كان هذا كله يخلى السبيل إلى التسجيل والحفظ والاسترجاع والبث الإلكترونى مع تحالف التكنولوجيا المتقدمة فى كل من الإتصال والإتصال عن بعد مع الحاسبات الإلكترونية خصوص المصغرة منها وذلك فى مجتمع المعلومات المستقبلى .

الباب الرابع :

يتألف هذا الباب من ثلاثة فصول ، يتناول فيها خدمات المعلومات وتقويمها ، والانتقال من الخدمات المرجعية التقليدية إلى البحث على الخط المباشر . كما يركز خدمات المعلومات وبث ونشر المعلومات خصوصا بواسطة النظم التفاعلية . ويختتم المؤلف هذا الباب بفصل عن إجراء المسوحات الخاصة بمراكز المعلومات ، وذلك باعتبار المسح واحداً من أهم المناهج البحثية التى نستطيع بها التعرف على الخدمات الفعلية والتخطيط من أجل خدمات أفضل .

الباب الخامس :

ويشتمل على فصلين ، إذ يتناولا الطاقة البشرية وكيفية تكوينها عن طريق الدراسة المنهجية الأكاديمية أو عن طريق التدريب أثناء الخدمة أو بالدورات القصيرة أو الطويلة مع الإشارة إلى المستويات المختلفة المطلوبة لأنشطة المعلومات ومجالاتها مع تفصيل للبرامج التى تقدمت عادة لتغطية هذا المجال ، هذا إضافة إلى التعريف بكيفية وأهمية تدريب المستفيدين ، وهم المستخدمون الأساسيون لمراكز المعلومات .

الباب السادس :

يتألف هذا الباب من فصلين ، إذ يتناول التعاون الدولى والعربى ، وكيفية الإفادة من التطور العلمى والتقنى فى هذا المجال خصوصا بالنسبة للبونيسست (النظام العالمى للمعلومات العلمية) والذى صدرت عنه تقارير عديدة شملت

توصيات ذات أهمية خاصة للدولة النامية ومن بينها الأقطار العربية . ومن أهم تلك التوصيات :

« لابد من وجود هيئة حكومية على المستوى الوطنى ، وذلك للقيام بتطوير خدمات ومصادر المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ، ويجب أن تعمل هذه الهيئة وتلك الخدمات على الاشتراك فى البرنامج التعاونى الدولى ، بما يتفق مع مبادىء وأهداف اليونيسست » .

خاتمة :

وفى ختام هذا العرض ، تجدر الإشارة إلى أن الكتاب الذى بين أيدينا إنما هو تطوير وتحديث لدراسات سبق وأن قام بها المؤلف ذكر فى متن كتابه ، وقد أفاد الكاتب فى هذا التطوير من الدراسات والبحوث الصادر بالإنجليزية وكذلك من بعض الترجمات والبحوث العربية التى جاءت فى نهاية الكتاب . وتجدر الإشارة إلى أن أستاذنا الدكتور أحمد بدر لم يشير من قريب أو بعيد الدراسات التى تناولها الدكتور على إبراهيم النملة فى رسالته للدكتوراه حول موضوع الكتاب وقام بعرض بعض فصولها فى المجلات العربية المتخصصة .

والجدير بالذكر أن هذا الكتاب لايعالج تخطيط المعلومات فى المجالات العلمية والتقنية فحسب ، بل يصلح أيضا بالنسبة لخدمات التوثيق والمعلومات فى المجالات الاجتماعية والإنسانية .

كلمة أخيرة أن هذا الكتاب هو إضافة جيدة للمكتبة العربية ولأدبيات الموضوع ، وإضافة إلى إفادته لقطاع عريض من الممارسين والدارسين فى مجال المكتبات والمعلومات ، فضلا عن المخططين ، ومتخذى القرار ، على مختلف مستوياتهم .

المعجم الموسوعي

لمصطلحات المكتبات والمعلومات

إنكليزي - عربي

أحمد محمد الشامي　　　سيد حسب الله



يحتوى هذا المعجم على ١٣٦٣٢ مصطلح ، مزود بالرسوم والصور الإيضاحية — ١٢٠٦ صفحة .

يطلب من دار المريخ للنشر ، ومن وكلائها في العالم العربي .

14. See, Thomas B. Sheridan, "Computer Control and Human Alienation, "**Technology Review,** 83(1):60-67, 1980; and Jerome Ravetz, "Computers and Ignorance," **Afkar/Inquiry,** 3(9):40-44, 1986.
15. Sherry Turkle, **The Second Self: Computers and the Human Spirit,** New York, Simon and Schuster, 1984.
16. Harlan Cleveland, **op. cit.,** p. 270.
17. Ann K. Finkbeiner, "Supercomputers," **World and I,** 1(11):172-83, 1986. ENIAC was impressive: 80 feet long and 8 feet high, weighing 30 tons, with 18,000 vacuum tubes, 70,000 resistors, 10,000 capacitors and 1,500 relays. It had a memory capcity of 20 words and was programmed by setting 6,000 dials and switches, a task that took a crew of workers many hours!
18. Michael Tucker, "Coming Next from Japan: The Bionic Computer?", **Mini-Micro System,** July, 28-30, 1986.
19. See, for instance, Hubert L. Dreyfus and Stuart E. Dreyfus, **Mind Over Machine: The Power of Human Intuition and Expertise in the Era of the Computer,** New York, Free Press. 1986.
20. **ibid.,** p. 75.
21. See, for details, Daniel Goleman, "Holographic Memory: An Interview with Karl Pribram," **Psychology Today,** 12 (February): 80, 1979.
22. Edward Feigenbaum, "The Art of ARtificial Intelligence: I. Themes and Case Studies of Knowledge Engineering," in: **Proceedings of the Fifth International Joint Conference on Artificial Intelligence,** Pittsburgh: Carnegie-Mellon University, Volume 2, 1977, pp. 1014-29.

7. **ibid.**, p. 271.
8. **ibid.**, p. 271.
9. For a detailed listing, see, Alvin M. Schrader, "In Search of a Name: Informaiton Sceince and its Conceptual Antecedants," **Library and Information Sceince Research**, 6:719-25, 1984.
10. See, for instance, S. Parvez Manzoor in **Afkar/Inquiry,** 3(1):34-39, 1986, where the author gives a general account of the works of Harold Innis and Marshal McLuhan only to argue that "Muslim thinkers have not been altogether oblivious of the importance of communication media in determining the cultural profile of the Muslim civilisation." However, without naming those "Muslim thinkers", he moves on to say that "the confusion of **form** and **meaning** in a communicational (sic) environment has been a favourite theme with the Sufis," (p. 39). Nothing could be more simplistic than this in the face of what we know about the attributes, characteristics and inter-relationships of information.
11. Ziauddin Sardar, **Information and the Muslim World: A Strategy for the 21st Century,** London, Mansell, in press.
12. **ibid.**
13. See, for instance, S. Parvez Manzoor in **Afkar/Inquiry,** 4(5):44-48, 1987, weher he verges at sensationalism about data gathering function of computers. It is common knowledge in computer circles that mishinfomration about computers is spread by none other than computerphobes. The intellectual challenges of Information Age can hardly be shunned through such a phobic behaviour. Not only that, we need to put our act together on certain fundamental bits of information - for instance, as a backslide of scholarship, the author characterizes Charles J. Adam's **A Reader's Guide to the Great Religions** as a bibliography, (q. v., p. 46).

NOTES

1. For instance, see, Mumtaz A. Anwar, **Information Services in Muslim Countries,** London, Mansell, 1985, as a resouce guide to expert studies and reports on library, information and archive services.
2. Kenneth E. Boulding, "Notes on the Inforamtion Concept," **Explorations** (Toronto), 6:103-4, 1955. Other authors like Harold Innis and Marshal McLuhan have addressed the interaction between environmental perception and cultural substrates in the process of communication. See, for instance. **Empire and Communication** and **Media is the Message,** respectively. Inspite of their celebration as the media gurus, their theories are not necessarily congruent with what is propounded in other disciplines like neurolinguistics, cognitive science or biocommunication. While they may have enlightened readers on the subject of "media politics", they have not given a new insight into the thorny question of "What the mind's eye tells the mind's brain."
3. See, al-Farabi's **Al-Jami',** pp. 150-76; quoted in E.A. Myers, **Arabic Thought and the Western World,** New York, Frederick Ungar, 1964, pp. 25-27.
4. See, **Oxford English Dictionary.**
5. Al-Ghazali, **Kitab al-'Ilm,** tr. by Nabih Amin Faris, 2nd rev. ed., Lahore, Sheikh Muhammad Ashraf, 1966, p. 37.
6. Harlan Cleveland, "Educating for the Information Society," In: **Challenges and Opportunities: From Now to 2001,** edited by Howard F. Didsbury, Jr., Bethesda, Maryland, World Future Society, 1986, p. 270.

context, we would like to present a survey of the existing data base services in various Muslim countries, accompanied by a critical evaluation of their conceptual and operational details. In reference to knowledge engineering, we would be particularly interested in presenting a state-of-the-art survey of multilingual word processing, especially for the Arabic language for we believe that a resturcturing of knowlege resources in the Muslim world must be based on the widespread use of the Arabic language. We would, therefore, see what technolgical options are available in this field and what is possible in the near future.

In our reflections on the theme of Information and the Muslim World, the preliminary evidence points to the open domain of epistemology, where we must begin our task. It would be the task of shaping a strategy for coping not only with the run-of-the-mill communication media, but with information in its totality - in its conceptual as well as technological domain.

tion or whatever. However, the goal of knowledge engineering is to amplify human understanding rather than substitute machine intelligence for human intelligence. Knowledge engineering is emerging as an interdisciplinary pursuit involving cognitive science, educational technology and human factors research.

Knowledge engineering is significant from yet another perspective. It is a restructuring of knowledge so that it become more accessible to human beings. It is not simply the task of putting the existing repositories of knowledge into computers that may later be accessed through mundane retrieval systems. Knowledge engineering involves the restructuring of knowledge so that it can be flexibly presented in varying formats for different contexts of usages. For instance, the use of computers for printing and publishing - the so-called desktop publishing and the familiar operations like word processing can be described as rudimentary forms of knowledge engineering. Certainly, man-machine interaction will imporove and so will the technology. For example man-machine interface through voice technology has already become a reality. My own telex connection with the AT&T can be accessed through synthetic speech. All incoming telexes are stored that I can access through a simple phone call and "listen" to the telex messages. It is predicted that in near future, computer-assisted instruction will rely more on the knowledge-graph paradigm than the simple man-machine interface that was beased on the concept of mastery learning. Similary, scholarly output will come to have a different format. Authors could write, depict in graphics, get immediate feedback and check if they stand a chance for being the best "onliner" as compared to the best-seller.

The next stage in our discussion takes us to the subject of what the Muslim world has done so far in actually assimilating the new information technologies or rejecting them. In this

information processing. A contradiction in terms? Perhaps, yes. Because we are still skeptical whether the name knowledge engineering really deserves the designation it purports to represent. The semantics beside, knowledge engineering is the application of systematic techniques to the managment and utilization of knowledge. It is the widenspread availability of high-resolution graphic capabilities that lies at the heart of knowledge engineering. These tools will cause fundamental changes in our modes of learning, managing and using knowledge. They will come to represent novel ways of organizing and representing knowledge and in the conscious development of paradigms and new methodologies. It is predicted that by the year 1990, knowledge engineering will be as vital a specialty of computer science as software design and software engineering.

In essence, the discipline is no stranger to either computer sceince or artificial intelligence - in fact, it borrows from both of them for its sustenauce. However, the power of computer to manipulate graphics-based information stimulates research in knowledge engineering. As a matter of fact, the term knowledge engineering was coined by Edward Feigenbaum in the context of artificial intelligence and defined as "the art of bringing the tools and principles of artificial intellignece to bear on application problems requiring the knowledge of experts for their solution.[22] Feigenbaum's view, as in the case of artificial intelligence, is that knowledge engineering is the art of representing knowledge so that it can be used by computers to perform "intelligent" tasks. Nonetheless, the contemporary thinking on the subject is broader than that. It includes building of knowledge structures that can serve as an aid in human understanding. We should remember that knowledge engineering for human understanding is motivated by a paradigm that is essentially different from that which sparked the development of Expert Systems. To them you may attribute the oftfamiliar cliche of dehumanization, automa-

The authors have provided another corroboration to their skills model by relying upon Karl Pribram's studies of the holographic brain. Since the human brain, according to neurophysiological postulates, works, at least at times, holographically by superimposiing the experiences of whole situations and matching against their similarities, the analogous is not to be found with the digital information processing systems. Thus, Edward Feigenbaum's claim that "we have the opportunity at this moment to do a new version of Diderot's **Encyclopedie,** a gathering up of all knowledge - not just the academic kind, but the informal, experiential, heuristic kind, "and the braging that, courtesy of Knowledge Information Processing Systems (KIPS), we will gain "access to machine intelligence - faster, deeper, better than human intelligence" may not be rationally as well as empirically valid.[21] We may add to the authors' observation that there is yet another domain of neurophysiology - cerebral hemispheric functioning - that may provide further insight into the holographic modes of human brain funcitions. Roger Sperry's work is indeed relevant in this case.

Our brief account of artificial intelligence was aimed at showing both sides of the picture. It is a folly to assert that the western science does not have its own critics. It does have. True that the whole system operates within its own paradigm and to the limits of its worldview. But that should not be an obstacle in our synthesis for a new information strategy. Woe to those who want to put the ummah to slumber by equating the rise of artificial intelligence to the level of demi-god. Is it not a reflection on their own perception of the historical workings of science and technology in the occident? Otherwise, their reaction to artificial intellignece would not evince a sense of the medieval Christian dogmatism.

In condtrast to artificial is intelligence, knowledge engineering represents a somewhat more refined approach to

software routine for an Expert System under $100. The work on artificial intelligence began with Alan Newell and Herbert Simon at the Rand Corporation. They showed that computers represent physical symbol systems that can be made to stand for anything. Further, the features of the actual world could be represented through these symbols and computers could be programmed to relate to these features. Certainly, the artificial intelligence has its own critics.[19] Preposterous it is to talk of machines who think! On the other hand, proponents of artificial intelligence see it surpassing their own. The truth about artificial intellignece must, therefore, lie somewhere in the middle.

Dreyfus and Dreyfus have offered, perhaps, the best criticism of artificial intelligence. They have based their argument on a simple criterion: skill acquisition. They recognize five stages in the process, namely, novice, advanced beginner, competence, proficiency, and expertise. They argue, on the basis of this skills model, that the expert cannot articulate the rules he is following. This, in turn, explains why Expert Systems are not as good as experts themselves. According to them:

> If one asks the experts for rules, one will, in effect, force the expert to regress to the level of a beginner and state the rules he still remembers but no longer uses. If one programs these rules on a computer one can use the speed and accuracy of the computer and its ability to store and access millions of fact to outdo a human beginner using the same rules. But no amount of rules and facts can capture the knowledge an expert has when he has stored his experience of the actual outcomes of tens of thousands of situations.[20]

at least 100 supercomputers opertive in the United Staes. Better than anything else, these supercomputers have operationalized the concept of resource-sharing - the motive behind this "altruism" may not be that moralistic for the prohibitive cost of the machine. At least eleven other countries are known to have supercomputers. The only Muslim country possessing one is Saudi Arabia - but that again as a part of the Aramco paraphernalia.[17] Beyond the world of supercomputers lies the universe of bionic computers. Based on the concept of molecular computing, or the biochip, it is a tantalizing technology even though its implementation may not come in near future. The idea for molecular computing is derived from advances in synthetic chemistry and biotechnolgoy that will make it possible to manufacture electronic components from individually-tailored molecules. The objective is to induce molecular components to assist in their own assembly in the like of a DNA molecule. For instance, researchers are already investigating the possibility of increasing the information capcaity of laser optical disks by biofabrication techniques. Since these disks are limited in the amount of stored information by the size of the area that can be marked by a laser (the so-called laser spot), through biofabrication, it would be possible to store 10,000 bits of information in a single laser spot.[18]

With this phenomenal growhth of the computing power, the art (or science) or artificial intelligence and knowledge engineering is crossing new frontiers in information processing. In layman's terms, artificial intelligence is concerned with creating and studying computer programmes that exhibit behavioural characteristics we generally identify as intelligent in human behaviour - knowing, reasoning, problem solving, understanding language and reasoning. Already, rule-based Expert Systems are operative in the fields of medical diagnosis, geological surveying and computer system configuration. In fact, for your own personal computer, you can buy a

be like in the future" she set out to find "what will we be like?" Her study of the computer culture reveals the intensity of the relationship between individuals and machines. Working with computers, Turkle concludes, forces people to reflect on whether they themselves are "programmed" or free. It elicits, in some, a new wave of mechanical determinism, but in others it evokes a powerful romanticism and a renewed sense of self-determination. The computer becomes, in some way a Second Self.[15]

Therefore, without repeating the obvious and risking the accusation for slogan-mongering, let us turn to the question of artificial intelligence and knowledge engineering - the two areas that we circumscribed for the present study.

First whether we like it or not, computers are here to stay. They will not disappear with our whimsical thinking or through the **karamat** of a **fakir** - a possible scenario by those who seek sufi roots in computer communication! Their impact upon society will grow - more than ever before. As the new technology gets more sophisticated in its methodology as well as economics, more and more people will be the part of the informatized society. It will come to have a greater share of our economies. For example, in the United States alone, according to recent estimates, information sector comprised nearly 56% of the country's economy. By the end of this centrury, nearly two-third of all work in the United States will be information-oriented or information-related.[16]

The computing power will grow immemsely. For instance, supercomputers are a reality today. Compared to the "analytical engine" of Charles Babbage (some 150 years ago) and the ENIAC publicly unveiled (developed in secrecy) in 1946 by J. P. Eckert and John Mauchly, supercomputers now can process between 400 million and 800 million operations every secon! With a price tag of $10 million to $20 million, there are

the communication media, makes a mockery of Muslim reflection on the subject.[13] If nothing else, the question of incremental information is relative to the age and time as much as it is contingent upon the availability of tools of information. One of the obvious reasons for this Muslim infophobia is that the west possesses certain high-speed information processors whereas they are still dabbling with the nostalgic past.

There cannot be two opinions that the irrelevant must be purged from the store of the relevant. However, if the Muslim predisposition is to characterize the western information "empire" as irrelevant, where on earth would they find the relevance. There is little wisdom in re-inventing the wheel; instead, they should invent something that supercedes the fast computers. In essence, the problem of relevance will not be solved by name-calling; it requires tangible epistemological as well as technological solutions. Once information is perceived in its conceptual and disciplinary totality, Muslim intellectuals need to synthesize an epistemic approach that would form the basis for an information strategy. As Sardar has pointed out in his "definition", the transfer of information from the west needs to undergo an evaluation of its pros and cons where the question of relevance is settled, to some extent.

There is a substantial body of literature on the societal impact of computers. From personal alienation to vast unemployment - all kinds of real and fictional fears have been expressed about the onslaught of computers.[14] We are of the opinion that Muslims need to clear the cloudy vision and evaluate these information technologies at their own worth, not forgetting the questions of societal relevance for the Muslim ummah. For instance, we need to look at the alternative view as well. In this context, the intensive studies by Sherry Turkle deserve consideration. Not interested in the so-called instrumental computer and the question "what will the computers

> world, information has true meaning when it is generated within the knowledge base of Muslim society or, when it has to be transferred, is integrated and synthesised with the world-view of Islam. Information makes a positive contribution to society when it exists in complete synthesis with societal knowledge and cultural wisdom. Without this integration and synthesis, it becomes a burden on society, and could result in disintegration and fragmentation of both society and the minds of individuals.[12]

One can hardly afford to disagree with Sardar's comments. However, we would like to add that the task ahead for Muslim intellectuals is to synthesise information in its conceptual totality within the world-view of Islam and, as Sardar has suggested, integrate it with the societal knowledge. This is where the question of relevance of information acquires its paramount significance. In other words, information, synthesized from its conceptual core and multi-interdisciplinary perspectives made relevant for the Muslim world.

In addressing the question of relevance of information, we would like to point out that it has become almost an obsession with certain Muslim writers to indulge in a self-decepption by assuming that the so-called Information Age is but a manifestation of useless information. It is the oddity of perception to postulate that the quantitative increase in information in the contemporary world is inherently the loss of knowledge, or that incremental information is inversely proportional to the deficiency of wisdom. Nothing could be closer to absurdity. One may make sense by saying that the massive information has little or nor relevance for the urgent problems facing the Muslim ummah, but to make sweeping generalizations about information, particularly when the sum knowledge of the writers appears to be the concept of information as exploited by

information that we have discussed in the previous pages. However, it seems that the main thrust of the author is the usefulness of information in decision making. If this is the case, we would like to comment that it is common practice to perceive information in a value framework. That is to say, the value of information in decision making. The belief implies that information, when utilized for decision making purposes, tends to minimize the uncertainty factors. Thus, the logic would be that more information you have, less uncertainty would there be. This presumption about the role of information in decision making does not hold true in all situation. For instance, the sensory information received by human beings does not necessarily reduce uncertainty about the phenomenon. On the contrary, there may be bits and pieces of information that do just the reverse - increase uncertainty. Insofar as a general conceptual basis for decision making is concerned, Sardar is right in attributing the value of usefulness to information as a definitional criterion. However, he is aware of the complications of in evolving a definition of information when he comments that, "As such, I offer not so much a definition but more a way of looking at information."

In our earlier observation that information and knowledge must be explored from a Muslim epistemological viewpoint, we have emphasized that Muslim scholars, of necessity, viewed the societal relationship of knowledge as its constituent element. In other words, neither the production nor the utilization of knowledge was devoid of its moral, ethical and social milieu. In this context. Sardar has observed:

> It is obvious that in this notion information only becomes useful when it is integrated with societal knowledge. Only when it is seen within the context of its generation and use does information become meaningful. In the context of the Muslim

warning is in order for those Muslim writers, whose naive perception is limited not only in characterizing information to the popular communication meida alone but making fantastic jumps to Muslim sufi tradition for a theory of communication![10]

The multidisciplinary and interdisciplinary nature of information, therefore, may include the study of all or a combination of the aforementioned areas. However, information science, deriving many of its paradigms from other disciplines, may be described as the discipline exclusively concerned with the systematic study of information. Computers as processors of electronic information may be considered one of the major tools of information science while the discipline known as library and information science is an applied science that seeks to implement modern information technology in the traditional library settings.

Following a brief review of the conceptual and disciplinary diversity that surrounds the word 'information', is there a comprehensive definition of what information is. Ziauddin Sardar has recently attempted one:

> Information is a multi-dimensional proposition(s) with absolute, and objective as well as subjective and cultural components, extracted, deductively or inductively, from raw data gathered selected and organised on the basis of a world-view, national needs, institutional demands and/or personal philosophy to increase its usefulness in decision making, planning and goal-seeking actions. The methods used for processiong the data and concepts for its analysis are geared to achieve this condition.[11]

This "definition" appears to cover many of the aspects of

Documentation
Psycholinguistics
Cybernetics
Information Science
Cryptography
Decision Theory
Semantics
Phonetics
Neurophysiology
Operations Research
Psychobiology
Genetic Information Theory9

These names do not appear in any hierarchy for that is not feasible, given the diversity of the subject matter investigated through these specialties. Moreover, there may be questions whether one discipline is a fully-fledged, independent member of the academic consortium or the sibling of a metadiscipline; whether one is merely a specialty and not a mature discipline. These questions are irrelevant since we are not making a disciplinary judgement or a cooresponding evaluation. Suffice it to say that it is not only the cultural or perceptual bias that is important in the study of information, but the disciplinary bias is perhaps more important in this context if we are to be successful in an unabridged exploration of the vast sphere of information.

The disciplinary perspective on information is important from yet another position. It is no secret that the academicians working in their own discipline or specialty grow accustomed to the precepts and paradigms that characterize their functions. In relation to information, therefore, a psychobiologist is highly unlikely to encounter and assimilate what genetic information theory has to offer. Undoubtedly, this is a question of levels of information that in turn determines its relevance as well as clues to its nature. Nevertheless, a word of

search for new meanings in the 'informatized' society. No more the simple duality of **al-'ulum an-naqaliyyah** and **al-'ulum al-'aqliyyah** should suffice for the prurpose of evolving a Muslim perspective on information. Whatever we have discussed upto this point in the context of information and knowledge, brings out the fact that any Muslim discourse on the subject would remain incomplete without establishing a conceptual mold that incorporates the nature and characteristics of information, value-orientation of information, and its transformation (or otherwise) into knowledge. We emphasize it because the new information technologies are at the heart of changing our concept of information and, therefore, likely to have a lasting impact on the way knowledge is conceived, generated, disseminated and utilized.

In order to accenturate how pervasive, yet at the same time varied, is the concept of information consider, for a moment, only some of the names from more than two dozen academic disciplines that are, by and large, information-oriented. This catalogue of disciplines provides us with a quick approach to illustrate the various avenoues to the study of information. Thus, the cognate disciplines/specializations that may be considered under the rubric of 'information' are:'

Lexicography/Lexicology
Computer Science
Communication Theory
Pattern-recognition
Bibliometry
Robotics
Systems Analysis
Cognitive Science/Cognitive Neuroscience
Artificial Intelligence
Knowledge Engineering
General Systems Theory
Library Science

> however, is wholesale, pervasive, and continuous. In the era of the istitutionalized leak, monopolizing information is very nearly a contradiction in terms; that can be done only in more and more specialized fields, for shorter and shorter periods of time.[8]

Finally, according to Cleveland, the concept of information sharing is dervied from the norm that ideas and facts can be shared as compared to the exchanges transaction for saleable commodities. For him an information-rich environment is a sharing environment with its own conventions, rules and ethical codes different from "those created to manage the zero-sum bargains of market trading and traditional international relations."

The six characteristics, as defined by Cleveland, have the overwhelming influence of a society in which the author lives. For example, the diffusive attribute of information is limited to information leaks; Cleveland fails to articulate it in any other manner, say, for instance, dissemination. Similarly, the attributes of resourcelessness! (not resource-hungry) and information sharing carry the imprint of western industrialized society. What better example could be given for the reflection of a worldview?

The culturally biased characteristic of information notwithstanding, information, where it conveys the mesning of being told, is a process; whereas, knowledge, as it connotes knowing, would be regarded as a state. That knowing occurs through, what Michael Polayni describes as, 'tacit' channels excludes the role of information as a process leading to the state of knowledge. Moreover, human thought processes prechlude information per se in the generation of new knowledge. In fact, the inevitable relationship between information and knowledge forms the core of the Muslim epistemological

already makes a contribtution to the U.S. economy that is several times the contribution of computer hardware), and agencies for publishing, advertising, public relations, and government propaganda to spread the word (and thus to enhance the word's value)."[6]

For information, unlike steel and automobile industries, minimum or remarkably sparing biological and physical resources are required. It is interesting that Cleveland, apparently defending the charge of western exploitation of the world resources, argues: "Investments, pricing policies, and power relationships that assume the more developed countries will gobble up disproportionate shares of real resources are overdue for wholesale revision."[7] His apology is that the charge for impropriety is uncalled for because in order to generate vast amount of information, only the bare minimum resources are utilized.

In elaborating upon information being substitutable, he is of the opinion that physical matter, capital and labour are replaced by information. An example would be the displacement of labour force by automated assembly planted and robotics. That information is transportable is obvious by the fact that words, numbers and images can be electronically transmitted. Cleveland's belief that information is diffusive is solely based on his perception of the 'leaks' of information in corporate or bureaucratic environments. For instance, he observes:

> Information tends to leak - and the more it leaks the more we have. It is not the inherent tendency of natural resources to leak. Jewels may be stolen; a lump or two of coal may fall off the railroad car on its way... there is an occasional spillage of oil in the ocean. The leakage of information,

"information" necessitate that a differention be made between information and knowledge. Understandably, this is one of the issues of epistempological concern and gains a much greater importance when studying the releveance of information for the Muslim world.

It may be agrued that neither knowledge nor information needs to be pertinent to qualify for this designation since expressions like "useless information" and "useless knowledge" would indicate that usefulness is not a criterion for definition of the either one. On the contrary, the classification of social value of knowledge by Imam al-Ghazali (450-505/1058-1111), among others, into three areas as **Mahmud** (praiseworthy), **Madhmum** (blamesworthy), and **Mubah** (permissible) is an important reminder that Muslim epistemological discourse does not ignore the social relevance of knowledge.[5] In other words, it encompasses a value framework that is responsible for the generation of knowledge in the first instance. This applies, both in letter and spirit, to the generation of information as well since information, no matter how it is defined, plays a definite role in the gradual build-up of a body of knowledge.

What are some of the major characteristics of "information"? Cleveland has identified the following:

1. Expandable
2. Not Resource-Hungry
3. Substitutable
4. Transportable
5. Diffusive
6. Shareable

In explaining expandability of information, he relies upon John McHale's **The Changing Information Environment** that information expends as it is used. "Whole industries have grown up to exploit this characteristic of information: scientific research, technology transfer, computer software (which

> which is inconsistent with the basic pattern of the mental structure, but which is of such a nature that it cannot be disbelieved hits the structure, which is then forced to undergo a complete reorganization.

What Boulding appears to be arguing is the relationship between physical basis of perception and sensory information. From the both neuropsychological and neurophysiological viewpoints, the distinction between information and knowledge corroborates his general observations. It is interesting to note here that one of the greatest scholars and the first Muslim commentator on Aristotle, Abu Nasr al-Farabi (258-339/870-950) had expressed ideas similar to Kenneth Boudling. According to al-Farabi, human mind is **tubula rasa;** sensory information is the source of ideas. The sensations experienced are not forgotten and the process by which the past sensory experiences are revived is the process of imagination **(al-mutakhayyilah).** The power which enables us to combine and divide images is the cogitative **(al-mufakkarah)** and the power to recall a past experience is called memory **(al-hafizah az-zahirah).**[3] Extrapolated to its ancient philosophical roots, we may end up deliberating upon the mysteries of mind over matter - the subtle discourse that continues to baffle many a mind (and brain, too!).

The word "information" is derived from the Latin **informare** that means "to put into form." The noun "information", as a custom, has two meanings: i) "that of which one is appraised or told; intelligence, news; and ii) "the action of informing; the action of telling or (the) fact of being told of something." The verb "to inform" means "to form (the mind, character, etc.) especially by imparting learning or instruction." More frequent usage means, "to impart knowledge of some particular fact or occurrence; to tell (one) of somethings."[4] Thus, even the basic lexical meanings of

generated since the dawn of human history, and an unprecedented increment in the volume of available information continues to actuate itself. Yet it has confronted us with its own paradoxes. For instance, the promise of A 'paperless society' seems to have been forgotten in the face of an endless deluge of paper: it is estimated that by the year 2040 there will be some 200 million different books requiring an estimated 5,000 miles of shelving space and an aditional 750,000 drawers of card catalogues alone.

A French coinage "l'informatisation de la societe," i.e., the informatization of the society manifests some sense of the implications of the new technologies. In spite of that the triangle - data, information, knowledge - may not hold true for we know that no single component of the triangle is an equivalent of, or a substitute for the other. In other words, information may or may not impart knowledge as data may not always convey information. In the words of Kenneth E. Boulding:[2]

> We cannot regard knowledge as simply the accumulation of information in a stockpile, even though all messages that are received by the brain may leave some sort of deposit there. Knowledge must itself be regarded as a structure, a very complex and frequently quite loose pattern... with its parts connected in various ways by ties of varying degrees of strength. Messages are continually shot into this structure; some of them pass right through its interstices.. without affecting any perceptible change in it. Sometimes messages 'stick' to the strucutre and become part of it... One of the most interesting questions in educational theory and practic is under what conditions does it fail to 'take hold' of the structure of knowledge... Occasionally, however, a message

an exercise in futility to talk of "information" without a consideration accorded to the nature and relevance of "inforamtion".

Given such a wide-ranging perspective on the subject, this paper shall be resricted to an exploration of the concept of information and its contemporary manifestations through the use of computers or the emergence of new disciplines, such as, artificial intelligence (AI) and knowledge engineering (KE). It will be necessary to leave out the study of some of the more traditional modes of information storage and retrieval, including library development, documentation and bibliographic services etc. This exclusion from the present discussion by no means belittles their contribution to the multidisciplinary structure of information. On the other hand, it is compensated for, to some extent, by the fact that many Muslim countries already possess an equivalent of a National Information Centre that performs some of these functions, **albeit** at a **rudimentary level.** Furthermore, some evaluative studies on the subject are available for further perusal[1]. Nonetheless, we will make an appropriate reference to traditional services in the context of the impact of emergent information technologies.

Our predominant concern with the new information technologies is warranted by a number of considerations, some of which will become evident during the course of the present discussion. However, it is necesary to point out that the rapidity with which information technologies have permeated the contemporary society, and may do much more so in the future, merits our immediate attention. Indeed, the euphemistic characterization of our times as the Information Age is a realistic depiction of the information phenomenon. Never before in history humankind had possessed the competence to generate, disseminate, utilize or control so much information in so many discrete ways: the information produced during the last two decades alone overshadows the sum information

INFORMATION AND THE MUSLIM WORLD PRESENT DIRECTIONS AND FUTURE IMPERATIVES

Dr. Munawar A. Anees
5400 N. Sheridan, No. 519
Chicago, IL 60640
U.S.A.

The word "information", simple though it may sound, is not a monolithic term. For those who deal with "information" in any of its multi-faceted aspects, it may mean different things at different levels. To those who interpret its elements, techniques, functions, characteristics and properties, "information" may appear to be a distinct whole, depending on a particular methodological perspective employed in the study of "information". Yet for others, it may simply mean anything ranging from instrument reading to weather forecasts. Whatever may be the paradigmatic constraints, at the outset, we must bear in mind that an all-inclusive definition of information is extremely difficult, if not impossible. The impasse in evolving a comprehensive operational definition of information is created by the very fact that information is perceived in so many diverse styles that a single definition may not be universally applicable. Having said that, the theme of this paper "Information and the Muslim World," must, therefore, be circumscribed appropriately. In other words, by delving into this theme, one needs to define as to what kind of relationship is being sought between the so-called "information" and the Muslim world. It would be



☐ Issued Quarterly by:
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

☐ For Correspondence and Subscription

- Mars publishing House
P.O.Box: 10720
(Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
121 El Tahrir St. Dokki Cairo
Egypt

☐ Annual Subscription:

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US$).
- Others (60 US$).

Studies

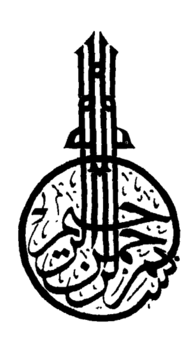
☐ **Reports**

☐ **Reviews**

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

Volume 8, No.3
July 1988





السنة الثامنة ـ العدد الرابع

أكتوبر ١٩٨٨ م صفر ١٤٠٩ هـ

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

القسم العربى ص ١ - ١٧٦ . القسم الانجليزى 18-1

□ المراسلات والاشتراكات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريخ ــ المملكة العربية السعودية
الرياض ــ ص.ب ١٠٧٢٠
(الرياض ١١٤٤٣) .
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع
التحرير ــ الدقي ــ القاهرة ــ مصر

□ الاشتراك السنوي : ١٢٠ ريالا سعوديا بالمملكة ــ ٤٥ دولارا أمريكيا لكافة الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

دار المريخ للنشر

□ تصدر هذه المجلة فصليا
عن دار المريخ من لندن - بريطانيا

في هذا العدد

□ دراسات :

□ تقارير :

□ عروض رسائل :

□ القسم الانجليزي :

• قواعد النشر

١ – مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات فى العام ، صدر عددها الأول فى يناير ١٩٨١ م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .
٢ – تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد
٣ – تخضع الدراسات المقدمة للنشر فى المجلة للتحكيم العلمى .
٤ – يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تتصدر البحث .
٥ – ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصينى على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .
٦ – يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التى يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضح خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .
٧ – يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .
٨ – يفضل كتابة المصادر والحواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي .
٩ – أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .
١٠ – يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .
١١ – لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .
١٢ – تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .
١٣ – تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم فى خدمة أهداف المجلة ، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .
١٤ – تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذى نشر به البحث أو المقال .
١٥ – تمنح المجلة مكافآت عن المواد التى تنشر بالمجلة .
١٦ – توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ – الرياض : ١١٤٤٣ – المملكة العربية السعودية

دراســـــات

الاتجاهات الماضية والحاضرة لنشر الكتب في المدن المصرية خارج القاهرة

دكتور محمد المصري
قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب
جامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)

ملخص : *تتناول الدراسة : البدايات الأولى وتطور النشر في المدن المصرية خارج القاهرة ، وإسهام تلك المدن في النشر من حيث الحجم والتطور ، والناشرون من حيث فئاتهم ، والعلاقة بين فئات الناشرين وأماكن النشر ، والاتجاهات الموضوعية ، واحتمالات المستقبل .*

اهتم الباحثون بدراسة حركة نشر الكتب في مصر ، فقد قدم الدكتور شعبان خليفة دراسته لحركة النشر في مصر بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٦٩[1] ، وقدمت الدكتورة عايدة نصير دراستها لحركة نشر الكتب في مصر في القرن

التاسع عشر[٢] ، وهناك دراسة يجرى إعدادها للباحثة سميرة خليل تسد الفجوة الزمنية بين الدراستين فتتناول حركة نشر الكتب فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين . وبهذا تكتمل حلقات دراسة حركة نشر الكتب فى مصر منذ البداية حتى عام ١٩٦٩ .

والحقيقة أن هناك عددا من قضايا النشر بعامة ونشر الكتب بخاصة فى مصر* ، ومن القضايا الجديرة بالبحث قضية نشر الكتب فى المدن المصرية خارج القاهرة ، فرغم أن العاصمة هى مركز نشر الكتاب فى مصر ، إلا أنه قد لوحظ وجود حركة لنشر الكتب خارج العاصمة لم تعرف أبعادها بعد . فالهدف من هذا البحث هو الكشف عن الاتجاهات الكمية والجغرافية ، والناشرين ، والموضوعية لهذه الحركة فى الماضى والحاضر .

ولذلك فإن حدود هذا البحث جغرافيا تشمل جميع المدن المصرية غير القاهرة ، وتمتد زمنيا منذ تاريخ نشر أول كتاب فى مصر خارج القاهرة حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، كما يتناول هذا البحث جميع فئات الكتب . ويعتمد البحث على ما يتم رصده من بيانات عن الكتب المنشورة فى هذه المدن فى المصادر الببليوجرافية التى تغطى الانتاج الفكرى من الكتب المنشورة فى مصر ، منذ بدايات هذا النشر فى القرن التاسع عشر حتى نهاية عام ١٩٨٥ .

أولا : البدايات الأولى وتطور نشر الكتب فى المدن المصرية خارج القاهرة :

نحن نعلم أن المطبعة التى أحضرها نابليون بونابرت مع حملته إلى مصر سنة ١٧٩٨ م ، تعتبر أول مطبعة عرفتها مصر ، وهى المطبعة المعروفة باسم

* هناك دراسة تحت الاعداد للماجستير من اعداد الباحث هاشم فرحات عن « الكتب المترجمة الى اللغة العربية فى مصر فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٨٥ » .

« المطبعة الشرقية الفرنسية » . وقد « بدأت عملها على ظهر الباخرة (الشرق : Orient) فى عرض البحر حين طبع بها جان يوسف مارسيل J.J. Marcel أول منشورات بونابرت إلى المصريين »[٣] . ثم باشرت نشاطها فى مدينة الاسكندرية .

وقد توصل أبو الفتوح رضوان من مطبوعات تلك المطبعة إلى ما يأتى :

(١) « تعريفة النقود » . وقد طبعت بالاسكندرية فى ٥ يوليو ١٧٩٨ م . وهى أولى مطبوعات المطبعة الشرقية الفرنسية بها .

(٢) « الهجاء العربى والتركى والفارسى » . وضعه مارسيل للاستعانة به فى أعمال المطبعة الشرقية الفرنسية . وطبع بها فى ست عشرة صفحة فى سنة ١٧٩٨ م قبل ١٥ اكتوبر من تلك السنة .

(٣) « تمارين للقراءة العربية الفصيحة » . وهى مقتطفات من القرآن ، وضعها مارسيل ، لفائدة من يريد أن يتعلم هذه اللغة من الفرنسيين . وطبعت بالمطبعة فى اثنتى عشرة صفحة فى سنة ١٧٩٨ م .

(٤) « مجموعة قوانين » . وهى تشمل قرار المؤتمر الوطنى فى ١٢ مايو ١٧٩٣ م ، وقانون عقوبات حربى لجيوش الجمهورية فى حالة الحرب وغير ذلك . وقد طبع فى ثمان وسبعين صفحة فى تاريخ مجهول .

ويضيف أبو الفتوح رضوان : إن هذه المطبعة قد تكون طبعت مطبوعات أخرى غير هذه لم نتوصل إليها ، إلا أن ما سبق هو كل ما عرفه الكتّاب وما عرفناه من ذلك ، ولا شك أنها أصدرت عددا كبيرا من المنشورات العربية للمصريين ، كان أولها المنشور المشهور الذى طبع على ظهر الباخرة « الشرق » وكذلك عدد كبير من التعليمات الفرنسية للجنود الفرنسيين .[٤]

وقد ظلت هذه المطبعة بمدينة الاسكندرية إلى نهايةِ عام ١٧٩٨ ، حيث

ظلت المطبعة الوحيدة فى مصر التى تطبع بالعربية ، وكان كليبر يستخدمها فى طبع مطبوعات قيادته بالإسكندرية .[٥]

إذن فأول مطبعة فى مصر كان مقرها مدينة الاسكندرية ، وباشرت نشاطها مع مغيب القرن الثامن عشر ، ولكنها كانت مطبعة للفرنسيين الوافدين على مصر ، وتوقفت بنزوحهم عنها . ولذلك فإن التاريخ الحقيقى للنشر فى مصر يبدأ بانتاج مطبعة بولاق « التى أنشأها محمد على عام ١٨٢١ ، وأصدرت أول مطبوعاتها فى ديسمبر ١٨٢٢ » .[٦]

أما عن أقدم كتاب نشر فى مصر خارج مدينة القاهرة ، فقد تبين من مراجعة المصادر المتصلة بتاريخ الطباعة فى مصر أن أول كتاب مطبوع خارج القاهرة ، هو كتاب بعنوان : Egypt - A descriptive Poem طبع فى ١٠ يوليو ١٨٢٤ م فى المطبعة الأوربية بالاسكندرية ، وهو قصيدة بالانجليزية فى وصف مصر ، تأليف هنرى سولت Henry Salt قنصل انجلترا فى مصر حينذاك .[٧]

ولذلك فإن عام ١٨٢٤ يعتبر بداية لحركة نشر الكتب فى مصر خارج القاهرة ، والتى انساب تيارها فى بطء شديد ، إذ نرى أن ثانى الكتب المنشورة جاء بعد ذلك بتسع سنوات ، وهو كتاب إنشاء تركي طبع فى ١٦ ربيع أول عام ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣ م) باللغة التركية ، ويقع فى ١٠٣ صفحة ، وذكر فيه أنه طبع بمطبعة ولى النعم محمد على فى السراى بالاسكندرية ، وهى مطبعة رأس التين ، ويوجد هذا الكتاب فى مكتبة المطبعة الأميرية ببولاق .[٨]

ثم طبع فى نفس العام ، وفى نفس المطبعة ، كتاب « تاريخ نابليون » أو « تاريخ بونابرته » ترجمة حسن أفندى من الفرنسية إلى التركية ويقع فى ٣٣١ صفحة .[٩]

ثم طبع فى العام التالى (١٨٣٤ م) فى نفس المطبعة كتابان ، الأول : « تاريخ دولة إيطاليا » ، وهو مترجم من الفرنسية إلى التركية فى جزئين ، الجزء الأول ١٣١ صفحة ، والجزء الثانى ١٥٤ صفحة . أما الكتاب الثانى فهو « شرح ديوان حافظ » (الشيرازى)[١٠] .

وبعد انقطاع لمدة عشر سنوات ، طبع بالمطبعة الأوروبية بالاسكندرية عام ١٨٤٥ كتابان : الأول بعنوانEgyptian Society. A catalogue of the Library وهو قائمة بالكتب الموجودة فى مكتبة الجمعية المصرية . أما الكتاب الثانى فبعنوان : Miscellanea Aegyptiaca .[١١]

وتقف المصادر الأدبية التى بين أيدينا عند هـذه الكتب السبعة ، على الرغم مما تشير إليه هذه المصادر من أنه قد طبعت عدة كتب غير ذلك فى المطبعة الأوربية بالإسكندرية ، وما زالت نسخ منها فى دار الكتب المصرية للآن ، كما يذكر أن مطبعة رأس التين طبعت عدة كتب أخرى .[١٢]

ثم نجد فى « معجم المطبوعات » إشارة إلى كتابين طبعا عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م) فى مدينة الاسكندرية ، بدون ذكر للمطبعة التى قامت بطبعهما .

ويذكر خليل صابات أن المطبعة الفرنسية بالاسكندرية التى أسسها انطوان موريس سنة ١٨٦٠ ، قامت بطبع كتاب : مختصر تاريخ مصر ، باللغة الفرنسية فى ٢٢ يناير ١٨٦٥ ، وقامت أيضا بطبع جانب من مؤلفات مارييت ، وفهرست دار الآثار المصرية ، كما طبع بالمطبعة بعض المطبوعات لنظارة الحقانية .[١٣]

ثم تقودنا المصادر الببليوجرافية [١٤] إلى توالى نشر الكتب خارج القاهرة ابتداء من عام ١٨٦٩ بدون توقف حتى الآن . ويسجل الجدول رقم (١) تطور عدد الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة ، منذ عام ١٨٢٤ حتى عام ١٩٨٥ (١٦٢ عاما) ، ويتبين من هذا الجدول ما يلى :

(١) أن العدد الكلى للكتب ٦٩٨٨ كتابا .

(٢) أول زيادة ملحوظة لعدد الكتب المنشورة ، كانت فى الفترة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٥ (٢٩ كتابا) .

جدول رقم (١)
تطور عدد الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة
(١٨٢٤ ـ ١٩٨٥)

الفترة	عدد الكتب	٪
١٨٢٤ ـ ١٨٣٥	٥	٠,٠٧
١٨٣٦ ـ ١٨٤٥	٢	٠,٠٢
١٨٤٦ ـ ١٨٥٥	—	—
١٨٥٦ ـ ١٨٦٥	٣	٠,٠٤
١٨٦٦ ـ ١٨٧٥	٢٩	٠,٤١
١٨٧٦ ـ ١٨٨٥	٢٦	٠,٣٧
١٨٨٦ ـ ١٨٩٥	٣٠	٠,٤٢
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥	١٣٥	١,٩٣
١٩٠٦ ـ ١٩١٥	٢٠١	٢,٨٧
١٩١٦ ـ ١٩٢٥	١٢٠	١,٧١
١٩٢٦ ـ ١٩٣٥	١٨٠	٢,٥٧
١٩٣٦ ـ ١٩٤٥	٢٠٧	٢,٩٦
١٩٤٦ ـ ١٩٥٥	٣٨٣	٥,٤٨
١٩٥٦ ـ ١٩٦٥	١١٤٠	١٦,٣١
١٩٦٦ ـ ١٩٧٥	٢٤٣٣	٣٤,٨١
١٩٧٦ ـ ١٩٨٥	٢٠٩٤	٢٩,٩٦
المجموع	٦٩٨٨	٩٩,٩٣

(٣) ظل عدد الكتب ثابتا تقريبا فى كل عقد من العقود الثلاثة (١٨٦٦ ـ ١٨٧٥) ، (١٨٧٦ ـ ١٨٨٥) ، (١٨٨٦ ـ ١٨٩٥) .

(٤) أخذ عدد الكتب فى التزايد المستمر فترة بعد أخرى ابتداء من القرن العشرين (١٨٩٦ ـ ١٩٠٥) حتى الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٥) ، فيما عدا الفترة (١٩١٦ ـ ١٩٢٥) وهى الفترة التى تخللتها الحرب العالمية الأولى ، فقد انخفض فيها عدد الكتب انخفاضا ملحوظا (١٢٠ كتابا) ثم بدأ عدد الكتب فى التزايد مرة أخرى ابتداء من الفترة التالية (١٩٢٦ ـ ١٩٣٥) حتى وصل عدد الكتب إلى أقصى زيادة له فى الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٥) وهو ٢٤٣٣ كتابا .

(٥) تعتبر الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) بداية ازدهار حركة نشر الكتب فى المدن المصرية خارج القاهرة ، إذ تصل نسبة الزيادة فى عدد الكتب المنشورة فى هذه الفترة عن الفترة السابقة عليها إلى ١٩٧,٦ ٪ . وإذا ما قارنا بين ما انتج فى هذه الفترة ، وما نشر فى مصر كلها من الكتب ، لوجدنا أن ما نشر خارج القاهرة يكوّن ٤,٥٤ ٪ من المجموع الكلى للكتب المنشورة فى مصر ، إذ أن عدد الكتب المنشورة فى مصر فى نفس الفترة يصل إلى ٢٥٠٥٩ كتابا .(١٥)

(٦) تصل نسبة ما نشر من الكتب فى الفترتين (٥٦ ـ ١٩٦٥ ، ٦٦ ـ ١٩٧٥) إلى ٥١,١٢ ٪ من المجموع الكلى للكتب المنشورة خارج القاهرة . كما تصل نسبة ما نشر من الكتب فى السنوات العشرين الأخيرة (١٩٦٦ ـ ١٩٨٥) إلى ٦٤,٧٧ ٪ من المجموع الكلى للكتب . كما تبلغ نسبة ما نشر فى السنوات الثلاثين الأخيرة (١٩٥٦ ـ ١٩٨٥) ٨١,٠٨ ٪ . وكل هذه النسب تؤكد بوضوح النمو الكبير فى كم ما ينشر خارج القاهرة من الكتب قياسا على ما نشر فى الفترات السابقة .

(٧) وإذا اعتبرنا الفترة (١٨٦٦ ـ ١٨٧٥) هى فترة الأساس بعد الفترات المضطربة السابقة عليها ، نجد أن متوسط الإنتاج السنوى من

الكتب فى هذه الفترة لا يزيد عن ٢,٩ كتابا فى السنة ، بينما يصل هذا المتوسط إلى ١١٤ كتابا فى السنة فى الفترة (٥٦ ـ ١٩٦٥) ثم يزيد فى الفترة التالية (٦٦ ـ ١٩٧٥) فيصبح ٢٤٣,٣ كتابا فى السنة ، وإذا كان متوسط الانتاج السنوى من الكتب فى الفترة الأخيرة (٧٦ ـ ١٩٨٥) قد انخفض إلى ٢٠٩,٤ كتابا إلا انه لا يزال قريبا من متوسط الانتاج السنوى فى الفترة السابقة (٦٦ ـ ١٩٧٥) .

ثانيا : اسهام المدن المصرية خارج القاهرة فى نشر الكتب :

يصل عدد المدن المصرية التى أسهمت فى نشر الكتب خارج القاهرة إلى ٦٤ مدينة وعندما نجرى توزيعا تكراريا لهذه المدن طبقا لفئات عدد الكتب (توزيع بفئات غير متساوية) فى الجدول رقم (٢) يتضح لنا ما يلى :

(١) تقع مدن النشر فى ٦ فئات .

(٢) عدد المدن فى الفئة الأولى ٤١ مدينة (٦٤ ٪ من عدد المدن) لم تسهم إسهاما حقيقيا فى حركة نشر الكتب ، إذ لم يزد عدد الكتب المنشورة فى كل منها عن تسعة كتب . ولذلك يمكن اعتبار ما حدث فى هذه المدن مجرد « ومضات » قد تشع وتكون أساسا لحركة نشر فى المستقبل ـ كما حدث فى البدايات الأولى لنشر الكتب فى مدينة الاسكندرية ـ وقد تخبو هذه الومضات ويقف الأمر عند هذا الكتاب اليتيم أو تلك الخمس أو السبعة أو التسعة من الكتب المتفرقة .

(٣) أما الفئة الثانية من المدن فعددها ١٢ مدينة (١٨,٧٥ ٪ من مجموع عدد المدن) ولا يزيد عدد ما نشر فى كل منها عن ٥٠ كتابا .

(٤) ولا يقل عدد ما نشر فى كل مدينة من المدن العشر فى الفئات الثلاث التالية ، عن ٥٠ كتابا ولا يزيد عن ٣٠٠ كتابا .

(٥) وهناك مدينة واحدة يزيد ما نشر فيها عن ٣٠٠ كتابا .

جدول رقم (٢)
توزيع المدن المصرية خارج القاهرة طبقا لفئات عدد الكتب

فئات عدد الكتب	عدد المدن
أقل من ١٠	٤١
أكثر من ١٠ إلى ٥٠	١٢
أكثر من ٥٠ إلى ١٠٠	٤
أكثر من ١٠٠ إلى ١٥٠	٢
أكثر من ٢٥٠ إلى ٣٠٠	٤
أكثر من ٣٠٠	١
الجملـــة	٦٤

حجم إسهام المدن المصرية خارج القاهرة فى نشر الكتب :

بترتيب المدن ترتيبا تنازليا حسب عدد ما نشر فى كل منهـا من الكتب (جدول رقم ٣) يتبين ما يلى :

(١) تتبوأ الاسكندرية المرتبة الأولى بين هذه المدن (٤٨٧٥ كتابا) ، ولا يقتصر الأمر على تربع مدينة الاسكندرية على قمة هذه المدن فقط ، بل إن ما نشر فيها وحدها من الكتب يكوِّن ٦٩,٧٦ ٪ من مجموع عدد الكتب المنشورة فى مصر خارج القاهرة .

(٢) أما المدن العشر التى تحتل المرتبة الثانية فهى بالترتيب التالى : طنـــطا (٤,١٧ ٪) ، الجيـزة (٣,٩٦ ٪) ، أسيـــوط (٣,٩٠ ٪) ،

جدول رقم (٣)

توزيع الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة طبقا لمدن النشر

مسلسل	المدينة	عدد الكتب	٪
١	الاسكندرية	٤٨٧٥	٦٩,٧٦
٢	طنطا	٢٩٢	٤,١٧
٣	الجيزة	٢٧٧	٣,٩٦
٤	أسيوط	٢٧٣	٣,٩٠
٥	المنصورة	٢٦٢	٣,٧٤
٦	سرس الليان	١٤٢	٢,٠٣
٧	المنيا	١٠٥	١,٥٠
٨	دمنهور	٩٥	١,٣٥
٩	الزقازيق	٨٨	١,٢٥
١٠	بنى سويف	٨٦	١,٢٣
١١	الفيوم	٧٣	١,٠٤
١٢	شبين الكوم	٣٨	٠,٥٤
١٣	سوهاج	٣٦	٠,٥١
١٤	بورسعيد	٣٦	٠,٥١
١٥	دمياط	٣٢	٠,٤٥
١٦	بنها	٢٩	٠,٤١
١٧	وادى النطرون	٢٨	٠,٤٠
١٨	أسوان	٢٦	٠,٣٧
١٩	الاسماعيلية	٢١	٠,٣٠
٢٠	ملوى	١٨	٠,٢٥
٢١	الأقصر	١٨	٠,٢٥

تابع جدول رقم (٣)
توزيع الكتب المنشورة فى المدن المصرية
خارج القاهرة طبقا لمدن النشر

مسلسل	المدينة	عدد الكتب	٪
٢٢	السويس	١٦	٠,٢٢
٢٣	كفر الشيخ	١١	٠,١٥
٢٤	المحلة الكبرى	٩	٠,١٢
٢٥	السنبلاوين	٨	٠,١١
٢٦	طلخا	٧	٠,١٠
٢٧	ميت غمر	٦	٠.٠٨
٢٨	بلبيس	٥	٠,٠٧
٢٩	جرجا	٤	٠,٠٥
٣٠	بى العرب	٤	٠,٠٥
٣١	قليوب	٤	٠,٠٥
٣٢	أخميم	٤	٠,٠٥
٣٣	زفتى	٣	٠,٠٤
٣٤	بلقاس	٣	٠,٠٤
٣٥	قاقوس	٣	٠ر٠٤
٣٦	أبو تيج	٣	٠,٠٤
٣٧	بسيون	٣	٠,٠٤
٣٨	بنى مزار	٣	٠,٠٤
٣٩	طهطا	٣	٠,٠٤
٤٠	دسوق	٣	٠,٠٤
٤١	قويسنا	٣	٠,٠٤
٤٢	دكرنس	٣	٠,٠٤

تابع جدول رقم (٣)
توزيع الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة طبقا لمدن النشر

مسلسل	المدينة	عدد الكتب	٪
٤٣	الفشن	٢	٠,٠٢
٤٤	البلينا	٢	٠,٠٢
٤٥	ديرب نجم	٢	٠,٠٢
٤٦	كوم امبو	٢	٠,٠٢
٤٧	مرسى مطروح	٢	٠,٠٢
٤٨	مغاغة	٢	٠,٠٢
٤٩	منيا القمح	٢	٠,٠٢
٥٠	منوف	٢	٠,٠٢
٥١	أبو كبير	١	٠,٠١
٥٢	رشيد	١	٠,٠١
٥٣	أبو قرقاص	١	٠,٠١
٥٤	شربين	١	٠,٠١
٥٥	المنزلة	١	٠,٠١
٥٦	بيـلا	١	٠,٠١
٥٧	ديروط	١	٠,٠١
٥٨	شبلنجه	١	٠,٠١
٥٩	أجـا	١	٠,٠١
٦٠	طمـا	١	٠,٠١
٦١	كفر الزيات	١	٠,٠١
٦٢	كفر صقر	١	٠,٠١
٦٣	نجع حمادى	١	٠,٠١
٦٤	الواسطى	١	٠,٠١

المنصورة (٣,٧٤ ٪) ، سرس الليان (٢,٠٣ ٪) ، المنيا (١,٥٠ ٪) ، دمنهور (١,٣٥ ٪) ، الزقازيق (١,٢٥ ٪) ، بنى سويف (١,٢٣ ٪) ، الفيوم (١,٠٤ ٪) . ويتراوح اسهام كل مدينة من هذه المدن بين ٧٣ و ٢٩٢ كتابا . وقد أسهمت هذه المدن فى مجموعها بـ ١٦٩٣ كتابا أى بنسبة ٢٤,٢٢ ٪ من المجموع الكلى للكتب المنشورة .

(٣) وتأتى اثنتا عشرة مدينة فى المرتبة الثالثة ، إذ تسهم كل منها بعدد من الكتب يتراوح بين ١١ و ٣٨ كتابا ، ويصل مجموع ما نشر فى هذه المدن إلى ٣٠٩ كتابا أى بنسبة ٢,٤٢ ٪ من مجموع الكتب المنشورة ، وهذه المدن بالترتيب هى : شبين الكوم (٠,٥٤ ٪) ، سوهاج (٠,٥١ ٪) ، بورسعيد (٠,٥١ ٪) ، دمياط (٠,٤٥ ٪) ، بنها (٠,٤١ ٪) ، وادى النطرون (٠,٤٠ ٪) ، أسوان (٠,٣٧ ٪) ، الاسماعيلية (٠,٣٠ ٪) ، ملوى (٠,٢٥ ٪) ، الأقصر (٠,٢٥ ٪) ، السويس (٠,٢٢ ٪) ، كفر الشيخ (٠,١٥ ٪) .

(٤) وتسهم المدن الـ ١٤ الباقية مجتمعة بنسبة ١,٥٨ ٪ (١١١ كتابا) فقط من مجموع الكتب المنشورة .

تطور اسهام المدن خارج القاهرة فى نشر الكتب :

عندما نتتبع تطور نشر الكتب فى المدن المصرية خارج القاهرة (جدول رقم ٤) نجد ما يلى :

(١) أن النشر قد بدأ فى الاسكندرية عام ١٨٢٤ ، ولم يزد عدد الكتب المنشورة ـ التى أمكن رصدها ـ فى الفترة من ١٨٢٤ إلى ١٨٣٥ عن خمسة كتب ، وفى الفترة (١٨٣٦ ـ ١٨٤٥) أمكن رصد كتابين نشرا فى الاسكندرية أيضا ، ولم تشر المصادر الأدبية أو الببليوجرافية إلى عناوين محددة يمكن تسجيلها فى الفترة (١٨٤٦ ـ ١٨٥٥) . ثم أمكن رصد ثلاثة

كتب نشرت فى الفترة (١٨٥٦ ـ ١٨٦٥) فى مدينة الاسكندرية أيضا . وعندما رسخت حركة النشر منذ الفترة (١٨٦٦ ـ ١٨٧٥) نجد أن الـ ٢٩ كتابا التى نشرت فى هذه الفترة نشرت كلها فى الاسكندرية أيضا ، والـ ٢٦ كتابا التى نشرت فى الفترة (١٨٧٦ ـ ١٨٨٥) نشرت فى الاسكندرية كذلك .

ولقد انفردت الاسكندرية بنشر الكتب خارج القاهرة على مدى ٧١ عاما ، اذ شاركتها طنطا بكتاب واحد نشر عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٥ م) . ومع مشاركة المدن الأخرى لمدينة الاسكندرية فى نشر الكتب فى الفترات التالية إلا أن اسهام الاسكندرية فاق كل إسهام فى جميع هذه الفترات حتى الآن .

(٢) ثم تأتى طنطا بعد الاسكندرية والتى ـ كما سبق الإشارة إليه ـ صدر بها أول كتاب عام ١٨٩٥ ، ثم واصلت إسهامها فى حركة النشر طوال الفترات التالية بأعداد متزايدة تقريبا ، بلغت أقصاها فى الفترة الأخيرة .

(٣) وتدخل الجيزة ميدان النشر عام ١٩٠٤ ، ولكن إسهامها ظل هزيلا جدا حتى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦) ، فمنذ ذلك الحين تزايد نصيبها فى حركة نشر الكتب خارج القاهرة ، وتأكد هذا فى الفترة الأخيرة إذ يأتى ترتيبها الثالث فى هذه الفترة بعد الاسكندرية والمنصورة .

(٤) ثم نشر بشبين الكوم كتاب يتيم عام ١٩٠٠ ، وبعد ثمانية وعشرين عاما صدر الكتاب الثانى ، ثم صدر الكتاب الثالث عام ١٩٣٢ ، وصدر الرابع عام ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ . وحتى الآن يعتبر نشر الكتب فى مدينة شبين الكوم ضعيفا إذ لم يزد عدد الكتب المنشورة فى كل عقد من العقود الثلاثة الأخيرة عن ثمانى كتب .

(٥) أما الزقازيق فقد نشر أول كتاب بها عام ١٩٠٠ ، والثانى عام ١٩٠٥ ، أما الكتاب الثالث فقد نشر عام ١٩٢٦ ، وقد استمر نشر الكتب

جدول رقم (٤)

تطور نشر الكتب فى المدن المصرية خارج القاهرة

مسلسل	المدينة / الفترة	١٨٢٤ ١٨٣٥	١٨٣٦ ١٨٤٥	١٨٤٦ ١٨٥٥	١٨٥٦ ١٨٦٥	١٨٦٦ ١٨٧٥	١٨٧٦ ١٨٨٥	١٨٨٦ ١٨٩٥	١٨٩٦ ١٩٠٥	١٩٠٦ ١٩١٥	١٩١٦ ١٩٢٥	١٩٢٦ ١٩٣٥	١٩٣٦ ١٩٤٥	١٩٤٦ ١٩٥٥	١٩٥٦ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٥	المجموع
١	الاسكندرية	٥	٢	—	٣	٢٩	٢٦	٢٩	١١٧	١٥٧	٧٧	٨٧	٨٣	٢٣١	٦٨٠	٢٠٠٠	١٣٤٩	٤٨٧٥
٢	طنطا	—	—	—	—	—	—	١	٦	٢٤	١٧	٢٣	١٧	٤٦	٤٢	٣٧	٧٩	٢٩٢
٣	الجيزة	—	—	—	—	—	—	—	١	—	٣	—	٤	١٤	١٠	١١١	١٣٤	٢٧٧
٤	شبين الكوم	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	٣	٦	٥	٨	٨	٧	٣٨
٥	زفتى	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	١	—	—	—	١	٣
٦	الزقازيق	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	٦	٦	٥	٧	١٣	٤٩	٨٨
٧	المنصورة	—	—	—	—	—	—	—	٢	٥	٧	١٤	٩	٨	٢٤	٣٩	١٥٤	٢٦٢
٨	منوف	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	١	٢
٩	أسيوط	—	—	—	—	—	—	—	٢	١	٣	٧	١٢	١١	٧٥	٨٣	٧٩	٢٧٣
١٠	بنى سويف	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٢	٧	٣	—	٣٥	١٥	٢٢	٨٦
١١	دمياط	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	١	—	—	١	٨	٧	١٢	٣٢
١٢	دمنهور	—	—	—	—	—	—	—	—	٧	٧	٧	٢٠	٢٨	٦	١٣	٧	٩٥
١٣	ميت غمر	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١	١	١	١	١	—	٦
١٤	بلبيس	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	١	٣	٥
١٥	المنيا	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٧	٨	٤	٣٤	١٠	٤٠	١٠٥
١٦	المحلة الكبرى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	٢	٤	١	٩

تابع جدول رقم (٤)

مسلسل	المدينة / الفترة	١٨٢٤ ١٨٣٥	١٨٣٦ ١٨٤٥	١٨٤٦ ١٨٥٥	١٨٥٦ ١٨٦٥	١٨٦٦ ١٨٧٥	١٨٧٦ ١٨٨٥	١٨٨٦ ١٨٩٥	١٨٩٦ ١٩٠٥	١٩٠٦ ١٩١٥	١٩١٦ ١٩٢٥	١٩٢٦ ١٩٣٥	١٩٣٦ ١٩٤٥	١٩٤٦ ١٩٥٥	١٩٥٦ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٥	المجموع
١٧	بنى مزار	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	—	—	١	—	—	٣
١٨	الفيوم	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٢٢	١٠	٩	١٢	١٦	٧٣
١٩	أسوان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٤	—	١٠	٧	٤	٢٦
٢٠	سوهاج	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٤	٧	١١	—	١٢	٣٦
٢١	دسوق	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	٢	—	٣
٢٢	الفشن	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	٢
٢٣	طهطا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	١	—	١	٣
٢٤	بورسعيد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣	١	١٨	٣	٨	٣٦
٢٥	فاقوس	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١	—	١	—	٣
٢٦	بلقاس	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٢	—	—	—	—	٣
٢٧	رشيد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	١
٢٨	بنها	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	١٠	٤	١٣	٢٩
٢٩	أبو كبير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	١
٣٠	سرس الليان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	١٠١	٢٦	١٠	١٤٢
٣١	السويس	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٦	٥	٤	١٦
٣٢	جرجا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٢	—	٤
٣٣	الأقصر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١١	٤	٢	١٨
٣٤	أبو تيج	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	—	—	٣
٣٥	أبو قرقاص	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	١
٣٦	الاسماعيلية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢	—	٩	٢١
٣٧	بسيون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	—	—	٣

تابع جدول رقم (٤)

مسلسل	المدينة / الفترة	١٨٢٤ ١٨٣٥	١٨٣٦ ١٨٤٥	١٨٤٦ ١٨٥٥	١٨٥٦ ١٨٦٥	١٨٦٦ ١٨٧٥	١٨٧٦ ١٨٨٥	١٨٨٦ ١٨٩٥	١٨٩٦ ١٩٠٥	١٩٠٦ ١٩١٥	١٩١٦ ١٩٢٥	١٩٢٦ ١٩٣٥	١٩٣٦ ١٩٤٥	١٩٤٦ ١٩٥٥	١٩٥٦ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٥	المجموع
٣٨	بى العرب (منوفية)	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	—	—	٤
٣٩	شربين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	١
٤٠	قليوب	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٢	٤
٤١	كفر الشيخ	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٨	—	١١
٤٢	المنزلة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	١
٤٣	بيلا (كفر الشيخ)	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١
٤٤	ديروط	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١
٤٥	السنبلاوين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧	١	٨
٤٦	شبلنجة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١
٤٧	طلخا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٦	٧
٤٨	قويسنا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	١	٣
٤٩	ملوى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	١٤	١٨
٥٠	أجا (دقهلية)	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٥١	أخميم	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٤
٥٢	البلينا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢
٥٣	دكرنس،	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣
٥٤	ديرب تجم (شرقيه)	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢

تابع جدول رقم (٤)

مسلسل	الفترة / المدينة	١٨٢٤ ١٨٣٥	١٨٣٦ ١٨٤٥	١٨٤٦ ١٨٥٥	١٨٥٦ ١٨٦٥	١٨٦٦ ١٨٧٥	١٨٧٦ ١٨٨٥	١٨٨٦ ١٨٩٥	١٨٩٦ ١٩٠٥	١٩٠٦ ١٩١٥	١٩١٦ ١٩٢٥	١٩٢٦ ١٩٣٥	١٩٣٦ ١٩٤٥	١٩٤٦ ١٩٥٥	١٩٥٦ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٥	المجموع
٥٥	طما	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٥٦	كفر الزيات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٥٧	كفر صقر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٥٨	كوم امبو	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢
٥٩	مرسى مطروح	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢
٦٠	مغاغة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢
٦١	منيا القمح	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢
٦٢	نجع حمادى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٦٣	وادى النطرون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨	٢٨
٦٤	الواسطى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
	المجموع	٥	٢	—	٣	٢٩	٢٦	٣٠	١٣٥	٢٠١	١٢٠	١٨٠	٢٠٧	٣٨٣	١١٤٠	٢٤٣٣	٢٠٩٤	٦٩٨٨

بالمدينة ضعيفا لم يزد عن سبعة كتب فى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥ ، ثم بدأ فى النموفى الفترة التالية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٥) فأصبح ١٣ كتابا ، ثم قفز عدد الكتب المنشورة فى الفترة الأخيرة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) إلى ٤٩ كتابا .

(٦) ونشر أول كتاب فى بنى سويف عام ١٩٠٠ أيضا ، أما الكتاب الثانى فقد نشر فيها عام ١٩٠١ ، ونشر الكتابان الثالث والرابع على التوالى عام ١٩١٨ ، ١٩٢٢ . وظل نشر الكتب فى بنى سويف محدودا حتى اشتد عوده فى العقود الثلاثة الأخيرة .

(٧) ودخلت المنصورة ميدان النشر عام ١٩٠١ بكتاب واحد ، ثم بكتاب آخر عام ١٩٠٢ ، وتتابع بها نشر الكتب فى الفترات التالية حتى تعاظم فى الفترة الأخيرة (٧٦ ـ ١٩٨٥) مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الاسكندرية فى عدد ما نشر بها من الكتب فى هذه الفترة (١٥٤ كتابا) .
فترات النشر بها (٨٣ كتابا) .

(٩) أما زفتى ومنوف ، فقد نشر فى كل منهما كتاب واحد عام ١٩٠٣ ، ورغم هذا التاريخ المبكر لنشر الكتب فى المدينتين إلا أنهما لم يسهما على مر العقود التالية بنشر أى كتاب باستثناء : كتابين نشرا فى زفتى ، الأول عام ١٩٣٨ ، والثانى عام ١٩٨٥ . ثم نشر فى منوف كتاب واحد عام ١٩٨٠ .

(١٠) ونشر أول كتاب فى دمياط عام ١٩٠٨ ، ورغم ذلك فقد سارت حركة النشر فى هذه المدينة بطيئة جدا ، ولم يزد عدد الكتب المنشورة عن اثنى عشرة كتابا فى الفترة الأخيرة .

(١١) ودخلت دمنهور مجال النشر عام ١٩١٢ بكتابين ، ثم استمر نشر الكتب بها فى أعداد متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا ، بلغت اقصاها فى الفترة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٥) (٢٨ كتابا) ، ثم انخفض عدد الكتب المنشورة بالمدينة إلى سبعة كتب فى الفترة الأخيرة .

(١٢) وفى الفترة (١٩٠٦ ـ ١٩١٥) دخلت ثلاث مدن ميدان النشر وهى : ميت غمر وبلبيس والمنيا . ميت غمر يبدو وكأنها التزمت بإصدار كتاب واحد فى كل عقد من العقود !! أما بلبيس فقد اكتفت بكتابها الأول فى تلك الفترة ثم نشر بها الكتاب الثانى فى الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٥) ثم ثلاثة كتب فى الفترة الأخيرة . وواصلت المنيا نشر الكتب منذ عام ١٩٢٦ حتى الآن ، وظل انتاجها من الكتب يتزايد طوال العقود وبلغ أقصاه فى العقد الأخير .

(١٣) ثم انضمت المحلة الكبرى وبنى مزار إلى المدن السابقة فى نشر الكتب فى العقد (١٩١٦ ـ ١٩٢٥) ، ولكن اسهامهما ظل ضعيفا جدا أو يكاد ينعدم فى العقود التالية .

(١٤) ونشـرت بورسعيـد كتابـين عام ١٩٢٦ ، وكتـابا ثـالثـا عـام ١٩٣٤ ، ثم استمر انتاجها فى الفترات التالية . ونشر بمدينة الفشن كتابان الأول عام ١٩٢٨ ، والثانى عام ١٩٢٩ ، وهذا كل ما نشر بها . ونشر أول كتاب فى كل من دسوق وطهطا عام ١٩٣١ . ونشر أول كتاب فى فاقوس عام ١٩٣٢ ، وفى سوهاج عام ١٩٣٣ ، وفى بلقاس عام ١٩٣٤ ، وفى رشيد نشر كتابها اليتيم عام ١٩٣٤ ، وفى عام ١٩٣٥ نشر أول كتاب فى كل من الفيوم وأسوان .

(١٥) وفى عام ١٩٤٠ نشر فى بنها أول كتبها ، ثم نشر الكتاب الثانى بها عام ١٩٤٦ ، ورغم الزيادة فى عدد الكتب المنشورة فى هذه المدينة فى الفترتين (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) ، (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) إلا أن هـذه الأعداد لا زالت ضئيلة . وفى الفترة (١٩٣٦ ـ ١٩٤٥) نشر الكتاب الأول والأخير فى أبى كبير .

(١٦) وفى الفترة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٥) تدخل ٤ مدن جديدة إلى مجال النشـر : سـرس الليـان (١٩٥٣) ، الأقصـر (١٩٥٥) ، جـرجـا ، والسويس .

(١٧) وفى الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) تبرز ٩ مدن جديدة فى ميدان النشـر : الاسماعيليـة ، بى العـرب (١٩٥٨) أبـو تيج ، قليـوب (١٩٥٩) ، بسيون (١٩٦١) شربين (١٩٦٢) كفر الشيخ (١٩٦٣) المنزلة ، أبو قرقاص (١٩٦٥) .

(١٨) أما المدن التى دخلت مجال النشر فى الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٥) فهى سبع مدن : قويسنا (١٩٧٠) ملوى ، بيلا ، ديروط ، السنبلاوين (١٩٧١) طلخا (١٩٧٢) شبلنجة (١٩٧٣) .

(١٩) وفى الفترة الأخيرة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) تتسع دائرة النشـر إذ انضمت ١٥ مدينة إلى مجال النشر لأول مرة .

ثالثا : الناشـرون

فئات الناشرين :

- بتوزيع الكتب الصادرة فى المدن المصرية خارج القاهرة طبقا لناشريها (جدول رقم ٥) أسفر هذا التوزيع عن النتائج التالية :

(١) **كتب مجهولة الناشر** : فقد وجدت بعض الكتب التى لا تحمل أى بيان عن الطابع أو الناشر ، ولذلـك فقد خلت البيـانات الببليـوجرافيـة المسجلة عنهـا من بيـان النـاشـر أو الـطابـع ، وعـددهـا ٢٦٩ كتـابـا ، بنسبة٣,٨٤ ، من مجموع عدد الكتب . وعندما نتتبع نسبة هذه الكتب إلى مجموع الكتب المنشورة فى كل فترة من الفترات الزمنية (جدول رقم ٦) نجد أن هذه النسب تتجه إلى الهبوط ، مما يدل على نمو الوعى الببليوجرافى عند الناشرين ، ومن المحتمل أن يكون ناشرو هذه الكتب هم مؤلفوها .

(٢) **المؤلفون الناشرون** : كما وجد أن قليلا من الكتب هى التى تشير المصادر الببليوجرافية صراحة إلى أن ناشريها هم مؤلفوهـا ، ولم تزد هـذه

الكتب عن ١٥٥ كتابا ، وتمثل ٢,٢١ ٪ فقط من مجموع عـدد الكتب . ويوضح التتبع الزمنى لهذه الكتب أن المؤلف الناشر لم يظهر إلا منذ الفترة (٥٦ ـ ١٩٦٥) بعدد ضئيل جدا من الكتب (٦ كتب / ٥٢ ٪ من الكتب المنشورة فى تلك الفترة) ، ثم يصل العدد إلى ١٢ كتابا فى الفترة التاليـة (٤٩ ٪ من الكتب المنشـورة فى تلك الفترة) ، ثم يـزداد العدد بشكـل ملحوظ فى الفترة الأخيرة (٦٦ ـ ١٩٧٥) و (٧٦ ـ ١٩٨٥) حيث يصل العدد إلى ١٣٧ كتابا بنسبة ٦,٥٤ ٪ من الكتب المنشورة فى تلك الفترة . ولا تفيد هذه النسب أن الفترات السابقة قبل عام ١٩٥٦ كانت تخلو من الكتب التى يقوم مؤلفوها بنشرها على نفقـاتهم الخاصـة ، ولكن المصادر البيليوجرافية هى التى أصبحت أكثر دقة فى رصد بياناتها البيليوجرافية .

جدول رقم (٥)
توزيع الكتب المنشـورة فى المدن المصـرية خارج القاهرة حسب فئات الناشرين

م	فئات الناشرين	عدد الكتب	٪
١	كتب مجهولة الناشر	٢٦٩	٣,٨٤
٢	المؤلفون الناشرون	١٥٥	٢,٢١
٣	الطابعون الناشرون	١٥٤٥	٢٢,١٠
٤	الناشرون التجاريون	٣٣٣٢	٤٧,٦٨
٥	الأفراد الناشرون	١٩	٠,٢٧
٦	الناشرون غير التجاريين	١٦٦٨	٢٣,٨٦
	المجمـوع	٦٩٨٨	٩٩,٩٦

(٣) **الطابعون الناشرون** : ووجد عدد كبير من الكتب لا تحمل بيان الناشر وانما تحمل بيان المطبعة ، ولذلك فقد سجلت المصادر البيليوجرافية

بيان الطابع . وهنا نتساءل : هل قامت هذه المطابع بدور الناشر ؟ . نحن نعلم من تاريخ الكتاب أن بعض المطابع فى أوربا كانت تقوم بمهمة النشر إلى جانب الطبع ، فقد « ظلت حتى القرن السابع عشر فئة من الطابعين ، كانوا فى الوقت ذاته من الناشرين »(١٦) بل وجد « فى القرن التاسع عشر وحتى فى القرن العشرين طابعون ناشرون وأهمهم فى فرنسا »(١٧) . فهل ينطبق نفس الوضع على مطابعنا فى المدن المصرية خارج القاهرة ؟ الحقيقة أنه لا يمكن أن نطمئن ونقرر أن كل المطابع وعددها ٣٦٨ مطبعة قامت بنشر الكتب المنسوبة إلى طابعيها وعدد هذه الكتب ١٥٤٥ كتاباً وتمثل ٢٢,١٠ ٪ من مجموع الكتب المنشورة ، فبإجراء توزيع تكرارى للمطابع طبقا لعدد الكتب (جدول رقم ٧) يتبين أن نصف عدد المطابع تقريبا (١٧٨ مطبعة / ٤٨,٣٦ ٪) قامت بطبع كتاب واحد ، ويتضاءل بعد ذلك عدد المطابع التى قامت بطبع كتابين ثم ثلاثة وهكذا . إذن فإنتاج هذه المطابع من الكتب كان محدودا ، مما يدل على أنها لم تكن متفرغة لطبع الكتب ، ولكنها كانت تقوم أساسا بمهام مطبعية مختلفة ، إلى جانب طباعة بعض الكتب فى بعض الأحيان ولحسابها الخاص أو كان يعهد إليها بطباعتها من أفراد مؤلفين أو هيئات . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فعندما نراجع الجدول رقم (٦) نلاحظ أن هذه المطابع تحظى بالنصيب الأوفى بالنسبة لمجموع الكتب المنشورة فى كل فترة زمنية ، وذلك منذ نشر أول كتاب فى عام ١٨٢٤ حتى نهاية الفترة (٤٦ ـ ١٩٥٥) ، وفجأة فى الفترة التالية (٥٦ ـ ١٩٦٥) تهبط نسبة انتاج المطابع الناشرة من ٦٨,٦٦ ٪ من مجموع الكتب المنشورة فى الفترة (٤٦ ـ ١٩٥٥) إلى ١٢,٥٤ ٪ من مجموع الكتب المنشورة . ثم تزداد هذه النسبة انخفاضا فى الفترة التالية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٥) فتصبح ٨,٧٩ ٪ ثم لا تزيد فى الفترة الأخيرة عن ١٠,٥٠ ٪ .

فهل السبب فى ذلك يرجع إلى انسحاب هذه المطابع من مجال نشر الكتاب ؟ .

جدول رقم (٦)
توزيع الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة
حسب فئات الناشرين والفترات الزمنية

الفترات الزمنية / فئات الناشرين		١٨٢٤ ١٨٣٥	١٨٣٦ ١٨٤٥	١٨٤٦ ١٨٥٥	١٨٥٦ ١٨٦٥	١٨٦٦ ١٨٧٥	١٨٧٦ ١٨٨٥	١٨٨٦ ١٨٩٥	١٨٩٦ ١٩٠٥	١٩٠٦ ١٩١٥	١٩١٦ ١٩٢٥	١٩٢٦ ١٩٣٥	١٩٣٦ ١٩٤٥	١٩٤٦ ١٩٥٥	١٩٥٦ ١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٥	المجموع
الناشرون المجهولون	عدد	—	—	—	٢	١٨	١٢	١٤	٦٧	٦٥	٣٢	—	٧	٥	٢٨	١١	٨	٢٦٩
	٪	—	—	—	٦٦,٦٦	٦٢,٠٦	٤٦,١٥	٤٦,٦٦	٤٩,٦٢	٣٢,٣٣	٢٦,٦٦	—	٣,٣٨	١,٣٠	٢,٤٥	٠,٤٥	٠,٣٨	
المؤلفون الناشرون	عدد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	١٢	١٣٧	١٥٥
	٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٥٢	٠,٤٩	٦,٥٤	
الطابعون الناشرون	عدد	٥	٢	—	١	١١	١٤	١٦	٦٧	١٣٥	٨٦	١٧٣	١٩٥	٢٦٣	١٤٣	٢١٤	٢٢٠	١٥٤٥
	٪	١٠٠	١٠٠	—	٣٣,٣٣	٣٧,٩٣	٥٣,٨٤	٥٣,٣٣	٤٩,٦٢	٦٧,١٦	٧١,٦٦	٩٦,١١	٩٤,٢٠	٦٨,٦٦	١٢,٥٤	٨,٧٩	١٠,٥٠	
الناشرون التجاريون	عدد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٢	٣	١٠١	٤٣٢	١٤٣٣	١٣٦٠	٣٣٣٢
	٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	,٨٣	١,١١	١,٤٤	٢٦,٣٧	٣٧,٨٩	٥٨,٨٩	٦٤,٩٤	
الافراد الناشرون	عدد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨	٣	٨	١٩
	٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٧٠	٠,١٢	٠,٣٨	
الناشرون غير التجاريين	عدد	—	—	—	—	—	—	—	١	١	١	٥	٢	١٤	٥٢٣	٧٦٠	٣٦١	١٢٦٨
	٪	—	—	—	—	—	—	—	٠,٧٤	٠,٤٩	٠,٨٣	٢,٧٧	,٩٦	٣,٦٦	٤٥,٨٧	٣١,٢٣	١٧,٢٣	
المجموع		٥	٢	—	٣	٢٩	٢٦	٣٠	١٣٥	٢٠١	١٢٠	١٨٠	٢٠٧	٣٨٣	١١٤٠	٢٤٣٣	٢٠٩٤	٦٩٨٨

جدول رقم (٧)
التوزيع التكرارى للمطابع
طبقا لعدد الكتب

عدد الكتب	عدد المطابع	٪
١	١٧٨	٤٨,٣٦
٢	٦٣	١٧,١١
٣	٣٠	٨,١٥
٤	١٩	٥,١٦
٥	١٤	٣,٨٠
٦	٩	٢,٤٤
٧	١٠	٢,٧١
٨	٦	١,٦٣
٩	٥	١,٣٥
١٠	٩	٢,٤٤
١١ - ٢٠	١٢	٣,٢٦
٢١ - ٣٠	٦	١,٦٣
٣١ - ٤٠	١	٠,٢٧
٤١ - ٥٠	٢	٠,٥٤
٥١ - ٦٠	٢	,٥٤
٦١ - ٧٠	١	,٢٧
٧١ - ٨٠	—	—
٨١ - ٩٠	١	٠,٢٧
المجموع	٣٦٨	٩٩,٩٤

المرجح أن فترة الخمسينيات من القرن العشرين شهدت بروز دور الناشر (التجارى وغير التجارى) ، وتحول بعض أصحاب المطابع إلى تكوين دور للنشر وإلحاق مطابعهم بهذه الدور .

(٤) **الناشرون التجاريون :** وعددهم ١٧٢ ناشرا ، أسهموا فى نشر ٣٣٣٢ كتابا ويقدر حجم إسهامهم بنسبة ٤٧,٦٨ ٪ من مجموع الكتب المنشورة ، وهذه النسبة الكبيرة تبين الدور الكبير الذى تؤديه دور النشر فى نمو نشر الكتب فى المدن المصرية خارج القاهرة ، رغم أن هذا الدور لم يتضح إلا فى الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٥) (انظر جدول رقم ٦) وتعاظم هذا الدور فى الفترات التالية حتى أنه فى الفترة الأخيرة نجد أن دور النشر تسهم بما يوازى ٦٥ ٪ من مجموع الكتب المنشورة فى هذه الفترة .

(٥) **الأفراد الناشرون :** وهنا نجد إشارة واضحة بأن الناشر هو فلان ، وقد وجد هذا بالنسبة لعدد ضئيل جدا من الكتب (١٩ كتابا فقط) قام بنشرها ١٣ فردا . وهذه الفئة من الناشرين لم تظهر إلا فى الفترة (٥٦ - ١٩٦٥) .

(٦) **الناشرون غير التجاريين :** ويمثلون نسبة لها قيمتها فى مجال نشر الكتب فى المدن المصرية خارج القاهرة (٢٣,٨٦ ٪) ، إذ قام ٣٣٣ ناشرا بنشر ١٦٦٨ كتابا . ومن الطبيعى أن يكون متوسط عدد الكتب للناشر الواحد محدودا (متوسط ٥ كتب للناشر الواحد) فهو ليس ناشرا محترفا ، وفى بعض الحالات عندما يكون الناشر هيئة من الهيئات الراسخة مثل الجامعات والمنظمات يتعاظم إنتاجها (جامعة الاسكندرية : ٩٠ كتابا / جامعة القاهرة : ٥٩ كتابا / جامعة أسيوط : ٦٤ كتابا / المركز الدولى للتربية الأساسية فى العالم العربى بسرس الليان : ٧٦ كتابا) .

هذا وقد برز دور الناشر غير التجارى فى ساحة النشر فى الفترة (١٩٥٦ - ١٩٦٥) إذ مثل فى هذه الفترة ٤٥,٨٧ ٪ من مجموع عدد الكتب المنشورة . ورغم أن هذه النسبة تضاءلت فى الفترتين الأخيرتين ، إلا أنها لا تزال نسبة ملحوظة . وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الناشرين غير التجاريين يضمون نوعيات مختلفة منها : جامعات (وكليات وأقسام أكاديمية) ، مدارس ،

جمعيات ، كنائس ، اتحادات طلاب ، مديريات التربية والتعليم ، مراكز بحوث ، بنوك .

العلاقة بين فئات الناشرين وأماكن النشر :

يوضح الجدول رقم (٨) هذه العلاقة كما يلى :

أولا : فى مدينة الاسكندرية ، وجد أكبر عدد من الناشرين التجاريين (٨٤ ناشرا) يمثلون ٤٨,٨٣ ٪ من مجموع عدد الناشرين التجاريين فى المدن المصرية خارج القاهرة ، وقد أسهم هؤلاء الناشرون بأكبر نسبة من الكتب المنشورة فى هذه المدينة (٦٠,٦٣ ٪) . كما وجد فى الاسكندرية أكبر عدد من الطابعين الناشرين (١٢٤ مطبعة) تمثل ٣٣,٦٩ ٪ من مجموع عدد المطابع التى قامت بطبع (أو نشر) الكتب فى المدن المصرية خارج القاهرة ، وقد أسهمت فى طبع (أو نشر) ٨٩١ كتابا (١٨,٢٧ ٪) من مجموع الكتب المنشورة فى هذه المدينة . أما عن الناشرين غير التجاريين ، فقد وجد أكبر عدد منهم فى الاسكندرية (١٠٤ ناشرا) يمثلون ٣١,٢٣ ٪ من مجموع عدد الناشرين غير التجارين فى المدن المصرية خارج القاهرة ، وقد أسهموا فى نشر ٧٤٤ كتابا بنسبة ١٥,٢٦ ٪ من مجموع الكتب المنشورة فى هذه المدينة .

إذن فالاسكندرية تتمتع بوجود أعداد كبيرة من المطابع ودور النشر التجارية وغير التجارية ، والتى غذت حركة النشر بها .

أما عن المطابع ، فإن تاريخ المطبعة فى الاسكندرية تاريخ عريق ، فلقد نشأت المطبعة منذ فترة مبكرة ، إذ « كان لاهتمام الحكومة المصرية بالاسكندرية أثر كبير فى انتعاش حركة التجارة الداخلية والخارجية مما شجع الأوربيين على النزوح إليها والاستقرار فيها . وكان عدد سكان ذلك الثغر ثمانية آلاف ، فبلغوا فى سنة ١٨٣٠ ستين ألفا ، كان لابد إذن ، وقد

جـــدول رقم (٨)

توزيع فئات الناشرين والكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة حسب مدن النشر

مسلسل	فئة النشر	الناشـــرون المجهـــولون				المؤلفـــون الناشـــرون				الطابعـــون الناشـــرون				النـاشـــرون التجـــاريون			
	المـــدينـة	عدد الناشرون	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪
١	الاسكندرية	٢٢١	٣٧,٢٦	٢٢١	٤,٥٣	٥٥	٩,٢٧	٥٥	١,١٢	١٢٤	٢٠,٩١	٨٩١	١٨,٢٧	٨٤	١٤,١٦	٢٩٥٦	٦٠,٦٣
٢	طنطا	١٠	١١,٦٢	١٠	٣,٤٢	١٢	١٣,٩٥	١٢	٤,١٠	٣٧	٤٣,٠٢	١٧٧	٦٠,٦١	١٣	١٥,١١	٦٤	٢١,٩١
٣	الجيزة	—	—	—	—	٥	٧,١٤	٥	١,٨٠	١٩	٢٧,١٤	٥٢	١٨,٧٧	١٦	٢٢,٨٥	٣٩	١٤,٠٧
٤	أسيوط	٧	٨,٢٣	٧	٢,٥٦	١٨	٢١,١٧	١٨	٦,٥٩	١٩	٢٢,٣٥	٥٥	٢٠,١٤	٤	٤,٧٠	٤٢	١٥,٣٨
٥	المنصورة	٨	٩,٤١	٨	٣,٠٥	١٢	١٤,١١	١٢	٤,٥٨	٢٤	٢٨,٢٣	٦٢	٢٣,٦٦	٢٢	٢٥,٨٨	١٣٤	٥١,١٤
٦	سرس الليان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٧	المنيا	—	—	—	—	٣	١٢	٣	٢,٨٥	٨	٣٢	٢١	٢٠	٤	١٦	٢٠	١٩,٠٤
٨	دمنهور	٤	١٢,١٢	٤	٤,٢١	٢	٦,٠٦	٢	٢,١٠	٢١	٦٣,٦٣	٧٤	٧٧,٨٩	—	—	—	—
٩	الزقازيق	١	٢,٠٨	١	١,١٣	١٦	٣٣,٣٣	١٦	١٨,١٨	١٨	٣٧,٥٠	٣٢	٣٦,٣٦	٦	١٢,٥٠	٢٣	٢٦,١٣
١٠	بنى سويف	٣	١٥	٣	٣,٤٨	—	—	—	—	٩	٤٥	١٥	١٧,٤٤	—	—	—	—
١١	الفيـــوم	٣	٩,٣٧	٣	٤,١٠	٦	١٨,٧٥	٦	٨,٢١	١٧	٥٣,١٢	٤٨	٦٥,٧٥	١	٣,١٢	٤	٥,٤٧
١٢	شبين الكوم	١	٣,٨٤	١	٢,٦٣	٣	١١,٥٣	٣	٧,٨٩	١٠	٣٨,٤٦	١٧	٤٤,٧٣	١	٣,٨٤	١	٢,٦٣
١٣	سوهـاج	١	٤,٧٦	١	٢,٧٧	٥	٢٣,٨٠	٥	١٣,٨٨	٧	٣٣,٣٣	١٧	٤٧,٢٢	٢	٩,٥٢	٢	٥,٥٥
١٤	بورسعـيد	٢	٩,٠٩	٢	٥,٥٥	٢	٩,٠٩	٢	٥,٥٥	٦	٢٧,٢٧	١٠	٢٧,٧٧	٤	١٨,١٨	٤	١١,١١
١٥	دميـاط	١	٥,٨٨	١	٣,١٢	٢	١١,٧٦	٢	٦,٢٥	٣	١٧,٦٤	٤	١٢,٥٠	١	٥,٨٨	٤	١٢,٥٠
١٦	بنهـا	١	٥,٥٥	١	٣,٤٤	٥	٢٧,٧٧	٥	١٧,٢٤	٥	٢٧,٧٧	٩	٣١,٠٣	٢	١١,١١	٢	٦,٨٩
١٧	وادى النطرون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٨	أســوان	—	—	—	—	٢	١٥,٣٨	٢	٧,٦٩	٢	١٥,٣٨	٥	١٩,٢٣	—	—	—	—
١٩	الإسماعيلية	٣	٣٠	٣	١٤,٢٨	١	١٠	١	٤,٧٦	١	١٠	٢	٩,٥٢	—	—	—	—
٢٠	ملـوى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢١	الأقصـر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٣٣,٣٣	١٦	١٨,٨٨
٢٢	الســويس	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣٠	٣	١٨,٧٥	٢	٢٠	٣	١٨,٧٥

(تابع) جدول رقم (٨)

مسلسل	فئة النشر	الأفراد والناشرون				الناشرون غير التجاريين				المجموع	
	المدينة	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	الناشرون	الكتب
١	الاسكندرية	٥	٠,٨٤	٨	٠,١٦	١٠٤	١٧,٥٣	٧٤٤	١٥,٢٦	٥٩٣	٤٨٧٥
٢	طنطا	٢	٢,٣٢	٢	٠,٦٨	١٢	١٣,٩٥	٢٧	٩,٢٤	٨٦	٢٩٢
٣	الجيزة	٢	٢,٨٥	٣	١,٠٨	٢٨	٤٠	١٧٨	٦٤,٢٥	٧٠	٢٧٧
٤	أسيوط	١	١,١٧	١	٠,٣٦	٣٦	٤٢,٣٥	١٥٠	٥٤,٩٤	٨٥	٢٧٣
٥	المنصورة	٢	٢,٣٥	٤	١,٥٢	١٧	٢٠	٤٢	١٦,٠٣	٨٥	٢٦٢
٦	سرس الليان	—	—	—	—	٣	١٠٠	١٤٢	١٠٠	٣	١٤٢
٧	المنيا	—	—	—	—	١٠	٤٠	٦١	٥٨,٠٩	٢٥	١٠٥
٨	دمنهور	—	—	—	—	٦	١٨,١٨	١٥	١٥,٧٨	٣٣	٩٥
٩	الزقازيق	—	—	—	—	٧	١٤,٥٨	١٦	١٨,١٨	٤٨	٨٨
١٠	بنى سويف	—	—	—	—	٨	٤٠	٦٨	٧٩,٠٦	٢٠	٨٦
١١	الفيوم	—	—	—	—	٥	١٥,٦٢	١٢	١٦,٤٣	٣٢	٧٣
١٢	شبين الكوم	—	—	—	—	١١	٤٢,٣٠	١٦	٤٢,١٠	٢٦	٣٨
١٣	سوهاج	—	—	—	—	٦	٢٨,٥٧	١١	٣٠,٥٥	٢١	٣٦
١٤	بورسعيد	—	—	—	—	٨	٣٦,٣٦	١٨	٥٠	٢٢	٣٦
١٥	دمياط	—	—	—	—	١٠	٥٨,٨٢	٢١	٦٥,٦٢	١٧	٣٢
١٦	بنها	—	—	—	—	٥	٢٧,٧٧	١٢	٤١,٣٧	١٨	٢٩
١٧	وادى النطرون	—	—	—	—	٢	١٠٠	٢٨	١٠٠	٢	٢٨
١٨	أسوان	—	—	—	—	٩	٦٩,٢٣	١٩	٧٣,٠٧	١٣	٢٦
١٩	الإسماعيلية	—	—	—	—	٥	٥٠	١٥	٧١,٤٢	١٠	٢١
٢٠	ملوى	١	٢٠	١	٥,٥٥	٤	٨٠	١٧	٩٤,٤٤	٥	١٨
٢١	الأقصر	—	—	—	—	٢	٦٦,٦٦	٢	١١,١١	٣	١٨
٢٢	السويس	—	—	—	—	٥	٥٠	١٠	٦٢,٥٠	١٠	١٦

(تابع) جدول رقم (٨)

مسلسل	فئة النشر	الناشرون المجهولون				المؤلفون الناشرون				الطابعون الناشرون				الناشرون التجاريون			
	المدينة	عدد الناشرون	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪
٢٣	كفر الشيخ	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٢٠	١	٩,٠٩	١٠	٢٠	٢	١٨,١٨
٢٤	المحلة الكبرى	—	—	—	—	١	٢٠	١	١١,١١	١	٢٠	٢	٢٢,٢٢	٢	٤٠	٥	٥٥,٥٥
٢٥	السنبلاوين	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٦٠	٦	٧٥	—	—	—	—
٢٦	طلخا	—	—	—	—	١	٣٣,٣٣	١	١٤,٢٨	١	٣٣,٣٣	١	١٤,٢٨	١	٣٣,٣٣	٥	٧١,٤٢
٢٧	ميت غمر	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٧٥	٥	٨٣,٣٣	١	٢٥	١	١٦,٦٦
٢٨	بلبيس	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٦٦,٦٦	٤	٨٠	١	٣٣,٣٣	١	٢٠
٢٩	جرجا	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٦٦,٦٦	٣	٧٥	—	—	—	—
٣٠	بنى العرب	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣١	قليوب	—	—	—	—	١	٢٥	١	٢٥	١	٢٥	١	٢٥	—	—	—	—
٣٢	أخميم	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣٣	زفتى	١	٣٣,٣٣	١	٣٣,٣٣	—	—	—	—	١	٣٣,٣٣	١	٣٣,٣٣	—	—	—	—
٣٤	بلقاس	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	١٠٠	٣	١٠٠	—	—	—	—
٣٥	فاقوس	١	٣٣,٣٣	١	٣٣,٣٣	—	—	—	—	١	٣٣,٣٣	١	٣٣,٣٣	—	—	—	—
٣٦	أبو تيج	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	٣	١٠٠	—	—	—	—
٣٧	بسيون	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٥٠	٢	٦٦,٦٦	—	—	—	—
٣٨	بنى مزار	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	١٠٠	٣	١٠٠	—	—	—	—
٣٩	طهطا	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٣٣,٣٣	١	٣٣,٣٣	—	—	—	—
٤٠	دسوق	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	١٠٠	٣	١٠٠	—	—	—	—
٤١	قويسنا	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٥٠	٢	٦٦,٦٦				
٤٢	دكرنس	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	١٠٠	٣	١٠٠	—	—	—	—
٤٣	الفشن	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	٢	١٠٠	—	—	—	—
٤٤	البلينا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٤٥	ديرب نجم	—	—	—	—	٢	١٠٠	٢	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—
٤٦	كوم إمبو	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٤٧	مرسى مطروح	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	٢	١٠٠
٤٨	مغاغة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٤٩	منيا القمح	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥٠	منوف	١	٥٠	١	٥٠	—	—	—	—	١	٥٠	١	٥٠	—	—	—	—

(تابع) جدول رقم (٨)

مسلسل	فئة النشر	الأفراد والناشرون				الناشرون غير التجاريين				المجموع	
	المدينة	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	الناشرون	الكتب
٢٣	كفر الشيخ	—	—	—	—	٣	٦٠	٨	٧٢,٧٢	٥	١١
٢٤	المحلة الكبرى	—	—	—	—	١	٢٠	١	١١,١١	٥	٩
٢٥	السنبلاوين	—	—	—	—	٢	٤٠	٢	٢٥	٥	٨
٢٦	طلخا	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٧
٢٧	ميت غمر	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٦
٢٨	بلبيس	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٥
٢٩	جرجا	—	—	—	—	١	٣٣,٣٣	١	٣٣,٣٣	٣	٤
٣٠	بى العرب	—	—	—	—	١	١٠٠	٤	١٠٠	١	٤
٣١	قليوب	—	—	—	—	٢	٥٠	٢	٥٠	٤	٤
٣٢	أخميم	—	—	—	—	١	١٠٠	٤	١٠٠	١	٤
٣٣	زفتى	—	—	—	—	١	٣٣,٣٣	١	٢٥	٣	٣
٣٤	بلقاس	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣
٣٥	فاقوس	—	—	—	—	١	٣٣,٣٣	١	٣٣,٣٣	٣	٣
٣٦	أبو تيج	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٣
٣٧	بيون	—	—	—	—	١	٥٠	١	٣٣,٣٣	٢	٣
٣٨	بنى مزار	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣
٣٩	طهطا	—	—	—	—	٢	٦٦,٦٦	٢	٦٦,٦٦	٣	٣
٤٠	دسوق	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٣
٤١	قويسنا	—	—	—	—	١	٥٠	١	٣٣,٣٣	٢	٣
٤٢	دكرنس	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٣
٤٣	الفشن	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٢
٤٤	الليننا	—	—	—	—	١	١٠٠	٢	١٠٠	١	٢
٤٥	ديرب نجم	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢
٤٦	كوم إمبو	—	—	—	—	١	١٠٠	٢	١٠٠	١	٢
٤٧	مرسى مطروح	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٢
٤٨	مغاغة	—	—	—	—	١	١٠٠	٢	١٠٠	١	٢
٤٩	منيا القمح	—	—	—	—	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	٢
٥٠	منوف	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢

(تابع) جدول رقم (٨)

مسلسل	فئة النشر	الناشرون المجهولون				المؤلفون الناشرون				الطابعون الناشرون				الناشرون التجاريون			
	المدينة	عدد الناشرون	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪
٥١	أبو كبير	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	—	—	—	—
٥٢	رشيد	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	—	—	—	—
٥٣	أبو قرقاص	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—
٥٤	شربين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥٥	المنزلة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥٦	يلا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠
٥٧	ديروط	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥٨	شبلنجة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥٩	أجا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦٠	طما	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦١	كفر الزيات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦٢	كفر صقر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠
٦٣	نجع حمادى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦٤	الواسطى	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	—	—	—	—
	المجموع	٢٦٩		٢٦٩		١٥٥		١٥٥		٣٦٨		١٥٤٥		١٧٢		٣٣٣٢	

(تابع) جدول رقم (٨)

مسلسل	فئة النشر	الأفـراد والناشـرون				الناشـرون غير التجاريين				المجمـوع	
	المدينة	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	عدد الناشرين	٪	عدد الكتب	٪	الناشـرون	الكتـب
٥١	أبو كبير	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٥٢	رشـيد	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٥٣	أبو قرقـاص	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٥٤	شـربين	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١
٥٥	المنـزلة	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١
٥٦	بيـلا	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٥٧	ديـروط	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١
٥٨	تبلجـة	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١
٥٩	أجـا	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١
٦٠	طمـا	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١
٦١	كفـر الزيـات	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١
٦٢	كفر صقـر	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
٦٣	نجع حـمادى	—	—	—	—	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١
٦٤	الواسطـى	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
	المجمـوع	١٣		١٩		٣٣٣		١٦٦٨		١٣١٠	٦٩٨٨

ازدهرت الحال بالاسكندرية وكثر عدد الجاليات الأوربية بها ، من أن يفكر أحد أفراد تلك الجاليات فى تأسيس مطبعة ، ولم يمكن على الرغم من الأبحاث التى أجريت معرفة اسم صاحب تلك المطبعة وتاريخ إنشائها ، والدليل الوحيد على وجودها هوالكتاب الذى طبع فيها بالانجليزية فى وصف مصر فى ١٠ يوليه سنة ١٨٢٤ على يد اسكندر دراجى ، وقد يكون اسكندر دراجى هذا صاحب المطبعة وقد لا يكون [١٨] . . . ثم « استأنفت نشاطها بعد وفاة صاحبها بداء الكوليرا سنة ١٨٣٠ . . . . ويبدو أن تلك المطبعة كانت الوحيدة من نوعها بالاسكندرية إذ لم يكن هناك ما يدعو إلى انشاء غيرها . ولم يعرف كيف انتهت ولا متى انتهت ، وإن كان يغلب على الظن أنها اختفت بظهور غيرها من المطابع الإفرنجية فى الثغر »[١٩]

كما أنشأ محمد على بالاسكندرية مطبعة رأس التين « وهى أول مطبعة رسمية عرفتها الاسكندرية بعد مطبعة الحملة الفرنسية ، والمرجح أن تكون مطبعة رأس التين هى المطبعة الوحيدة التى أنشئت فى الاسكندرية حوالى سنة ١٨٣٢ . . . ولم نتوصل إلى معرفة السنة التى توقفت فيها تلك المطبعة عن العمل ولو أننا نرجح أنها أغلقت فى أواخر حكم محمد على شأنها فى ذلك شأن عدد كبير من مؤسسات ذلك العهد »[٢٠] .

وتأسست فى الاسكندرية سنة ١٨٥٧ أول مطبعة كبيرة بها وهى مطبعة فانسان بناسون (Vincent Penasson) . كما أسس انطوان موريس سنة ١٨٦٠ المطبعة الفرنسية بالاسكندرية ، وقد عرفت بعدة أسماء بعد ذلك[٢١] . وقد باع أنطوان موريس مطبعته بالاسكندرية إلى مطبعة بولاق فى سنة ١٨٨٥[٢٢] .

وفى سنة ١٨٦٧ تأسست مطبعة بناسون الحجرية ، وهى أول مطبعة حجرية فنية أجنبية ، وعرفت فيما بعد باسم المطبعة الخديوية . كما تأسست المطبعة الامريكانية لطبع الكتب الدينية حسب المذهب البروتستانتى .

وفى سنة ١٨٧٥ تأسست فى الاسكندرية مطبعة جريدة الأهـرام . ولم تكن مطبعة الأهرام مقصورة على طبع الجريدة فحسب ، بل كانت تقوم أيضا بطبع الكتب الأدبية والقصص ، وأول مطبوع أخـرجته هـو « مثال الأهرام » وكان ذلك فى ١٥ يوليه ١٨٧٦ ، وأخذت مطبعة الأهرام تقوم بنشر الروايات المترجمة إلى اللغة العربية . غير أن حريق الاسكندرية لم يلبث أن أتى على المطبعة ومحتوياتها . ثم عاد صاحبا المطبعة إلى الاسكندرية بعد الثورة العرابية ، وافتتحا مطبعة جديدة ، ولكن لم تلبث أن أغلقت بعد ذلك بسنتـين فى ١٩ أغسطس ١٨٨٤ ، ثم انتقلت فى أول نـوفمبر ١٨٩٩ إلى القاهرة .

وفى سنة ١٨٨٦ تأسست مطبعة موريس الابن ، وفى سنة ١٩٠٠ اشترى موريس المطبعة من شريكه وأصبحت تعرف بالمطبعة العمومية . وأنشئت قبل ١٨٨٤ مطبعة لا جوداكيس . كما انشئت سنة ١٨٩٨ مطبعة مدرسة الفرير للفنون والصنائع بالاسكندرية ، وقامت بطبع مطبوعات مـدارس الفرير المنتشرة فى مصر . وقد أنشىء فرع لمطبعة أنجلو بروكاشيـا (التى تأسست فى القاهرة سنة ١٩٠٠) بالاسكندرية ، وقد أصبح هذا الفـرع أصلا فيما بعد[٢٣] .

وفى سنة ١٩٠٩ وصل عدد المطابع فى الاسكندريـة إلى ست وأربعين مطبعة .

وفى سنة ١٩٣٦ وصل عدد المطابع بها إلى ست وسبعين مطبعة [٢٤] .

ومن أغزر المطابع انتاجا للكتب فى الاسكندرية : مطبعة البصير (أو جريدة البصير) فقد أنتجت ٤٢ كتابا فى الفترة ما بين أوائل القرن العشرين والستينيات منه ، ومطبعة جرجى غرزوزى التى أنتجت ٨٨ كتابا منذ أوائل القرن العشرين إلى الثلاثينيات منـه . ومطبعـة صلاح الـدين التى أنتجت ٥٣ كتابا منذ منتصف الأربعينيات حتى منتصف السبعينيات ، كما قامت

مطبعة جامعة الاسكندرية بطبع ٦٥ كتابا منذ إنشائها حتى الأن . (تعتمد هذه الإحصاءات على المطابع التى سجلت بدلا من أسماء الناشرين فى بعض الكتب ، ولا تحصر بالطبع كل ما طبعته تلك المطابع)

أما عن دور النشر فى الاسكندرية ، فيرجع أقدمها ـ طبقا لما أمكن الوصول إليه من تحليل البيانات عن الكتب فى المصادر الببليوجرافية ـ إلى الفترة ما بين ١٩١٦ ـ ١٩٢٥ ، فقد ظهر اسم « وكالة الفرير العمومية » على أحد الكتب المنشورة فى تلك الفترة ، ثم لم يظهر بعد ذلك . ثم ظهر اسم « مكتبة العرب » و« مكتب سركيس » كل منهما كناشر لكتاب واحد فى الفترة من ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥ ، ولم يظهر اسم أى منهما على أى كتاب بعد ذلك . وظهر اسم « دار الطالب لنشر ثقافة الجامعات » على أحد الكتب فى نفس الفترة السابقة ، ولكنها واصلت نشر بعض الكتب بعد ذلك (كتابان فى عام ١٩٥٥ ، ثم ثلاثة فى عام ١٩٥٦) . ولكن أقدم دور النشر التى ما زالت تواصل نشاطها حتى الآن فى الاسكندرية هى « دار نشر الثقافة » التى تأسست عام ١٩٤٤[٢٥] ، ثم نشرت دار المعارف بالاسكندرية فى الفترة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٥) سبعة كتب ، ثم ١٣٤ كتابا ، ٢١٩ كتابا ، ٢٦٦ كتابا فى الفترات الثلاث التالية على التوالى .

وفى الفترة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٥) قدمت لنا الدار المصرية للطباعة والنشر ٦ كتب ، ومكتبة الآداب للطباعة والنشر ٧ كتب ، ومؤسسة المطبوعات الحديثة كتابين ، ودار الطباعة والنشر كتابين ، والمكتبة التجارية الكبرى كتابا واحدا ، ودار الجعران للنشر كتابا واحدا .

وقد شهدت الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) مولد عدد ملحوظ من دور النشر يصل عددها إلى ١٧ دارا ، من أهمها : دار لوران للطباعة والنشر (تأسست سنة ١٩٥٦).[٢٦] ولكن أول كتاب رُصد من كتبها نشر عام ١٩٦٠ ، ونشرت فى هذه الفترة تسع كتب . ومنشأة المعارف للطباعة والنشر

(تأسست عام ١٩٥٨)[٢٧] ونشرت ١٤٤ كتابا فى تلك الفترة ومؤسسة الثقافة الجامعية (تأسست عام ١٩٥٨)[٢٧] ونشرت أول كتبها عام ١٩٥٩ ، ومجموع ما نشر بها فى تلك الفترة سبعة كتب . ودار الجامعات المصرية للطباعة والنشر (تأسست عام ١٩٥٩)[٢٨] ونشرت ثمانية كتب فى تلك الفترة . ودار الشرق الأوسط للطباعة والنشر (تأسست عام ١٩٥٩)[٢٩] وصدر أول كتاب عنها عام ١٩٦٠ ، ولم تصدر فى تلك الفترة غير كتابين . ودار المطبوعات الجديدة (تأسست عام ١٩٦٠)[٣٠] ونشرت فى تلك الفترة كتابا واحدا . أما دار النشر للجميع التى تأسست عام ١٩٦٠[٣١] أيضا فلم تنشر إلا كتابا واحدا ولم نر لها كتبا غير ذلك فيما بعد . وقد تأسست عام ١٩٦٢ مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع [٣٢] ولكنا لا نرى لها كتبا تحمل اسمها الا فى عام ١٩٦٦ ، وقد نشرت فى الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٥) ٥٦ كتابا . وتأسس عام ١٩٦٢ المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر [٣٣] ، ونشر أول كتاب له عام ١٩٦٥ ، وقد نشر له فى نفس العام أربعة كتب أخرى . ونشرت الدار القومية للطباعة والنشر بالاسكندرية ١٢ كتابا فى الفترة (١٩٥٦ - ١٩٦٥) .

وفى الفترة التالية (١٩٦٦ - ١٩٧٥) برز إلى ميدان النشر فى المدينة ٢٩ ناشرا ، يتراوح اسهام كل منهم فى هذه الفترة ما بين الكتاب الواحد وثلاثة كتب . ومن أهمهم : شركة الاسكندرية للطباعة والنشر (١٠ كتب) ، دار المطبوعات الجامعية (٧ كتب) ، مكتبة (دار) الجيل الجديد (١١ كتابا) ، دار (مكتبة) نبع الفكر (١٢ كتابا) ، مؤسسة شباب الجامعة (٥٦ كتابا) . ونشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب فى تلك الفترة بالاسكندرية ٤٩ كتابا ، ونشرت دار الكتب الجامعية بالاسكندرية فى نفس الفترة ٩٨ كتابا .

أما فى الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) فقد ظهر عشرون ناشرا جديدا فى الاسكندرية ، على رأسهم : دار الدعوة للطبع والنشر (٤٧ كتابا) ، دار

المعرفة الجامعية (٨١ كتابا) ، المكتب الجامعى الحديث (٥٣ كتابا) ، فجر الاسلام للطباعة والنشر والتوزيع (٤ كتب) .

أما عن الناشرين غير التجاريين فى الاسكندرية فهم كثيرون (١٠٤ ناشرا) من أكثرهم انتاجا : **جامعة الاسكندرية (٩٠ كتابا)** ، كنيسة الشهيد العظيم مارجرجس باسبورتنج (٣٥٢ كتابا) ، كنيسة السيدة العذراء بمحرم بك (٥٧ كتابا) . ويجدر الإشارة إلى أن الهيئات الناشرة غير التجارية تتنوع إلى حد كبير فى الاسكندرية فإلى جانب جامعة الاسكندرية نجد عددا من المعاهد العليا والمدارس والمراكز الثقافية والجمعيات العلمية والاتحادات المهنية والكنائس . هذا وتقوم الكنائس والمؤسسات الدينية المسيحية بدور ملحوظ كهيئات ناشرة للكتاب فى الاسكندرية ، فقد أمكن احصاء ٢١ كنيسة وهيئة دينية مسيحية فى المدينة قامت بنشر ما مجموعه ٤٥٤ كتابا فى السنوات الثلاثين الأخيرة (١٩٥٦ - ١٩٨٥) .

ثانيا : فى مدينة طنطا نجد أن أكبر نسبة من الكتب المنشورة بها (٦٠,٦١ ٪) صدرت عن المطابع ثم عن الناشرين التجاريين (٢١,٩١ ٪) ثم الناشرين غير التجاريين (٩,٢٤ ٪) ، مما يوضح بروز دور المطابع فى حركة النشر فى هذه المدينة . ومن أهم المطابع التى قدمت ولازالت تقدم انتاجها من الكتب فى المدينة : مطبعة (دار) السفينة (٥٩ كتابا) منذ الثلاثينيات إلى الثمانينيات من هذا القرن . ومن أهم دور النشر التجارية : دار سماح للطباعة والنشر والتوزيع (١٣ كتابا) والمكتبة القومية الحديثة للنشر والتوزيع (١٣ كتابا) ومكتبة تاج (٨ كتب) . ومن أهم الناشرين غير التجاريين جامعة طنطا (١٠ كتب) .

ثالثا : وفى مدينة الجيزة ، يسهم الناشرون غير التجاريين بأكبر نسبة من الكتب المنشورة بها (٦٤,٢٥ ٪) ثم الطابعون (١٨,٧٧ ٪) ثم الناشرون التجاريون (١٤,٠٧ ٪) . ويرجع ذلك إلى وجود عدد ملحوظ

من الهيئات غير التجارية فى المدينة وعلى رأسها جامعة القاهرة بكلياتها المختلفة التى شاركت فى حركة نشر الكتب فى المدينة ، فقد اسهمت جامعة القاهرة وكلياتها بـ ٥٩ كتابا ، وأسهمت الكنائس والهيئات الدينية المسيحية بـ ٩٢ كتابا .

وأهم المطابع فى الجيزة هى مطبعة رمسيس ، ومطبعة المليجى ، ومطبعة آمون ، فضلا عن مطبعة جامعة القاهرة . وترجع قلة الناشرين التجاريين ، وبالتالى قلة حجم اسهامهم فى نشر الكتب فى المدينة ، الى اعتماد المؤلفين على دور النشر المنتشرة فى القاهرة ، وفى الثمانينيات فقط نشأ فى الجيزة عدد من دور النشر التجارية بدأت فى ممارسة دورها فى تغذية النشر فى هذه المدينة منها دار الكتب السلفية ، دار الصفا للطباعة والنشر ، دار المأمون للطباعة والنشر ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، مكتبة نهضة الشرق .

رابعا : أما فى أسيوط فيسهم الناشرون غير التجاريين بما نسبته ٥٤,٩٤ ٪ من مجموع الكتب المنشورة فيها ، يليهم الطابعون (٢٠,١٤ ٪) يليهم الناشرون التجاريون (١٥,٣٨ ٪) . وقد أسهمت « جامعة أسيوط » وكلياتها بأكبر نصيب من الكتب المنشورة فى المدينة (٨٧ كتابا) ، وتعتبر « مكتبة الطليعة » أهم ناشر تجارى فى المدينة إذ نشرت ٣١ كتابا فى السنوات العشرين الأخيرة (١٩٦٦ - ١٩٨٥) .

ويتشابه الوضع فى مدينة أسيوط مع الوضع فى مدينة المنيا ، إذ تسهم نفس الفئات السابقة بالترتيب بالنسب التالية (٥٨,٠٩ ٪ ، ٢٠ ٪ ، ١٩,٠٤ ٪) وأهم الناشرين غير التجاريين بالمدينة : مديرية الشئون الصحية بمحافظة المنيا (٣٥ كتابا) ، وجامعة المنيا (١٢ كتابا) ثم الكنائس والهيئات المسيحية (٩ كتب) أما أهم ناشر تجارى فى المدينة فهى دار حراء للنشر والتوزيع الجامعى التى باشرت نشاطها فى الفترة الأخيرة (٧٦ - ١٩٨٥) ونشرت خلالها ١٧ كتابا .

ويتشابه الوضع أيضا فى مدينة دمياط (٦٥,٦٢ ٪ ، ١٢,٥٠ ، ١٢,٥٠ ٪) ومدينة السويس (٦٢,٥٠ ٪ ، ١٨,٧٥ ٪ ، ١٨.٧٥ ٪) وبورسعيد (٥٠ ٪ ، ٢٧,٧٧ ٪ ، ١١,١١ ٪) وبنها (٤١,٣٧ ٪ ، ٣١,٠٣ ٪ ، ٦,٨٩ ٪)

خامسا : وفى المنصورة يتصدر الناشرون التجاريون الفئات الناشرة فى المدينة (٥١,١٤ ٪) ، ثم الطابعون (٢٣,٦٦ ٪) ثم غير التجاريين (١٦,٠٣ ٪) . أهم الناشرين التجاريين فى المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع (٥٠ كتابا) رغم أن هذه الدار لم تنشأ إلا فى الفترة الأخيرة (٧٦ ـ ١٩٨٥) وأول انتاج لها نشر عام ١٩٨١ ، ومكتبة الجلاء الحديثة (٢٢ كتابا) والدار الاسلامية للطباعة والنشر (١٣ كتابا) . أما الطابعون فى هذه المدينة ، فقد كان دورهم فى الماضى أكبر من دورهم فى الوقت الحاضر من أهمهم مطبعة النيل (١٢ كتابا) . وعلى رأس الهيئات غير التجارية التى قامت بنشر الكتب جامعة المنصورة (١٤ كتابا) .

سادسا : ويسهم الناشرون غير التجاريين بالنصيب الأكبر من الكتب المنشورة فى مدينة كفر الشيخ (٧٢,٧٢ ٪) ثم الناشرون التجاريون (١٨,١٨ ٪) ثم الطابعون (٩,٠٩ ٪) .

سابعا : وفى مدينة الزقازيق يسهم الطابعون بنصيب أكبر (٣٦,٣٦ ٪) ثم الناشرون التجاريون (٢٦,١٣ ٪) ثم الناشرون غير التجاريين (١٨,١٨ ٪) .

ثامنا : أما المدن التى يسهم فيها الطابعون بقسط أكبر يليهم الناشرون غير التجاريين ثم الناشرون التجاريون ، فهى : الفيوم (٦٥,٧٥ ٪ ، ١٦,٤٣ ٪ ، ٥,٤٧ ٪) شبين الكوم (٤٤,٧٣ ٪ ، ٤٢,١٠ ٪ ، ٢,٦٣ ٪) وسوهاج (٤٧,٢٢ ٪ ، ٣٠,٥٥ ٪ ، ٥,٥٥ ٪) .

تاسعا : وفى المحلة الكبرى يسهم الناشرون التجاريون بالقدر الأدنى (٥٥,٥٥ ٪) ثم الطابعون (٢٢,٢٢ ٪) ثم الناشرون غير التجاريين (١١,١١ ٪) .

عاشرا : أما المدن التى تقاسم فيها فئتان فقط من الفئات الثلاث مسئولية النشر ، فيمكن تصنيفها فى مجموعات :

(١) التى يسود فيها نصيب الطابعين على الناشرين غير التجاريين : وهى ، دمنهور (٧٧,٨٩ ٪) ، ١٥,٧٨) والسنبلاوين (٧٥ ٪ ، ٢٥ ٪) وجرجا (٧٥ ٪ ، ٢٥ ٪) وبسيون (٦٦,٦٦ ٪ ، ٣٣,٣٣ ٪) .

(٢) التى يسود فيها نصيب الناشرين التجاريين على غير التجاريين : وهى مدينة الأقصر فقط (٨٨,٨٨ ٪ ، ١١,١١ ٪) .

(٣) التى يسود فيها نصيب الناشرين غير التجاريين على الطابعين : وهى ، بنى سويف (٧٩,٠٦ ٪ ، ١٧,٤٤ ٪) وأسوان (٧٣,٠٧ ٪ ، ١٩,٢٣ ٪) وطهطا (٦٦,٦٦ ٪ ، ٣٣,٣٣ ٪) والاسماعيلية (٧١,٤٢ ٪ ، ٩,٥٢ ٪) وقليوب (٥٠ ٪ ، ٢٥ ٪) ويمكن أن يضاف إليهم زفتى وفاقوس .

(٤) التى يسود فيها نصيب الناشرين التجاريين على الطابعين : وهى مدينة طلخا (٧١,٤٢ ٪ ، ١٤,٢٨ ٪) .

(٥) التى يسود فيها نصيب الطابعين على الناشرين التجاريين : وهى مدن ميت غمر (٨٣,٣٣ ٪ ، ١٦,٦٦ ٪) وبلبيس (٨٠ ٪ ، ٢٠ ٪) .

(٦) التى يتكافأ فيها نصيب الطابعين مع الناشرين غير التجاريين : وهى مدينة قويسنا .

(٧) وفى منوف حيث نشر كتابان : أحدهما مجهول الناشر والثانى صدر عن أحد المطابع .

حادى عشر : أما المدن التى سادتها فئة واحدة من الفئات الثلاثة ، فيمكن أيضا تقسيمها الى عدة أقسام ، كما يلى :

(١) التى يسود فيها المؤلفون الناشرون (وإن كانت هذه الفئة لا تدخل فى الفئات الثلاثة) : وهى مدن : ديرب نجم ، أبو قرقاص .

(٢) التى يسود فيها الناشرون التجاريون : مرسى مطروح ، كفر صقر ، بيلا .

(٣) التى يسود فيها الطابعون : أبو تيج ، بنى مزار ، دسوق ، دكرنس ، الفشن ، أبو كبير ، رشيد ، الواسطى .

(٤) التى يسود فيها الناشرون غير التجاريين : البلينا ، كوم امبو ، مغاغة ، منيا القمح ، شربين ، المنزلة ، ديروط ، شبلنجة ، أجا ، طما ، كفر الزيات ، نجع حمادى ، وادى النطرون ، ملوى ، بن العرب ، أخميم ، سرس الليان .

رابعا : الاتجاهات الموضوعية :

بتوزيع الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة على الموضوعات (جدول رقم ٩) تتبين الاتجاهات الموضوعية كما يلى :

(١) تغطى الكتب جميع المجالات الموضوعية .

(٢) تحظى العلوم الاجتماعية بأكبر عدد من الكتب المنشورة (١٨٠٨ كتابا / ٢٥,٨٧ ٪) يليها الدين (٢٩٩ كتابا / ١٨,٥٨ ٪) ثم الأدب (١٠٥٨ كتابا / ١٥,١٤ ٪) . وهذه المجالات الموضوعية الثلاثة تشكل وحدها ٥٩,٦٠ ٪ من مجموع الكتب المنشورة .

(٣) وبتحليل موضوعات العلوم الاجتماعية ، نجد أن ثلاثة موضوعات منها تأتى فى المقدمة من حيث حجم التأليف فيها وهى : الاجتماع والخدمة الاجتماعية (٣٨٠ كتابا) بنسبة ٢١,٠١ ٪ من عدد الكتب المنشورة فى العلوم الاجتماعية ، والاقتصاد (٢٩٢ كتابا) بنسبة ١٦,١٥ ٪ ، والتربية (٢٨٥ كتابا) بنسبة ١٥,٧٦ ٪ .

(٤) وبتحليل موضوعات الدين ، نجد أن المسيحية تحظى وحدها بـ ٧٩٩ كتابا بنسبة ٦١,٥ ٪ من عدد الكتب المنشورة فى الدين ، أما الكتب المنشورة فى الاسلام فعددها ٤٩٠ كتابا بنسبة ٣٧,٧٢ ٪ ، ولا يعتبر عدد الكتب المنشورة فى المسيحية كيرا بالقياس إلى مجموع الكتب المنشورة فى الدين فقط ، بل هو كبير أيضا بالنسبة لجميع الموضوعات ، ولا يفوقه إلا الأدب وهو مجال موضوعى يشتمل على عدة موضوعات ، إذا قارنا عدد الكتب المنشورة فى كل منها لفاقها عدد الكتب المنشورة فى المسيحية . ويرجع ذلك ـ كما سبق الإشارة فى دراسة الناشرين . إلى وجود عدد ملحوظ من الكنائس والمؤسسات المسيحية التى اهتمت بنشر الكتب الدينية .

(٥) وتحتل الرياضيات الأهمية الأولى بين العلوم البحتة (٢١٦ كتابا) وتمثل ٤٠,٥٢ ٪ من عدد الكتب المنشورة فى العلوم البحتة . كما يأتى الطب فى المرتبة الأولى بين موضوعات العلوم التطبيقية (٣٥٤ كتابا) بنسبة ٣٦,٥٣ ٪ من عدد الكتب المنشورة فى العلوم التطبيقية . كما يمثل التاريخ النسبة الأكبر من مجموعة الكتب المنشورة فى مجال التاريخ والجغرافيا (٣٧٥ كتابا / ٦١,٣٧ ٪) .

ويفيد التوزيع الموضوعى الزمنى للكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة (جدول رقم ١٠) ما يلى :

(١) أن الكتب المنشورة فى الفترات الأولى من تاريخ الكتاب فى المدن المصرية خارج القاهرة (١٨٢٤ ـ ١٨٩٥) كانت فى مجالات الجغرافيا والتاريخ والأدب والمعارف العامة والدين واللغات والعلوم الاجتماعية والبحتة والتطبيقية والفنون ، ولكن فى أعداد ضئيلة فيما عدا ما نشر منها فى الدين الاسلامى والأدب (نشر فى كل منهما ٢٧ كتابا بنسبة ٢٨,٤٢ ٪ من مجموع الكتب المنشورة فى تلك الفترة) .

جدول رقم (٩)
التوزيع الموضوعى للكتب المنشورة فى المدن المصرية فى المدن المصرية خارج القاهرة

مسلسل	الموضـــــــوع	عـدد الكتب	٪
١	المعارف العامة	٥٩	٠,٨٤
٢	الفلسفة وعلم النفس		
	الفلسفة	١١٠	
	علم النفس	١٤٢	
		٢٥٢	٣,٦٠
٣	الدين		
	الاسلام	٤٩٠	
	المسيحية	٧٩٩	
	أديان أخرى	١٠	
		١٢٩٩	٪١٨,٥٨
٤	العلوم الاجتماعية : عام	١٣	
	الاجتماع والخدمة الاجتماعية	٣٨٠	
	الاحصاء	٣٦	
	السياسة	١٢٦	
	الاقتصاد	٢٩٢	
	القانون	٥٤٥	
	الادارة المدنية والعسكرية	٩٧	
	التربية	٢٨٥	
	التجارة والنقل	٣٤	
		١٨٠٨	٢٥,٨٧
٥	اللغـــات	١٨٥	٢,٦٤
٦	العلوم البحتة : عام	١٦	
	الرياضيات	٢١٦	

تابــع جــــدول رقــم (٩)

مسلسل	الموضـــــــوع	عـدد الكتب	٪
	الفلك	١٩	
	الفيزياء	٩١	
	الكيمياء	١٠٧	
	الجيولوجيا	١٩	
	الاحياء	٦٥	
		ـــ	
		٥٣٣	٧,٦٢
٧	العلوم التطبيقية		
	الطب والصيدلة	٣٥٤	
	الهندسة والصناعة	١٨٢	
	الزراعة ٢١٤		
	ادارة الأعمال	٢٠٩	
	اقتصاد منزلى	١٠	
		ـــ	
		٩٦٩	١٣,٨٦
٨	الفنـــــون	٢١٤	٣,٠٦
٩	الأدب	١٠٥٨	١٥,١٤
١٠	الجغرافيا والتاريخ		
	الجغرافيا	٢٣٦	
	التاريخ	٣٧٥	
		ـــ	
		٦١١	٨,٧٤
	المجمـــــوع	**٦٩٨٨**	**٩٩,٩٥**

(٢) بتأخر التأليف فى الفلسفة حتى الفترة (١٨٩٦ ـ ١٩٠٥) أى فى أوائـل القرن العشـرين . ويتأخـر التأليف فى علم النفس حتى الفتـرة (١٩٣٦ ـ ١٩٤٥) ورغم هذا فإن التـأليف فى علم النفس ينمو نمـوا سريعا وخاصة فى الفترة الأخيرة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) .

(٣) يتميز التأليف فى مجال الاسلام ليس فقط بالبدء المبكر من تاريخ النشر فى المدن المصرية خارج القاهرة ، ولكنه ينمو ايضا نموا مطردا على مدى الفترات الزمنية ، ويتعاظم حجم التأليف فيه فى الفترة الأخيرة (٧٦ ـ ١٩٨٥) حتى أن ما نشر فى هذه الفترة فقط يمثل ٤٦,٤٦ ٪ من مجموع ما نشر فى الموضوع .

(٤) أما عن التأليف فى موضوع الدين المسيحى فقد بدأ التأليف فيه فى العقد التالى لبدء النشر فى الدين الاسلامى ولكن النشر فيه ظل ضعيفا متقطعا ، حتى الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) فقد نما فيها التأليف فى الموضوع نموا واضحا وتعاظم جدا فى الفترة التالية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٥) حتى أن الكتب المنشورة فى الموضوع فى هذه الفترة تساوى ٦١,٤٥ ٪ من مجموع ما نشر فى الموضوع على مدى الفترات كلها .

(٥) من الموضوعات التى نما فيها التأليف نموا ملحوظا : الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، القانون ، التربية ، اللغات ، الرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء ، الطب والصيدلة ، الهندسة والصناعة ، الزراعة ، ادارة الاعمال ، الفنون ، الأدب ، التاريخ ، الجغرافيا . وهذه الموضوعات ترتبط فى كثير منها بالدراسة فى الجامعات .

(٦) يتميز الأدب بحجم التأليف الكبير فيه فترة بعد أخرى ، فهو مجال محبب الى المؤلفين والناشرين والقراء بعامة وفى المدن التى لا توجد فيها صناعة للنشر بخاصة .

(٧) رغم أن التأليف فى موضوعات : الرياضيات ، والفيزياء ، والكيمياء ، بدأ متأخرا (فى الستينيات من القرن العشرين) إلا أنه نما نموا ملحوظا (ما نشر قبل الستينيات لا يعتد به) .

خامسا : احتمالات المستقبل

اذا كان انتاج الكتاب يرتبط بانتشار التعليم (وخاصة التعليم العالى) والتقدم العمرانى والاقتصادى ، فإن عددا متزايدا من المدن المصرية خارج العاصمة شهدت وتشهد هذا التطور والتقدم .

وفى ضوء توفر هذا العامل ، وفى ضوء النتائج التى تم التوصل اليها فى هذه الدراسة ، يمكن تقرير احتمالات المستقبل التالية :

(١) ينتظر أن يزداد حجم الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة ، وأن تتسع قاعدة النشر لمدن جديدة أخرى ، وأن يتعمق الدور الذى تؤديه بعض المدن حاليا فى نشر الكتاب .

وبين أيدينا أحد المصادر التى يمكن أن تعطينا مؤشرا معينا فى هذا الصدد ، فبمراجعة « الفهرست العصرية » فى مجلة « عالم الكتاب » بعد عام ١٩٨٥[٣٤] نجد أن عدد الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة عام ١٩٨٦ يصل الى ٢٤٤ كتابا (جدول رقم ١١) ، وعند مقارنة هذا العدد بمتوسط عدد الكتب المنشورة سنويا فى الفترة الأخيرة من الدراسة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) وهو ٢٠٩,٤ كتابا ، تتبين لنا الزيادة فى عدد الكتب . كما يتبين من الجدول أيضا أن ١٨ مدينة من المدن الناشرة فى الفترة الأخيرة (٧٦ - ٨٥) واصلت نشر الكتب ، وأضيف اليها مدينتان (جرجا ، بيلا) كان النشر قد توقف فيهما فى الفترة الأخيرة ثم استأنفتا النشر عام ١٩٨٦ ، فضلا عن مدينة جديدة (ميت دمسيس) صدر فيها كتاب واحد لأول مرة .

(٢) أما عن الناشرين فينتظر زيادة اسهام الناشرين من المؤلفين والتجاريين وغير التجاريين فى حركة النشر . وقد يفيد الرجوع الى قائمة الناشرين والمطابع فى جمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٧[٣٥] لتحديد

جدول رقم (١٠)

التوزيع الموضوعى الزمنى للكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة

الفترة الزمنية / الموضوع	١٨٢٤-٣٥	٣٦-٤٥	٤٦-٥٥	٥٦-٦٥	٦٦-٧٥	٧٦-٨٥	٨٦-٩٥	٩٦-١٩٠٥	١٩٠٦-١٥	١٦-٢٥	٢٦-٣٥	٣٦-٤٥	٤٦-٥٥	٥٦-٦٥	٦٦-٧٥	٧٦-٨٥	المجموع
المعارف العامة	-	٢	-	-	١	-	٢	٢	.	٤	٢	١	٢	١٥	١٩	٩	٥٩
الفلسفة وعلم النفس																	
الفلسفة	-	-	-	-	-	-	-	١	١٤	٧	٤	٢	٦	١٥	٢٦	٣٥	١١٠
علم النفس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١٢	١٤	٣١	٨٤	١٤٢
الدين																	
الاسلام	-	-	-	٢	١٣	٨	٤	١٥	٢٤	١٢	١٨	١٩	٣١	٣٤	٩٧	٢١٣	٤٩٠
المسيحية	-	-	-	-	١	-	١	٣	٣	-	٧	٣	٩	٧٣	٤٩١	٢٠٨	٧٩٩
أديان أخرى	-	-	-	-	-	-	-	٢	١	-	-	-	١	-	٢	٤	١٠
العلوم الاجتماعية																	
عام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٣	٣	-	١	٣	٢	١٣
الاجتماع والخدمة	-	-	-	-	-	١	-	٥	٣	٣	٥	٦	١٩	٨٧	١٢٦	١٢٥	٣٨٠
الاحصاء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٢١	١١	٣٦
السياسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٥	٦	٦	٤٣	٤١	٢٢	١٢٦
الاقتصاد	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	٢	-	٤٠	٧٠	١٢٣	٥٦	٢٩٢

تابع جدول رقم (١٠)
التوزيع الموضوعى الزمنى للكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة

الفترة الزمنية / الموضوع	١٨٢٤-٣٥	٣٦-٤٥	٤٦-٥٥	٥٦-٦٥	٦٦-٧٥	٧٦-٨٥	٨٦-٩٥	٩٦-١٩٠٥	١٩٠٦-١٥	١٦-٢٥	٢٦-٣٥	٣٦-٤٥	٤٦-٥٥	٥٦-٦٥	٦٦-٧٥	٧٦-٨٥	المجموع
القانون	-	-	-	-	١	١	-	٢	١	٣	٣	٣	٦٠	١٠٤	١٧١	١٩٦	٥٤٥
الادارة	-	-	-	-	-	-	-	١	٩	٤	٤	١	٧	٣٨	٢١	١٢	٩٧
التربية	-	-	-	-	-	-	-	٤	٢	٥	١٠	٤	٨	٧٠	٥٨	١٢٤	٢٨٥
التجارة	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	-	-	-	٢	١٠	١٢	٥	٣٤
اللغات	-	-	-	-	١	-	٥	٥	٧	٣	٥	٤	١١	١٥	٦٠	٦٩	١٨٥
العلوم البحتة																	
عام	-	-	-	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	٢	٨	٤	١٦
الرياضيات	-	-	-	-	-	-	١	٢	٤	-	-	-	-	٢٧	١٠٦	٧٦	٢١٦
الفلك	-	-	-	-	-	١	-	٢	٢	-	٤	٤	-	١	١	٤	١٩
الفيزياء	-	-	-	-	-	-	١	-	٢	٢	١	-	-	١٣	٥٨	١٤	٩١
الكيمياء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	٣١	٦٠	١٥	١٠٧
الجيولوجيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٩	٦	١٩

تابع جدول رقم (١٠)
التوزيع الموضوعى الزمنى للكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة

الفترة الزمنية / الموضوع	١٨٢٤-٣٥	٣٦-٤٥	٤٦-٥٥	٥٦-٦٥	٦٦-٧٥	٧٦-٨٥	٨٦-٩٥	٩٦-١٩٠٥	١٩٠٦-١٥	١٦-٢٥	٢٦-٣٥	٣٦-٤٥	٤٦-٥٥	٥٦-٦٥	٦٦-٧٥	٧٦-٨٥	المجموع
الأحياء	-	-	-	-	-	١	١	-	١	١	٣	٢	١	٢٤	٢٥	٦	٦٥
العلوم التطبيقية																	
الطب	-	-	-	-	-	٣	-	٨	١١	٦	١٥	٦	٩	١٠٠	١٢٩	٦٧	٣٥٤
الهندسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	١٣	٤	٣٢	٥٧	٧٣	١٨٢
الزراعة	-	-	-	-	-	-	-	٢	١	٤	٢	٧	٣	٦٢	٩٣	٤٠	٢١٤
ادارة الأعمال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣	٣٦	١١٠	٥٠	٢٠٩
الاقتصاد المنزلى	-	-	-	-	-	-	-	١	١	١	٦	١٠					
الفنون	-	-	-	-	-	-	١	١	٢	٥	٢	٥	٥	١٤	٨٧	٩٢	٢١٤
الأدب	٣	-	-	-	٨	٤	١٢	٦٣	٨٢	٣٦	٥٦	٩٦	٨٢	١٠٦	١٩٣	٣١٧	١٠٥٨
الجغرافيا والتاريخ																	
الجغرافيا	-	-	-	-	١	-	٦	٥	٥	-	٣	١٤	٣٤	٩٩	٦٨	٢٣٦	
التاريخ	٢	-	-	١	٢	٥	١	١٠	٢٢	١٦	٢٥	١٨	٣٧	٦٠	٩٥	٨١	٣٧٥
المجموع	٥	٢	-	٣	٢٩	٢٦	٣٠	١٣٥	٢٠١	١٢٠	١٨٠	٢٠٧	٣٨٣	١١٤٠	٢٤٣٣	٢٠٩٤	٦٩٨٨

جدول رقم (١١)
الكتب المنشورة فى المدن المصرية خارج القاهرة عام

مسلسل	المدينة	عدد الكتب	مسلسل	المدينة	عدد الكتب
١	الاسكندرية	١٢٤	١٢	الاسماعيلية	٣
٢	المنصورة	٣٤	١٣	سوهاج	٢
٣	طنطا	٢١	١٤	دمنهور	٢
٤	أسيوط	١٦	١٥	كوم أمبو	٢
٥	الجيزة	٩	١٦	الفيوم	١
٦	الزقازيق	٧	١٧	الاقصر	١
٧	المنيا	٥	١٨	قليوب	١
٨	بنها	٤	١٩	جرجا	١
٩	بنى سويف	٣	٢٠	ببيلا	١
١٠	شبين الكوم	٣	٢١	ميت دمسيس	١
١١	دمياط	٣		المجموع	٢٤٤

ما يوجد منها فى المدن المصرية خارج القاهرة (جدول رقم ١٢) ، اذ تحتوى على ٩٨ ناشرا تجاريا ، ٣٨ ناشرا غير تجارى ، فضلا عن ١٤١ مطبعة موزعة على ٢٧ مدينة . وهذه الأرقام رغم أنها لا تمثل تمثيلا دقيقا أعداد الناشرين وخاصة غير التجاريين منهم ، إلا انها تعكس استمرارية ونمو حركة النشر فى المدن المصرية خارج القاهرة .

جدول رقم (١٢)

الناشرون والطابعون فى المدن المصرية خارج القاهرة ١٩٨٧

مسلسل	المدينة	الناشرون التجاريون	الناشرون غير التجاريين	المطابع	المجموع
١	الاسكندرية	٤٤	١٥	٥٧	١١٦
٢	الجيزة	٢٣	١٤	٤٧	٨٤
٣	المنصورة	١٠	—	٤	١٤
٤	طنطا	٧	٢	٥	١٤
٥	أسيوط	٣	١	٧	١١
٦	الزقازيق	٢	١	٢	٥
٧	المنيا	١	—	٣	٤
٨	طلخا	١	—	٢	٣
٩	أسوان	—	١	٢	٣
١٠	سرس الليان	—	٢	١	٣
١١	الفيوم	١	-	١	٢
١٢	دمياط	-	١	١	٢
١٣	قويسنا	١	-	١	٢
١٤	بنى سويف	١	-	-	١
١٥	السويس	١	-	-	١
١٦	المحلة الكبرى	١	-	-	١
١٧	بورسعيد	١	-	-	١
١٨	شبين الكوم	-	-	١	١
١٩	السنبلاوين	-	-	١	١
٢٠	وادى النطرون	-	-	١	١
٢١	دسوق	-	-	١	١
٢٢	بنها	-	-	١	١
٢٣	دكرنس	-	-	١	١
٢٤	ملوى	-	-	١	١
٢٥	قنا	-	-	١	١
٢٦	قليوب	١	-	-	١
٢٧	الأقصر	-	١	-	١
	المجموع	٩٨	٣٨	١٤١	٢٧٧

المراجع

(١) شعبان عبد العزيز خليفة . حركة نشر الكتب فى مصر ؛ واقعها ومستقبلها . القاهرة ، ١٩٧٢ . رسالة دكتوراه ـ قسم الوثائق والمكتبات ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة . متعدد الترقيم .

(٢) عايدة ابراهيم نصير . حركة نشر الكتب فى مصر فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٨٧ . رسالة دكتوراه ـ قسم المكتبات والوثائق ـ كلية الآداب جامعة القاهرة .

(٣) ابو الفتوح رضوان . تاريخ مطبعة بولاق ؛ ولمحة فى تاريخ الطباعة فى بلدان الشرق الأوسط . القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ . ص ١٨ .

(٤) أبو الفتوح رضوان . نفس المرجع . ص ١٩ .

(٥) خليل صابات . تاريخ الطباعة فى الشرق العربى . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ . ص ١٢٦ .

(٦) أبو الفتوح رضوان . نفس المرجع . ص ٥٠ .

(٧) أبو الفتوح رضوان . نفس المرجع . ص ٢٧٩ .

خليل صابات . نفس المرجع . ص ١٦٥ .

(٨) خليل صابات . نفس المرجع . ص ١٦٣ .

(٩) جمال الدين الشيال . تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على . القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٥١ . الملحق الاول .

خليل صابات . نفس المرجع ونفس الصفحة

ابو الفتوح رضوان . نفس المرجع ص ٣٦٦ .

(١٠) جمال الدين الشيال . نفس المرجع ونفس الصفحة

أبو الفتوح رضوان . نفس المرجع . ص ٣٦٧ .

(١١) أبو الفتوح رضوان . نفس المرجع . ص ٣٨٠ .

(١٢) أبو الفتوح رضوان . نفس المرجع . ونفس الصفحة .

خليل صابات . نفس المرجع . ص ١٨٨ .

(١٣) خليل صابات . نفس المرجع . ص ١٩٠ .

(١٤) عبد الله الانصارى . جامع التصانيف المصرية الحديثة من سنة ١٣٠١ الى سنة ١٣١٠ هـ . بولاق : المطبعة الأميرية ، ١٣١٢ هـ . ٧٦ ص .

إلا ان هذا الكتاب لم يفد فى تجميع ما طبع فى المدن المصرية خارج القاهرة ، لأنه لا يذكر مكان النشر .

ادورد فنديك . كتاب اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ؛ من أشهر التآليف العربية فى المطابع الشرقية والغربية / لجامعه ادورد فنديك ، صححه السيد محمد على البيلاوى وزاد عليه بعض الكلام . مصر : مطبعة التأليف (الهلال) ، ١٨٩٦ م (١٣١٣ هـ) . ٦٧٧ ص .

يوسف اليان سركيس . معجم المطبوعات العربية والمعربة ؛ وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة فى الأقطار الشرقية والغربية مع ذكر أسماء مؤلفيها ولمحة من ترجمتهم وذلك من يوم ظهور الطباعة الى نهاية السنة الهجرية ١٣٣٩ والموافقة لسنة ١٩١٩ ميلادية . القاهرة : مطبعة سركيس ، ١٩٢٨ . ٢ ج .

عايدة ابراهيم نصير . الكتب العربية التى نشرت فى مصر بين عامى ١٩٠٠ - ١٩٢٥ . القاهرة : قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، ١٩٨٢ . ٥٦٩ ص .

عايدة ابراهيم نصير . الكتب العربية التى نشرت فى مصر بين عامى ١٩٢٦ - ١٩٤٠ . القاهرة : قسم النشر بالجامعة الامريكية ، ١٩٨٠ . ٣١٥ ص .

احمد محمد منصور وآخرون . دليل المطبوعات المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٦ . القاهرة : قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، ١٩٧٥ . ٤١٩ ص .

الجمهورية العربية المتحدة - دار الكتب والوثائق القومية . النشرة المصرية للمطبوعات . القاهرة : مطبعة دار الكتب ، سبتمبر ١٩٥٥ - ديسمبر ١٩٦٨ .

جمهورية مصر العربية - دار الكتب والوثائق القومية . نشرة الايداع . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، يناير ١٩٦٩ - أبريل / يونيو ١٩٨٦ .

الفهرست العصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع ٢ ابريل - يونيو ١٩٨٤ - ع ١٥ يوليو - سبتمبر ١٩٨٧ .

(١٥) شعبان عبد العزيز خليفة . حركة نشر الكتب فى مصر ؛ دراسة تطبيقية . القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٤ . ص ٣٤ .

(١٦) سفند دال . تاريخ الكتاب من أقدم العصور الى الوقت الحاضر / ترجمة محمد صلاح الدين حلمى . القاهرة : الاتحاد المصرى للطباعة ، ١٩٥٨ . ص ٢٠٧ .

(١٧) دى جروليبه ، اريك . تاريخ الكتاب / ترجمة خليل صابات . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية . (الألف كتاب ، ٧٥) . ص ١٦٧ .

(١٨) خليل صابات . تاريخ الطباعة فى الشرق العربى . ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(١٩) خليل صابات . نفس المرجع . ص ١٨٨ .

أبو الفتوح رضوان . تاريخ مطبعة بولاق . ص ٣٨٠ .

(٢٠) - (٢٢) خليل صابات . نفس المرجع . ص ١٦٣ ، ١٨٩ ، ٢٢٤ .

(٢٣) خليل صابات . نفس المرجع . ص ١٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧ .

(٢٤) خليل صابات . نفس المرجع . ص ٢٣٤ ، ٢٥٤ . .
(٢٥) - (٣٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة التوثيق والاعلام . دليل دور النشر فى الوطن العربى . القاهرة : المنظمة ، ١٩٧٤ . صفحات متفرقة .
(٣٤) الفهرست العصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع ٩ يناير / مارس ١٩٨٦ - ع ١٨ ابريل / يونيو ١٩٨٨ .
(٣٥) قائمة بأسماء الناشرين والمطابع فى جمهورية مصر العربية ١٩٨٧ / اعداد قسم الايداع القانونى بدار الكتب . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ . ٢ ج

العوامل المشتركة لإقامة النظم الوطنية للمعلومات

دكتور أبو بكر محمود الهوش
أستاذ المكتبات والمعلومات المشارك،
جامعة الفاتح (ليبيا)

ملخص : *تبدأ الدراسة بتحديد المقصود بالنظام الوطنى للمعلومات ، ثم تتناول ذلك النظام من حيث متطلباته ، والتخطيط له ، والتعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات المرتبط به ، وسياسته ، وأخيرا العناصر الأساسية للتطوير المنهجى المدروس لشبكة المعلومات .*

ظهر مفهوم النظام الوطنى للمعلومات بعد المؤتمر الحكومى العالمى لتخطيط البنى الأساسية الوطنية للتوثيق والمكتبات والارشيف الذى عقد بباريس فى سبتمبر 1974 ، ثم وافق عليه المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الثامنة عشر التى عقدت بباريس (17 اكتوبر ـ 23 نوفمبر 1974 ، ويضم النظام الوطنى للمعلومات (NATIONAL INFORMATION SYSTEM) جميع هيئات المعلومات ومصادرها وكل العمليات والأنشطة الداخلة ضمن إطار نقل المعلومات داخل بلد من البلدان .

ويعتبر النظام الوطنى للمعلومات واحدا من المشروعات الرئيسية التى ينبغى ان يهتم بها لتوفير نظام جيد للمعلومات يخدم جميع قطاعات الشعب

ككل . ويتضمن هذا المشروع فى خطوطه العامة تخطيطا منظما للهيئات والمؤسسات التى تعنى بالمعلومات والتوثيق والارشيف فى داخل أى بلد ، والعمل على تيسير نشر المعلومات فى كل المجالات ، بحيث تكون المعلومات متيسرة لجميع المستفيدين ، أى أنه يضم فى خطة متكاملة : المراكز الثقافية ، والمكتبات العامة ، والمكتبات المدرسية ، والمكتبات الجامعية ، والمكتبات المتخصصة ، والمكتبات العامة ، ومراكز التوثيق ، ومراكز تحليل المعلومات ، والأرشيف الوطنى .

ويهدف المشروع إلى استخدام النظم والتقنيات الحديثة فى مجال المعلومات وفقا لأسس موحدة دوليا فى طرق وجمع وضبط وخزن واسترجاع المعلومات سواء كانت هذه المعلومات معلومات علمية او تقنية او غير ذلك ، وسواء كانت مسجلة هذه المعلومات بالطرق التقليدية او الطرق غير التقليدية ، ووضع ذلك كله فى اطار تنظيم وطنى يسهل تشغيل وإدارة وتنظيم مصادر المعلومات فى داخل كل بلد .

وتقوم العناصر التى يجب أن تتكون منها النظم الوطنية للمعلومات على كافة الخدمات اللازمة ، لجعل المعلومات تخدم كافة قطاعات المجتمع ، وتساعد كافة مستخدمى المعلومات ، وبذلك يكون الهدف من النظم الوطنية للمعلومات هو مساعدة كافة المشتغلين بالسياسة والاقتصاد والعلوم والتربية والانشطة الاجتماعية او الثقافية على الحصول على المعلومات الضرورية التى تمكنهم من الإسهام إلى اقصى حد فى خدمة المجتمع[١] .

متطلبات النظم الوطنية للمعلومات :

إن تخطيط وتطوير شبكات المعلومات الوطنية يفضل أن يحدث بالتناسق بين شبكات المعلومات الدولية ، بجانب تطوير وتخطيط شبكات المعلومات المحلية ، خاصة وأن الشبكات الدولية لا زالت فى مستهلها ، ولكن من جملة متطلباتها ما يلى[٢] :

١ ـ القيام بمسح شامل كامل لمصادر المعلومات الموجودة وغيرها من المصادر المالية والعلمية والمعاهد والطاقات البشرية ، والإمكانية التقنية ، وكيفية توزيعها ، وهذه أولى متطلبات التخطيط لنظام معلومات وطنى ، فى حين أن تخطيط هذه الشبكة وبرامج إقامتها يجب ان تهيأ بكل دقة . ومن الخطأ تأخير إقامتها بسبب عدم إمكانية الحصول على الخلفية من المعلومات ، وان كانت هى من المتطلبات الضرورية (وجود المعلومات يؤدى إلى إيجاد شبكات مثالية ، وعدم وجودها يتركنا نغض الطرف عن ذلك) ، فاذا لم تتوفر لدينا هذه البيانات بسهولة فخير موقف هو الاستمرار بالعمل ، حتى وان كان ذلك العمل قائما ، على ضوء التجارب فى غضون سير العمل . وفضلا عن ذلك يجب التأكيد على أن البرامج القيمة والخدمات الجارية لا يلحقها ضرر كبير اثناء استمرار عمليات « تطوير الشبكات » ، وهذه هى الفلسفة العملية أو الواقعية لنظم المعلومات الوطنية ، وان تبنّ نظم المعلومات الوطنية من قبل اليونسكو سوف لا يؤثر او يعيق تعهداتها السابقة فى عالم تطوير المكتبات بل إنه على العكس يعين ذلك المشروع .

٢ ـ تشجيع وترويج معلومات المستفيدين ، وتشجيع استخدام مصادر المعلومات . وتقييم برامج نظم المعلومات سوف يكون ذا تأثير على حاجات القراء . ومجموعات القراء هم عادة مؤسسات ذات تأثير فى رسم السياسة الوطنية ، وبلا شك فهم أحلاف طبيعيون فى العمل على تحقيق اهداف نظم المعلومات الوطنية . ونوعية القراء هى الخطوة الاولى عند اقامة برنامج وطنى لتشجيع عادات القراءة الحسنة . وان كانت هذه البرامج قد أعيقت بسبب ارتفاع قيمة المطبوعات ، ولذلك قدم اقتراح لليونسكو بان ترصد مبالغ مخصصة للتخفيف من تأثير التضخم المالى على أسعار مصادر المعلومات[٣] .

٣ ـ العمل على تقديم تقنيات مقبولة على المستويين الوطنى والدولى لكى تساعد فى نقل المعلومات ، وتقلل من الازدواجية والاهدار . وفى هذا

المجال فان اعمال المنظمة الدولية للتقييس هى ذات علاقة خاصة فى هذا الصدد لجميع نظم المعلومات على السواء ، التقليدية منها والمتطورة .

٤ ـ استخدام التكنولوجيا المتاحة استخداما لائقا ، وهذا لا يعنى استخدام هذه التكنولوجيا ، ويمكن على ضوء ذلك ان نقدم ميكنة مقبولة . والمؤتمر (المشار اليه) قدم المحاذير ضد استخدام اية ميكنة ، دونما تمييز ، فى عالم المعلومات ، فى الاقطار غير المستعدة للبيئة التكنولوجية . ومن الأجدر أن نعمل على تعميم ، وبصورة واسعة ، التكنولوجية الكائنة فى القطر ، ونعمل على استخدامها لأقصى حد ، بدلا من استيراد المستورد ، والالات الراقية جدا ، حيث لا يمكن صيانتها دون الحصول على فنيين مدربين بمستوى خاص .

٥ ـ العمل على الدراسة المستمرة والتقييم لحاجات المكتبات ، ونظم المعلومات للمهارات الفنية والخبرات . ان مشكلة تقييم الطاقة البشرية من جهة نوعيتها يعتمد على متغيرات مثل التطور الاقتصادى ، والتخطيط الوطنى ، والأفضليات التى تقررها الدولة ، وحاجات الطاقات البشرية كلها يجب أن تكون جزء من الخطة الوطنية او السياسية الوطنية حيثما امكن .

٦ ـ وضع التشريعات والموارد المالية والضرورية لإقامة هذه النظم ، وحسب اهداف واعمال هذه النظم الوطنية والدولية . والدراسات المسهبة لهذه العوامل لابد من أن تكون جزءا من برنامج التخطيط على المدى البعيد لنظم المعلومات الوطنية .

٧ ـ وضع الإجراءات لتقييم تقديم برامج نظم المعلومات على فترات منتظمة ، ومن بينها اجراءات تجميع البيانات ، والاجراءات المناسبة لتحليل هذه البيانات ، ثم التنبؤ بمستقبل هذه النظم . وبدون هذه الإجراءات سيكون مستحيلا مراقبة تقدم هذه النظم . والتقييم المستمر

والمتواصل اجراء ضروري لكي نعرف ردود فعل القراء سواء أكانوا افرادا أو مؤسسات وطنية أو شبكات معلومات محلية . فبرنامج نظم المعلومات الوطنية يجب ان يكون مستجيبا بدرجة كافية لردود الفعل المستلمة بالاضافة الى كل النقائض ، حسب الحصول عليها ، ومتى يتم التعرف عليها ، أى « أن يكون البرنامج مرنا » .

التخطيط للنظام الوطني للمعلومات :

التخطيط لشبكات المعلومات ضروري ، ولكنه قد يكون أحد العوائق عند إقامة الشبكات لاسيما بعد حلول التضخم المالى وشحّ الموارد المالية . ولذلك فإن الدراسات التقييمية ، والنقاط الإرشادية ، والنماذج المثالية ، وبالأخص تلك النماذج التى تبين دور برامج المكتبات المدرسية ووظائفها ، ضمن اطار شبكات المعلومات ، حيث ان هذه المعلومات غير متاحة بعد ، كما ان المسافات الشاسعة التى تفصل المؤسسات ، هى من العوائق أمام التخطيط الجيد ، كما أن من عوائق التخطيط الجيد المسافات الاجتماعية والنفسية « الفروق » حيث أن هناك فروقا كبيرة بين المجموعات التى تقام فى كل من هذه المجتمعات المختلفة ، وأنواع المبانى المقامة ، والمهارات المهنية المختلفة ، وكلها تجعل من الصعب على المخططين ان يضعوا خططا متكافئة . وفى بعض الأحيان ، فان التخطيط يكون سهلا وسريعا ، ويكون عادة متمركزا حول مكتبة أو أكثر استنادا على نوع المكتبات واحجامها ، ونوعية تمويلها ، وغير ذلك من المزايا . وعندما تقام شبكة متجانسة من هذا القبيل ، فمن الصعب أن نعمل على تغيير هذا النمط لغرض التعاون والتداخل مع اعضاء جدد كالمدارس مثلا[٤] .

ومن الصعب أن نتكلم عن تخطيط شبكات المعلومات على مستوى القطر دون أن نكون ناقدين بحق . إن التخطيط الوطنى للشبكات هو إما قضية حرجة ، او غير حرجة ، وهذه تعتمد على وجهة النظر . ولربما كانت غير

حرجة إذا كان الفرد يعتقد بأنها سارية دون مشاكل . ولربما كانت غير حرجة إذا كان الفرد لا يعتقد بهذا(٥) . والاساس الرئيسى لنظم المعلومات الوطنية يكون فى العادة موجودا فعلا من خلال ما هو موجود فى القطر من مؤسسات للمعلومات ، أو يكون فى سبيله الى الوجود ، ومع ذلك تبقى مشاكل خطيرة تتضمن كيفية الانتفاع بالمعلومات المنتجة محليا لاغراض التنمية(٦) .

والهدف العام للخطط المقترحة لا يكون بانشاء جهاز مكتبى وطنى يجعل كل المكتبات تحت إدارة مركزية واحدة ، ولكن بتوفير الوسائل التى تمكن من تحسين الخدمات الموجودة ، والتنسيق بينها ، وخلق الخدمات الجديدة فى الاماكن التى تحتاجها ، وذلك حسب الخطط والسياسات الوطنية الموحدة التى تضعها جهة رسم السياسة الوطنية(٧) .

وبالنسبة للوقت الحاضر ، والسنوات القليلة القادمة ، نتوقع أن يكون الدور الرئيسى لبرنامج المراكز الوطنية للمعلومات مركزا فى تجميع ورفع مستوى وتنشيط التعاون والتنسيق المستمر بين المكتبات ومراكز البحوث والمعلومات التى تمثل النقاط الهامة فى تكوين الشبكات الوطنية المقترحة ، ونشر المعرفة .

وسيشهد المستقبل ظاهرة ربط شبكات المعلومات بين المناطق المختلفة لتقوية نظم المعلومات ودعم أهميتها . ومناقشة الخطط الوطنية للخدمات المكتبية غالبا ما تعود الى الرغبة فى خلق شبكات مكتبات على المستوى الوطنى ، وربطها جميعا على المستويات المحلية والوطنية عامة .

ولابد من وجود سياسة وطنية تهدف الى تنمية هذه الشبكات « لتصبح جزءا من نظام منسق متداخل لربط مراكز المعلومات والمكتبات المتاحة فى جميع التخصصات ، وعلى مختلف المستويات الاجتماعية ، وفى كل منطقة جغرافية »(٨) .

إن الاستخدام الواعى للمعرفة يفترض مقدما كفاءة وفاعلية ادارة المعلومات التى تعتبر سلعة ، ولكنها لا تشبه الكثير من السلع الاخرى ، حيث أنها لا تختفى عندما تستخدم . والمجتمع ـ وهو فى ذلك محق ـ ينظر الى المعلومات كذاكرة تجميعية له يجب أن توفر للجميع على حد سواء . وفى كل أنحاء العالم تحتاج نظم وخدمات المعلومات ذات الكفاءة والفاعلية الى أساليب وطرق تسهم فى تدفق المعلومات لكل من يحتاج اليها . ولا يمكننا أن ندعى بان نظم وخدمات المعلومات ووسائل الاتصال يمكن وحدها ان توفر تداولا عالميا للمعرفة . وحتى اذا امكن ذلك ، فلا يمكن ان نقدم حلولا لكل مشاكل البشرية الفعلية(٩) . ويمكن القول بأنه أصبح فى الإمكان التزود بالمعرفة عن طريق نظم وخدمات المعلومات التى تصمم جيدا وتوجه للمستخدمين ، وبذلك تعتبر ذات أهمية قصوى فى استنباط حلول لمشاكل العالم المتنوعة ، التى تدخل فى مجالات انشطة واهتمامات منظمة اليونسكو والمنظمات الدولية الاخرى(١٠) .

وعند التخطيط لإنشاء النظم الوطنية للمعلومات العلمية والتقنية ، بغرض ربطها واندماجها فى النظم الاقليمية والدولية ، ينبغى ان تعطى الاولوية للمهام التالية(١١) :

أ ـ **تحديد أو تنمية سياسة المعلومات العلمية والتقنية .**

ب ـ إجراء دراسات شاملة لاحتياجات المستخدمين من كل مستوى للمعلومات .

ج ـ إعداد تحليل للمواقف يدل على المتاح والاحتياجات ، ويمكن من اعطاء الاولويات .

د ـ تخطيط التمويل اللازم .

هـ ـ تقدير القوى البشرية القائمة فى كل مستوى مع العمل على **تنميتها .**

و ـ وضع الحد الأدنى للتوحيد القياسى ، وتنسيق تقنية المعالجة ، وخدمات الاعلام .

التعاون والنظام الوطنى للمعلومات :

ان التعاون بين المكتبات يحقق مشاركة الجميع فى مصادر المعلومات المتوفرة فى اماكن متفرقة ، ويعنى هذا إتاحة البيانات الببليوغرافية والمواد المكتبية والمصادر التكنولوجية ، والاستفادة من الطاقات البشرية الضرورية لادارة واستخدام مصادر المعلومات هذه [١٢] . ويتم التعاون المكتبى حينما تتناول مكتبتان او اكثر المعلومات وتتشاركان فى الرصيد ، ويعمل ذلك على توسيع نطاق استخدام المصادر والمعلومات الأمر الذى يؤدى الى توفير افضل الخدمات للمستفيدين[١٣] .

والتعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات ، للاسف ، أمر شائع ومعمول به ومنفذ فى البلاد المتقدمة ، بينما هى لا تحتاج الى هذا التعاون بالقدر الذى تحتاج اليه البلاد النامية ، التى هى فى أشد ما تكون حاجة الى هذا التعاون سواء فى قلة مصادر المعلومات لديها ، وضعف الطاقات البشرية المؤهلة او المدربة ، وقلة موارد الانفاق الضرورية لاقتناء مصادر المعلومات ، فهى عاجزة عن شراء ما تحتاج إليه من مصادر . ومع هذا ، بالرغم من حاجتها الشديدة الى التعاون ، نجدها تقصر فى هذا الصدد ، على حين أن الدول المتقدمة سواء فى الطاقات البشرية او المقدرة المالية تجعل التعاون على رأس اولويات العمل لديها . . وواضح من ذلك أننا نريد ان نقرر ان التعاون بين المكتبات هو أمر ضرورى للبلاد النامية بوجه عام والمنطقة العربية ، ذات اللغة الواحدة ، اكثر بلاد العالم حاجة الى الاخذ بمبدأ التعاون والإصرار عليه .

ويمكن استعراض الأسس التى يرتكز عليها التعاون بين المكتبات من خلال الدراسات الاوربية والامريكية فى أن التعاون « يقلل البحث للتحقيق الببليوغرافى من المعلومات المطلوبة ، وتجنب تكرار الجهود »[١٤] .

ويحتاج أى مشروع تعاونى الى تدعيم مالى مستمر ، والى مهنيين لتنفيذ برامجه ، وكذلك إلى اشتراك الجهات المختصة ، ورغبتها فى التنازل عن بعض الاستقلال والاكتفاء الذاتى . وفى هذا الصدد أشار « Thomas Minder » الى أن التعاون بطبيعته يتطلب التنازل للاخرين الى درجة معينة عن النفوذ واستقلال الذات والتقاليد والموظفين والامكانيات والتمسك بالاجراءات الشكلية ، لأنك لا تأخذ شيئا مقابل لا شىء[١٥] .

وتتضح ملامح الانشطة التعاونية وفق المستويات الثلاثة التالية :

١ ـ التعاون بين المكتبات : وهو ذلك النشاط الذى يضم مكتبتين أو أكثر بهدف تسهيل الأعمال والانشطة المكتبية ، واستخدام المصادر ، أو خدمة الرواد .

٢ ـ الاتحاد بين المكتبات : وهو نوع من التعاون بين المكتبات التى تجمعها منطقة جغرافية واحدة ، أو تلك التى تندرج تحت نوع معين من المكتبات ، أو تشترك فى اهتمامات واحدة حول موضوع ما .

٣ ـ شبكات المكتبات : وهى نوع من التعاون المتخصص بين المكتبات من اجل تحقيق تطوير مركزى للبرامج والخدمات التعاونية وكذلك استخدام الحاسبات الالكترونية ، والاتصال عن بعد (Tele - Communication)[١٦] .

ووفقا لمجالات التعاون بين المكتبات الامريكية فان المتطلبات الاساسية تتمثل فيما يلى[١٧] :

١ ـ أن تحدد كل مكتبة أولا المسئولية الأساسية تجاه مستخدميها ، ثم تحدد الخدمات الإضافية التى تقدمها فى اطار التعاون .

٢ ـ أن يعتمد التعاون الناجح على الموارد الكافية والمقدرة الإدارية والاتصال الفعال .

٣ - رغما عن وجوب احترام المسئولية الأساسية لكل مكتبة ، فانه يتحتم على كل مكتبة أن تدرك مسئولياتها تجاه الشبكة ، وأن تقوم بنصيبها من هذه المسئولية .

٤ - أن يكون لجميع المكتبات أسلوب يتسم بالمرونة وبروح التجريب .
ووفقا لكنت (A. Kent) فان اهداف التعاون تتمثل فى :

أ - تحقيق وصول الباحث او المستفيد الى اكبر عدد من الموارد والخدمات المكتبية .

ب - تحقيق مستوى جيد للخدمات المكتبية بأقل تكلفة ، وذلك بتقديم الخدمات بتكلفة أقل من التكلفة التى تحتاجها تلك الخدمات ، فيما لو عملت المكتبات بصورة مستقلة[١٨] .

وبخصوص التعاون يشير (Swanson, Rowena) بالنصيحة التالية : « تجاوب مع كل شخص له صلة بالمشروعات المقترحة . . . الأشخاص المسئولون عن توفير الميزانيات المطلوبة ، الأشخاص الذين يجب أن يقتنعوا بأن هذه التغييرات قيمة . الأشخاص المسئولون عن تنفيذ هذه التغييرات . . . والمستفيدون من الامكانيات التى ستتيحها هذه المشروعات وتسمى هذا العمل اتصالا الى الاعلى والى الاسفل والى الجانبين . وان حلقة اتصال واحدة ضعيفة تعطل مجهودا وضع له تصور وتنفيذ جيدان »[١٩] .

ولكى يكون التعاون والتآزر فعالا بين المكتبات « ينبغى على أمناء المكتبات المعينة ، أن يتخلوا عن الاهتمامات والولاءات الضيقة لمؤسساتهم ، لكى يكتشفوا هدفا أكبر لخدمة المجتمع كله »[٢٠] .

سياسة النظام الوطنى للمعلومات :

يعتمد التخطيط لوضع سياسة للنظام الوطنى للمعلومات على تحديد الأهداف بدقة ووضوح ، ونعنى أهداف المكتبات وخدمات المعلومات حتى

يشتغل النظام الوطنى للمعلومات بكفاءة ودون عوائق ، وهناك عدة اساليب لذلك ، قد تختلف وتتباين من قطر الى قطر حسب التشريعات والنظم القائمة فى كل بلد . فبعضها يجعل مهمة ذلك موكولة الى مجلس اعلى للمكتبات والمعلومات ، أو مجلس تنسيق بين مختلف القطاعات المتخصصة للمعلومات ، وبعضها يؤلف لجنة استشارية وطنية تقوم بوضع السياسة الخاصة بخدمات المعلومات فى القطر . وفى العادة يكون من الضرورى(٢١) :

أ ـ وضع خطط وطنية شاملة منسقة للنظام الوطنى للمعلومات ، بما فى ذلك الضبط الببليوغرافى الوطنى .

ب ـ التعرف على الاحتياجات والمصادر الوطنية للمعلومات والمكتبات .

ج ـ وضع قواعد ومعايير لتطوير المصادر والخدمات الوطنية للمعلومات والمكتبات ، بما فى ذلك تطوير البرامج الجامعية وغير الجامعية الحالية ، لإعداد الافراد اللازمين لمختلف انواع المكتبات ، ومراكز المعلومات ، وبالنسبة للاحتياجات المستقبلية .

د ـ التنسيق بين مختلف الخدمات والأنشطة فى مجال المعلومات والمكتبات ، حتى يقلل من التكرار غير الضرورى بين هذه الخدمات .

هـ ـ أن تتحمل المكتبة الوطنية مسئوليتها القيادية فى العمل الببليوغرافى على مستوى الدولة ، وأن تكون حلقة الوصل بين أنشطة الدولة والأنشطة الدولية .

و ـ زيادة الموارد المالية المخصصة للمكتبات والمعلومات ، وان يكون ذلك كاجراء منظم ومنتظم ضمن خطة الدولة للتنمية .

وتعنى الدول بتركيز جهودها عادة على قطاعات مجالات المعلومات المطلوبة لاولويات التنمية مثل : الصناعة ، والنفط ، والزراعة ، والصحة ، والتربية .

ومن المهم بالنسبة لأى دولة ان تعرف ما يلى على الاقل لكى تتمكن من متابعة قوة نشاطاتها الاتصالية فى مجال العلوم والتكنولوجيا[٢٢] :

١ ـ مقدار ما يقتنى من الانتاج الفكرى العالمى الاولى فى العلوم والتكنولوجيا وما تتاح فرص الافادة منه خلال « نظام المعلومات الرسمى » للدولة . ويفضل عادة تقسيم هذه البيانات وفقا للمجالات الموضوعية .

٢ ـ مقدار ما يقتنيه نظام المعلومات الرسمى للدولة ، وما يوفره للمستفيدين من الإنتاج الفكرى الوطنى الأولى فى العلوم والتكنولوجيا .

٣ ـ نصيب الإنتاج الوطنى من الإنتاج الفكرى العالمى فى مختلف المجالات الموضوعية .

٤ ـ مقدار ما يتم تنظيمه وحصره من الإنتاج الفكرى الوطنى الاولى ، فى المطبوعات الثانوية ، بما فى ذلك البيليوغرافيات الوطنية وخدمات التكشيف والاستخلاص (الوطنية والعالمية) .

٥ ـ مقدار ما هو متاح فى الدولة من الانتاج الفكرى الثانوى العالمى ، فى شكله المطبوع ، أو فى شكل قابل للقراءة بواسطة الآلات .

٦ ـ مقدار ما يحدث من عمليات البث الثانوى ، كما يتضح من الإفادة من خدمات توصيل الوثائق ، والخدمات المرجعية ، وخدمات بحث الإنتاج الفكرى ، وغير ذلك مما تقدمه المكتبات وغيرها من مراكز المعلومات من خدمات .

٧ ـ عوامل الوقت الخاصة بدورة الاتصال ، وخاصة الفاصل الزمنى بين نشر الانتاج الفكرى العلمى ، وتيسير سبل الإفادة منه فى الدولة من جهة ، واستيعاب هذا الإنتاج من جانب الوسط المهنى من جهة أخرى .

٨ ـ عوامل التكاليف المؤثرة ، بما فى ذلك تأثير تكاليف النشر على توافر الانتاج الفكرى ، ومدى قدرة ميزانيات خدمات المعلومات الرسمية على توفير الانتاج الفكرى ، وتكاليف تنظيم وحصر الانتاج الفكرى الوطنى ، وتكاليف ما يقدم للمستفيدين من خدمات المعلومات .

وهناك عدة عناصر اساسية للتطوير المنهجى المدروس لشبكة المعلومات(٢٣) :

أ ـ البنيان التنظيمى الذى يضطلع بالمسئوليات المالية والقانونية بالاضافة الى التخطيط ووضع الاستراتيجيات . ولابد وان يتطلب هذا البنيان التنظيمى الالتزام ، والاتفاق والهدف المشترك .

ب ـ التنمية التكافلية للموارد والتى يمكن ان تشمل الاقتناء او التزويد التعاونى ، ودعم الموارد المحلية اللازمة للمواد التى يكثر تداولها ، وتنمية الموارد الخاصة بالاوعية المتعددة أمر ضرورى .

ج ـ تحديد النقاط المحورية (NODES) بما يكفل توزيع الأدوار والاختصاصات ، وكذلك التوزيع الجغرافى المتوازن .

د ـ التعرف على المجموعات الاساسية من المستفيدين ، وتحديد مسئولية تقديم خدمات المعلومات لكل مجموعة داخل الشبكة .

هـ ـ التعرف على مستويات الخدمة التى تتكفل بالاحتياجات الأساسية لمجموعات المستفيدين ، بالإضافة الى الاحتياجات الخاصة ، وتوزيع

الأنواع المختلفة من الخدمات على النقاط المحورية ، وينبغى أن تتوافر إمكانات « الارشاد » بالإضافة إلى « البيانات » و « المعلومات » .

و ـ وضع نظام للاتصال يكفل فرصة « الحوار » ، يتم تصميمه بطريقة تكفل له القدرة على حمل الرسائل أو الوثائق المطلوبة ، فى جميع مستويات النشاط .

ز ـ ترميزات (CODES) معيارية مشتركة للرسائل ، تضمن التفاهم بين جميع النقاط المحورية التى تدخل فى الشبكة .

ح ـ سجلّ ببليوغرافى مركزى يتيح فرصة التعرف على أماكن المواد المطلوبة داخل الشبكة .

ط ـ إمكانات التحويل التى تكفل الالتقاء والتفاهم مع الشبكات الأخرى ، وتقرر الحد الأقصى لمسار الاتصال داخل الشبكة .

ى ـ التوجيهات الخاصة باختيار ما يمكن وضعه فى الشبكة .

ك ـ معايير التقييم وسبل الحصول على التلقيم المرتد من المستفيدين والعاملين ، ووسائل تقييم الشبكة وتعديلها ، لتلبية متطلبات وظيفية معينة .

ل ـ برامج التدريب اللازم لتوجيه المستفيدين والمسئولين عن تشغيل النظام بما فى ذلك التوجيه والتوعية بالخطط الاستراتيجية والاجراءات التنفيذية .

ونعطى ، مثلا على ذلك ، برنامجا للتعاون فى أحد المجالات التطبيقية التى ينبغى أن تكون موضع اهتمام فى جميع أنحاء العالم . فعلى سبيل المثال صمم برنامج للتعاون فى مجال المعلومات الطبية فى الولايات المتحدة بشكل

هرمى ليتيح الوصول إلى أى من موارد المكتبات الطبية ، ويشمل هذا البرنامج « أربع درجات للخدمات ، وأولى هذه الدرجات هى المكتبة المحلية ، وتتكون الدرجة الثانية مما يسمى بمكتبات الموارد التى تحال اليها الطلبات عندما تكون المطبوعات المطلوبة غير موجودة محليا . ويشمل المستوى الثالث إحدى عشرة مكتبة طبية اقليمية تقدم الإعارات بين المكتبات والخدمات المرجعية والاستشارية لمنطقة جغرافية واسعة . وتحتل المكتبة القومية للطب المستوى الرابع وهى التى تدعم تنفيذ البرنامج وتقدم الخدمات لتوافر مواردها التى تكمل مجموعات المكتبات الأخرى ، بالإضافة إلى أنها مركز قومى للتكشيف والفهرسة » (٢٤) .

ومن أسباب نجاح أى تنظيم للمعلومات أن ينسق ويستفيد من الصلة بين البرامج الدولية الأخرى فى إطار التعاون فى مجال اليونيسست « Unisist » كما أنه ينبغى أن تخصص نسبة من ميزانية التعليم لتمويل النظام الوطنى للمعلومات العلمية والتقنية ، ويمكن الاستفادة فى ذلك من النسبة التى وضعتها جمعية المكتبات الأمريكية ، والتى حددت الحد الأدنى لهذه النسبة بأن تكون على الأقل 5 % من ميزانية كل جامعة ، بينما يوصى تقرير اليونيسست بأن تخصص 3 % من ميزانية خطط البحث التطبيقى بتمويل نظام المعلومات العلمية على أن يعطى فى كل ذلك أولوية خاصة لتدريب الأفراد اللازمين لتنفيذ البرنامج(٢٥) .

ومن المؤكد أنه لا يمكن أن تتقدم خدمات المعلومات إلا إذا أعطيت أهمية خاصة فى خطط التنمية الوطنية . فالمعلومات العلمية والتقنية هى أحد أهم ضرورات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهى مصدر من مصادر الثروة.

الهوامش المصدرية :

1 - UNESCO Bulletin for libraries, VOL.XXXI, No.I, Jan - Feb. 1977, P10.

2 - Stephen Green, « NATIS » : The Theme for the 1970s. « Unesco Bulletin for libraries, VOL.XXIX, No.3, May - June 1975, P 120 - 121 .

3 - UNESCO Intergovernmental Conference on the planning of national documentation, library and archives, Infrastructure. Paris (UNESCO) : 1974. P 23 - 27.

4 - Richard Sorensen. « The role of school Media programs in Library Networks » . In Networks for Networkers ... edited by Barbara Evans Markuson and Blanche Wools. Neal Schuman publishers, INC. New York. 1980 . P 317 .

5 - Barbara Evans Markuson. « Revolution and Evolution : Critical Issues in Library Network Development ». In Networks for Networkers, op. cit. P 16 - 17 .

6 - Lamia Salman. « The Information needs of the developing Countries : analytical Case - Studies ». Unesco Journal of Information Science..., VOL III, No. 4, Oct - Dec. 1981, P. 242 .

٧ ـ ج . س . باركر . . تطوير المكتبات فى السودان . ترجمة عبد الوهاب عبد السلام أبو النور . مجلة اليونسكو للمكتبات ، (مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة) ع١٢ ، س٣ ، ١٩٧٣ ، ص ٤٧ .

8 - « Working group, Summary on Network Planning » .
In proceeding of the Conference on Interlibrary Communications and Information Networks. Joseph Becker, ed. Chicago, ALA, 1971, P. 283 .

9 - Jacques Tocarlian. Information f. r development: the role of Unesco's general Programme. Unesco Journal of Information science, Librarianship and Archives Administration, VOL 111, No. 3, July - sept, 1981 .

١١ ـ كارلوس فيكتور بنا . « حلقة عن تخطيط التنظيمات الوطنية للمعلومات العلمية والتقنية » . ترجمة أحمد كابش . مجلة اليونسكو للمكتبات ، (مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة) ع٨ ، س٢ ، ١٩٧٢ ، ص ٦٤ .

12 - Allen Kent. Network and Network Objectives.
In the structure and Governance of Library Network.
(Allen Kent and T. Galvin, eds.) New York : 1979, P 8 .

13 - Marty Bloomberg. Introduction to public services for Library Technicians. 4 th. ed. Libraries Unlimited, INC. Littleton, Colorado : 1985, P 243.

14 - Henriette Avram. Marc : its History and Implications. Washington : (Library of Congress) 1975, P. 31 - 32 .

١٥ ـ سيسيل وسلى . « التعاون والمشاركة فى الموارد » ، المجلة العربية للمعلومات ، مج٤ ، ع١ ، تونس : ١٩٨٣ ، ص ١٥٣ .

16 - Barbara Markuson. Library Network Planning, Problems to Consider. Decisions to make Network. 2 (Aug - Sept . 1977) P. 35.

١٧ ـ سيسيل وسلى . « التعاون والمشاركة فى الموارد » . نفس المرجع المشار اليه سابقا ، ص ١٥٢ .

18 - Allen Kent. « The Goals of Resource sharing in Libraries » In proceedings of the 1976 Conference on Resource sharing in Libraries, (Pitt, PA, : 1976) New York : 1977, P. 15

١٩ ـ سيسيل وسلى . « التعاون والمشاركة فى الموارد » . نفس المرجع المشار إليه سابقا ، ص ١٥١ .

٢٠ ـ نفس المرجع ، ص ١٥١ .

٢١ ـ أحمد بدر . « حركة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات بجمهورية مصر العربية » . (الجزء الثانى) ، المجلة العربية للمعلومات ، مج٧ ، ع٢ ، تونس : ١٩٨٦ ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

٢٢ ـ ولفرد لانكستر ، نظم استرجاع المعلومات / ترجمة حشمت قاسم . ـ مكتبة غريب ، القاهرة : ١٩٨١ ، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥ .

٢٣ ـ بولين اثرتون : مراكز المعلومات : تنظيمها وادارتها وخدماتها / ترجمة حشمت قاسم . ـ مكتبة غريب ، القاهرة : ١٩٨١ ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

٢٤ ـ سيسيل وسلى . « التعاون والمشاركة فى الموارد » . نفس المرجع المشار اليه سابقا ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

٢٥ ـ كارلوس فيكتور بنا . « حلقة عن تخطيط التنظيمات الوطنية للمعلومات . . . » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ ـ ٦٣ .

المعلومات .. والبيئة .. والتنمية

دكتور أسامة السيد محمود
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

ملخص : *تتناول الدراسة قضية المعلومات وأهميتها ودورها فى خدمة البيئة والتنمية ، ثم تستعرض خطوات إنشاء مراكز المعلومات المتخصصة والاتجاهات الحديثة فى نظم وخدمات المعلومات ، مع إشارة إلى دور بنوك وقواعد المعلومات البيئية الدولية فى إمداد الباحثين المصريين بالمعلومات المطلوبة . وتنتهى الدراسة بالدعوة إلى التنسيق بين نظم المعلومات البيئية فى مصر .*

حظيت قضايا البيئة فى السنوات الأخيرة بأهمية بالغة فى كل دول العالم ، وعقدت عدة ندوات دولية أو إقليمية أو وطنية فى معظم الدول العربية لمناقشة هذه القضايا ، وقد تنبه المكتب العربى للشباب والبيئة إلى الخطورة الكبيرة للمعلومات وعلاقاتها بقضايا البيئة ، فدعا إلى ندوة علمية عن تكنولوجيا نظم المعلومات وتطبيقاتها فى حماية البيئة عقدت بالجيزة ، فى ٣ ـ ٤ مايو ١٩٨٨ ، وقد خصصت الندوة لتناول علاقة المعلومات بقضايا البيئة ، ثم التصور العام لجمع وتنظيم وإتاحة المعلومات البيئية فى مركز أو قاعدة معلومات مستقلة أو ضمها لشبكة معلومات كبيرة ، يخصص أحد مرتكزاتها للمعلومات البيئية .

المعلومات وقضايا البيئة والتنمية :

ليس هناك أى شك فى أن قضية المعلومات ، بتحديد مصادرها والحصول عليها ، وتنظيمها ، وإتاحتها ، قد أضحت قضية محورية لعمليات

التنمية . كما أنه من قبيل المسلمات إعادة تأكيد أهمية وجود نظم معلومات قوية ، يعتمد عليها مُتَّخِذ القرار ، والمخطط ، والباحث ، من أجل الانطلاق إلى آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية . إن هناك تحولاً عالمياً لم يشهده تاريخ الحضارة البشرية من قبل ، لكى يتحول المجتمع الإنسانى إلى مجتمع قائم على المعلومات ، للوصول إلى عمليات التنمية عن طريق زيادة الإنتاج ، ودقة عمليات اتخاذ القرار ، بل إن هناك « مؤشرات مؤكدة تظهر قيمة المعلومات عند الحصول عليها وتنظيمها وإتاحتها ، فى إطار نظم معلومات متكاملة لتصبح ثروة وطنية تماثل الثروات الطبيعية والبشرية المتاحة فى إى مجتمع »[1]

وقضية المعلومات تشبه إلى حد كبير قضية البيئة ، فهى قضية معقدة ومتداخلة إلى حد بعيد ، وهناك ثلاثة عناصر أساسية تتفاعل معا فى قضية المعلومات ، **الأول** يتعلق بالمعلومات ذاتها ، من حيث زيادة معدل التدفق الكمّى ، فضلا عن تباين شديد فى أنواع وأنماط أوعية النشر ، والتعدد الكبير فى لغات الإنتاج ، وتشابك المحتويات الموضوعية بحيث يصبح من الصعب فى كثير من الأحيان ، تحديد الموضوع الدقيق لكل وثيقة ، أو قياس مقدار التشتت الموضوعى لمحتويات الوثيقة فى عدد من الموضوعات الأخرى (وعلوم البيئة قد تكون خير مثال على ذلك) . وقد ألقى هذا بظلال كثيفة على مؤسسات المعلومات الموجودة فى متابعة مسئولياتها فى اختيار وجمع وتنظيم وخزن واسترجاع وإتاحة المعلومات ، كما أنه أدى إلى سلسلة من التغييرات فى أشكال ومسميات وخدمات ونوعية العاملين فى هذه المؤسسات ، بداية من المكتبة التقليدية ، ثم المكتبات المتخصصة التى تهتم بقطاع محدد من المستفيدين ، ثم مراكز التوثيق والمعلومات التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات المتوفرة فى خزن واسترجاع وتقديم خدمات معلومات من نص الوثيقة ، أكثر مما تعتمد على تقديم الوثيقة كلها للمستفيد فى أحيان ليست قليلة .

أما العنصر الثانى الذى أدى إلى تعقيد وتداخل قضية المعلومات ، فهو المستفيد نفسه الذى تطورت احتياجاته من البساطه المتناهية إلى التعقيد الشديد فى فترة لا تتجاوز عقوداً قليلة من القرن العشرين ، بل أصبح - وساعدته تكنولوجيا المعلومات المتاحة - يطلب المعلومات فى مكان عمله أو اقامته بدلا من الانتقال إلى مكان نظام المعلومات نفسه ، وهذا المستفيد فى كثير من الأحيان يتطلب خدمات متعمقة ، قد تتضمن تحليل المعلومات واعداد تقارير بالمعلومات الحديثة ، والإحاطة الجارية والاستخلاص والترجمة ، وهى كلها تتطلب نفقات باهظة وكوادر بشرية عالية التدريب .

والمحور الثالث والأخير هو تكنولوجيا المعلومات المتاحة والتى تتطور يوما بعد يوم إلى آفاق تهدم الحواجز المكانية والزمنية فى نقل واختزان المعلومات ، وبحيث أصبح من الممكن اعتماداً عليها اقامة نظم وقواعد معلومات قوية تقدم خدماتها إلى أكبر عدد من المستفيدين فى أقل وقت ممكن ، وإن كانت من ناحية أخرى قد أثرت على بعض مرتكزات تخصص المكتبات والمعلومات ، من حيث الإعداد الببليوجرافى وإعداد المهارات البشرية القادرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات وتطويعها ، علاوة على أنها أدخلت عنصراً جديداً من عناصر تكاليف أى نظام معلومات .

ورغم التأثير المباشر لوفرة أو ندرة المعلومات على أى قضية أو فرع من فروع المعرفة ، حتى مع الإحساس بقيمة المعلومات بشكل سلبى ، عندما يفتقد إنسان ما معلومات قد يكون فى حاجة إليها ، فى موقف اتخاذ قرار ، أو لحل إحدى مشكلات البحوث ، هنا قد يكون شعوره بافتقاد المعلومات دافعاً لإدراك قيمتها ، ربما أكثر من شعوره بقيمة المعلومات لو توفرت له فى الوقت الملائم ، غير أن قيمة المعلومات بالنسبة لقضايا البيئة قد تبلورت بشكل واسع فى السنوات الأخيرة ، نتيجة الإدراك التام لتأثير وفرة المعلومات فى توفير الاستنزاف فى المصادر الأخرى ، المتاحة لأى مجتمع ، فقد ثبت أن نقل المعلومات عن طريق أجهزة الاتصال الحديثة ، والمشاركة

فى مصادر المعلومات الموجودة يوفر الإمكانيات المالية والطاقة المستهلكة فى انتقال الأفراد من مكان إلى مكان للاتصال الشخصى ، أو للحصول على المعلومات ، كما أن إعطاء الكوادر البشرية المنتجة فى أى مجال جرعاتٍ مكثفة من المعلومات تؤدى بالضرورة إلى زيادة إنتاجية هذه الكوادر ، وعدم استنزافها بدنيا فى وقت واحد[٢] .

وهناك عدد من العلماء[٣] قد أوضح أن عدم توفير معلومات دقيقة لمخططى نمط التنمية الحالى قد أدى إلى مشاكل بيئية تمثلت فى تدنّى الانتاج ، وتلوث الأنهار ، ونقص فى بعض الأجناس والكائنات الحية ، وإلى ظهور أمراض اجتماعية ونفسية مدمرة . بل إن أحد الجهود الأساسية لمنظمة الصحة العالمية فى خطواتها لمكافحة تلوث البيئة ، هو مناشدتها لكل الدول الأعضاء فى المنظمة ، بأن تقيم كل دولة قاعدة معلومات قوية لتوعية رجال الإدارة بأخطار التلوث ، ولتوفير معلومات دقيقة عن الأحوال والظروف والاتجاهات الصحية والبيئة المحلية ، وإتاحتها أمام المسؤلين عن التخطيط واتخاذ القرار[٤] .

ننتهى مما سبق إلى أن هناك أهمية بالغة وعلاقة وطيدة بين توافر المعلومات وإتاحتها ، وبين التنمية الشاملة ، وإلى الارتباط الوثيق بين المعلومات وقضايا البيئة ، وإلى ضرورة توفير المعلومات البيئية بأسرع وأدق السبل خاصة لو وضعنا فى الاعتبار شدة الطلب على المعلومات البيئية فى مصر ، فقد طلب ٦٧ مستفيداً إجراء اتصال فورى مباشر ببنوك المعلومات فى الخارج ، عن طريق نظم الاتصال بالشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، والأكاديمية الطبية ، وذلك فى خلال ١٤ شهراً الماضية ، بينما لم يتجاوز عدد المستفيدين فى هذا المجال عن ٢٤ فى خلال السنوات الثلاثه السابقة[٥] ، مما يبرهن على شدة وتعاظم الطلب على المعلومات عن علوم البيئة وقضاياها فى مصر حاليا ، وهو لا شك قد يكون مؤشراً لزيادة الطلب على المعلومات فى نفس المجال فى الدول العربية

الأخرى ، لاشتراك الدول العربية فى حداثة الاهتمام بهذا المجال فى السنوات الأخيرة .

جمع وتنظيم المعلومات فى علوم البيئة :

هناك خطوات ثابتة ومختبرة ومنهجية لإنشاء مراكز المعلومات المتخصصة فى فرع معين ، وهذه الخطوات لا تشكل أى مشكلة فى معرفتها أو الاتفاق عليها ، **ولكن تكمن الصعوبة فى تنفيذها ، وهذه الخطوات هى[٦] :**

١ ـ إعداد دراسة مكثفة عن احتياجات المستفيدين فى هذا الفرع من المعلومات ، وهى مهمة شاقة وتتطلب وقتاً ومجهوداً وتشكيل فريق عمل من اخصائى المعلومات والبيئة معا .

٢ ـ تحديد مصادر المعلومات المطلوبة ومعرفة ما هو موجود بمصر ، وتحديد أماكنه ، ثم معرفة ما هو غير موجود على الاطلاق ، ودراسة كيفية الحصول عليه .

٣ ـ وضع التصور الدقيق لمكان والمتطلبات الإنشائية لهذا المركز ، من حيث الموقع ، والمساحة ، والتقسيم الداخلى .

٤ ـ إعداد سياسة تزويد للحصول على المعلومات المطلوبة ، توازن ما بين احتياجات المستفيدين من جهة ، وإمكانيات الميزانيات والمبانى والأفراد المتاحة من جهة أخرى .

٥ ـ تحديد الخدمات المقدمة إلى المستفيدين .

٦ ـ تحديد عدد ونوعية الكوادر البشرية المطلوبة .

٧ ـ بناء سياسة إدارية دقيقة لإدارة الأفراد والميزانيات ، وتدفق المعلومات داخل المركز ككل .

من ناحية أخرى فقد تبلورت اتجاهات حديثة فى نظم وخدمات المعلومات منذ منتصف العقد الماضى ، وذلك بعد الزيادة الكبيرة فى وجود مراكز المعلومات فى كافة التخصصات ، ثم التكلفة العالية والمتزايدة لإنشاء مثل هذه المراكز ، وظهور أهمية وجود سياسة قوية وواضحة ودقيقة لمجتمع المعلومات فى أى دولة .

أول هذه الاتجاهات هو أنه بدلا من إنشاء مراكز معلومات أو مكتبات متخصصة جديدة ، فإنه من الأفضل من ناحية التكاليف والعمالة ، ولعدم تكرار المعلومات فى أكثر من مكان ؛ أن يتم التنسيق بين مراكز المعلومات أو المكتبات الموجودة بالفعل ، وأن يختار منها واحد ـ أو أكثر حسب عدد المستفيدين وتجمعاتهم المكانية ـ ليتولى مسؤلية الحصول وتنظيم وتقديم الخدمات فى هذا الفرع ، وأن ينسق أيضا بين خدمات المعلومات المتاحة فى نفس الفرع أو الموضوع[٧] .

ولو نظرنا الى الفترة السابقة لوجودنا أن مصداقيتها تتأكد فى علوم البيئة ، وفى مصر بالذات ، فهناك عدة عشرات من المؤسسات تتشتت فيها معلومات ومتخصصين علوم البيئة فى مصر حاليا : أكاديمية البحث العلمى ، مراكز الأبحاث بها ، ووزارة الزراعة والأجهزة والمؤسسات والمعاهد التابعة لها ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ومجلس الوزراء والجامعات ، ومعهد التخطيط القومى ، ومع هذا الاهتمام العددى ، إلا أن حجم المعلومات ودقتها فى كل من الأجهزة السابقة يحتاج إلى دراسات عميقة وعاجلة لتقييمه ، ذلك أنه ـ وكما أشار أساتذة علوم البيئة فى الندوة المشار إليها ـ فإن المعلومات البيئية فى مصر موجودة ولكنها مشتتة ، ويتم العثور عليها بالجهود الفردية والخبرة ، أكثر من الاعتماد على أدوات الضبط الببليوجرافية ، كما أن المعلومات الموجودة تحتاج إلى مراجعة أو مقارنات مع معلومات مماثلة ، قد تكون موجودة فى مؤسسة أخرى[٨] .

ولو نظرنا ـ وانتظرنا أيضا ـ إلى جهود الشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، لكى تشمل قطاع معلومات البيئة ، فقد ننتظر فترة طويلة رغم الانتشار المكانى الذى حققته الشبكة فى العام الأخير ، علاوة على أن معلومات علوم البيئة موجودة إلى حد كبير فى مرتكزات الصناعة والطاقة والزراعة والبحث العلمى بها ، وللأسف فإن عدم وجود سياسة قومية للمعلومات فى مصر حتى الآن قد أدى إلى هذا التكرار والتشتت ، وفقدان واستنزاف الموارد المحدودة المتاحة لقطاع المعلومات فى مصر . ولهذا فإنه يبدو أن الأكثر ملائمة ، بدلا من انشاء مركز معلومات كامل ومنفصل لعلوم البيئة ، هو إعداد دراسة عن مصادر المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع فى مصر ، وأماكن وجودها وتنظيمها وخدماتها ونوعية وعدد المستفيدين فى هذا القطاع ، وأن يتم التنسيق بين هذه المصادر عن طريق مؤسسة واحدة ، تتولى توجيه المستفيد الى أماكن المعلومات والخدمات ، وبحيث تتكون بالتالى شبكة معلومات غير رسمية للمعلومات البيئية فى مصر .

أما ثانى الاتجاهات الدولية ، فهى التى تنادى بأن أهمية وجود مراكز مادية (مكتبات ـ مراكز توثيق ـ مراكز معلومات أرشيفات ـ مراكز مصغرات فيليمية ـ قواعد معلومات الكترونية) لجمع وتنظيم وحفظ واسترجاع وبث المعلومات ، تتلاشى أو على أقل التقديرات تقل مع وجود نظم الاتصالات وأجهزة نقل المعلومات من مكان إلى مكان ، وإنه من الممكن الآن أن تقدم خدمات معلومات على أعلى مستوى من الكفاءة من أى مكان تتوفر فيه الأجهزة اللازمة للاتصال بقواعد ومصادر المعلومات ، مثل : التليفونات ، وأجهزة التلكس ، وأجهزة نقل الوثائق ، والحاسبات الالكترونية ، وحتى دون أن تكون هناك أى معلومات موجودة على الإطلاق فى المكان الذى يستقبل المستفيد ويقدم الخدمات[٩] . ولعل هذا يؤكد ما انتهينا اليه فى **الفترة السابقة من أننا لسنا فى حاجة إلى مراكز جديدة بل أننا فى حاجة إلى مؤسسات تقوم بثلاثة وظائف أساسية هى :**

١ ـ تحديد مصادر المعلومات الموجودة داخليا وخارجيا .

٢ ـ القدرة على الوصول والاتصال بهذه المصادر .

٣ ـ تقديم خدمات المعلومات المطلوبة إلى المستفيدين اعتمادا على المعلومات التى تتوصل إليها ، أو توجيه المستفيد وإحالته الى مكان وجود المعلومات المطلوبة .

والوظيفة الأولى والثانية تتطلب ـ كما سبق الذكر ـ مسح كل المؤسسات الموجودة بالفعل فى قطاع البيئة ، ومعرفة أنشطتها ونوعية المعلومات الموجودة بها ، وإعداد سلسلة من الفهارس الموحدة والأدلة التى تظهر مكان وجود المعلومات والوثائق . **ولا نستطيع هنا أن نغفل دور بنوك وقواعد المعلومات** الدولية المتخصصة فى البيئة فى إمداد الباحثين المصريين بالمعلومات المطلوبة ، وأهم هذه البنوك ENVIRALINE وبه تحليل لمعلومات ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف وثيقة اعتباراً من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٥ ، كما أنه ضم منذ عام **١٩٧٨ مستخلصات التلوث Pollution Abstracts الذى يتضمن محتويات ٣٠٠ دورية جارية فى هذا المجال بكافة تفريعاته[١٠] ، علاوة على بنك معلومات مركز معلومات البيئة فى نيويورك Enironmental Information center الذى يتيح معلومات عن نحو ٤٥٠٠ وثيقة جديدة سنويا اعتباراً من عام ١٩٧٠[١١] .**

ومثل هذه المصادر بما تمتلكه من كثافة ودقة تنظيم للمعلومات ، ولو توفرت أجهزة نقل المعلومات الملائمة لدى المؤسسات ومراكز المعلومات التى تخدم الباحثين والمستفيدين من قطاع البيئة فى مصر ، فسوف تسد ولا شك حاجة كبيرة لديهم ، كما أنه يمكن أن يكون هذا النقل مرحله انتقالية حتى **نستطيع إنشاء بنك أو قاعدة معلومات بيئية مصرية صميمة تحتوى على المعلومات البيئية من الداخل ، ثم تحتوى أيضا على ما نستطيع أن ننقله من معلومات حديثة من الخارج .**

أما الوظيفة الثالثة فهى تتضمن عدة وظائف فرعية ، أولها : تحليل احتياجات المستفيد من المعلومات ، والبحث عن المؤسسة أو المؤسسات التى توجد لديها هذه المعلومات ، وتسليمها الى المستفيد ، أو توجيهه وإحالته إلى هذه المؤسسة ، وأيضا الاتصال ببنوك وقواعد المعلومات الملائمة ، السابق ذكرها وغيرها ، للحصول على معلومات قد لا يتيسر وجودها فى مصر .

ومن الحيوى إصدار سلسلة من الفهارس والأدلة والكشافات المنتظمة والدورية عن المعلومات الموجودة بالفعل فى المؤسسات المهتمة بهذا الموضوع ، وتوزيعها على كل هذه المؤسسات مما يضمن عدم تكرار تكلفة وجهد الحصول على معلومات وتنظيمها فى عدة أماكن فى وقت واحد .

وأخيرا هناك عدد من المؤسسات الموجودة ، تصلح لمهمة التنسيق بين نظم المعلومات البيئية الموجودة فى مصر ، أولها وأهمها نظام المعلومات الخاص بالبيئة والتلوث بأكاديمية البحث العلمى والذى يتردد عليه معظم المستفيدين من هذا المجال فى مصر ، كما أن لديه إمكانيات الاتصال المباشر بمصادر المعلومات الخارجية ، كما أن المركز العربى للشباب والبيئة يمكن أن يصلح أيضا لهذا بما يضم من أعضاء متخصصين فى المجال ، ينتمون إلى عدد من المؤسسات والهيئات العاملة فيه ، وامتلاكه لأجهزة حديثة لنقل واسترجاع المعلومات واتصالات هذا المركز تمتد ليست الى المؤسسات المصرية فقط ، بل إلى عدة مؤسسات عربية فى أنحاء الدول العربية .

المصادر

1) Cranin B. and Gridin, M. Information and productirvty; A relvew of research. International Journal of Information Managment, vol 6, No 2 June 1986. PP. 85 - 101 .

2) Bushkin, A. and yurow, J. Developing national information policies. Libary Journal, 15 september 1979. PP. 1752 - 1756 .

٣) مصطفى كمال طلبه . التنمية القابلة للاستمرار الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية . مجلة البيئة ، ع٢١ ، ١٥ يوليو ١٩٨٧ . ص ص ١٣ ـ ١٤ .

٤) منظمة الصحة العالمية . مكافحة تلوث البيئة وعلاقتها بالتنمية . جنيف ، المنظمة ، ١٩٨٥ . ص ٥٦ ، ٥٧ . سلسلة التقارير الفنية ـ ٧١٨ .

٥) اعتمد كاتب المقالة على :

١ ـ إحصائيات تحليلية عن استخدام بنك المعلومات بالأكاديمية الطبية العسكرية ١٩٨٧ / ١٩٨٨ .

٢ ـ إحصائيات استخدام قواعد المعلومات الخارجية لمشروع الشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

٦ ـ هناك عدد من الكتب والمقالات التى تناولت خطوات انشاء مراكز المعلومات ، إلا أن من أفضلها :

A . A nthony, L.J. (ED). Handbook of special librarianship and Information work. 5th ed. London, ASLIB, 1982 .

B . Martin, James. A Manifesto of Information systems. N.Y., Martin Asso, 1984 .

7) UNESCO. Gindelines on conduct of a National Inventory of scientific and technological Information and Documentation facilities. Paris, UNISIST, 1975. PP II - III .

٨) أشار الى المفهوم السابق كل من :

ا . عصام الحناوى . المعلومات والبيئة أهميتها وتداولها واستخدامها فى حماية البيئة المصرية .

ب . أحمد أمين ابراهيم . الحالة الحاضرة للمعلومات البيئية فى مصر .

جـ . اخلاص عبد المجيد . مصادر المعلومات البيئية فى مصر والعالم .

وذلك فى : المكتب العربى للشباب والبيئة ، الندوة العلمية لتكنولوجيا ونظم المعلومات فى حماية البيئة . الجيزة ، ٣ ـ ٤ مايو ١٩٨٨ .

9) Lancarter, F.W. and others. the changing face of the library, a look at libraries and librarians in the year 2001 . Collection Development, Vol 3, No 1, Spring 1979. PP. 55 - 77 .

10) Hainst, D. and Weinberger, M. Data basis, Your Giude to on line business information. N.Y., Gorland, 1985. PP. 262 - 264 .

١١) سيد حسب الله . بنوك المعلومات والمصادر والمراجع الببليوجرافية المحسبة ، تقديم ومراجعة سعد محمد الهجرسى . الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٠ . ص ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

بدائل الوثائق
بين التكشيف واسترجاع المعلومات

دكتور أحمد على تمراز
الأستاذ المساعد بقسم المكتبات والمعلومات
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض

ملخص : *تبدأ الدراسة ببيان مفهوم بدائل الوثائق ومدى ارتباطها بعمليات التكشيف وإسترجاع المعلومات ثم تتناول الدراسة البعد التاريخي لعملية بدائل الوثائق مستعرضة النظريات المختلفة ونظم استرجاع المعلومات المختلفة ، وما يكتنفها من قضايا التحديد الموضوعي لمحتوى الوثيقة ومشاكل العاملين فى هذا المجال ، كذلك تتناول فعالية النظام وفعالية التكشيف ، حيث أن الأخير يدعم مستوى أداء النظام ، كما تتناول قضية الصلة ونظرية المجموعات وعمليات الجبر البولينى ، ودورها فى زيادة نسبة الاستدعاء والتحقيق .*

مقدمـــة :

لقد أصبح من الواضح حينما نتحدث إلى بعض الأشخاص فى المجال أنه ينبغى علينا الحيطة فى اختيار المصطلحات المناسبة ، والتى تساعد على عملية الاتصال . بمعنى آخر أن الفرد ينبغى عليه استخدام كلمات دقيقة ومعبرة

عن المضمون الفكرى الذى يرغب فى إيصاله للطرف الآخر . فاستخدام الكلمات المناسبة ، وبالطريقة السليمة فى ايصال المعلومات ، يعنى الفرق بين كون الفرد فى حالة جيدة أو حالة رديئة . لذلك ينبغى على الفرد أن يدقق فى اختيار المصطلحات المستخدمة لكى تكون معبرة . ويعتمد وضوح المعنى أو عدم وضوحه على الفرد الذى يستخدم المصطلح والغرض من استخدامه .

تعريف بدائل الوثائق :

تعرف عملية بدائل الوثائق Document Surrogation بأنها تلك العملية التى تحدد خصائص وصف طبيعة محتوى مضمون النص لوثيقة ما[١] . مثال ذلك فهرس المكتبة ، إذ يخدم فى هذا الأمر هدفين أساسيين :

١ـ العناصر التى تشتمل عليها التسجيلة (بطاقة الفهرس) تصف وتعرف بالوثيقة التى تمثلها . .
٢ـ بعض عناصر التسجيلات يمكن أن تخدم كمفاتيح للاسترجاع ويمكن بواسطة (التسجيلات) اختيار الوثائق ذات السمات العامة .

وتشتمل بدائل الوثائق على عدة عناصر مثل : المؤلف ـ العنوان ـ المصدر ـ تاريخ النشر ـ رقم التصنيف ـ الواصفات أو مفاتيح الاسترجاع Retrieval Keys ـ المستخلصات . . . الخ . وأى عنصر من تلك العناصر يمكن أن يستخدم فى أغراض البحث هو بمثابة مفتاح للاسترجاع . ومفاتيح الاسترجاع المتاحة فى أى مجموعة من التسجيلات records هى بمثابة لغة استرجاع . والعناصر التى ينبغى أن تتضمنها بدائل الوثائق سوف تعتمد على الخدمة التى يهدف البديل لتقديمها [٢] .

وترتبط بدائل الوثائق بعمليات التكشيف ، وبمختلف مراحل عمليات تنظيم الوثائق من أجل الاسترجاع . وبدائل الوثائق لها علاقة أيضا بعملية

احلال للوثيقة الأصلية (كتاب ـ مقالة ـ تقرير ، . . . الخ) بأن يحل محلها شىء يمثله ويعبر عنه مثل رقم الطلب أو رأس موضوع أو رقم تصنيف أو مستخلص أو مصطلحات تكشيف ، أو أى علاقة أخرى تدل على الوثيقة . فبدائل الوثائق تشير إلى وجود (أو عدم وجود) ومكان المواد فى النظام .

وتشتمل عملية بدائل الوثائق على ما يلى :

١ـ نظم المعلومات (مكتبات ـ مراكز معلومات ـ قواعد بيانات . . . الخ) التى تقتنى جزء من تلك الوثائق .

٢ـ تحليل تلك الوثائق لمعرفة هويتها الموضوعية أو محتواها الموضوعى .

٣ـ المحتوى الموضوعى يأخذ واصفات محددة تمثل الوثيقة .

٤ـ تسجل تلك الواصفات وتخزن بطريقة تشرح بواسطة النظام .

٥ـ ترتيب وتخزين الوثيقة الأصلية .

٦ـ المستفيدون الذين هم فى حاجة إلى المعلومات ، عليهم الاتصال بالنظام من أجل البحث والحصول على حاجتهم من المعلومات .

٧ـ المعلومات المطلوبة (الأسئلة ـ الاستفسارات) ينبغى أن تصاغ أو تكتب بلغة يتفهمها النظام ويخاطب بها .

٨ـ سوف يمدنا النظام بمخرجات Output فى شكل بدائل للوثائق أو معلومات للتغذية المرتدة Feedback information ذات علاقة بإعادة توجيه عملية البحث .

ويحدد لانكستر[٣] الخطوات الكاملة والدقيقة لعملية بدائل الوثائق ، منذ ادخال المعلومات وتخزينها حتى الحصول على المخرجات . وتلك الدراسة سوف تركز على عناصر عملية تخزين واسترجاع المعلومات والتى تتعلق بعمليات تحليل ، واحلال Representing ، واسترجاع الوثائق .

عندما تكون هناك حاجة فعلية للمعلومات ، فإن نظريا يمكن ايجاد ما نحتاجه بفحص المجموعة الكاملة للوثائق المتاحة . ولكن مع نمو المجموعة المقتناة ، فان هذه العملية يكتنفها صعوبة بالغة ، ومن أجل

تقليص كمية المواد التى يجب فحصها ، فانه يمكن تنظيم المقتنيات من خلال بعض البدائل التى تمثل الوثائق تمثيلا صادقا ، وتعرف تلك العملية بالتكشيف ، اذ تهدف الى وصف الوثائق المتوفرة بطريقة محكمة ، وتحديد المحتوى الموضوعى لها بعدد محدود من الواصفات . اذن فعملية التكشيف توجد نوعا من بدائل الوثائق ، وذلك بتكوين كشاف والذى تكون محتوياته مشتقة من الوثيقة الموجودة بالمجموعة . تلك الاشقاقات تحل محل الوثائق ، وتحتوى على القدر الذى يحتاجه المستفيدون من المعلومات لتقرير الوثائق التى تلبى حاجتهم للمعلومات .

ان الزيادة المستمرة والمعقدة بالنسبة للطلب على المعلومات ، تزيد من استخدام النظم المعقدة من أجل تيسير عملية تخزين واسترجاع المعلومات . وعلى الرغم من البساطة أو التعقيد ، فان كل نظم المعلومات لديها نفس الهدف وهو الاشارة الى أن الوثائق ضمن المجموعة والتى تشير الى موضوع معين ، وتسترجع المعلومات التى ترد على استفسار معين(٤).

البعد التاريخى لبدائل الوثائق :

من المرجح أن يعود مفهوم بدائل الوثائق Document Surrogates الى الفترة التى بدأ فيها الفرد عمل شىء ما ، من أجل اتاحة المعلومات المسجلة بصورة ميسرة ، سواء بتنظيم السمات البارزة بطريقة معروفة ، أو بتلخيص المحتويات فى شكل مستخلصات أو خلاصات(٥) .

اليونانيون فى عصر البطالمة استخدموا الترتيب الهجائى لاعداد الفهارس . فقد أعد كاليماخوس فهرس مكتبة الاسكندرية ورتبه هجائيا بالمؤلف تحت رؤوس موضوعات عريضة . ويشير « ويتى Witty » الى أن العلماء فى تلك الفترة وجدوا صعوبة فى دراسة عدد كبير من لفائف البردى . فكثير من الأعمال الطويلة ، خصوصا التاريخية قد اختصرت وأعد لها مستخلصات .

فقد استخدم أرسطو وغيره من العلماء بعض نـظم التكشيف لأعمال قدامى المؤلفين الذين كانوا يستشهدون بهم فى كتاباتهم . فتكشيف الكتب بالمفهوم الحديث يبدو أنه قد بدأ خلال القرن الثالث عشر ، وكان مشتتا حتى اختراع الطباعة فى العالم الغربى(٦) . ويمكن للفرد أن يجد بشىء من التفصيل فى بواكير الطباعة أسماء وكشافات موضوعية ومراجع فى نهاية كل فصل . فكشاف الكلمات هو عبارة عن كشاف هجائى لكل الكلمات الواردة فى النص مـع تحديـد أماكن ورودهـا ، تلك الأنواع من الكشـافات كـانت تستخدم فى الكتابات الدينية .

ويعتبر كونراد جسنر Conrad Gessner والذى يعرف بأبى الببليوجرافيا ، هـو أول من قام بـاعداد الفصـول الأولى من الموسـوعة المعـروفـة بـاسم Pandectorum . وقام باعداد الكشاف الموضوعى لنحو 1200 كتاب مسجلة فى الببليوجرافيا العالمية Universal Bibliography التى قام بنشرها عام ١٥٤٥ ميلادية . وقدم جسنر بعمله هذا مثالا جيدا للمكشفين فيما بعد(٧) .

« وفى حـوالى القرن السـابع عشـر ظهرت الكتب العلميـة مـزودة بكشـافـات. وكذلك فان كتاب Spead تاريخ بريطانيا العظمى History of Great Britain الذى صدر سنة ١٦١١ كان يشتمـل على كشـاف بقائمـة هجائيـة تحوى الموضوعات الأساسية فى ذلك الكتاب . كما أن عمـل Scobell والمعروف بعنوان : ActsandOrdinances of Parliament, 1840 - 56 له قائمة هجائية لمعظم محتويات المادة بالكتاب ، مسبوقة بكشاف للعناوين العامة »(٨) . ومنذ ذلك التاريخ أخذ فن التكشيف فى الازدهار .

وقد وجدت الكشافات الموضوعية ـ التى تعتمد على التحليل الموضوعى أو تحليل المضمون ـ بكثرة فى النتاج الفكرى فى القرن الثامن عشر ، الا أن اختيار رؤوس الموضوعات ومداخل الكشاف بصفة عامة كان يتم بطريقة عشوائية(٩) .

وترجع حركة اعداد الكشافات الحديثة الى أواخر القرن التاسع عشر عندما أصدر وليم ف . بول William F. Pool كشاف لمقالات الدوريات عام1882 . وتوالى بعد هذا الكشاف ظهور كشافات الصحف والمجلات ، وكان من أهمها كشافReaders Guide to Periodical Literature الذى أصدره هالس وليم ويلسون عام 1901 والذى يعتبر واضع أساس حركة الكشافات المعاصرة(١٠) .

وقد أصبحت عمليات التكشيف أكثر انتشارا وتنظيما مع تطور أعمال التصنيف فى المكتبات ومراكز التوثيق فى القرن التاسع عشر .

وخلال تلك الفترة كان المدخل الموضوعى للكتب بواسطة التصنيف . فقد كانت الكتب ترتب موضوعيا ، أما بدائلها فقد كانت ترتب فى الفهرس المصنف . إلا أن التصنيف المستخدم فى تلك الفترة كان تصنيفا واسعا أو عريضا ، تعوزه الدقة الموضوعية . وقد حاول Andrea Crestadoro تحسين وضع المداخل الموضوعية لأغراض التكشيف وجعلها أكثر دقة باستخدام المصطلحات الدالة فى العنوان Title Term Indexing ، أو الكلمات المفتاحية Keyword Indexing . فالنوع الأول من التكشيف هو الذى يستخدم المصطلحات الدالة فى العنوان ، وفيه يحدد موضوع الكتاب باستخدام الكلمات الدالة على الموضوع من عنوان الكتاب . وهذا ما يعرف باللغة الطبيعية فى التكشيف التى تستخدم مصطلحات المؤلف المستخدمة فى كتاباته .

ان تنظيم الوثائق بواسطة محتوياتها الموضوعية هو ظاهرة حديثة . ففى القرن التاسع عشر كان الوصول الموضوعى للكتب باستخدام أرقام التصنيف ـ حيث تنظم الكتب على أساس الموضوع ، وبدائلها تنظم فى الفهرس المصنف على أساس رقم التصنيف . كما أن قواعد كنز الألفبائية للتكشيف الموضوعى قدمت بعض الجوانب الايجابية ، فهى لم تقدم فقط الجوانب الموضوعية التى تربط الموضوعات مع بعضها البعض ، ولكنها قدمت أيضا التخصيص Specificity غير المتوافر فى الفهرس المصنف(١١) .

وقد وضع كتر عدة قواعد سارت خطوات نحو كل المشكلات ، ولكن عـاقها قبـوله للغـة الطبيعيـة على أسـاس أنها النوع الـوحيـد الممكن من الألفاظ(١٢) . ويرى فوسكت أن قبول كتر لأسماء اللغة الطبيعية باعتبارها المصدر الوحيد للرؤوس جعله وجها لوجه أمام مشكلة أخرى هى ترتيب الألفاظ فى رأس يتضمن أكثر من كلمة . ورأى كتر أن التزام ترتيب اللغة الطبيعية بدقة يؤدى غالبا الى رؤوس قد لا تكون فيها الكلمة الأولى هى الأهم . كما أن حل كتر لمشكلة ترتيب الأهمية لا يخلو من السذاجة . ان قاعدة « ضع اللفظ الأهم فى البداية ، ولا يهمل اللفظ الأول فى ترتيب اللغة الطبيعية الا اذا كان اللفظ الثانى فى الرأس أهم بصورة نهائية وقاطعة . . . » تلك القاعدة قد تركت تعريف « اللفظ الأهم » للمكشف الفرد ، وهذه دعوة مفتوحة للتضارب(١٣) . والجدير بالذكر أن كتر كان يعيش فى عصر أقل تعقيدا من عصرنا ، فاذا كانت قواعده صـالحة لمعـالجة انتـاج القرن التاسع عشر الفكرى ، الا أنها لا تصلح الآن . ويجب أن نعترف بأن قواعد كتر لرؤوس الموضوعات هى الأساس فى اعـداد الفهارس المـوضوعيـة ، وكذلك التكشيف الموضوعى ، وقد اعتمدت عليها الكثير من القواعد فيما بعد . فكتر هو أول من نظم عملية كانت تتم من قبل بصورة عشوائية ، وهو العمل الذى مهد الطريق للتطورات التالية فى المجال .

أنظمة التصنيف :

من المهم بـادىء ذى بـدء أن نشـير إلى أن التصنيف يعمـل عـلى « تمثيل موضوع الكتاب بلغة اصطناعية مفضلة من أرقام ترتيبية ، وتمييز الكتب المتعددة التى تتناول نفس الموضوع النوعى بواسطة مجموعة أخرى من الأرقام الترتيبية تمثل بعض سمات أخرى فى الكتاب غير المحتوى الفكرى » . . . معنى ذلك أن تصنيف المكتبات يعنى تحويل الموضوعات والكتب الى أرقام ترتيبية لتحقيق أغراض معينة(١٤) .

وتقدم خطط التصنيف بعض الطرق التى يمكن بها النـظر الى المعرفـة المسجلة نظرة منطقية . فالتصنيف بدأ فى تقسيم المعرفة الى أبواب وأقسام

فـرعية . . . الـخ . وخطط التصنيف معـظمها رقميـة ، والأرقام غـالبا ما تكون معدة اعدادا مسبقا أى جاهزة وبسبب علاقة البناء والتركيب بين تلك الأرقام ، فانها تصلح بشكل أفضل لعمليات تنظيم الأرفف[١٥] . وقد استخدمت خطط التصنيف بعض الرموز الرقمية والرموز الألفبـائية لكى تحل محل المحتوى الموضوعى للوثيقة .

وكانت خطة التصنيف العشرى العالمى أول محاولة لحل بعض مشاكل خطة ديوى للتصنيف العشرى . فرغم استخدام خطة ديوى كأساس ، الا أنه تم إضافة الشارحة وبعض الرموز الأخرى لتتيح تخليق Synthesis بعض المصطلحات . وأدوات التخليق هى : الشرطة (-) ، والشـرطة المـائلة (/) ، وعلامة الجمع (+) ، والشارحة (:) . . . الخ . وهذه جميعا تسمح بعمل الربط الموضوعى اللازم للاحاطة بالموضوع المركب الذى قد يوجد فى وثيقة ما .

المرحلة التالية هى خطة تصنيف التحليل التخليقى أو الوجهى ، ففى الثلاثينات حاولت خطة رانجاناثان التى تسمى تصنيف الكولون ربط كل المعرفة المسجلة واحتوائها . وتقدم تلك الخطة لبنات البناء الأساسى والتى يمكن بها تكوين الرقم اللامتناهى للموضوع المركب . كما أن تلك الخطة لها الحرية فى تخليق العناصر والتى تسمح بالتحليل الوجهى Facet Analysis . وتنظم الأوجه فى جداول مع قواعد لدمجها من أجل التعبير عن الموضوعات المركبة[١٦] . معنى ذلك أن فى تصنيف الكولون يتم تركيب رقم التصنيف من جداول مختلفة بهدف أعطاء رقم يوضح موضوع الكتاب بشكل أكثر دقة . لذا فهو نظام تحليلى - تركيبى (تخليقى) لأن أى كتاب أو مادة يراد تصنيفها قد يتناول أكثر من موضوع أو يبحث الموضوع الواحد من جوانب مختلفة[١٧] . وهذا يختلف عن الأنظمة السابقة التى تعطى أرقاما محددة فى جداول التصنيف جاهزة الاستعمال .

الا أن خطة رانجاناثان قـد طورت فيـما بعد بـواسطة جمـاعة بحـوث التصنيف فى انجلترا ونتج عن ذلك عدة خطط بنيت على المبادىء الأساسية

لـرنجانـاثـان من أجـل ضبط مجمـوعـات الـوثـائق فى مختلف المجـالات الموضوعية .

وتجدر الاشارة الى أن كافة تلك الخطط ، قد طورت من أجل استخدامها فى نظم استرجـاع الربط المسبق Pre - coordinate retrieval systems ، مثـل الفهارس البطاقية . ولكن تلك النظم مازالت توجه اليها الانتقادات حتى اليوم بسبب عدم المرونة كما سنرى فيما بعد .

التحليل الموضوعى :

وفى خط مواز لخطط التصنيف السابقة ، كان هناك تطور للنظم التى تحـدد الوثائق طبقا لمحتواها الموضوعى . فقد طور Crestadoro ـ فهارس مكتبات مانشستر التى قام باعدادها ـ ما يعرف بتكشيف « مصطلح العنوان - Title term من أجل تحسين طرق التكشيف التى ظهرت فى القرن التاسع عشر . ويمكن مقـارنة نـظام Title - term بالتكشيف المعـروف حاليـا « بالكلمـات المفتاحية Keyword Index» . فالمجال الموضوعى للكتاب يحدد بـاستخدام الكلمات الدالة من عنوان الكتاب نفسه .

الا أن هناك بعض المشاكل المماثلة للنظم السابقة الذكر ، وتتمثل فى :

١ ـ أن عناوين الكتب لا تعكس دائما المحتوى الموضوعى بصدق .
٢ـ أن الكتب التى تتناول نفس الموضوع ، قد تفصل عن بعضها البعض بسبب استخدام المترادفات فى العناوين .

ان قواعد تشـارلز كـتر لعالم 1876 ـ والتى سبق الاشـارة اليها ـ كـانت أول جهود ناجحة لايجاد القواعد الخاصة برؤوس الموضوعات . فقد وضعت المبادىء الخاصة بالمداخل الموضوعية المحددة . فالموضوع يدخل تحت أقرب رأس موضوع له يمكن أن يكون معبرا . هذا المفهوم قد تم التوصل اليه من خلال استخدام قوائم رؤوس الموضوعات الموثوق بها مثل : قائمة سيرز ، وقائمة رؤوس الموضوعات لمكتبة الكونجرس .

ان المشاكل مع نظم التصنيف ورؤوس الموضوعات متنوعة منها :

١- تحليل المضمون معرض لتفسيرات مختلفة وذلك بسبب طبيعة الاختلافات بين المكشفين ، وينتج عن هذا : التناقض والتضارب عند استخدام رؤوس الموضوعات وكذلك أرقام التصنيف بالنسبة للموضوعات المتشابهة ، وكذلك تشتت المعلومات فى النظام ككل ، وهذا بدوره يؤثر على مدى الثقة فى فعالية النظام .

٢- ان طبيعة نظم التصنيف هى فصل الجزء من الكل ، ومن أجل هذا قد يكون غير كاف التعبير عن العلاقات ذات الصلة حتى بين التسلسل الهرمى الواحد .

٣- أن تنظيم الموضوعات فى أى نظام يعكس وجهة نظر الشخص الذى قام باعداد النظام ، وهذا غالبا ما يكون مختلفا تماما عن وجهة نظر المستفيدين .

٤- قد يكون هناك بعض المشاكل الدلالية فى التعبير : فالمؤلف يعبر بوجهة نظر معينة لجمهوره ، ثم يتناول المكشف التحليل الموضوعى من وجهة نظره الخاصة ، ثم يلى ذلك كله النظام . هناك أيضا المستفيد عندما يواجه النظام ، وكذلك النظام عندما يواجه المستفيد .

٥- محتوى الوثيقة ليس واضحا دائما ، فقد تحتوى الوثيقة على أكثر من موضوع فى آن واحد . كذلك قد يكون هدف المؤلف عند كتابة الوثيقة قد مختلفاً كثيرا عن هدف المستفيد فى استرجاعها .

ان الفترة من 1939 - 1948 أظهرت ثورة فى نظم تكشيف واسترجاع الوثائق . تلك التطورات السريعة كانت بدافع من الحاجة الضرورية للتسجيلات الببليوجرافية وصولا للنتاج الفكرى المنشور وشبه المنشور الذى

كان ينمو بسرعة فى تلك الفترة سواء فى الكم أو فى مجالات التخصص . كذلك كان هناك شعور ينمو بعدم الرضا للاتجاهات التقليدية ، والاعتراف بالحاجة الى نظام متعدد الأبعاد ، يتيح الوصول لأى موضـوع ، ومن أى وجهة نظر . وفى نفس الوقت لوحظ أن معـالجة البيـانات أو أى أجهـزة أخرى ، يمكن استخدامها فى حل بعض مشكلات استرجاع المعلومات .

وقد طور باتن Batten بانجلترا ، وذلك فى الفتـرة ما بـين 1939 - 1945 نظاما لاسترجاع براءات الاختراع ، وقد بنى نظامه هذا على نظام تصنيف هرمى . فقد قسمت الأبواب الرئيسية الى أقسام . وتم تمثيل كل منها برقم كودى عبارة عن ثقب فى بطاقات التطابق الضوئى أو ما يعرف بنظام «Peak - a - Poo» ، وهناك نظام ببطاقات ضوئية مماثل قد طوره كاردونييه Cardonnier فى فرنسا . ويعتبر هذان النظامان من بواكير نظم الربط اللاحق .

ومن التطورات المهمة الأخرى ترميز زاتو والمعروف باسم «Zato - Coding» الذى وضعه « كالفن مورز Calvin Moores » . ويشترك هذا النظام مع نظام باتن فى خاصية امكانية ربط الأقسام والفئات مع بعضها البعض بحرية ، اذ أن ملف البحث يتكون من بطاقات مثلومة (مقطوعة الحافة) والتى تعرف باسم Notched Card ، هذا اضافة الى جهاز صغير للاختيار . كل بطاقة من تلك البطاقات المثلومة تحمل الوصف الببليوجرافى للوثيقة . وتلك الثقوب أعلى البطاقة قد تم ترميزهـا لتمثيل الفئـات أو الأقسام التى تنتمى اليهـا الوثيقة .

أما نظام المصطلح الواحد Uniterm الذى وضعه مورتيمر تاوبه Mortimer Taube عام 1951 فقد اعطى قوة حقيقية دافعة لنظم استرجـاع المعلومات الحديثة ، وقد امتد أخيرا للمصطلحات المركبـة حيث أن النظام يسمـح بالمعالجة الحرة للفئات .

ان العلاقات بين نظم الربط المسبق التقليدية وغير المعالجة يـدويا هى علاقات ضمنية فى مصطلحات التكشيف المحددة . كما أن المصطلحات

تكون أثناء عملية التكشيف ذاتها . أما الربط اللاحق Post - Coordinate أو نظم التكشيف المترابط Coordinate indexing systems (مثل أنظمة باتن ، كاردونييه ، مورز ، تاوبه) فهى أكثر مرونة . كما أن كافة العلاقات بين الفئات يمكن أن تظهر من خلال عمليات الدمج Combination ، كما أن المعالجة الحرة للفئات ممكنة وقت اجراء البحث نفسه .

ان معظم نظم الاسترجاع الحديثة هى جزئيا تستخدم كلا من الربط المسبق والربط اللاحق . كما أن المفاهيم التى تظهر قد تدمج أثناء عملية التكشيف ، وأن تلك المصطلحات السابقة الربط قد تتحد مع بعضها البعض أثناء اجراء البحث[١٨] .

ان التطورات العلمية الحديثة والتى تهدف الى تطبيقات الحاسبات الآلية فى مجال اختزان واسترجاع المعلومات ، تحاول تلك التطورات استخدام الآلة من أجل المعالجة الفكرية للنصوص باللغة الطبيعية . فالبحوث فى هذا المجال ينبغى عليها أن تطور الأساليب التى يمكن بها الحاسب الآلى أن يؤدى العمليات الفكرية اللازمة لضبط المعنى . . . وذلك من خلال ادراك أو تمييز الاشارات ، والاشارات المتتابعة بنفس الطريقة التى يستطيع الانسان القيام بها[١١] . وتعرف تلك العمليات الفكرية بالذكاء الاصطناعى Artificial Intelligence . فنظم الذكاء الاصطناعى تمثل احدث الوسائل المتطورة التى من شأنها مساعدة المستفيد على تخاطب أفضل ومرونة أكبر فى التعامل مع بنوك المعلومات . حيث أصبح بفضل تلك النظم الخبيرة وجود ترابط بين السؤال الذى يطرحه المستفيد ، وهيكلية المعلومات الموجودة بالقاعدة ، أو بنك المعلومات الذى يبحث فيه[٢٠] .

نظم استرجاع الوثائق Document Retrieval Systems :

ان تلك النظم لا تخزن أو تبحث فى الوثائق ، ولكنها تخزن بدائل الوثائق مثل الاشارات الببليوجرافية التى تحقق من ذاتية وثيقة معينة . وربما يكون مع تلك الاشارة أو الاشارات مستخلص عن مضمون الوثيقة . تلك

الوثائق تخزن فى مخزن خاص بالوثائق مع ضرورة وجود مؤشرات تشير الى مكان الوثيقة أولا على المحتوى الموضوعى للوثيقة مثل الواصفات أو الكلمات المفتاحية ثانيا .

فتلك البدائل لا تتيح لنا الوصول مباشرة الى المعلومات ذاتها ، ولكن غالبا ما تفيد القارىء عن مكان المعلومة المطلوبة والتى تتعلق بموضوع معين . وعلى الرغم من أن بدائل الوثائق قد تحتوى على بيانات استرجاعية Retrieval Data مثل تاريخ ميلاد المؤلف مثلا أو اسم الناشر . الا أن نظم استرجاع الوثائق مصممة على أساس استرجاع الوثائق التى تحتوى على معلومات عن الوثيقة[٢١] اذا كان هناك عددا كبيرا من الوثائق حول موضوع معين ، فانه من المستحيل تناولها أو قراءتها جميعا . لكن من الواضح أن هناك حاجة لعملية اتصال تتم بواسطة نظام استرجاع الوثائق الذى يقوم بتخزين الوثائق ويقوم فى نفس الوقت باسترجاعها استرجاعا انتقائيا للقارىء بناء على طلبه . من أجل هذا ينبغى على الفرد تزويد النظام ببدائل للمعلومات التى يطلبها . وفى المقابل سوف يتلقى الوثائق ذات العلاقة بموضوع اهتمامه[٢٢] . بمعنى آخر أن نظم استرجاع الوثائق DRS ليست بنظم لاسترجاع البيانات Data Retrieval Systems ، فهذه النظم لا توفر اتصال مباشر بالمعلومات التى يحتاج اليها المستفيد . اذ أن المستفيد يبحث فى الوثائق المسترجعة والتى قد تحتوى على المعلومات المطلوبة . فالنظام يتيح بحث الملف الذى يتكون من وصف الوثائق مثل الفهرس البطاقى أو أحد الكشافات المطبوعة أو كشاف الحاسب الآلى للكتب ومقالات الدوريات[٢٣] . ويتألف النظام من بدائل الوثائق ، الاستفسارات ، وصف مختصر للوثائق والاستفسارات ، تقنية آلية لمضاهاة الوثائق بالاستفسارات والجمهور . والجمهور People يتكون من اخصائى المعلومات الذين يقومون بتكشيف الوثائق التى تدخل فى النظام ، وكذلك الأشخاص الذين يقومون بصيانة الملفات ، ثم المستفيدين الذين يقدمون

استفساراتهم للنظام . الا أن معظم نظم استرجاع المعلومات تكتفى بتقديم بدائل الـوثـائق . أمـا الـوثـائق نفسهـا فهـذه مهمـة مستقلة تمـامـا ليس من الضرورى أن تتولاها الهيئات التى تقوم ببحث الانتاج الفكرى ، ويتم فى بعض النظم الجمع بين كل من عملية استرجاع المعلومات وعملية تقديم الوثائق معا فى نظام واحد(٢٤) .

وهنا ينبغى التمييز بين « تداول الوثائق » و « تداول المعلومات » . اذ أن تداول المعلومات لا يحدث الا عندما يقوم أحد المستفيدين بدراسة إحدى الوثائق واستيعاب محتوياتها حتى يستنير بما ورد بها ، أى حتى تتغير حالته المعرفية فى موضوع الـوثيقة . . . فعن طـريق الاستيعاب يمكن للقـارىء الحصول على المعلومات التى تفيده فى بحوثه والتى تؤدى بدورها الى ناتج جديد يتم نشره(٢٥) . ولا يمكن لتداول المعلومات أن يتم الا اذا قرأ المستفيد الوثيقة وفهمها . وبناء على ذلك فان المعلومات هى ذلك الشىء الذى يغير الحالة المعرفية للمستفيد فى موضوع ما .

ان هدف كافة نظم استرجاع الوثائق سواء أكانت نظم يدوية أو الية ، بسيـطة أو مركبـة ، هى لمساعـدة جمهور المستفيـدين فى ايجاد المعلومـات المطلوبة(٢٦) . والسمة الأساسية لكافة أنشطة اختزان واسترجاع المعلومات هى تلبية احتياجـات الفرد للمعلومـات . فالمستفيـد الذى يتصـل بنظام اختزان واسترجاع المعلومات يهدف الى الكشف عن بيانات لتلبية احتياجاته من المعلومات الجارية ، فهدف النظام هو لمساندة تلك العملية . وقد أطلق تاويه على نظام الاختزان والاسترجاع بأنه النظام أو الطريقة المنظمة لوضع المواد بالشكل الذى يسمح باستدعائها من المخزن(٢٧) .

والملاحظ أن عملية اختزان واسترجاع المعلومات هى نظام فرعى من عملية الاتصالات . فالوثائق الجديدة تدخل النظام وتكشف وفق لغة نظام التكشيف ثم تضاف بعد ذلك الى قاعدة البيانات . فالهدف الأساسى من عملية التكشيف هو زيادة كفاءة عمليات الاختزان والاسترجاع ، اذن فهى

عملية ديناميكية ، اذ أن المصطلحات الجديدة تضاف كلما وجدت فى النصوص . وتنطوى هذه العملية على خطوتين :

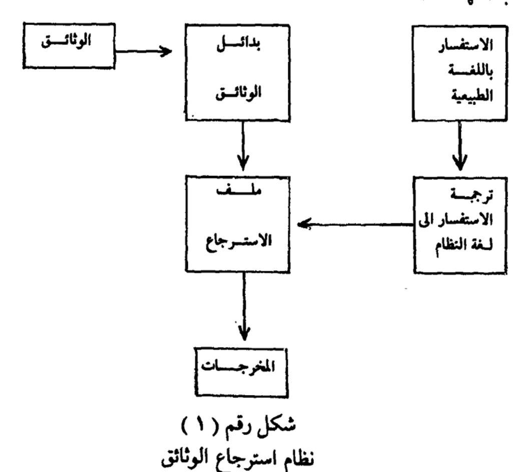
(ا) التقاط الأفكار أو المفاهيم القابلة للتكشيف والتى وردت بالوثيقة .
(ب) التعبير عن هذه الأفكار أو المفاهيم بلغة نظام التكشيف[٢٨].

عناصر نظم استرجاع الوثائق :

توجد أربع عناصر أساسية لاسترجاع الوثائق أو بدائلها هى :

١- المدخلات .　　٢- ملف البحث .
٣- منهج البحث .　　٤- المخرجات .

ويمثل الشكل رقم (١) نموذج عام لنظام استرجاع الوثائق أو بدائلها[٢٩].



شكل رقم (١)
نظام استرجاع الوثائق

أولا : المدخلات :

تشتمل المدخلات على كافة الأنشطة ذات الصلة الموضوعية ، والتى تعبر عن محتوى الوثيقة بلغة النظام . وتؤثر منهجية تجهيز البيانات فى مرحلة مدخلات النظام تأثيرا كبيرا . وعند تصميم النظام يراعى فيها عدة عوامل مثل : نوع المدخلات ـ دقة المدخلات ـ طرق التحقق عن بيانات المدخلات ـ الخواص الآلية ـ أمن المدخلات ـ سهولة عملية المدخلات والبيئة المتصلة بها ـ امكانية فحص المدخلات ، فكل هذه العوامل تساعد فى اعداد المدخلات بشكل دقيق وشامل حيث تساعد على دقة البيانات المكونة للنظام(٣٠) . فاذا سبق وأن اتخذ قرار بتحديد مجال الوثيقة وما تدور حوله ، فينبغى أن يختزن أى جزء من المحتوى فى النظام . ولكى يختزن محتوى الوثيقة ، ينبغى أن يترجم الى لغة النظام . فبدائل الوثيقة الأصلية ، والمستخلص ، ومصطلحات التكشيف . . الخ تدخل النظام باستخدام اللغة المقيدة أو الغير مقيدة أو بعض الرموز العددية ـ مثل أرقام التصنيف . . اضافة إلى ذلك فان تمثيل الوثائق ينبغى أن يأخذ شكل متسق مع النظام ، كأن يكون بطاقة فهرس أو شريط أو قرص ممغنط . . . الخ حتى يمكن تخزينها .

ثانيا : ملف البحث :

يتألف هذا الملف من مجموعة من التسجيلات الببليوجرافية ، والمنظمة بطريقة تجعل امكانية استرجاع هذه التسجيلات سهلة وميسرة . فى حين تعرف التسجيلة على أنها مجموعة من البيانات المتصلة معا والتى تعامل كوحدة بيانات كاملة العرض معاملة معينة . فبعد الانتهاء من عمليات التكشيف ، فان التسجيلة Index Record لكل وثيقة تختزن فى الملف ويحمل كل ملف رقم كودى أو رمز مفتاحى للوصول اليه بسهولة وللوصول الى تسجيلاته وحقوله . وتشتمل تلك التسجيلة على مواصفات للوثيقة ،

موقعها ، الوصف الذى يشمل مصطلحات التكشيف الذى يوضح المحتوى الموضوعى . وينشأ هذا الملف بتجميع تلك التسجيلات وفقا لقواعد تنظيمية من أجل تيسير عملية البحث . وشكل الملف Format (بطاقى ، أفلام مصغرة ، شرائط ممغنطة . . . الخ) يوضح عند تصميم النظام .

ثالثا : منهج البحث :

يحدد منهج البحث عند تصميم النظام ، واجراء البحث هو أساسا عملية اتصال ، وفيها تكون طبيعة الاستفسار وملامحه متمشية مع النظام من حيث اللغة المستخدمة مثلا ، والتى تؤثر فى قيم البحث .

رابعا : المخرجـــات :

هى التعبير الحقيقى عن احتياجات المستفيدين ، ويتوقف عليها مدى نجاح النظام أو فشله . وتحديد المخرجات تعتبر مرحلة تسبق تحديد المدخلات . حيث يجب أولا تعيين وتصميم المخرجات المطلوبة لكى نصل منها الى : ما هى البيانات التى يجب ادخالها لنحصل على هذه المخرجات .

والمخرجات هى نتيجة البحث ، وهى عبارة عن بدائل الوثائق المسترجعة والتى تزودنا بمعلومات عن مواقع الوثائق المناسبة ، أو معلومات تدل على عدم وجود وثائق فى النظام تتعلق بالاستفسار الذى تم استرجاعه .

ويجب أن يراعى فى مخرجات النظام ما يلى[٣١] .

١ـ تحديد محتويات المخرجات (رؤوس موضوعات ـ أرقام ـ نوع البيانات هل هى رقمية أم أبجدية أم الاثنين معا . . . الخ) .
٢ـ تحديد شكل المخرجات (ورقية ـ ميكروفيلمية . . . الخ) .
٣ـ تكرارية المخرجات (يومية ـ أسبوعية ـ شهرية . . . الخ) .
٤ـ مدى استجابة نظام المخرجات (فورا أو خلال فترة زمنية معينة) .
٥ـ حجم المخرجات (عددها ومعدل نموها) .

وتحتاج المخرجات دائما الى مرحلة من التجربة والاختيار والتحرير والمراجعة حتى تصل الى شكلها النهائى المطلوب .

والجدير بالذكر أن جميع أجهزة ادخال البيانات (المدخلات) الحديثة تمد الحاسب بالبيانات فى صورة شفرة الأرقام الثنائية والتى صمم الحاسب على أساسها . وتتم عملية التحويل بواسطة جهاز خاص . . . وبالمثل وحدات الاخراج (المخرجات) فان هناك أجهزة خاصة للقيام بالعملية العكسية ، وذلك بتحويل مخرجات الحاسب الى الصورة المطلوبة للتعامل مع المحيط الخارجى[٣٢] .

هذا وقد حدد ديفز Davis خطوات اعداد نظام اختزان واسترجاع المعلومات كالتالى[٣٣] .

١ـ اختيار الوثائق واقتنائها فى اطار سياسة تزويد واضحة تحقق أهداف النظام .
٢ـ اختزان الوثائق .
٣ـ اعداد بدائل الوثائق ، ان دقة بديل الوثيقة أساس لأداء النظام لوظيفته على الوجه الأكمل .
٤ـ اعداد طلب البحث والمعالجة ، ويوضح هذا قدرة النظام لتقبل الاستفسارات .
٥ـ اعداد استراتيجية البحث والمعالجة لمضاهاتها مع بدائل الوثائق .
٦ـ المخرجات .

وترتكز عملية وصف سمات الوثائق على عدد من الافتراضات .

١ـ من الممكن وصف محتوى أو سمات الوثيقة وصفا متوازيا وذلك بتحديد واصفات أو وضع بدائل لمحتوياتها فى شكل مستخلص .
٢ـ أن بحث الملف الخاص ببدائل الوثائق بناء على استفسار معين يمكن

اجراءه ببساطة ، وذلك بفحص المجموعة كاملة بدلا من فحص كل وثيقة على حده .

٣ـ أن ملف بدائل الوثائق يشير الى وجود أو عدم وجود مكان الوثائق ذات الصلة بطلب المستفيد .

٤ـ ان العنصر البشرى وهو المكشف يمكنه تحديد ما تدور حوله الوثيقة What a Document is About? . ثم يترجم هذا التحديد الموضوعى ـ والذى يعرف بمصطلح Aboutness ـ الى لغة نظام الاسترجاع . وأن هذا الملخص عن محتوى الوثيقة هو ما يحاول مؤلف الوثيقة التعبير عنه . وأن المكشف يفترض أن المستفيد يدرك كيفية الاتصال بالنظام وطلب المعلومات[٣٤] .

والجدير بالاشارة هنا أن المكشف قد لا يستطيع استيعاب ونقل كل الأفكار الموجودة بالوثيقة الى بديل الوثيقة . ان وصف المكشف لجزء من مضمون الوثيقة وعدم ادراك الجزء الآخر ، قد لا يتيح المواد غير المكشفة للباحثين ، وذلك بعدم تمثيلها فى ملف بدائل الوثائق . فالمكشف لا يمكنه أن يكشف كافة جوانب الوثيقة بالطريقة التى ترضى جميع القراء . ان أى نظام مكثف لبدائل الوثائق سوف يؤدى حتما الى فقدان بعض المعلومات .

« فدرجة عدم الدقة والتى غالبا ما توجد فى نظام بدائل الوثائق تعتمد على مدى فعالية وصف الوثيقة وما يمثلها . فنحن هنا ازاء حالة نقص أو تمثيل جزئى للوثائق ، ولكن قد تكون صالحة الى حد ما لتلبية المطلوب منها . فقد تقود الباحث الى الوثائق ذات الصلة . ان مشكلة بدائل الوثائق مقابل فقدان بعض المعلومات أثناء عملية الاحلال ، قد تكون واقعة تحت تأثير عامل فعالية التكلفة Cost Effectiveness »[٣٥] .

وفعالية النظام ينبغى أن لا يحكم عليها فقط بعمق ودقة التكشيف ، ولكن أيضا بسهولة عملية الاتصال بين المستفيد والنظام . فتقنية النظام نفسه لها تأثير على نجاح المستفيد بالدخول فى النظام ، وأن القيود أو الحدود الموضوعية على ما يستطيع النظام عمله ، أو لا يستطيع ، غالبا ما تكون مدونة أثناء تصميم قاعدة البيانات[٣٦] . معنى ذلك أن استراتيجيات البحث

سوف تكون محددة أو مقيدة بخصائص النظام . فبعض النظم تزود القارىء بارشادات جيدة فى شكل المصطلحات التى يتقبلها النظام ، والطرق التى يمكن بها توسيع أو تضييق مجال البحث . حكم المستفيد هو الذى يقرر مستوى نجاح البحث من حيث مدى اشباع رغبات المستفيد .

ان فعالية التكشيف تدعم مستوى أداء النظام . فأخطاء المكشف ، سواء اذا كانت فى شكل حذف مصطلحات أو فى شكل استخدام مصطلحات غير مناسبة تساعد على زيادة نسبة عيوب أو أخطاء الاسترجاع .

كما أن سمات بدائل الوثائق نفسها تعتبر ذات أثر على أداء النظام . فبدائل الوثائق قد تتألف دون توفر أى معلومات عن المستفيدين من النظام ، علاوة على تلك الطريقة التى يتصل بها المستفيد بالنظام ، والطريقة التى يجيب بها النظام على استفسارات المستفيدين . لذلك فمن أجل تحديد أفضل البدائل ، ينبغى على النظام أن يعرف مستفيديه . وعلى الرغم من صعوبة ذلك ، الا أن هناك طرقا لتقديم صورة أفضل للمكشف عن المستفيدين . كما أن حكم المستفيد وأخصائى المعلومات الذى يقوم بأداء البحث ، سوف يكون ذا أثر على الأداء سواء من ناحية الاستفادة من التغذية المرتدة Feedback لتنظيم مجال البحث أو من ناحية القرار المتعلق بنسبة الاستدعاء Recall والتحقق Precision المطلوبة .

تتم عملية التكشيف عادة فى سياق تخصص موضوعى معين ، ولصالح فئات معينة من المستفيدين . ولهذا فان التخصص فى المجال الموضوعى للوثائق والقدرة على ادراك احتياجات المستفيدين المحتملين من ناتج التحليل من المواصفات التى ينبغى توافرها فيمن يضطلعون بمهمة التكشيف . هذا اضافة إلى أن التخصص فى الموضوع يكفل للمكشف الالمام بلغة المجال ومصطلحاته . . . وينبغى أن لا ننسى أن المكشف يمارس

نشاطه فى ظل قيود عملية تفرضها مواصفات النظام الذى يعمل فى اطاره مثل طبيعة لغة التكشيف والحد الأقصى لعدد مداخل الوثيقة الواحدة ، وهذا يقودنا الى خصائص عملية التكشيف[٣٧] والتى تتمثل فى الشمولية والخصوصية وهما اللتان تحكمان عملية الاستدعاء والتحقيق فى النظام ، هذا اضافة الى عنصر ثالث هو الاتساق أو الاطراد . وسوف نلقى بعض الضوء على تلك الخصائص :

أولا : الشمول Exhaustivity :

« يقصد بالشمول فى عملية التكشيف ، عدد الموضوعات التى يبرزها المكشف فى تكشيفه للوثيقة . ويمكن القول بوجه عام أنه كلما ارتفع مستوى احاطة المكشف بمحتوى الوثيقة المكشفة ، كلما زاد عدد المداخل الكشفية الخاصة بها »[٣٨] . فالشمول مقياس لمدى ادراك المكشف لجميع الموضوعات المتميزة التى تتناولها وثيقة أثناء عملية التكشيف وترجمتها الى لغة النظام . فاذا كانت هناك وثيقة تتناول ستة موضوعات ، وتم ادراك جميع هذه الموضوعات فى مرحلة التحليل الموضوعى ، وتم التعبير عنها بتوافيق Combination المصطلحات الكشفية المناسبة ، فانه يمكن القول بأن تكشيفنا لهذه الوثيقة فى غاية الشمول . . . ويمكن استرجاع هذه الوثيقة بأى من هذه الموضوعات أو توافيقها . وهكذا يؤدى ارتفاع مستوى الشمول فى التكشيف الى ضمان نسبة استدعاء مرتفعة ، وكلما انخفض مستوى الشمول تناقصت امكانات الاستدعاء[٣٩] . وحين نكشف كل وثيقة بأقصى درجات الشمول ، فاننا بذلك نحقق الحد الأقصى لامكانات الاستدعاء للكشاف . الا أن ذلك يؤدى عادة الى انخفاض نسبة التحقيق وذلك للأسباب التالية :

١ ـ اذا قدر لنا أن ندرك بالنسبة لكل وثيقة من الوثائق التى يغطيها النظام جميع الموضوعات القابلة للتكشيف أو نسبة كبيرة منها ، فاننا يمكن بذلك أن نكشف الكثير من الموضوعات التى لا تحظى الا بمجرد معاملة

هامشية فى الوثائق المعنية . ويترتب على ذلك استرجاع هذه الوثائق استجابة لاستفسارات لا تشتمل الا على قدر ضئيل من المعلومات المتصلة بها . ويؤدى ارتفاع مستوى شمول التكشيف ، والحالة هذه ، الى استرجاع عدد كبير من الوثائق غير المطلوبة ، أى يؤدى الى انخفاض نسبة التحقيق .

٢ ـ والسبب الثانى لانخفاض نسبة التحقيق نتيجة لارتفاع مستوى شمول التكشيف حقيقة مؤداها ، أنه كلما زاد عدد الموضوعات التى نحفل بها فى التكشيف ، كلما زاد عدد المداخل الكشفية التى نستعملها للدلالة على هذه الموضوعات ، كلما ارتفعت احتمالات الربط المزيف فى البحث . فاذا حدث وأن تم تكشيف أحد الموضوعات التى تتناولها وثيقة معينة ، والتعبير عنه بعدد من المصطلحات الكشفية المتميزة وغير المترابطة ، فان احتمالات الربط المزيف على مستوى المصطلح الكشفى الواحد تتزايد الى أبعد الحدود[٤٠] .

وينبغى التأكيد هنا على أن مستوى الشمول الذى يتم الالتزام به فى التكشيف ، هو قرار ادارى يتخذه المسئولون عن ادارة النظام . كما ينبغى على المسئولين عن ادارة النظام حين التصدى لهذا القرار الاستراتيجى أن يحاولوا وضع حد أقصى للشمول ، وهو الحد الذى يمكن أن يلبى الغالبية العظمى من الاستفسارات التى تجيب عليها خدمة المعلومات .

وقد يكون مستوى الشمول مرتبطا بنوع الوثيقة أو أهداف مركز المعلومات فى تقديم الخدمات ، اذ يمكن تكشيف مقالات دوريات بدرجة شمول أعلى من مستوى شمول تكشيف مقالات أخرى . كما يمكن لسياسة الشمول أن تتفاوت تبعا للمجالات الموضوعية المخصصة والتى تهتم بها مجموعة معينة من الوثائق .

ثانيا : التخصيص :

أما التخصيص فى التكشيف فهو المدى الذى يسمح لنا به النظام من حيث دقة تخصيص موضوع الوثيقة التى نعالجها . ويعتمد ذلك على إمكانية

وقدرة لغة التكشيف فى التعبير عن الموضوعات التى تحتويها الوثائق بدقة . فاذا كانت المصطلحات الكشفية المستعملة تتطابق مع الموضوعات وتصفها أو تدل عليها على وجه التحديد ، حينئذ يكون التكشيف مخصصا . أما اذا كانت المصطلحات الكشفية المتوافرة لا تطابق الموضوعات على وجه التحديد ، فان اللغة حينئذ تكون أقل تخصيصا . كما أن التخصيص يتوقف على كمية المصطلحات الكشفية التى تشتمل عليها لغة النظام . فكلما زاد عدد المصطلحات الكشفية ، كلما ازدادت فرص استعمال المصطلحات المطابقة لموضوعات الوثائق . وكلما قل عدد المصطلحات الكشفية كلما تضاءلت فرص استعمال المصطلحات المطابقة للموضوعات ، وبناء على ذلك يتضاءل مدى التخصيص[٤١]. وكلما كانت قدرتنا على التخصيص أكبر ، كلما كنا أقدر على انجاز درجة أعظم من التحقيق والصلة ، والعكس صحيح . فان النظام الذى يسمح لنا بدرجة محدودة من الدقة فى التخصيص ، سوف يمكننا من تحقيق درجة عالية من الاستدعاء ولكن مع درجة منخفضة نسبيا من التحقيق والصلة . . . واذا أردنا أن نمارس أقصى درجات السيطرة على بحثنا فيجب أن يسمح لنا النظام بأن نخصص موضوعاتنا بدقة ، وفى الحقيقة ينبغى أن يكون التخصيص فى كل حالة متطابق مع موضوع الوثيقة[٤٢].

ثالثا : الاتساق أو الاطراد Consistency :

هو توحيد القرارات التى يتخذها المكشف من أجل اختيار الواصفات أثناء ممارسة التحليل الموضوعى للوثائق . ويتأثر الاتساق بمدى شمولية التكشيف ونوعية اللغة المستعملة وخبرات المكشفين ونوعية الأدوات المعاونة فى أيديهم وقابلية الوثيقة للقراءة .

وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة الى أن فقدان المعلومات قد يكون نتيجة سياسة التكشيف Indexing Policy ، أو اخطاء التكشيف أو التضارب

وعدم التناسق . إذ أن هناك عوامل أخرى تؤثر فى عملية التكشيف التى يقوم بها الفرد ـ تتمثل فى التالى :

١ـ عوامل تطبيقية Pragmatic .
٢ـ عوامل دلالية Semantic .
٣ـ عوامل بيئية Enviromental .

وهذه العوامل سنفصلها فيما بعد

التحديد الموضوعى Aboutness :

التكشيف هو أحد العناصر الأساسية فى نظم استرجاع المعلومات . ويهدف الى اعداد المداخل الموضوعية التى تبين المحتوى الدلالى للوثيقة وذلك باستعمال احدى لغات التكشيف . بمعنى آخر أن تحديد المجال الموضوعى للوثيقة يساعد على ايجاد بديل لها . وتنطوى تلك العملية على ثلاثة مراحل أساسية :

١ـ تحليل وتفسير هدف المؤلف من الوثيقة ، والموضوعات التى يعالجها فى النص ، وكذلك ما هى الرسالة التى يريد بثها للقارىء .

٢ـ تحديد الموضوعات التى يراها المكشف بأنها جديرة بالتكشيف .

٣ـ ترجمة الموضوعات التى وقع عليها الاختيار الى لغة تكشيف النظام .

هذا وقد كان موضوع التحديد الموضوعى Aboutness عرضة لكثير من النقاش . فالنظرة العامة للتحديد الموضوعى للوثائق ، هى أن مداخل الكشاف تحدد بدائل الوثائق ، أو تشير بطريقة ما الى المحتوى الكلى للوثائق(٤٣) . اذ يفترض أن المكشفين يمكنهم تحديد المجال الموضوعى للوثيقة

وذلك باعداد مدخل كشفى يكون بمثابة شكل مركز للنص كله . فالتكشيف سواء آلى أم يدوى ، يهدف الى تدبير مجموعة من الكلمات المفتاحية والتى تلخص محتوى الوثيقة بشكل مركز . ويرى Hutchins بأنه ينبغى على المكشفين العمل بطريقة أفضل مع مفهوم مصطلح « Aboutness » والذى له علاقة مباشرة بموضوع الوثيقة ، وليس ببعض من محتواها الكلى ، ولكن مع المعلومات المفترضة مسبقا عن مضمون الوثيقة . ويعتقد أن هذا الاتجاه ذو صلة أكثر بالمستفيدين من النظام والذين ينبغى معرفة طبيعة ومستوى المعلومات الذين يسترجعونها . كما أنه من الصعوبة معرفة احتياجات هؤلاء المستفيدين ـ مجهولى الهوية ـ من المعلومات فى المستقبل . وينبغى على المكشفين الأخذ فى الاعتبار افتراضات المؤلف عن قرائه .

وتفترض Pejtersen أنه ينبغى أن يعرف المصطلح على أساس الاحتياجات الخاصة للمستفيد متعدد الأبعاد . فان تعريف مصطلح Aboutness ينبغى أن يعكس الجوانب المختلفة لاحتياجات القارىء . . . فنظام التكشيف ينبغى أن يكون على صلة وثيقة باحتياجات المستفيدين[٤٤] .

ويناقش Maron مفهوم الاحتمال للمصطلح Aboutness . فالوثيقة ينبغى أن تكشف وفق الطريقة التي يسأل بها المستفيد عنها . وترتب وفق احتمالات ارضائها للمستفيدين . وعلى المكشف أن يقرر احتمال ارضاء الوثيقة لاحتياجات المستفيدين من حيث الشمولية ، ومدى الثقة ، ودرجة الأهمية . . . الخ .

وينبغى هنا الأخذ فى الاعتبار قدرة المكشف على اختيار ما يراه جديرا بالتكشيف وطرح ما عداه . ويتوقف هذا الاختيار على معيارين[٤٥] :

ا ـ الاهتمامات الموضوعية الفعلية والمحتملة للمستفيدين من النظام .

ب ـ طبيعة الوثائق التى يتم تكشيفها من حيث احتمـالات الاهتمام النسبى لنوعيات معينة من الوثائق بموضوعات معينة أو بوجهات نظر معينة .

مفهوم بدائل الوثائق كعملية اتصال :

عندما يقوم أحد المؤلفين بكتابة مقالة من أجل ايصال مفاهيمها الى نوعية معينة من القراء . ففى الجانب الآخر من عملية الاتصال يكون القارىء أو المستفيد . فالمكشف يحاول ايجاد المفاهيم الأساسية فى المقالة والتى هى محل اهتمام قرائه . وبسبب وجود عدد كبير من الـوثائق المنشـورة فى مجالات التخصصات الموضوعية المختلفة ، فان من الضـرورى ايجاد بـديل لكـل وثيقة . فكافة العمليات الأخرى فى نظام الاسـترجاع عـلى البدائـل التى أوجدها المكشف . ان نظام الاسترجاع كعملية اتصال بين المؤلف والمستفيد ترتبط كفاءته وجودته بنوعية البدائل . فبديل الوثيقة عبارة عن وسيلة اتصال مهمة لكل من :

١ـ المكشف للنظام Indexer - to System .

٢ـ المستفيد للنظام User - to - System .

٣ـ النظام للمستفيد System - to - User Communication.

بمعنى آخر أن المؤلف يستطيع الاتصال بالقارىء عن طريق المكشف . وحيث أن المؤلف يكتب والقارىء فى ذهنه وليس المكشف ، فان هناك تشابه كبير من حيث الدور الذى يقوم به المكشف من حيث التحليل والتفسير . وله فى نفس الوقت تصوره الخاص للقـارىء . كذلـك له تصـور خاص للقارىء ، وهذا من شأنه زيادة فعالية الاتصال المتوقع فى نظام استرجاع الوثائق .

ولايجاد بدائل الوثائق ، فان هناك بعض المسلمات التى ينبغى وضعها فى الاعتبار :

١ـ أنه من الممكن تحليل وتفسير محتوى الوثيقة بشكل ما .

٢ـ الوصول الى الوثائق عن طريق بدائلها سوف يحل محل استعراض الوثائق الأصلية فى مجموعة المقتنيات .

وبمجرد ايجاد بدائل الوثائق وتنظيمها فى ملف قابل للبحث ، فان تلك البدائل تصبح أساس الاتصال مع النظام[٤٦]. كما أن فعالية الاتصال بين المستفيد والنظام سوف تتحدد بدرجة كبيرة بمدى فعالية ودقة عملية بدائل الوثائق . ان الهدف من بدائل الوثائق هو تيسير واتاحة عملية اتصال المستفيدين بالوثائق ذاتها . كما أن الطريقة التى يتصل بها المستفيد بالنظام . وطريقة اجابة النظام على طلبات المستفيدين مدونة فى نظام بدائل الوثائق ، وان لغة الكشاف هى بمثابة قناة الاتصال بين الوثيقة والنظام (نظام التكشيف) ، وبين المستفيد والنظام (اعداد الاستفسار) .

الاتصال والمستفيد :

توجد عدة عوامل تساعد على تحريف أو تشويه الرسالة أهمها :

ا ـ الامكانات والقدرات ـ الخلفية العلمية ـ القدرة على التمييز والمقارنة ـ الحالة النفسية للشخص المكشف . كل هذه العوامل تؤثر على قدرته فى تفسير وترجمة الوثيقة واعداد بدائل لها .

ب ـ القصور فى اللغة الصناعية (الغير طبيعية) عند استخدامها فى النظام يمكن أن ينتج عنه « شوشرة noise » . فآراء المؤلف باللغة الطبيعية ينبغى ترجمتها الى رموز وتكويدها Codes ، أو الى مصطلحات لغة التكشيف وفق ما يحدده المكشف .

جـ ـ أسلوب المؤلف والمصطلحات ، ومدى قابلية النص للقراءة وتعقد الموضوع ، كل هذه العوامل تؤثر على قدرة المكشف فى تحديد ما يعنيه المؤلف .

د ـ العوامل البيئية مثل المناخ ، الاضاءة ، . . . الخ يمكن هى الأخرى أن تؤثر على حكم المكشف .

على الجانب الآخر من عملية الاتصال يكون المستفيد ، وهو المستقبل للرسالة . فالمستفيد له حاجة الى المعلومات ، وتصاغ حاجته من حيث مستواه التعليمى ، حالته النفسية ، خلفيته العلمية ، خبراته . . . الخ ، تلك الحاجة الى المعلومات ينبغى أن يعبر عنها من وجهة نظر مصطلحات النظام .

أما اذا ما اتصل المستفيد بالنظام مباشرة ـ وهذا ما يعرف بالبحث الغير مفوض ـ فإن نتيجة البحث تكون محدودة بمدى فهمه للنظام واعداد استفساره . أما اذا ما قام أخصائى المعلومات باجراء البحث ، فان اعداد الاستفسار يتوقف على مدى كفاءة المستفيد فى ايصال ما يحتاجه من معلومات . وتتوقف النتيجة على مدى نجاح اخصائى المعلومات الذى يقوم باجراء البحث فى تفسير احتياجات المستفيد .

اجراءات بدائل الوثائق :

يعتبر التكشيف الأساس لعمليات بدائل الوثائق . لذلك ينبغى أن نسأل أنفسنا السؤال التالى : كيف تتخذ قرارات التكشيف ؟

على الرغم من أن هناك اتفاق تام على أن التكشيف هو محور عمليات استرجاع المعلومات ، الا أن هناك اتفاق ضئيل بالنسبة للآراء حول موضوع كيفية تنفيذ تلك العمليات ، ويشهد على ذلك الجدل الذى دار بين كل من كوبر Cooper وويلسون Wilson . وحيث أن التكشيف هو عملية اتخاذ قرار ، الا أن كوبر[٤٧] ، [٤٨] يفترض استخدام نظرية اتخاذ القرار ونظرية المنفعة Utility Theory كاطار نظرى ممكن لتشكيل قواعد لاستخدام نظرية اتخاذ القرار بالنسبة لعمليات التكشيف . تلك القواعد قد تفسر على أنها مرشد للعملية

الفكرية لاتخاذ قرارات التكشيف . ويعتقد كوبر أن هذا الاتجاه لا يقدم فقط الأساس النظرى لما يقوم به المكشف ، ولكن يساعد أيضا برامج التدريب المختلفة للمكشفين .

الا أن ويلسون(٤٩) يعتقد بأن نظرية المنفعة للتكشيف التى قدمها كوبر تتطلب التنبؤ بنتيجة كل قرار . وسوف لا تنجح بسبب اختيار المرء لاجراءات فردية أو قواعد وسياسات عمل . ولا يمكن الحكم على اقتراح كوبر بأنه يصلح للآخرين ما لم يثبت ذلك بالتجربة .

اللغات المشاركة فى النظام :

تعتبر لغة التكشيف الخاصة بنظام الاسترجاع ذات تأثير كبير على تأدية النظام نفسه . فقد تؤثر على استراتيجية البحث ومن ثم البحث الحقيقى . ان قدرة لغة التكشيف على وصف مضمون الوثيقة هو عامل أساسى يؤثر على كمال ونوعية التكشيف ، هذا اضافة الى أنه يسهل عملية الاتصالات فى نظام استرجاع المعلومات . وتشتمل عملية التكشيف على ثلاثة مراحل أساسية(٥٠) :

١ـ تحديد محتوى الوثيقة .
٢ـ اتخاذ القرار اللازم لمعرفة أى الأجزاء تسجل وتختزن فى النظام .
٣ـ ترجمة محتوى الوثيقة الذى تم اختياره الى لغة النظام .

ان بدائل محتوى الوثيقة يدخل فى النظام وذلك باستخدام اللغة الطبيعية Natural Language (الغير مقيدة) أو اللغة الصناعية (المقيدة) .

فاللغة المقيدة Controlled Vocabulary هى أساسا لغة صناعية بسبب أن المصطلحات قد افترض لها معنى خاص . مثل هذه المصطلحات قد تكون قائمة برؤوس الموضوعات أو خطة تصنيف أو مكنز أو قائمة استنادية من الكلمات المفتاحية . وتستخدم اللغة الصناعية فى النظام للأغراض التالية :

١ ـ لايجاد بدائل متسقة للموضوعات المتماثلة عند ادخالها فى النظام (التكشيف) وعند المخرجات (البحث) وذلك بالتحكم فى المترادفات ويقصد بذلك عدم التعبير عن موضوع بعينه بعدة طرق مختلفة من جانب المكشفين . وبالتمييز بين الجناس المستخدم ، أى الكلمات المشتركة لفظا ومختلفة فى المعنى . وعادة ما يتم ذلك لوضع ما يحدد معناها بين قوسين . وهذا من شأنه أن يؤدى الى التوحيد القياسى لعمليات التوصيف الموضوعى من قبل المكشف أو مسئول البحث .

٢ ـ التحكم فى المترادفات وأشباه المترادفات حيث تحدد أيا من التعبيرات المترادفة المتعددة يستعمله المكشف أو مسئول البحث ، بحيث يمكن تجنب تشتيت الموضوع الواحد تحت مصطلحات متباينة فى النظام . ويمكن تحقيق هذا التحكم باستخدام أحد البدائل الممكنة « المصطلح المفضل » ثم الاحالة اليه بكلمة أنظر أو استعمل . . . وينبغى أن يكون المصطلح المفضل هو الذى يحتمل لغالبية المستفيدين من النظام أن يبحثوا عنه قبل غيره[٥١] .

٣ ـ تحقيق الترابط بين المصطلحات ذات الصلة دلاليا ، وهذا من شأنه زيادة الاحتمال بالنسبة للمستفيد من حيث استرجاع كافة الوثائق ذات الصلة الموضوعية والتى تلبى حاجته من المعلومات ، مع استرجاع أو عدم استرجاع الوثائق التى ليس لها علاقة باحتياجات المستفيد . بمعنى آخر زيادة نسبة الاستدعاء والتحقق .

٤ ـ تحديد الشكل المفضل للكلمات المستخدمة مثل شكل المفرد أو الجمع ، توحيد أشكال الصفات والأسماء .

٥ ـ التحكم فى حجم المصطلحات المستخدمة فى اللغة المقيدة مع الأخذ فى الاعتبار اضافة المصطلحات الحديثة والتى تنتج عن المجالات الجديدة من المعرفة وخاصة فى العلوم والتقنية .

هذا وتتخذ اللغة المقيدة أشكالا مختلفة مثل قوائم رؤوس الموضوعات أو خطط التصنيف ـ الا أن نظم المعلومات الحديثة تستخدم ما يعرف بالمكنز وهو قائمة محددة بالمصطلحات مرتبة هجائيا ، وتكفل هذه اللغة التحكم فى المترادفات والجناس فضلا عن تجميع المصطلحات المتصلة ببعضها البعض معا[٥٢].

تلك القوائم تستخدم من قبل كل من المكشف فى ترجمته لمحتوى الوثيقة ، كذلك اخصائى المعلومات فى وصفه لاحتياجات المستفيد من المعلومات بلغة النظام . حينما يستخدم المكشف اللغة المقيدة لوصف محتوى الوثيقة ، فان لغة التكشيف تصبح وسيلة الاتصال لكل من المكشف بالنظام ، والمستفيد بالنظام ، والنظام بالمستفيد لتصبح بذلك سلسلة اتصالات[٥٣].

نظم الاسترجاع التى لا تستخدم لغة مقيدة ، تعرف بنظم الاسترجاع باللغة الطبيعية ويسمى أحيانا بنظام النص الحر . كما أن استخدام الحاسب الآلى قد زاد من صلاحية تطبيق نظم اللغة الطبيعية . اذ أن القوائم المطولة من مصطلحات تلك اللغة يمكن معالجتها بالحاسب الآلى .

وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل مع اللغات غير المقيدة ، الا أنه ليس من السهل تخطى تلك المشاكل والتى تتمثل فى :

١ـ تشتت المعلومات تحت مصطلحات متفرقة .

٢ـ عدم التحكم فى : أشكال الكلمات (المفرد والجمع) ، المترادفات ، الجناس (الكلمات ذات الهجاء الموحد والمعنى المختلف) .

فقد كان من المعتقد أن كل المواد ذات المحتوى الموضوعى المتشابه ، يمكن وضعها مع بعضها البعض ، فالضبط الموضوعى هو مطلب لكل المواد ، كتب أو غير كتب .

ويستخدم نظام اللغة الطبيعية لغة مؤلفى الوثائق لتمثيلها وإجراء البحث . أيضا يستخدم اللغة التى يتصل بها الأخصائيون الموضوعيين مع بعضهم البعض .

ان مؤشرات علمية تبدو فى الأفق بأن نظم الاسترجاع باللغة الطبيعية سوف تكون محل اهتمام من قبل مراكز المعلومات وذلك بسبب النمو المستمر والسريع لقواعد المعلومات المقروءة آليا باللغة الطبيعية . كما أن اتساع نظم الخط المباشر وتركيب الوحدات الطرفية Terminals بالمنازل ، والمعامل ، والمكاتب ، كل ذلك أدى الى دراسات تؤكد مميزات نظم اللغة الطبيعية ونجاح استخدامها فى مجالات كثيرة ، وأن التطورات الجديدة فى أجهزة الاختزان للحاسبات الآلية أدت لايجاد ملفات كاملة لاختزان النصوص Text File Storage .

زيادة تمثيل بدائل الوثائق :

ان مدى كفاية بدائل الوثائق ، ودرجة دقتها له علاقة مباشرة فى تلبية رغبات المستفيدين ، ومن ثم يؤثر فى اداء النظام نفسه . كما أن المشاكل الناجمة عن بدائل الوثائق هى نتيجة اخطاء تكشيفية . تلك الأخطاء يمكن تقسيمها الى فئتين :

ا ـ أخطاء مجردة (ادراكى أو مفهومى Conceptual) .
ب ـ أخطاء ملموسة (مادية Physical) .

فالأخطاء المادية يمكن اكتشافها اما عن طريق اجراءات التحرير العادية التى تشمل اخطاء الهجاء ، أو عن طريق أخطاء الاشارات الببليوجرافية ، أو الأخطاء الشكلية ، أو أخطاء الحذف .

أما الأخطاء المجردة ، فقد يسببها سوء تفسير محتوى الوثيقة ، وعدم كفاية الطريقة المستخدمة فى اعداد البدائل ، وعدم الاتساق فى توحيد شكل

البدائل أو القصور الموجودة فى لغة التكشيف . تلك الأخطاء لها خطورتها بسبب صعوبة اكتشافها من خلال عمليات التحرير الآلى ، وهذا من شأنه أن يسبب مشاكل غير مرغوب فيها وذلك عند اتصال المستفيد بالنظام(٥٤) .

ولزيادة مستوى الأداء فى عمليات الاسترجاع ، فان نظم التكشيف تستخدم عددا من الأدوات . فالمصطلحات الأساسية ، اضافة الى تلك الأدوات تعمل على ارتقاء وزيادة نتائج البحث . وتقع تلك الأدوات فى فئتين هما :

١- أدوات الاستدعاء Recall والتى تهدف الى زيادة احتمالات الاستدعاء لعدد كبير من الوثائق ذات العلاقة .

٢- أدوات التحقيق Precision ، والتى تؤكد أن الوثائق التى ليس لها صلة ، لا يمكن استرجاعها(٥٥) .

والجدير بالذكر أن مستخدمى نظم المعلومات يهتمون باسترجاع الوثائق التى تشبع احتياجاتهم للمعلومات . ومن أجل هذا فان النظم ينبغى أن تكون قادرة على تزويدهم بالوثائق ذات الصلة باحتياجاتهم . تلك القدرة على استرجاع الوثائق ذات الصلة هى بمثابة قوة النظام وقدرته على الاستدعاء . ان أداء الاستدعاء فى النظام Recall Performance يعبر عنه بالنسبة المئوية ، وتوصف تلك النسبة بالوثائق المسترجعة ذات الصلة الى عدد الوثائق ذات الصلة والموجودة بالنظام ، ويعبر عنها كالتالى :

$$\text{الاستدعاء} = \frac{\text{عدد الوثائق المسترجعة ذات الصلة}}{\text{عدد الوثائق ذات الصلة والموجودة بالنظام}}$$

معنى ذلك أن الاستدعاء يتصل بقدرة النظام على استرجاع الوثائق الصالحة ، بمعنى آخر يدل على مدى نجاح النظام فى استرجاع الوثائق المطلوبة . ويرى لانكستر « انه من العبث اتخاذ نسبة الاستدعاء مقياسا

لنجاح عملية بحث ما لا أهمية للاستدعاء المرتفع فيها » . وقد حدا ذلك ببعض الكتاب الى اقتراح استعمال مقياس يسمى بالاستدعاء النسبى يتم فيه التعبير عن نجاح عملية البحث على أساس عدد الوثائق الصالحة المسترجعة على عدد الوثائق الصالحة التى يريدها المستفيد . فمثلا أن يعرب المستفيد عن حاجته الى خمس وثائق صالحة بينما يسترجع له البحث ثلاثا فقط . بذلك يكون الاستدعاء النسبى $\frac{٣}{٥}$ أو ٦٠٪ . الا أن لانكستر ينتقد مقياس الاستدعاء النسبى لما فيه من مجافاة لطبيعة الأمور . اذ أن عدد المستفيدين القادرين على تحديد الوثائق التى يرغبونها مسبقا من النظام قليل . . . كما يؤخذ على الاستدعاء النسبى أنه يفترض أن جميع الوثائق ذات الصلة متساوية فى أهميتها ، اذ من الممكن لبحث ما أن يسترجع خمسة وثائق صالحة ويخطىء فى عشرة وثائق ، وتكون نسبة الاستدعاء هنا ٣٣٪ . الا أنه يمكن لهذه الوثائق الخمسة المسترجعة أن تكون أفضل من العشرة التى لم تسترجع حيث يمكن أن تكون أحدث منها ، ومن ثم يمكن أن تجعل الوثائق العشرة الأخرى مجرد حشو(٥٦) .

اذا كان الاستدعاء هو بمثابة المقياس الذى يقيس قدرة النظام على استرجاع الوثائق ذات الصلة Relevant Documents ، فان نسبة التحقيق Precision Ratio تعتبر مكملة له (أى للاستدعاء) . وهذه النسبة تقيس مقدرة النظام على احتجاز الوثائق الغير مطلوبة فى النظام . ويمكن ايجاد نسبة التحقيق بالطريقة التالية :

$$\text{نسبة التحقيق} = \frac{\text{عدد الوثائق المسترجعة ذات الصلة}}{\text{عدد الوثائق المسترجعة}} \times 100$$

وتفقد نسبة التحقيق مضمونها اذا ما اتخذت مقياسا لتقويم البحث الغير مفوض . فالمستفيد هنا يقوم باجراء البحث بنفسه ويتخذ قرارات الصلاحية أولا بأول أثناء اجراء البحث . . . حيث يستبعد الاشارات غير الصالحة وتسجل تلك التى تبدو عليها امارات الصلاحية فقط(٥٧) .

وتدل نسبة الاستدعاء ونسبة التحقيق عند استعمالها معا ، على قدرة النظام على تمرير ما هو مطلوب ، وحجب ما ليس كذلك . ولا يمكن لأى من المقياسين بمفرده أن يعطي صورة كاملة لفعالية عملية البحث ، اذ أن كل منهما يكمل الآخر .

والجدير بالاشارة هنا أنه يوجد تناسب عكسى بين الاستدعاء والتحقيق . فكلما ارتفع مستوى الاستدعاء ، كلما انخفض مستوى التحقيق . وكلما انخفض مستوى الاستدعاء ، كان مستوى التحقيق منخفضا .

ذكرنا من قبل أن الأخطاء المجردة فى عملية التكشيف تنتج بسبب عدم كفاية الطريقة المستخدمة فى اعداد البدائل وعدم الاتساق وهذا من شأنه أن يؤدى الى فقدان الكثير من المعلومات . الا أن الاستدعاء هنا يتأثر كثيرا بعدم الاتساق أو الاطراد للمكشف أثناء عمليات التكشيف . ويختبر « ليونارد Leonard » العوامل التى تؤثر على عملية الاتساق وتتمثل فى :

١ ـ الخلفية التعليمية للمكشف .
٢ ـ الخبرة .
٣ ـ الأدوات المساعدة فى التكشيف .
٤ ـ طول الوثيقة .
٥ ـ عمق التكشيف .

وقد وجد ليونارد أن هناك علاقة ايجابية بين الاتساق الداخلى للمكشف وفعالية التكشيف ، بمعنى أن أقصى درجات الاتساق للمكشف فى تحديده لبعض المصطلحات يكون مصاحبا لأقصى درجات فعالية التكشيف للوثائق التى تكشف[٥٨] .

الصلة ونظرية المجموعات Relevant and Set Theory :

النظرة التقليدية للتكشيف ، أنه بمثابة تمثيل محتوى الوثيقة من خلال واصفات . ولرؤية تلك العملية من خلال طرق متعددة الأبعاد ، فان عمليات التكشيف والبحث يمكن اختبارها من منطلق نظرية المجموعات .

فبناء على وجود علاقات بين الفئات الموضوعية والتى توجد بينها أرضية مشتركة ، فان نظرية المجموعات تعتبر أساسية فى تفسير عملية استرجاع الوثائق . واذا ما فكرنا فى تقسيم مقتنيات كل من المكتبات ومراكز المعلومات وقواعد البيانات الى مجموعات من العناصر ، فيمكننا تطبيق عناصر نظرية المجموعات من أجل تحليل النظام ، وتحديد أفضل استراتيجية بحث لاستجوابه(٥٩) . والمجموعة عبارة عن عدة أشياء ، ويمكن أن توصف بالآتى :

١ ـ تلك التى تقوم برصد كل العناصر .
٢ ـ تلك التى تقوم بوصف الخصائص والتى تمثل كافة أعضاء المجموعة تمثيلا حقيقيا .

ويمكن لوثيقة ما أن تكون عاملا مشتركا فى مجموعات مختلفة ، اذ يمكن التعرف عليها بواسطة خصائصها المبنية فى النظام . تلك الخصائص تتضمن العناصر التالية : المحتوى الموضوعى ـ المؤلف ـ الدورية التى نشرت فيها الوثيقة ـ اللغة التى كتبت بها الوثيقة . . . الخ . ولتوضيح ذلك يمكن اعطاء المثال التالى حول وثيقة عن العلاج بالبنسلين والذى كتبها محمد شلبى عام 1985 . تلك الوثيقة يمكن أن تكون عاملا مشتركا فى المجموعات التالية والتى يدركها جميعا المكشف :

المجموعة (1) = وثائق عن البنسلين .
المجموعة (2) = وثائق عن العلاج .
المجموعة (3) = وثائق للمؤلف محمد شلبى .
المجموعة (4) = وثائق نشرت عام 1985.
المجموعة (5) = وثائق نشرت عام 1985 للمؤلف محمد شلبى .
المجموعة (6) = وثائق نشرت عام 1985 للمؤلف محمد شلبى عن البنسلين .
المجموعة (7) = وثائق نشرت عام 1985 للمؤلف محمد شلبى عن العلاج بالبنسلين .
المجموعة (8) = وثائق نشرت عام 1985 عن البنسلين .

فكل عنصر من عناصر المجموعة (1) له نفس خصائص العناصر الأخرى فى مجموعته والتى تميزه عن عناصر المجموعـات الأخرى . وهكـذا الحال بالنسبة لعناصر المجموعة رقم (2) و (3) و . . . (8) ، اذ أن كل عنصر له نفس خصائص مجموعته والتى تميزه عن عناصر المجموعات الأخرى .

وتوجد تلك المجموعات أثناء عملية التكشيف نفسهـا أو أثناء اجـراء البحث عن معلومات . هذا وسوف نتناول استخدام المجموعات لأغراض البحث فيما بعد . ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن التكشيف المترابط قد توصف الاستفسارات بواسطة المجموعات والتى تختلف عن تلك التى استخدمت أصـلا فى التكشيف ـ وذلـك بـاستخـدام العمليـات البـولينيـة Poolean Operation[٦٠] .

صياغة الاستفسارات :

ان صياغة الاستفسارات أو طلبات لها علاقة بعملية نقل احتياجـات المستفيد من المعلومات الى شكل مقبول لنظام اختزان المعلومات . وينتج عن عملية الصياغة تحديد واسترجاع مجموعة من الوثائق (وقد لا يـوجد نهائيا) والتى تقدم للمستفيد . وعملية الصياغة فى حد ذاتها هى جزء مكمل للنظام الكلى للمعلومات حيث تعرف باستراتيجية البحث والتى تؤثر كثيرا فى الأداء ، ليس فقط من حيث الناتج ، ولكن من حيث تطور المصطلحات المستخدمة .

التكشيف والبحث الببليوجرافى عمليتـان متوازيتـان . العملية الأولى (التكشيف) تتناول الوثائق (أو المواد) فى المجموعة ، أما العملية الثانية (البحث) فتتناول الاستفسارات أو الاسئلة الشفهية أو المكتوبة (طلبات البحث)[٦١] .

تكشيف استفسارات المستفيدين :

تشتمل عملية تجهيـز اسئلة البحث على تكشيف استفسـارات المستفيدين ، بمعنى آخر أنه لاعداد الأسئلة للبحث ينبغى تحليل مضمون الأسئلة المطروحة

أو التحليل الموضوعى لاحتياجات المستفيدين من المعلومات وترجمتها الى اللغة التى يتفهمها النظام من أجل هذا فان معوقات التكشيف تنطوى على :

١ ـ حذف المصطلحات ذات الصلة بالأسئلة والاستفسارات سوف يعرض عملية الاستدعاء للفشل .

٢ ـ أن استخدام المصطلحات الغير مناسبة يعرض التحقق Precision الى الفشل .

٣ ـ أن اعداد اسئلة واستفسارات البحث بطريقة أقل تخصيصا أو أقل شمولية يؤدى إلى زيادة الاستدعاء ، وتقليل التحقق .

٤ ـ ان الاسئلة الأكثر تخصيصا والأكثر شمولية سوف تؤدى الى تقليص الاستدعاء وزيادة التحقق[٦٢] .

ان مسئولية اخصائى المعلومات هو تحديد الوثائق المتوفرة ضمن مقتنياته والتى لها صلة بطلب المستفيد . فالأخصائى الجيد له دراية بنظامه ، ويعرف أنماط استراتيجيات البحث المختلفة والتى ينتج عنها مستويات أداء مرتفعة . فعندما يقوم اخصائى المعلومات بدور الوسيط بين النظام والمستفيد ، فينبغى عليه اشباع حاجات المستفيد وتلبية رغباته . المستفيد يقدم احتياجاته من المعلومات من وجهة نظره وقد لا تكون تلك الاحتياجات واضحة تماما . من أجل هذا فان المناقشة ، والتوضيح من الضرورة بمكان لتبيان المجال الموضوعى ، وتوضيح وجهة نظر المستفيد من النظام ، ومستوى المعلومات المطلوبة ودرجة الشمولية أو الخصوصية المطلوبة . وبمجرد الاجابة على تلك الاسئلة ، فان البحث يترجم الى لغة النظام .

وتتلخص خطوات صياغة سؤال البحث كالتالى :[٦٣]

١ـ يقدم المستفيد سؤال البحث باللغة الطبيعية . وتشير الدراسات الى أن الطلبات التى تمثل الحاجة الى المعلومات ، هى تلك التى تصاغ باللغة الطبيعية من قبل المستفيد ، حيث تقدم مفاتيح لاحتياجات المستفيد الحقيقية من المعلومات .

٢ ـ اجراء حوار حول سؤال البحث بين اخصائى المعلومات والمستفيد لاستجلاء حدود البحث الموضوعية والنوعية والزمنية والجغرافية واللغوية ومواصفات المعلومات المطلوبة من حيث عدد الوثائق التى يتم استرجاعها وطريقة ترتيب هذه الوثائق ، والبيانات المطلوبة عن كل وثيقة . ويتوقف نجاح هذا الحوار على قدرة أخصائى المعلومات على تحطيم الحواجز الفاصلة بينه وبين المستفيد واقامة علاقة عمل بينهما على أساس من الثقة والفهم المتبادل .

٣ ـ تكشيف سؤال البحث ، مثل ترجمة السؤال الى لغة النظام حتى يتم الحصول على قائمة مقبولة بالمصطلحات لمضاهاتها مع بدائل الوثائق . واذا ما استخدمت العمليات البولينية Boolean فيجب بيان ذلك .

٤ ـ فى النظام الآلى ، ينبغى أن يكون سؤال البحث متمشيا مع النظام ، اذ يجب ان يكون فى شكل مقروء آليا .

٥ ـ الاستفادة من التلقيم المرتد ويسمى أحيانا التغذية المرتدة فى ضبط وتحسين المخرجات (الناتج) .

فقد تشير التغذية المرتدة الى توسيع Broadened أو تضييق البحث . فالبحث يمكن توسيعه اما باضافة مصطلحات جديدة الى السؤال الأصلى والتى لها صلة بالسؤال ، أو معاملة المترادفات وأشباهها أو الكلمات المتشابهة بشكل متكافىء .

ويمكن تضييق البحث وزيادة التحقق من خلال عمليات الربط البولينى (ربط المصطلحات لايجاد فئات أضيق وأكثر تخصيصا) وذلك بقلب أو عكس العلاقات الهرمية(٦٤) .

ولتحديد أفضل استراتيجية بحث لاستفسار معين ، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية :

١ـ خصائص لغة النظام .

٢ـ خصائص ملف البحث .
٣ـ القدرات الآلية للنظام .

وهدف ذلك هو ايجاد مجموعة من الوثائق ـ ضمن مقتنيات معينة ـ والتى لها صلة باحتياجات المستفيد من المعلومات . فنظرية المجموعات والجبر البولينى يمكنهما المساعدة على تحقيق تلك الأهداف . فاستراتيجية البحث ما هى الا تحديد للفئات التى يمكن أن تنتمى اليها الوثيقة حتى يمكن استرجاعها .

مواصفات المجموعات والجبر البولينى

اذا ما فكرنا فى مجموعة من الوثائق والتى هى بمثابة مجموعات من العناصر ، فيمكننا تطبيق عناصر نظرية المجموعات والجبر البولينى فى تحليل نظام المعلومات لتحديد استراتيجية البحث المثلى من أجل استجواب تلك المجموعات[٦٥] . فكل وثيقة فى النظام تمثلها تسجيلة فى الملف : تلك التسجيلات مكونة من بيانات العناصر التى تصف المحتوى الموضوعى والسمات الطبيعية للوثيقة . كما أن بيانات أى عنصر عرضة لأساليب الربط كما يلى :

- كل الوثائق التى كتبت بواسطة الشنيطى .
- كل الوثائق عن استراتيجية البحث .
- كل الوثائق التى كتبها الشنيطى ونشرت بعد عام 1985 .

هدف البحث هو الاختيار الجزئى من المجموعة الكلية للوثائق المتوفرة بالنظام ، أو اختيار مجموعة معينة من الوثائق التى يحددها الاستفسار . ففى نظم الربط تتكون المجموعات أثناء عملية التكشيف وفق المصطلحات المحددة ، أما فى نظم التكشيف المترابط فان الاستفسارات توصف بواسطة مجموعات قد لا تتكون أثناء عملية التكشيف وذلك باستخدام أدوات الربط البولينية لربط المجموعات الأصلية[٦٦] . ويهتم الجبر البولينى أساسا ببناء العلاقات بين المجموعات المختلفة من الأشياء ، والأدوات البولينية للربط

ثلاثة تتمثل فى : و ، ليس ، أو And , Not , and Or ويمكن استخدام تلك الأدوات لايجاد مجموعات لم تنشأ أثناء عملية التكشيف لتوسيع أو تضييق مجال البحث عن المعلومات ، وذلك كالتالى :

أولا .

عند ربط المجموعات بأداة و : AND نحصل على مجموعات محددة أكثر من المجموعات الأصلية ، ويعرف هذا بالمنتج المنطقى للربط Logical Product أو ب : A and B وقد يرمز اليها أيضا أ . ب A. B أو أب AB .

فمثلا : الشمس والطاقة Solar and Energy .

ثانيا :

ربط المجموعات بأداة « ليس Not » يؤدى هذا إلى أداة أكثر تخصيصا . وقد تكتب المجموعات كالتالى : « أ ـ ب : A - B » فمثلا : الشمس ليس الطاقة Solar not Energy .

ثالثا :

استخدام أداة « أو : OR » يمكن أن تعطى تخصيصا أكثر أو أقل . وطريقة الربط يمكن أن تتم كالتالى : « أ أو ب : A or B » . فمثلا : الشمس أو الطاقة .

وتسمح بعض نظم الاسترجاع بعمليات أكثر تعقيدا وتشمل مصطلحات أكثر مع عدة أدوات ربط وذلك لوصف مجموعة من الوثائق التى تستجيب لسؤال محدد . وتمثل كالتالى : A and B not C أو A or C not B .

من هذا العرض لنظرية المجموعات وقواعد الجبر البولينى يتضح لنا أنه يمكن استدعاء عدد أكبر من البدائل أثناء عملية البحث ذاتها وليس أثناء عملية التكشيف .

بدائل الوثائق ونظرة الى المستقبل :

١ـ ان التنبؤ بالمستقبل ينطوى على مخاطر ، وقد يصيب المرء وقد يخطىء ، ومع ذلك فان هناك مؤشرات واضحة تبين استمرارية الدراسات والأبحاث التى تتعلق ببدائل الوثائق بأوسع معنى لها . التعريفات الجديدة

لمصطلح «Aboutness» مازالت تناقش وتحلل ، وتؤكد تلك التعريفات على أن المستفيد من نظام الاسترجاع يعتبر الأداة الأكثر أهمية ، اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن المستفيد يستجوب النظام أثناء عملية البحث الغير مفوض بدلا من اعداد السؤال الذى يناسب مفهوم المكشف للمحتوى الموضوعى لاستفسار المستفيد .

٢ـ نظم المستقبل مصممة Designed لاستخدام الخط المباشر ، ويتطلب هذا اعداد مختلف عن النظم السابقة ، خاصة تلك النظم المصممة لاستخدام غير أخصائى المعلومات . ان التطورات الحديثة فى أجهزة الحاسب الآلى تقترح نهج أو أسلوب جديد فى عمليات التكشيف ، وكذلك فى عرض واستخدام المصطلحات ، وفى بناء استراتيجيات البحث .

٣ـ يشير لانكستر الى أن مكنز المستقبل سوف يكون أداة مختلفة تماما عن تلك التى نعرفها حاليا . فقد يكون مكنز للبحث فقط مع ادخال البيانات باللغة الطبيعية ، ويؤدى ذلك الى ضبط أكثر للمصطلحات . كما يتنبأ لانكستر بزيادة استخدام اللغة الطبيعية فى مقابل اللغة المقيدة(٦٧) .

٤ـ ان استخدام المجموعات Sets فى عمليات الاسترجاع وكذلك أدوات الربط البولينى ، أدى الى استخدام الأخير لعمليات الاسترجاع وكذلك يؤدى الى زيادة الاستدعاء والتحقق .

٥ـ تشير الدراسات التى تجرى حديثا ، على أن الذكاء الصناعى قد يحل الكثير من مشكلات التكشيف والربط وخاصة مع النصوص الطبيعية . اذ تهدف تلك البحوث الى تطوير الطرق والأساليب التى تعين الحاسب الآلى على أداء الأعمال الذهنية سواء للمكشف أو أخصائى المعلومات .

٦ـ ان هناك مجالات أخرى للبحوث يمكن تطويرها ، وهى استخدام الحاسب الآلى فى الترجمة الآلية للنصوص باللغة الطبيعية . واستخدام الحاسب الآلى لتحويل اللغات Convert Languages ، ولهذا فان قواعد البيانات المتعددة اللغات يمكنها استخدام نظام واحد .

المراجع المستشهد بها

١ ـ Liston, D. and Howder, M. «Subject Analysis». in: ARIST. - N. Y.: Knowledge Industry Publ., 12: 81 - 118, 1977.

٢ ـ Vickery, B. C. «Document Discription and Representation». in: ARIST. - Chicago: Ency. Brit., 6: 113 - 140, 1971.

٣ ـ Lancaster, F. Wilfrid. Vocabulary Control for Information Retrieval. - Washington, D. C. : Info. Resources, 1972. P. 3.

٤ ـ Artandi, S. An Introduction to Computers in Information Science. - 2nd. ed. - Metuchen, N. J. : Scarecrew Press, 1972, P. 28

٥ ـ Witty, Francis J. «The Beginning of Indexing and Abstracting: Some Notes Toward a History of Indexing in Antiquty and the Middle Ages». - The Indexer, 8 (4): 193 - 198, 1973.

٦ ـ Willisch, Hans H. Indexing and Abstracting in International Bibliography. - Santa Barbara, Cal. : ABC Clio, 1980. PP. xi - xii.

٧ ـ ________ .Indexing ... P. 135.

٨ ـ عبد الهادى ، محمد فتحى . التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات . ـ جدة : دار العلم ، (١٩٨٢) . ص ٢١ .

٩ ـ Rothman, Jhon. «Index, Indexer, Indexing» In : Encyclopedia of Library and Info. Sci. / ed. by A. Kent. - N. Y. : Dekker, 1974, 11 : 286 - 299.

١٠ـ عبد الهادى ، محمد فتحى . التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات . . . ص ٢٢ .

١١ـ Svenonius, E. and Schmierer, H. «Current Issues in Subject Control of Information». Library Quarterly. - 47 (3) : 326 - 346, 1977.

١٢ـ فوسكت ، أ . س . تنظيم المعلومات فى المكتبات ومراكز التوثيق / ترجمة عبد الوهاب أبو النور . ـ الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م . ـ ص ٦٠ .

١٣ـ ________ . تنظيم المعلومات . . . ص ١٨١ .

١٤ـ رانجاناثان ، ش . ر . مبادىء تصنيف المكتبات / ترجمة حسن على الحلوة . ـ الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٦ . ـ ص ١٥ ـ ١٩ .

١٥- Svenonius, E. P. 330.

١٦- Lancaster, F. W. Info. Rertrieval Syst .. - N. Y. : J. Wiley, 1979. - Chapter 2, 3.

١٧- السويدان ، ناصر محمد . التصنيف في المكتبات العربية . . . ص ٦١ .

١٨- Lancaster, F. W. Vocabulary Control ... P. 7.

١٩- Artandi, S. «Machine Indexing ...» P. 236.

٢٠- الرسالة الاخبارية للشبكة العربية للمعلومات . ـ مج ٢ ، ع ١٦ ، ابريل ١٩٨٨ . ـ ص ١ .

٢١- Artandi, S. An Introd. to Computers in Info. Sci ... P. 26.

٢٢- Maron, M. E. «Theory and Foundation of Information retrival: Some Introductory Remarks». Drexel Library Quarterly. - 14 (2) : PP. 1-9, 1978.

٢٣- Artandi, S. An Introd. to Computers in Info ... P. 26.

٢٤- لانكستر ، ولفرد . نظم استرجاع المعلومات / ترجمة حشمت قاسم . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨١ . ـ ص ٣٥ .

٢٥- ———— . نظم استرجاع المعلومات . ص ٢٥ .

٢٦- Davis, C. H. and Rush, J. E. Info. Retriev. and Doc. in chemistry. - Westport, Conct., Greenwood, 1974. - P. 7.

٢٧- Taube, M. and Wooster, H. eds. Info Storage and Retrieval. - N. Y. : Columbia Univ., 1968. - P. 19.

٢٨- قاسم ، حشمت . خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ . ـ ص ١٦١ .

٢٩- Artandi, S. Introduction to Computers ... P. 30.

٣٠- سالم ، شوقي .. نظم المعلومات والحاسب الالكتروني . الكويت : المؤلف ، ١٩٨٥ . ـ ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

٣١- ———— . نظم المعلومات . . . ص ١٩١ ـ ١٩٢ .

٣٢- سلطان ، تركي ابراهيم . نظم المعلومات واستخدام الحاسب الآلي . ـ الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ . ـ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

٣٣- Davis, C. H. and Rush, J. Info. Retrieval ... P. 98.

٣٤- Artandi, S. «Document Description and Representation». ARIST. - Chicago : Ency. Britanica, 1970 - Vol. 5, PP. 143 - 167.

٣٥- ——————. «Machine Indexing: Linguistic and Semiotic Implications». JASIS. - 27: 235 - 9, 1976.

٣٦- Levin, G. R. «The synergism of User Needs» Paper presented at The National Online Info. Meeting. N. Y. : March 25 - 27, 1980, P. 3.

٣٧- قاسم حشمت ؛ خدمات المعلومات . . . ص ١٦٢ - ١٦٣ .

٣٨- —————— . خدمات المعلومات . . . ص ١٦٣ .

٣٩- لانكستر ، ولفرد . نظم استرجاع المعلومات . . . ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

٤٠- قاسم ، حشمت . خدمات المعلومات . . . ص ١٦٤ .

٤١- فوسكت ، أ . س . تنظيم المعلومات فى المكتبات ومراكز التوثيق / ترجمة عبد الوهاب أبو النور . - الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . ص ٦٠ .

٤٢- Hutchins, W. J. «The concept of Aboutness in Subject Indexing». Aslib Proc. 30 (5). May, PP. 172 - 181, 1978.

٤٣- Pejtersen, A. «The Meaning of About in Fiction Indexing and Retrieval». Aslib Proc. 31 (5) : PP. 85 - 87, 1979.

٤٤- Maron, M. E. «Theory and Foundation ...

٤٥- قاسم ، حشمت . خدمات المعلومات . . . ص ١٧٥ .

٤٦- Artandi, S. Document Description ... P. 143.

٤٧- Copper, William S. «Indexing Documents ...» JASIS. - 29: 107 - 119, 1978.

٤٨- ——————, «Indexing Theory and Retrieval Effectiveness». - Drexel Library Quarterly, 1978. 14 (2) : 40 - 56.

٤٩- Wilson, Patrick. Utility - Theoric Indexing». - JASIS. - 30: 169: 170, 1979.

٥٠- Artandi, S. Introd. to Computer ... P. 35. ـ٥٠

٥١- لانكستر ، ولفرد . نظم استرجاع المعلومات . . . ص ٢٤٦ .

٥٢- ــــــــــ . نظم استرجاع المعلومات . . . ص ٢٤٩ .

٥٣- Artandi, S. Introd. to Computer ... P. 39.

٥٤- Davis, C. H. and Rush, J. E. Info. Retriev. and Doc. in Chem ... P. 106.

٥٥- Artandi, S. Introd. to Computer ... P. 53.

٥٦- لانكستر ، ولفرد . نظم استرجاع المعلومات . . . ص ١٦٥ - ١٦٦ .

٥٧- ــــــــ . نظم استرجاع المعلومات . . . . . ص ١٦٦ .

٥٨- Leonard, L. E. Inter - indexer Consistency Studies: A Review of Literature and Summary of study Results. - Urbana Univ. of Ill., GSLS; Occasional Paper No. 131.

٥٩- Davis, C. H. and Rush, J. E. Info. Retriev ... P. 74.

٦٠- Artandi, S. «Document Retrieval and the Concept of Sets». - JASIS. - 22 (4): 289: 290, 1971.

٦١- Keen, M. «On the Processing of Printed Subject ...». - J. Documentation. - 33 (4): 266 - 276, Dec. 1977.

٦٢- Artandi, S. Document Description ...». - P. 149.

٦٣- قاسم ، حشمت . خدمات المعلومات . . . ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

٦٤- Artandi, S. Introd. to Computer ... P. 72.

٦٥- Davis, C. H. and Rush, J. E. Info. retriv. ... P. 74.

٦٦- Artandi, S. Introd. to Computer ... P. 50.

٦٧- Lancaster, W. F. «Vocabulary Control in Information Systems». Advances in Librarianship. - Vol. 8, P. 35, 1977.

الفهرسة أثناء النشر (فان)
٢ ـ البرامج الجارية

دكتورة نبيلة خليفة جمعة
قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : *تبدأ الدراسة باستعراض سريع لبعض برامج الفهرسة أثناء النشر مع التركيز على الإختلافات الأساسية ، فى إطار التركيب التنظيمى والإدارى داخل الهيئات القومية بهدف إبراز عوامل معينة فى ممارسات عملياتها وتقديم نماذج للبيئات المختلفة فى النشر والببليوجرافيا ، والتى يمكن أن ينشأ فيها البرنامج ويعمل بنجاح .*

ثم تتناول الدراسة بالتفصيل ثلاثة برامج كنماذج يمكن أن تساعد فى مرحلة التخطيط لإنشاء برنامج فهرسة أثناء النشر قومى أو أى دولة . وهذه البرامج هى : برنامج مكتبة الكونجرس وبرنامج المكتبة البريطانية ، إلى جانب البرنامج الكندى وهو للبرامج اللامركزية . ويحتاج كل برنامج لـ (فان) إلى وضع خطة خاصة به ، حتى تتناسب مع الظروف الجغرافية والاقتصادية للدولة ، مع الأخذ ، فى الاعتبار ، لقوة العلاقة بين مجتمعى المكتبة والنشر ، ووجود مكتبة قومية قوية وتقاليد ببليوجرافية قومية .

أبرز البرامج الجارية لـ (فان) :

روســيا :

يعتبر البرنامج الروسى أقدم برامج (فان) الجارية حيث بدأ على أساس اختيارى فى أوائل الستينات ، ثم صار إجباريا على نطاق واسع من المطبوعات منذ ١٩٦٩ . ويختلف البرنامج الروسى تماما عن البرامج الجارية الأخرى ، فهو غير مركزى ، ويعتمد على أن يقوم كل ناشر بإعداد تسجيلات (فان) لمطبوعاته . والوضع الخاص للنشر فى الاتحاد السوفييتى هو الذى يجعل هذا النظام عمليا وفعالا ، حيث أن عدد الناشرين محدود ، وعدد العناوين التى ينشرها كل منهم كبير ، ولذلك يقوم المكتبيون فى كل دار نشر بإعداد التسجيلات . ويتم توحيد فهرسة (فان) عن طريق معايير GOST ، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات من جانب مكتبة لينين ، وهى التى تصدر موجزا إرشاديا للإجراءات ، كما تنظم الاجتماعات والندوات .

البرازيــل :

بدأ برنامج (فان) فى البرازيل عام ١٩٧١ ، من خلال مكتبين تديرهما وترعاهما جمعيتى النشر البرازيلى فى سان باولو ، وريو دى جانيرو . ويتوافق هذا النظام مع بيئة المكتبة والنشر فى البرازيل ، حيث تصدر أغلبية المطبوعات من واحدة أو أخرى من أكبر مدينتين ، وحيث لم يتوفر حتى وقت قريب اتجاه قوى للتعاون بين مجتمعى المكتبة والنشر . كما تختلف الخطة البرازيلية أيضا فى تحمل الناشرين المشتركين لرسوم لكل عنوان . وتقوم مكاتب (فان) بنشر قوائم لتسجيلات (فان) شهرية ونصف شهرية . كما توجد خطة لقيام المكتبة القومية البرازيلية فى المستقبل بنشر الببليوجرافية القومية شهريا ، والتى ستتضمن تسجيلات (فان) ، إلى جانب المقتنيات الجديدة وعناوين الإيداع القانونى . وتمثل قوائم (فان) الحالية أهمية خاصة ، بسبب عدم تضمين تسجيلات (فان) فى ببليوجرافيات أخرى ، كما أنها بمثابة تعويض جزئى عن نقص المعايير القومية فى النشر ، ونقص الوسائل البديلة فى الحصول على التسجيلات .

أستراليـــا :

يدار برنامج (فان) الذى بدأ عام ١٩٧٢ من جـانب المكتبة القـومية لاستراليا كعملية مركزية . إن وحدة (فان) جزء من القسم المسئول عن إنتاج الببليوجرافية القومية ، كما تعمل الوحدة بالتعاون مع الهيئة القومية لـ (تدمك) ومركز (تـدمد) القـومى . وقد بـدأ البرنـامج بنحـو ألفى ناشـر ، وبصورة مستقرة وعلاقات قوية واهتمـام من جانب مـوظفى المكتبة تجـاه الناشرين . وعلى الرغم من أن فريق العمل فى (فان) مجموعة صغيرة ، ومع أن أستراليا دولة مترامية الأطراف ، إلا أن العمل فى إعداد التسجيلة يستغرق دورة ثلاثة أيام ، كما تضمن الخدمات البريـدية الممتـازة ، نقل البيانات بالبريد فى ٢٤ ساعة .

جمهورية ألمانيا الاتحاديـة :

تقوم المكتبة الألمانية بفرانكفورت بإدارة برنـامج (فـان) . والأهداف الأساسية للبرنامج هى إعداد تسجيلات (فان) للمطبوعات باللغة الألمانية أكثر منها مـطبوعـات داخل حـدود سياسيـة . ولذلـك يتضمن البرنـامج مطبوعات النمسا وسويسرا باللغة الألمانية . وتظهر تسجيلات (فان) فى قائمة منفصلة عن الببليوجرافية الألمانية .

الأراضـى المنخفضـة :

يتميز برنامج (فان) بالأراضى المنخفضة بتزامن إنشائه مع التغييرات الكبيرة التى حدثت فى التكوين الوظيفى والإدارى للمكتبة الملكية ، وهى المكتبـة القوميـة هناك ، ومـع إنشاء الهيئـة الببليوجـرافية القـومية تنفيـذا لتوصيات المؤتمر الدولى ١٩٧٧ . وقد بدأ بـرنامـج (فان) التجـريبى فى سبتمبر ١٩٨٠ ، ثم اتسع تدريجيا ليشمل عددا أكبر من الناشرين . ويعمل مكتب (فان) بالإرتباط مع مكتب (تدمك) القومى ، وهذه العلاقة هى التى تحدد نطاق عمليات (فان) . حيث أن استمارة البيانات التى يقدمها الناشرون ، هى استمارة بيانات فان / تدمك . وتظهر تسجيلات (فان)

فى القائمة الأسبوعية للكتب القادمة ، وفى الببليوجرافية القوميـة ، وهى متاحة أيضا فى مرصد المعلومات PICA وعلى أشرطة ممغنطة .

نيجيـريــا :

أصبح برنامج (فان) فى نيجيريا فى مرحلة التشغيل فى مايو ١٩٨٣ ، تحت إدارة المكتبة القومية . وعلى الرغم من المشكلات الجغرافية الخاصة ومشاكل الإتصال ، فقد تطور النظام كبـرنامـج مركـزى . وللتغلب على مشاكل التأخير البريدى المتوقع ، يكون للناشر الذى لا تصله بطاقة (فان) فى ظرف أسبوعين ، الحق فى ألا ينتظر أكثر من ذلك .

برنامج (فان) بمكتبة الكونجرس

ترجع الجذور الأولى لبرنامج الفهرسة أثناء النشر بمكتبة الكونجرس إلى تجـربتها القـديمة (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ، وهى التى سميت « الفهـرسة فى المنبع : Cataloguing In Source » . وعلى الرغم من أن هذه التجربة كانت أكثر التجارب القديمة أهمية ونجاحا . إلا أنها لم تستمر طويلا بسبب أنها كانت تعتمد فى إعداد بيانات الفهرسة ، على صفحات التصحيح (pages proof) وليس سلخات التصحيح (galley proof) . أى أنها كانت تعد بيانات (فان) فى مراحل متأخرة من مراحل نشر الكتاب ، حتى يكون أقرب إلى الشكـل النهائى الـذى سيصدر عليـه . وكانت هـذه الإجراءات تعـطل عمليات النشر بالإضافة إلى إرتفاع تكاليفها .

أما البرنامج الحالى فقد بدأ عام ١٩٧١ كمشروع خاص يمول جزئيا من منحـــة مقـــدمـــة من (مجلس مـــوارد المكـتبـــات : Council on Library Resources) إلى جانب (الصندوق القومى للإنسانيات : The National Endowment for Humanities) . وعندما تأكد فى يونيه ١٩٧٨ دور ومشاركة البرنامج ، أصبح قسما من أقسام مكتبة الكونجرس يمول من ميزانيتها . وقد حظى برنامج مكتبـة الكونجـرس بعدد كبـير من الدراســات والكتابـات بالقياس إلى البرامج الأخرى .

ويرجع نجاح برنامج (فان) بمكتبة الكونجرس إلى عاملين أساسيين . العامل الأول هو المساندة القوية من جانب مكتبة الكونجرس ، حيث تعطى لفهرسة مواد (فان) أولوية مطلقة . كما تحرص مكتبة الكونجرس على وجود علاقة عمل ناجحة وسلسة مع الناشرين المشاركين بالبرنامج وذلك لتأكيد تعاونهم . بالإضافة إلى أنها توجه اهتمامها إلى الدقة فى تأدية مهام البرنامج بغرض التحسين المستمر فى نوعية تسجيلات (فان) . أما العامل الثانى فهو مساندة الناشرين حيث ارتفع عددهم وعدد الكتب التى يقدمونها للبرنامج بصورة مضطردة . ففى بداية البرنامج كان عدد الناشرين المشتركين ١٩٨ ناشرا وتم إعداد ٦٥٠٠ عنوان فقط . وفى عام ١٩٧٨ ، ارتفع عدد الناشرين إلى ١٩٠٠ ناشر وعدد العناوين إلى ٣٠٣٩٣ عنوانا . وفى عام ١٩٨٢ وصل عدد الناشرين إلى ٢٥٠٠ ناشر وعدد العناوين ٣٥٠٠٠ عنوان .

إعداد وتوزيع بيانات (فان) .

يقدم الناشرون إلى قسم (فان) بمكتبة الكونجرس ، المخطوطات أو سلخات التصحيح ، أو المواد التقديمية للعناوين القادمة . واعتمادا على هذه المواد ، يقوم المفهرسون بقسم (فان) خلال عشرة أيام عمل أو أقل ، بإعداد بيانات تسجيلية (فان) يتم إدخالها على أشرطة (فما : MARC) ، كما يرسل قسم (فان) بالبريد نسخة مختصرة من هذه التسجيلية إلى الناشر لتطبع فى الكتاب . كما توزع هذه التسجيلات على مصغر ، أو نسخة ورقية خلال عدد من أدوات الإقتناء والفهرسة المنتجة تجاريا خارج مكتبة الكونجرس . هذا إلى جانب ما بدأته حديثا خدمة توزيع الفهرسة بمكتبة الكونجرس ، من توزيع بيانات (فان) فى شكل بطاقة كجزء من (خدمة التنبيه : Alert Service) . وهى خدمة الإحاطة الجارية لتنبيه المكتبات إلى المطبوعات الجديدة فى أكثر من ١٨٠٠ مجال موضوعى حسب جداول التصنيف المستخدمة بالمكتبة .

وإذا تغير أى عنصر معلومات قبل النشر ، ينبغى للناشر أن يعلم به قسم (فان) حتى يمكن تسجيل التغيير فى التسجيلة الآلية ، كما تقدم المعلومات

الجديدة إلى الناشر لتطبع فى الكتاب . وبعد النشر ينبغى أن يتلقى قسم (فان) نسخة من الكتاب ، وهى بخلاف النسختين اللتين يقدمهما الناشر لتسجيل حق النشر ، ويشترط أن تكون أفضل طبعة للكتاب . وذلك حتى يتمكن القسم من مراجعة واستكمال تسجيلة (فان) ، ثم يعاد توزيع البيانات المعدلة على مشتركى أشرطة (فما) لتكون هى التسجيلة الببليوجرافية الدائمة فى نظام (فما : MARC) .

وتعد مكتبة الكونجرس بيانات (فان) فى مستويين ، مستوى موجز ليطبع على ظهر صفحة العنوان ، ومستوى أكثر تفصيلا ليوزع خلال أشرطة (فما) والأدوات الببليوجرافية الأخرى . تقدم المكتبة فى المستوى الأول ، البيانات التى تتطلب مجهودا وخبرة من المفهرس لتحديدها ، وهى فى الوقت نفسه العناصر التى يمكن إعدادها قبل إكتمال نشر الوعاء ، كما أنها العناصر التى يقل إحتمال إختلافها بعد نشر الوعاء حيث أنها ستكون التسجيلة الدائمة التى تصاحب الوعاء . أما المستوى الثانى فتقدم فيه المكتبة أكبر قدر ممكن من المعلومات ، سواء تلك التى أمكن تحديدها بدقة ، أو تلك التى حددت بالتقريب . وحيث أن هذه التسجيلة تسجيلة مؤقتة يمكن تغيير أى من عناصرها ، يكون من المفيد جدا تقديم المعلومات التى تساعد فى عمليات الإختيار والإقتناء ، حتى وإن كانت تقريبية أفضل من عدم إتاحتها . على أن تراجع وتستكمل هذه التسجيلات بعد نشر الكتاب لتصبح تسجيلة فهرس كاملة ومدققة توزع مرة أخرى على أشرطة (فما : MARC) لتستخدم كتسجيلة دائمة بالمكتبات .

نطاق البرنامج :

إن نطاق برنامج (فان) الأمريكى واسع جدا بالنسبة لعدد الناشرين المشتركين فيه ، ولكنه محدود بالنسبة لأنماط المواد المغطاه . فهو يغطى :

١ - كل المنفردات المطبوعة ذات النشر التجارى، والمنشورة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ المنفردات المطبوعة للحكومة الفيدرالية .

٣ ـ المواد متعددة الأجزاء .

٤ ـ الطبعات الجديدة والمراجعة .

٥ ـ الإصدارات الجديدة للعناوين التى نشرت من قبل بدون بيانات (فان) .

٦ ـ الترجمات إلى الأسبانية ، للسكان الأمريكيين المتحدثين بالأسبانية .

٧ ـ مجموعات مقالات الدوريات التى جمعت فى مجلد واحد كمجموعة ، وهى بصفة عامة تدخل فى نطاق المفهوم الأوسع للكتب .

كما يستبعد البرنامج :

١ ـ الكتب التى لا تضع مدينة أمريكية كمكان للنشر على صفحة العنوان .
٢ ـ الدوريات والكتب السنوية التى تظهر عادة تحت عنوان واحد .
٣ ـ الكتب التى ينشرها مؤلفون أفراد . وكتب الناشر الذى ينشر لمؤلف واحد .
٤ ـ مواد التعاليم الدينية .
٥ ـ المواد التعليمية الإرشادية للمدرسين والمعامل .
٦ ـ المطبوعات ذات الطبيعة المتغيرة ، مثل الكتالوجات التجارية ، وأدلة التليفونات ، والتقاويم ، والكتب الخفيفة ، الخ .
٧ ـ الترجمات من الانجليزية إلى اللغات الأجنبية غير الاسبانية .
٨ ـ الترجمات من اللغات الأجنبية إلى لغة أخرى ، غير الأسبانية .
٩ ـ المواد غير المغلفة للتسويق الواسع ، سواء أكانت طبعة أولى أو معادة .

١٠ ـ المواد السمعية والبصرية وبرامج الكمبيوتر .
١١ ـ الكتب الدراسية دون مستوى المدارس الثانوية .
١٢ ـ معظم المدونات الموسيقية .
١٣ ـ كل المصغرات ، إلا تلك العناوين التى تنشر فقط فى شكل مصغر .

استخدام بيانات (فان) :

إن النجاح المستمر لبرنامج (فان) يعتمد على المساندة التى يقدمها مجتمع المكتبات ، بقبول تسجيلات (فان) وإستخدامها . ويتأثر مقدار الإستخدام لبيانات (فان) من جانب المكتبة الفردية ببعض العوامل ، مثل الشكل الذى تتاح فيه البيانات ، والمدى الزمنى لإنتاج البيانات ونوعية الفهرسة ، وأنواع المواد التى يشملها البرنامج . وقد قامت مكتبة الكونجرس بإجراء مسح شامل عام ١٩٨١ ، عن إستخدام بيانات (فان) فى أكثر من ١٢٠٠ مكتبة أمريكية من أنماط مختلفة ، وأصدرت تقريرا عن نتائج هذا المسح فى مايو ١٩٨٢ .

وقد أشارت نتائج هذا المسح إلى أن معظم المكتبات الأكاديمية ، وعدد محدود من المكتبات العامة والمتخصصة ، وقلة من المكتبات المدرسية التى إستجابت للمسح ، تستخدم بيانات (فان) لهدف أو أكثر . كما تميزت المكتبات التى أجابت بأنها لا تستخدم بيانات (فان) ، بأنها مكتبات صغيرة تقل مجموعاتها عن ١٠٠٠٠ مجلد ، وتقل إضافاتها السنوية عن ١٠٠٠ كتاب أمريكى . ويبدو أن هذه المكتبات تتلقى معظم كتبها خلال نظام مركزى للإقتناء والإعداد .

يستخدم بيانات (فان) فى أغراض الإقتناء ، ما يقرب من نصف المكتبات الجامعية ومكتبات الكليات والمكتبات المدرسية . أما عدد المكتبات العامة والمتخصصة ومكتبات الكليات المحلية فيقل عن الثلث . ومن الطبيعى أن تعتمد عمليات الإختيار والإقتناء على بيانات (فان) الموجودة فى

الأدوات البليوجرافية سواء المطبوعة أو المحسبة التى يتم إنتاجها من اشرطة (فـما) متضمنة تسجيـلات (فان) ، وليس عـلى البيـانـات المـطبـوعـة بالكتاب ، وهذه الأدوات تصدر قبل صدور الكتاب .

ذكر أكثر من ٨٣٪ من كل المكتبات المستجيبة للمسح ، بصرف النظر عن نوعها . أنها تستخدم بيانات (فان) كـأساس لتسجيـلات الفهرس الدائمة . كما يستخدمها حوالى ثلث المكتبات فى البحث قبل الفهرسة ، وأقـل من الثلث يستخدمـونها للفهرسـة المؤقتة . ويمكن للمكتبـات التى تستخدم بيانات (فان) كأساس لتسجيلات الفهرس الدائمة ، سواء فى الشكل المطبوع أو المقروء آليا ، أو لعمليات البحث قبـل الفهرسـة ، أو لإعداد بيانات الفهرسة المؤقتة أن تعتمد على البيانات الموجودة بالكتاب أو بالمصادر البيبليوجرافية الأخرى .

أما بالنسبة لإستخدام بيانات (فان) فى أغراض خدمات المستفيدين ، فقد ذكر حوالى ١٥٪ فقط من كل أنماط المكتبات أنهم يستخدمون تسجيلات (فان) من خلال الأدوات البيليوجرافية التى تشتمل عليها ، فى الأعارة أو الإعارة بين المكتبات . كما ذكر حوالى ٢٠٪ من المكتبات المدرسية ، وأقل من ١٠٪ من باقى أنماط المكتبات أنهم يستخدمون تلك البيانات فى تجميع البيليوجرافيات . كما علقت مكتبات عديدة بأنها تستخدم بيانات (فان) لتحديد رؤوس الموضوعات القريبة للإستخدام فى وضع الكتب الأخرى فى نفس الموضوع . أما لأغراض تجميع البيبليوجرافيات فيمكن الإعتماد على البيانات الموجودة بالكتاب أو بالمصادر الأخرى للحصول عـلى المعلومات البيليوجرافية اللازمة .

برنامج (فان) بالمكتبة البريطانية

بدأ برنامج (فان) بالمكتبة البريطانية كمشروع تجريبى عام ١٩٧٥ . وقد أصبح البرنامج فى مرحلة التشغيل الكامل فى فبراير ١٩٧٧ . ويقوم (قسم الخـدمات البيبليـوجرافيـة بالمكتبـة البريـطانية : BLBSD) بـإعداد تسجيلات (فان) وتوزيعها .

وقد صمم برنامج (فان) بالمكتبة البريطانية على منوال مكتبة الكونجرس ، صاحبة السبق فى هذا المجال . وينمو ويتوسع البرنامج البريطانى بصورة منتظمة . ففى مارس ١٩٧٨ كان يشترك فى البرنامج ١٩٠ ناشرا قدموا لطلب (فان) ل ٤٨٠ كتاب . وفى مارس ١٩٧٩ ، أى بعد عام واحد ارتفعت الأرقام إلى ٢٧٥ ناشر و ٨٤٠ كتاب . وعند نهاية عام ١٩٨٣ وصل عدد الناشرين إلى ٨٥٥ ناشر ، كما وصل عدد تسجيلات (فان) إلى أكثر من ١٢٠٠٠ تسجيلة خلال ذلك العام وحده .

إعداد وتوزيع بيانات (فان) :

يتم إعداد بيانات (فان) من البيانات المدونة فى استمارة البيانات المعيارية التى تملأ بمعرفة الناشر ، بالإضافة إلى الصفحات التقديمية للكتاب ، خلال ١٠ أيام عمل من تلقى تلك المواد . وبعدها ترسل بيانات تسجيلة موجزة لفان إلى الناشر ليطبعها بالكتاب ، عادة على ظهر صفحة العنوان . وفى الوقت نفسه توضع تسجيلة موجزة مشابهة ولكنها ليست مطابقة ، فى القوائم الأسبوعية من الببليوجرافية القومية البريطانية ، وفى (خدمة المعلومات المحسبة للمكتبة البريطانية : British Library Automated Information Service « BLAISE ») وذلك قبل نشر الكتاب بشهرين . وعند إيداع الكتاب بعد نشره فى مكتب حق النشر ، تراجع وتستكمل تسجيلة (فان) المحسبة وتنشر مطبوعة بالشكل الكامل فى تركيم الببليوجرافية القومية البريطانية وفى المجلد السنوى . كما يشار إلى وجود التسجيلة الكاملة فى الكشاف الشهرى للمؤلف والعنوان . ولا تشترط المكتبة البريطانية تسليم نسخة خاصة إلى قسم الخدمات الببليوجرافية بعد صدور الكتاب لمراجعة بيانات (فان) واستكمالها ، ولكنها تستخدم نسخة الإيداع بمكتب حق النشر لهذا الغرض قبل أن يتسلمها المكتب .

وكما يحدث فى مكتبة الكونجرس ، تقوم المكتبة البريطانية فى الوقت الحالى بإعداد بيانات (فان) فى مستويين . مستوى موجز ليطبع على ظهر صفحة العنوان ، ومستوى يقرب من الإكتمال ليطبع فى القوائم المطبوعة من

الببليوجرافية القومية البريطانية ، كما يتم إدخاله أيضا فى مرصد المعلومات (BLAIS) الذى تحصل عليه المكتبات بالإتصال المباشر ، كما يوزع أيضا بأشرطة (فما) البريطانية على المشتركين فى هذه الخدمة ، حيث يمكن مراجعة أو تأكيد بيانات تسجيلة (فان) بعد نشر الكتاب ، وهو ما تم تطبيقه تنفيذا لتوسيع برنامج (فان) .

توسيع البرنامج :

نشرت المكتبة البريطانية عام ١٩٨٣ مشروعا لتوسيع برنامج (فان) من إعداد (قسم الخدمات الببليوجرافية : BSD) ويعتمد البرنامج بصفة أساسية على تبنى إجراءات جديدة لإنشاء تسجيلة لبطاقة (فان) الموسعة ، بحيث تتطابق مع (قاف ٢) بالمستوى الثانى للبيانات الوصفية ، كما تتضمن بيانات موضوعية كاملة . ولن يعاد فهرسة بطاقات (فان) هذه كلها عندما ينشر الكتاب ، بل تراجع فقط على الكتاب المودع . وسوف تقتصر إعادة الفهرسة على نسبة صغيرة (حوالى ١٠٪) فقط ، وهى الكتب التى حدثت بها تغييرات بعد إعداد تسجيلة (فان) لها ، بدرجة لا تجعل المستفيد يعثر عليها بالفهرس .

ويتضمن البرنامج الموسع أربع أنماط مختلفة من التسجيلات فى خدمات الببليوجرافية القومية البريطانية وفى (فما) البريطانى :

١ - تسجيلات « بطاقة (فان) : CIP entry » ، وهى التى تنشر قبل تاريخ النشر المعلن بشهرين . وهى تتضمن معلومات أقل من التسجيلة الكاملة فى (التعداد والمواد الإيضاحية والحجم) بحقل الوصف المادى .

٢ - تسجيلات « (فان) مراجعة : CIP revised » ، وهى التى تحل محل « بطاقة (فان » عندما يحدث (أ) تغيير فى العنوان نفسه وبيانات المسئولية ، أو تغيير فى الطبعة أو فى معلومات السلسلة . أو (ب) إضافة معلومات فى أى من هذه الحقول لم تظهر من قبل . كما أن التغيير فى (تدمك) يعتبر « (فان) مراجعة » .

٣ - تسجيلات « (فان) مؤكـدة : CIP confirmed » ، وهى التى تحل محل « بطاقة (فان) » إذا لم يحل تغييرات تبرر تحويلها إلى « (فان) مراجعة » .

٤ - تسجيلات « غير (فان) : Non - CIP » ، وذلك للأوعية المفهرسة للمرة الأولى عند وصولها إلى مكتب حق النشر .

كما يمكن أن تنشأ فئة خامسة وهى « (فان) ملغاة : CIP cancelled » ، وذلك لتحديد مشروعات المطبوعات التى سحبها الناشرون .

وقد كان الهدف من توسيع وتطوير برنامج (فان) ، تحسين الأداء فى الخدمة الببليوجرافية القومية فيما يختص بالوقت ، مع الإحتفاظ بالنوعية الجيدة الموجودة فى خدماتها الببليوجرافية الجارية ، من أجل تلبية احتياجات كل المستفيدين فى مجتمعى المكتبات والناشرين . وذلك من أجل مواجهة المشكلة الأساسية للمكتبة البريطانية فى السنوات الحالية ، وهى الإتساع الشامل والسريع والذى لا تبدو له نهاية . فلقد بلغت العناوين المنشورة عام ١٩٨٣ (٥١٠٠٠ عنوانا) بزيادة قـدرها ١٨٪ عن الكتب المنشـورة عام ١٩٨١ ، بالإضافة إلى النقص الشامل فى الموظفين والميزانية .

نطـاق البرنـامـج :

يغطى برنامج (فان) البريطانى :

١ - الكتب المنشـورة والموزعـة فى المملكة المتحـدة ، على أن تتضمن بيانات النشر بها ، مدينة داخل المملكة المتحدة .

٢ - الطبعات الجديدة والمراجعة .

٣ - المجلدات داخل سلاسل المنفردات .

٤ - الإصدارات الأولى من الدوريات الجديدة .

٥ - الإصدارة الأولى من الدورية تحت العنوان المتغير .

كما يستبعد البرنامج :

١ - إصدارات الكتب وإعادة الإصدار ، دون تغيير فى (تدمك) أو النص أو بيانات النشر .

٢ ـ الإصدار غير الأولى من الدوريات .
٣ ـ المواد غير الكتب مثل المصغرات والتسجيلات الصوتية والأفلام وبرامج الكمبيوتر .
٤ ـ مدونات الموسيقى .

استخدام بيانات (فان) :

فى الدراسة المبدئية التى قام بها مركز بحوث الفهرس بالمكتبة البريطانية (اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٨١) ، والتى قامت بإجراء مسح لعينة عشوائية بلغت ٤٠ مكتبة من المكتبات العامة والأكاديمية ، تم اختيارها من نفس مجتمع المكتبات الذى أجرى عليه مسح مكتب (ضبع : UBC) فى (ادجم : IFLA) ، أى المكتبات العامة والأكاديمية المدرجة فى دليل جمعية المكتبات . ظهر من هذه الدراسة أن ٩٠٪ من عينة المكتبات تستخدم بيانات (فان) على الأقل فى جزء من وظائف الإختيار والإقتناء بها . وقد ذكرت حوالى ٥٧,٥٪ من مكتبات العينة أنها تستخدم بيانات (فان) بالببليوجرافية القومية البريطانية فى ممارسة عمليات الأختيار . كما ذكرت حوالى ٦٠٪ من مكتبات العينة أنها تستخدم بيانات (فان) لمكتبة الكونجرس وللمكتبة البريطانية فى ممارسة الفهرسة والتصنيف وإنشاء الرؤوس مؤلف / عنوان .

كما تشير الأرقام إلى أن العناوين المدرجة فى الببليوجرافية القومية البريطانية فى تلك الفترة ، قد بلغت ١٥٤٦٠ عنوانا . وقد مثلت بطاقات (فان) ٢٠,٧٪ منها . وقد بلغت العناوين المختارة من بين تلك العناوين ٤٣٩٠ عنوانا ، وقد مثلت بطاقات (فان) ٣٣,٦٪ منها . وبمعنى آخر فقد بلغت نسبة الإختيار فى عناوين غير (فان) ٧٪ ، بينما بلغت فى عناوين (فان) ١٣,٨٪ .

برنامج (فان) الكندى

يتكون برنامج (فان) الكندى فى الوقت الحالى من مركزين فى تورنتو وفانكوفر ، وهما يغطيان المطبوعات باللغة الإنجليزية : كما يتضمن التوسع

التالى ، إشتراك المكتبة القومية بكويبيك لإعداد بيانات (فان) للمطبوعات باللغة الفرنسية ، بالإضافة إلى مركزين إقليميين أيضا للمطبوعات باللغة الإنجليزية . أما المكتبة القومية فيتركز دورها الأساسى فى التنسيق العام للبرنامج ، وإقرار معايير طباعة تسجيلات (فان) فى البيليوجرافية القومية .

وترجع الجذور الأولى لبرنامج الفهرسة أثناء النشر بكندا إلى عام ١٩٧١ ، عندما بدأت مجموعة الفهرسة المشاركة للمكتبات الجامعية الكندية ، التخطيط لمشروع لتبادل بيانات الفهرسة الأصلية ، لتقليل نفقاتها عن طريق تجنب التكرار غير الضرورى فى إعداد بطاقات الفهرسة الأصلية قدر المستطاع . وعند التخطيط للمشروع ، وجد المشاركون أنه ليست لدى المجموعة سياسة محددة ، أو قواعد موحدة لممارسات الفهرسة فى المكتبات الأعضاء فى المشروع . ولذلك قرر المشاركون الانتظار سنة على الأقل لتبادل وجهات النظر وتقييم البرنامج وتعديل الإجراءات للحصول على فائدة أكبر .

وفى صيف عام ١٩٧٤ ، توصلت المكتبات الأعضاء إلى إتفاق . وهو أنه على الرغم من أن برنامج الفهرسة المشاركة قد أثبت قيمته ، إلا أنه من الممكن الحصول على فوائد أكثر إذا أمكن الإستفادة من جهد الفهرسة الأصلية فى أى مكتبة ، فى الإستغناء عن القيام بنفس الجهد بالمكتبات الأخرى بالدولة . وفى المؤتمر السنوى لجمعية المكتبات الكندية فى Winnipeg ، حضر عدد من الناشرين الكنديين من أجل التوصل إلى إمكانية إنشاء برنامج للفهرسة أثناء النشر للمطبوعات الكندية . وقد وجه المؤتمر طلبا إلى المكتبة القومية بأن تتولى القيام ببرنامج قومى لنظام (فان) .

وعلى الرغم من أن المكتبة القومية كانت مقتنعة تماما بمبادىء (فان) ، إلا أن العدد الكبير من المشروعات التى كانت تقوم بها فى ذلك الوقت ، لم يمكنها من أن تهمل واحدا منها لكى تبدأ فى مهام أخرى إضافية .

. وفى الشهر التالى بدأت مكتبات جامعة كولومبيا البريطانية فى غرب كندا ، وجامعة يورك فى شرق كندا ، برنامجا يسمى « البرنامج الكندى للفهرسة أثناء النشر المشاركة » . تقدم فيه بيانات الفهرسة الأساسية مجانا إلى الناشرين الراغبين فى إضافة هذه السمات إلى مطبوعاتهم . وقد قام الناشرون بجهود حيوية للمساعدة فى إنشاء البرنامج . فقد قاموا بدراسة برنامج (فان) الأمريكى بعناية ، وقاموا بالإتصال بعدد من الناشرين الأمريكيين المشتركين فى برنامج (فان) بمكتبة الكونجرس . كما قاموا باستشارة جمعيات الناشرين وجماعات المكتبات الذين قاموا بجهود نشطة فى تطور (فان) الأمريكى . وقد كان الهدف البعيد من برنامج (فان) المشارك هذا ، هو التوصل إلى برنامج قومى لفان ، على درجة عالية من المعيارية والدقة والسرعة والكفاية . وكان من الضرورى التنسيق مع الهيئة القومية ، من أجل إقامة برنامج (فان) حيوى وناجح .

وكانت الفرصة مناسبة فى منتصف خريف ١٩٧٤ حيث كانت بعض مشروعات المكتبة القومية الكندية التى تحت التنفيذ قد قاربت على الإكتمال ، فبدأ إعداد مشروع (فان) للمكتبة القومية . وفى خلال عام ١٩٧٥ تم التخطيط للبرنامج وتحديد الأهداف العامة ، ونطاق البرنامج ودور المكتبة القومية الكندية وهيئات الفهرسة ، كما روجعت المعايير الببليوجرافية وعناصر البيانات . وفى ١ يناير ١٩٧٦ بدأ برنامج (فان) القومى لكندا ، على أساس مشروع تجريبى مدته سنتان (١٩٧٦ - ١٩٧٧) . وقد تم توزيع المسئولية خلال المشروع التجريبى على أساس أن تقوم جامعة يورك وجامعة كولومبيا البريطانية باعداد التسجيلات لناشرى الكتب باللغة الإنجليزية ، فى كندا الشرقية والغربية على الترتيب لكل منهما . كما تقوم أيضا المكتبة القومية باعداد بيانات (فان) لبعض الناشرين خاصة الموجودين بمنطقة أوتاوا . وقد وقعت المكتبتان على عقد مع المكتبة القومية للفترة من ١ يناير ١٩٧٦ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ . وتقوم المكتبتان بموجب هذا العقد باعداد بيانات (فان) على أن تتحمل المكتبة القومية تكاليف نقل هذه البيانات سواء إلى الناشر أو إلى المكتبة القومية . وقد قدم

العرض نفسه إلى المكتبة القومية بكويبيك للقيام باعداد بيـانات (فـان) للمطبوعات باللغة الفرنسية .

دور المكتبة القومية الكندية :

تقوم المكتبة القومية بلتنسيق لمسيرق العمل بالمشروع ، مسيرة العمل بداخلها ومسيرة العمل مع المكتبتين المساهمتين . وذلك بالإضافة إلى دورها فى تخطيط المشروع وجدولة إشتراك الناشرين . وعند وصـول استمارات بيانات (فان) إلى المكتبة القومية ، تقوم باعدادها لإدخالها على الأشرطة وتوزيعها على المشتركين فى خدمة توزيع أشرطة (فما : MARC) الكندية . كما تقوم أيضا بتحديث وتصحيح بطاقات (فان) عند وصول نسخ كتب الإيداع القانونى ، ثم توزيع البطاقات المحدثـة خلال أشـرطة (فـما) ، وبطبعها أيضا فى الببليوجرافية القومية Canadiana .

مشاركة الناشـرين :

وجهت الدعوة إلى ٣٠٠ ناشرا للإشتراك فى هذا البرنامج فى ١ يـولية ١٩٧٥ ، وبلغ عدد الناشرين الذين أبدوا الرغبة فى المشاركة ٩٨ ناشرا . وقد استوعب البرنامج كل هؤلاء الناشرين على أن يتلقوا بيانات (فان) لكتبهم إما من جامعة يورك أو من جامعة كولومبيا البريطانية . على أن يقسم الناشرون الآخرون على مراحل حسبما تسمح القوى البشرية والمصادر . وقد عقد اجتماعان تعريفيان مع الناشرين الكنديين ، الأول فى فانكوفر (٢٦ مارس ١٩٧٦) والثانى فى تورنتو (٢ يونية ١٩٧٦) .

ومن الجدير بالذكر أن موقف الناشرين الكنديين من برنامـج (فان) معاكس تماما لموقف الناشرين الأمريكيين وغيرهم . فقد عبر الأمريكيون الذين حضروا اجتماع جمعية المكتبات الكندية عام ١٩٧٥ ، عن دهشتهم عندما اكتشفوا أن الناشرين والمكتبيين الكنديين هم الذين طلبوا من المكتبة القومية ، إنشاء برنامج للفهرسة أثناء النشر . فقد كان موقف الناشـرين

الأمريكيين على العكس حيث يعتبرها بعضهم غير ضرورية وتعطل إجراءات النشر .

ويرجع السبب الرئيسى فى اختلاف موقف الناشرين الكنديين ، إلى نقص المصادر التى تقدم المعلومات عن الكتب الكندية . ومَن الطبيعى أن يؤثر ذلك على سوق المكتبات . وتبرز هذه المشكلة بصورة صارخة فى الكتب التى تنشر فى كندا وفى أمريكا فى وقت واحد ، خاصة فى أونتاريو حيث يقع معظم ناشرو هذا النوع من الكتب ، حيث تنفذ النسخ الأمريكية بينما تظل النسخ الكندية راكدة . وقد ذكرت إحدى المكتبات أنها تجد المعلومات عن الكتاب الأمريكى وتطلبه ، قبل أن تعرف شيئا عن الطبعة الكندية . بل إنها أحيانا لا تصل إليها المعلومات عن الكتب الكندية قبل أن تصبح تاريخا . وقد وجد الناشرون الكنديون فى برنامج (فان) الكندى الحل الذى يوفر المصدر اللازم لإتاحة معلومات مبكرة عن الكتب قبل نشرها . أما الناشرون الأمريكيون فلم يكن لديهم هذا الدافع .

إعداد وتوزيع بيانات (فان) :

مثلما يحدث فى البرنامج الأمريكى والبرنامج البريطانى ، يتم إعداد تسجيلتين على مستويين . مستوى موجز ليطبع على ظهر صفحة عنوان الكتاب ، ومستوى أقرب إلى الإكتمال ليظهر فى الأدوات الببليوجرافية المحسبة .

بالإضافة إلى توزيع تسجيلات (فان) خلال خدمة توزيع أشرطة (فما) الكندية ، توزع تلك التسجيلات كجزء من خدمة توزيع أشرطة (فما) لمكتبة الكونجرس ، وذلك تنفيذا لاتفاقية تبادل أشرطة (فما) ، الموقعة بين المكتبة القومية ومكتبة الكونجرس . وبهذا تصل هذه البيانات إلى نطاق واسع من المكتبات الأمريكية ، تماما كما تصل إلى الهيئات الكندية . وفى ١٠ يونيه ١٩٧٥ ، وقعت المكتبة القومية إتفاقية مماثلة مع الحكومة الفرنسية ، لتبادل أشرطة (فما) بين فرنسا وكندا . وقد بدأ توزيع تسجيلات (فما فان)

فى بداية الأسبوع ١٢ فبراير ١٩٧٦ . ومن المنتظر بعد موافقة المكتبة القومية بكويبيك على المشاركة فى البرنامج ، أن يمكن للكتب الكندية باللغة الفرنسية أن تصل أيضا خلال تبادل هذه الأشرطة .

نطاق البرنامج :

حددت المكتبة القومية لكندا المواد التى تدخل فى نطاق البرنامج كما يلى :

« الكتب التى تحمل على صفحة عنوانها بيانات نشر لناشر كندى » . وبالنسبة لكتب النشر التعاونى ، تتبع كندا الموجز الإرشادى الذى أعد للكتب التى تنشر بين الولايات المتحدة وأستراليا والبرازيل . وينص الموجز الإرشادى على أن العناوين المنتجة داخل التقسيمات الإدارية لدولة ما ، فإنها تقع فى نطاق برنامجها إذا كانت تحمل بيانات نشر على صفحة العنوان لناشر فى تلك الدولة . وعند ذكر أكثر من مدينة واحدة تحت إسم الناشر الواحد ، تحدد المدينة المسماه أولا البرنامج الذى يعالج العنوان . أما فى حالة أن يحمل الكتاب بيانات نشر لناشرين ، يمكن تقديم مجموعتين من بيانات (فان) ، واحدة لكل برنامج قومى .

كما يستبعد البرنامج :

١ ـ المطبوعات ذات الطبيعة التجارية .
٢ ـ كتب الأطفال .
٣ ـ كتب الفنون .
٤ ـ الكتب المدرسية .
٥ ـ أوراق النوت الموسيقية .
٦ ـ المواد غير الكتب .
٧ ـ المواد الخفيفة .
٨ ـ المواد التعليمية الموسعة .
٩ ـ مقالات الدوريات التى يعاد نشرها منفردة .
١٠ ـ المطبوعات الحكومية عامة .

لا مركزية النظام الكندى :

تنبهت المكتبة القومية لكندا خلال التخطيط الجاد لمشروعها ، ومن دراستها لبرامج (فان) الموجودة من قبل ، إلى السمات اللغوية والإقليمية للنشر الكندى ، وإلى مشاكل النقل والإتصالات الناشئة من جغرافية كندا وتعدادها المتناثر . وعلى الرغم من أن برامج (فان) الأمريكية والأسترالية برامج مركزية ، إلا أن المكتبة القومية لكندا قد توصلت إلى أن البرنامج البرازيلى التعاونى اللامركزى ، يعد نموذجا أفضل للوضع فى دولة واسعة جدا وبها مناطق إقليمية لصناعة النشر مثل كندا . ولذلك اعتمد برنامج المكتبة القومية لكندا ، سواء فى مرحلة المشروع التجريبى ، أو فى البرنامج الدائم ، على وجود مراكز موزعة على مناطق النشر الإقليمية واللغوية ، لتقوم بإعداد بيانات (فان) فى تلك المناطق . واحتفظت المكتبة القومية لنفسها ، بدور إدارة وتنسيق البرنامج ، من أجل رفع معيارية بطاقات الفهرسة وتوسيع التغطية .

* * *

وهكذا يتضح من الاستعراض لبرامج (فان) المتعددة اختلاف البناء الادارى بين العمليات المركزية واللامركزية ، والأساس القومى والأساس اللغوى . وتلك التى تتم حيث الاتصالات الجيدة ، والأخرى حيث تكون الخدمات البريدية والهاتفية أقل من المستوى المقبول .

المراجع

1 — Audley, Paul. « Why canadian publishers support Cataloguing In Publication » . - Ontario Library Review, 60 (3), sept. 1976. - P. 164 - 165.

2 - The British Library. CIP : Cataloguing - In - Publication handbook for publishers . - London : The British library, Bibliographic Service Division, 1984. - 15 P. : 30 cm.

3 — The British library. Bibliographic Service Division. « BL to break through hit - rate barrier». Library Association Record, 58 (4) April 1983. - P. 141.

4 — Bryant, Philip. « The use of Cataloguing - In - Publication in United Kingdom Libraries. - Journal of Librarianship, 15 (1), January 1983. - P. 1 -18.

5 — Furuya, Natsuko Y. « Canadian Cataloguing in Publication Pilot Project ». Ontario Library Review (3), Sept 1976.

6 — Green, Stephen. « The Cataloguing - In - Publication project : a background note ». - Vine, 28. - P. 27 - 30.

7 — Guidelines for Cataloguing - In - Publication / Compiled by Dorothy Anderson, for IFLA under Unesco contract. - London : Unesco, 1986. - V, 83 P. : 30 cm.

8 — Library of Congress. Cataloguing in Publication Division. CIP publishers manual. - Washington : Library of Congress, 1984. - 38P. : samples : 24 cm.

9 — Leung, Shirley W. « MARC CIP records and MARC LC records : an evaluation study of their discrepencies ». - Cataloguing and Classification Quarterly, 4 (2), Winter 1983. - P. 27 - 39.

10 — Mendenhall, Katheryn. Final report on a survey of the Cataloging in Publication program to the Library of Congress Cataloging in Publication Division. - Washington : LC, 1982. - 122 in various paging : samples : 28 cm. - Cover title : CIP survey final report.

11 — Scollie, F. Brent . « Canadian Cataloguing In Publication program ». - Ontario Library Review, 60 (3), sept. 1976. -P. 139 - 147.

12 — Seal, Alan; and C.Mary Overton. « A comparison of British Library CIP and CIP revised records » . - Journal of Librarianship, 16 (3), July 1984. - P. 199 - 210.

تقـــاريـــر

نحو نظام وطني للمعلومات : المؤتمر السابع للمعلومات ، الموصل (العراق) ١٤ ـ ١٦ / ١١ ١٩٨٧

محمد حسن كاظم الخفاجي
جامعة بغداد

انعقد فى رحاب جامعة الموصل فى العراق المؤتمر السابع للمعلومات للفتــرة من ١٤ ـ ١٦ / ١١/١٩٨٧ تحت شعــار (نحــو نــظام وطنى للمعلومات) .

اقامت المؤتمر الجمعية العراقية للمكتبات والتوثيق والمعلومات وجامعة الموصل ومؤسسة المعاهـد الفنية ، وقـد رعى المؤتمر الاستـاذ سمير محمـد عبد الوهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى فى الجمهورية العراقية . .

وكان المؤتمر يهدف الى تحقيق ووضع معلومات وطنى (نمو) ولاجل ذلك فقد ناقش المؤتمـر النظم والخـدمات التى تقـدمها مؤسســات المعلومات ، وتحديد الاحتيـاجات من الـطاقة البشـرية والنـظم والمستلزمات المـطلوبة الاخرى لبناء تصور كامل لتأسيس نظام معلومات وطنى (نمو) بعد تبادل الخبرات بشأن الجهود المبذولة عربيا ودوليا فى هذا الميدان .

شارك فى اعمال المؤتمر مائة وخمسون باحثا من المتخصصين فى علوم الاعلام والحاسبات والتوثيق والمكتبات من اثنتا عشر قطرا عربيا هى الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر ، السودان ، لبنان ، الاردن ، اليمن الشمالى ، الامارات ، قطر الكويت ، العراق ، وكذلك خبراء من دول صديقة وممثلون من مؤسسات ومنظمات عربية ودولية .

نوقش فى جلسات المؤتمر التسعة على مدى ثلاثة ايام ثمانية وعشرون بحثا من مجموع (٤٨) بحثا قدمت الى المؤتمر كان من بينها ستة بحوث مقدمة من باحثين من مختلف الاقطار العربية الاخرى .

من اهم فقرات المؤتمر مناقشة ورقة نظام المعلومات الوطنى (نمو) .

ورقة نظام المعلومات الوطنى (نمو)

اعدت لجنة متكونة من الدكتور جاسم محمد جرجيس والدكتور بديع محمود مبارك والاستاذ المساعد نزار محمد على قاسم ومحمد حسن كاظم الخفاجى والدكتور زكى الوردى والدكتور فاضل جواد .

روعى فى تشكيل هذه اللجنة أن يكون اعضاؤها من ذوى اختصاصات متعددة (التوثيق ، المعلومات ، الحاسبات ، التربية والاتصالات) . وقد عرضت على المؤتمر بغية دراستها واقرارها كمشروع وطنى فى غاية الاهمية .

وقد استهلت الورقة بمقدمة عن تحديد مفاهيم المصطلحات الداخلة فى نص الورقة واستعرضت دور المعلومات باعتبارها ثروة وطنية فى تحقيق التنمية الشاملة واكدت ان خدمات المعلومات واجب وطنى يحقق التقدم العلمى ومن ثم الرفاه الاقتصادى ولكى تصل الورقة الى بيان عناصر (نمو) فى العراق وآفاقه المستقبلية لابد ان تستعرض الواقع الحالى للمعلومات من مختلف جوانبه ـ المراكز والمؤسسات ، النظم والاساليب الفنية ـ الخدمات والاجراءات ـ والقوى البشرية ـ التأهيل والتدريب ، ثم عرضت الورقة

تصورها لمصادر ومبررات نظام المعلومات الوطنى والحاجة اليه والضرورة اللازمة له ، ولاجل ان تصل الى نتائج مقبولة عمليا فانها استعرضت تجارب واتجاهات النظم المعينة على الصعيدين العربى والدولى مسترشدة بما توصلت اليه تلك التجارب والنظم .

كما أوضحت الورقة الوظائف التى تتعلق بركائز نظام المعلومات الوطنى (نمو) بما يتعلق باتخاذ القرار ـ خدمات المعلومات ـ المستفيدين ـ العاملين ـ العلاقات والتبادل ـ الكلفة ـ ثم اخيرا استمرارية تطوير النظام .

ولتحقيق انشاء النظام لابد من بيان هيكله التنظيمى الفنى والادارى وارتباط الهيئة المقترحة للنظام بالادارة العليا للدولة فى القطر العراقى مما سيتيح لها المجال المرن فى تنفيذ خططها وسياساتها ومهماته والتى اوضحتها الورقة هذه بـ (٢٦) مهمة واجراءا .

واوضحت الورقة (نمو) التطلعات المستقبلية التى يجب ان تكون عليها خدمات المستفيدين وتوظيف الاجهزة والمعدات الفنية ، وتقديم الاساليب ، النظم والاجراءات الفنية فى مختلف نشاطات وفعاليات التوثيق والمعلومات والمكتبات . . واخيرا تأهيل القوى البشرية وتدريبها ثم التعاون والتنسيق مع المؤسسات العربية والدولية .

وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات منها :

١ ـ اعتماد ورقة العمل (النظام الوطنى للمعلومات) التى قدمتها الجمعية العراقية للمكتبات والتوثيق والمعلومات فى تحقيق وخلق النظام الوطنى للمعلومات فى العراق وتنفيذ ما جاء فيها كأسلوب مبرمج ومتكامل لانشاء النظام .

٢ ـ الافادة الى اقصى حد ممكن من تقنيات المعلومات والاتصالات والحاسبات ومتابعة اخر التطورات فى هذه الحقول وتسخيرها فى خدمة النظام .

٣ - اعتماد التقنيات فى الاجراءات والخدمات فى مختلف الجهات ذات العلاقة كأسلوب لضمان مستوى متقدم فى الخدمة المعلوماتية .

٤ - توفير القوى البشرية المؤهلة التى يحتاج اليها النظام على مختلف المستويات .

٥ - المبادرة بتخصيص جزء مهم من الجهد لاعداد متطلبات التعامل مع المصادر باللغة العربية وتوفيرها للمستفيدين .

٦ - ايلاء العناية الخاصة بتوفير خدمات المعلومات الخاصة بالمعوقين لتمكينهم من اداء دورهم الطبيعى فى بناء المجتمع وتنميته .

٧ - الافادة من الخبرات المتوفرة عن طريق اللقاءات والمؤتمرات المتخصصة والدورات التدريبية ذات العلاقة .

٨ - مناشدة الجهات ذات العلاقة المحلية والعربية الاسراع الى اعداد التقنيات اللازمة لتنظيم مختلف الاجراءات الفنية المتعلقة بالنظام .

وتتوزع موضوعات البحوث المقدمة والتى نوقشت فى المؤتمر على المحاور التالية :

اولا : المحور الاول :

دور مؤسسات المعلومات المختلفة فى النظام الوطنى للمعلومات وكانت البحوث المقدمة فيه هى :

١ - الدكتور ابو بكر محمد الهوش (جامعة الفاتح / ليبيا)
العوامل المشتركة لاقامة النظم الوطنية للمعلومات .

يضم النظام الوطنى للمعلومات جميع هيئات المعلومات ومصادرها والعمليات والانشطة الداخلة ضمن اطار نقل المعلومات ومن متطلبات قيام شبكات المعلومات مسح شامل لمصادر المعلومات وتشجيع استخدامها

والعمل على تقديم تقنيات مقبولة لتساعد فى نقل المعلومات واستخدام التكنولوجيا المتاحة والعمل على الدراسة المستمرة والتقييم لحاجات المكتبات ووضع التشريعات والموارد المالية الضرورية .

٢ ـ الاستاذ عامر ابراهيم قنديلجى (الجامعة المستنصَرية / العراق) نظام المعلومات ودوره فى خدمة المستفيدين .

نظام المعلومات مجموعة العناصر البشرية والالية اللازمة لجمع ومعالجة البيانات لغرض تحويلها الى معلومات تساعد فى اتخاذ القرار ويهدف النظام الى توفير المعلومات وتهيئتها الى المستفيدين بما يقدمه من خدمات الاحاطة الجارية والاجابة على الاستفسارات والبث الانتقائى للمعلومات واعداد الكشافات والمستخلصات والببليوغرافيات .

ويقوم نظام المعلومات على اركان خمسة : منتجوا المعلومات واوعيتها ، القوى البشرية ، المراكز التى يعملون فيها واخيرا المستفيدون من باحثين ومتخذى قرار وفنيين وقراء وطلبة .

٣ ـ الاستاذ عبيدلى يوسف عبيدلى (رئيس تحرير مجلة الفهرست / لبنان) ـ الدوريات فى النظام الوطنى للمعلومات .

تحتل الدوريات مكانة فى النظام ، وتفقد الدوريات نسبة عالية من دورها كمصدر اساسى من مصادر المعلومات اذا لم يتوفر لها نظام معلومات كفؤ وفعال ومرن فى آن واحد ، والذى بوسعه ان يقوم بدور الوسيط المؤثر لنقل المعلومات ، وهذا يتطلب تحديد المعايير وتقييس الانظمة واختيار الادوات والانفاق على الاجهزة والمعدات والبرامج ورسم الاطار العام للخدمات ومن خلال ذلك ستتحدد معالم العلاقة بين الدوريات كمصدر اساسى للمعلومات والنظام الوطنى للمعلومات .

٤ ـ الدكتور منصف الفخفاخ (الارشيف الوطنى / تونس) ـ دور الارشيف فى النظام الوطنى للمعلومات .

ارتبط تحديد مجال الاشيف بمنظور شمولى يعتبره كل الوثائق ويؤدى فوائد

اقتصادية واجتماعية وعلمية واخرى فى التنمية الثقافية الذاتية والوطنية . وهناك عدة مجالات للتعاون مع بقية مصالح المعلومات ضمن سياسة شاملة للنظام الوطنى للمعلومات اهمها : صيانة الوثائق ، بث واستخدام المعلومات والتكوين النظرى والتطبيقى والوسائل التقنية المعتمدة فى مجال المعلومات وتبادل التجارب والخبرات .

ثانيا ـ المحور الثانى :

النظم والاساليب الفنية والتوحيد القياسى وتخطيط حاجات المستفيدين . .

وكان عدد البحوث المقدمة فى هذا المحور سبعة بحوث هى :

١ ـ الاستاذ نزار محمد على قاسم وايمان فاضل السامرائى (الجامعة المستنصرية / العراق) ـ نظام المعلومات الوثائقية ، تجربة المركز الوطنى للوثائق (دار الكتب والوثائق فى العراق) .

دراسة وتفحص لموجودات دار الكتب والوثائق وطبيعتها وتصميم نظام معلومات خاص بتلك الوثائق الموجودة فى الدار فيما يتعلق بالنظام الفرعى للتصنيف والفهرسة الوصفية والموضوعية والتغييرات المعدة فى صياغة المداخل الرئيسية ، وفى حقول بيانات التوثيق والملاحظات والمتابعة واخيرا الاستخدام الفعلى فى التصوير المصغر وتهيئة المعلومات لادخالها فى الحاسبة الالية .

٢ ـ الدكتور احمد عبد الله الحسو وعبد الواحد سعدى الرمضانى (جامعة الموصل / العراق) ـ مكننة المكتبات الجامعية واشكالية الادبيات المدونة باللغة العربية .

الدعوة الى مكننة المكتبات مسألة يجمع على ضرورتها المعنيون بشئون المعلومات . ان مكتباتنا تنشأ عاجزة عن تقديم خدمات ببليوغرافية وخدمات استخلاص متكاملة فيما يتعلق بما هو مدون باللغة العربية ،

والباحثون فى العلوم البحتة مضُطرون للاعتماد على البيليوغرافيات المدونة بلغات اجنبية ، كما انه ليس هناك حصر للمؤلفات والبحوث التى صدرت باللغة العربية الا من بعض الجهود للسيطرة على النتاج الفكرى العربى او على الاقل العراقى .

٣ ـ الباحثة عقيلة مصطفى الاتروشى وثامرة خالد الخشاب (المعهد الفنى / العراق) ـ التقييس واثره فى دعم النظام الوطنى للمعلومات .

التقييس صياغة وتطبيق مجموعة من القواعد والاشتراكات لتنظيم وتوجيه نشاط معين من اجل تحقيق الفائدة لجميع الاطراف المعنية وينهج البحث وصفيا لتصميم نظام للمعلومات مستعينا بالحاسبة الالكترونية .

٤ ـ الاستاذ رشيد عبد الشهيد الزبيدى (منظمة الطاقة الذرية / العراق) خطة تطبيق نظام ادارة البيانات .

بدأت انظمة معالجة البيانات الالية بوضع حل توفيقى ما بين قابلية المعالجة والاستخدام الصحيح للبيانات .

ومن اجل دعم هذا المدخل الجديد والموجه نحو البيانات برزت فكرة هيكل بنك المعلومات .

فبنك المعلومات عبارة عن مجموعة من البيانات المترابطة فيما بينها ، والمخزونة بشكل موحد مع فائض مسيطر عليه ، ولاجل خدمة تطبيق واحد أو أكثر بالطريقة المثلى بحيث تكون هذه البيانات مخزونة بطريقة مستقلة غير معتمدة على البرامج التى تستخدمها .

٥ ـ الاستاذ حمد حسن الفرحان النعيمى (وزارة الاعلام / قطر) وسائل واساليب التوثيق العلمى فى قطر .

ادخلت قطر التوثيق العلمى فى بعض اداراتها وزودتها بما تحتاجه من اجهزة ميكروفلمية واجهزة حاسبة الكترونية ، وحاولت بعض المؤسسات عمل بنك معلومات خاص لها فى مجال اختصاصها ، ويطمح المسئولون

بادارة الثقافة والفنون بوزارة الاعلام الى انشاء شعبة هدفها توثيق مطبوعاتها وما تقتنيه من كتب ودوريات .

٦ ـ الاستاذ ضياء محمد هاشم (منظمة الطاقة الذرية / العراق)
متجهات عملية فى تنفيذ خدمات المعلومات .

استعراض للخطوط العملية لتنفيذ خدمات جمع واختبار ومعالجة ثم نشر وبث المعلومات باعتماد النظم الممكنة بشكل تعاونى على الصعيد القطرى ، كما استعرضت المصادر المتاحة وطنيا : الخبرات ، المصادر المالية والبشرية .

اقترحت الدراسة نموذجا فى التنظيم والتخطيط لهذا العمل ثم كيفية التنفيذ واشير لبعض اولويات التنفيذ تبعا للمصادر المتاحة قطريا والاعتماد الاقل على الخبرات العربية والاجنبية معتمدة نظم المعلومات الببليوغرافية فى تنفيذ نظم المعلومات الاخرى .

٧ ـ الاستاذ خليل محمد ابراهيم (وزارة التربية / العراق)
اعلام المكفوفين والمعوقين فى العراق .

توشك مصادر اعلام المكفوفين ان تكون معدومة فى البلاد العربية وتعتبر المطبوعات والنشرات الخاصة بالمكفوفين من الوسائل البارزة لتحقيق اشباع مستمر لمختلف احتياجات الكفيف الا انها لا تزال ضئيلة جدا ، وعلى المؤسسات المعنية ان تدرك احتياجات الاشخاص المكفوفين للحصول على المعلومات وتوسيع خدمات الاعارة وانتاج مطبوعات برايل ووضع نظام تبادل خاص اضافة الى استخدام الوسائل السمعية والبصرية الاخرى فى تحقيق حق البصير فى الحصول على المعلومات .

ثالثا : اما المحور الثالث :

فكان عن تخطيط مراكز المعلومات والمستلزمات البشرية والفنية والتشريعات اللازمة لاقامة نظام وطنى للمعلومات . .

ويضم هذا المحور خمسة بحوث هى :

١ ـ الاستاذ احمد خالد (مؤسسة الاهرام / مصر) ـ اعداد العنصر البشرى للشبكة القومية للمعلومات فى مصر .

يعتبر اعداد العنصر البشرى أحد الانشطة الرئيسية لمشروع الشبكة القومية للمعلومات فى مصر والذى تقوم بتنفيذه اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ويهدف الى توفير المعرفة وقنوات الاتصال للمساعدة والمساهمة فى حل المشكلات ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد . .

وقد اعتمد المشروع خطة لاعداد الكوادر المؤهلة اللازمة . . وتنقسم برامج التدريب الى أربعة أقسام هى :

١ـ تدريب داخل الشبكة :

ويقوم به الأعضاء العاملون فى الشبكة والمستشارون المعاونون .

٢ـ البرنامج القومى للتدريب :

وهو برنامج استغرق مدة عامين من البرامج المكثفة لكل من الادارة العليا والكوادر التخصصية والكوادر الداعمة فى مجالات المعلومات والحاسبات الآلية .

٣ـ التدريب بالخارج .

٤ـ التدريب اثناء العمل .

٢ ـ الدكتورة مبروكة عمر محيريق (جامعة الفاتح / ليبيا) النظم الوطنية للمعلومات واعداد متطلباتها من الكوادر البشرية فى الوطن العربى .

الحاجة الى التأهيل واعادة النظر فى مناهج التعليم الخاصة بالمعلومات والتوثيق مستمرة ومتطورة بسبب اتصالها وارتباطها بجميع مراحل الحياة .

فلابد من ايجاد وتطوير كتب منهجية والافادة التامة من كل المصادر العلمية لاثراء وتوسيع الخبرات وهذا يتطلب اضافة لذلك تغير فى مناهج التدريس وزيادة نسبة المقررات التدريسية الخاصة بالمعلومات فى مناهج اقسام المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى .

٣ ـ الباحثة نجلة كامل ابراهيم (جامعة بغداد / العراق) تطبيق المركزية ودورها فى النظام الوطنى للمعلومات .

يتناول البحث مدى امكانية تطبيق نظام مركزى للعمليات الاساسية فى مكتبات الكليات والمراكز التابعة لجامعة بغداد ، وبيان مردودات النظام المركزى ، كما يعالج نقاط الضعف محاولا ايجاد الحلول المناسبة ، ويقترح اعتبار المكتبة المركزية لجامعة بغداد ان تكون المقر الاستشارى لهذا النظام لتنفيذ متطلبات المكتبات موضوع البحث .

٤ ـ الاستاذ ظافر عبد القادر وماركريت باركيف (جامعة بغداد / العراق) نظام الاسترجاع الآلى للمعلومات الطبية : أهمية استخدامه وسبل الافادة منه فى العراق .

التعريف بنظام الاسترجاع للمعلومات الطبية والتطور التاريخى له والخدمات الرئيسية التى يقدمها للمستفيدين منه فى القطاع الطبى وقواعد المعلومات المكونة له والتغطية الموضوعية لكل منها وامكانية الافادة منه فى العراق .

٥ ـ الاستاذ محمد حسن كاظم الخفاجى ونادية خضير ومنتهى عبد الكريم (الاتحاد النسائى العربى العام ـ مركز معلومات المرأة / العراق) . دور وظيفة مركز معلومات المرأة فى النظام الوطنى للمعلومات .

أصبح مركز معلومات المرأة رغم قصر الفترة التى مرت على تأسيسه مستودعا نشطا للمعلومات وتجمعت عنده البدايات الأساسية لتكوين ثروة

معلوماتية من داخل القطر وبقية الاقطار العربية ويمثل المركز نشاطا وحيدا وجديدا فى الوطن العربى من حيث التخصص الموضوعى ويمكن ان يسهم المركز فى نظام المعلومات الوطنى (نمو) من خلال ما انجزه من تقنيات خاصة به وفهارس وببليوجرافيات وما سينجزه من نظم مكنز خاص بموضوعات المرأة ليأخذ دوره فى التوحيد القياسى للاجراءات الفنية وفى بناء قواعد البيانات التى تهم المرأة العربية ونشاطاتها المختلفة كجزء من النظام الوطنى للمعلومات .

رابعا : اما المحور الرابع والأخير :

فكان عن دور الاتصالات وتقنيات المعلومات فى النظام الوطنى للمعلومات ، وبلغ عدد بحوث هذا المحور اثنا عشر بحثا هى :

١ ـ الاستاذ محمود صالح اسماعيل (جامعة الموصل / العراق) ـ دور التقنيات الحديثة فى الشبكات الوطنية للمعلومات .

الشبكة الوطنية للمعلومات عبارة عن تسهيلات ووسائل الاتصال بين المكتبات ومراكز التوثيق ، والشبكة ستوفر تسهيلات الاتصالات بين المحطات الطرفية التى تمكن المكتبة او المركز من ادارة العمليات ونقل المعلومات ويتطلب انشاء شبكات قطرية أو قومية والتعرف على هذه التقنيات والوسائل الحديثة واستخداماتها .

٢ ـ الاستاذ مكرم أنور مراد الشيخ (معهد التكنولوجيا / العراق) بناء نظم المعلومات الخرائطية والجغرافية .

لقد دخلت الحاسبات الالكترونية كعنصر اساسى فى العديد من الفعاليات ، أن أية عملية للمشاريع التى تعتمد اساسا على استثمار أراضى أو تمويل استخدامات الأراضى ستحتاج الى خرائط لمواقع هذه المشاريع وهنا تبرز أهمية نظم المعلومات الخرائطية والجغرافية التى تخزن فى الحاسبة باحداثياتها الجغرافية بهيئة طبقات . .

٣ ـ الاستاذ زركار نابي جيادوك وفـائق صبيح عبـد الرزاق (مجلس البحث العلمى / العراق) ـ انظمـة ببليوجـرافية ممكننـة لتقييس اعمال المكتبات فى القطر .

تنفيذ خمسة انظمة لمكننة أعمال المكتبة بموجب المواصفات المعتمدة دوليا فى اختيار البيانات الواصفة لكل نوع من المواد المكتبية لخزنها ومن ثم تسجيل عملية استرجاعها ، وتعتمد على الاستخدام المباشر عن طريق الطرفيات وكذلك تعميم انظمة خاصة مساندة لعمل الانظمة الخمسة اعلاه وذلك لتدقيق البيانات الداخلة وملفات الاسترجاع السريع .

٤ ـ الدكتور فاضل جواد كاظم ود . مهند محمد صالح (مجلس البحث العلمى / العراق) ـ أهمية ادخال الحاسبات فى معالجة المعلومات وتجربة مجلس البحث العلمى فى هذا المجال .

التطور الكبير فى حجم النتاج الفكرى يحتم استخدام التكنولوجيا الحديثة بالشكل الذى يضمن توفير المعلومات بدقة وسرعة وتم استعراض بعض نظم المعلومات المستخدمة فى عملية مكننة المعلومات وأهم المشكلات التى تواجهها ، ومن ثم عرض تجربة مجلس البحث العلمى فى العراق فى مجال استخدام الحاسبة فى خزن واسترجاع المعلومات .

٥ ـ الاستاذ علاء الدين يوسف العمرى ونبيل خليل عمر (جـامعة الموصل / العراق) ـ نحو شبكة معلومات عراقية على غرار الشبكة الرقمية المتكاملة للمعلومات

اتخـاذ الاجراءات الكفيلة لتكـوين شبكـة معلومـات وطنيـة بـاسـرع وقت ممكن ممـا ستوفـر الكثير من الخـدمات ذات الأهميـة البالغـة من النواحى الاقتصادية والثقافية والعلمية وتطويـر الشبكة الهـاتفية الحـالية فى القـطر العراقى وتحويلها الى شبكة على غرار الشبكة الرقمية المتكاملة للمعلومات .

٦ ـ الاستاذ معن محمد شاكر وثامرة خالد الخشاب (المعهد الفنى الموصل / العراق) ـ قاعدة معلومات مصممة على حاسب منضدى .

نظام متكامل لقاعدة معلومات معتمدا على الحاسب الشخصى ويضم النظام ملفات متعددة لتوفير المتغيرات المتعلقة بالمعلومات الخاصة عن الأفراد .

٧ ـ الاستاذ بسام على مصطفى (جامعة الموصل / العراق) قواعد البيانات (المعلومات) فى خدمة المكتبات .

تصميم برنامج متكامل لخزن واسترجاع المعلومات لأغراض تنفيذ نشاطات وفعاليات المكتبة وفيه برامج فرعية تؤدى الوظائف المطلوبة .

٨ ـ الدكتور سهيل سعد الله وعامرة حقى اسماعيل (جامعة بغداد / العراق) ادخال أنظمة المعلومات المبنية على الحاسبات الالكترونية فى الجامعات العراقية .

تصميم نظام معلومات للمكتبات الجامعية العراقية وربطها بشبكة اتصالات تحقق تبادل المعلومات واستخدام المحطات الطرفية لمناولة المعلومات وادخالها .

٩ ـ الاستاذ عبد الأمير عباس (معهد النفط العربى / العراق) خزن واسترجاع بحوث التدريب بالتكامل بين التصوير المصغر وقاعدة ببليوجرافية : تجربة معهد النفط العربى (أوابك) .

تصميم نظام معلومات يعتمد الميكروفيش فى خزن المعلومات واستخدام الحاسبة الالكترونية فى استرجاع هذه المعلومات .

١٠ ـ الدكتور محمد ناجى الجوهر والاستاذ عامر ابراهيم قنديلجى (الجامعة المستنصرية / العراق) قاعدة بيانات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

مع تنامى عمل المركز برزت الحاجة الى البيانات المبوبة والمصنفة ، والى تأمين الخدمات الببليوجرافية والكشافات ، وقد أدى ذلك إلى التفكير بإيجاد حلول مناسبة بتأسيس قاعدة معلومات تعتمد الحاسبة لانجازها .

١١ ـ الاستاذ محمد حسن كاظم الخفاجى (جامعة بغداد / العراق) استخدام شبكة حاسبات شخصية لاعداد الببليوغرافية الوطنية العراقية .

من الخدمات الاساسية التى يهدف إليها النظام الوطنى للمعلومات اعداد ببليوغرافية وطنية وليس هناك حصر كامل لمؤلفات العراقيين والتى تنتشر فى عدة مكتبات مختلفة ، ولما كانت الحاسبات الشخصية قد استخدمت مؤخرا كمحطات طرفية لشبكة معلومات ، فانه يمكن توظيف هذه الحاسبات لرخص ثمنها ومحلية انتاجها فى اعداد هذه الببليوغرافية .

١٢ ـ الباحثة وفاء دفع الله مصطفى (مؤسسة التعدين السودانية) دور الاتصالات وتقنيات المعلومات فى النظام الوطنى للمعلومات .

تعتبر وسائل الاتصالات وتقنيات المعلومات الحديثة العمود الفقرى للنظام الوطنى للمعلومات . فهناك كميات من المعلومات التى قد تؤدى بطأ أو استحالة تبادلها الى بطأ تخطيط وتنفيذ كثير من المشاريع .

وحيث ان النظام الوطنى يسهم اسهاما كبيرا فى التنمية وكثيرا ما يتأثر بوسائل الاتصالات وتقنيات المعلومات الموجودة به ، فان قيامه على أسس صحيحة وبالتقنيات الحديثة يؤدى الى التقدم .

عروض رسائل

دراسة ببليومترية لخصائص الانتاج الفكرى المصرى فى دوريات العلوم البحتة *

زينب محمد محمد محفوظ

تقديم

تزايد الإهتمام فى الآونة الأخيرة بقضية المعلومات انتاجاً وبثاً وانتقاءً ، وتبعـا لذلـك فقد أضحى من الضـرورة تقديم دراسـات للنظام الـوطنى للمعلومات تعالج قضايا انتاج المعلومات ونشرها وتجميع مصادرها وتيسير سبل الإفادة منها .

ومن هذا المنطلق تتناول الدراسة أحد القطاعات الأساسية فى النظام الوطنى للمعلومات وهو الجانب المتصل بانتاج المعلومات وبث المعلومات فى قطاع العلوم البحتة وذلك بغية التعرف على ظروف المجتمع المصرى كمجتمع منتج للمعلومات .

---

* زينب محمد محمد محفوظ . دراسة ببليومترية لخصائص الانتاج الفكرى المصرى فى دوريات العلوم البحتة . القاهرة ، ١٩٨٨ . ـ ص ٣٧٧
رسالة (ماجستير) ـ جامعة القاهرة . كلية الآداب . قسم المكتبات والوثائق .

وإدراكا لمدى النقص لمثل هذه الدراسات فى كل قطاعات العلوم ومدى أهميتها فى التخطيط لخدمات المعلومات ، بالاضافة إلى أن هذه الدراسات هى القاعدة الأساسية لتأسيس شبكات المعلومات ، لذا كان التفكير فى هذه الدراسة التى تهدف إلى :

١ ـ دراسة المجتمع المصرى كمجتمع منتج للمعلومات فى العلوم البحتة .
٢ ـ مدى قدرة منافذ النشر على استيعاب الانتاج الفكرى المصرى ، وتقديمه إلى الوسط العلمى فى الوقت المناسب وبالشكل المناسب .
٣ ـ خصائص الوسط العلمى لكل مجال من حيث مكوناته ونمط تفاعله ومدى تضافر جهوده
٤ ـ العوامل التى تتحكم فى انماط التأليف .
٥ ـ مدى استثمار المجتمع العلمى المصرى لمصادر المعلومات المتاحة وخاصة البحوث العلمية المنشورة .
٦ ـ القاء الضوء على سمات وخصائص الانتاج الفكرى المصرى فى مجال العلوم البحتة .

وقد اتخذت الدراسة من الأساليب والمقاييس الببليومترية منهاجاً لتحقيق أهداف الدراسة .

وقد وضح منذ البداية أهمية الاقتصار على دراسة الدوريات المصرية فقط دون سواها ، تركيزاً للجهود وتشجيعاً للباحثين على الاقدام على دراسة الدوريات المصرية دراسة ببليومترية فى قطاعات العلوم المختلفة خاصة واننا نفتقد مثل هذه الدراسات .

وتشمل الدراسة مجال العلوم البحتة بتخصصاتها الثمانية وتتضمن الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والرياضيات والفلك والحشرات والنبات والحيوان ، وذلك للانتاج الفكرى المنشور فى دوريات العلوم البحتة المصرية

شريطة أن يكون الانتاج المنشور موجهاً للمتخصصين فى المجال ، وغطت الدراسة فترتين ، تغطى كل منها ست سنوات وهى أقصى فترة يمكن أن تقوم عليها الدراسة الببليوجرافية ، وتم اختيار الفترتين بناء على دراسة نمو الدوريات فى المجـال ، وغطت الفتـرة الأولى من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ ، والفترة الثانية من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ .

عرض:

بالاضافة إلى المقدمة وتسع ملاحق وستة وأربعون قائمة وأهم النتائج ، وقائمة المصادر ، تنقسم الرسـالة إلى أربعـة فصول نعـرضها عـلى النحو التالى :

١ ـ يشتمل الفصل الأول على منهج الحصـر الذى أمكن عن طـريقه حصر الدوريات التى قامت عليها الدراسة ، وذلك لغياب وضعف الأدوات الببليوجرافية التى تحصر تلك الدوريات سواء كانت أدوات متخصصة أو غير متخصصة حديثة أو تفتقد الحداثة . بل لقد وجدت الكاتبة ضرورة تقديم حصـر شامـل لدوريـات العلوم البحتـة والتـطبيقيـة فى مصـر ، ومن ثم فقـد أمكن تقـديم حصر لـدوريات العلوم البحتـة والتطبيقيـة وتقـديم حصـر أكـثر تفصيـلا لدوريـات العلوم البحتة ، مـع شـرح لمصـادر الحصـر ومنهجـه ونتائجه ، وقـد بلغ عدد الـدوريات الصـادرة فى مصر فى العلوم البحتـة والتطبيقية ٢٥٩ (مائتان وتسعة وخمسين) دورية متخصصة وعامة ، وبلغ عدد الدوريات الموجهة للقارىء العام ٩٩ (تسعة وتسعين) دورية منها ٤ (أربع) دوريات فقط فى العلوم البحتة . وبلغ اجمالى الدوريات التى تهتم بنشر البحوث المتخصصة فى مجال العلوم البحتة والتطبيقيـة ١٦٠ (مائـة وستين) دورية منها ٣٦ (ستة وثلاثون) دورية فى العلوم البحتة وقد قامت الدراسة على هذا العدد الأخير ، وتم تحديد الفترات الزمنية لدراسة تلك الدوريات وتناول الفصل عرض معايير حصر المقالات ومشكلاته .

٣ ـ كان من الطبيعى قبل تقديم الدراسة البيليومترية ، وبعد حصر الدوريات التى قامت عليها الدراسة أن يقدم الفصل الثانى الدوريات المصرية فى مجال العلوم البحتة : نشأتها وتطورها وذلك بتقديم نبذة مختصرة عن نشأة النشر العلمى فى مصر ممثلا فى الدوريات العلمية ، ثم يتطرق إلى نشأة دوريات العلوم البحتة فى مصر بداية من أول دورية علمية متخصصة ظهرت فى مصر سنة ١٨٨٩ وحتى الآن . مع مقارنة بنشأة الدورية فى أوربا منذ بداية صدور أول دورية صدرت فى الخامس من يناير سنة ١٦٦٥ بفرنسا . وتناولت الدراسة نمو الدوريات المصرية فى العلوم البحتة بدراسة كل من : ميلاد الدورية ، وفاة الدورية ، عمر الدورية ، وقد ارتبط عمر الدورية بمولدها فقط حيث أنه لم تتوقف أى دورية عن الصدور ـ الا لفترة زمنية قصيرة ـ تعاد بعدها إلى الصدور ويرجع ذلك إلى نشوء معظم الدوريات فى كنف الجمعيات العلمية والجامعات التى من أهم أهدافها إصدار دورية علمية تعكس نشاط باحثيها ونشر انتاجهم الفكرى . وتقدم الدراسة حجم دوريات العلوم البحتة المتخصصة بالنسبة لدوريات العلوم البحتة والتطبيقية غير المتخصصة حيث بلغ ٣٦,٣٦٪ ويستعرض الفصل الهيئات المصدرة للدوريات وتستأثر الجمعيات العلمية بأعلى نسبة حيث بلغ نسبة ما تصدره من دوريات ٥٠٪ وتأتى الجامعات بنسبة ٣٠,٥٪ .

وتتناول الدراسة دوريات العلوم البحتة المتخصصة والصادرة فى مصر من حيث عنوان الدورية ـ الجهة المصدرة ـ الجهة الناشرة ـ التردد ـ بداية الصدور ـ التحكيم ـ سرعة النشر ـ التخصص الموضوعى ـ متوسط الانتاجية ـ متوسط عدد الاستشهادات المرجعية ـ لغات النشر المسموح بها ـ النسبة المئوية للمقالات الخالية من الاستشهادات المرجعية ـ النسبة المئوية للمقالات غير المجازة سنويا .

بالاضافة إلى سياسة التحرير لكل فئة من فئات الإصدار ، وما يتعلق بها من ميزانية ، ويعرض الفصل مشكلات نشر الدوريات العلمية فى مصر

بداية من المشكلات التى تتعلق بكُتاب المقالات ومروراً بالمشكلات التى تتعلق بالمحكمين والطباعة حتى الميزانية ، وقدمت الدراسة عدة اقتراحات تسهم فى معالجة معوقات نشر الدوريات العلمية . والقضية مازالت قائمة وتحتاج إلى معالجة أكثر عمقا وشمولاً بدراسة أكاديمية مستقلة . أما فيما يتعلق بانتاجية الدوريات فقد تم احتسابها للفترتين ، وقد غطت الفترة الأولى انتاجية ثلاث عشرة دورية ، وغطت الفترة الثانية انتاجية ثلاثة وعشرين دورية ، ونتج عن تحليل الدوريات للفترة الأولى ١٠٢١ (ألف وواحد وعشرون) مقالة ، وعن الفترة الثانية ٢٥٩٢ (ألفان وخمسمائة واثنين وتسعون) مقالة بزيادة قدرها ١٥٣,٨٪ وذلك نتيجة حتمية لزيادة ونمو الدوريات فى العلوم البحتة فى الفترة الثانية التى بلغت نسبتها ٤٣,٤٪ وأيضا لزيادة عدد مرات الصدور لبعض الدوريات . وقد قدمت الدراسة النسب المئوية لانتاجية كل تخصص من تخصصات العلوم البحتة على حدة .

وكشفت الدراسة عن أن المجتمع المصرى مجتمع منتج للمعلومات فى مجال العلوم البحتة وزيادة انتاجيته بالرغم من صعوبات النشر . وقد تأثر نشر الدورية بالميزانية التى تحكمت فى فترة تردد الدورية ، بالاضافة إلى المشاكل الأخرى المتعلقة بالطباعة والتحكيم وسرعة النشر .

وتأثر متوسط الانتاجية السنوية لكل من الدورية والمجال بقلة منافذ النشر ، حيث بلغ عدد الدوريات فى مجال العلوم البحتة ستة وثلاثين دورية فقط فى حين بلغ عدد الحاصلين على الماجستير والدكتوراة فى المجال والذين يتوقع لهم أن ينشروا مقالات ٢٩٢٣ (ألفين وتسعمائة وثلاثة وعشرين) باحث كما هو مثبت فى دليل الأفراد العلميين لسنة ١٩٧٦ . وكشفت الدراسة عن ضرورة لا مناص منها وهى ضبط هذا الانتاج واستخلاصه وتقديمه إلى المجتمع العلمى .

٣ ـ يقدم الفصل الثالث من الرسالة دراسة عن انماط التأليف فى دوريات العلوم البحتة المصرية بتناول فئات المسهمين ثم الانتقال إلى

المستوى العلمى لهؤلاء المسهمين ، وقد اثبتت الدراسة أنه فيما يتعلق بالمنتجين للبحوث فإن نسبة الحاصلين على الدكتوراه كانت أعلى بكثير من هؤلاء الحاصلين على درجة علمية أقل من الدكتوراة وذلك لسببين أولهما أن هؤلاء الباحثين يعملون فى الجامعات ومراكز البحوث ، ولا يسمح باستمرار العمل فيهما إلا بالحصول على درجة الدكتوراه وثانيهما أن مؤهل الدكتوراه لا يدل على أن حاملة يعتبر نفسه فى عداد الباحثين العلميين ، وانما لانه يحظى باعتراف اقرانه وزملائه بهذه الحقيقة .

وقد أمكن تقدير كم الانتاج الفكرى المصرى فى مجال العلوم البحتة على المستوى الوطنى ، وقد أملت طبيعة البيانات المتوافرة نتيجة للجهد والأمانة العلمية أنسب الأساليب الإحصائية لتقديره ، وقد قسم الانتاج تبعا لتخصصات العلوم البحتة موزعاً على المؤلفين المسهمين فى كل تخصص ، وباستخدام توزيع برادفورد ـ زيف طبقا لطريقة بروكس البيانية أمكن تحديد مؤلفى القمة فى كل مجال ونسبتهم المئوية وقد اثبتت الدراسة وجود نمو واطراد واستمرارية فى انتاجية الباحثين مما يؤكد وجودهم فى المجال كباحثين نشيطين .

وكشفت الدراسة عن أن انتاج البحوث يتبع توزيعا أبعد ما يكون عن التوازن ، حيث يسهم قلة من الباحثين بعدد كبير نسبياً من البحوث .

وتنتقل الدراسة إلى تضافر الجهد العلمى فى مصر وقياسه باستخدام أحد الأساليب الببليومترية وهى مدى التأليف المشترك فى الانتاج الفكرى فى تخصصات العلوم البحتة . ويمكن لمدى التأليف المشترك ـ وإن كان يتوقف على عدد من العوامل كطبيعة المجال وانماط الاتصال فيه ، ومناهج البحث ، ومدى الحاجة إلى الأجهزة والأدوات الحديثة المستخدمة فى التجارب ـ رغم كل ذلك ، فإنه يمكن أن يكون دليلا قاطعاً على وجود بحث علمى يعتمد على الجهود التعاونية وفرق البحث المنظمة ، وتواكب

نتائج الدراسة الاتجاه العام لنمط التأليف السائد فى العالم الآن والذى يقل فيه التأليف الفردى بصورة متزايدة باستثناء علم الرياضة . وتثبت لنا الدراسة وجود اتجاه مطرد نحو تزايد الجهود التعاونية فى جميع تخصصات العلوم باستثناء علم الرياضة وعلم الفلك الرصدى وفى نفس الوقت فإن معدل تزايد التأليف المشترك يختلف اختلافاً بينا من مجال لآخر ومن فترة زمنية لأخرى . وبلغت نسبة التأليف المشترك فى مجال العلوم البحتة ككل فى الفترة الأولى ٦٠,١٪ ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٧٦,١٪ مما يدل على زيادة الجهود التعاونية وتجمع الباحثون فى ظل عدد قليل من مراكز البحوث والمعاهد العلمية .

وينتهى الفصل بعدد الدوريات التى ينشر بها المؤلف وقد أثر قلة عدد الدوريات فى التخصصات المختلفة للعلوم البحتة على تشتت نشر المقالات فى الدوريات ، فانخفضت نسبة المؤلفين الذين ينشرون فى أكثر من دورية .

٤ ـ يعتمد الفصل الرابع والأخير على تحليل الاشارات الوراقية (الببليوجرافية) الخاصة بالانتاج الفكرى فى دوريات العلوم البحتة الصادرة فى مصر لفترتى الدراسة ، وقد ألقت الدراسة الضوء على بعض الخصائص البنيانية للانتاج الفكرى فى المجال وتناولت الدراسة نوعية الأوعية المستشهد بها فى التخصصات المختلفة للعلوم البحتة ، وقد تعددت الأوعية المستشهد بها فى مجال العلوم البحتة ، من كتب ودوريات ورسائل جامعية ، ومؤتمرات وتقارير البحوث ، والاتصالات الشخصية بالاضافة إلى نوعية الاستشهاد بالمقالات والكتب والدوريات قيد الطبع وأيضا الخرائط بالنسبة للجيولوجيا ، ونجد من دراسة الأوعية المستشهد بها أن مجال كعلم الرياضة تنعدم فيه فئة الاتصالات الشخصية ، وذلك لطبيعة البحث فى هذا المجال الذى يحتاج إلى ابداع فردى ونجد أن نسبة الاستشهاد بالاتصالات الشخصية فى كل من الكيمياء والجيولوجيا والحيوان والنبات والحشرات ، توجد بنسب ضئيلة ، وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن سبل

الاتصال غير الرسمية بين الباحثين موجودة ولكن بين فئة قليلة من الباحثين ، وتقترب النسب المئوية لنتائج الدراسة من النسبة العالمية التى سبق أن قدمت من قبل كما فى دراسة براون .

وتقدم الدراسة مقاييس التعطل التى تستخدم فى الدراسات الببليومترية لدراسة مدى تقادم أو تناقص الاستشهاد بالوثائق زمنيا . وتم تحقيق ذلك بمقياسين هما : فترة نصف العمر ، مفعول الفورية وذلك بعد إعداد الجداول والبيانات اللازمة لايجادهما . وقد جاءت نتائج فترة نصف العمر فى بعض التخصصات تساير النتائج العالمية وجاءت فى البعض الآخر بعيدة كل البعد عن تلك النسب كما فى علم الفيزياء .

أما مفعول الفورية فإن نتائجه فى الدراسة قد انخفضت عن الأرقام القياسية التى سبق أن حددها برايس ، وقد عولت الكاتبة النتائج لاسباب اجتماعية سياسية وخاصة فى الفترة الثانية من الدراسة التى بدا واضحا فيها تأثير الحرب على نتائجها بداية من حرب ١٩٦٧ ثم حرب الاستنزاف من ١٩٦٨ حتى ١٩٧١ ثم حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث وضح تأثير الحرب فى مدى تقادم الانتاج الفكرى المستشهد به نتيجة قلة الامكانيات الموجهة للشراء ، سواء كانت دوريات علمية أو تجهيزات معملية ودراسية ، ذلك بالاضافة إلى سرعة نشر المقالة والفترة الزمنية التى تستغرقها المقالة فى المطبعة حتى تنشر والتى تناولتها الدراسة فى الفصل الثانى منها .

وتنتقل الدراسة إلى الاستشهاد المرجعى الذاتى وذلك بتناول كل من الاستشهاد المرجعى الذاتى للمؤلف والاستشهاد المرجعى الذاتى للدورية ومن خلال الدراسة أمكن اثبات أن هناك علاقة طردية ما بين انتاجية المؤلف ونسبة الاستشهاد المرجعى الذاتى بتلك المقالات ويدل وجود الاستشهاد المرجعى الذاتى للمؤلف على حقيقة هامة وهى أن المؤلف لا يغير موضوع بحثه أو اتجاه العلمى بسهولة .

أما الاستشهاد المرجعى الذاتى للدوريات فقد انخفضت نسبته فى

الدراسة فيما عدا علم الحشرات حيث قاربت النسبة المئوية ، النسب العالمية ، بل وتفوقت عليها فى الفترة الثانية من الدراسة ، ويعتبر استشهاد الدورية بنفسها بكثافة دليلا على وجود رصيد ضخم من المقالات التى نشرت فعلا ، أى أنه قد توفر لهذه الدورية قدر هائل من المواد المتاحة للاستشهاد ، وتعنى أيضا تمتع الدورية بمكانة مرموقة فى مجالها .

وتعتبر القوائم الطبقية من أهم نتائج تحليل الاستشهادات المرجعية التى تمثل الحاجة الفعلية للباحثين فى التخصص الذى أجرى له التحليل ، وفى الدراسة أمكن تعرف احتياجات الباحثين المصريين من الدوريات الرئيسية كل فى تخصصه فى مجال العلوم البحتة ، وبهذه القوائم يمكن أيضا توجيه سياسة تزويد الدوريات ، وذلك بمضاهاة القوائم الناتجة من التحليل بقوائم الدوريات التى تشترك فيها المكتبات المتخصصة كل فى مجاله ، ثم اتخاذ القرار بشأن الاستمرار فى الاشتراك بهذه الدوريات أو الاشتراك فى الدوريات التى ظهرت فى القوائم الطبقية والمكتبة لم تشترك فيها . وقد أمكن أيضا تحديد دوريات اللب فى كل تخصص باستخدام توزيع برادفورد ـ زيف وذلك بعد إعداد الجداول لكل تخصص اعتماداً على البيانات المستقاة من تحليل الاستشهادات المرجعية ، والتى ينبغى أن تتزود بها المكتبات وأن تكون ضمن مقتنياتها .

وينتهى الفصل بدراسة مدى الاعتماد على الانتاج المحلى وهو ما يقصد به مدى الاستشهاد المرجعى بالدوريات التى تصدر فى البلد أو الاقليم موضوع الدراسة ، وقد كشفت الدراسة عن أن أعلى نسبة استشهاد بالانتاج المحلى كانتا فى علمى الجيولوجيا والحشرات ، وقد عول ذلك على طبيعة كلا التخصصين اللذين تعتمد ابحاثهما على المحليات فمثلا دراسة الجيولوجيا تتم للمنطقة الجغرافية التى يعيش فيها الباحث ، ودراسة علم الحشرات تتم للحشرات فى المنطقة التى يعيش فيها الباحث . ويعنى أيضا أرتفاع مستوى الابحاث فى هذين التخصصين مما جعل باحثيها أقل اعتماداً على الانتاج الفكرى الخارجى .

وتختتم الدراسة بتسع ملاحق تسجل الدوريات المصرية فى العلوم البحتة والتطبيقية العامة والمتخصصة ، ثم القوائم الطبقية للدوريات المستشهد بها فى تخصصات العلوم البحتة ولفترتى الدراسة .

ونظراً لأن الدراسة قد اتخذت قطاعاً كاملا وهو قطاع العلوم البحتة ، فقد وضح ضرورة أن تتناوله دراسات اكاديمية مستقلة تتناول كل منها التخصصات بشكل منفرد كأن تكون هناك دراسة ببليومترية للانتاج الفكرى المصرى فى مجال علم الفيزياء أو الحيوان . . . إلى آخر التخصصات .

ذلك بالاضافة إلى ما كشفت عنه الدراسة من ضرورة تقديم دراسة أكاديمية مستقلة تتناول قضية النشر العلمى فى مصر بداية من نشأته ومروراً بمعوقاته حتى تصل إلى حلول جذرية لمشاكله .

وتشير الدراسة إلى أهمية دراسة حجم الوسط العلمى المنتج للمعلومات ودراسة انماطه ومدى تغيره فى مصر .

المعجم الموسوعي

لمصطلحات المكتبات والمعلومات

إنكليزي - عربي

أحمد محمّد الشامي   سيّد حسب الله



يحتوى هذا المعجم على ١٣٦٣٢ مصطلحا ، مزودا بالرسوم والصور الإيضاحية - ١٢٠٦ صفحة .

يطلب من دار المريخ للنشر ، ومن وكلائها فى العالم العربى .

4 - Anwar, Mumtaz A. ALL India Conference of librarians, 1918. Lahore, Amer Publications, 1980. P. 11 - 12.

5 - Ibid. P. 12.

6 - Dickenson Asa Don. «Organizing the library of Punjab University on modern lines» **Puplic Libraries** 21 (1916) P. 179 - 80. quoted in Abdul Moid's article «Library education and training in Pakistan» in George S. Bonn «Library education and training in developing countries». Honolulu HA., East West Centre, 1966. P. 81.

7 - Hanif, Akhtar. «Periodical library literature from Pakistan» **Pak. Lib.Bul.**XVI : 3-4, (Sept. - Dec. 1985) Editorial P. iii.

8 - Haider, Syed Jalaluddin. «Library science periodicals in Pakistan; a survey (Urdu) Pak. Lib. Bul.,XVI : 3 - 4, (Sept. - Dec., 1985). P. 2.

9 - Ibid. P. 4.

10 - Sabzwari Ghaniul Akram and Usmani, M. Wasil. Who's who in librarianship in Pakistan. Karachi, Library Promotion Bureau, 1969, P. 201 - 202.

11 - Lbid.

12 - Key, L. C. Report and proposals on the establishment and improvment of libraries and library services in Pakistan (Submitted to the Government of Pakistan in 1955) (Unpublished). 158 P.

13 - Donavan, David G. U. S. Aid Report on Pakistan's Information Transfer System. 1974. (Unpublished) 54 P.

14 - Pakistan - Ministry of Education. The Education Policy, 1972 - 80. Islamabad, The Ministry, 1972.

15 - Pakistan Librarianship, 1972 - 73; Proceesings of the 9 th Annual conference of Pakistan Library Association, Saidu Sharif, Aug. - 4 - 5, 1973. Karachi, Pakistan Library Association, 1973.

16 - National Seminar on Library Development in Pakistan 1974. Op. Cit. P. 40.

18 - «Draft Public Libraries Act» in Pakistan Librarianship, 1972 - 73... Op. Cit. P. 81 - 92.

18 - «Draft of Library Legislation» in «Role of the library in the development of the community» (Seminar proceedings). Karachi, Society for Promotion and Improvement of Libraries, 1965. P. 91 - 100.

sence of an appropriate authority to pursue the government's plans and policies and implement them at the right time. The financial resources earmarked for library purposee in the local bodies' budgets, Cantonment's budgets as well as grants in aid given by the central and provincial governments from time to time and the funds allocated in the Five Year plans which often remain unspent should be pooled together. Philanthropic organization can be approached for financial help. Cooperation from UNESCO and other international agencies can also be sought. The proposed ministries when established can devise ways and means for collecting funds the purpose.

It is neither advisable nor possible to give the detailed plan of action and working of the proposed ministries in this paper. But it can be prepared by library experts in the country if they are asked to do so. The library associations, library experts, social workers, scholars, educationists, students, teachers, book sellers, publishers and all book-minded educated and literate people should support the idea so that every member of the community may benefit from books, journals, and all other kind of library facilities. It is sincerely suggested and earnestly urged that government should take notice of the suggestions and take necessary stepts to establish the proposed ministries of Library Affaire at the earliest. If the government is sincere in providing continuous education and in creating an enlightened citizenry, which after all is the backbone of a healthy society, it should take immediate steps to create powerful authority for the purpose and that authority should not be less than the Ministry of Library Affairs at the Centre and Provincial level.

Notes and Refrences

1 — National Seminar on Library Development in Pakistan; Resume and Recommendations. Karachi, Society for the Promotion and Improvement of Libraries, 1974. (Foreword P. 9)

2 - Haider, Azimusshan. «Earliest public libraries and periodicals in Karachi,» **Pak. Lib. Bul.** XI : 1 - 2 (Mar. - Jun. 1980) P. 25.

3 - The date of establishment of Punjab University Library is disputed.

powered authority and in order to start with, it suggested the establishment of a Library Council. We have seen that even the Cabinet Committee appointed in 1981 also seems to have made no progress except forming a Technical Working Group which has already submitted its findings but nothing has been heard in respect of its implementation. Therefore, it seems necessary that the proposed ministry should be established which would function all the year round and will be responsible for all the matters relating to library affairs. The committees appointed from time to time for a shorter period cannot do the job required for such an important matter.

One might argue that there are no such examples in the developed and advanced countries. The answer is very easy and quite simple. The advanced countreis are traditionally library minded. Moreover, the bureaucracy is enlightened and library - oriented. It does not create hindrances in providing funds and other necessary requirements for the establishment and maintenance of libraries; rather it gives a helping hand in creating conducive and congenial atmosphere for the provision of best kind of library services to the nation at all levels. They have already built up institutions. Their professional organization are very active and strong. On the other hand the developing countries are devoid of such supportive elements and therefore the only answer to all this is a fullfledged ministry of library affairs in all the developing countries which should be made responsible for policy making, planning, establishing and administering libraries including National and public libraries. The proposed ministries will, of course cooperate and coordinate with all such agencies which will have libraries under their jurisdictions like Municipal Corporations and Committees, cantonment Boards and educational institutions etc. as is the case with the ministries of education, central and provinicial.

The question of financial matter can be resolved either levying a library cess or placing the Iqra surcharge, being collected, at the disposal of the proposed ministries. The government can, however, find hundred and one ways to finance the important project of library development. As the adage goes 'If there is a will there is a way,' As a matter of fact there has always been a desire to establish and improve library facilities as is evident from the recommendations made, though, vague, in the educational policies and in various Five Year Plans. The only element lacking is the pre-

The Ministry of Education seems to have failed in taking measures to improve the poor condition of school, college and university libraries which, in a way, is its prime responsibility. In majority of schools there are no such things as libraries. Recently a survey of five hundred schools in Karachi was conducted. The result reveals distressing and disappointing condition of libraries. Out of a total of five hundred schools surveyed one hundred and sixty five did not possess any collection of books, journals and newspapers. The others were found poorly stocked, badly housed, and mismanaged. There was no library service in the real sense of the word in any of the schools visited during the survey. A small number of schools had a full time post of librarian. (24). Similarly majority of college libraries are also in a bad shape in the whole of Pakistan. Few years ago another survey of college libraries in Karachi was also conducted, the findings of which were no different and indicated the neglect of the authorities in regard to providing adequate funds, trained staff, suitable quarters and proper furniture and equipment (25). In these circumstances how can one expect that the same ministry would be able to manage the huge responsibility of planning, financing, organizing and running the most needed network of public libraries which may provide service on modern lines to the community at large. It is therefore, high time that some other authority is created without further loss of time. In support of my idea I may quote similar feelings expressed by the participants and delegates of a SPIL sponsored seminar held in 1974 where the following resolution was passed. (26).

> «The Seminar feels that important matter of library develoment in the country needs to be given high priority to ensure the role of libraries in the over all national development programme of Pakistan. In order to achieve this aim, the seminar recommends that proper machinery at the level of policy making, planning, programming and execution should be developed which should be composed of professionally qualified and experienced persons.
>
> a) A high powered Library Council - headed by Federal Minister of Education to frame the policy. ...:....................

Although the resolution did not specifically mention about independent ministries of Library Affairs but expressed an urgent need of high-

education imparted in the educational institutions including school. colleges and universities, it seldom has time and resources to look the matter of informal education which is a life long process and, if not more, it is equally important. This is more so in a muslim society whose members are supposed to acquire knowledge and education from cradle to grave. It is only the library and particularly the public library which can assist in the obligatory process of self and life long education. Public library is an institution which provides book and information services to the entire community including students, teachers, research scholars, business men, industrial workers, housewives and persons in any walk of life. They provide literature for education, information and recreation to all. Public libraries are open to each and every one irrespective of age, educational level, caste, creed and reading taste. All other kinds of libraries, though too provide educational and informational service but their clientele and sphere of activities are restricted in one way or the other but public library is open to every one. It is the best means of helping the process of nonformal education. A free democratic society depends on a fully informed citizenry and public library plays a vital role in providing information services to all citizens. Public library is also the best medium of helping the programme of adult education. It can help to eradicate illiteracy from Pakistan and can serve as one of the best vehicles in the government's drive against illiteracy.

Establishment and maintenence of public library, though, has not been the sole responsibility of Ministry of Education but whatever the ministry had to contribute, it seem to have terribly failed in meeting its obligation. It has failed in the last four decades to treat the subject justly and fairly. Its failure can be proved if one examines the figures of the universities, colleges, schools and other educational institutions established so for and the number of public libraries opened in the same period. It has failed to give the nation a respectable National Library in the course of forty years. Similarly if one takes pains to collect statistical data of the expenditure incurred on formal education and the amount spent on informal education which is basically provided through public libraries it will be seen that there is no comparison between the two. The sphere of activities of public libraries as a matter of fact, is wider than libraries in the formal sector. because public libraries provide service to people engaged in formal as well as in informal education .

is created the present Director's post should be raised to that of a joint Secretary and the Department should be changed into a Division of Libraries in the Ministry of Education.

There are altogether twenty three Federal ministries at the moment. Previously there were fewer than this number but as the volume of work multiplied and the sphere of their activities expanded some of the ministries were bifurcated while other new ones were established. Without naming any one of them one can see that there are ministries for such fields which are comparatively less important than library affairs. Similarly there are ministries whose spheres of activities overlap one another.

The matter of libraries has been placed under the Ministry of Education. There is no objection to its placing there because after all libraries are a part of education and are one of the best media of providing informal education as well, but it is such a vast field that one ministry cannot cope up with the work of both formal and informal education. In view of heavy burden on the Ministry of Education the subject of Special Education has been placed under the Ministry of Health and Social Welfare. Another example is the Ministry of Science and Technology which emerged as an independent ministry only some time back. Previously there used to be a Division of Science and Technology in the Ministry of Education but as the burden of work increased and the importance of science and technology in the national development was realized, it was separated from the Ministry of Education and was given an independent status. Similarly the matters of Culture, Sports, and Youth Affaires were under the Ministry of Education but later these were merged into one independent Ministry viz. Ministry of Culture, Sports, Youth Affairs and Tourism. This was done because the government that important subjects being under one ministry did not get full and proper attention and as such progress was being adversely affected. In Saudi Arabia, for example, as education received impetus and a large number of schools, colleges, and universities were established, the Ministry of Education was bifurcated into two viz. Ministry of Education and Ministry of Higher Education. The result is that both the sectors are receiving proper attention and rapid progress is being made.

If we look a little deeper into the matter we can realize that since Ministry of Education is grossly involved in the matter of formal education i. e. the

utter surprise of all, there seems to be no action taken on the scheme and it is feared that it is going to meet the same fate as its predecessors. On, however, wonders at such a long delay in the matter of implementation of the scheme. It creates suspicion in the minds of many whether this scheme was also considered impractical in the eyes of the higher authorities. The other reason may again be the same i. e. the absence of a powerful permanent authority. at the centre to press upon the government to implement the scheme which was prepared on the initiative and direction of the government, this beging a Cabinet Committee, headed as well as composed of Federal Ministers.

Now going back once again to my earlier contention that unless and untill a powerful body for the puprose is created on permanent basis in the first instance it is feared that nothing tangible would be achieved. It is, therefore, strongly fell that since the matter of libraries is a matter of major national importance it should be tackled at the highest level and nothing short of a fullfledged Ministry of Library Affairs at the centre and likewise ministries of Library Affairs at the provincial level perhaps will be able to do justice to the cause. While I am writing these lines I am fully conscious that there are people who may consider it too radical a suggestion because, I remember that on the occasion of a library seminar some qualified and experienced persons did not agree with a resolution to be tabled for creating a Library Division in the Ministry of Education with a Joint Secretary as its head and similar Division in the provincial ministries. Similarly one can see that the highest position recommended by the Technical Working Group in its report is that of the Director of Libraries in the National Pay Scale of 20 only. People are not prepared to think beyond traditional lines and, therefore, their approach is narrow and the flight of their imagination is also low. One can imagine the fate of a national system of public libraries whose head will be a man of 20 grade only. As a matter of fact there should be a number of positions of this grade in the whole system and the entire system should be placed under the fullfledged ministries of Library Affairs both at the centre and at the provinces with Federal and Provincial ministers respectively as their heads. The position of the Director of Libraries should be raised to the post of Secretary of the ministry of library affairs to make it more powerful and respectable. Untill the ministry

of Karachi in 1982. Mr. Abdul Hafeez Akhtar, Director, Department of Libraries, Government of Pakistan was nominated as Member-Secretary of the Group. The other members of the Technical Working Group were 1) Mr. Mushtaq AhmadChairman, Department of Library Science, University of Punjab, 2) Mr. A.R.Butt, Assistant Professor, Department of Library Science, University of Sind, 3) Mr. Mir Hassan Jamali, Assistant Librarian, University of Baluchistan, 4) Mr. Tariq Mansoor Jalali, Director of Archives, Government of N.W.F.P., Peshawer. 5) Mr. Sain Muhammad Malik, the then Secretary General of Pakistan Library Association. This is no place to comment on the composition of the Working Group except that it could be more representative if some more nominess of other active organizations and library associations could be included. The terms of reference of the Group were to survey the existing library facilities in the country and to prepare a plan for the development of a national system of public libraries at various levels. This time there was no foreign expert or consultant and the team comprised of all the pakistani experts who had better idea of the local situation including the financial limitations, the mentality of the officials at the helm of affairs, the power and limitations of the library authority responsible for pursuing the matter of implementing the scheme. More over the Group must have had some idea of the circumstances under which the previous plans and schemes were almost shelved and were not implemented. The Group had another advantage over their predecessors i.e. it had a team of seven persons as compared to the individuals who had prepared the earlier schemes, and also that the Director of the Department of Libraries, Government of Pakistan who is considered to be the highest authority in library matters in the country was on the panel as its Member-Secretary. Having all these advantages and privileges the Group must have prepared a practical and workable scheme and submitted the same to the government through the Cabinet Committee which was composed of Federal Ministers.

It is understood that after a survey of the existing situation and conducting interviews with groups and individuals and in the light of the discussions in the seminar held for the purpose a lengthy report was written and proposals prepared which was presented to the cabinet Committee. It is almost three to four years since the proposals were submitted but to the

the Head of the Education Division in the Planning Commission (Dr. Namdar Khan in those days) to discuss with him the plan of public library development and to make certain suggestions in this regard. But he showed his inability to entertain the proposals because, as he said, he was supposed to prepare plans for formal education only. Since public libraries did not fall under the formal education sector; rather they were a part of informal education he could not incorporate any recommendation for establishment and development of public libraries in the plan. The members of the delegation, however, wanted to know the section or person responsible for planning in the field of informal education. To their great surprise there was no such section or division in the Planning Commission. It can be seen once again that in absence of an appropriate authority responsible for planning and development of public libraries and to look to the interest of other library matters all the initiative of the librarians and efforts of the library associations seem to have gone in cold storage.

All such activities, though did not move the government machinery to implement the schemes and plans, but they did have some effect in the shape of library awareness in government circles and created favourable puplic opinion as well. The writings in Pakistan Library Review and Pakistan Library Bulletin in the form of learned articles by scholars and librarians (22) as well as timely editorials (23) had after all moved the government authorities to give some attention towards finding out the actual position of libraries in the country so as to provide ground for their improvement. It may be mentioned here that copies of Pakistan Library Bulletin are regularly sent to concerned ministries and other authorities as well as to the President and Prime Minister of Pakistan for their personal attention. A detailed account of the impact of writings in Pakistan Library Bulletin appears in PLB Vol. XVI No. 3 - 4, Sep. - Dec. 1985. As a result of all this the government took some decision and in 1981 a Cabinet Committee for the library development was constituted with the Federal Minister of Finance and Commerce as its chairman and Ministers of Education Interior, and Information and Broadcasting as members. Under the Committee's direction the Ministry of Education formed a Technical Working Group of prominent librarians under the Chairmanship of Dr. Anis Khurshid, Professor and Chairman of the the Department of Library Science, University

Librarians and library associations have been exerting their pressure through professional writings and resolutions passed in the seminars and conferences. For example, if one scans through the proceedings of the annual conferences of Pakistan Library Association, various seminars held under the auspices of its branch councils, as well as a number of national and international seminars sponsored by the Society for the Promotion and Improvement of Libraries (SPIL), it will be seen that a number of resolutions were adopted to stress upon the government the need of appointing a National commission and enact a Library Legislation. Draft library ligislations were also prepared by P. L. A. (17) and SPIL (18) and presented to the government for enactment. On SPIL's draft Mr.S.M.Zafar, the one time Federal Law Minister in Ayuf Khan's cabinet in his presidential address at the concluding session of SPIL's sponsored seminar on The Role of the Library in National Reconstruction had publicly remarked that it was in the active consideration of the government and soon the Library Legislation would be enacted with certain necessary amendments (19). But unfortunately his ministership was short lived and nothing was heard in this connection after the minister had disappeared from the scene. This is another example of the lacuna observed in the machinery of the government. Had there been an authority specially responsible to look after the interest of library affairs perhaps such lapses would not have occured after the minister of the concerned department had publicly announced that the matter was under the active consideration of his ministry. It was only the question of pursuing the matter further, even though the minister was replaced. Similarly, some schemes (20) and plans (21) were also prepared and submitted for consideration and approval of the government. The Plan also contained recommendations for establishing proper authorities for library affairs.

In the Planning Commission of Pakistan there has always been an Education Division which was responsible for planning in the formal education sector only. None was responsible for the informal sector. I am saying this on the basis of my personal experience. Once, during the preparation of one of the Five Year Plans a delegation of librarians including the author of this paper under the chairmanship of late Dr. Abdul Moid had waited upon

bo Plan consultant in 1955 and prepared a comprehensive scheme and submitted it to the government of Pakistan (12). The scheme remained unimplemented because there was no high powered body to pursue it further and press upon the government to carry forward the recommendations.

Similarly an American Librarian Mr. David G. Donavan who had previously spent few years in Pakistan as Field Director of the Library of Congress PL - 480 Programme and had some knowledge of the Pakistani situaton was invited in 1974 to prepare a plan for the establishment of a network of libraries in the country. He also submitted his proposals for the purpose (13). This was done after a policy announcement for establishing Fifty thousand Peopl's Oriented Public Libraries under the Education Policy 1972 - 80 (14). Neither Donavan Report was implemented nor the policy ststement of establishing fifty thousand libraries were translated into action. It, however, provided a ground for academic and professioal discussions in the seminars and conferences. Pakistan Library Association, for example, made the subject of fifty thousand libraries as the theme of its 9th Annual Conference held at Saidu Sharif in Swat in 1973 and made certain concrete suggestions for implementing the scheme (15). Similarly the SPIL'S sponsored « National Seminar on Library Development in Pakistan » in the final session at Rawalpindi in April 1974 adopted the very first resolution about this policy ststement which reads as follows : - (16).

> « The Seminar feels satisfaction over announcement of the government for establishing 50,000 Peopiels Oriented Public Libraries in the country during the 1972 - 80 and feels that it is only possible to achive this aim provided these libraries are established and function under a system of public libraries to be set up which can be feasible only if proper machinery is evolved .... because the public library system as an agency of informal education is far bigger than the infrastructure of the formal education ».

Despite these strongly worded and logical recommendation no such machinery was created to execute the policy and give a practical shape to the policy statements and therefore nothing tangible was achieved.

matter of policy making, planning, and establishing libraries in the Islamic Republic of Pakistan.

This is an accepted principle that for accomplishing any job of national importance the first and the foremost requirement is the establishment of a high powered authority provided with sufficient financial support in order to achieve the desired goal and meet the aspirations of the people. But in Pakistan the subject of libraries has never been considered a matter of national importance and, therefore, the authority if ever created, was not more than that of a Directorate. It may be mentioned here that a joint Directorate of Archives and Libraries was, though established, as early as in 1949, it was a subordinate office in the Ministry of Education and was placed under an officer of 18 or 19 grade who was neither qualified nor an experienced librarian but an archivist, which means that more importance was attached to archives than to the libraries. In the hierarchy of the government specially in Pakistan, it is very difficult for an officer of 18 or 19 grade of a subordinate office to get his plans approved by the Secretaries of the ministries. (Secretary of the ministry being in grade number 22 or above). It was in 1974 that the said directorate was bi - furcated and the Directorate of Libraries became independent of Archives. Later the status of the Directorate was raised to that of an Attached Department in the Ministry of Education and was named as « Department of Libraries ». A professional librarian was also appointed as its Director.

Under such circumstances the development of national library and particularly the programme of establishing a network of public libraries could not be given the attention it deserved. Moreover the Directorate

now the Department of Libraries, was mainly responsible for planning and development of National library. The matter of public libraries was perhaps not the responsibility of any one department but was shared by local bodies, provincial and central governments besides Cantonment Borards etc. in their own jurisdictions. Although from time to time foreign experts were also invited to prepare plans of library development but such plans were seldom implemented. For example Mr. L. C. Key, the Deputy Librarian of the National Library of Australia came to Pakistan as a Colom-

position in the matter of opening a library training school at the university level in 1915 which was not only the first of its kind in the subcontinent but also in the whole of the British Empire (6). Though the Princely State of Baroda had initiated the idea of starting a similar course earlier than Punjab i. e. in 1912 but it never materialized. Lahore played a leading role in publishing one of the professional journals entitled « Modern Librarian » in 1930 which continued to be published untill a little before Independence (7, 8). The credit again goes to Lahore for reviving the same in post Independence period in 1949 with the title « Modern Librarian - New Series » under the editorship of Fazle Elahi assisted by Khawaja Nur Elahi and Abdul Moid, which again closed down for ever in July 1950 (9). It was Lahore from where the first library science / in book in the subcontinent entitled « Punjab Library Primer » by Asa Don Dickenson was published. Lahore had yet another honour of being the birth place of a veteran librarian Khan Bahadur Khalifa Muhammed Asadullah (b. 1889 - d. 1949), the founder Secretary General of Indian Library Association. He had played a pioneering role in the formation of the Association (10). He was also the founder Director of the Library School sponsored by Imperial Library, Calcutta of which he was the first Indian Muslim librarian. The Library Later became the National Library of India after Independence. In recognition of his meritorious educational, social, and religious services and achievements he was awarded the title of « Khan Bahadur » by the British Government in 1935 which was considered a great honour in those days for a British subjevt (11).

Despite all these distinctions and the pioneering role played by that part of the subcontinrnt, Which became Pakistan on August, 14, 1947, the matter of libraries seems to have been neglected after Independence. It was perhaps due to many other pressing demands on the newly established State which was deprived of its legitimate share in financial and administrative fields, libraries being no exception, and as such it was encountering innumerable problems of various nature. But, nevertheless, when matters started settling down gradually the matter of planning and deve loping the libraries, particularly public libraries, seems to have never received adequate attention of the authorities. As a matter of fact there has never been a proper authority in the real sense of the word to look after the

tion, civilization to civilization through books and libraries, which are the treasure houses of past experience to guide successive generations. » (Hakim Muhammad Said) (1). What has been achieved in Pakistan in the course of four decades in respect of planning, establishing and developing this important medium which is considered to be the means of accumulation of knowledge to hand it down to the posterity. The answer to this vital question is neither entirely negative nor is it absolutely positive. But one should give serious thought to the causes leading to the slow progress made in this direction. It is an open fact that the matter of libraries has not received due attention; rather their development has been grossly ignored. The matter of establishment of new libraries and improvement of the existing ones has not been accorded proper place in the plans of national development. It is also a fact that in the Five Year Plans as well as in various science and education policies announced from time to time the importance of libraries was emphasised in eloquent words but these words were seldom translated into action. A cursory glance at the recommendations made in regard to establishment and development of libra ries in these poicies and plans will reveal the fact that the policy statements, though beautifully worded were vague, impractical, without sound thinking, not based on any survey of actual needs, and providing no financial support. On top of it there has never been concrete recommendations for the establishment of powerful authority to execite the policies and plans and therefore, they were never implemented.

Pakistan can, though be proud of inheriting few of the oldest public and university libraries in the subcontinent viz. Frere Hall Library founded in 1851 (2) now known as Karachi Metropolitan Central Public Library located in Jinnah Garden, Karachi (Previously called Frere Garden), Punjab Public Library established at Lahore in 1884 and Sandeman Public Libra ry founded in Quetta in 1886 besides Punjab Univerdity Library established in 1873 / 1886 at Lahore (3). The city of Lahore had also the unique honour of hosting the first All India Conference of Librarians in 1918 (4). It was in this conference that a resolution recommending the formation of an Indian Library Association and publication of a library journal by the proposed association was adopted. (5). Lahore enjoys the pioneering

MINISTRY OF LIBRARIES IN DEVELOPING COUNTRIES; A PROPOSAL FOR RAPID DEVELOPMENT; A CASE STUDY OF PAKISTAN

Muhammad Adil Usmani,
Director, Central Library,
Umm AL -Qura Unversity, Taif,
Saudi Arabia.

Summary : ***The programme of library development in Third World countries, can be geared up if high powered authorities are created and those high powered Authorities, as proposed in the article are the« Ministries of Library Affairs » which in the*** author ***opinion are the only answer to the problem of slow progress in the field of librarianship, despite the fact that there is a desire at all levels to establish new libraries as well as to improve the poor conditions of the existing ones. But due to the lack of proper machinery the desired plans and schemes are not being translated into action. The article proposes ways and means to create the machinery and to put it into right gear.***

« The progress of mankind in all spheres of life has been helped by the accumulation of knowledge, handed down from generation to genera-



☐ **Issued Quarterly by:**
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

☐ **For Correspondence and Subscription**

- Mars publishing House
  P.O.Box: 10720
  (Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
  121 El Tahrir St. Dokki Cairo
  Egypt

☐ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US$).
- Others (60 US$).

Contents

Studies :

Reports :

Reviews :

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

Volume 8, No 4
October 1988


Bibliotheca Alexandrina
05336515